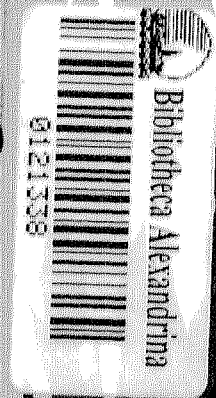


تأملات في ثورة مصر

ثورة ١٩١٩ ©

محمد عبدالفتاح أبو الفضل

الجزء الثالث



الهيئة المصرية العامة للكتاب

تأملات في ثورات مصر ١٩١٩

تأليف
محمد عبد الفناح أبو الفضل

الجزء الثالث



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

الإخراج الفني : جرجس ممتاز

تأملات في ثورات مصر على ضوء قراءات تاريخية

افتتاحية الكتاب

قد يرى البعض ان هذه السلسلة من الكتب عن ثورات مصر تحتوي على تكرار لكلمات الاستبداد والظلم والتحكم والثورة ، وانها كلمات أصبحت تتردد في عصرنا دون أن يكون لها أساس من الواقع ، وان من يرددونها يعيشون زمانا غير الذي تحياه الشعوب الآن .

ولكن المتأمل والقارئ للتاريخ وخاصة من عاشوا تجارب حية للاستبداد والفساد والظلم والاستغلال ، وتفاعلوا مع أحداثها في مواجهتها سوف يرون ان هذا الجانب المظلم من النشاط الانساني - منذ القدم - هو نشاط واقعي تاريخي متميز في الماضي والحاضر والمستقبل وان الكلمات التي تصف هذا النشاط هي حقيقة وواقع نهايتهما الحتمية دعوة الى المقاومة لتغيير حياة الشعوب الى واقع تتمتع فيه بالحرية والعدل وتتضاءل فيها جوانب هذا الظلم والاستغلال والاستبداد .

تمهيد لازم

يعد هزيمة جيش مصر في ظل ثورة عرابي احتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢ وعملت السلطات البريطانية على ترسيخ مختلف الأفكار الانهزامية في ضمير الشعب المصرى بترويح مختلف الأكاذيب عن طبيعة الشعب المصرى السيئة مع ممارسة الظلم والقهر والاضطهاد وتمادت سلطات الاحتلال وعاونهم خديوى مصر وحكامها المتمصرون والمشتركون والمتعاونون مع الاحتلال بتسليم المحتلين خيرات مصر ومقدراتها وحصونها ومعداتها وحتى شبابها وأموالها لقمة سائغة بل هدية ومنحة واستخدمت الجيش المصرى فى محاربة اخوانه فى الدين والعروبة فى مقاومة الثورة الوطنية المهدية فى السودان وتحمل الشعب المصرى تخاذل وخضوع حكامه الوزراء • وغاب عن المحتل وأعوانه حقيقة وابعاد الشخصية المصرية التى بدت لهم صاغرة مستكيننة فاقدة الوعى والحس • ولذلك بعد ان هبت الأمة المصرية عام ١٩١٩ فجأة نائرة ضد الظلم والاستغلال والقهر بعد طول المعاناة والاستكانة وبعد ان اطمأن المحتل وأعوانه يعد طول المدة بأن الأمة المصرية صار تشويه مكوناتها وأصبحت جثة هامدة لا أمل لها فى استعادة مقوماتها • ولم تكن انجلترا أو العالم من حولنا يصدقون هذه الانتفاضة الوطنية والثورة الشعبية سنة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول ، ولكن حقيقة الأمر أن الأمة المصرية احتفظت بمقوماتها وشخصيتها رغم عمق الممارسات الظالمة • وهذه الشخصية المصرية تكونت (١) منذ القدم وترجع بالمقام الأول الى : -

١ - تعود المصريون منذ القدم ألا يبالوا من يحكمهم سواء من أبناء البلاد أو من الأجانب لأنهم مقهورون فى كلتا الحالتين فكان الشعب المصرى يطيق الحاكم الى أن يتجاوز حد الطاقة فيثور عليه بعد أن كان يماثله سواء كان من الأجانب أو المواطنين لايمانه بالحق والمصلحة المحكومين وكان هذا الشعب بطبيعته لا يستسلم كلية لسلطان الحاكم الأجنبى حتى ولو تظاهر بالسلبية فكانت مزية هذه الأمة على أهم كثيرة ان الحاكم الأجنبى (٢) فى

(١) المجلد الثامن عشر للأستاذ العقاد (تراجم وسير) من ص ١٤ الى ص ٢٥ .

(٢) الغزو الفكرى للأستاذ جلال كمشك ، ص ١٠٥ .

مصر كان يضطر غالبا ودائما وفي النهاية أن ينتحل دينها ويتخذ عاداتها ومراسمها ويحتفظ بما له في أرض مصر ولا ينقله الى عاصمته الأصلية بعيدا عن مصر والدليل على ذلك هو تجرية اعتناق الاسكندر الأكبر لديانة آمون بعد ان رحل كهنة آمون عن عاصمة مصر الى الصحراء (فى الواحات) بغضا فى الحاكم الأجنبى وأقاموا فى الواحات فى معابد أنشأوها هم لمواصلة طقوسهم وعباداتهم وعاداتهم الفرعونية بعيدا عن الحاكم الأجنبى . واضطر الاسكندر الأكبر فى النهاية أن يحجج اليهم ويخضع لديانتهم حتى يمكنه تسييس الشعب المصرى وقيادته لدرجة انه ادعى فى النهاية انه من أم مصرية .

٢ - الأمة المصرية ليست أمة بداوة تتوئب (٣) الى الحرب لأنها باب الرزق ولكنها أمة حضارة مستقرة ومعيشتها منتظمة وذات أرزاق منتظمة ومعيشة مستقرة يعينها بالمقام الأول صلاح الأرض وحصاد المياه والسماء قبل أن يعينها صلاح الحاكم ولكنها عند الضرورة وعندما يعتدى على مقوماتها ومصادر زرقها تتفجر طاقاتها وقدرتها الفاتحة على المقاومة والقتال بأسلوب المترسين وفى قتالها وحتى فى أعمالها وهى أمة تميل الى التجمع والى العمل الجماعى وتتجنب التفرد وللصيرى ظاهرة فريدة عند ممارسته السياسة أو الحرب أو العمل وهو ميل طبيعى الى التجمع ويرجع ذلك الى طبيعته وتكوينه الفلاحى بحيث يبدو للنظرة السطحية انه منقاد وخاضع والحقيقة ان المصرى يحسن ويتقن روح المبادرة والبدء فى الاقتحام وهو بين الصفوف والتجمع وحتى فى ثورته يريد دائما أن يرى الصفوف حوله وكذلك فى قتاله وحروبه وبمجرد استغراقه فى نزعة المبادرة والمبادرة والاقتحام ينتقل مباشرة الى نزعة الحرية والاستقلال وهذه هى صفة الانسان المقاتل السوى ويمكن ملاحظة هذه الأمور فى الأمة المصرية منذ القدم وعلى مر العصور والمناسبات والأزمات .

٣ - الأمة المصرية فى حاجة دائمة الى التدين والايان فاذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها هبت متمردة ومحاربة بكفاءة المحارب المحترف .

٤ - المصرى منذ العصور القديمة يستغرق فى حب الأسرة والاستقرار المنزل ويتمادى ويغالى فى ولائه لأسرته وبخاصة عندما يفقد الثقة فى حكامه ويويل للحاكم أجنبيا كان أو مصريا اذا ما تعمد المساس بنظام الأمة المصرية الأسرى .

٥ - الشعب المصرى لديه طاقة فائقة من الصبر وتحمل المعاناة فى جميع أشكالها والتظاهر بالغفلة والاستكانة ولكن الحقيقة انه يجنح للتأمل وتخزين ومراقبة الظالم المستغل فيتظاهر بالهلوسة والسخرية الغامضة لخصمه والمقصودة والمفهومة من عشرته وأمه وخلال أهازيجه الشعبية المزوجة بالدروشة والاستعباط والقادرة على سرعة الوصول الى مواطنيه المشاركين له فى المعاناة استعدادا وتأهبا للانقراض فى الوقت المناسب .

٦ - الشعب المصرى جبل على الصبر وتحمل مشقة العمل نتيجة تعوده على انتظار المواسم الزراعية للحصول على المحصول فى أوانه فهو صبور طويل البال بعيدا عن القدرية غير المحسوبة .

٧ - الأمة المصرية تتميز بذكائها الفطرى وتقدر الانسان الملبق اليقظ ولا تجوز عليه الحيل الخادعة ويسخر ويبغض الجلافة والنطاعة ويقدر الكياسة والشهامة ويقدر دائما اغانة الملهوف ويحسن آداب المعاملة والمعاشرة حتى جعل لها مراسم وأصول وكثيرا ما كان هذا الشعب يجيد توصيل معتقداته ومعاناته مهما طالت المسافات .

٨ - المصرى له ذهن واقعى وعملى ومنطقى وواضح فى نظرتة الى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس شأنه فى ذلك شأن أهم الزراعة بل يفوقها جميعا فى هذه الصفة فهو يلاحظ ويستوعب ويدرس أبعاد الممارسات الظالمة بنفس القدر الذى يلاحظ فيه ويستوعب ويدرس أرضه وما عليها من مياه النيل ومواعيد الفيضان ومواسم الزراعة والحصاد طبقا لشهوره الفرعونية والقبطية وتقلب مناخه . ويؤمن بالتسليم بالقدر بعد الحساب العملى الدقيق لهذه الظواهر بحيث لا يستغرق بالكامل فى التواكل .

ثورة ١٩١٩

كظاهرة أو كمنظية انسانية فان ثورة سنة ١٩١٩ بدأت بعملية :

(أ) استغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة وذلك بالقهر والتنكيل والظلم فمارست سلطات الاحتلال البريطانية والخديوى توفيق ومن بعده مع طبقة الحكام الانتهازيين عقب ثورة عرابى مختلف أنواع التعسف والانتقام ضد العرايين وأتباعهم وضد كل من أيد أو ساند الثورة العرابية - وقد تخيل الاحتلال البريطانى والخديوى وزمرته ان قسوة القهر وطول ممارسته قد عود الشعب المصرى على الاستكانة والخنوع وتقبل الظلم واعتقدوا ان هذا الشعب قد تبلد شعوره وفقد انسانيته ولكن خاب ظنهم فالعكس كان هو الصحيح فان طول المعاناة وتراكم الألم كانا بمثابة عملية تخزين وتسجيل لكل هذه الممارسات الظالمة فى ذاكرة هذا الشعب طبقا لطبيعته وشخصيته ، فقد كانت المرحلة بين قهر العرايين والبشائر الايجابية لثورة سنة ١٩١٩ بمثابة الشعور الشعبى .

(ب) الشعور الشعبى الكامل بالمعاناة .

فقد كان الشعب المصرى فى حقيقة أمره على وعى كامل بكل هذه الممارسات الظالمة وآلامها فلم يفقد آدميته بفضل مقومات الشخصية المصرية وقدرتها على الثورة فقد كان الشعب المصرى يئن فى سكون من الآلام والمعاناة واستغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة فكان الشعب لهذه الأقلية بالمرصاد باذلا قصارى جهده للبحث عن مؤسسته الوطنية والقومية لتخليصه من هذه الحالة فكان الشعب باذلا قصارى جهده للبحث عن هذه المؤسسة التى تكونت على مر الأيام مسلحة بإمكان مقاومة الظلم للتخلص منه وفى نفس الوقت كانت العناصر الوطنية السلمية والمتبقية من العرايين الثوار بعد التشريد والتنكيل كانت فى سبيل تسليم الرسالة للمولود الجديد الذى تكون وولد وشب من جديد لاستئناف الجهاد . وهذه المرحلة هى ما يمكن ان نطلق عليها مرحلة الوعى والتوعية والبحث عن المنقذ أو المخلص بعد ان اشتد الكرب فكان لهؤلاء الساسة الأحرار من بقايا المؤسسة

الوطنية فضل كبير فى ايقاظ الشعب وتنبهه للدفاع عن حريته فكان هناك « مصطفى كامل » رئيس الحزب الوطنى رغم موقفه المعادى للعربى وكان هناك أيضا « أحمد لطفى السيد » لسان حزب الأمة والشيخ « على يوسف » رئيس حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية فكان لهم ولغيرهم من معاونيهم الأثر البالغ فى تحريك الشعور القومى ودفع الشعب نحو الحرية .

(ج) مرحلة تكوين المؤسسة الوطنية .

لقد تم ولادة هذه المؤسسة الجديدة بفضل جهاد ودعوة قيادات العمل الوطنى فى مرحلة التوعية فكان لصحافة هذه الأحزاب الأثر العميق فى توعية الجماهير وبخاصة فيما قبل ثورة سنة ١٩١٩ وتمخضت هذه النوعية عن تكوين المؤسسة الوطنية والتي كانت مؤهلة للقيام بالعمل الايجابى (ثورة ١٩١٩) وواجهت هذه المؤسسة الوطنية تصرفات السلطة البريطانية المتغطرسة والتي استخدمت أشد أساليب العنف والاعتقال والنفى لأن هذه الثورة جاءت على غير توقعهم وبذلك انقلب هذا العمل الايجابى الى ثورة .

(د) الثورة : لقد كانت المؤسسة الوطنية لثورة سنة ١٩١٩ مصممة على أحداث حالة التغيير الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مصر وفى المجتمع .

أولا : مرحلة استغلال الأقلية للأغلبية :

ثانيا : مرحلة الشعور الشعبى بالمعاناة :

١ - تشويه التعليم :

حرصت السلطات البريطانية منذ الاحتلال على الاهتمام (٤) بتشويه الهيكل الأساسى للتعليم الوطنى لأنه أساس تكوين الوعى القادر على التذمر من الظلم والباطل فقد كانت كل مواد الدراسة فى المدارس الابتدائية والثانوية تدرس باللغة الانجليزية ومقرراتها لا تسمح بنمو الوعى القومى أو الوطنى وكان معظم مدرسى المدارس الثانوية من الانجليز .

٢ - فرض السيادة البريطانية :

كانت السلطات البريطانية صاحبة السلطان المطلق فى حكم البلاد رغم ان مصر كانت تابعة اسميا للسيادة العثمانية وفى نفس الوقت كانت مصر مستقلة استقلالاً داخليا عن تركيا ولكن فى ظل الاحتلال فكانت مصر

(٤) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل جزء أول ، ص ٢٠ .

محرومة من هذا الاستقلال داخليا وخارجيا بسيادة الانجليز حتى على الخديوى نفسه - وكان للأجانب المقيمين داخل البلاد على اختلاف أجناسهم امتيازات تجعلهم أعلى من أبناء مصر رأسا وأوفر كرامة .

٣ - اذلال الشعب والحكام :

كان الانجليز يزدرون المصريين (٥) أشد الازدراء ويحتقرونهم أشد تحقير عن عمد فكان مفتش الداخلية الانجليزى وان صغر مركزه يعد نفسه أكبر من أى موظف بل أكبر من الوزير المصرى لأنه لم يكن يتلقى تعليماته الا من رئيسه الانجليزى وكان مفتش الرى الانجليزى هو كل شىء فى وزارة الأشغال فكان اذا ذهب مفتش الرى أو مفتش الداخلية الى مديرية من المديرية ارتجت المديرية واضطرب الموظفون المصريون مهما كبر مقامهم فاذا آن لهذا المفتش ان يغادر مكان التفتيش فكان مأمور المركز بزيه الرسمية يبادر بأن يمسك ركاب جواده الذى يمتطيه حتى يعلو المفتش ظهر جواده رغم أن هؤلاء المفتشين لم يكونوا من طراز ممتاز فى العلم أو الكفاءة ، حسبه أنه يحمل الجنسية البريطانية ليكون صالحا لأى عمل .

٤ - إلغاء الدستور والمظهر البرلمانى :

ألغى الانجليز العمل بالدستور بعد الاحتلال مباشرة كما ألغوا البرلمان ووعدوا بتحقيق حكم الشورى ولكنها كانت شورى صورية فأنشأوا بعد الاحتلال بمدة وحدة مجلس الشورى (٦) للقوانين سنة ١٨٨٣ واعتبروه بمثابة الهيئة التشريعية للبلاد والحقيقة انه لم يكن يمثل الأمة تمثيلا نيابيا صحيحا . فقد كان مؤلفا من ثلاثين عضوا منهم أربعة عشر عضوا تعيينهم الحكومة ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ثم أعضاء منتخبون ستة عشر منهم أحد الوكيلين والانتخاب على ثلاث مراحل من مجلس المديرية وهذا المجلس التشريعى لم يكن له أى سلطة مؤثرة فيما يعرض عليه من الشئون وقد مر تاريخه منذ الاحتلال حتى ثورة سنة ١٩١٩ بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

مرحلة الخضوع والاسنسلام الكامل وذلك منذ انشائه سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢ فكان موقفه سلبيا وليس له أثر فى تطور الحوادث .

(٥) نفس المصدر السابق .

(٦) مصطفى كامل للاستاذ عبد الرحمن الراقى ، ص ٣٦٧ الى ص ٣٧١ .

المرحلة الثانية :

منذ سنة ١٨٩٢ تغير موقفه بتأثير تطور الفكر والتعليم والنشر . وكان لمجلس شورى القوانين مواقف ايجابية معارضة للاحتلال . ففي جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢ رفض المجلس مناقشة ميزانية سنة ١٨٩٣ التي أعدها المستشار المالى البريطانى « سيرالوين بالمر » بحجة انها لم تعرض على المجلس قبل الموعد المحدد لصدورها بوقت كاف يسمح يفحصها ولو أنه لم يؤخذ برأى المجلس الا أن مجرد الاحتجاج على الحكومة فيه معنى الرقابة والمراجعة والتعبير عن المعاناة بعد أن كان المجلس سابقا جثة هامدة .

وفى ديسمبر سنة ١٨٩٣ ظهرت حركة استياء بين الأعضاء بالمجلس من اتصال المعتمد البريطانى ببعض أعضائه ورفض المجلس اعتماد نفقات جيش الاحتلال فى ميزانية سنة ١٨٩٤ ومقدارها ٨٥٠٠٠ جنيه فكان هذا الموقف بمثابة احتجاج على بقاء جيش الاحتلال وقد أغضب هذا الموقف الصحف الانجليزية وصناعات الاحتلال فى مصر . وردت الحكومة على ملاحظات المجلس بما يحمل معنى انتصار وجهة نظر المجلس المعارضة فكان ذلك بمثابة مشاركة الحكومة المصرية أيضا فى احساسات المجلس والشعب المصرى الوطنية وكان رد الحكومة المصرية فيه انها تأمل فى تخفيف هذا المبلغ وتخفيضه تدريجيا حتى يمضى بالكلية اعتمادا على عهود وعود بريطانيا التى تقضى بالجلء عن القطر المصرى . كما دل تقرير المجلس فى نفس السنة انه تعرض لحالة البلاد الاقتصادية المتدهورة ولمح لما يثقل كاهل الأهلىين من أعباء الديون بعكس ما كان يروجه أنصار الاحتلال بأنه قد جاء باليسر والرخاء وبطبيعة الحال انتشرت شعبييا هذه المواقف مما جددت الأمل فى الخلاص والبحث عن المؤسسة الوطنية . والمنقذ من هذا العناء والظلم .

وفى نظر ميزانية سنة ١٨٩٥ رفض المجلس أيضا اعتماد مصاريف جيش الاحتلال وانتقد سياسة الحكومة التعليمية - وفى السنة التالية أيضا وقف بالنسبة لمصاريف جيش الاحتلال نفس موقفه فى السنوات السابقة .

وفى ابريل سنة ١٨٩٦ قرر المجلس الاحتجاج على الحكومة لعدم أخذها ورأى المجلس أو الجمعية العمومية فى تقريرها مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه على حملة دنقلة الفاشلة .

وفى ديسمبر سنة ١٨٩٦ جاء موقف مجلس شورى القوانين بالنسبة لتقرير ميزانية سنة ١٨٩٧ « ان المقرر لمصاريف جيش الاحتلال وهو مبلغ ٨٤٢٥٨٠٠٠ جنيهها لا محل له الآن لأن الحكومة المصرية بدون شك لا ترتاب فى أمانة جيشها وكفاءته واستعداده للقيام بكل المهام ، وان الأمر مستتب فى البلاد مما لا يدعو للاستعانة بجيش الاحتلال وله (فلجنة المجلس ترى عدم المصادقة على المبلغ المقرر لهذه المصاريف « فكان هذا القرار الجرىء بمثابة احتجاج وتعبير من الهيئة البرلمانية القائمة فى البلاد ضد الاحتلال . فكان لهذه المواقف المعارضة بالغ الأثر وسط الجماهير . مما جعل الجماهير تهتم بأخبار أعمال المجلس فى السنوات التالية .

وفى ديسمبر سنة ١٨٩٩ نظر مجلس شورى القوانين فى ميزانية سنة ١٩٠٠ وصدق على صرف ٤١٧٠٠٠٠ جنيه نفقات (٧) عجز إيرادات السودان عن مصروفاته وسجل فى هذا التصديق انه « باعتبار أن بلاد السودان جزء متم لمصر وغير منفصل عنها » وكان هذا القرار بهذه الصياغة بمثابة تأكيد لاتصال السودان بمصر وعدم الاعتراف باتفاقية سنة ١٨٩٩ الظالمة .

وفى هذه السنة أيضا تدخل المجلس فى كثير من شئون البلاد التى تسيطر عليها سلطات الاحتلال .

المرحلة الثالثة : سنة ١٩٠٤ الى ١٩٠٧ .

بدأ من عام ١٩٠٤ بعد ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى أبريل سنة ١٩٠٣ بتوزيع مناطق النفوذ (باطلاق يد انجلترا على مناطق احتلالها ومنها مصر واطلاق يد فرنسا فى مناطق احتلالها فى شمال أفريقيا) فان مجلس شورى القوانين أخذ يتراجع عن مواقفه المعارضة السابقة يحكم اعادة بريطانيا تسيدها على مصر المحتلة واستمر هذا الموقف السلبي حتى عند وقوع أحداث دنشواى سنة ١٩٠٦ ومحاكمتها الظالمة وبتنفيذ أحكامها الفاشمة فلم يحرك مجلس شورى القوانين ساكنا رغم صرخات الجرائد المعارضة العالمية فى الوقت الذى التزم المجلس بحكمة الصمت عبرت الجرائد المعارضة والعناصر الوطنية وعلى رأسها (مصطفى كامل) عن المعاناة والآلام المصرية أحسن تعبير حتى داخل بريطانيا نفسها وفى أوروبا .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

٥ - الجمعية العمومية :

وتحقيقا لمحاولة الاحتلال البريطاني اعطاء المظهر الدستوري المزيف للبلاد فقد أنشأوا أيضا هيئة نيابية أخرى أطلقوا عليها الجمعية العمومية فكانت هيئة تتألف من الوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين ومن أعضاء آخرين عددهم ستة وأربعون عضوا ينتخبون بواسطة مندوبي الانتخاب كالاتي : - (عن القاهرة ٤ ، عن الاسكندرية ٣ ، وعن أسيوط واحد ، وعن رشيد واحد ، وعن بورسعيد والسويس واحد ، وعن العريش والاسماعيلية واحد ، وعن مديرية الغربية ٤ منهم واحد لبندر طنطا ، وثلاثة عن كل من المنوفية والدقهلية وأسيوط والشرقية والبحيرة ، واثنان عن كل من القليوبية والجيزة ، وبني سويف والفيوم والمنيا وجرجا وقنا واسنا وأسوان .

ولما كان الوزراء ستة وأعضاء مجلس شورى القوانين ثلاثون يكون المجموع ٨٢ ، ومدة نيابتهم ست سنوات وتعطى لهم مصاريف انتقال ، وشروط العضو أن يكون سنه ثلاثين سنة على الأقل ويعرف القراءة والكتابة ، ودافعا للعوائد في دائرته لمدة خمس سنوات على الأقل أو مالا مقررا على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنويا ، ويكون اسمه مدرجا منذ خمس سنوات في كشوف الانتخابات .

اختصاصات أعضاء الجمعية العمومية :

أهم اختصاص لها كان تقرير الضرائب الجديدة وكان لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم الا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك واقرارها وكان رأى الجمعية العمومية استشاريا فقط في المسائل الآتية :

١ - في القروض العمومية .

٢ - انشاء أو ابطال أى ترعة أو خط سكة حديد مارا في عدة مديريات .

٣ - فرز عموم أطيان القطر لتقدير الأموال الأميرية .

٤ - وعلى الحكومة اذا رفضت هذا الرأى الاستشاري ان تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لذلك مع عدم جواز المناقشة فى تلك الأسباب التى دعتها لذلك .

(٨) نفس المصدر السابق .

٥ - ولها ان تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى ترسلها لها الحكومة للبحث فيها ولها أن تبدى آراء ورغبات فى كل المسائل المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية والمالية .

٦ - وتجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة كل سنتين بأمر الخديوى وله حق فضاها وتجديد ميعاد انعقادها التالى ، وله أيضا حق حلها وخينثذ تجرى انتخابات جديدة فى مدة ستة أشهر وجلساتها سرية ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين (معين) .

(ج) مجالس المديرىات :

أما التنظيم التشريعى الثالث الذى أنشأه الاحتلال البريطانى بغرض تحقيق الحكم الدستورى ظاهريا وباطنيا لأحكام السيطرة البريطانية على البلاد فقد كانت مجالس المديرىات (٩) وهى هيئات اقليمية فى المديرىات وتنظر فى مصالحها المحلية ولكل مديريةية عدد من الأعضاء محدد يتناسب مع تعدادها - ومدة العضوية ست سنوات والأعضاء ينتخبون بصفتهم كل ثلاث سنوات بطريق القرعة ورئيس المجلس هو المدير وتجتمع مرة واحدة فى السنة على الأقل وجلساتها سرية .

واختصاصها :

لم يكن لهذه المجالس رأى قطعى فى أى أمر من الأمور وتسنننار فقط فى المسائل المحلية وميزانيتها من مصاريف رسوم فوق العادة من منافع المديرية ويجب تصديق الحكومة على قراراتها لتكون نافذة المفعول - ومن بين أعضائها ينتخب أعضاء مجلس شورى القوانين فلا يكون الشخص عضوا فيه الا اذا كان عضوا فى مجلس المديرية ثم ينتخبه زملاؤه عضوا عن المديرية فى مجلس شورى القوانين (وهذه هى أهميته الوحيدة تقريبا) .

٥ - اضعاف الروح العسكرية وافقار المجتمع :

بعد هزيمة الجيش المصرى بعد الثورة العراقية سرح الانجليز الجيش المصرى ضباطا وجنودا ثم عملوا على تقهقر الصناعة فى البلاد بتخطيط منظم كما شجعوا التجارة للأجانب وحطوا من شأن التجار المصريين وبذلك حققوا القضاء على قدرات الدولة المصرية لتحقيق التنمية المتوازنة والضرورية للأمن الاقتصادى الدفاع عن حدودها أو تحقيق التنمية المتوازنة والضرورية للأمن الاقتصادى

(٩) كتاب مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال للاستاذ عبد الرحمن الرفعى ، من ٥٢ ، ٥٣ .

للبلاد بالزراعة والصناعة والتجارة . وأخذت بريطانيا (١٠) فى تجريد مصر من كل معالم الحضارة والتي كانت متبقية لها من عهد محمد على واسماعيل فقد بدءوا بتحطيم كل مصانع السلاح وكذلك قاموا بالقضاء حتى على مصانع الطرايش فى قها والقلعة وعلى مصنع السكر والصبغة وسبك المعادن ودباغة الجلود وعطلوا مصانع الورق التابعة للمطابع الأميرية وأقفلت الترسانة التي كانت تصنع بها المدافع والبنادق والذخيرة ثم خربوا حوض فك وتركيب السفن وباعوا يواخر ومؤسسات البوستة الخديوية كخرده . وبيعت أيضا مصانع النسيج وحتى دار سك النقود فى مزادات ظفر بها أو بأغلبها التجار الانجليز بأبخس الأثمان . وأخذت السلطات البريطانية فى مطاردة الحرفيين وأصحاب الأنوال وغيرهم من أصحاب الورش والحوانيت الصغيرة عن طريق فرض الضرائب والرسوم الباهظة وعن طريق إباحة تصدير البضائع الانجليزية وبدون فرض أى حماية جمركية على المنتجات المصرية تحقيقا للخراب الكامل للقاعدة الاقتصادية فى مصر وتمكن الانجليز من تشريد أكثر من مائتى ألف (١١) شخص من أولئك الحرفيين الصغار من أصحاب المصابن والشماعين وصناع الزجاج وحول الانجليز مصر الى مزرعة تمتد مصانع لانكشير بانجلترا بما تحتاج اليه من القطن الخام تشتريه من مصر بأبخس الأثمان وتعيده مصنعا الى مصر وتبيعه للمصريين بأعلى الأسعار وكان نصيب انجلترا وحدها من مجموع القطن المصدر ٩٣٪ وبذلك اعتمدت زراعة القطن فى مصر على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى التي كان يحتاج لها الشعب أشد الاحتياج مثل القمح والخضراوات والفواكه والدخان وأصبحت مصر تشتري تلك المحاصيل من أسواق بريطانيا نفسها بأعلى الأسعار وبملايين الجنيهات .

٦ - استهتان الانجليز بالكبار فهانت عليهم أنفسهم :

لم يكن للوزراء المصريين أى وزن أو سلطة - فقد كان المستشار الانجليزى (١٢) فى كل وزارة هو كل شىء ولم يكن للوزير المصرى أى سلطة فقد كان الوزير المصرى لا يتجرأ ان يتصرف فى أى شىء أو يوقع أى خطاب الا بعد ان يأخذ رأى المستشار الانجليزى فى الوزارة أو يوقع المستشار الانجليزى على الخطاب قبل توقيع الوزير .

(١٠) ثورة سنة ١٩١٩ على ضوء التفسير المادى للتاريخ ، للأستاذ فتحى الرملى

ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .

(١١) تاريخ مصر الاقتصادى للدكتور لهيطة .

(١٢) مذكرات دكتور محمد حسين هيكل جزء أول ، ص ٣٢ .

٧ - سلطة الاحتلال تعين الخديوى :

(وفاة الخديوى توفيق ٧ يناير سنة ١٨٩٢) (٢)

وفى وسط هذه الدّوامة من مظاهر السيطرة والاستبداد البريطاني وتهاون الحكام المصريين وعلى رأسهم الخديوى توفيق ، توفى الخديوى توفيق فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ وكان سنه وقت وفاته أربعين سنة هجرية واستمر حكمه ١٣ سنة . واستدعى المعتمد البريطاني اللورد كرومر الأمير عباس حلمى من أوروبا ، وحضر لتولى كرسى الخديوية دون الرجوع للسّلطان التركى ولوشكليا .

وكان سنه أقل من سن الثامنة عشرة وهى السن التى تعطيه حق الحكم بلا مجلس وصاية ولكن كرومر أفتى بأن الأمير مسلم وان عمره حسب التقويم الهجرى (الأشهر القمرية) يوفى السن القانونية . كل ذلك امعانا فى استرضاء الأمير الجديد وكان الانجليز يحسنون الظن به ويأملون ان يرد لهم الجميل بفرض الحفاظ على عرشه وذلك رغم ما اشتهر عنه منذ صباه حبه للمال وطول اليد ، ولكن سرعان ما انقلب الأمير عليهم عندما أحس بحلاوة (١٣) السلطة فتعشم الافراد بها وبدأ فى مقاومة سُلطان الانجليز ولكنه كثيرا ما كان يتراجع وبسرعة عندما كان الانجليز يسارعون بالتلميح له يالعين الحمراء - لذلك ارتكن عباس على الأتراك وأخذ يتطلع للتقرب الى الباب العالى والصدر الأعظم رغم عدم ثقته فيهما فكان هذا التقرب ليس حبا فيهما ولكن كرها فى الانجليز (الذين سلبوه كما سلبوا أبوه توفيق السلطان) وتغاضى الانجليز فى بادىء الأمر عن كثير من هذه التصرفات الخديوية المتبرمة ، ولكن أخيرا وبعد اعلان انجلترا الحرب على تركيا . عندما شعروا وتأكدوا من مخبراتهم المنتشرة فى قصور يلمز بالاستتانة والننى تراقب تصرفات الخديوى والأمراء العلويين وبخاصة الأمير عمر طوسون فى اتصالهم بالباب العالى والصدر الأعظم واتصالهم بليبيا والسودان والألمان من أجل مقاومة الانجليز فى مصر عملوا على التخلص من الخديوى عباس فعزلوه فى ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو هناك فى مصيفه بالاستتانة وقبل أن يصل الى عاصمة ملكه ، نصب الانجليز السلطان حسن كامل على مصر دون الرجوع الى السلطان التركى ولو حفاظا على المظهر فقط - طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ومؤتمر الاستتانة سنة ١٨٨٢ التى سبق ووقعت عليها بريطانيا نفسها .

(١٣) ثورة ١٩١٩ فى ضوء التفسير المادى للاستتانة الرولى ، ص ٣٧ ، ٢٨ .

٨ - انتهازية الخديوى عباس :

بعد اتفاق سنة ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا على توزيع مناطق النفوذ
سرعان ما انحاز الخديوى عباس الى الانجليز متبعا لسياسة الانتهازية
بعد أن كان منحازا قبل ذلك للوطنيين المصريين بقيادة « مصطفى كامل »
معاندة للانجليز ، وكل ذلك كان على حساب الشعب المصرى .

٩ - فقدان الأمل فى الأتراك :

(حادث طابة سنة ١٩٠٦) (١٤)

فى عام ١٩٠٦ كانت تركيا قد اعترفت بمد سكة حديدية من معان
الى العقبة وهذه السكة الحديدية تجعل لتركيا قوة جديدة تقف على حدود
مصر لتهدد مركز الاحتلال البريطانى فى مصر . وكانت العقبة من أملاك
تركيا . اهتم الانجليز لهذا النشاط التركى وأرسلوا ضابطا كبيرا عهدوا
اليه وضع نقط عسكرية على طول الخط من العريش الى العقبة باعتبار
أنها من أملاك مصر لكونها جزءا من سيناء المعهود ادارتها لمصر بموجب
معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ولكن الجنود الأتراك احتلوا موقعا فى (طابة)
على بعد ثمانية أميال غرب العقبة (وطابة حسب المعاهدة تعتبر أملاكا
مصرية) . وقام بذلك خلاف شديد بين تركيا وإنجلترا تظاهرت فيه
إنجلترا يظهر المدافع عن حقوق مصر فى مواجهة الأتراك باعتبار أنها
الدولة الحامية لمصر . وازاء هذا الخلاف قامت الصحافة المصرية المتحدثة
باسم الاحتلال البريطانى بالدفاع عن وجهة نظر الانجليز باعتبار ان إنجلترا
تدافع عن أرض مصر (١٥) وحقوق مصر وفى مواجهتها قامت جريدة اللواء
المتحدثة باسم جماعة مصطفى كامل والمعبرة عن الوطنية المصرية المعارضة
للانجليز والمؤيدة لتركيا وللخديوى عباس بالدفاع عن وجهة نظر تركيا
مشيرة الى قوة الباب العالى الحربية وقدرته على أن يكبح جماح إنجلترا
فى هذه الناحية من الأرض . الى هنا وكان الشعب المصرى يبارك بشكل
أو بآخر هذا الاتجاه المعارض لأن فيه تنفيسا شعبيا عن كره المصريين
للانجليز وأملا منشودا فى دولة الخلافة عسى ان تخلصه من هذا الاحتلال
ومع ذلك فقد وقف الشعب المصرى متفرجا على هذا الصراع ، خارجيا بين
تركيا وإنجلترا وداخليا بين جناحى مثقفيه المؤيدين لسياسة دولة الاحتلال
بريطانيا من جانب والمثقفين الوطنيين المعارضين للانجليز والمتمسحين فى
تركيا والخديوى عباس من جانب آخر كل ذلك على حساب أرض مصرية

(١٤) كتاب مصطفى كامل للأستاذ عبد الرحمن الرفاعى ، ص ٢٠٣ .

(١٥) مذكرات السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل جزء اول ، ص ٢٦ .

تخص الشعب المصرى ولا تخص لا بريطانيا ولا تركيا - وتطورت الأحداث بسرعة، وحيث كانت انجلترا متأكدة من مدى ضعف تركيا عسكريا وتخاذلها الدائم أمام التدخلات والاملاءات الأوروبية بصفة عامة والهيمنة البريطانية بصفة خاصة فقد أرسلت انجلترا بارجة الى خليج العقبة كتهديد للوجود التركى الهزيل هناك وأشيعت الشائعات وقتها فى مصر وفى العالم ان الحرب واقعة لا محالة بين هذين الطرفين بين الامبراطور البريطانى والسلطان التركى وازاء ما أشاعته صحافة المعارضة المصرية المنحازة لتركيا من أن تركيا لن تراجع عن موقفها فقد تولد الأمل لدى الشعب المصرى الشامت فى الاستعمار الانجليزى . ولكن فجأة أسرع تركيا وهى فى حالة ذعر باظهار ضعفها وتخاذلها ومهانتها وتراجعت عن موقفها المتظاهر بالتشدد وانسحبت قواتها التى كانت تهدد باحتلال طابا المصرية - وأصيب الشعب المصرى بخيبة أمل ولكنه سرعان ما فلسف الموقف برمته ليرسم لنفسه سياسة مستقلة ليعتمد على نفسه فقط فى كل شئونه . ومن الغريب أن جريدة اللواء المصرية المعارضة للاحتلال والتى تبنت وجهة نظر تركيا من يءد النزاع تراجعت هى الأخرى بمنتهى النفاق الصحفى والانتهازية السياسية بأن وصفت تراجع تركيا بالحكمة والكياسة ، ولكن الرأى العام والذى بدا لجميع الأطراف فى بداية النزاع انه وقف حائرا بين تناقضات العناصر المصرية المثقفة سرعان ما انتهت حيرته بمجرد تخاذل تركيا وأضاف الى رصيده الواعى ان نداء مصر للمصريين الذى رفعه مصطفى كامل وجماعته يجب أن يكون نداء حقيقيا وليس شعارا فقط ويجب أن يكون بعيدا عن أى نوع من أنواع التبعية لأى من انجلترا أو تركيا وآمن الشعب المصرى من وقتها بأنه لا يمكن بعد ذلك الاعتماد أبدا على تركيا المستضعفة لأن فاقد الشئ لا يعطيه فقد كانت تركيا وقتها وعلى ضوء هذا الحادث فى حالة ضعف عام داخليا وخارجيا تفوق حالة ضعف المجتمع المصرى نفسه وان ساستها وحكامها وأبوابها العالية وصدرها الأعظم كلها عبارة عن الأعيب تأتمر بأمر التدخلات الأوروبية بصفة عامة والبريطانية بصفة خاصة فقد كانت تركيا دائما تتخاذل فى القضايا التى تمس الدولة الكبرى ولغير صالح الشعوب التابعة لها بشكل أو آخر - وفى نفس الوقت لم يكن أمام الشعب المصرى بديل عن مجموعة مصطفى كامل وصحافته والتى كانت الوحيدة المعارضة للاحتلال والتى تنادى بالاستقلال فى ذلك الوقت ولكن الشعب فى نفس الوقت لم يفقد الثقة فى نفسه متخطيا بمبادئ مصطفى كامل نفسه التى كانت كل آمالها منعقدة على تركيا من جانب وعلى دولة فرنسا الأوروبية المناوئة لانجلترا ولكن فرنسا خذلتها بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ وتركيا خذلتها بعد حادث طابة سنة ١٩٠٦ . ولذلك

أخذ الشعب المصرى منذ هذا التاريخ فى التطلع الى زعامة وقيادة ومؤسسة
وطنية جديدة لتأخذ بيده على ضوء التغيرات التى حدثت ، ووعاها تماما
بحسه الوطنى .

١٠ - الامعان البريطانى بالتنكيل :

حادث دنشواى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦

مسرح هذا الحادث كان قرية دنشواى (١٦) احدى قرى مديرية
المنوفية تابعه لنقطة بوليس الشهداء مركز شبين الكوم ومشهورة بكثرة
طير الحمام - مر بهذه القرية فى هذا اليوم ١٣ يونية سنة ١٩٠٦ عدد من
من الضباط الانجليز معهم مترجم عندما مارسوا الصيد طار الحمام من
أجرانه المملوكة للأهالى وجاس فريق من هؤلاء الضباط خلال أجران القمح
واتفق ان حمامتين كانتا واقفتين على جرن مملوك **لمحمد عبد النبى مؤذن**
القرية وكان يشغل به أخوه **شحاته عبد النبى** وصوب أحد الانجليز
بينديته على الحمام فصاح به شيخ طاعن فى السن يبلغ الخامسة والسبعين
من عمره واسمه **حسن على محفوظ** (وهو أول من حكمت عليه المحكمة
المخصصة بالأعدام) طالبا منه الكف عن اطلاق النار حتى لا يحترق الجرن
ولم يعبأ الضابط وأطلق العيار قاصدا اصابة الحمام فأخطأ وأصاب امرأة
اسمها أم محمد زوجة **محمد عبد النبى** المؤذن واشتعلت النيران بالجرن
وسقطت المرأة جريحة تتخبط فى دماؤها وقام شحاته عبد النبى بالصياح
والاستغاثة على عادات أهل الريف وهجم على الضابط محاولا انتزاع
البنادقية منه وأقبل رجال ونسوة القرية والأطفال هائجين
صائحين « الخواجه قتل المرأة وحرق الجرن » وأحاط الأهالى بالضابط
وجاء باقى الضباط الانجليز لانقاذ زميلهم وتكاثرت عليهم الأهالى ولكن
وصل فى الحال شيخ الحفر ومعه عدد من الحفراء لتفريق الجموع واعتقد
الانجليز أنهم حضروا للاعتداء عليهم ومشاركة الأهالى فأطلقوا عليهم الأعيرة
النارية وأصاب أحدها شيخ الحفر فى فخذه وسقط على الأرض وأصاب
عيار آخر اثنين من الحفراء وصاح الجميع « شيخ الحفراء قتل » وحملوا
على الضباط بالطوب والعصى وأصيب **الميجور « كوهين »** بكسر فى ذراعه
وجرح ضابطان جروحا خفيفة ولكن تمكن الحفراء من انقاذهما وسلموهما
الى بوليس النقطة .

(١٦) كتاب مصطفى كامل للأستاذ عبد الرحمن الرفاعى ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ المجلد .

أما الكابتن بول وكان مصابا إصابة شديدة فى رأسه فأخذ يعدو خوفا حوالى ثمانية كيلو مترات فى شد الحر فلم يكده يصل الى باب سوق سرسنا حتى سقط ومات بعد فترة متأثرا بضربة الشمس كما قرر الطبيب الشرعى البريطانى ولم يكن الموت نتيجة (الإصابة) وبعد أن وصل نبأ الحادث الى الوحدة البريطانية العسكرية فى كمشيش سارع جنودها الى مكان الحادث وبمرورهم يمكان الضابط الملقى على الأرض ورأوا فلاحا مصريا هو سيد أحمد سعيد كان يقدم له قدحا من الماء فظنوه هو المعتدى فطعنوه ببنادقهم حتى هشموا رأسه ومات بين أيديهم وذهب دمه هدرا زلم يحاكم أحد من قتلة الانجليز وأطلق على هذا القتل شهيد سرسنا ، وصل نبأ هذه الحادثة يوم وقوعها الى ولاية الأمور فى المنوفية والقاهرة وتولى رجال الاحتلال القضية وعولوا على الانتقام من أهل القرية بشناعة .

المحاكمة :

أجرى التحقيق بمعرفة السلطات البريطانية فى مكان الحادث وفى منتهى السرعة وتم القبض عشوائيا وجزافا على الأهلى ونشرت صحيفة المقطم الموالية للاحتلال يوم ١٨ يونيو وقبل أن ينهى التحقيق فان الأوامر صدرت بأعداد المشائق فى مكان الحادث ودهش الجمهور والعامه لهذا النبأ وتأكد لهم ان المحاكمة ستكون مهزلة صورية لا ظل فيها للعدل ولا حرمة للقانون .

وأصدر بطرس باشا غالى وزير الحقانية بالنيابة قرارا بتشكيل المحكمة المخصوصة لمحاكمة المتهمين وكانت المحكمة برئاسة بطرس باشا غالى نفسه الأمر بتشكيل المحكمة وعضوية ثلاث بريطانيين وأحمد فتحى زغلول رئيس محكمة مصر الابتدائية وبلغ عدد المتهمين ٥٢ متهما وسبعة من الغائبين وعقدت المحكمة فى شبين الكوم وأحيطت بجو من الرهبة العسكرية البريطانية وكان الاستماع للشهود صوريا وثبت من شهادة الدكتور فولين الطبيب الشرعى البريطانى ان وفاة الكابتن بول راجعة مباشرة الى ضربة الشمس وانه ان لم يصب بها لما حدثت الوفاة من إصابة الرأس التى أصابته فى الحادثة . وكان تحامل المحكمة على المتهمين باديا بتجاهل الاستماع الى الشهود كلية .

الحكم الظالم وتنفيذه بقسوة :

فى يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ صار تنفيذ الحكم وكان بطريقة وحشية زادت من فظاعة المحاكمة وقامت كل أساليب الانتقام والتعذيب

وكان التنفيذ في المكان الذي أصيب فيه الكابتن « نعل » فم، دنشواى وهناك نصبت المشنقة ونفذ الحكم علنا وعلى مشهد من أهل المشنوقين وأهل القرية بقسوة فكان المشنوق الأول هو حسن على محفوظ المعجوز ٧٥ سنة وجريمته الحقيقية هي تحذير الضابط من ضرب النار على الجرن حتى لا يحترق وكان الشنق على مرآى ومسمع من ذويه بين صياح النساء ونواجهن وبقيت جثته معلقة بينما نفذ حكم الجلد فى اثنين ثم شنق الثانى بنفس الطريقة يليه جلد اثنين آخرين وهكذا حتى تمت المجزرة ، فتم شنق أربعة وبالحبس والجلد خمسين جلدة على ثلاثة وبالجلد خمسون جلدة على خمسة، وبالمؤبد على مؤذن القرية وزوج السيدة المصابة وبالأشغال الشاقة لمدة متراوحة على باقى ال ٢١ متهما الباقين .

الرأى العام :

كان الرأى العام منتبعا فى غيظ وحزن التحقيق والمحاكمة والتنفيذ رغم تأكده من براءة كل المتهمين وقامت جريدة اللواء بالتعبير الصادق عن مدى الوحشية والقسوة والظلم وأبعاد المهزلة البريطانية ومهزلة القائم بأعمال وزارة الحقانية المصرية وقام الأستاذ أحمد حلمى المحرر باللواء بوصف دقيق لقسوة وبشاعة الموقف وكان حاضرا التنفيذ كمندوب للجريدة وجاء فى ختام وصفه :

« كاد دمي يجمد فى عروقي بعد تلك المناظر الفظيعة فلم أستطع الوقوف بعد ذلك الذى شاهده ففقلت راجعا وركبت عربتي وبينما كان السائق يلهب خيوله بالسوط كنت أسمع صياح ذلك الرجل الذى يلهب الجلابد جسمه بسوطه » .

الرأى العام المصرى والخارجى :

ترك هذا التصرف البريطانى الوحشى أثارا عميقة من الحزن والغيظ فى نفسية الشعب المصرى وبخاصة أن جميع المحكوم عليهم كانوا أبرياء فى نظر الحق والقانون وصارت محاكمتهم بتنفيذ الحكم بهذه القسوة التى لا يقرها أى عرف أو قانون اللهم الا حكم القاهر للمقهور ويعتبر السخط الشعبى من هذا الحادث هو الحافز الشعبى للإصرار على ضرورة التخلص من المحتل فيما بعد وبنفس القدر قام الزعيم مصطفى كامل بفضح هذه السياسة الاستعمارية البريطانية فى الخارج فى أوروبا بصفة عامة وفى انجلترا نفسها بصفة خاصة مما جعل الرأى العام الخارجى يستنكر ويدين هذا الظلم وهذه القسوة وقد تنبعت بريطانيا لرد الفعل هذا وعملت على تغيير المعتمد البريطانى « كرومر » بعد فترة وجيزة .

١١ - تصرفات بطرس غالى رئيس الوزراء الاستفزازية (مقتله) :

فى الفترة ما قبل حادث دنشواى كان الشعب المصرى يتظاهر بالسلبية ويقوم بدور المتفرج على الأحداث وعلى التصرفات البريطانية وتصرفات الوزراء المتعاونين (١٧) مع الاحتلال البريطانى ، ولكنه بعد حادث دنشواى وبعد ان فاجأته جنازة الزعيم الشاب « مصطفى كامل » والذى كان هو وجماعته يمثل جزءا من الأمل استيقظ الشعب من نومه منزعجا كالنائم عندما تلدغه بعوضة ثم يستأنف نومه حتى يصحو مرة أخرى ففى ذلك اليوم ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ وعلى صوت الطلقات التى اخترقت صدر رئيس الوزراء بطرس باشا غالى استيقظ الشعب للمرة الثانية . ففى ذلك اليوم تقدم الصيدلى الشاب « ابراهيم ناصف الوردانى » وفى رابعة النهار وأطلق رصاصاته التى جندلت بطرس باشا غالى جزءا وفاقا على تصرفاته الاستفزازية المتتالية فلم تكن فى الحقيقة جريمة ارهاب فردى كما صورها البعض وعلى رأسهم المستعمر وبعض الحكام المصريون فقد كان للقتيل صحيفة سوابق مليئة بالاستفزازات لأهل وطنه فلم يكده يسقط حتى أخذ الشعب يتحدث عن خضوعه الدائم لساداته الانجليز ، بل كان العامة يراجعون تاريخه وكأنه حيثيات ادانته والحكم عليه بالاعدام الذى نفذه الوردانى فقد كانت أداة لتثبيت دعائم الاستعمار وقد ترقى منذ عصر اسماعيل بعدما أشيع عنه أنه صاحب اسماعيل المفتش وزير مالية اسماعيل باشا الى ياب الوزارة حيث تمكن الخديوى اسماعيل والانجليز من التخلص منه بعد ان تنكر لكل منهما بالتهديد بكشف الفضائح المالية للخديوى اسماعيل (١٨) ودور بريطانيا فى تخريب مصر وافساد الخديوى اسماعيل . وترقى وقتها بطرس غالى الى وزير مالية فوزيرا للخارجية فرئيسا للوزراء . ومن مساوئه أيضا انه كان بطل محاكمة قضية دنشواى ولعب فيها دورا مهينا لدرجة خيانة أهل بلده الأبرياء وأصدر الحكم ظلما رغم اقتناعه ببراءة المتهمين - ثم بعد ذلك أعاد قانون المطبوعات ثم أمعن فى تصرفاته الاستفزازية للمصريين بأن أصدر قانون الاشتباه الاجرامى سنة ١٩٠٩ والذى يقضى بنفى المشتبه فى أمرهم الى الواحات ، كما رضى أن يعينه الانجليز فى اللجنة الدولية لتصفية الدين المصرى وعلى يده تم توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ بعد ان رفض شريف باشا التوقيع

(١٧) ثورة سنة ١٩١٩ فى ضوء التفسير المادى للتاريخ للاستاذ فتحي الرملى ،

ص ١٢ ، ١٤ ، ١٥ .

(١٨) خراب مصر Egypt fuin لقيودور وتشنين تعريف عبد الحميد العبادى ،

ومحمد بدران (طبعة اله) سنة ١٩٥٠ ، ص ٣٦٢ الى ٣٦٧ .

عليها حيث ان هذه الاتفاقية بتوقيعه عليها قضت بسلخ السودان قانونيا عن مصر وأعطت حقوقا لا حد لها للسلطات البريطانية في السودان ومهدت لتحمل مصر ماديا وبشريا وعسكريا أعباء اخماد ثورة المهدي في السودان - ثم حين أصبح « بطرس غالى » رئيسا للوزراء سنة ١٩٠٧ أعيد تحت اشرافه تطبيق قانون المطبوعات - وفي عام ١٩٠٩ قام المعتمد البريطاني « سير الدوين جورست » بالاتفاق مع رئيس الوزراء المصرى « بطرس غالى » لتمكين شركة قناة السويس من مد أجل امتياز الشركة لمدة أربعين عاما أخرى بعد وفاء المدة الأولى في سنة ١٩٦٨ نظير ان تدفع الشركة للحكومة المصرية أربعة ملايين جنيهه وحيث ان رئيس الوزراء حسين رشدى باشا عارض هذه الاتفاقية قبل ذلك وكذلك حزب الأمة والحزب الوطنى وتناولت جرائدهم هذه المعارضة فلم يتم توقيع هذه الاتفاقية . وهذا الموقف البريطانى بمساعدة « بطرس غالى » أثار سخط الرأى العام المصرى وكان مع الأسباب السابق ذكرها من أهم أسباب اغتياله لأنه فى التحقيق وعند سؤال « ابراهيم الوردانى » عن دفعه الى ارتكاب الجريمة ؟) رد قائلا « بان تصرفات بطرس غالى هى التى دفعتنى الى ارتكاب الجريمة » .

ونتيجة الوشاية فقد تم القبض على المهندس « على مراد » وبتفتيش منزله وجد البوليس كسفا يتضمن ثمانين اسما ويفصح المهندس « على مراد » انها أسماء جماعة قاموا بالمطالبة بالدستور لجعل مصر للمصريين ويلفت النظر فى هذه الأسماء الثمانين الذين تم اعتقالهم فى الحال أسماء « شفيق منصور » و « شفيق عنایت » هما اللذان تم ضبطهم للمرة الثانية سنة ١٩١٥ فى مؤامرة أخرى لمحاولة قتل السلطان حسين كامل ثم يتم ضبطهم للمرة الثالثة فى قضية قتل السردار عام ١٩٢٥ .

وحاول الانجليز أن يجعلوا من مقتل بطرس غالى انها نتيجة التعصب الدينى لاحداث فتنة بين الأقباط والمسلمين . ولكن يرسل محام قبطنى مصرى يقيم فى فرنسا اسمه (نصيف المنقبادى) وينشر هذا الخطاب وفيه ينفى عن الوردانى تهمة التعصب ويقول ان الوردانى لم يقدم على عمله الا بداعى الوطنية وان تهمة التعصب ما هى الا من اشاعات الانجليز . وتتحدى الجرائد الوطنية بالتعليق بأن تنفى على الحكومة تقييدها للحريات ومصادرة الأراء . وتبدي شماتتها فى الحادث والشعب يعنى ويردد فى الطرقات لحنا مشهورا « يا ميت صباح الخير على الوردانى » وفى ليلة اعدام الوردانى يعنى الشعب « قول لعين الشمس ما تخفاش غزال البر صابح ماشى » أما الصفوة المختارة من المثقفين المصريين فتستमित فى الدفاع عن الوردانى والأطباء المصريون يؤكدون كل يوم ان « رصاص الوردانى لم يقتل بطرس غالى انما الجراحة التى أجريت له هى التى قتلتة » .

الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ :

وفى أواخر عام ١٩١٣ كانت بشائر تكوين المؤسسة الوطنية المصرية قد كانت هناك عناصر وطنية راسخة مثل جماعة « مصطفى كامل » وخليفته « محمد فريد » كما كان هناك بوادر ميلاد زعامة وطنية جديدة ممثلة في بعض أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وبخاصة الأعضاء المنتخبون أمثال سعد زغلول وعبد العزيز باشا فهمي وغيرهما . وكانت المعارضة آخذة في رفع صوتها ضد الاستغلال البريطاني وتصرفات الاحتلال الغاشمة ولكن جاءت الحرب العالمية الأولى مبررا للاحتلال البريطاني لفرض سيطرته الكاملة على مصر باعلان الأحكام العرفية لتصبح مصر دولة تابعة تبعية كاملة لبريطانيا وقبل ان نخوض في الممارسات البريطانية الاستغلالية في مصر كاقليية حاكمة ضد الاغلبية المحكومة والمقهورة فانه من اللازم أن نتناول ظروف هذه الحرب : -

وقد قام أحد الصربيين بقتل ولي عهد النمسا الأرشيدوق فرديناند يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ وأعلنت النمسا الحرب على الصرب يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩١٤ وقامت روسيا بنجدة الصرب وأعلنت الحرب على النمسا وانضمت اليها حليفاتها المانيا ثم وقفت فرنسا الى جانب حليفاتها روسيا - وفى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ دخلت بريطانيا الحرب الى جانب فرنسا وروسيا وبذلك بدأت الحرب العالمية الأولى . ودولة الاحتلال بريطانيا متولية جميع السلطات فى مصر وكان الخديوى عباس خارج البلاد وقتها فى مصيفه بالاستانة - أما الحكومة المصرية نفسها فكانت متبعية سياسة الحياد منذ اعلان النمسا الحرب على الصرب ومنذ انضمام فرنسا وروسيا وألمانيا كل الى جانب حليفه الى أن أعلنت بريطانيا الحرب . وأول عمل اتخذته الحكومة المصرية باملاء من الاحتلال البريطانى فى اليوم التالى يوم ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ هو انها أعلنت قرارا أصدره مجلس الوزراء بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين المانيا من جانب وبين انجلترا من جانب آخر وكان القرار هو منع تعامل مصر مع المانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألماني وحظر التصدير الى ألمانيا وتخويل القوات الحربية البريطانية حقوق الحرب فى الأراضي والموانئ المصرية واعتبار السفن الألمانية الراسية بالموانئ المصرية سفنا معادية وفى نفس الشهر أيضا وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج أو بينها وبين السودان .

اعلان الحماية وموافقة الحكومة المصرية عليها (١٨ ديسمبر ١٩١٤) :

وكل هذه القرارات الوزارية المصرية كانت تحمل اعتراف الحكومة المصرية بالنسبة الكاملة لبريطانيا وبمشابة اعلان رضاء الحكومة المصرية بالحماية البريطانية لها وبذلك استبعدت السلطات البريطانية أى مظهر من مظاهر استقلال مصر أو أى أمل فى هذا الاستقلال (طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٣) .

دخول تركيا الحرب ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ :

ودخلت تركيا الحرب بجانب المانيا فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وعلى اثر ذلك أعلن الجنرال مكسويل اعلانا أصدره فى الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) فى عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ جاء فيه « ان انجلترا أصبحت فى حالة حرب مع تركيا وانها تحارب لغرضين هما » :

(أ) الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى حققها محمد علي فى ميدان

القتال .

(ب) ولأجل استمرار مصر للتمتع بالسلام والرخاء .

وفى طيات هذا الاعلان واصداره بهذه الصورة عن طريق القائد البريطانى وليس عن طريق الحكومة المصرية فيه معنى فرض الحماية على مصر من جانب واحد وهو سلطة الاحتلال .

اعلان الحماية البريطانية (١٨ ديسمبر ١٩١٤)

« أعلنت انجلترا الحماية على مصر يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بأن تتكفل انجلترا بمسئوليات حماية مصر فى الاعتداءات الخارجية فى مقابل تنازلات مصر نستفيد منها بريطانيا بصفتها الدولة الحامية .
فالحماية هى خضوع دولة لدولة أخرى نشرف على شئونها (١٩) الداخلية والخارجية فتعقد المعاهدات مع الدول الأخرى نيابة عنها ومفروض أن تكون الحماية اختيارية أى (٢٠) باختيار الدولة المحمية ولكن غالبية هذه الحالات تاريخيا كانت فكرتها استعمارية فهى نوع من أنواع الأساليب الاستعمارية تفرضها الدول الاستعمارية على الدول الصغرى المغلوبة على أمرها دون

(١٩) الموسوعة العربية الميسرة اصدار دار القلم ومؤسسة فرانكلين ، اشراف محمد

شفيق غريبال ، سنة ١٩٦٥ ، ص ٧٣٥ .

(٢٠) كحماية دولة فرنسا لامارة موناكو وكالعلاقة بين إيطاليا وسان ريمو .

الحصول على موافقة (٢١) هذه الدول أو شعوبها وكانت بريطانيا باعلان هذه الحماية تهدف الى استخلاص مصر بالكامل لسيطرتها وتحايلا منها للتوصل من احترام الموائيق الدولية التي تؤكد على استقلال مصر وربطها بشكل صوري بدولة تركيا بموافقة الدول العظمى ومنها انجلترا وذلك بموجب معاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ والتي تقضى بجعل حكم مصر (٢٢) وراثيا في أسرة محمد على وخلفائه وجباية الضرائب من شعب مصر باسم السلطان التركي وتأدية الجزية وعلى أن يتولى الانفاق على الادارة العسكرية والمدنية في مصر وتعتبر قوات مصر البرية والبحرية جزءا من قوات السلطنة العثمانية .

واستكمالا للشكل لتحقيق تمام السيطرة لقبحت بريطانيا حاكم البلاد الأمير « حسين كامل » بلقب **سلطان** وأطلقت على المعتمد البريطاني **المنوب السامى** واستبدلت القاب الوزراء بالقاب **التفخيم** والتعظيم الجوفاء لأفراد طبقة المستورزين وكبار رجال الدولة ليزدادوا تزلفا وطاعة وخضوعا للاحتلال البريطاني . وللسلطان المصرى المعين من ملك بريطانيا فأعطت للوزراء القاب أصحاب المعالي بدلا من أصحاب السعادة ولقب رئيس الوزراء بصاحب الدولة كما أطلقوا يد السلطان المصرى لمنح رئيس الحكومة الباشوية بسخاء الى كثير من الأعيان بغرض تطويعهم للحكام وبالتالي للاحتلال البريطاني .

وبموجب الحماية البريطانية سحبت السلطات البريطانية من اختصاص الحكومة المصرية حق الاتصال بالدول الأجنبية . وأصبح هذا الاتصال فى كل ما يخص مصر خارجيا من حق جلالة ملك بريطانيا فقط .

كذلك أصبح التصريح بالسفر لأى مصرى مهما كبر شأنه من حق سلطة الاحتلال . وترتب على هذه الحماية تغيير شامل فى هيكل وأسلوب الحكم فى مصر .

وثيقة اعلان الحماية البريطانية :

بهذه الوثيقة أكدت الحكومة البريطانية على تسوية الانقلاب الجذرى فى أوضاع مصر الدولية .

(٢١) نفس المصدر ، هذه الحماية المفروضة دون أخذ رأى شعب الدولة المحمية التي فرضتها إنجلترا على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

(٢٢) عصر محمد على ، عبد الرحمن الرافعى ، ص ٢٩٠ حتى ص ٢٩٢ .

(٢٣) ثورة سنة ١٩١٩ جزء اول للأستاذ الرافعى ، من ص ١٩ الى ص ٢٣ .

ففى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش الذى عرضه عليه حكومة ملك بريطانيا وجهت اليه الحكومة البريطانية تبليغا من السير « ملن شيتهاهم » Milinecheethan القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطانى حيث كان اللورد كتشنر فى انجلترا حين نشبت الحرب لتولى منصب وزارة الحربية فيها . وأخطر ما جاء بهذه الوثيقة : -

« يا صاحب السمو كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى ان أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر ٠٠٠ ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على ان سمو عباس حلمى باشا خديوى مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق على بلاد مصر سقطت منهما وآلت الى جلالته ٠٠٠ وقد رأت حكومة جلالته ان أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا وان حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام يقرر فيما بعد ٠٠٠ وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الغرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين .

أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته ان المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى ان يكون من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر .

٠٠٠ (أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية) فان من رأى حكومة جلالته ان يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات الخاصة بالامتيازات الى ما بعد انتهاء الحرب ٠٠٠ أما فيما يختص بادارة البلاد الداخلية ترى حكومة جلالته التدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى ٠٠٠ وان تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى .

وبأن تحديد حكومته لمصر من أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الأستانة لم يكن ناتجا عن أى عداة للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل على الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة

بالروابط السياسية التي بين مصر والآستانة . وان حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على اخلاص المصريين واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن داخل البلاد ومنع كل عون للعدو . . وأنى أنتهز هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجل تعظيماتى « .

ملن شيتهم

القاهرة ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

خلع الخديوى عباس :ثانى وتولية حسين كامل ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

وفى اليوم التالى لاعلان الحماية البريطانية على مصر قامت انجلترا بالتصرفات التي تحقق السيطرة الكاملة والانفراد بشئون مصر متخطية جميع الأصول وبخاصة حكومة مصر ومتجاهلة وجودها فأصدرت وزارة الخارجية البريطانية قرارا بخلع الخديوى عباس الثانى من ولاية مصر وكان موجودا بالبلاد التركية وذلك بحجة أن الخديوى عباس انضم الى أعداء انجلترا (تركيا والمانيا) « فقد رأت حكومة جلالة ملك بريطانيا خلعه من منصب الخديوية » وعرض وزير خارجية بريطانيا لقب سلطان على الأمير حسين كامل شقيق الخديوى عباس وكان أكبر أمراء أسرة محمد على وأصبحت مصر وشعبها وسلطانها الجديد وحكومتها خاضعين خضوعا شاملا للتاج البريطانى الذى يخلع وينصب رمز الدولة المصرية باسم ملك بريطانيا وبمعرفة وزير خارجيتها . وقد كان لهذا الاعلان بهذه الصورة المهينة أسوأ الأثر على الرأى العام المصرى وصار تناول الخطابات والتبليغات بهذا الشأن بين المسئولين البريطانيين وبين رئيس النظار المصرى حسين باشا وشلى وبين السلطان الجديد الأمير حسين كامل رسائل وردود تحمل فى مضمونها الكثير من الأمور المهينة والتي أكدت على حق بريطانيا فى جعل مصر مستعمرة بريطانية .

عودة الى (أولا) استغلال الأقلية للأغلبية :

بعد اعلان الحرب استمرت بريطانيا دولة الاحتلال فى مصر والتي تمثل الأقلية الحاكمة فى استغلال مصر وشعب مصر بأسلوب أشد وأعنف مستغلة ظروف الأحكام العرفية وتبرير البطش بالشعوب المهورة بحجة حماية الجهود الحربى فاستأنفت الاستغلال فى الصور الآتية :

١١ - اعلان الأحكام العرفية :

أعلن الجنرال السير « جون مكسويل » قائد جيش الاحتلال فى مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الأحكام العرفية والتي تفرض إيقاف العمل بالقوانين المصرية والحكم تبعاً للقانون العسكرى البريطانى والذى يجيز محاكمة المواطنين أمام المجالس العسكرية البريطانية كما توقفت جميع الهيئات التشريعية المصرية عن عملها .

١٢ - قانون التجاهر :

وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ أصدرت الحكومة المصرية لحساب الاحتلال البريطانى قانوناً لمنع التجاهر واعتبر القانون ان أى اجتماع من خمسة أفراد على الأقل فى الطريق أو فى محل عام ولو لم يكن له أى مقصد جنائى اذا ما تراءى (حال السلطة انه يجعل الأمن العام فى خطر فأنهم أن يأمروا المتجاهرين بالتفرق واذا لم ينفذوا هذا الأمر يعاقب المخالف بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو بغرامة أقصاها عشرون جنيهاً وشمل القانون عقوبات أشد تصل الى سنتين سجن لمن يقاوم رجال السلطة فى تفريق التجاهر .

١٣ - اضطهاد الوطنيين :

وتحت ظل قوانين الحماية الجديدة أخذت السلطات البريطانية وحكومة مصر الخاضعة باضطهاد الرجال الوطنيين المصريين فاعتقلت الكثيرين فى سجون مصر بدون محاكمات وشتتت شملهم ونفت الكثيرين منهم الى أوروبا وإلى مالطة واستمروا فى النفى أو الاعتقال الى ما بعد اعلان الهدنة سنة ١٩١٨ وحتى بعد الافراج عنهم استمرت حريتهم مقيدة بوضعهم تحت المراقبة . واحتجاجاً على اعلان الحماية امتنع طلبة مدرسة الحقوق بالكامل عن الذهاب الى المدرسة فى يوم زيارة السلطان حسين كامل لها يوم ١٨ فبراير سنة ١٩١٥ ووقعت الوزارة العقوبات على الطلبة وتم فصل ٥٤ طالباً وحرم ١٣ طالباً من امتحان عام ١٩١٥ ولكن السلطان حسين أصدر عفواً عنهم فى مارس من نفس السنة .

وتنفيساً عن السخط الشعبى اعتدى أحد الشباب على السلطان فى ١٨ أبريل سنة ١٩١٥ بأن أطلق عليه النار تاجر الخردوات الشاب محمد خليل وحوكم أمام مجلس عسكرى بريطانى ونفذ فيه حكم الاعدام . وبعد مرور شهرين على هذا الحادث وعلمنا كان موكب السلطان فى طريقه لأداء

فريضة الجمعة بالاسكندرية القيت عليه قبلة من أحد المنازل وأخطأته (٢٤) أيضا ورغم عدم ثبوت التهمة على أى فاعل بالذات فقد تم محاكمة سبعة شبان اتهموا عشوائيا ، فقط لأنهم كانوا من المعروفين بالنشاط الوطنى منهم شفيق منصور السابق اتهامه بمقتل بطرس غالى باشا وحوكموا أمام مجلس عسكري بريطانى وحكم عليهم بالاعدام شنقا ولكن السلطان حسين كامل طالب تخفيف الحكم فأبدله القائد البريطانى بالأشغال الشاقة المؤبدة -

١٤ - تجنيد الشبان المصريين قسرا فى فرق العمال (السلطة) :

قامت السلطات البريطانية فى مصر منذ اعلان الحرب حتى نهايتها بتشغيل العمال والفلاحين المصريين اجباريا حيث كانت تقوم السلطات الادارية المصرية بجمع الشباب المصريين كعمال وكانوا يطلقون عليها « فرق العمال والحماله » وكان يتم جمعهم على نظام التجنيد وبالاکراه والاجبار ويطلقون عليهم هذا الأسلوب للتضليل انها تطوع وكانت هذه الفرق تقوم بأعمال رئيسية فى المجهود الحربى فاستخدموا فى حملة سيناء ضد الأتراك وقد استخدمتهم القوات البريطانية أيضا فى عملياتها الحربية فى العراق وفلسطين والدردييل وفرنسا وقامت بتوفير حوالى ١٥ مليون رجل أو صبى طول مدة الحرب وبأقل الأجور وفى أسوأ أحوال الايواء والتغذية وأقسى ظروف الحياة مع حرمان الأسر المصرية فى الريف والمجتمع المصرى من هذه الأيدي العاملة مما سبب أزمات فى العمل والانتاج نتج عنه شدة الغلاء بالاضافة الى موت الكثير من هؤلاء الشبان فى هذه الأعمال العسكرية الشاقة - كما كانت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر تستولى قسرا على الجمال والحمير والحبوب والمؤن وعلف المواشى حتى لم يجد الأهلىن ما يلزمهم لقوتهم الضرورى كما استولت على خشب الأشجار مع اضطرار الحكومة الى انقاص مساحة الأرض المزروعة قطنًا والتي كانت تحقق الانتعاش الاقتصادى فاستبدلتها السلطات الادارية المصرية لحساب الساطات البريطانية ليندرها حبوبا ومواد غذائية لتموين الجيش البريطانى وبذلك تفاقمت معاناة الشعب المصرى من هذه المساعدات والمساهمات والتي كان يقدمها اجباريا وصاغرا .

وفى مرحلة من مراحل العمليات الحربية للجيش البريطانى واحتياجها لعدد من المحاربين قامت السلطات الحكومية المصرية الصاغرة والملبية لجميع طلبات المحتل البريطانى بتلبية هذه الاحتياجات . فقام وزير الحربة المصرى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ بجمع جميع رجال الريف المصرى للخدمة العسكرية ما عدا المستخدمين فى المصالح الحكومية واستخدمتهم

(٢٤) ثورة سنة ١٩١٩ للاستاد عبد الرحمن الرامسى ، جزء اول ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

القوات البريطانية فى أعمال من صميم العمليات الحربيه وبلغ عدد الرديف المكلف بذلك ١٢٠٠٠ كانوا يعاملون أسوأ المعاملة فقام هؤلاء الرجال الرديف بالاحتجاج بالنظاھر فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ وساروا الى ميدان عابدين ووعدهم المسئولون بالنظر فى شكواهم وتجمهروا أيضا فى اليوم التالى ووقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس وكان لهذه الاحتجاجات صدى بعيد الأثر فى نفسية الشعب المصرى البالغة أقصى درجة من درجات المعاناة .

١٥ - تعطيل الجمعية التشريعية :

بعد اعلان انجلترا الحرب مباشرة صدرت مراسيم سلطانية متتابعة بأمر سلطات الاحتلال وكلها تنشد تقييد حريات الشعب المصرى فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ صدر أمر عال بتأجيل اجتماعات الجمعية التشريعية بالنظر للظروف المختلفة المفتعلة واستمرت بعد ذلك البلاد محرومة من أى هيئة نيابية أو سمة نيابية عشرة أعوام كاملة حتى أعلن دستور سنة ١٩٢٣ .

١٦ - استنزاف مصر :

وبصدور المراسيم والقوانين المقيدة (٢٥) للحريات لصالح قوات الاحتلال والقوات المتحاربة البريطانية أخذ وجه الاستعمار البريطانى القبيح يظهر على حقيقته فانخفض سعر القطن المحصول المصرى الرئيسى ومورد البلاد الى النصف فقد بيع القنطار بجنيهين فى سنة ١٩١٤ وكان سعره أربعة جنيهات فى السنة السابقة وهزت الحكومة ثقة الفلاحين فيها حين منعت التسليف على القطن فتوقفت بنوك التسليف عن التعامل فى الوقت الذى نشطت فيه البنوك العقارية فى المطالبة بديونها القديمة فخربت البيوت وأخذت الحكومة تقسو فى تحصيل الضرائب والأموال الأميرية فتنزح الملكيات ويضطر المدين الى بيع كل شئ يملكه هو وعائلته لتسلم النقود الى البنك الأهلى ومنه تحول هذه الثروات الى لندن فقد صرحت انجلترا للبنك الأهلى بأن يصدر غطاءه الذهبى فى الوقت الذى رخصت له بأن يدفع الجنيه الورق بكامل سعره وتساهلت البنوك عند مطالبة الأجانب النزلاء بالديون الخارجية والأوراق المالية بينما تركت ديون المزارعين واجبة السداد بلا تأجيل أو تسهيل أو ابطاء وخسرت مصر فى

(٢٥) ثورة سنة ١٩١٩ فى ضوء التفسير المادى للتاريخ للأستاذ فتحى الرملى .

تلك السنة ١٩١٤ - ١٩١٥ عشرة مليون جنيه اذ باعت سبعة ملايين قنطار قطن بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وكانت قد باعت نفس الكمية فى العام السابق بمبلغ ٢٩٤٥٠٠٠٠٠ جنيه وعندما ارتفع سعر القطن سنة ١٩١٧ استولت عليه انجلترا بالكامل وبأسلوب القراصنة واشترته من الفلاحين بثلاثة وعشرين ريالاً للقنطار ثم أعلنت سعر أعلى للتصدير وتعللت بسبب نقص المساحة المحددة لزراعتها حبوباً وخضروات لتموين جيوشها وفى سنة ١٩١٨ ثبتت سعر القطن الذى اشترته بمبلغ ٤٢ ريالاً للقنطار ولكن الفلاح بسبب احتكار سوق التصدير لشركات التجارة الأجنبية فقد كان يبيعه فعلاً بأقل من ذلك بكثير أى بمبلغ ٣٢ ريالاً للقنطار أو أقل هذا فى الوقت الذى كان فيه السعر العالمى للقطن ٦٤ ريالاً ٠ وبلغت خسارة مصر فى تلك الأعوام من بيع محصولها الرئيسى ٣١ مليون جنيه وبلغت خسارتها من عمليات بيع الذهب أكثر من ١٦ مليون جنيه ٠ وبلغ ارتفاع الأسعار حداً مخيفاً خصوصاً فى أثمان الأقمشة المصنعة فى انجلترا والحبوب وقد وصل ارتفاع الأسعار الى أكثر من مائة فى المائة وقد أصبح من المتعذر على المواطن العادى ان يشتري ضروراته من دخله أو من مرتبه ٠

١٧ - تصرفات الجنود الاستفزازية :

كثير ندفق الجنود البريطانيين والتابعين لهم من جميع أنحاء العالم على مصر وكثيراً ما كانت تصدر من معظمهم تصرفات استفزازية منكراً بالقاهرة والاسكندرية وفى مختلف المناطق فاعتدوا على الأهالى فى أموالهم وأرزاقهم بالضرب والاهانة والقتل مما كان له أعمق الأثر فى كراهيتهم ٠

١٨ - مساعدات حربية قلمتها مصر وهى صاغرة :

منذ اعلان الحرب دأبت السلطات الادارية المصرية وعلى رأسها السلطان ووزراؤه على ارغام الشعب المصرى مكرها على تقديم المساعدات العسكرية والمدنية للقوات البريطانية وتحمل الشعب المصرى كل هذه الأعباء التى أرهقتة مادياً ومعنوياً لأن كل هذه المساعدات للأسف كانت تعتبر اشتراكاً عسكرياً وحربياً سافراً وضد شعوب دول تربطها بمصر علاقات دينية وعرقية وروحية أوثق بكثير من علاقة التبعية الصاغرة المستسلمة للاحتلال البريطانى علاوة على أن اشتراك مصر مع بريطانيا فى هذا المجهود الذى وصل الى مستوى القتال المشترك فيه ضغط بفيض على نفسية شعوب الدول الصغيرة وبخاصة الشعب المصرى لأنه كان يمثل الاشتراك فى حرب استعمارية ومن الطبيعى ان العناصر المصرية المدنية والعسكرية أو فرق السلطة ٠ كانت وهى تقوم بهذه الأعمال وهى صاغرة

ومسيرة فان هؤلاء الشبان المصريين كانوا في قرارة أنفسهم يحملون البغض والكراهية للعنصر البريطاني الذي يحتل بلادهم وفي نفس الوقت تحمل الشعور بالعطف على الشعوب الاسلامية التي تحاربها بريطانيا بالاستعانة بالمصريين سواء كانوا أتراكا أو سنوسيين أو سودانيين فقد كانت العناصر المصرية التي تقوم بهذه الأعمال العسكرية وهي صاغرة تشعر بانفصام الشخصية لأنها كانت تساعد عدوها بريطانيا للتغلب على اخوان وأصدقاء وذوى قربي لهم من الأتراك وعرب ليبيا وشعب السودان وبخاصة عندما كانوا يحاربون بجانب بريطانيا ضد الحركات الوطنية في ليبيا والسودان لانهما كانا ينشدان الاستقلال والحرية ، وكانت هذه المساعدات .

(أ) معركة طوسون (٣ فبراير سنة ١٩١٥) (٢٦) :

حدث في ليلة ٢ - ٣ فبراير سنة ١٩١٥ ان قام الأتراك في سيناء وعلى الضفة الشرقية للقناة المقابل لمحطة طوسون وحاولت عبور القناة هناك بعد ان نصبت جسرا من القوارب على القناة وقام الضابط المصرى المرابط هناك بقواته المصرية الملازم أحمد أفندى حلمى بصد هذا الهجوم ودمر بمدافعه هذا الجسر والقوات التركية العابرة واستشهد القائد المصرى في هذه المعركة على اعتبار انه كان يدافع بشكل أو بآخر عن جزء من أرض بلاده بصرف النظر عن باقى الملابس السياسية .

(ب) معركة رمانة (٢٧) :

عندما قامت القوات التركية الألمانية بحملتها في سيناء في ٤ أغسطس سنة ١٩١٦ وهاجمت المواقع الحربية البريطانية بين قطنة والرمانة في معركة فاصلة انتصرت فيها القوات البريطانية بفضل الجهود الحربى المصرى الذى قامت به فرق العمال المصريين المجندين والمسخرين فقه قاموا بتعبيد الطرق في صحراء سيناء وعلى مساحات لآلاف الأميال في الشمس الحارقة ومدت خطوط السكك الحديدية وحفرت الآبار وقامت بتوصيل المياه العذبة وأقامت الاستحكامات والحصون وحفرت الخنادق وملئت خطوط التليفونات والتلغراف ونقلت المهمات والذخائر وكانت هذه الأعمال بمثابة السبب الرئيسى فى الانتصارات العسكرية البريطانية فى هذه المنطقة القاحلة .

(٢٦) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزء اول للرافعى ص ٣٠ .

(٢٧) ثورة سنة ١٩١٩ - للاستاد الرافعى جزء اول ص ٣١ .

(ج) حملة السنوسى

فى أواخر عام ١٩١٥ أوائل عام ١٩١٦ وصلت حملة السنوسى الكبير السيد أحمد الشريف السنوسى الى السلوم على حدود مصر الغربية بالاتفاق مع الأتراك واحتلت قوات السنوسى السلوم وسيدى برانى وتراجع الجيش الانجليزى الى مرسى مطروح واحتلت قوات سنوسية أخرى واحة سيوة والواحات البحرية والفرافرة والداخلة ثم استرد الجيش الانجليزى سيدى برانى فى مارس سنة ١٩١٦ - واشترك الجيش المصرى بقوات مصرية كاملة فى معارك الصحراء الغربية مع الجيش الانجليزى واسترد مدينة السلوم وفى أكتوبر سنة ١٩١٦ ونوفمبر سنة ١٩١٦ استرد الجيش المصرى الانجليزى واحة سيوة وانتهت بذلك حملة السنوسى بفضل اشتراك الجيش المصرى فى هذه المعارك .

(د) حملة مصرية ضد على دينار :

بعد هزيمة ثورة المهدي على يد الجيش المصرى الانجليزى حيث قامت مصر بالنصيب الأوفر والكمال فى هذه الحملات سواء باشتراك أبناء مصر فى القتال أو بتحميل تكاليف الحملة بالكمال من أموال مصر والذى باغت مصر من أجلها بقايا قطع أسطولها البحرى ورغم ان أبناء مصر المقاتلين كانوا مسيرين للقضاء على هذه الثورة الوطنية بمنصرة الانجليز أعداء مصر والسودان فقد قامت انجلترا فى النهاية بالتهام السودان بالكمال لحسابها وأبقت لمصر مجرد اسم السودان المصرى الانجليزى . وقد تمكن الزعيم على دينار سلطان دارفور من الاستقلال بجزء من أراضى غرب السودان بعد هزيمة المهدي - وحيث ان على دينار قام بمقاومة عنيفة ضد السلطات البريطانية وعندما استتب له الأمر أراد التوسع واعادة سيطرته على السودان استكمالاً لثورة الزعيم محمد أحمد المهدي التحررية فقد أعادت السلطات البريطانية بحكم سيطرتها على كل أمور مصر وأرغمت حكومة مصر على تجهيز حملة من جيشها وبتكاليف من الخزانة المصرية فى سنة ١٩١٦ وكان كل جنود الحملة من جنود جيش عرابى على أمل أن يتخلص نهائياً الانجليز من بقايا بذور الثورة العرابية . اجتازت الحملة حدود سلطان دارفور فى أبريل واحتلت الآبار الهامة ثم رجعت الحملة على الفاشر عاصمة دارفور وانتصرت على السلطان فى ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ فى معركة فاصلة ثم تعقبت قوة من الجيش المصرى السلطان على دينار الى معقله فى جبل مرة ودارسلا غرباً فى نوفمبر سنة ١٩١٦ فهزمته وقتل فى المعركة على دينار البطل السوداني الذى وقف فى وجه السيطرة البريطانية فى السودان وكان للأسف ذلك على يد اخوانه المصريين بقايا

جيش عرابى الذى أراد جادا رغم ثورة السودانى محمد أحمد المهدي أن يفتدى عرابى من منفاه بالمساومة بالقائد البريطانى غوردون ولكن للأسف قتلته قواته قبل ان يستبدله بعرابى من المنفى - وكان رجال الجيش المصرى المشتركة فى هذه الحملة مغلوبين على أمرهم وكانت هذه الممارسات البريطانية الماكرة ما هى الا سياسة بذور بذور الانفصال بين مصر والسودان .

وفاة السلطان حسين كامل وتعيين الأمير أحمد فؤاد سلطانا سنة ١٩١٧ :

توفى السلطان حسين كامل فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ويموته صدر خطاب من المندوب السامى سير « ريجنالد وينجت » Rignald Wingt بتكليف من وزير خارجية حكومة جلالة ملك بريطانيا بعرض منصب السلطان على الأمير أحمد فؤاد ابن الخديو اسماعيل . وعلقت بريطانيا موضوع نظام ارتقاء عرش مصر للتفاوض بين حكومة جلالة ملك بريطانيا وبين السلطان فؤاد فيما بعد وبذلك أكدت بريطانيا للمرة الثانية بعد تعيين السلطان حسين كامل مدى حقها الشرعى بموجب الفتح والغزو والاحتلال فى تعيين حاكم البلاد المصرية الأعلى وحددت له حدوده التى لا يجوز له أن يتعداها أو يخرج عليها حتى فى أدق مواضع سلطة السيادة ألا وهى وراثه العرش - وقام السلطان فؤاد بالرد على خطاب تعيينه بمستوى رد أى موظف لدى التساج البريطانى بما يؤكد خضوعه الكامل لأوامر السلطات البريطانية - وفى نفس الوقت تفاضت الحكومة المصرية عن هذه الاهانة بهذه الصورة وتظاهرت الحكومة بالصمت الذى يدل على الرضى وظهر ذلك جليا فى مظهر التشكيل الجديد للوزارة بتحقيق كل طلبات ورغبات السلطات البريطانية على حساب كرامة الشعب المصرى .

نبذة عن السلطان الراحل حسين كامل :

فى يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر . وانها أخذت بيدها أمور الشعب المصرى وانتزعت من جانب واحد ما كانت لتركيا من حقوق على مصر بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ - وفى نفس اليوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلن ممثل انجلترا فى مصر عزل الخديوى عباس من الأريكة الخديوية المصرية (٢٨) لأنه انضم الى أعداء انجلترا أو أعلن فى نفس الوقت تنصيب الأمير حسين كامل ابن اسماعيل سلطانا

(٢٨) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ٦٤ .

على مصر ورفعت وزارة حسين رشدي باشا استقالتها الى السلطان حيث كان رئيس وزراء للخديوى المخلوع وكان من المفروض عليه أن يقدم أى شكل من أشكال الاحتجاج ولكنه آثر السلامة فسكت ولم يلبث السلطان الجديده حسين كامل ان عهد اليه بتأليف الوزارة فألفها رشدي باشا كما كانت . وكانت بعض الطوائف المصرية ترى في موافقة الأمير حسين كامل على اعتلاء عرش مصر بأمر من السلطات البريطانية فيه اعتداء على السيادة المصرية وعلى حق اين أخى السلطان الخديوى عباس المخلوع وأظهر غالبية الشعب السخط على هذا التصرف وكانت ترى فيه عدوانا صارخا على مظهر السيادة المصرية ولكن لأن خصائص الشعب المصرى احتقار الخلافة فاعتبروا هذا التصرف السلطانى خلافة غير مستحبة رغم ان الشعب ومعه مؤسسته الوطنية المثلة فى جماعة مصطفى كامل وكانت قد بدأت الانصراف عن تأييد الخديوى عباس بعد ان انحاز للمعتمد البريطانى ومع ذلك فان رأى العام المصرى تظاهر بالعطف على عباس والسخط على السلطان حسين كرها فى انجلترا وليس حبا فى عباس - وعرف عن حسين كامل منذ كان أميرا حبه للفلاحين وانه كان يلقب بالعمدة فقد انتشرت أغنية تعبر عن موقف شعب مصر « الله حى عباس حى (يقصد الخديوى عباس حلمى المخلوع) ضرب البمبه فى (٠٠٠) العمدة (السلطان حسين كامل) وهو جاي » .

ومن مظاهر السخط الشعبى المصرى على السلطان الجديد من بدء تعيينه ان قاطع الشعب حضور جميع حفلات زيارات السلطان فكان السلطان لا يجد من مستقبله فى بعض العواصم غير الموظفين والأشخاص الرسميين .

أما السلطان حسين كامل فكان يبرر قبوله منصب السلطان بالتكليف البريطانى « انه قبل هذا العرش ليحتفظ به لابن أخيه وانه لو لم يقبله للجا الانجليز الى أجنبي ليحكم البلاد لأن الانجليز كانوا فعلا قد استدعوا الأمير أغاخان الهندى قبيل (٢٩) ارتقاء الأمير حسين كامل للعرش . وبعد مضى فترة ظهر للشعب المصرى ان السلطان الكهل حسين كامل كان طيب القلب الى حد جعل هذا السخط عليه يخفت شيئا فشيئا ثم ينقلب الى عطف بل الى محبة خصوصا وأنه عرف عنه منذ أن كان أميرا حبه للفلاحين وحرصه على رفاهيتهم والعطف عليهم حتى لقد لقب (أبو الفلاح) (والعمدة) ثم مالمبث بعد فترة اعتلائه العرش أن جعل يدعو الأعيان والكبراء الى موائده فى القاهرة وفى غيرها ويحدثهم حديث أب وأخ أكبر ويذكر

(٢٩) نفس المصدر السابق . ص ٦٤ .

لهم نياته الحسنة عند انتهاء الحرب وحرصه على أن يحقق لمصر حريتها واستقلالها - لذلك انقلب السخط عليه الى محبة هذا الشيخ الذى توفى بعد سنتين وتسعة أشهر من اعتلائه العرش .

نبذة عن السلطان الجديد فؤاد :

عاش من طفولته فى نابولى بايطاليا مع والده الخديوى المخلوع اسماعيل باشا وعاش فيها سنوات الى أن التحق بالمدرسة العسكرية فى تورينو وكان ملما تماما بالصعاب التى أدت الى خلع أبيه اسماعيل عن عرش مصر - أثقن عدة لغات وبخاصة الايطالية وكان له شخصية قوية تمرست على الحياة - واسع الاطلاع والخبرة .

وفى عام ١٩١٢ تقابل مع نيته (٣٠) وزير التجارة الايطالى فى مكتبه بصفتله الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة المصرية وعرض على الوزير الايطالى نيته أن يتوسط له لدى صديقه وزميله المريكز دى سان جوليانو وزير خارجية ايطاليا ليقتراح عليه تعيين الأمير أحمد فؤاد أميرا على طرابلس وبرقة حيث ان تركيا كانت قد تنازلت عن حقوقها فيهما الى جلاله ملك ايطاليا بعد حرب دامت طويلا بين ايطاليا وتركيا وتم التنازل عنهما بموجب معاهدة تم عقدها بين الدولتين فى « أوشمى » فى سويسرا . أو رأى الأمير أحمد فؤاد فى هذه اللقاءات أهالى برقة وطرابلس لم يقر تركيا على هذا التنازل وواصلوا القتال .

استعدادا لمقاومة السيادة الايطالية - وأشار الأمير أحمد فؤاد على نيته بأن الايطاليين اذا كانوا يريدون أن يعم السلام مستعمراتهم فى طرابلس وبرقة وأن يستقر لهم الأمر فيها فيجب أن لا يحكموها حكما مباشرا وان من دواعى الحكمة وأصالة الرأى أن يضعوا مظاهر الحكم فيها بين يدى أمير مسلم فيرضى الأهالى وبذلك يقطعون على السنوسيين أسباب الثورة والهياج وطلب لنفسه أن يعين أميرا على هذه البلاد لأنه الأمير المسلم الوحيد الذى يمكنهم ان يختاروه لأنه يعتبر أميرا ايطاليا لأنه تركى الأصل ومن البيت المالك فى مصر ولكنه يعتبر نفسه من رعايا ايطاليا الروحيين - وعرض استعداداه لاعطاء أى ضمان تطلبه ايطاليا منه فيما يختص بالسهر على المصالح الايطالية وعدم التفريط فى شئ منها وهذا العرض لم يحوز رضا السلطات الايطالية رغم اقتناع الوزير نيته به .

(٣٠) مذكرات ابراهيم عبد الهادى عدد روزاليوسف رقم ٢٨١٥ فى ٢٤ مايو سنة ١٩٨٢ عن مذكرات نيته بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٧ عن كتاب (آثار اقدم) للصحفى اميل خورى .

ولما فشل أحمد فؤاد في هذا المسعى عاود الاتصال بالوزير نيتي بعد مدة مرة أخرى وعرض عليه ان يتوسط لدى وزير الخارجية أيضا لترشيحه أميراً على ألبانيا حيث كان هناك اتفاق ودي بين فرنسا وإيطاليا على أن تقوم إحدى دول التحالف الثلاثي (فرنسا - إيطاليا - النمسا) على ترشيح هذا الأمير لألبانيا وعرض الأمير أحمد فؤاد في نهاية هذا اللقاء انه في حالة ما اذا كان الترشيح يتطلب ان يكون الأمير المرشح مسيحياً وان ديانتة الاسلامية تحول دون الترشيح لأن غالبية أهالي هذه البلاد مسيحيون فانه استعد لتغيير دينه الى المسيحية لأنه نشأ في نابلي نشأة مسيحية أوروبية وانه لا يفرق بين الأديان .

مصر المحتلة في فلك السياسة الدولية :

حرص زعماء دول الحلفاء وبخاصة ابتداء من سنة ١٩١٦ على اعلان الوعود والعهد لجميع شعوب دول العالم المحايدة وشعوب الدول المحتلة بحقها في البقاء والحرية والاستقلال ما دامت تساعد بشكل أو بآخر في المجهود الحربي لصالح دول الحلفاء العظمى ضد المانيا وحلفائها .

ففي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٦ وجه المسيو ارستيد بريان ariside Brian (٣١) باسم الحلفاء مذكرة الى السفير . في فرنسا ضمنها وجهة نظر الحلفاء في قضية السلام في العالم وأعلن في هذه المذكرة ان الحلفاء يحاربون من أجل حرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها - وهذا ما لم تسلم به المانيا وكان من ضمن هذه الحقوق « حق الدول الصغرى في الاستقلال والبقاء والحرية وهي الحقوق التي اذا نالتها الشعوب تكون من أقوى أسباب القضاء على الحروب ودعا مسيو « بريان » في هذا الاعلان الى اقامة نظام دولي يجمع هذه الشعوب بعد انتصار الحلفاء على الألمان في مؤتمر للصلح المرتقب . وأكد مسيو بريان على الوعد بتحرير الشعوب الخاضعة لتسلط الأتراك الدامي ومنحها الحرية والاستقلال (بعض الشعوب العربية) وضرورة طرد الأتراك من هذه البلاد بحجة ان الأتراك غرباء عن الحضارة العربية وان سياسة الحلفاء كلها سلام وحرية لجميع الشعوب .

وفي ٨ يناير سنة ١٩١٧ أعلن الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون برنامجه لتحقيق السلام في العالم وضمنه أربعة عشر مبدأ أساسياً ونص

(٣١) ثورات العرب في سنة ١٩١٩ - الجزء الأول للاستاذ محمد على الغنيتي ، ص ٧ الى ص ١٢ .

فى اعلانه صراحة (٣٢) على تغيير السيادة التركية (حليفة ألمانيا) فى حدود المناطق التركية البحتة - وقرر الاعتراف بالحكم الذاتى لسائر الجنسيات الأخرى التى كانت خاضعة للدولة العثمانية - وفى المبدأ العاشر أعلن ويلسون ضرورة تسوية المشكلة الاستعمارية تسوية منزهة عن كل غرض ثم فى النهاية طالب بإنشاء جمعية أو عصبة أمم .

منحة التابع للسيد :

ورغم قسوة الأحكام العرفية والتضييق على الحريات من سلطة الاحتلال فقد تمادى وزراء البلاد فى السفاهة والتدننى وفجأة قرروا للحكومة البريطانية هدية على شكل منحة بلغ قيمتها ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه مصرى رغم أن الحكومة المصرية كانت قد أنفقت لحساب الحكومة البريطانية منذ نشوب الحرب مبالغ طائلة على سبيل القرض وبالطبع لم يكن قرضاً أو للرد بل كانت كل هذه النقود نظير قيسة النفقات على الجهود الحربى البريطانى كالنقل الحربى بالسكك الحديدية وخلافها وشراء وسائل النقل الأخرى من حمير وجمال ، وكذا أجور فرق العمال وأثمان محاصيل وأغذية وخلافه وكانت تتعدى مبلغ ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . وهذه المنحة ٣٥ مليون تقرر فى مجلس الوزراء برئاسة السلطان فؤاد نفسه يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨ وقد كانت البلاد والشعب أولى بهذه المنحة ولكن الشعب المصرى لم يكن غائباً . فقد كان على وعى كامل بأبعاد هذا الذل والاذلال بتبرع حكومته بثروة الشعب للأعداء الشعب ولو انه كان يبدو للحكام العاملين والانجليز المستبدين ان الشعب المصرى فى غفلة عن أحسة حكامه .

بشائر النصر للحلفاء :

فى آخر أكتوبر سنة ١٩١٧ كانت ظروف الانجليز وحلفائهم الفرنسيين لا تزال سيئة حربياً بل فى غاية السوء فقد هزم الألمان الروس وألجئوهم الى صلح (٣٣) منفرد (صلح برست ليتوفسك) وفى هذه السنة عينها نكثت ايطاليا عهدها مع حلفائها الألمان وانضمت الى جانب الانجليز والفرنسيين وزاد الموقف حرجاً ، لذلك اشتد اسلوب تطبيق الأحكام العرفية فى مصر وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميله السياسى الى مناهضة الانجليز واشتدت السلطات فى مطالبة أهل الريف المصريين

(٣٢) نفس المصدر السابق .

(٣٣) مذكرات فى السياسة المصرية - دكتور محمد حسين هيكل ، ص ٦٥ ، ٦٥ .

يخلالهم ودوابهم ، واشتدت الرقابة على الصحف وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية وبقي المصريون سجناء في بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل .

ورأى الرئيس وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ان الانجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات أمام الألمان ما لم تسعفهم أمريكا وتشترك معهم في الحرب ولم يستطع اقناع الشعب الأمريكي بذلك الا بعد ان ضربت ألمانيا بغواصاتها البواخر الأمريكية في عرض الأطلنطي وعند ذلك أعلنت أمريكا الحرب على ألمانيا وبذلك عم الأمل عند الانجليز في النصر وبخاصة بعد أن قاومت فردان وهو الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا مقاومة مجيدة بقيادة الجنرال بيتان على ان ذلك الأمل لم يخف شيئا من ضغط الانجليز على مصر بالأحكام العرفية فلم يتمكن أى كاتب مصرى حر من أن يكتب شيئا عن معاناة الشعب المصرى والاقتصاد المصرى المتدهور نتيجة استغلال برطانيا وبجحة ضرورات الحرب . وأخذت بعد فترة وجيزة كفة الحلفاء تزداد رجحانا للنصر وذلك كلما ازداد الانتاج الأمريكى الحربى ، وكلما ازدادت أمريكا سيطرة على البحار فأمكنها ارسال انتاجها الحربى وجنودها الى ميادين القتال فى أمان . ولم يطل صيف سنة ١٩١٨ حتى نشر الدكتور وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة شروطه - الأربعة عشر للسلام واعتبرها أساسا لهدنة الحرب اذا ما قبلها الألمان . ولم تكن ألمانيا قد تجاوزت مع شروط ويلسون ولكن بعد ان استخدم الحلفاء للدبابات والغازات السامة فى ميادين القتال ضد ألمانيا - عجل ذلك بحالة اليأس فى ألمانيا . وفى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وردت الى مصر أنباء بتوقيع الهدنة وانتهاء الحرب .

هل يحق لمصر المطالبة بالاستقلال :

وبناء على ما نشره الدكتور ويدرو ويلسون عن شروطه الأربعة عشر فقد كانت مصر مستوفية الشروط التى ينطبق عليها هذه المبادئ فقد كانت مصر دوليا وشرعيا من احدى الولايات العثمانية وقامت مصر بشكل أو بآخر بتقديم المعونات العسكرية والمادية وحتى القتال بجانب الحلفاء وبالإشتراك مع الجيش البريطانى نفسه ضد تركيا وتحملت أعباء مالية باهظة وقدمت جميع التسهيلات التى حققت النصر للحلفاء وكانت أراضيها وبحارها ومعداتها وجنودها فى خدمة المجهود الحربى حتى ضد أصدقائها وارضاء للانجليز فكانت فى مقدمة الدول الصغرى التى تستحق الحرية والاستقلال بموجب شروط ويلسون والحضور فى مؤتمر الصلح لتحقيق هذا الاستقلال فان لم تنله بالسبل الشرعية يمكنها أخذه بالثورة .

ثانيا : مرحلة الاحساس الشعبي بالمعاناة

ومولد أجهزة توصيل الشعور بالمعاناة للشعب :

بدأ التعبير الشعبي عن المعاناة واستغلال الأقلية الممثلة في الاحتلال للأغلبية على شكل معارضة عبر عنها ممثلو الشعب ومجلس شورى القوانين (٣٤) في المرحلة الأولى من تكوينه منذ عام ١٨٩٢ كما ذكرنا سابقا تحت عنوان مجلس شورى القوانين وكذلك استمر الشعب في التذمر والاحتجاج وتوصيل المعلومات عن طريق التعبير بالمواويل والنكتة والسخرية وعند اللزوم بنشر الشائعات وسوف يلمس القارئ روح الاحتجاج الشعبي المستمرة منذ الاحتلال سنة ١٨٨٢ من خلال قراءة الجزء الخاص باستغلال الأقلية للأغلبية من هذا الكتاب أما العناصر المموسة في المجتمع المصري وقتها المعبرة عن هذا الاحساس بالسخط والتذمر بانتشار الوعي فتتلخص في مرحلة تكوين الأحزاب السياسية وكذلك انتشار النشر والصحافة والطباعة وتحايل الشعب على وصول الصحافة العربية والعالمية له .

أولا - تكوين الأحزاب :

(١) حزب الأمة (٣٥) ، (٢١) سبتمبر سنة ١٩٠٧) :

أنشأه كبار الملاك والأعيان في مصر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وكان المؤسسون يعتقدون لدرجة الايمان ان الأمة لا تتكون من الأفراد بل من العائلات والأعيان وبالتالي من رؤساء الأمة لأنهم رؤساء العائلات وكان كبار أعضاء هذا الحزب على علاقات حسنة مع الوكالة البريطانية وكان معظم رجال الحزب يجاهرون بأن بريطانيا هي أقوى الدول الاستعمارية ماديا وأدبيا وانها لا تهزم - وان التوسع في الحياة النيابية يجب أن يتم بهدوء وعلى سنوات طويلة وفي علاقات ودية مع الدولة المحتلة - وكان من كبار مؤسسيه - محمد باشا سليمان ، وحسن باشا عبد الرازق ، وعلى باشا شعراوي ، ومحمد الباسل بك ، وعبد العزيز فهمي بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، وحسن صبرى بك ، ومحمود بك عبد الغفار ، وأحمد فتحي زغلول بك وقد نشر برنامجه في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وكانت خطة الحزب :

(٣٤) مصطفى كامل ، للأستاذ الرفاعي ، ص ٢١٧ ، ٢٧١ .

(٣٥) مجلة الطليعة عدد ٢ فبراير سنة ١٩٦٥ وثائق تاريخية عن الأحزاب في

مصر .

- ١ - الاهتمام بالتعليم ولو بالصراف عليه من أموالهم .
 - ٢ - العمل والسعى لاشتراك الحزب مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة والسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديرىات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .
 - ٣ - السعى للتوسع فى نظام الجمعية الزراعية .
- (ب) الحزب الوطنى (٣٦) (حافظ أفندى عوض) (٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٧) .

أسسه حافظ أفندى عوض صاحب ومحرر جريدة المنبر والتى كانت تصدر فى القاهرة منذ عام ١٩٠٧ وعمل محررا بجريدة المؤيد لعشر سنوات وكان هو الآخر يدعو الى التدرج فى طلب الاستقلال ويهاجم مجموعة مصطفى كامل (مجموعة اللواء) . على أساس انها مجموعة حزب يريد أن يجرى قبل أن يكون قادرا على المشى وكان يعتبرهم من المتطرفين كما كان يعتبر أيضا (مجموعة المقطم) المتعاونة مع الانجليز هى الأخرى متطرفة - وكان يعتبران حزبه معتدلا ونشر برنامجه فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٧ .

ويتلخص فى الآتى : -

- ١ - على الأمة المصرية أن تتفق فى مساعيها مع أولياء الأمور الانجليز .
- ٢ - يعتقد حزبه ان مصالح انجلترا ومصر واحدة .
- ٣ - يدعو الى انشاء مجلس نيابى طبقا لمشروع اللورد دوفرين البريطانى وبالتدرج (٣٧) .
- ٤ - أن يكون التعليم العام مجانيا واجباريا فى الكتاتيب والمرحلة الابتدائية .
- ٥ - ان يحل المصريون تدريجيا فى الوظائف التى يشغلها الموظفون الأوربيون .
- ٦ - العفو عن مسجونى دنشواى .
- ٧ - ان ينشأ فى القاهرة مجلس بلدى .

(٣٦) نفس المصدر السابق .

(٣٧) فى عام ١٩٠٨ أعلن حافظ عوض انضمامه لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية برئاسة الشيخ على يوسف صاحب « المؤيد » .

- ٨. - أن يتم انتخاب العمدة فى القرى .
- ٩. - الاهتمام بالصناعة .
- ١٠. - تنشيط التجارة الداخلية والخارجية .

(ج) حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية (٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧) :

أسس هذا الحزب وتولى رئاسته الشيخ على يوسف صاحب « جريدة المؤيد » وذلك فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وقد عرف تاريخيا بأنه حزب القصر وتكون هذا الحزب بعد أن فترت علاقة الخديوى عباس بمصطفى كامل - وفى ذلك الوقت كانت معاملة اللورد كرومر العنيفة للخديوى هى التى جعلت الخديوى عباس ينضم الى حركة مصطفى كامل ولكن بعد حادث دنشواى ورحيل اللورد كرومر واستبدال البريطانيين المعتمد الجديد سير الدين جورست لمواجهة سخط الحركة الوطنية الصاعدة بالملاينة (٣٨) وحسن المعاملة فزاد التقارب بين الخديوى والمعتمد البريطانى وفترت علاقة الخديوى بمصطفى كامل وتلاقت أهداف الخديوى بذلك مع أهداف المعتمد البريطانى الجديد فى تشجيع واقامة التنظيمات والحركات المنافسة للحركة الوطنية (حركة المعتدلين) والذين كانوا لا يريدون غير الإصلاح وكانوا يباركون بقاء الاحتلال البريطانى ويأملون فى الدستور وينتظرونه انتظارا غير محدود ففرضت الضرورة على الخديوى تكوين هذا الحزب وكانت جريدته « المؤيد » ورئيس تحريرها الشيخ « على يوسف » يتبنى الكتابة الوطنية الى حد ما ويطالب بالدستور طبقا لمبادئ الحزب ولكنه كان بطبيعة الحال فى موقف عدائى معارض تماما للحزب الوطنى وبخاصة بعد زعامة محمد فريد للحزب الوطنى وموقفه العدائى الساخر من استبعاد الخديوى وميله نحو المستعمر . وكانت جريدة هذا الحزب « المؤيد » فى بداية ظهورها جريدة وطنية وكذلك كان رئيس تحريرها الشيخ على يوسف ولكنه بعد ان اضطهده اللورد كرومر بعنف انقلب وصحيفته واتخذ سياسة المبالاة للاحتلال .

واشترك فى تأسيس هذا الحزب حسن رفقى باشا ، وأحمد حشمت باشا ، ومحمد حسن باشا ، ويعقوب صبرى بك ، ويوسف بك صديق ، وأحمد بك تيمور ، والسيد عبد الحميد البكرى وحافظ أفندى عوض (المؤسس السابق للحزب الوطنى) وغيرهم ونشرت وثيقة هذا الحزب فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وعناصرها : -

(٢٨) كتاب خراب مصر Egypt's Ruin سنة ١٨٧٥ - ١٩١٠ لتيودور رتشين تعريب عبد الحميد العارف ، محمد بدران سنة ١٩١٥ ، ص ٢٤٦ حتى ٢٤٨ .

- ١ - مركز الحزب القاهرة وينشأ له فروع فى مدن القطر .
- ٢ - الغرض من الحزب هو تكوين رأى عام مصرى مبنى على تأييد السلطة الخديوية والاعتماد على الوعود والتصريحات البريطانية ومطالبتهم بتحقيق هذه الوعود والتمسك بها .
- ٣ - المطالبة بمجلس نيابى مصرى تام السلطة .
- ٤ - ان يكون التعليم الابتدائى عاما مجانيا . وان تكون اللغة العربية هى لغة التعليم فى جميع المدارس المصرية .
- ٥ - أن تعطى الوظائف فى الحكومة للوطنيين .
- ٦ - ان تكون محاكمة الأجانب المقيمين بمصر جنائيا أمام المحاكم المختلطة الى أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها والمساواة أمام القانون .
- ٧ - يدعو الحزب الى عدم خلط الدين بالسياسة وللحزب حق ابداء رأى فى أعمال المصالح الدينية ونقدها للإصلاح الاجتماعى .
- ٨ - عضو الحزب يجب أن يكون مصرياً ويتمتع بالحقوق المدنية ولا يقل سنه عن ٢٥ سنة ويوقع على مبادئه وتأييدها ويدفع مبلغ جنيتين رسماً للدخول وخمسة جنيهات رسماً سنوياً .
- ٩ - تقوم جمعية عمومية بأعمال الحزب ومجلس ادارة وقد انحل هذا الحزب بوفاة رئيسه الشيخ على يوسف .

(د) الحزب الوطنى الحر (٣٩) (٢٦ يوليو سنة ١٩٠٧) :

ويطلق عليه حزب المصريين الأحرار وهى تسمية وتكون فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٧ ويعد أول حزب مصرى تأسس بعد الاحتلال البريطانى وأسسها وتولى رئاسته محمد وحيد بك الأيوبى ولارتباطه به كان يسمى الحزب الوحيدى وكان هذا الحزب معاديا عداوة شديدة لمجموعة مصطفى كامل والتي تكون منها الحزب الوطنى بعد ذلك وكان برنامج هذا الحزب :

(٣٩) مجلة الطليعة عدد ٢ فبراير سنة ١٩٦٥ - وثائق تاريخية عن الأحزاب والتنظيمات السياسية فى مصر .

- ١ - مسألة المحتلين والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر المصرى .
- ٢ - مسألة الأجانب من سكان القطر .
- ٣ - السعى فى تعميم التعليم الابتدائى وتوسيع نطاق التعليم العالى بالتدرج - والاهتمام بترقية لغة البلاد - والاهتمام بتدريس العلوم باللغة الانجليزية .
- ٤ - السعى فى اعداد العامة لقبول الاصلاح والمزايا اللازمة للتجديد الغربى والاهتمام بالاصلاح الادارى والشئون الصحية .
- ٥ - السعى الى الحكم النيابى بالتفاهم مع الحكومة الانجليزية وبالتدرج كما رسم الانجليز .
- ٦ - السعى فى تفهيم عامة الأمة ويسطائها معنى الوطنية وتحذيرهم من المضللين .

(هـ) **الحزب الوطنى (مصطفى كامل)** (سنة ١٩٠٧ - ٢٧ ديسمبر) .
 كان يطلق هذا الاسم منذ بداية ظهور مصطفى كامل مع جماعته الوطنيين الذين ينادون بالاستقلال والجلء ولم يكن حزبا منظما فى البداية . ولكنه كان موجودا كفكرة تجمع حولها الأنصار والمجاهدون . أسسه مصطفى كامل على النظم الحزبية بعد عودته من أوروبا سنة ١٩٠٧ . واجتمعت أول جمعية عمومية له فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وانتخب مصطفى كامل رئيسا للحزب هدى الحياة كما انتخب الأعضاء الثلاثون للجنة الادارية الأولى وهم ، محمد بك فريد ، وأحمد فائق باشا ، وحسن حارس باشا ، ومحمود بك أنيس ، والأستاذ ويصا واصف ، وعلى بك فهمى كامل ، ومحمود بك حبيب ، ومحمد بك حافظ رمضان ، واسماعيل بك لبيب ، ومحمود بك فهمى حسين وآخرون .

وكان الحزب يطالب بالاستقلال فى ظل السيادة العثمانية وكان معظم أعضائه من الطلبة والشبان وخريجي المدارس العليا وقليل منهم من وجهاء الأقاليم المقربين الى الحاشية الخديوية وفى عام ١٩٠٩ تألف « اتحاد العمال اليدويين » تحت قيادة الحزب الوطنى وبعد سنتين أصبح هذا الحزب يضم ١١ نقابة عمالية وبعد وفاة رئيسه مصطفى كامل سنة انتخبت الجمعية العمومية للحزب محمد بك فريد رئيسا له ويتلخص برنامج الحزب فى : -

- ١ - المطالبة بمنح مصر الحكم الذاتي أو استقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضمانات الفرمانات الشاهانية التي وعدت بها انجلترا واحترامها رسميا .
- ٢ - اقامة حكومة دستورية يكون فيها الحكام مسئولين أمام البرلمان .
- ٣ - احترام المعاهدات والاتفاقيات المالية فى مسألة الديون ودفعها وقبول مراقبة مالية طالما تظل مدينة لأوروبا .
- ٤ - نشر التعليم فى أنحاء البلاد واتاحته للطبقات الفقيرة ونشر المبادئ الدينية وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وارسال البعث للخارج وانشاء دراسات ليلية للعمال .
- ٥ - تنمية الزراعة والصناعة والتجارة والاصلاحات الصحية .
- ٦ - العمل على تقارب عنصرى الأمة : الأقباط والمسلمين .
- ٧ - تقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر .

(و) الحزب المصرى (١١ سبتمبر سنة ١٩٠٨) :

- حزب محدود الأهمية واعلن عن تكوينه فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٨ ومؤسسة « اخنوخ فانوس » ويهدف الحزب الى محاولة الحصول لمصر على الاستقلال عن طريق الصداقة المصرية الانجليزية وكسب ثقة الانجليز وجريدة المقطم هى الوحيدة التى نشرت برنامجه فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ وبرنامجه : -
- ١ - اعتبار مصر والسودان قسما طبيعيا واحدا والسبب الأساسى هو نهر النيل الذى يربطهما .
 - ٢ - استقلال مصر .
 - ٣ - الغاء الامتيازات الأجنبية .
 - ٤ - تحقيق سعادة سكان مصر .
 - ٥ - اعتبار كلمة مصرى مطلقة على الأصيل المتجنس بالجنسية المصرية . ووجوب تسهيل شروط التجنس .
 - ٦ - ايجاد صداقة واخلاص حقيقى بين مصر وانجلترا .

- ٧ - الحفاظ على علاقات المسالمة مع الأجانب القاطنين في مصر وتأمين مصالحتهم .
- ٨ - فصل الدين عن السياسة .
- ٩ - ربط ضرائب عامة على الإيرادات للأجانب والوطنيين وتنظيم النظم الضرائبية .
- ١٠ - اقامة الدستور والحياة النيابية بإنشاء مجلسين .
- ١١ - جعل التعليم الابتدائي اجباريا للأولاد والبنات .
- ١٢ - توحيد القضاء المصرى .
- ١٣ - مراقبة المحاكم مراقبة عامة وانتخاب قضاتها الأجانب .
- ١٤ - تحديد كيفية الفصل فى المنازعات بين السلطة التشريعية والحكومة .
- ١٥ - مراقبة التعليم العام .

نظرة عامة على التكوين الحزبى فى مصر :

بمراجعة ظروف ومواعيد تكوين الأحزاب السياسية فى مصر على ضوء ما سبق نجد أنها جميعا أنشئت فى تاريخ متقارب جدا فى خلال سنة واحدة تقريبا سنة ١٩٠٧ أو سنة ١٩٠٨ مما يدعو للشك فى أمرها وبخاصة أن معظم برامجها المعلنة تؤكد بشكل أو بآخر على ملاينة سلطة ودولة الاحتلال بريطانيا وتؤكد على الخضوع السياسى لدولة الاحتلال مما يدعو الى الريب والتحفظ فى الحكم عليها فى تمسحها فى السلطة الحاكمة البريطانية اما طمعا فى الوصول الى مراكز السلطة واما تماديا فى خدمة الاستعمار باستثناء الحزب الوطنى مصطفى كامل وحزب الإصلاح لذلك فان جرائم كل هذه الأحزاب السياسية كانت تعبر عن وجهات نظر مختلفة لما يؤمن به شعب مصر ولذلك انصرف عنها الشعب باستثناء **جريدة اللواء** المعبرة عن جماعة مصطفى كامل الوطنية والتي كان الشعب وجريدة المؤيد وقتها وبخاصة الشباب المتعلم عن بكرة أبيه يتجاوب مع هذا الحزب ومع ما تنشره فى ذلك الوقت فكان الحزب الوطنى بمثابة المؤسسة الوطنية التى تعبر عن آلام ومعاناة وأمال الشعب المصرى الى أن ظهرت طليعة المؤسسة الوطنية الجديدة على شكل الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول .

وكانت عضوية معظم هذه الأحزاب عدا الحزب الوطني من الأعيان وممن انقلبوا ضد العراقيين بعد هزيمتهم العسكرية وأيدوا الاحتلال وكانوا يسيطرون بشكل أو بآخر على ثروات البلاد فكانت كلها أحزابا تعبر عن مصالحها المرتبطة بالاحتلال الى حد بعيد فعندما أحجم الاحتلال عن التعامل تجاريا معهم باستخدامهم شركات التجارة البريطانية والأوروبية بدلا من التجار المصريين انقلب هؤلاء الأعيان الى حد ما ضد الاحتلال البريطاني فكانت صحافة أحزابهم كثيرا ما تنشر عن معاناة المصريين من سلطات الاحتلال وهذا التناقض كان من ضمن وسائل نقل المعلومات التي تهم العامة للوقوف على مدى معاناة مصر كلها من سياسة الاحتلال الاستغلالية وهذا أبسط تفسير لظاهرة اشتراك جميع طبقة الأعيان وكبار التجار من أعضاء الأحزاب السابقة في العمل الوطني مع سعد زغلول فكان تشكيل الوفد منذ بداية الثورة من عناصر هذه الأحزاب مما تسبب في مراحل الثورة بعد ذلك الى انسحاب كثير من هؤلاء الأعضاء من الوفد ووصل عدوهم للوفد الى درجة كبيرة أضرت القضية المصرية بالغ الضرر أما الحزب الوطني وجرائده ومجلاته فكانت صادقة في دعوتها للاستقلال صريحة في مواقفها الوطنية مما جعل ممثلو الاحتلال البريطاني يطلقون عليهم المتطرفين فتعرضوا في كثير من المناسبات للاضطهاد والاعتقال ومصادرة الصحف والنفي والتشريد وكانت صحيفتهم اللواء الصحيفة الوطنية الصادقة في دعوتها .

ثانيا - دور الصحافة الوطنية :

رغم قسوة المطاردة والتبكييل والانتقام من العراقيين بعد الهزيمة العسكرية استمرت المكاسب الشعبية من ثورة عرابي راسخة في مخيلة الشعب وولدت فيه الشعور بالعزة والكرامة فتغنى الشعب بشعار بسيط في كلماته ولكنه عميق في معناه « الدلس هزم عرابي » أي الخيانة فقد هزمت جيش عرابي ، ولكنها لم تهزم الثورة فاستمر خطيب الثورة عبد الله البنديم طليقا مطاردا متجولا في طول البلاد وعرضها متخفيا ينشر أناشيده وأشعاره وأزجاله الوطنية ويتناقلها العامة في كل مكان مجدد الأمل والاصرار فكان يمثل أقوى جريدة وطنية شفهيته سهلة التنقل بين القرى والكفور .

وكان بالخارج السيد جمال الدين الأفغانى في منفاه بالهند وكانت أقواله التحررية المشجعة وأخباره تصل الى الشباب المضرى من تلاميذه كما تصل أخبار وأقوال الشيخ محمد عبده من منفاه وهو تلميذ جمال الدين الأفغانى فكانت هذه الأقوال والأخبار تتناقل الى المجتمع

المصرى المغلوب على أمره الى أن اجتمع شمل جمال الدين الأفغانى
ومحمد عبده فى باريس (٤٠) وأنشأ معا فيها جريدة العروة الوثقى .

(١) العروة الوثقى :

وأنشئت هذه الجريدة فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ فكانت أول جريدة
وطنية قاومت الاحتلال فى مصر خاصة وفى بلاد العالم الاسلامى بصفة
عامة فرفعت لواء السخط على السياسة البريطانية الاستعمارية وبعثت
الامل وروح الجهاد فى النفوس . وكانت أعداد هذه الجريدة تتسرب الى
مصر وسرعان ما تناقل العامة أخبارها وتعليقاتها فكان لها أبلغ الأثر فى
تهييج الأفكار ضد التصرفات البريطانية وساعدت فى ازالة حالة الجمود
بالتعبير عن معاناة العامة فى مصر .

(ب) جريدة اللواء ٢ يناير سنة ١٩٠٠ (٤١) :

بعد أن اتسع نشاط مصطفى كامل السياسى والوطنى منذ عام
١٨٩٢ اضطر بنقل أفكاره ونشاطه لبصل الى الشعب على صفحات جريدة
الأهرام والمؤيد وفى عام ١٨٩٩ وبعد نوثيق صلته بالخدوى عباس
وتعدد رحلاته الى أوروبا وجد نفسه مضطرا الى اعداد معدات جريدة
(اللواء) عام ١٨٩٩ وصدر العدد الأول منها فى ٢ يناير سنة ١٩٠٠
وقد علا شأن الجريدة فى عالم الصحافة منذ أول ظهورها وكانت قد
تكونت فى ذلك الوقت حول مصطفى كامل قبل أن يعلن الحزب الوطنى
وكانت هذه المؤسسة الوطنية من عناصر مصرية اقتنعت بمبادئ وأفكار
ودعوة مصطفى كامل فكانت نواة حزب أخذت فى التبلور حول جريدة
مصطفى كامل « اللواء » وكان من أهم الشخصيات الوطنية المؤثرة فى
ذلك الوقت دون ذكر الألقاب - محمد فريد والشاعر أحمد شوقى أمير
الشعراء وحافظ إبراهيم شاعر النيل وخليل مطران وعباس العقاد
وعبد القادر حمزة وغيرهم . وكانت جريدة اللواء تدعو الى تعريف
المصريين بحقوقهم وواجباتهم وتبث فيهم روح الوطنية والأخلاق
وتبصرهم بحقائق الأوضاع فى بلادهم ومساوىء الاحتلال وتكشف
صنائه وتستحث الشعب على الجهاد فى سبيل الاستقلال وتذكرهم
بعبء التاريخ وتحبب ذكريات الجهاد الماضية من مفاخر وهزائم -
ويتناول بالشرح والتفصيل العجز من جهاد الأمم الأخرى فى سبيل حريتها
بالإضافة الى البحوث العلمية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية - وفى

(٤٠) الثورة العربية للاستاذ الرافعى ، ص ٥٢٤ .

(٤١) مصطفى كامل للاستاذ الرافعى ، ص ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ .

عام ١٩٠٥ أصدر مصطفى كامل جريدة أسبوعية باسم « العالم الاسلامى »
 ينشر فيها المقالات والانباء التى تهتم الأمم والدول الاسلامية المستضعفة .
 وكانت اللواء تتناول نشر خطب مصطفى كامل سواء التى تلقى محليا
 أو خارجيا وكانت كلها تتناول بالنقد ممارسات الاحتلال الظالمه
 والاستبدادية كما تتناول تصرفات الحكام المصريين المتملقين للاحتلال على
 حساب الوطن ومن أمثلة ذلك وصفها الكامل لأبعاد ملحة حدث دنشواى .
 ومن أصدق ما نشر قصائد الشعراء الفحلين أحمد شوقى وحافظ
 ابراهيم .

١ - فهن قصيدة لأمير الشعراء أحمد شوقى فى وداع (٤٢) لورد كرومر
 المعتمد البريطانى المتعجرف سنة ١٩٠٧ :

أياهمكم أم عهد استعابلا	أم أنت فرعون يسوس النيل
أم حاكم فى أرض مصر بأمره	لا سائلا أبدا ولا مستؤلا
يا ملكا رق الرقاب بباسه	هلا اتخلت الى القلوب سبيلا
لما رحلت عن البلاد تشهدت	فكانك الداء العيىء رحيلا
أوسعنا يوم الوداع اهانة	احب لعمرك لا يصيب مثيلا

احسبت ان الله دونك قدرة	لا يملك التغيير والتبديلا
فرعون قبلك كان أعظم سطوة	وأعز بين العالمين قبيلا
اليوم اخلفت الوعود حكومة	كنا نظن عهدا الانجيلا
دخلت على حكم الوداد وشرعه	مصر فكانت كالسلال دخولا
هلمت معالها وهنت ركنها	وأضاعت استقلالها المأمولا

قد مد اسماعيل قبلك لورى	ظل الحضارة فى البلاد ظيلا
ان قيس فى جود وفى شرف الى	ما تنفقون اليوم عد بخيلا
أو كان قد صرع المفتش مرة	فلكم صرعت بدنشواى قتيلا
لا تذكر الكرباج فى أيامه	من بعد ما أنبت فيه ذبيلا

(٤٢) كتاب مصطفى كامل للأستاذ الرافعى من ص ٢٨٧ الى ص ٤٠ .

٢ - ومن قصيدة لأحمد شوقي التي تذكى دنشواى سنة ١٩٠٧ بعد مرور
عام على الحادث *

يا دنشواى على رباك سلام	ذهبت بأنس ربوعك الأيام
شهداء حكمك فى البلاد تفرقوا	هيهات للشمل الشتيت نظام
مست عليهم فى اللجود أهلة	ومضى عليهم فى القبور العام
كيف الأرامل فيك بعد رجالها	وبأى حال اصبح الأيتام
عشرون بيتا أفقرت وانتابها	بعد البشاشة وحشة وظلام
يا ليت شعرى فى البروج حمائم	أم فى البروج منية وحمام
(نبرون) نسو أدركت عهد كروم	لعرفت كيف تنفذ الأحكام
نوحى حمائم دنشواى وروعى	شعبا بوادى النيل ليس ينام
ان نامت الأحياء حالت بينه	سحرا وبين فراشه الأحلام
متوجع يتمثل اليوم الذى	ضجت لشدة هولته الأقدام

٣ - قصيدة حافظ إبراهيم فى حادثة دنشواى :

أبها القائمون بالأمر فينا	هل نسيتم ولاءنا والسوداد
خفضوا جيشكم وناموا هنيئا	وابتغوا صيدكم وجوبوا البلاد
وإذا اعوزتكم ذات طوق	بين تلك الربا فصيدوا العباد
انما نحن والحمام سواء	لم تغادر أطواقنا الأجياد
لا تظنوا بنا العقوق ولكن	أرشدونا اذا ضللتنا الرشاد
لا تقيدوا من أمة بقتيل	صادت الشمس نفسه حين صادا

وقال حافظ أيضا حادث دنشواى وفظائع المحاكمة :

جاء جهالنا بأمر وجنتهم	صقت ضعيفة فسوة واشتدادا
أحسنوا القتل ان ضمنتهم بعفو	أقصا أردتم أم كيدا
أحسنوا القتل ان ضمنتهم بعفو	أنفوسنا أصبتم أم جمادا
ليت شعرى أملك محكمة التفتيش	عادت أم عهد نبرون عبادا

كيف يحلو من القوى التشفى من ضعيف ألقى اليه القيادا
انها مثله تشف عن الفيظ ولسنا لفيظكم أنسادا

وكمثل لنشر الوعى الوطنى ضد الاحتلال وكدليل ان الشعب المصرى
كأغلبية كان على وعى كامل بالامه ومعاناته وتحمله من استغلال الأقلية
المتمثلة فى الاحتلال وتحالفها مع الحكومات المصرية المتعاقبة .

فى مجال تحيز بعض كبار رجال الدولة للاحتلال وكان على رأسهم
رئيس الوزراء محمد رياض فقد بلغت به المهانة بأن امتدح المعتمد
البريطانى لورد كرومر علنا فى خطبة له فى الاحتفال بإنشاء مدرسة
محمد على الصناعية تحت رعاية جمعية العروة الوثقى بالاسكندرية فى
حفلها يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٠٤ لوضع حجر الأساس - وكان الخديوى
عباس قد رأس هذا الحفل فقد امتدح رياض باشا رئيس الوزراء الاحتلال
وأياديه البيضاء على مصر وتقدم مصر على يديه .

وقوبلت خطبته من الحاضرين بالدهشة لما قاله ليؤكد على خضوعه
الكامل للانجليز وما ذكره من معانى الزلفى والاستكانة التى تفتشت بين
طبقة الوزراء والكبراء فى هذا العصر . وفى جريدة اللواء تصدى مصطفى
كامل لموقف رياض باشا المهين فى مقال قال فيه :

« يعرف أصدقائنا رأينا بشأن سياسة رياض باشا وتصرفاته
وأطواره فى حكومة البلاد . . . ولكن لم يكن يدور فى خلدنا ان دولته
يتمسح بالعروة الوثقى ليلمق الاحتلال والمحتلين ويشهر السلاح ليقتل
به عواطف شعب مصر الغالية . . . ان دولة رياض باشا قال ما لم يقله
مصرى منذ اثنين وعشرين عاما وطعن الأمة طعنة قاتلة . وسخر من أبناء
وطنه جهارا فالاحتفال لم يكن ميدانا لشرح صفات الرجال السياسيين أمثال
كرومر وأعمالهم . . . الخ » .

وقد ثار الرأى العام على رياض باشا لخطبته بعد هذا المقال وانهاالت
رسائل الاحتجاج ضده فى الصحف فى مختلف الجهات من الاسكندرية
الى أسوان ودلت هذه الحركة على يقظة الروح الوطنية فى النفوس لمستوى
استمكارها سياسة التملق للاحتلال وتمجيده مخالفة لرأى العامة .

وكمثل آخر على تجاوب الوعى الشعبى مع مؤسسته الوطنية اذا
ما اعتبرنا أن الصحف الوطنية وجباة مصطفى كامل التى تدعو صراحة

للاستقلال انها جميعا بمثابة مؤسسة وطنية فى ذلك الوقت فان جريدة اللواء سرعان ما تجاوزت مع ممثلى الشعب فى مجلس شورى القوانين عندما عارضوا بند الميزانية الخاص بالتصديق على تكاليف جيوش الاحتلال وذلك فى آخر سنة ١٩٠٤ وطالبوا بالاستقلال .

ولذلك تصدرت جريدة اللواء يومى ١٣ و ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٤ بقلم مصطفى كامل قائلا :

« ان أعضاء مجلس شورى القوانين لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد الا وهو الاستقلال . . . انكم يا حضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب العالى مرتين وحسبتم ان الاشارة تكفى ، وكانكم نسيتم ان الألاح فى الحق ليس بعيب . . . فهل فانكم ان مطالبتكم بالجلاء مما يقوى العقيدة الوطنية فى نفوس الخاصة والعامة والناشئة بنوع خاص ، وانكم ان لم تبلغوا الا هذه الغاية لكفانكم شرفا وأجرا » .

الارادة المصرية تواجه المشاريع الاستعمارية :

مشروع سير وأيام برونييت فى القانون النظامى (٤٣)

ظهر هذا المشروع فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وقد وضع هذا المشروع وليام برونييت وهو مستشار بريطانى فى شئون الحكومة المصرية .

ويتلخص مشروعه فى انشاء مجلس نيابى مصرى رآه استشارى وليس له أى سلطة مراقبة أو محاسبة للسلطة التنفيذية . وينشأ بجانبه مجلس سنيوخ يملك وحده السلطة التشريعية ولكن تكوينه عبارة عن خليط من المصريين والأجانب ويؤلف من بعض أعضاء بحكم مناصبهم وهم الوزراء المصريون والمستشار الانجليزى ومن فى مرتبتهم من كبار الموظفين البريطانيين ، ثم من عدد قليل من الأعضاء المنتخبين منهم ٣٠ عضواً مصرياً ، ١٥ أجنبياً بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين بحكم وظائفهم والأعضاء الأجانب المنتخبين وبذلك تكون الأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين .

وبذلك تكون السلطة التشريعية بالكامل فى يد مجموعة غرباء . وضع هذا المشروع فى السر وفى غيبة من الرأى العام المصرى وحتى على الخاصة ولكن أخبار المشروع بأبعاده أذيع خبرها فجأة عندما قدم السير

(٤٣) ثورة سنة ١٩١٩ للاستاد الراحل ، جزء اول ص ٥٢ ، ٥٤ .

برونيت صورة من المشروع الى حسين رشدي باشا رئيس الوزراء في منتصف نوفمبر سنة ١٩١٨ ورد عليه رئيس الوزراء مستنكرا هذا المشروع وأعلن هذا الرد . فما كاد يذاع المشروع . ورد رئيس الوزراء عليه حتى عم السخط الشعب وسخط الخاصة على السياسة البريطانية لما فيها من اهدار الاستقلال الذي ينشده المصريون . والذي أثار الشعور العام بصفة خاصة هو ما نص عليه المشروع بوجود أغلبية أجنبية في عضوية المجلس التشريعي المصري المرتقب ، وبذلك يكون السلطة الأجنبية هي التي تتولى التشريع للبلاد وهذا تعبير عن المهانة في حق الأمة . وبعد أيام قلائل تزايد السخط فسقط المشروع بما أثاره من سخط بين أعضاء الجمعية التشريعية الموقوف عملها والتي كانت تعتبر من أهم أركان المؤسسة الوطنية المصرية وبخاصة في شخص وكيلها المنتخب « سعد زغلول » وما حوله من تجمع وطني من أعضاء الجمعية التشريعية من الشباب المثقفين المؤيدين لسعد زعيم المعارضة الفعلية .

ثالثا - مرحلة تكوين المؤسسة الوطنية :

المؤسسة الوطنية التي تتصدى لاستغلال الأقلية للأغلبية لا تظهر فجأة وبخاصة في أمة مثل مصر ذات حضارة وتراث وشخصية مميزة فان هذه المؤسسة الوطنية تولد وتنمو ثم تعظم ثم تتحول الى مرحلة الصبا فالشباب فالرجولة وفي هذه المرحلة تكون قادرة على منازلة الظالم والمستبد ومصارعته ، وعندئذ تكون قادرة على اجتذاب الجماهير في سبيل تحريكها لاحداث التغيير الثوري - وفي ثورة سنة ١٩١٩ نجد أن المؤسسة الوطنية ولدت عقب الهزيمة العسكرية للعربيين فكانت بقايا المؤسسة الوطنية العربيين تتمثل في بعض المنفيين أمثال جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده حيث واصلا الاتصال بالوطنيين المصريين وبخاصة بعد أن تلاقيا في باريس وأنشأ جريدة العروة الوثقى التي انتشر توزيعها في مصر وفي العالم الاسلامي تحمل الأفكار الثورية ضد الاحتلال البريطاني وضد الاستعمار أينما كان في العالم الاسلامي .

كذلك كان هناك خطيب العربيين عبد الله النديم الذي هرب وتجول في أنحاء مصر وبين كفورها وقراها ناقلا دعوته الثورية على شكل مواويل وأزجال وأشعار ولكل من هؤلاء كان له أتباع استأنفوا الدعوة فمشلا سعد زغلول زعيم المؤسسة الوطنية لثورة سنة ١٩١٩ بدأ حياته السياسية بالأمل وروح الجهاد في النفوس . وكانت أعداد هذه الجريدة تتسرب مبكرا منذ شبابه وسنه ٢٣ سنة فقد كان من تلاميذ جمال الدين الأفغانى

والشيخ محمد عبده واشترك في جماعة وطنية سرية (٤٣م) (جماعة الانقياد) وكانت هذه الجماعة تعمل على الانتقام من الأشخاص الذين خانوا الثورة العراقية . وكان معه الأستاذ حسين صقر المحامي وحفنى بك ناصف . وأحمد على والقى القبض عليهم سنة ١٨٨٤ واحيلوا الى المحاكمة ولم تثبت عليهم التهمة وبرأتهم المحكمة المشككة على شكل لجنة المتهمين لانها لم تعثر على دليل اتهام ولكنهم بقوا فى الاعتقال بعد اعلان البراءة أكثر من ثلاثة أشهر وكانت الحكومة مصممة على نفيهم الى السودان لولا تدخل وزير الحقانية حسين فخرى باشا وبقوا فى الاعتقال الى أن أمر النائب العام (٤٤) مستر ماكسويل بالافراج عنهم . وجميع ملاسبات هذه التهمة ونشاط هذه الجماعة والحكم والاعتقال والافراج وصلت أخبارها الى الشعب بوسيلة أو بأخرى هذه المعلومات تعتبر رصيذا نضاليا لسعد وجماعته منذ شبابه .

وقبل ذلك كان سعد أثناء عمله بجريدة الوقائع المصرية بعد أن طورها الشيخ محمد عبده فى أكتوبر سنة ١٨٨٠ فتحوّلت بفضل هذا التطور الذى شارك فيه سعد زغلول من جريدة رسمية تتناول المواضيع الرسمية فقط الى صحيفة أخبارية أدبية فكان سعد زغلول يتناول منها بقلمه المقالات الأدبية ونقد أحكام المجالس المفاعة وتلخيصها والتعقيب عليها (٤٥) وتعرف القراء ومخالطوهم ومجالسوهم من عامة الشعب على سعد زغلول كامل شعبى فى المستقبل ، ولكن سعد فجأة أثر العمل فى الحكومة . فانتقل الى وظيفة ناظر لقلم قضايا الجيزة سنة ١٨٨٢ وكانت أشبه بوظيفة القاضى وبذلك انتقل الى الحكومة ومن العمامة الى الطربوش وعاصر وشارك فى الثورة العراقية فى هذه المدة ولكن بعد الافراج عنه سنة ١٨٨٤ فقد وظيفته وفضل أن يحترف المحاماة ورغم أن المشاع عن هذه الحرفة انها كانت صناعة وضيعة مبتذلة فان سعد زغلول بنسأته الوطنية والأخلاقية عن أسرة متمسكة بالتقاليد والأخلاق القويمة فقد أخذ سعد يمارس هذه المهنة بالقواعد الأخلاقية والعدالة التى توازى عدالة القاضى فارتفع بهذه المهنة وارتفعت به المهنة واشتهرت أمانته واخلاصه فى عمله بعد فترة وجيزة فمالات شهرته القطر من أقصاه الى أقصاه (٤٦) وتمنى كل صاحب حق مهضوم أن يوكله وتصدى هو لكثير من القضايا لأفراد ولهيئات مظلومة أو وقعها حظها فى مخاصمة السلطات الأجنبية المحتلة أو المحلية الغاشمة

(٤٣) مكرر) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٩٠ .

(٤٤) نفس المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٤٥) نفس المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٤٦) تراجم وسير المجلد الثامن عشر ، العقاد ، ص ٨٢ .

وأمكن سعد لكفائه ومنطقه سحر بيسانه أن ينتصر لها بالحق والعدل والقانون فذاع صيته بين المتخاصمين وبالتالي انتقلت هذه السمعة الطيبة والوطنية الى عامة الشعب فكانت أيضا من ضمن رصيده الوطنى والأخلاقى فلم يكن يقبل التوكيل لأى ظالم أو مزور أو غير صاحب حق واستمر عمله فى المحاماه ثمانى سنوات الى أن عرضت عليه وظيفة نائب قاضى بمحكمة الاستئناف فى سنة ١٨٩٢ فقبلها • ومنذ هذا التاريخ آثر سعد أن يعيش حياة القاضى النزيه فابتعد كلية عن العمل العام والسياسة •

وكان فى الساحة فى هذا الوقت مصطفى كامل والذى كان هو الآخر يمثل املا كبيرا للشعب المظلوم وهو أصغر من سعد زغلول بثلاث عشرة سنة حيث ولد سعد فى عام سنة ١٨٦١ تقريبا أما مصطفى كامل فله ولد فى عام سنة ١٩٧٤ •

وقد آثر مصطفى كامل بعده تخرجه من الحقوق مباشرة سنة ١٨٩٤ التفرغ للعمل الوطنى والسياسى واستمر فى نشاطه بعد أن توقف سعد عن العمل العام سنة ١٨٩٢ ولم تنقطع أخبار سعد القاضى ثم الوزير تتناقلها الصحافة والشعب ومواقفه الشجاعة فى مواجهة التصرفات الشاذة والظالمة سواء من رجال الاحتلال أو من رجال الدولة فكان رصيده لدى الشعب كأهل وطنى فى تصاعد مستمر ولكن دون انتمائه لأى جماعة أو تنظيم أو حزب •

ولكن مصطفى كامل تفرغ كلية للعمل السياسى والوطنى والصحفى فكان رمزا حيا وملبوسا لدى الشعب بصفة عامة ولدى الشباب المثقف والمتعلم بصفة خاصة • وبذلك كان يعتبر هو وجماعته مؤسسة وطنة متزامنة الأبعاد مع ظاهرة سعد زغلول ومع بعض التحفظات الشعبية •

مصطفى كامل سنة ١٩٧٤ - سنة ١٩٠٨

ولد مصطفى كامل سنة ١٨٧٤ م ووالده على أفندى محمد وأسرتة من بلدة كتامة الغاب مركز طنطا وكان ضابطا مهندسا مصريا ووالدته السيدة حفيظة مصرية كريمة اليوزباشى محمد أفندى فهمى - بدأ كفاحه بعد تخرجه مباشرة وبعده حصوله على شهادة الحقوق سنة ١٨٩٤ من تولوز بفرنسا - ركن مصطفى كامل نشاطه السياسى عن طريق الدعوة فى مجال شريحة واحدة من شرائح الشعب المصرى وهى طبقة المتعلمين وبخاصة خريجي المدارس العليا • وكانت تعتبر قليلة وليس لها وزن فى العمل الجماهيرى ، كما انه لم يتقلب فى العمل الحر أو العام أو الرسمى حتى

يمكنه التفاعل أو التعامل المطلق مع القواعد الجماهيرية كسعد زغلول بل كرس كل جهوده الوطنية للدفاع عن قضية بلده في المحافل الدولية بصفة عامة وفي فرنسا وتركيا بصفة خاصة ، وعندما اضطرت ظروف العمل السياسي الى نبليخ دعونه ونشاطه وأفكاره الى عامة الشعب في مصر . عمل على انشاء جريدة تنبئ الدعوة وهي جريدة اللواء والتي أنشأها وصدر العدد الأول منها في ٢ يناير سنة ١٩٠٠ وكان وقتها الخديوي عباس يبحث عن الجناح الشعبي الذي يسانده في وقوفه في وجه الاحتلال البريطاني الذي تعود ممثلوه في مصر على الحد من سلطات الخديويين والتي لم يكن الخديوي عباس قد تعود عليها بعد تعيينه خديويا لمصر بعد وفاة والده الخديوي توفيق . ولاشك ان دعوة مصطفى كامل رغم اهمالها الاتصال بالعامية في مستهل ظهورها الا انها كانت تحمل الطابع الوطني الخالص وتهدف بالمقام الأول الى مصالح مصر ولكن وسيلتها كانت الاستعانة بمؤسسات تحنقر الشعب المصري وبالتالي كان الشعب لا يتفاعل معها بل يتجنبها وهي الجالية التركية .

١ - أما موقف الشعب المصري من فرنسا فيرجع الى سابق احتلالها لمصر . وكان الشعب المصري قد عانى من قسوة هذا الاحتلال الفرنسي وبخاصة في ثورتى القاهرة .

احتلال فاشودة :

بالإضافة الى موقف مصطفى كامل وجماعته عندما بالغوا في الاعتماد على التدخل الفرنسي العسكري في فاشودة ١٨٩٨/٧/١٠ بعد أن أرسلت الضابط الفرنسي مارشان الى فاشودة ١٨٩٨/٧/١٠ لاحتلالها وهي أرض سودانية تابعة لمصر المحتلة بشكل أو بأخر وقام مصطفى كامل بالاحتياز للجناح الفرنسي على أمل أنه سيخلص قطعة من الأرض التابعة لمصر من يد الانجليز المخططين لاغتصاب السودان قطعة قطعة ولما أسرعت بريطانيا بتهديد فرنسا باستخدام القوات العسكرية المصرية ، أسرعت فرنسا بالجلاء عن فاشودة ، وظهر جليا للشعب المصري أن مصطفى كامل وجماعته كانوا يحسنون الظن بفرنسا والتي خذلتهم وكشفت تحيزه للجانب الفرنسي المتخاذل دائما أمام غريمته انجلترا .

اتفاقية سنة ١٩٠٤ (توزيع مناطق النفوذ) :

وكان من ضمن الاحباطات التي أصيب بها الشعب المصري من فرنسا ومن اعتماد جماعة مصطفى كامل عليها هي ابرام اتفاقية سنة ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا التي قضت بتوزيع مناطق النفوذ فأطلقت بموجب هذه الاتفاقية يد فرنسا في الدول العربية في الشمال الأفريقي والتي كانت

تستعمرها فرنسا في نظير ان أطلقت يد انجلترا لتتصرف في مصر كيفما تشاء دون تدخل أو معاندة من فرنسا أو مساعدة المناضلين المصريين وكان على رأسهم مصطفى كامل صديق فرنسا .

٢ - أما موقف الشعب المصري الحذر من تركيا فانه كان يتسم بعدم الاعتماد عليها اطلاقا في أي محاولة من محاولات التدخل ضد الاحتلال البريطاني ولو حتى للدفاع عن حقوقها الصورية في مصر فلم تغادر مخيلة الشعب المصري خذلان تركيا لعرايى وللثورة العرابية (٤٧) وسلبيتها ضد بوادر الغزو البريطاني أو ضد الغزو البريطاني نفسه لمصر بالإضافة الى أن تركيا في أوائل (٤٨) الثورة العرابية أيدت عرابي وأنعم عليه السلطان التركي بالرتب والنياشين ثم انقلبوا عليه فيما قبل الغزو البريطاني مباشرة ثم فجأة وفي أخرج مراحل الثورة العرابية وفي أثناء تهديد الأساطيل البريطانية لسواحل مصر وأثناء الغزو يعلن السلطان في خسة وتذالة عصيان عرابي متضامنا مع انجلترا الغازية .

كما أن الشعب المصري (٤٩) لم ينس أبدا تأييد مصطفى كامل وجماعته وجريدته اللواء في مايو سنة ١٩٠٦ لتركيا عندما هددت طابا المصرية واعتبرت جسر يده مصطفى كامل انقذا لمصر من الاحتلال الانجليزي وفجأة ينسحب الجيش التركي بمهانة وتخاذل ازاء أول بادرة من انجلترا بارسال أسطولها للتجول فقط أمام طابا فاصيب المصريون بصدمة وخيبة أمل من تركيا وصديقها مصطفى كامل .

٣ - أما موقف الشعب المصري من تأييد مصطفى كامل للخديوي عباس فقد كان الشعب المصري يحمل وقتها للخديوي عباس بعض الاحترام لمعارضته للاحتلال البريطاني ولكن عندما تراجع عباس عن تأييد مصطفى منضما الى ساطات الاحتلال لشخصيته المهزوزة - فقد كان مصطفى كامل يؤيد الخديوي عباس ويدعو لموافقته بحماس استدرج به رضاء الشعب المصري (٥٠) ولكن عندما حدث الخلاف بين عباس ومصطفى كامل اقتنع الشعب بعدم سلامة سياسة مصطفى كامل وجماعته وجريدته في تأييد الخديوي عباس .

٤ - نهادى مصطفى كامل وجماعته من التنكر للثورة العرابية :

فالشعب المصري الذي ذاق حلاوة الاستقلال والحرية في فترة الثورة العرابية القصيرة والتي لم تنهزم فيها روحه .

- (٤٧) ص ٢٨٨ من كتاب الثورة العرابية ، للاستاذ الراحل
- (٤٨) نفس المصدر السابق ، ص ٤٢٧ .
- (٤٩) المرجع السابق ، ص ١٦ .
- (٥٠) المرجع السابق ، ص ١٨ .

رغم الهزيمة العسكرية فالشعب لم يتنكر أبدا لعرابي ولكنه وقف مذهولا وممزقا من تمادى ابن من أبناء مصر المتصدى للعمل الوطنى مثل مصطفى كامل فى الهجوم على عرابي والعرابين والثورة العرابية علما بأن مصطفى كامل نفسه وجماعته نفسها ما هى الا امتداد لهذه الثورة .

تقدير الشعب المصرى لجانب كبير من دعوة مصطفى كامل :

وفى وسط كل هذه الخيوط المتشابكة والمعقدة كان نشاط مصطفى كامل يسير بقوة وتركيز تتناسب مع عزيمة الشباب وذلك على صفحات الأهرام وجريدة المؤيد ثم فى جريدة اللواء التى انشأها مصطفى كامل وصار يعكس على صفحاتها أفكاره وعقائده وخطبه ومساجلاته وبذلك تكون حوله وحول جماعته على مر الأيام رأى عام فكان هو وجماعته وقتها بمنابة مؤسسة وطنية مصرية رغم المواقف الحذرة للشعب المصرى من بعض جوانب وسائل سياسته وكان لهذه المؤسسة الوطنية امكاناتها الصحفية وتراثها النضالى الذى لم ينشد الا الحرية والاستقلال للبلاد وقد كانت هذه المؤسسة الوطنية كثيرا ما تتصدى بالكتابة والحطابة والتوعية لجميع القضايا الهامة والأحداث المؤثرة على الوطن بجانب دعوتها الى التمسك باقامة دستور المتأكد على الحياة للنسيابية ثم صار التوسع فى هذه المؤسسة الوطنية بإنشاء نادى المدارس العليا والذى افتتح فى ٥ ابريل سنة ١٩٠٦ .

وفى آخر أيام مصطفى كامل فطن الى المآخذ الشعبية على جماعته ومؤسسته الوطنية بعد أن تخلى عنه الخديوى متخذاً جانب المعتمد البريطانى وبعد فقد الثقة فى فرنسا التى كان يعتمد عليها اعتمادا كثيرا لتساعده فى التخلص من الاحتلال البريطانى - وبعد أن فطن الى تهاية الأثرak وعدم ثقة الشعب المصرى فى السياسة التركية ولذلك عندما جاءت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ . سارع مصطفى كامل بالتجاوب الكامل مع آلام الشعب المصرى ومعاناته وقام بحملة صادقة خارج البلاد وفى انجلترا بصفة خاصة مما كان له أثر بالغ على تحول الرأى العام الخارجى للعطف على قضية استقلال مصر ورددت الصحافة الأجنبية والمحلية هذا النشاط الصادق ، بالاضافة الى نشاط الجريدة الوطنية كمؤسسة وطنية وعن طريق جريدته فى اذكاء روح التمرد والثورة ضد الاحتلال البريطانى. ليس أدل على تجاوب الشعب لموقف مصطفى كامل الا الاستقبال الشعبى الحافل ولأول مرة لمصطفى كامل عند عودته الى مصر بعد هذه الحملة الصادقة والمتجاوبة مع شعور الشعب المصرى الذى لمس من موقف مصطفى كامل الأخير أنه تحرك ثورى جديد امتدادا للثورة العرابية التى طالما هاجمها مصطفى كامل وحزبه وجريدته قبل ذلك .

وكادت مصر بعد ذلك أن تستفيد من مصطفى كامل وجماعته
كمؤسسة وطنية لولا أن عاجلته المنية بعد موقفه الوطني من حادثة دنشواي
وتوفى في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وهو في سن الشباب (٣٥ سنة) .

محمد فريد ١٨٦٨ - ١٩١٩ :

وتولى محمد فريد زعامة الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل في
عام ١٩٠٨ وعلى أساس أن محمد فريد هو خليفة مصطفى كامل في زعامة
المؤسسة الوطنية المصرية فقد وجب التعريف به وبنشاطه الوطني
والسياسي فقد ولد محمد فريد بالقاهرة (٥١) في ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨
وهو ابن أحمد باشا فريد ناظر الدائرة السننية سنة ١٨٨٦ ووالدته هي
السيدة سمية هانم ابراهيم من أسرة كبار تجار البهار في مصر . نال
شهادة الحقوق سنة ١٨٨٧ وتفرغ بعد تخرجه للكتابة والتأليف وكان
يجيد العربية والفرنسية ثم اشتغل بالمحاماة ثم عين وكيلا لقلم قضايا
الدائرة النسائية وله عدة مؤلفات وطنية تاريخية (البهجة التوفيقية) عن
محمد علي باشا ثم (تاريخ الدولة العثمانية) ثم (تاريخ الرومان) وكان
يجب السفر الى الخارج وحضور المؤتمرات ليدافع فيها عن قضية بلاده -
وفي عام ١٨٩٨ انشأ مجلة (الموسوعات) بالاشتراك مع الأستاذ أحمد
حافظ عوض . عندما كان وكيل نيابة الاستئناف سنة ١٨٩٦ عرضت
أمامه قضية اتهام لجريدة المؤيد الوطنية في ذلك الوقت وكان رئيس
تحريرها الشيخ علي يوسف بحجة نشرها أخبار عن أحوال الجيش المصري
في حملة دنقلة . وتفشى الأمراض في القوات المصرية وانتصار الدراويش
عليهم وكلها معلومات كانت واردة بتلغراف كان تحت يد توفيق أرنؤمدي
كيرلس أحد مستخدمي مكتب تلغراف الأزركية واتهم هو الآخر بافشاء
أسرار - وقام الأستاذ محمد فريد بصفته وكيل النيابة المختص بالتحقيق
وعمل على ابعاد التهمة عن رئيس التحرير وموظف التلغراف مما تسبب في
اصدار حكم البراءة عليهم مما جعل سلطات الاحتلال المهتمة بالقضية
تسخط على محمد فريد والمحكمة وتم نقله كجزء له الى نيابات الوجه القبلي
في بني سويف ومغاغة فقدم استقالته حفاظا على كرامة المهنة وقبلت
الاستقالة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦ . وقد أكبر الوطنيون هذا الموقف
للأستاذ محمد فريد - ثم عاد فاشتغل بالمحاماة سنة ١٨٩٧ ثم اعتزلها عام
١٩٠٤ لاهتمامه البالغ بالعمل السياسي والصحافة والكتابة والسفر الى
الخارج للدفاع عن قضية مصر ومشاركة زميل كفاحه مصطفى كامل في

(٥١) كتاب محمد فريد للأستاذ عبد الرحمن الرفاعي ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

جهاده . ومنذ بدء كفاحه كان هدفه الأساسي هو المطالبة بالجملاء فاستمت نداءاته وخطاباته بالمطالبة بالجملاء بأسلوب يسبق المطالبة والمساعدة بالدستور والحياة النيابية - وعندما تحالف الخديوى عباس بشكل أو بآخر مع المعتمد البريطانى الجديد سير الدين غورست كان محمد فريد بالذات صريحا فى عدائه للخديوى وجاء فى إحدى مقالاته بجريدة اللواء يحمل على الخديوى عباس حملة عنيفة بقوله « مما يجب علينا اعلانه والجهر به أمام الملأ كله ان تصريحات الجناب العالى لا تفيدنا بأى حال . ان كل مصرى لا يقبل مطلقا أن يكون حكم مصر ومصيرها بيد سمو الخديوى .»^{٥٢} ففرده أو بيد المعتمد البريطانى » .

كما كان صريحا الى أقصى الحدود (٥٢) فى تحديد، لعلاقة مصر بتركيا عندما اشتم من عرض تركيا بعض المزايا عندما كان منفيًا فى بلادهم سنة ١٩١٥ فقد صرخ مع أعوانه هناك « مصر للمصريين - نحن قد قاومنا الانجليز ونقاوم كل من يريد أن يأكلنا أيا كان لاننا نسعى وراء الاستقلال وحده » .^{٥٣}

وبعد وفاة زميل كفاحه مصطفى كامل وتولى محمد فريد زعامة الحركة الوطنية فقد بادر محمد فريد وصيفها بطابع شخصيته الصلبة وثقافته الواسعة ووعيه البالغ بالأحداث فى مصر وتطور الأوضاع العالمية المحيطة ولم يكن مجرد استكمال لما بدأه سلفه مصطفى كامل لذلك فقد اتخذ موقف البذل والعطاء لشعب مصر بل اتخذ موقفا جماهيريا منذ اللحظة الأولى فأصبح بحكم اندماجه بالشعب يتلقى من الشعب آلامه ومعاناته ويعبر عنها التعبير الصادق فى أول مؤتمر يعقده بعد وفاة مصطفى كامل ولأول مرة يضع برنامجا سياسيا قوميا لتحريك كافة القوى السياسية الاجتماعية فى البلاد على أساس بحث المشاكل الداخلية والخارجية وبناء على ذلك فقد وضعت الخطة لتوسيع آفاق الساحة الوطنية فى جانب نادى المدارس العليا الذى يضم صفوف المثقفين فقد تبنى دعوة انشاء مدارس الشعب (٥٣) الليلية لتعليم العمال والفقراء مجانا - وبعد سنة من هذا المؤتمر تأسس نقابات العمال والصناع لأول مرة فى مصر فى الساحة الوطنية الشعبية انضم اليها غالبية أهل البلاد من الفلاحين وتمت نشر مدارس الشعب بعد ذلك فى العواصم وتنشأ أول نقابة لعمال نقابة عمال الصنائع اليدوية ببولاق . وبمجرد ايجاد كيان لتمثيل العمال وظهرت فعلا الحركة التعاونية وبذلك بدأت الحركة الوطنية فى مصر تسير

(٥٢) بطولات مصرية للاستاذ نعمان عاشور ، ص ١٦٥ ، ص ٦٦٥ ، ص ١٦٠ .

(٥٣) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

سيرا شعبيا طبيعيا وعمليا نحو امكان تحقيق للهدف الأساسى وهو تحقيق الجلاء بأيدي المصريين أنفسهم دون الاعتماد على الأتراك ولا على الأوروبيين أو الفرنسيين ، ففي المؤتمر الوطنى المنعقد فى سنة ١٩١٠ أعلن محمد فريد ضرورة الوصول الى جعل التعليم الابتدائى الزاميا ومجانيا لكل مصرى ومصرية وأن يكون لكل عاصمة مديرية مدرسة ثانوية على الأقل وأن تشكل **النقابات الزراعية** للدفاع عن حقوق الفلاح أمام الحكومة وأمام الملاك - وأن تراعى حقوق العمال البدويين ونقاباتهم ومجهوداتهم - « ٥٠ » وانه لا سبيل لأى حرية فى مصر الا أن يصبح الصانع والزارع فى مأمن من الفقر أو البطالة « ومن أهم مواقفه فى تلك المرحلة هو الدور الذى لعبه فى اجبار الحكومة الى دعوة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بتأييد (٥٤) من رأى العام للنظر فى معارضة موضوع مد امتياز شركة قناة السويس (٥٥) وانتهى الأمر برفض الامتياز . وفضح محمد فريد بكتاباتة تدخلات رئيس النظار بطرس باشا غالى (٥٦) لمصلحة الشركة والاحتلال ومن هذا الوقت تقريبا وأصبح العداء سافرا بين محمد فريد وسلطات الاحتلال والحكومة المصرية المتعاونة تماما مع هذا الاحتلال - وبعد مقتل بطرس غالى (٥٧) على يد الوردانى اتخذت الحكومة هذه الحادثة سببا لاضطهاد الحزب الوطنى فصار حبس كثير من أعضائه وتم تفتيش منازلهم ولما لم تجد الحكومة ما تركز عليه فى محاكمة محمد فريد وبعد براءة من اتهموا بمشاركة الوردانى أصدرت المحكمة قوانين استثنائية تحاكم على القصد الجنائى ، والمظاهرات وأصبحت الخطب والروايات التمثيلية خاضعة للرقابة وأصبح ذكر بعض الألفاظ أو الأسماء فى الصحف أو النشرات محل شك من السلطات وانتهزت الحكومة الفرصة واتخذتها ذريعة لمطاردة محمد فريد وأخوانه فى هيئة تحرير اللواء (٥٨) وعندما ظهر كتاب (وطنيتى) ثم تسببت المقالة التى كتبها محمد فريد عن « تأثير الشعر فى الحركات الوطنية » والثى وصفها الشيخ الغياتى فى صدر كتابه . وأقيم الدعوى العمومية على محمد فريد وعلى المؤلف وعلى الشيخ عبد العزيز

(٥٤) كتاب محمد فريد للأستاذ الرافعى ، ص ١٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، الى ١٥٦ .

(٥٥) محمد فريد للأستاذ الرافعى ، ص ١٥٣ الى ص ١٧٨ .

(٥٦) المرحح السابق ص ٥٧ خطبة محمد فريد فى المؤتمر الوطنى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١١ .

(٥٧) خطبة محمد فريد فى المؤتمر الوطنى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١١ .

(٥٨) محمد فريد للأستاذ الرافعى ، ص ١٧٩ .

جاويش لكتابتها المقدمتين لهذا الكتاب بدعوى (٥٩) أسلوبيهما المتبر المشعور المعادى للحكومة (الاحتلال) وأجرى التحقيق الرجل البغيض وطنيا منذ نشأته الوظيفية فى النيابة محمد توفيق نسيم بحجة ان بالكتاب أمورا يعاقب عليها قانونيا . وأصدرت المحكمة بعد مرافعة توفيق نسيم رئيس النيابة وقتها وأصدرت حكمها بحبس الزعيم محمد فريد ستة أشهر مع النفاذ . وقوبل الحكم بالسخط والمقت العام سواء من أنصار أو خصوم محمد فريد والحزب الوطنى وتجاوبت الصحافة الوطنية والأجنبية معا مع هذا السخط وظهر جليا من النشر والتعليق أو الأحاديث انه لم يكن المقصود هو المحاكمة بقدر ما كان المقصود هو التنكيل بمحمد فريد وبالحركة الوطنية والقاء الرعب والفرع فى صفوف الوطنيين بعد أن انتظمت صفوفهم بسرعة بعد وفاة مصطفى كامل فاستأنفوا الجهاد (٦٠) فى مواجهة الاستبداد والاستغلال لدرجة وصول هذه الدعوة الوطنية الى مجلس الشورى والجمعية العمومية المفروض وقوعها تحت سيطرة الحكومة وسلطات الاحتلال وقد اشترك فى هذه الحملة المسعورة الأشقاء الثلاثة التى جمعتهم « الانتهازية السياسية » وهم الاحتلال والخدويوى والوزارة .

وفى يوم خروج محمد فريد من السجن بعد تضييع مدة الحبس يهتف فريد فى مستقبله « مضى على ستة أشهر فى غيابات السجن ولم اشعر فيها أبدا بالضيق الا عند اقتراب أجل خروجى لعلمى انى خارج الى سجن آخر الأمة المصرية الذى تحده سلطة الفرد (الخديوى) ويحرسه الاحتلال » وسرعان ما تنتشر كلمات محمد فريد الصادقة بين الخاصة والعامة . وتوالت الاجراءات التعسفية فى تعطيل وغلق الجرائد والمجلات الوطنية وتزايد حلقة القيود الاستعمارية وعملاؤها الحكام المصريون خصوصا بعد أن التفت الجماهير حول الحزب الوطنى وزعيمه محمد فريد وجماعته ففى عام ١٩١٢ انتهزت الوزارة فرصة عقد المؤتمر السنوى للحزب الوطنى فى ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ واتخذت ما جاء فى خطبة محمد فريد فى هذا المؤتمر وبخاصة قوله « بان عدم (٦١) التفات الحكومة الى رغبة شأن العامل والفلاح مرجعه الاحتلال الذى يريد أن تبقى هذه

(٥٩) لو كانت مقدمة محمد فريد للكتاب « على الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المدح فى أيام ومواسم معدودة وأن يستعملوا هذه المواهب فى خدمة الأمة بدلا من أن يصرفوها فى خدمة الأغنياء وتملق الأمراء والتقرب من الوزراء ، فالحكام زائلون والأمة باقية .

(٦٠) المصدر السابق ، ص ٢٥٧ الى ٢٦٦ .

(٦١) مطولات مصرية للأستاذ نعمان عاشور ، ص ١٧٢ .

انطبقات كقطع الغنم يؤمرون فيطعمون ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم « وما ختم به خطابه بالتأكيد على « المطالبة بالدستور » فلم يمض يومان فقط حتى استدعته النيابة وحققت معه على تهمة التحريض على كراهية الحكومة وهي التهمة التقليدية التي اتخذت ذريعة منذ إعادة العمل بقانون المطبوعات العتيق ص ٢٨٨ من الكتاب) وكان المؤتمر قد أصدر قرارا بتجديده الاحتجاج على الاحتلال (٦٢) وارسال برقية بذلك الى وزير خارجية انجلترا أو أصدر قرارا آخر يطلب إعادة العمل بالدستور وارسال برقية بذلك الى الخديوي . واثبتت الدعوى العمومية على الفقيه بالتهمة السابق الاشارة اليها وصار اتهام الأستاذ اسماعيل حافظ مدير جريدة العلم (لسان حال محمد فريد) وعلى فهمي كامل مدير جريدة اللواء لشهرها الخطبة في الجريدتين وأحيل الثلاثة الى محكمة الجنايات وكان يتولى التحقيق على ماهر (باشا) وأثناء (٦٣) التحقيق مع محمد فريد استقال وزير الحقانية سعد زغلول باشا في ذلك الوقت في مارس سنة ١٩١٢ (٦٤) وأعلن ان الاجراءات التي اتخذت ضد محمد فريد لم يؤخذ رايه فيها وكان ذلك ضمن أسباب استقالته وقسام بالدفاع الأستاذ عبد العزيز فهمي بك من ضمن هيئة الدفاع وأصدرت المحكمة بعد محاكمة صورية حكمها بحبس محمد فريد سنة مع الشغل وحبس كل من اسماعيل حافظ وعلى فهمي كامل (شقيق مصطفى كامل) بثلاثة أشهر حبسا بسيطا وظهر من ملاحظات اقامة الدعوى والتحقيق والمحاكمة ان الحكومة كانت مصممة على أن تستمر في ادخال محمد فريد السجن كلما خرج منه وبأى تهمة وبأى أسلوب حتى توقف نشاطه الوطني المتزايد والمؤثر جماهريا وكذلك العمل بأى طريقة على تعطيل وغلق الجرائد الوطنية وتكسيم الافواه المطالبة بالاستقلال الحقيقي . ازاء هذه الظروف التسفوية عمل زملاء كفاح محمد فريد والمؤسسة الوطنية على تهريب محمد فريد الى الخارج قبل أن يقبض عليه لتنفيذ الحكم وفعلا تمكنوا من تسفيره الى الخارج من ميناء الاسكندرية وهاجر فعلا في ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ ولم يتمكن من العودة بأى حال حيث كانت الحكومات المصرية وبتحريض من سلطات الاحتلال له في الدول المهاجر اليها وبخاصة في الآستانة للقبض عليه واعادته لتنفيذ هذا الحكم وكثير من أحكام صدرت ضده على نهم

(٦٢) كتاب محمد فريد الأستاذ الرفاعي ص ٢٨٨ الى ص

(٦٣) جريدة العلم لسان حال الجذب الوطني عدد ٥ أبريل سنة ١٩١٢ .

(٦٤) جريدة العلم عدد ٢ أبريل سنة ١٩١٢ ذكرت ان اجراءات التحقيق والمسير في

الدعوى ضد محمد فريد وصحيفته اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل سعد زغلول كانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء محمد سعيد باشا (عدو سيد زغلول)

والنائب العام .

أخرى معلقة ومن أشهرها قضية منشورات فهاجر الى جنيف وتنقل بعد ذلك بين العواصم الأوروبية وحضر جميع مؤتمرات السلام وعقد كثيرا من المؤتمرات دفاعا عن قضية بلاده التي أجبر على الهجرة منها شسبه منفى ومطارده بأحكام تشتى معلقة واستمر هكذا حتى عام ١٩١٩ وخلال ذلك اتصل بالحركة الاشتراكية وحركة السلام العالمية والأحزاب العمالية (٦٥) فى معظم دول العالم . وفى أحمد مؤتمراته وكانت تنكرت له فرنسا مجاملة لجليفتها انجلترا منعت عقد المؤتمر بها فعقده فى بروكسل فى باجيكيا . ونجح محمد فريد فى جعل المسألة المصرية مسموعة فى معظم دول العالم الغربى . وأخيرا تمكن منه المرض فى بداية سنة ١٩١٩ وتوفى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ فى برلين وسعد باشا والوفد المصرى موجود فى باريس يكافح من أجل قضية استقلال مصر - فى أيام مرضه الأخيرة - كان مستتبشرا بكفاح الشعب المصرى وبخاصة بعد سماعه أنباء توكيل الشعب المصرى للزعيم سعد زغلول وأصحابه للتكلم باسم مصر للمطالبة باستقلال مصر وجلاء الانجليز عنها .

(٦٥) بطولات مصرية للأستاذ نعمان عاشور ، ص ١٧٢ الى ص ١٧٧ .

سعد زغلول يتمرس في الحياة العملية والخدمة العامة

منذ ان كان سعه زغلول الشاب يحضر (٦٦) مجالس الزعيم الاسلامى جمال الدين الأفغانى والعالم الدينى المجدد والشيخ محمد عبده ويشارك بشكل أو بآخر فى نشاط العربيين قبل هزيمة جيش عرابى ثم اعتقاله بعد الهزيمة. بتهمة تكوينه تنظيم سرى (جماعة الانتقام) فقد آثر بعد الافراج عنه الى اقتحام العمل الوظيفى فى مختلف الوظائف التى لها صلة بالقانون والاجتماع ثم استقال فجأة من وظائف الحكومة واشتغل بالمحاماة وبرز فيها وكل هذه الممارسات كان سعه يتناولها ويقوم بها على أساس أخلاقى وطنى فى حدود القانون وليس تملقا لحاكم أو محتل وانتصر لكثير من المظلومين فتكون له رصيده شعبى لا يستهان به ، ثم فجأة تعرض عليه وظيفة نائب قاض بمحكمة الاستئناف سنة ١٨٩٢ فقبلها ويتحول الى ساحة القضاء ويتكون له أثناء عمله بالقضاء رصيده شعبى لا يستهان به ليكون له مكان مرموق فى المؤسسة الوطنية المصرية - وكان سعه طوال حياته العملية متشعبا بتعاليم زعماء النهضة المصرية الصميمة التى تربط الاستقلال والحرية بمدى تزويد الأمة بعدة العلم (٦٧) واليقظة والمشاركة وهى وسيلة الاستعداد لهذا الاستقلال والمطالبة به وهى ما كان ينادى به جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ولذلك يمكن بتتبعنا للمسار الوطنى والسياسى لسعد زغلول الذى تقانى فى عمله العام بما يحقق (٦٨) هذه الأهداف الوطنية وبخاصة منذ أن عين وزيرا للمعارف (٦٩) فى ١٩٠٧/١٠/٢٨ وحتى منذ اشتغاله بالمحاماة ثم بالقضاء فلم تسنح له فرصة لخدمة الدعوة الوطنية الاصلاحية حسب اعتقاده الا وانتزها وعمل فيها بكل ما هو قادر عليه . فقد أيد وساعد كما سبق وذكرنا مصطفى

(٦٦) انظر كتاب (تراجم وسير) للأستاذ العقاد من ص ٨٢ الى ص ٨٠ (المجلد الثامن عشر) .

(٦٧) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٩٨ .

(٦٨) المصدر السابق ، ص ١١١ الى ص ١٣١ .

(٦٩) نفس المصدر السابق ، ص ١٠٥ الى ص ١٣١ .

كامل وعلى يوسف وغيرهما من الكتاب والصحفيين وقاسم أمين في دعوته لتحرير المرأة وأصلاح الحياة الاجتماعية . وأيد بكل قوته دعوة انشاء الجامعة المصرية وصدر من منزله منشورها الأول الى الأمة .

وجاء عام ١٩٠٦ بحادث دنشواى وتآلب الرأى العام الداخلى والخارجى حتى فى بريطانيا نفسها ضده تصرفات سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر والتي بلغت القسوة فيها حدا كبيرا وكان من الطبيعى أن تعمل الحكومة البريطانية على امتصاص غضب الشعب المصرى منذ بدأت فى تنفيذ خطة ترمى الى اعطاء المصريين بعض الحرية وبخاصة فى شئون ادارة بلادهم ونظرا لما عرف عن سعد زغلول أثناء عمله بالمحاماة والقضاء من النزاهة والاستقامة والتمسك بالكرامة والسمعة الحسنة سواء فى دوائر سلطات الاحتلال أو بين عامة الشعب والمسئولين كما بينا سابقا وحيث كان سعد قد تعرف على اللورد كرومر والمعتمد البريطانى عن قرب فى صالون الأميرة نازلى فاضل (٧٠) والذي كان يجمع شمل كثير من المسئولين المصريين وكبار موظفى السلطة البريطانية والأدباء والمفكرين ، كما كان سعد أثناء عمله كسحاح كان مكلفا من الأميرة بالنظر فى شئونها القانونية وساعد كل

(٧٠) مذكرات سعد زغلول الجزء الأول ص ٣٥٨ ، الأميرة نازلى فاضل هى ابنة الأمير مصطفى فاضل باشا أخو الخديو اسماعيل ، تربت تربية أوروبية . وتزوجت بخليل شريف باشا أخو على باشا شريف سفير الدولة العثمانية بباريس ولما توفى عادت الى مصر واقامت بها وكان لها صالون يلتقى فيه أهل العلم والفن والأدب من مصريين وأجانب واشتهر عنها ميلها للانجليز ، كانت تزود أختها رقية هانم فى تونس فتعرفت بالسيد خليل بو حاجب نجل قاضي المحكمة الشرعية بتونس فتزوجته ولكنها لم تعقب . وعاشت معه الى أن ماتت فى أول يناير سنة ١٩١٤ . وكانت على علاقة طيبة بمحمد فريد الذى كان يزورها فى تونس ويقول عنها . كنا على طرفى نقيض فى السياسة ولكنها كانت تحترم آرائى ، وكانت تكره مصطفى كامل وتتهمه بالمتاجرة فى الوطنية . وعندما كان مصطفى كامل مريضا دعت عليه بالموت أمام محمد فريد فقاطعها من ذلك الحين فيقول « لم أقابلها بعدما قط ، على أن صلتى بها كانت متينة » .

واختارت الأميرة نازلى فاضل سعد زغلول وكيللا لأعمالها بسبب شهرته فى المحاماة . وقد أتاحت هذه الفرصة لسعد زغلول الاختلاط بأوساط الطبقة الأرستقراطية فقد كانت الأميرة صاحبة صالون معروف وكان أشبه بمنتهى أدبى للمناقشة وتشجيع المواهب المتأثرة وتوثقت علاقة سعد زغلول بصالون الأميرة وبخاصة بعد عودة الشيخ محمد عبده الى القاهرة من المنفى عام ١٨٨٨ وأصبح هو الآخر من أصدقاء الأميرة . وحيث كانت الأميرة تنتمى لفرع من الأسرة الخديوية يدعى أحقيته لولاية العرش . فكانت على علاقة سيئة مع الخديوى عباس حلمى لخلافها معه على أحقيتها فى مقررات حرمها منها الخديوى عباس ولذلك كونت علاقات طيبة مع الموظفين الانجليز وعلى رأسهم أفيلين يارنج (لورد كرومر فيما بعد) ومن خلال تردد سعد على هذا الصالون تعرف عليه كثير من الموظفين الانجليز ومنهم يارنج كرومر .

ذلك على أن يقوم كرومر بترشيح سعد زغلول لمنصب وزير المعارف في ١٨/١٠/١٩٠٧ كما ان الامام محمد عبده كان ينتسول الحدين عن سعد زغلول بالخير دائما للمعتمد البريطاني كرومر . وكان وقتها يوجد بكل وزارة مستشارا بريطانيا له الحبل والعقد . وكان الوزير المصري ما هو الا صورة ليس لها من الاختصاص سوى التوقيع على اقتراحات المستشار البريطاني . وكان في وزارة المعارف وقتها مستشار بريطانيا « دنلوب » ذاع صيته وأسلوب تسلطه وعجرفته وبراعته الاستعمارية والانفراد بشئون التعليم في مصر والعمل على تدهوره وتشويهه وتجميده عند مستوى خاص لا يصل بالمتعلمين المصريين الالمستوى توريه موظفين مطيعين للحكومة الخاضعة للاحتلال . وكان مما أذيع عن سعد زغلول قبل توليه هذه النظارة انه من دعاة اصلاح التعليم في مصر والدعوة الى انشاء الجامعة المصرية - وازاء هذا وذاك سواء من مواصفات سعد والمواصفات المضادة عن المستشار البريطاني « دنلوب » المدعم بتأييد المعتمد البريطاني على طول الخط فقد حدث التصادم الحتمي بين العقليتين عقلية الوزير سعد الاستقلالية وعقلية « دنلوب » الاستعمارية المتسلطة والمتعالية - وكان سعد من اللماحة يمكن حيث كان دائم التصادم معه وهو على حق والمصلحة أبناء بلده التلاميذ والمدرسين المصريين وكان الفصل في الحكم بينهما دائما هو المعتمد البريطاني لورد كرومر وحسب المخطط البريطاني الجديد في أسلوب التخفيف عن المصريين فقد كان غالبا ما ينصر سعدا عندما يكون الحق في جانبه وبما يخالف تعسف المستشار البريطاني « دنلوب » . وتعمدت سلطات الاحتلال جعل وزارة المعارف وزارة من الدرجة الثانية في مصر فلم تكن وزارة مستقلة بوزيرها بل كانت ذبلا ملحقا بوزارة الأشغال يحضر اليها الوزير مرتين في الأسبوع فقط للتوقيع على ما هو مجهز له من المستشار البريطاني كل ذلك امعانا في توسيع سلطات المستشار بما يحقق تدهور وتجميد التعليم في مصر وأصبح هذا المستشار هو سبه الديوان (٧١) . وجاء سعد زغلول وزارة المعارف في يدي هذا المستشار وفي يده أعوانه الانجليز والفرنسيين وما يليهم من كبار الموظفين المصريين الذين تعودوا على الا يطيعوا فيها الا الأجانب وعلى رأسهم المستشار « دنلوب » ولم يمض أسبوعان حتى استدعى سعد الموظف المكلف بتحصير الميزانية وكان فرنسياً يعتبره « دنلوب » هو وأعماله من اختصاصه فقط ولا يصح أن يتدخل أحد في أعماله حتى ولو كان الوزير نفسه واستدعاه سعد وطلب منه عرض أعماله عليه وتلغثم

(٧١) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ١١٤ الى

الرجل فأعطاه سعد مهلة ولما انقضى ميعادها استدعاه الوزير سعد زغلول للمرة الثانية ومستنداً على اختصاصات الوزير وأمره لآخر مرة بجهيز وعرض الميزانية عليه بعد فترة محددة ولآخر مرة ذكره باللوائح التي تعطى للوزير. هذا الحق وذهب الموظف الفرنسي الى المستشار دنلوب وبلغه بما حدث فام يرد المستشار أن يحرج نفسه في مواجهة منطلق الوزير سعد بالتمسك باختصاصه والذي دأبه الوزراء السابقون بالتهاون فيها وأشار على الموظف الفرنسي بتنفيذ ما أمره به الوزير سعد زغلول وفعلاً ذهب المختص الفرنسي بجميع أوراق الميزانية وعرضها على الوزير المصري لأول مرة في تاريخ وزارة المعارف منذ الاحتلال البريطاني وكان بطبيعة الحال لهذه الواقعة الصدى المسوع في أوساط الأجانب والمصريين بأروقة وزارة المعارف وبالتالي في أروقة باقي الوزارات مما أعطى الأمل لطبقة الموظفين المصريين وتسبب في بعض الغيرة من زملاء سعد الوزراء الباقين لانهم غير قادرين على محاكاة سعد في مثل هذه المواقف التي تركت أطيّب الأثر بين المصريين عامة لما نقلت اليهم بطريقة أو بأخرى - ولم يمض الا مدة وجيزة حتى كانت كل ورقة من أوراق وزارة المعارف الهامة تعرض على الوزير سعد زغلول وهكذا مضى سعد في سهاسته بالتمسك بحقوقه واختصاصاته القانونية وكان يوجه الأمر وينتظر تنفيذه بمنتهى الشدة .

ثم حدث أن ناظرة مدرسة السنية للبنات اضطلعت احدى التلميذات (٧٢) في غير حق وفصلتها ووصل خبر هذا الفصل التسففي الى سعد زغلول وبحث شكوى التلميذة ووجدتها على حق والناظرة الانجليزية على باطل فأمر باعادة التلميذة الى المدرسة ورفضتها الناظرة الانجليزية معتمدة على استنادها الى صلاتها بالمستشار البريطاني والمعتمد البريطاني ولما لم يجد منها تجاوباً أعادت التلميذة للمدرسة مع حرمانها من دخول الفصل مع التلميذات وحجزتها في حجرة قريبة من البوابة لا تخرج منها الا باذنها .

وتناولت الصحف المصرية وبخاصة صحافة الحزب الوطني (اللواء) لا هجوما على تصرف الناظرة ولكن بالتحدي لسعد الوزير في ماذا سيتصرف أمام تشدد الناظرة الانجليزية حتى في الباطل ، وبكر سعد بالذهاب الى المدرسة وبعد أن تأكد بنفسه من التفصيلات أمر في الحال وبما له من حق قانوني فأمر بوقف الناظرة الانجليزية عن العمل وأحالتها الى مجلس تأديب وأدخل التلميذة في الحال الى الفصل وأخذت الصحف المحلية امصرية والأجنبية بالتعليق على هذه الواقعة كل بما يترامى له ، فالصحف

(٧٢) نفس المصدر السابق .

الانجليزية كانت تندد بتصرفات سعد الجافة مع سيده وعلى مرآى من مرؤوسيهما فى المدرسة وثبت سعد لهذا التهديد البريطانى وجعل استقالته كآخر ما يمكن أن يفعله ازاء أى مساندة للانجليز للناظرة وسارع وأعلن عن ميعاد التحقيق وانعقد مجلس التحقيق وكان قرار الادانة وصدر الحكم على الناظرة الانجليزية بالجزاء بالنقل الى مدرسة أقل درجة كناظرة لمدرسة المعلمات الأولية فى بولاق - والتفتت مصر كلها صحفيا وشعبيا الى هذه الواقعة فكان موقف الوزير المصرى سعد وتجاوب الشعب معه من ضمن الرصيد الوطنى له ليكون له مكان مرموق فى المؤسسة الوطنية المصرية دون أن ينضم اليها - وأصبح سعد مثلا لكل موظف مصرى بإمكانه مقاومة الظلم والتعسف بالتمسك بالحق والقانون - ودارت الأيام وظهر أن هذه التلميذة المظلومة انجليزية والمنصورة مصرية هى السيدة التربوية المصرية الجليله نبوية موسى من أشهر السيدات المصريات فى مجال تربية وتعليم الفتاة المصرية والتي كان لها مجموعة مدارس باسمها .

وحدث ان كانت دار الكتب الأميرية تابعة لوزارة المعارف (٧٣) وكان لها مدير ألماني مستوردا من سلطات الاحتلال البريطانية وأراد سعد أن يوجهه الى نظام جهديه فى دار الكتب باقتراحه بعض التطوير فيها . وتهاون المدير الألماني بأوامر سعد وأسرف فى نهاونه وتجاهل وجود الوزير بأسلوب متعمد فأمر سعد ادارة المستخدمين بارسال «انذار» اليه كالذى يرسل الى صغار الموظفين . فقام الرجل وتعدى اللوائح كالمعتاد واتصل بالمعتمد البريطانى . وراجعت دار الوكالة سعد زغلول ورجته أن يردفه بخطاب خفيف اللهجة وتمسك سعد بموقفه بموجب اللوائح والقوانين وكانت النتيجة ان اعتذر هذا الموظف الألماني لسعد وكسب سعد هذه المعركة أيضا فكانت هى الأخرى رصيدها له سواء بين الموظفين أو شعبيا على أساس انها مواقف جديدة من الوزراء المصريين اذا أرادوا التمسك بكرامتهم الوطنية والوظيفية .

وفى يوم دخل الدكتور (كينج) ناظر مدرسة الطب على مكتب سعد دون استئذان وكان رجلا بريطانيا متعجرفا وأبى سعد أن يصغى اليه ونبهه الى خطئه وجوب الاعتذار فلم يجد الرجل مناصا من الاعتذار لأنه واجب تفرضه عليه آداب اللياقة وآداب الوظيفة ولم يعد الى ذلك الخطأ مرة أخرى .

(٧٣) نفس المصدر السابق .

ونفس هذا المدير (كينج) اعترض على مشروع للوزير سعد بايفاد الطلبة المصريين فى بعثات الى أوروبا لتعلم الطب هناك وكانت حجة الوزير (كينج) أن الطلبة المصريين غير مؤهلين لهذا النوع من العلم ، فقال له سعد وبكل اعتزاز « ألم يخطر لك يا دكتور كينج أن تبحث عن وزير غير مصرى يسجل على أبناء جلدته هذا العجز المسمى » وبلغت المسألة للورد « كرومر » فلم يسعه الا أن يوافق سعدا على مشروعه وكان سلاح سعد فى هذه المواقف الشجاعة هى قوة الحجّة والشجاعة فى ابداء تلك الحجّة والتي كانت تعتمد أساسا على الحق والقانون فكان من الطبيعى أن تنتقل أخبار مثل هذه التصرفات الغربية الى المجتمع المصرى بسرعة البرق والى العامة وتولد فيها الأمل فى تحقيق الحرية والتخلص من التدخل الأجنبى فى شكل الاحتلال البريطانى فأضافت هذه التصرفات الى رصيده الوطنى حجما من الشعبية المكنسية .

وكان لسعد غير هذه المواقف المتعددة برامج محددة لتطوير التعليم وبخاصة التعليم الشعبى فقام بجولات طويلة وموفقة فى جميع مديريات الوجه القبلى للوقوف بنفسه على أحوال الكتاتيب وعمل على تدعيمها بأكفأ المدرسين والفقهاء وبالميزانيات الكاملة وانتقاء النابغين من تلاميذها ليلتحقوا بالتعليم العام وكان هناك تلميذ صغير فى كتاب احدى قرى الصعيد أعجب بسعد بحسن اجابته وذكائه المفرط وفصاحته الغير عادية أثناء توجيه سعد الأسئلة له فأمر سعد زغلول الوزير فى الحال بنقله الى المدرسة الأميرية فى البندر ومجانا - فلما علم المستشار «دنبوب» ذلك اعترض بشدة على تصرف سعد لأنه لم يكن يريد تعلم هذا النابغة مجانا وفى النهاية انتصر رأى سعد والتحق التلميذ بالتعليم العام المجانى . وأثبتت الأيام فراسة سعد حيث ان هذا الغلام الصغير النابغة وصل بجده وذكائه الى منصب وزير المعارف المصرية فيما بعد الا وهو الوزير القبانى . فكانت هذه الجولات المرهقة للوزير سعد بمثابة خدمة لا تقدر للطبقات الفقيرة من عامة الشعب فجعلت لسعد الوزير شعبية لا يستهان بها رغم عدم تنقله بين كواليس الأحزاب والتنظيمات السياسية المصرية والتي كان معظمها بشكل أو بآخر يلجأ الى سلطات الاحتلال أو يتمسح فى السيادة التركية الزائفة أو الأبهة الخديوية أو السلطانية الجوفاء .

قام الوزير (٧٤) سعد بعمل مشروع لتحسين مرتبات المدرسين وصغار الموظفين المصريين بوزارة المعارف واصطدم فى ذلك أيضا بتشدد المستشار البريطانى المالى ولكنه تمكن من توفير جانب من الميزانية

(٧٤) نفس المصدر السابق .

لذلك بحيث لا يرهق مالية الدولة بتخصيص ميزانية اضافية لذلك ، ثم فتح باب المجانية ليكون تعليم الفقراء بغير مصروفات ، وفتح باب المجانية فعلا فى المدارس الثانوية عند التفوق وسهل بذلك الدراسة على الفقير المتفوق وفى نفس الوقت اشترط على التلميذ الذى يتعلم بالمجان فى المرحلة الثانوية أن يستغل بالتدريس لأبناء وطنه لبضع سنوات .

واستمر سعد وزيرا للمعارف أربع سنوات عمل فيها ما فى طاقته متصديا لمعارك دائمة سواء مع المستشار « دنلوب » أو مع معاونين الأجانب المسيطرين أو مع المستشارين الانجليز فى الوزارات التى لها علاقات بوزارة المعارف وطول مدة شغله لهذه الوظيفة العامة فقد أفاد الشريعة الوطنية بالقنوة الشخصية كما أفادها بالخطط والمشاريع والأعمال وكانت بداية ونهاية أعماله فى هذه الوزارة هى التمسك بحقوق الموظف المصرى باحترامه عمله ووظيفته . واستمر وزيرا للمعارف لمدة حوالى أربعة سنوات (من ٢٨/١٠/١٩٠٧ - الى مارس ١٩١٢) .

سعد وزيرا للحقانية

بعد مقتل بطرس غالى باشيا (٧٥) رئيس الوزراء فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ كلف محمد سعيد باشا وزير الداخلية الأسبق بتأليف الوزارة الجديدة . وكانت وزارة الحقانية من نصيب سعد زغلول وكان من المعروف أن محمد سعيد باشا رئيس الوزراء كان يغار من سعد ولم يكن هناك ود بينهما منذ عملهما معا بالقضاء كما أن سعد زغلول كان أولى منه برئاسة الوزارة ولكن الخديوى والمعتمد البريطانى تعهدا تخطى سعد زغلول واكتفيا باسناد منصب وزير الحقانية الى سعد تخلصا من تصادماته المتكررة مع المستشار البريطانى « دنلوب » فى وزارة المعارف وابعادا له عن رئاسة الوزراء لأن سعد أظهر أثناء شغله منصب وزير المعارف عطفه الدائم على الحركة الوطنية والتى اشيع حولها اتهام فى مقتل رئيس الوزراء بطرس غالى كما أن وزارة الحقانية كانت من الوزارات التى تبدو انها هامة للوهلة الأولى مع انه ليس لوزيرها الا جانب هزيل من الاختصاصات فالقضاء مستقل وليس للوزير التدخل فى أعماله الا بالمراقبة فقط كما أن الجانب التشريعى لم يكن بالكامل فى يد الوزير كما انها كانت أقرب الوزارات لتخصص سعد المحامى والقاضى . ولكن سعد سرعان - وهو رمز للحقانية - ما اصطدم مع المعتمد البريطانى كتشنر ثم مع الخديوى لتمسكه بتنجية شخص يشغل أعمال القيم على أملاك احدى

(٧٥) المجلد الثامن عشر (تراجم وتفسير) للأستاذ العقاد ١٣٢ الى ١٣٨ .

الأميرات المصريات التي خرجت على تقاليد الأسرة الخديوية بنزوحها من روسي مسيحي وعاقبها الخديوي عباس بمحو اسمها من الأسرة وتعيين قيم بمعرفته على أملاكها . وكان القيم قليل الذمة ولكنه صديق حميم لكتشنر واكتشف وزير الحقانية سعد زغلول بحكم اختصاصه أن حسابات هذا القيم بها خلل وأشار بتنحيته - وهذا الموقف من سعد أوغر صدر المعتمد البريطاني عليه وفي إحدى مقابلاته لسعد في دار المعتمد البريطاني حدثت بينه وبين سعد زغلول مشادة خرج بعدها سعد وقلم استقالة وذلك في مارس سنة ١٩١٢ في نفس الوقت الذي قدمت فيه النيابة الزعيم (٧٦) محمد فريد للمحاكمة على تهمة مزيفة بحجة التحريض على كراهية الحكومة وقام سعد بالتصريح للأستاذ / أمين الرافعي الصحفي بأن الاجراءات (٧٧) التي اتخذت ضد محمد بك فريد لم يؤخذ رأيه فيها بصفته وزيرا للحقانية وهذا من الأسباب التي جعلت سعد يعجل بتقديم الاستقالة كما ان جريدة العلم في ٢ ابريل سنة ١٩١٢ جاء بها أيضا ان اجراءات التحقيق مع محمد بك فريد والسير في الدعوى اتخذت دون رأى وزير الحقانية المستقيل (سعد زغلول) وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء محمد سعيد باشا وبين النائب العام . وبطبيعة الحال قدر العامة لسعد هذا الموقف الشجاع والصلب سواء ضد القيم المختلس أو من موقفه الوطني الشريف ازاء محاكمة رئيس الحزب الوطني محمد فريد وأضيف ذلك الى رصيد سعد الوطني والسياسي ليكون من الأعضاء البارزين في المؤسسة الوطنية المصرية رغم عدم انتمائه لأي حزب سياسي .

سعد في المعاش (مارس سنة ١٩١٢)

اضطر سعد للاستقالة من الوزارة في مارس سنة ١٩١٢ حفاظا على كرامته وتمسكا منه بالرأى في الحق سواء في موضوع القيم أم في ملابسات تقديم محمد فريد للتحقيق والمحاكمة من خلف ظهره كوزير للحقانية بالإضافة الى اعتبار الاستقالة احتجاجا بشكل أو بآخر على تصرفات المعتمد البريطاني معه في المشادة التي حدثت بينهما - كل ذلك كان من غير المألوف عن الوزراء المصريين حيث كانوا جميعا يفضلون بلع الاهانة والتفريط في الكرامة في سبيل البقاء في كرسي الوزارة لأن هؤلاء المستوزرين لم يكن يمكنهم الوصول الى مركز الوزير الا وهم في سن

(٧٦) محمد فريد للأستاذ الرابعي ، ص ٣٠٢ .

(٧٧) جريدة العلم لسان حال الحزب الوطني عدد ٥ ابريل سنة ١٩١٢ .

متقدمة كما ان أى وزير كان لا يمكنه أن يقبل أى عمل آخر بعد تركه كرسى الوزارة . فقد كانوا يتمسكون بالكراسى على حساب الكرامة ، ورغم ما اكتسبه سعد من احترام الرأى العام له على كل هذه المواقف الوطنية والشجاعة . فقد كان محل غير ونقد ومهاجمة من الصحافة وبخاصة الصحافة التابعة لسلطات الاحتلال بالاضافة الى صحافة الحزب الوطنى نفسه . وبمجرد أن قدم سعد استقالته عزم على النزول الى ساحة العمل الشريف فى مجال المحاماة مرة أخرى وعلى غير (٧٨) المؤلف من الوزراء المقالين أو المستقيلين ، وبمجرد أن لمحت الصحافة العادية لسعد بالحوض فى الافتراء عليه فى أسباب استقالته فسرعان ما انبرى سعد لهم بالتحدى بجرأة غير معهودة الا فى كل مناضل صلب متصديا لخصومه فى جريدة اللواء بالذات . وكتب متحديا بكلمة وجيزة ولكن فيها كل معانى التحدى لأخر مداه « انكم يا هؤلاء تشوهون الحقيقة كأنكم لا تعرفونها . فان كنتم تجهلونها وتسركم معرفتها . فما أنا ذا على استعداد . . . أتسيكتون اذن ؟ أم تقولون الحقيقة حتى تسوقكم الى حيث تقال ! » وما هى الا أن أذاعت الصحف هذا النذير فسكتت المعارضة وتراجعت .

وعادت الحملة تشند على سعد (٧٩) بالتشهير والهجوم من الشيخ عبد العزيز جاويش من رجال الحزب الوطنى بعد أن عمل فى تحرير صحيفة اللواء بعد وفاة مصطفى كامل وأخذ الشيخ جاويش بالهجوم على سعد وشن عليه حملة انتقامية لموقف كان سعد قد اتخذه وهو وزير للحقانية حيث كان يطبع الشيخ عبد العزيز جاويش فى مركز نظارة مدرسة القضاء الشرعى عندما أنشئت فى عهد سعد زغلول وكان جاويش مفتشاً لوزارة المعارف العمومية ولكن سعد أسندها وقتها الى زميل للشيخ جاويش فى التفتيش وهو عاطف بركات على أساس أنه أكفأ من يصلح لهذا المركز ولكنه كان ابن شقيقة سعد زغلول الوزير ، واعتبر الشيخ جاويش هذا التصرف من سعد محاباة واستثناء لابن أخت الوزير كما ان فيه معنى تخط للشيخ جاويش فيما هو يستحقه فأسرها الشيخ جاويش فى نفسه ولما سئحت له الفرصة فى تحرير جريدة اللواء . انتهزها فرصة كرس كتابته وتفرغ للتشهير بسعد وتجريحه بمحابة أقاربه وإيثارهم على الكفاءة ووصلت درجة التشهير بسعد الى أن ادعى الشيخ جاويش على سعد أنه رغم ان المستشار الانجليزى « دنلوب » كان يكتب الخطب لسعد باللغة الانجليزية وإن الشيخ جاويش كان ينسب مع غيره لشرجمتها الى العربية

(٧٨) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للاستاذ العقاد ، ص ١٥٢ الى

ص ١٥٨ .

(٧٩) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

ثبيلقيها سعد باسمه وهو صاغر الى دنلوب ومغرض العينين وينبرى العفاد للشيوخ جاويش بقوله ولا يفوتنا أن نلاحظ ان طريقى سعد وجاويش فى الوظيفة طريقان لا يلتقيان ، فسعد يعمل لاستقلال مصر بأيدي المصريين أما جاويش فانه تونسى مشمول بالحماية الفرنسية ولم يزل يتمسك بها الى يوم محاكمته فى قضية الكاملين وهو من دعاة الخلافة العثمانية البائدة ولا يريد (٨٠) لمصر الا منزلة الولاية التابعة من السيد المتبوع وكان الشيخ جاويش يطمح فى ولاية الأزهر بعد أن يتمكن الأتراك من اعادة فتح مصر . علما بأن الشيخ جاويش أشقى بصلته هذه بالأتراك الزعيم المصرى الصميم محمد فريد » .

وكانت هذه المعركة كلها فى غيبة من رئيس الحزب الوطنى محمد بك فريد حيث كان مهاجرا خارج البلاد تجنباً لاضطهاد سلطات الاحتلال له وترخيصها به ليدخلوه السجن بالمحاكمات المزورة وسجنه عدة مرات والترص به لأى هفوة أو شبهة وبذلك تحقق لهم عزله عن الشعب المصرى باستمرار وتحددت اقامته بالمهجر .

سعد وكيلا للجمعية التشريعية ٢٢ يناير سنة ١٩١٤

الى ١٧ يونيو سنة ١٩١٤

عقب وفاة السير الدوين جورست المعتمد البريطانى تولى لورد كتشنر هذا المركز وفكر فى عام ١٩١٣ فى ترضية المطالبين بالمستور من انصريين فنادى بانشاء هيئة نيابية جديدة غير مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

مولد الجمعية التشريعية (أول يوليو سنة ١٩١٣) :

وصدر القانون النظامى بانشاء الهيئة الجديدة وسميت الجمعية التشريعية (وذلك فى أول يوليو سنة ١٩١٣) مشتملا على حقوق أوسع من حقوق المجلسين السابقين وان كانت فى جملتها أقرب الى القشور منها الى اللباب وجاء فى المادة الثانية من قانونها النظامى « انها تشكل من أعضاء قانونيين وهم النظار وأعضاء منتخبين وعددهم ستة وستون عضوا ينتخب أحدهم وكيلا بمعرفة الجمعية ، وأعضاء معينين وعددهم سبعة أعضاء

(٨٠) نفس المصدر السابق .

(٨١) من ص ١٥٩ الى ص ١٦٠ من الكتاب .

أحدهم رئيس وآخر وكيل والآخرون الخمسة عشر عضوا يراعى أن تشملهم الأقليات والمصالح التي لم تنل نصيبا في الانتخابات .

سعد وبداية كفاحه الدستوري :

استوعب سعد هذا القانون التشريعي الجديد ولاحت لسعد زغلول المحامي والوزير بالمعاس فرصة لا تعوض لابرز شخصيته المناضلة وصمم على اقتحام هذا المجال وأجمع النية والتصميم على ترشيح نفسه لهذه الهيئة الجديدة كأننا ما كان نصيبيها القانوني من الرقابة الدستورية لانه كان لا يجهل ما يستلزم عمله بالتزام النقد الصحيح والمحاسبة الدقيقة الموضوعية العادلة حتى ولو لم يكن من حقه القول الفصل في أمر من الأمور ولما سأله الشيخ المنفلوطي « عما يستفبده سعد من اجهاد نفسه في شئون قلمنا تنال فيها الأغلبية في الجمعية ؟ أجاب سعد جواب الرجل الذي يعرف مكانه بالضبط من عمله ويعرف السلاح الذي يشحذه في نضاله أجاب « سواء لدى نجحت أم لم أنجح فاني لا أخطب في الجمعية التشريعية وحدها بل في الأمة جميعها . ولا أخطب الحاضر وحده بل أخطب المستقبل أيضا .

وكان من المفروض على أساس أن سعدا يتقدم لترشيح نفسه عن طريق أى حزب من الأحزاب أن تكون المعركة الانتخابية له عنيفة ، ولكن العكس هو الذى حدث ان الأحزاب السياسية التي فى المساحة كانت أحزابا برامجها مشبوهاة بالتقرب والتعاون بشكل أو بآخر من أعداء البلاد ما عدا الحزب الوطنى وكان أيضا مشبوها ومتهما بتورطه فى علاقات مع الخديوى المكروه شعبيا ومع تركيا التي لا يعتمد عليها ومع فرنسا التي احتازت لجانب بريطانيا فجأة بعد اتفاق سنة ١٩٠٤ بالإضافة الى أن هذه الأحزاب كانت أحزابا سياسية وليست برلمانية ولا تصلح له حول معارك انتخابية سليمة وكانت كلها بمثابة أندية سياسية يجتمع فيها الأصدقاء والزلاء المتعارفون ولا يتعدى حدود القاهرة والعواصم الكبرى بالإضافة الى أن هذه الأحزاب كانت قد ضعفت فى هذا الوقت فالحزب الوطنى كان قد تفرق بعد وفاة مصطفى كامل وسجن خليفته محمد بك فريد ثم اضطر للهجرة من اضطهاد السلطات له ، وحزب الأمة ضعف بعد رحيل كرومر الذى كان يسانده ، وحزب الإصلاح لم يكن شيئا مذكورا من بداية تكوينه وخاصة بعد وفاة رئيسه الشيخ على يوسف صاحب المؤيد فلم يتقدم أى مرشح من هذه الأحزاب بأى برنامج سياسى واضح . ورغم أن سعد زغلول لم يكن ينتمى لأى حزب فقد تقدم ببرنامج شخصى واضح المعالم يعتبر فى مقام برنامج حزبي عريق وكان هذا البرنامج

يشتمل على تبني قضايا حيوية تهتم الجماهير بالمقام الأول بعد طول معاناة من المخطط الاستعماري للاحتلال البريطاني الذي طال بقاؤه فعمل على تجميد تقدم البلاد فكان برنامج سعد كالاتي :

(أ) وعود بتعديل واصلاح قوانين المحاكم بما يكفل العدالة وسرعة البت في القضايا وضمان حقوق المتقاضين .

(ب) وعود باصلاح احوال التعليم والمدارس والتوسع فيها حتى يعم جميع طبقات الأمة وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء .

(ج) اصلاح حال الخدمات التي تمس حياة الجماهير من اصلاح الطرق والكنتس والرش والانارة .

(د) وعود باصلاح حال الفلاحين وتوفير احتياجاتهم من وسائل الانتاج الزراعي ومن السبك الحديدية والطرق الزراعية ودراسة أسعار القطن بما يعود على الفلاحين بالخير .

ولذلك فقد نجح سعد في الانتخابات بشكل غير متظر وتفوق على جميع المرشحين الحزبيين وذلك في دائرتين من دوائر العاصمة وليس عن دائرة واحدة أي ممثلا لنصف مدينة القاهرة مركز الثقل الواعي بمصر وكان نجاحا فاق كل تقدير .

وعندما تقدم سعد للترشيح لمركز الوكيل المنتخب من أعضاء الجمعية ظهر أن لسعد أغلبية من المؤيدين حتى من أعضاء الأحزاب التقليدية نفسها وهي مجموعة استمرت في مساندة وتأييد سعد في كل معاركة البرلمانية وكانت معظمها من العناصر الشابة المستنيرة والمتقفة بدرجة عالية وهذه المجموعة هي التي اعتمد عليها سعد في كفاحه الطويل فاعتبرت أساسا متينا للمؤسسة الوطنية المصرية المطابقة لهذا الوقت وهذا الظرف وهذا الزمن .

وظهر جليا بعد نجاحه كوكيل منتخب أنه لم يدخل الجمعية التشريعية (٨٢) ليمتدح فيها على أعضاء الوزارة وأحزابهم لعدد الأصوات ومناورات الكتلة ولقلة ولكن الوزارة برمتها لم تكن لها النفوذ المؤثر في سياسة البلاد بمقدار ما كان لسعد النائب في الجمعية التشريعية وبغير كثرة عديدة .

واستمرت شخصية سعد طول مدة انعقاد الجمعية التشريعية هي الشخصية المرموقة والمميزة وطنيا وسياسيا بفضل مناقشاته وتصدياته الموضوعية بالحق والمنطق خلال الجلسات - وكان دائما رأيه ومواقفه تتطابق مع الرأي الراجح في جميع المسائل مع رأى الطائفة المتعلمة والمستنيرة من أعضاء الجمعية التشريعية . وتزعم سعد من وقتها حملة المعارضة فى أخطر القضايا والمواضيع التى تهم رأى العام وقتها وفى مقدمتها موضوع اصراره وتمسكه بوجود عرض ميزانية الأوقاف على الجمعية التشريعية والتى كانت من اختصاص الخديوى فقط وتمكن أثناء مناقشاتها بالحق والمنطق أن يستقطب أغلبية النواب وحصل من رئيس الوزراء حسين رشدى باشا على وعد صريح بأن يكون السير فى نظرها مطابقا للسير فى بحث ميزانية الحكومة - والرأى العام اعتبر هذا النجاح بمثابة رقابة شعبية طارئة كان الخديوى عباس يرفضها .

أما الموضوع الثانى والذي تصدى (٨٣) له سعد زغول زعيم المعارضة فهو مطالبته بحماية الشركات التعاونية من استبداد الحكومة واقترح سعد أن يحال النظر فى حلها الى القضاء وليس برأى مجلس الوزراء لتحقيق الضمانات اللازمة لحماية هذه الشركات التى تعبر عن مصالح الشعب وأمواله . ونجح سعد بفضل منطوقه الموافق عن الحق بالحصول على التأييد من أغلبية أعضاء الجمعية التشريعية وانتهت المناقشة باضافة قيد الى حق الحل وكان فى صالح التعاون نفسه وهو قيد على الحل فى الأمور السياسية التى من شأنها الإخلال بالأمن العام فقط .

كما نجح سعد أيضا فى تجميع النواب الشباب حول موقف سعد فى تجريح « قانون الخمسة أفدنة » والذي كان يعتبر القانون الذى خلفه اللورد كاتشنر بحجة للغالبية من شعب مصر الفلاحين لاسترضائهم . وجعله بفضل هذه الحملة من أبغض القوانين للفلاحين .

ومن أخطر المعارك التى خاضها سعد أيضا وانتصر فيها هو موضوع وكيل الجمعية التشريعية المنتخب وحقه فى رئاسة الجلسات عند غياب الرئيس وليس للوكيل المعين على أساس أن صلاحيات الوكيل المنتخب مستمدة من تمثيله للشعب وليس من تعيين الحكومة .

(٨٣) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٦ الى ص ١٧٧ .

كل هذه المعارك البرلمانية الناجحة والتي مارسها مع مجموعة لا يستهان بها من نواب الجمعية التشريعية على غير سابق تنظيمي معهم في حزب أو خلافه جعلت لسعد داخل الجمعية التشريعية مجموعة مؤيدين من رجال مصر سواء داخل الجمعية أو خارجها وما لهم من أتباع ومؤيدين من مصر فكان سعد وكيل الجمعية التشريعية والغير منضم لأي حزب بهذه المجموعة من أحرار شباب الأحزاب التقليدية ومؤيديهم بمثابة مؤسسة وطنية جديدة تعود أعضاؤها من النواب ان يتخذوا قول سعد زغلول في مواطن الخلاف مثلاً يحتذى للسداد والنزاهة عن الهوى فاجتمع له من الوجهة الرسمية نفوذاً أدبيا لا تقل عن نفوذه من الوجهة القومية فتجمعت له امكانيات وصفات الزعامة من قبول وملاحه وقوة حجة وبيان وثقة بالاضافة الى شخصيته المحبوبة الآسرة وجاذبيته الشعبية .

ومن أقواله المأثورة في مجال الرد على أحد النواب المعادين والذي اتهمه بحب الزعامة « أنك ان شئت أن تعرف حقيقتي فاعلم اني رجل قد وضعت تحت تصرف أمتي عقلي واختياري وبياني ، فان استفادت الأمة من عملي فذاك ما يجعلني سعيدا والا فهو واجب قد أخذته على نفسي فأنا أقوم به لأريح ضميري - أما الذي يسرني ويشرفني فهو أن أكون خادما لكم لا زعيما » .

وانعقدت الجمعية التشريعية لأول ولاخر مرة في الدورة من ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ وانفضت في ١٧ يونيو سنة ١٩١٤ على أن تعود الى الانقراض في اول نوفمبر حسب القانون النظامي ولكنها لم تنعقد بعد ذلك لئسب الحرب العالمية الأولى في ١٤/٧/١٩١٤ وصدرت مراسيم سلطانية ثم أمر عال في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل اجتماعات الجمعية التشريعية واستمرت البلاد محرومة من أية هيئة نيابية لمدة عشر سنوات كاملة حتى اعلن دستور سنة ١٩٢٣ .

تحرك المؤسسة الوطنية

في آخر عام ١٩١٨ كان الجميع في مصر وبخاصة أعضاء المؤسسة الوطنية بزعامة سعد الروحية في انتظار اعلان الهدنة المطالبة دولة الاحتلال والحلفاء بتنفيذ وعودهم باعطاء مصر حق تقرير المصير طبقا لاعلان ويلسون الرئيس الأمريكي (٨٥) بمبادئه الأربعة عشر وبخاصة أن

(٨٤) من ص ١١٤ الى ص ١١٩ من الكتاب .

(٨٥) ص ٥٣ ، ٥٤ من الكتاب .

المعونات البشرية والمادية والعسكرية التي قدمتها مصر لبريطانيا والحلفاء أثناء الحرب (٨٦) كانت من أهم أسباب انتصار الحلفاء على الأتراك في الحرب - ولما كان أعضاء الجمعية التشريعية الموقوف اجتماعها هم القادة الشعبيون الممثلون للشعب المصري بالانتخاب فكانوا بزعيدهم سعد بمثابة قطاع لا يستهان به من المؤسسة الوطنية فكانوا أصلح من يمثل شعب مصر للمطالبة بالاستقلال سواء في المحافل الدولية أو من دولة الاحتلال نفسها . وبعد اعلان الهدنة رسميا بين ألمانيا والحلفاء في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وباعلانها انتهت الحرب العالمية ودولة الاحتلال في مصر وكون المصريون وفدا للمطالبة باشتراك هذا الوفد في مؤتمر الصلح الذي كان سيعقد في باريس ولذلك فكر سعد زغلول وأصحابه قبل اعلان الهدنة (٨٧) بمدة ودعا أصحابه من أعضاء الجمعية التشريعية للاجتماع في استراحتة في مسجد وصيف في شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ للتحدث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة للبحث في المسألة المصرية بعد أن تعلن الهدنة فأجاب الدعوة كل من محمد محمود باشا ، وأحمد لطفى السيد بك ، واعتذر عبد العزيز فهمي لمرضه .

وفي هذا الاجتماع اتفقوا على شكل المطالبة بالاستقلال وعلى كيفية تشكيل وفد المفاوضات .

وفي نفس الوقت تقريبا كانت هناك محاولة أخرى من أحد أجنحة الحزب الوطني والموجود زعيمه في الخارج منذ مدة طويلة هو د.امن اضطهاد سلطات الاحتلال له - اجتمع هذا الجناح مع محمد سعيد باشا صديق الأمير عمر طوسون ومعهم اسماعيل صدقي وبجسرا في تأليف وفد آخر للسفر الى أوروبا ورشحوا الأمير عمر طوسون لرئاسة هذا الوفد لاجراج سعد وقطع خط الرجعة عليه ومن المعروف ان كل ذلك كان بتدبير الرجل الخبيث محمد سعيد والمعروف بعلاقته الغير حميمة بسعد منذ كان زميلا له بالقضاء وكان دائم الغيرة منه وكان سعيد باشا مشهورا بتدبير الدسائس وباستخدام الأساليب الملتوية في الوصول الى أغراضه .

واتصل الأمير عمر طوسون بسعد زغلول لاجراجه بقبول رئاسة الأمير عمر طوسون . وسارع زملاء سعد بالتصرف السريع اللازم لقطع خط الرجعة على الأمير عمر طوسون ومستشاره الخبيث محمد سعيد باشا فقاموا باعلان اختيار سعد لرئاسة وفد أعضاء الجمعية التشريعية وبخاصة

(٨٦) من ٤٠ الى ٤٨ من الكتاب .

(٨٧) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٢٠٠ .

لانه كان في منزلة رئيس الجمعية حيث كان الوكيل المنتخب والرئيس كان بالتعيين - وفي وسط هذه الدوامة من مؤامرات محمد سعيد باشا تسربت الأخبار الى اسماع السلطان فؤاد والذي كان يحذر من نشاطه الأمرء السياسي فأصدر أمره لتبليغ الأمير طوسون بالكف عن نشاطه السياسي وعدم التدخل في شئون الدولة .

— تم أعلنت الهدنة يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، وبإدار سعيد باشا (٨٨) وأصحابه الى طلب المقابلة مع السير ريجنالد وينجت المعتمد البريطاني ، وذهب اهذه المقابلة سعيد باشا وصاحباه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهبى بك والثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية وفيهم الكفاية لتمثيل مصر وكانت المقابلة قبل ظهر يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ — بعد اعلان الهدنة بيومين، وكان محضر جلسة هذه المقابلة — التاريخية — يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ والذي سطره عبد العزيز فهمى بك بصفتته من ذوى الأعمال الفكرية . . على النحو التالى :

— بدأ سيروينجت الحديث بقوله (٨٩) :

« ان الصلح اقترب موعده وان العالم بدأ يفبق من غميرات الحرب التى شغلته زمنا ، وأن مصر سينالها غير كثير وان الله مع الصابرين وان المصريين هم أقل الأمم تألما من أضرار الحرب ، وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وان عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم » .

فأجاب سعيد :

« ما يكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها بالشكر ، وان الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره وأنه يظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنوات » .

(٨٨) نفس المصدر السابق — ص ٢٠٥ .

(٨٩) « ذكريات اجتماعية وسياسية » — للأستاذ محمد على علوية — اصدار المركز العربى للبحث والنشر والثقافة سنة ١٩٨٢ — من ص ٨٢ حتى ص ٨٩ .

— فقال سير وينجت :

« حقا انه مبال لازالة المراقبة المذكورة ، وانه تخاير فعلا مع القائد العام للجيش البريطاني في هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه يعد بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول الى ما يرضى شعب مصر ٠٠٠ » ، ثم قال : « يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت من مؤتمر الصلح ، فانها ستلتفت الى مصر وما يلزمها ، ولن يكون الأمر الا خيرا » .

— فقال سعد زغلول :

« ان الهدنة قد أعلنت والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذي تريده انجلترا لهم » .

— فقال وينجت :

« يجب ألا تتعجلوا ، وأن تكونوا متبصرين في سلوككم ، فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون للمواقف البعيدة » .

— فقال سعد باشا :

« ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها » .

— فقال وينجت :

« أريد أن قول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » .

— فقال سعد :

« لا أستطيع الموافقة على ذلك ، فاني ان وافقت أنكرت صفتي ، فاني منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابي بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كاتشنر في انتخابي ، وكذلك كان الأمر مع زميلي على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك » .

— فقال وينجت :

« انه قبل الحرب كثيرا ما كان يحصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضر ذلك مصر ولم ينفعها ، فما هى أغراض المصريين » .

— فقال علي شعراوي :

« اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر » .

— فقال سير وينجت :

« اذن أنتم تطلبون الاستقلال » .

— قال سعد :

« ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة » .

— فقال وينجت :

« ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم » .

— فقال عبد العزيز فهمي :

نحن نطلب الاستقلال التام ، وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة ، فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب فى تنفيذ مبدئه الأساسى - وهو مبدأ كل الأمم أى الاستقلال التام ، فقد قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى وذلك معروف من الجميع والغرض منه هو خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبيل الأسود وغيرها من الأمم التى نالت الاستقلال قديما وحديثا » .

— فقال وينجت :

« ولكن نسبة الاميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما أظن » .

— فقال عبد العزيز فهمي :

« ان هذه الجنسية مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم ، فان لمصر تاريخا قديما وسوابق في الاستقلال التام . وهي قائمة بذاتها ، وسكانها عنصر واحد ذو أمة واحدة وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشرائط الاستقلال التام متوفرة في مصر ومن جهة نسبة الأُميين للمتعلمين فهذه مسألة لا دخل لها في الاستقلال كما قدمت لأن الذين يقودون الأمم في كل البلاد أفراد قلائل ، فاني أعرف ان لانجلترا وهي بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهي تتبعهم بلا مناقشة في كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفراد العاملين ودائما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفي أن يكون فيها أُلْف متعلم ليقوموا بإدارتها كما ينبغي وهي مستقلة استقلالاً تاما ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد تسمع منهم في كثير من الأحيان أن التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخمد اذا غذى بأزيد من اللازم ، فأسمحوا لي أن أقول ان حالتنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع اننا كالمريض مهما آتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه بل هو نفسه الذي يحس بألم ويرشده اليه فالمصري وحده هو الذي يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيد من الأشغال العمومية في القضاء وغير ذلك، فالاستقلال التام ضروري لرقينا» .

— فقال سير وينجت :

« أتظنون أن بلاد الصرب وقد أخذت الاستقلال ستعرف كيف تسير نفسها » .

— فقال عبد العزيز فهمي :

« ان معرفة ذلك راجعة للمستقبل ، ومع ذلك فذا كانت بلاد الصرب وهي دون مصر بمراحل وقد أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك » .

— فقال وينجت :

« قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا » .

— فقال شعراوى باشا :

« قد آكون عبدا لرجل من الجعليين ، وقد آكون عبدا للسير وينجت الذى لا مقارنة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا نسرني كنا الحالتين لان العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد ان نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الاحرار لا صداقة العبيد . »

— قال وينجت :

« ولكن مركز مصر حريبا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا ، »

— فقال سعد :

« متى ساعدتنا انجلترا على الاستقلال التام فاننا نعطيها ضمانا معقولة على عدم تمكين أى دولة من استغلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانا فى طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

— ثم قال على شعراوى :

« يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين » .

— وقال سعد :

« نحن نعرف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية وانا نعترف بالأعمال الجلييلة التى باشرتها فى مصر فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحرر للحر واننا نتكلم بهذه المطالب بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر لنتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ولا نلتجى لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلقا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

— فقال وينجت :

« قد سمعت أقوالكم وانى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية ، فانى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير » .

فشكره الثلاثة عن حسن مقابلته ثم انصرفوا حيث كانت الساعة
الثالثة عشرة .

ورجع الثلاثة سعد وشعراوى وعبد العزيز واجتمعوا مع باقى الزملاء
أعضاء الوفد المنتظرين نتيجة المقابلة وكلفوا جميعا عبد العزيز فهمى بك
بكتابة تقرير على شكل محضر لما دار فى هذه الجلسة .



تكوين وفد المفاوضات

وبعد تحرير محضر المقابلة مع سير وينجت (٩٠) وبحضور أعضاء
الوفد المقترح أجمع الجميع على رئاسة سعد للوفد وتم الاتفاق على تكوين
وفد المفاوضات وتم وضع قانون للسير عليه .

قانون الوفد

المادة الأولى :

تأليف وفد باسم الوفد المصرى من حضرات : سعد زغلول باشا
- رئيسا - وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى ومحمد على
علوية (٩١) وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد
واسماعيل صدقى وسنيوت حنا وحيد الباسل وجورج خياط ومحمد
أبو النصر ومصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى .

والمادة الثانية :

ان مهمة هذا الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حينما
وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالاً تاماً .

(٩٠) ذكريات اجتماعية وسياسية للأستاذ محمد على علوية - المركز العربى للبحث
والنشر - القاهرة سنة ١٩٨٢ - ص ٧٩ حتى ٨٢ .

(٩١) لم يكن سعد زغلول ينتمى لى حزب اما شعراوى ومحمد محمود وطفى
السيد فكانوا ينتمون لحزب الأمة ومحمد على علوية وعبد اللطيف المكباتى من الحزب
الوطنى وعبد العزيز فهمى كان صديقا حبيبا لأعضاء حزب الأمة وكانوا جميعا أعضاء
فى الجمعية التشريعية عدا محمد محمود وأحمد لطفى السيد وكان فقط رئيس تحرير
« الجريدة » الصحفية الناطقة بلسان حزب الأمة .

والمادة الثالثة :

ان الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطته أو من بينهم بالهيئات النيابية .

وفى المادة الرابعة :

لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها فليس للوفد أو لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى استقلال مصر استقلالا تاما .

وفى المادة الأخيرة :

يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شئونه .

فكرة التوكيل :

كان هناك اتفاق بين أعضاء الوفد ورئيس الوزراء (٩٢) حسين رشدى باشا على مقابلة المعتمد البريطانى ، وذهب الثلاثة : سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لمقابلة حسين رشدى فى وزارة الداخلية - وكان قد بلغهم أنه سيؤيد مسعاهم وأن الوزارة ستشدد من أزهرهم وتقف فى صفهم وأبلغوه بما تم فى مقابلتهم لسير « وينجت » المعتمد البريطانى - وفى نفس الوقت أبلغهم حسين رشدى باشا أنه رفع خطابا الى السلطان فؤاد لاستئذانه بالسفر مع عدلى باشا يكن الى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية وأنه قابل بعد ذلك سير وينجت وكاشفه بفكرة سفره الى لندن مع عدلى باشا للتفاوض - وقال فى آخر اللقاء - عرضا - أن سير وينجت أبلغه أثناء عرض فكرة السفر عليه « أنه مندھش لأن ثلاثة رجال : سعد وشعراوى وعبد العزيز فهمى حضروا اليه يتحدثون عن أمر أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسم الأمة » ، وقال رشدى باشا انه أحاب على استفساره قائلا : « بأن لهم هذه الصفة - اذ أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وكذلك فان عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى فهما عضوان أيضا فى الجمعية التشريعية وهى الهيئة التى كانت تمثل الأمة من الوجهة التشريعية والنظامية .

(٩٢) « ثورة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ حتى ١٩٢١ » - للمستاذ عبد الرحمن الرافعى (جزء أول) ، ص ٧١ .

وأوصى ما جاء بهذا الحديث بفكرة أهمية الحصول على توكيل من الأمة حتى يقطعوا خط الرجعة على الأعياب سلطات الاحتلال والحكومة البريطانية حال احتجاجها شرعياً عليهم كممثلين للأمة .

صيغة التوكيل :

وضع الوفد صيغة أولى للتوكيل ، ولم ترض (٩٣) هذه الصيغة بعض أعضاء الحزب الوطنى لخلوها من النص على الاستقلال التام وخلوه أيضاً من الإشارة الى السودان ، فذهب أربعة من أعضاء الحزب الوطنى الى منزل سعد زغلول وراجعوه فى شأن الصياغة الأولية القاصرة وبأسلوب فيه شيء من الحدة وهم الأستاذة عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجى ومحمد زكى ومحمد عبد المجيد العبد ، وغضب سعد زغلول من أسلوبهم وقال لهم : « كيف تسمحون لأنفسكم بهذه الحدة معى وتهينوننى فى منزل ؟ » ، فأجابته الأستاذة محمد زكى على الفور بأنهم يعتبرون أنفسهم فى بيت الأمة لا فى بيت سعد باشا الخاص ، وسر سعد لهذه الترضية كما أعجب بهذه التسمية وابتسم لمحدثه راضياً وقال لهم منبسطة « لقد تنازلت عن ملاحظتى » ، ومنذ ذلك الحين أطلق على بيت سعد لقب « بيت الأمة » ، واتفق الجميع بعد هذه المقابلة على صيغة التوكيل النهائية والتي جاء نصها :

« نحن الموقعين على هذا ، قد أننا عنا حضرات : (أسماء أعضاء الوفد) فى أن يسعوا بالطرق « السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلاً لاستقلال مصر استقلالاً تاماً » .

وطبعت هذه الصيغة للتوكيل ووزعت على مدى واسع (٩٤) بين أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية على اختلاف طبقاتها للتوقيع عليها فأقبل الناس عن طيب خاطر وحماسة يوقعون عليها وانتشرت فى العاصمة والأقاليم بنفس الحماسة ، وأظهرت وزارة حسين رشدى تأييدها للوفد ولفكرة التوكيلات فأصدرت تعليماتها الى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيعات على التوكيل .

وانهالت على الوفد التوكيلات وكانت أيام التوقيع أياماً مشهودة (٩٥) رفعت من معنويات الشعب وكانت مظاهرات وحركة دائمة أيقظت الروح

٧٣) نفس المرجع السابق ص ٧٣ .

٧٣) نفس المرجع السابق ص ٧٣ .

٩٥) « توكيلات اجتماعية وسياسية » - للأستاذ محمد على علوبة - ص ٩٤ .

الوطنية الكامنة بعد طول انتظار ، وتطوع الكثيرون للذهاب لجمع التوقعات .

وفجأة تدخلت سلطات وزارة الداخلية ومنعت تداول التوكيل بحجة المحافظة على الأمن ومنع حدوث شغب في البلاد ، ومما أثار العجب أن رشدي باشا الذى يؤيد فكرة التوكيلات كان هو وزير الداخلية بالاضافة الى كونه رئيس الوزراء ولأجل احراج سلطة الاحتلال والتي كانت وراء هذا الاجراء عن طريق مستشار وزارة الداخلية الانجليزى - فقد بادر الوفد وأرسل خطابا موقعا عليه من سعد زغلول بصفته الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى الى وزير الداخلية يشكو له اجراء المسئولين فى وزارة الداخلية بمنع التوكيلات مسجلا هذه المخالفة ، وجاء لسعد زغلول بصفته السابقة الرد من رئيس الوزراء ووزير الداخلية حسين رشدي باشا مسجلا فيه تدخل المستشار البريطانى لوزارة الداخلية « أن منع التوكيلات وجمع ما تم توقيعه تم بأوامر من المستشار الانجليزى بالداخلية على أساس أن القطر المصرى لا يزال تحت سلطة الأحكام العرفية » .

التجمع الشعبى حول المؤسسة الوطنية :

استمر الشعب رغم تدخلات مستشار (٩٦) الداخلية الانجليزى فى التوقيع على التوكيلات من الموظفين ومن مختلف طبقات الشعب وكان الجميع يوقعون توكيلاتهم سرا وترسل الى مقر الوفد واشتد ضغط سيل التوكيلات ومن ضمنها هيئة القضاة حيث أرسلوا توكيلاتهم بخطابات الى السلطان فؤاد مباشرة .

مراسلات سعد زغلول المستمرة :

فى ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ ، أرسل سعد زغلول خطابا الى المعتمد البريطانى سير ويتجت يعلنه تأليف الوفد برئاسته بقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر وأنه أرسل لرئاسة الجيش الانجليزى بمصر بتاريخ ٢٠ نوفمبر يلتمس اعطاءه وزملاءه جوازات السفر وأن طلبهم تأجل النظر فيه ، وحيث أنهم يستعجلون السفر قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، وطلب من المعتمد البريطانى العمل على الاسراع فى تنفيذ طلبهم بمساعده الشخصية - وكان هذا الخطاب بمثابة تسجيل للخطوات السلمية التى يتبناها الوفد مع سلطات الاحتلال .

(٩٦) نفس المصدر السابق ، ص ٩٥ حتى ص ١٠٠ .

جاء لسعد باشا رد من الحماية البريطانية في أول ديسمبر ١٩١٨ من « ج . س . سيمون » - السكرتير الخاص للمندوب السامي (لاثبات التعللى على رئيس الوفد ورجاله) - وأبلغ سعد بأن المندوب السامي البريطاني لا يمكنه التوسط فيما يريدونه مع الحكومة البريطانية الا بشرط ألا يخرج عن خطاب سير « ميلين شيشهام » (٩٧) الذى أرسله بناء على أمر الحكومة البريطانية الى السلطان الراحل حسين كامل الى رئيس النظار حسين رشدى رئيس النظار عقب تولى السلطان حسين كامل عرش مصر والى السلطان حسين كامل نفسه فى ديسمبر سنة ١٩١٤ .

وكان هذا الخطاب لا يحوى سوى التأكيد على الحماية البريطانية والعمل على رفاهية مصر بالفاظ براقية لا يحقق مطالب الأمة المصرية فى الاستقلال والحرية . لذلك :

— أرسل سعد زغلول بنفس الصيغة كوكيل للجمعية التشريعية المنتخب ورئاسته للوفد فى تاريخ ٣ ديسمبر ١٩١٨ خطابا الى المندوب السامي البريطاني نفسه - وليس لسكرتيره الخاص - أفاده بأنه موكل من الشعب المصرى للمطالبة بالاستقلال ولا يمكنه الالتزام بخطاب السير ميلين شيشهام سنة ١٩١٤ للسلطان حسين لأن فى ذلك خروجا على حدود التوكيدات الشعبية التى تؤكد على الاستقلال التام ، وسجل سعد زغلول فى نفس الخطاب تدخلات سلطات الاحتلال متمثلة فى تدخلات المستشار الانجليزى لوزارة الداخلية المصرية ، كذلك سجل تمسك الوفد المصرى بضرورة عرض قضيته فى انجلترا باتصاله بالرأى العام البريطانى نفسه وليس عن طريق كتابة تقرير فى شكل مطالب تعلق به من تسابع المتبوع حيث أنه والوفد وكلاء عن الشعب المصرى بأكمله .

(٩٧) « من المعروف أن خطاب سير ميلين شيشهام - القائم بأعمال المندوب البريطانى على مصر وعلان مصر منفصلة عن السلطة التركية وأن الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق على البلاد المصرية سقطت منذ هذا التاريخ والت الى جلالة ملك بريطانيا ، وبزوال السيادة العثمانية على مصر وزوال جميع القيود التى كانت سارية بمقتضى الفرائمانات لعثمانية بالنسبة لعدد الجيش المصرى ، كذلك نص هذا الخطاب على انتقال اختصاصات العلاقات الخارجية للحكومة المصرية الى يد المندوب البريطانى وتكون الاتصالات لوكلاء الدول الأجنبية بواسطة المندوب البريطانى ، ويؤكد الخطاب على حق بريطانيا فى الاشراف على الوزارة المصرية فى جميع الشؤون وهو خطاب يرسم بوضوح لا لبس فيه ضرورة خضوع حكومة مصر بالكامل للإرادة البريطانية » .

(ثورة ١٩١٩) - للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، جزء أول من سنة ١٩١٤ - ١٩٢١ ، من ١٩ الى من ٢١ .

– وفى ٤ ديسمبر أرسل الوفد باسم رئيسه سعد برقية الى مسنر لويديجورج رئيس الوزراء البريطانى مسجلا الاحتجاج لمنعه والوفد من السفر وعلى منع تداول التوكيلات وذلك لقطع خط الرجعة على دار المندوب السامى بالقاهرة من التصرفات الغاشمة فى غفلة من الحكومة البريطانية .

– وفى ٦ ديسمبر ١٩١٨ ، وبنفس المعنى وبنفس الصفة – أرسل سعد رئيس الوفد خطابات الى جميع معتمدى الدول الأجنبية فى مصر .

– وفى ١١ يناير ١٩١٩ ، وبنفس المعنى أرسل سعد – وبنفس الصفة – الى كل من جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا – وهو من أهم شخصيات مؤتمر الصلح – وكذلك الى السنيور أورلندو رئيس وزراء إيطاليا وذلك فى ١٣ يناير ١٩١٩ والى رئيس مجلس العموم البريطانى فى ١٤ يناير ١٩١٩ .

– ثم استمر سعد والوفد فى ارسال البرقيات والنداءات سواء فى مصر أو الى أوروبا ، كما توالى الخطب والاجتماعات التى عقدت بالقاهرة وغيرها وحضرها جمهور كبير من جميع الطبقات والنواب والأعيان والشباب فازدادت حماسة الجماهير فى نفس الوقت الذى تجمد فيه موقف المندوب السامى .

استثناء السير وينجت ورحيله عن مصر (٢ يناير ١٩١٩) (٩٨) .١٠

هذا النشاط المصرى الوطنى والذى كان على غير توقع من الحكومة البريطانية ، جاء مفاجأة ومخالفا لرأى وتوقعات دار المندوب السامى بالقاهرة والتى كانت تستهين بهذا النشاط الذى وصل لدرجة هياج الخواطر والذى كان نتيجة مباشرة لتصرف المندوب السامى بمنع الوفد من السفر وحتى لدرجة عدم الموافقة لرئيس الوزراء المصرى بتشكيل وفد رسمى المتفاوض مع الحكومة البريطانية مما نتج عنه استقالة رئيس الوزراء حسين رشدى باشا كنوع من الاحتجاج على هذا التصرف الاستفزازى ، كل هذه الملابسات والنشاط المصرى الاحتجاجى المبشر بمزيد من الاثارة جعل الحكومة البريطانية – امتصاصا لهذا الغضب الوطنى – تستدعى السير وينجت المندوب السامى الى لندن بحجة الوقوف منه على الحالة تفصيلا للنظر فى معالجة الموقف وتاب عنه فى غيابه السير ميلين شينسهام صاحب الخطاب المشهور سنة ١٩١٤ والذى كان يؤكد الحماية البريطانية على مصر .

(٩٨) « ثورة ١٩١٩ – تاريخ مصر القومى – للأستاذ عبد الرحمن الرافعى – جزء أول قسم ثان – ص ١٠٢ .
(٩٩) نفس المصدر السابق .

استفزاز الانجليز للحركة الوطنية (١٠٠) *

— فى يوم ٢٧ يناير ١٩١٩ ، أرسل قائد القوات البريطانية فى مصر ، الخطاب الاستفزازى التالى الى سعد زغلول :

« يا صاحب السعادة »

« علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو ستمائة شخص »

« وانى أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اطلاق للآمن ، فبناء على الاعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، أرجو أن تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع » .

« وتفضلو بقبول فائق الاحترام » .

(قائد القوات البريطانية فى مصر)

(توقيع : الجنرال هـ . و . وطسن)

— تم إرسال فى ٢٨ يناير ١٩١٩ خطابا آخر الى سعد زغلول أشار فيه الى اعلان صادر فى جريدة « الاجبشيان جازيت » بتاريخ ٢٨/١/١٩١٩ بمناسبة دعوة وجهها سعد باشا لحفل شىء اقام يوم ٣١/١/١٩١٩ . يكلفه بأنه بإمكان سعد أن ينشر اعلانا آخر يصرح فيه بأن دعوته قد منعت .

تحدى سعد لتتعت البريطانى :

بينما كانت القيادة العسكرية البريطانية (١٠١) تتبع خطوات سعد السياسية وتمنع أى اجتماع وطنى لسعد أراد مستر برسيفال — المستشار البريطانى بمحكمة الاستئناف الأهلية — أن يلقى سلسلة محاضرات عن مشروع قانون العقوبات يلقيها بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع ليمهد الأذهان لاببدال القوانين المصرية والتأكيد على الحماية البريطانية على مصر وضمنا للتشهير بالجمعية التشريعية وعدم صلاحيتها للتشريع أو لبحث القوانين ، وفى ٧ فبراير ١٩١٩ هو موعد محاضراته الثانية ، انتهزها سعد (١٠٢) فرصة وفى اجتماع عدد كبير منهم نخبه

(١٠٠) ثورة ١٩١٩ — جزء اول — للأستاذ الراقى — ص ١٠٤ .

(١٠١) ذكريات اجتماعية وسياسية — للأستاذ محمد على علوية — ص ١٠٨ .

(١٠٢) المجلد الثانى عشر — « تراجم وسير » — للأستاذ العقاد — ص ٢١٨ .

من عليّة القوم المصريين والأجانب وجمع غفير من المهتمين بالسياسة والتشريع فذهب الى مكان المحاضرة وكان ضمن الحاضرين عدد كبير من أصدقاء سعد وخاصة من أعضاء الوفد ، وبعد أن انتهى المحاضر مستر برسيفال من محاضراته ، قام سعد زغلول رئيس الوفد ورد عليه مفندا آراء المحاضر بالقانون والمنطق التشريعي العلمي ، ومن أهم ما قاله سعد « ان امتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررّة ، وأن بلدا كبلدنا له حياة عريضة في القوانين والشرائع ، فمن الخطر أن يعتمد الى تغيير كل في شرعه دون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدي اليه الحرية والاختيار » ، الى أن قال سعد : « فقد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثاني من الكتاب في المشروع وفي هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن » . الى أن قال : « أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهي حماية باطلّة لا وجود لها قانونا بل هي ضرورة الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

وفوجيء الحاضرون بهذا التعليق الذي أنكر الحماية بعد أن استمعوا لخطبة المستشار البريطاني لأجل التأكيد على الحماية - وكان التصفيق حادا لهذا التعليق ، وهنا جميع الحضور سعدا (١٠٣) على هذه الكلمة وعندما تناول الشعب والعامّة هذا التعليق على هذه المحاضرة ازدادت أواصر الود والثقة بين أعضاء الوفد وبين الأمة .

٠٠ أحداث أدت الى العمل الإيجابي ٠٠

١ - لما لم تقبل السلطنة البريطانية رئيس الوزراء حسين رشدي باشا بالسفر مع عدلي يكن الى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية كوفد رسمي (١٠٤) للمطالبة بالاستقلال ولم تصرح لهم السلطنة البريطانية بالسفر فقدم حسين رشدي استقالته وكنا عدلي يكن للسلطان وقبلت الاستقالة في أول مارس ١٩١٩ بعد الحاح السلطان فؤاد لهما بالبقاء ، وكان حسين رشدي ينبغي أن يسافر سعد والوفد الى مؤتمر الصلح ليسجلوا حق مصر في تقرير المصير وفي نفس الوقت يسافد وفد رسمي برئاسة الى انجلترا للتفاوض في استقلال مصر ، وبذلك يشهد ممثلو الشعب أزر الوفد الرسمي للحكومة لائحة الفرصة لهم بالتمسك في الطلبات .

(١٠٣) « ذكريات اجتماعية وسياسية » - للأستاذ محمد علي علوية ، ص ١٠٨ .

(١٠٤) نفس المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

٢ - توجه سعد وأصحابه يوم ٣ مارس بخطاب على شكل رجاء لسلطان فؤاد أهم ما جاء به : « أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل فى مصر ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه بتأليف وزارة جديدة ٠٠٠ ، وأن أى وزارة تؤلف على برنامج لا يحقق مشيئة الشعب بالاستقلال التام مقضى عليها بالفشل » ، وناشد السلطان فؤاد أن يفضب لغضبة شعبه ويقف فى صفهم لتنال بذلك غرضها من الحرية والاستقلال .

٣ - فى نفس الوقت أبلغ سعد معتمدى الدول الأجنبية بالقاهرة احتجاجه على الحالة كلها والقاء التبعة على الانجليز المسئولين عن أسبابها، ولم يجروا أى انسان على قبول تأليف وزارة جديدة وبقيت البلاد بدون وزارة بعد قبول استقالة رشدى باشا فى ٣ مارس ١٩١٩ .

٤ - الانذار البريطانى (٦ مارس ١٩١٩) ٠٠

كل ما حدث من تبادل الخطابات أو التصرفات بين سعد ودار الحماية البريطانية وبين رئيس الوزراء وبين دار المعتمد البريطانى أو بين سعد والسلطان فؤاد ، كل ذلك يبلغ بشكل أو بآخر الى الشعب اما عن طريق الصحافة أو الشائعات وساعد ذلك على زيادة حالة القلق والأمل فى التغيير مما شجع على قيام المظاهرات العديدة المؤيدة لرجال مصر فى أغلب أنحاء البلاد .

وفى ٦ مارس ١٩١٩ ، دعا القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أعضاء الوفد السبعة لمقابلته فى مركزه فى الساعة الثالثة بعد الظهر وهم : سعد زغلول - على شعراوى - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى السيد - عبد اللطيف المكباتى - محمد على علوبة ، ودخل أعضاء الوفد السبعة الى حجرة صغيرة قليلة الضوء وليس بها أحد وجلسوا نحو عس دقائق ثم فتح باب جانبى ظهر منه القائد العام الجنرال واطسون ومعه ضابطان بملابسهم العسكرية فوقف أعضاء الوفد منتظرين منه التحية ولكنه تعمد التعالى والتكبر ولم يبدأ التحية وألقى مباشرة - وبلهجة عسكرية متعالية - البلاغ باللغة الانجليزية ثم أعيد تلاوته باللغة الفرنسية ، ثم قال بأسلوب أمر متعجرف « لا مناقشة » !! ، وكان نص الانذار :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضوع المناقشة ، »

« وأنكم تقيمون العقبات فى طريق الحكومة المصرية تحت »

« الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وبما أن البلاد »

« لاتزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك ينحتم على أن أنذركم »
 « بأن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة الادارة ، يجعلكم عرضة »
 « للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » .

– وقد طلب سعد نسخة من الانذار فسلمت له نسخة باللغة الانجليزية وانصرف أعضاء الوفد .

– وبعد خروج أعضاء الوفد من مقر القيادة (١٠٥) وفى سرعة فائقة انتقلت الاخبار وصيغة الانذار وشاعت بين الشعب ووصلت لعلم كل شخص من الشعب المصرى ، فهاجت الخواطر مستعيدة جميع التصرفات الظالمة والمستبدة لهذا الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان الشعب فى انتظار أحداث وطنية جلية وفى انتظار ما يمليه الضمير الوطنى لأعضاء الوفد رمز المؤسسة الوطنية .

٥ – لم يضيع سعد الوقت سدى بل بادر بعد ساعات قلائل وهى المدة الكافية لكتابة الرد وترجمته وأرسل برقية الى رئيس وزراء بريطانيا يبلغه فيها أن الوفد يطلب الاستقلال التام ويرى أن الحماية غير مشروعة ويلقى تبعه بقاء البلاد بلا وزارة على سلطات الاحتلال فى مصر والتي عملت على وضع من هم أهل للوزارة فى وضع حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم .

٦ – القارعة :

وكان سعد بلمأحته (١٠٦) متأكدا – بعد هذه الأفعال وردود الأفعال منه ومن سلطات الاحتلال – أن أحداثا جساما سوف تحدث وسوف تكون هذه الأحداث هى شرارة الثورة ، ففى نفس الأيام التى مرت بين الانذار يوم ٦ مارس وبين يوم الاعتقال مساء يوم ٨ مارس ١٩١٩ كان سعد يردد كلمة « القارعة » وهو ما كان ينتظره سعد كرد فعل لاعلان بداية الثورة نتيجة تصرفات غاشمة من سلطات الاحتلال توقعها سعد وأعد نفسه لمواجهةها ، وهذا التعبير المستمد من السورة القرآنية الكريمة لم يكن نابعا الا من العقل الباطن لهذا الفلاح المصرى الأزهرى سعد زغلول دون ما تخطيط أو تدبير ولكنه كان تعبيرا صادقا لشعوره الحساس لمدى أبعاد التعبئة الثورية فى نفسية الشعب المصرى ومدى تجاوب هذا الشعور الشعبى مع أى محرك للمطالبة بالاستقلال بعد طول الصبر والمعاناة .

(١٠٥) نفس المصدر السابق - ص ١١٠ .

(١٠٦) المجلد الثامن عشر - للعقاد - ص ٢٢٨ .

رابعاً : مرحلة العمل الايجابي .. « الثورة »

« شرارة الثورة - الاعتقال »

— فى مساء يوم ٨ مارس ١٩١٩ ، تم اعتقال سعد زغلول هو وصدقى باشا من بيت الأمة (منزل سعد) ، ثم سلم حمد الباسل نفسه للسلطات البريطانية ، أما محمد محمود فقد اعتقلوه وهو فى طريقه الى بيت الأمة ، وأمضوا الليلة فى ثكنات قصر النيل وفى اليوم الثالث خرجوا بهم بسيارات مسرعة الى محطة العاصمة تحت حراسة عسكرية مشددة وأقلوهم القطار الى بورسعيد وهناك نقلوهم الى ظهر باخرة بريطانية تقل جنودا بريطانيين ، وعلم المعتقلون فى هذا الوقت فقط أنهم متوجهون الى جزيرة « مالطة » حيث المنفى اذ كانت القيادة العسكرية تعتقل المصريين والأترك والألمان ووصلوا الى جزيرة مالطة بعد ثلاثة أيام (١٠٧) .

— حظرت السلطات البريطانية على الصحف المصرية النشر عن هذا الاعتقال أو التلميح اليه ولكن سرعان ما علم به فى نفس اللحظة اعضاء الوفد وأصدقاؤهم فانتقل الخبر سريعا الى الشعب .

— وفى صباح ٩ مارس ١٩١٩ ، اجتمع اعضاء الوفد برئاسة على باشا شعراوي بصفتنه وكيل الوفد وأرسلوا خطابا الى السلطان فؤاد يعترضون فيه على تصرف السلطات البريطانية الجائرة باعتقال سعد باشا وأصحابه ويحتجون على السياسة البريطانية ويطالبونه بأن يقف الى جانب الشعب فى هذه الأزمة .

— ثم أرسلوا برقية الى رئيس وزراء بريطانيا يحتجون على اعتقال سعد وأصحابه وصارحوه بأنهم سيواصلون الكفاح بكل الطرق المشروعة، كما أرسلوا برقيات بنفس المعنى الى جميع معتمدى الدول الأجنبية بالقاهرة .

— كما أنه فى صباح ذات اليوم ٩/٣/١٩١٩ ، علم طلبية المدارس (١٠٨) العليا بأمر الاعتقال لأن كثيرا منهم كانوا ينتمون الى معظم اعضاء الوفد وأصدقاؤهم بصلة القرابة أو الصداقة أو المعرفة وتسامعت بالخبر جميع احياء القاهرة كما تسامعت به كافة أقاليم مصر .

(١٠٧) « ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الرفاعى - جزء اول (٢) - ص ١١٧ .
(١٠٨) « المجلد الثامن عشر » (تراجم وسير) - للاستاذ / العقاد - ص ٢٢٤ حتى ص ٢٢٨ .

- وفي صباح يوم ١٠ مارس ١٩١٩ ، أضرب طلاب المدارس العليا وخرجوا الى الشوارع والبيادين في مظاهرات طافت بدور المعتمدين السياسيين الأجانب احتجاجا على اعتقال زعماء البلاد ، كما أضرب عمال مرفق الترام عن العمل بعد ظهر نفس اليوم .

- وفي يوم ١١/٣/١٩١٩ ، أضرب الحوزية وأغلقت الدكاكين أبوابها في معظم أحياء القاهرة عدا دكاكين الأوربيين ، وتجددت مظاهرات طلاب المدارس العليا وانضم اليهم طلاب الأزهر والمدارس الثانوية وطوائف شتى وبأعداد كبيرة من الجماهير ، وقابلهم الجنود الانجليز باطلاق النيران من مدافعهم الرشاشة وحدثت كثير من الاصابات ، واستفحل أمر المظاهرات وتصاعدت القسوة والعنف في مواجهتها وقمعها وتزايدت أعداد القتلى والجرحى ، وقد ساعد ذلك في تصاعد أعداد المتظاهرين وتنوع قطاعاتهم ، واشتعلت الثورة - ولم تخمد ، وكان المزيد من حوادث الاصابات والقتل كانت تحدث وتواجه بمزيد من العنف واتساع لهيب ثورة المتظاهرين من أفراد الشعب المصرى .

- وفي يوم الجمعة ١٤/٣/١٩١٩ ، استمرت الثورة في اشتعالها وتصاعدتها وطاش صواب الجنود البريطانيين ، فعند خروج المصلين من الجامع الأزهر عقب صلاة الجمعة ظن الجنود البريطانيون أنها حشود من المتظاهرين فأطلقوا عليهم نيران سياراتهم المدرعة فقتلت منهم بضع عشرات وجرحت منهم الكثير ، وانتقلت أخبار القتل والعنف الى جميع مدن مصر فقامت المظاهرات الصاخبة في جميع أنحاء البلاد وانفجر بركان السخط فتصدت لهم الجنود البريطانيون أيضا وأحدثت بهم الكثير من القتل والجرحى ، وانفجرت الثورة في كل مكان على أرض مصر اذ كانت أخبار المظاهرات وأسماء القتلى تنتقل من مكان الى مكان بسرعة ، شاعت أخبار القتل (١٠٩) والمعتقلين من الطلاب والشبان العزل المسالمين وعم السخط والغضب ، وكان رد الفعل في جميع أنحاء البلاد يكاد يكون موحدا ، فانتشرت عمليات قطع قضبان السكك الحديدية وقطع أسلاك خطوط التلغرافات والتليفونات .

- هذا الانتشار السريع للثورة في جميع أنحاء مصر - حتى مستوى القرية - تم كرد فعل لاعتقال سعد زغلول وأصحابه ودون أى تنظيم من باقى أعضاء الوفد ، بالعكس فان معظم الشيوخ من أعضاء

(١٠٩) نفس المصدر السابق .

الوفد كانوا يدعون (١١٠) المتظاهرين بالهدوء والسكينة حتى يمكنهم العمل في هذا الهدوء ، ولكن الفضل لتصاعد الأعمال الثورية كان راجعا الى تنظيم سرى وطنى صاعد من مجموعة من الشبان الوطنيين ومن طلاب المدارس العليا يقودهم أحد المناضلين المحنكين من أتباع سعد هو عبد الرحمن فهمى .

- كل هذا الغضب والسخط كان تنقيسا عن معاناة الشعب -

- وبالغت السلطة العسكرية الانجليزية فى قمع المظاهرات فزادت

تلك اللظاهرات حتى أصدرت السلطات العسكرية البريطانية اذارا لكل من يقطع المواصلات بالاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية ، فكان الجواب هو اضراب عمال السكك الحديدية ، ثم اندفع الناس يواصلون قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفونات ، فقامت السلطات العسكرية الانجليزية بتهديد القرى بالحرق اذا ما ارتكب أى حادث مجاور لها ضد وسائل المواصلات ، وقد هاجم الثوار فى بعض الأقاليم مراكز الشرطة واستولوا على ما فيها من أسلحة وذخائر ، وأخذت الثورة الطابع الوطنى وقام علماء الأزهر ورجال الدين المسيحى بالتزامن فى تشييع جنازات الشهداء من المسيحيين والمسلمين فى مواكب جنازبة موحدة ورفع الجميع أعلاما رسم عليها رمزى الهلال والصليب (١١١) وقام القسس بالقاء خطبهم فى جموع المسلمين بالمساجد كما قامت السيدات بمظاهرات وأيضا كان الضباط يشاركون فى المظاهرات بملابسهم الرسمية الى جانب القضاة والمحامين وطلاب المدارس العليا والثانوية وطلاب المدرسة الحربية .

- وطوال هذه الثورة وعلى مدى أيامها لم تحدث حادثة واحدة

تشوه قداسة هذا الجهاد .



(١١٠) من مذكرات ابراهيم عبد الهادى - روز اليوسف عدد ١٨١٤ فى ١٧ مايو ١٩٨٢ - ص ٣٦ ، ٤١ .

(١١١) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) - للاستاذ العقاد - ص ٢٢٨ .

٢٣٩ .

المحاكم العسكرية ••

منذ اليوم الأول للثورة (١١٢) ، أقامت السلطات العسكرية البريطانية محكمة عسكرية في الحال واستمر انعقادها في قسم الأزيكية لمحاكمة المقبوض عليهم من المتظاهرين أولا بأول ، وكانت أحكامها تصدر يوميا بالحبس أو الجلد أو بهما معا أو بالفرامة ، ولما كثرت قضايا المظاهرات أنشأت السلطات البريطانية العسكرية محاكم عسكرية أخرى في قسم الخليفة ثم محكمة أخرى في بنها وأخرى في القناطر الخيرية وغيرها حتى عممت هذه المحاكم في جميع المحافظات .

— في المنفى ••

أما سعد زغلول ورفاقه في المنفى - اسماعيل صدقي وحمد الباسل ومحمد محمود - فلم يسمعوا بأى أخبار عن هذه الثورة التي اندلعت في مصر وعمت جميع أنحاء البلاد الا عندما زارهم حاكم جزيرة مالطة اللورد « منوين » - حيث قال لهم عرضا : « أشعلتم النار في مصر وجئتم هنا !! » - ثم نسرت الى سعد ورفاقه أخبار الثورة تباعا عن طريق الطباخ الألماني حيث كان يدس لهم بعض قصاصات صحيفة « التيمس » وبها تفاصيل الأحداث عن الثورة في مصر .

أحداث الثورة في أقاليم مصر (١١٣)

١ - ففي الإسكندرية •• قامت المظاهرات بدءا من يوم ١٢ مارس ، وتصاعد حجمها وزادت كثافتها في يوم ١٧ مارس ، وتعرضت لها القوات الإنجليزية المسلحة في هذا اليوم فسقط أربعة عشر شهيدا وأربعة وعشرون جريحا ، وتصاعدت بعد ذلك المظاهرات والنخسائر وخاصة في شهر أبريل ١٩١٩ .

٢ - وفي بورسعيد •• كانت أضخمها مظاهرات يوم ٢١ مارس حيث بلغ شهادتها سبعة والجرحى سبعة عشر .

(١١٣) و ثورة ١٩١٩ ، - للأستاذ الرفاعي ، ص ١١٧ الى ص ١٤٢ .

(١١٣) نفس المصدر السابق - ص ١٤٤ حتى ص ١٥٨ .

٣ - وفي البحيرة ٠٠ كانت أضخم مظاهراتها يوم ١٧ مارس
 - في دمنهور - وتصدى لها مدير البحيرة ابراهيم حليم باشا برجال
 البوليس وأهانوا المتظاهرين فانقض الأهالي عليهم بالنعال فرد البوليس
 بإطلاق النار لتفريق المتظاهرين فاستشهد منهم اثنا عشر ، وحوكم كثير
 ممن قبض عليهم أمام المحاكم العسكرية والانجليزية حيث صدرت ضدهم
 أحكام بالسجن والجلد والغرامات ، كما صدر أمر عسكري بحظر
 التجول من الساعة السابعة مساء حتى الرابعة صباحا كما منع السفر من
 والى دمنهور .

- وهجم البدو على مركز كوم حمادة وأرسلت للمركز نجدة من
 القوات البريطانية المسلحة .

- وفي رشيد ٠٠ تظاهر المواطنون في ١٧ مارس ، وتصدى لهم
 مأمور المركز وأطلق رجال البوليس النار على المتظاهرين فاستشهد أحد
 الشباب فثار المتظاهرون واعتدوا على المركز وأضرموا فيه النيران
 وخرّبوا محطة السكة الحديد وأتلفوا قضبانها كما أتلفوا خطوط التليفون
 والتلغراف وحضرت فرقة هندية مسلحة تابعة للجيش الانجليزي وألقت
 القبض على حوالي تسعين شخصا من الأهالي .

٤ - في الغربية ٠٠ في طنطا : كان بعض الجنود الانجليز
 المسلحين بمحطة السكة الحديد ، ولما اقترب المتظاهرون - العزل من
 السلاح - من المحطة ، انهال عليهم الجنود الانجليز رميا بالرصاص حيث
 سقط ستة عشر شهيدا وأربعون جريحا ثم تلا ذلك حوادث فردية وراح
 ضحيتها بعض الأهالي شهداء بالقرب من ميدان المحطة .

- وفي بركة السبع ٠٠ حدثت كثير من المظاهرات الصاخبة حيث.
 دمر المتظاهرون كوبرى بركة السبع وخلعوا قضبان السكة الحديد.
 وخرّبوا محطتها .

وفي سمونود ٠٠ استشهد ثلاثة من الأهالي المتظاهرين .

- وفي رفتى ٠٠ تظاهر طلبة المدرسة الثانوية وانضم اليهم
 الأهالي ، وتألقت لجنة ثورية برئاسة الأستاذ أحمد الجندي أعلنت استقلال.
 رفتى وتعاون المأمور الوطنى اسماعيل بك حمد مع اللجنة الثورية .

٥ - في مديرية الفوادية (كفر الشيخ) قامت المظاهرات
 بدءا من يوم ١٦ مارس وتعرضت لها السلطة العسكرية البريطانية فى
 صباح يوم ٢٦ مارس ، وقام المأمور الوطنى عبد القادر أفندى مختار

بمناصرة الثوار فأبعدهت القوات العسكرية واعتسدى الثوار على المركز ونزعوا خطوط السكة الحديد والتلغراف والتليفون واستشهد أحد الأهالي ونهب الجنود الانجليز الدكاكين كما مارسوا أقسى أنواع الاهانة والتعذيب مع الأهالي حيث قاموا بجلد ٧٥ من الأهالي في كفر الشيخ و ٢٥ من أهالي سخا و ٣٠ من أهالي ميت علوان ، وتصاعدت المقاومة حيث تبادل الأهالي اطلاق النيران مع الانجليز وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان وحوكم حيث حكم عليه بالسجن خمسة عشر عاما وأفرج عنه سنة ١٩٢٤ .

٥ - وفي قلين ودسوق ٠٠ دمر الأهالي محطة السكة الحديد ونزعوا القضبان في كل منهما .

٥ - وفي المحلة الكبرى وشبين الكوم قام المتظاهرون بأعمال العنف والتخريب وفي المنصورة حيث راح ضحية التعرض الانجليزى المسلح تسعة عشر شهيدا .

٦ - وكذلك في دمياط ٠٠ قامت المظاهرات وتصدت لها قوات البوليس واستشهد عدد من الأهالي وقبض على الكثيرين حيث حكم عليهم بالسجن وشيعت المظاهرات جنازات الشهداء .

٧ - وفي مركز ميت غمر ٠٠ حدثت مذبححة في ميت القرش يوم ٢٣ مارس ١٩١٩ حيث مر قطار كان يقل أكثر من مائة جندي بريطاني وتحرش هؤلاء الجنود بالمتظاهرين وقتلوا عمدا أحد الشباب لأنه لم يرشدهم عن مكان المتظاهرين وعندما حاول المتظاهرون الهروب سلط الجنود البريطانيون عليهم مدافعهم الرشاشة عشوائيا فحصدوا عددا كبيرا من الأهالي حيث بلغ شهداء هذه المذبحة أكثر من مائة شهيد وعددا كبيرا من الجرحى .

وفي نفس اليوم ، حدثت مظاهرات في كفر الويزر وقتل الجنود البريطانيون عددا من الأهالي .

وفي ٢٧ مارس ، نزل الجنود البريطانيون ببلدة تفهنا الأشرف واعتدوا على الأهالي حيث قتلوا عددا كبيرا منهم عند ارغامهم بالسخرة في اصلاح السكة الحديد .

وفي ٢٨ مارس ، هاجم الجنود الانجليز بلدة دنديط وأخذوا يضربون الأهالي ويسلبون البيوت وقتلوا اثنين من أهالي البلدة وجرح الكثير عند تصديهم لهذا العدوان .

٨ - أما في القليوبية والشرقية ٠٠ فقد قام الأهالي بالتظاهر ودمروا خطوط السكة الحديد وأتلفوا خطوط التليفون والتلغراف وخربوا الطريق الزراعي بحفر الخنادق العميقة فهاجمتهم الطائرات البريطانية حيث استشهد سبعة من الأهالي في الشرقية وخمسة آخرون في بلدتى طوخ وقها ٠

في الوجه القبلى ٠٠

كانت الثورة والمظاهرات أشد منها في الوجه البحرى ، فانقطعت طرق المواصلات تماما بين الوجهين البحرى والقبلى ٠٠٠ (٩) -

« في الجيزة » :

- ففي ١٥ مارس ، فاجأت سيارة محملة بالجنود البريطانيين تجمعا من أهالى قرية كفر الشوام بمركز امبابية فى حفل عرس وبأغت الجنود الانجليز الأهالى بإطلاق النار عليهم فاستشهد ستة وأصيب ثمانية (١١٤) ٠

- وفى ١٦ مارس ، قتل جندى بريطانى أحد أهالى بندر الجيزة أمام دار البريد ، فتجمهر الأهالى واعتدوا على الجندى الانجليزى وعلى دار البريد ٠٠

- وفى ١٨ مارس ، حلقت الطائرات البريطانية فوق قرية الثمانية بمركز العياط وألقت بعض القنابل فأصيب عدد من الأهالى ٠٠

- وفى ٢٢ مارس ، نزل بعض الجنود الانجليز الى بلدة بهشتيل ، وأخذوا يضربون الأهالى بالسياط ورد عليهم الأهالى بالمثل وندخل عمدة القرية فى الوقت المناسب واستشهد أحد الأهالى ٠٠

- كما دمر الأهالى محطات السكة الحديد ، فى بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية ٠٠

- « وفى بنى سويف » ٠٠ قام الأهالى بتدمير كوبرى قشيشة الموصل بين مركز الواسطى وبنى سويف ٠٠

(١١٤) « ثورة ١٩١٩ » - للأسناد الرافعى - الجزء الاول (٢) - من ص ١٤٤ حتى ص ١٧٧ ٠

٩ - « وفي الفيوم » ٠٠ حيث قامت المظاهرات واستشهد عدد كبير من الأهالي بلغ عددهم حوالي ٤٠٠ ، وقد قام البدو بدور بارز في مقاومة البريطانيين وحدث تصادم بين جنود المركز والبدو ٠٠

١٠ - وفي « المنيا » ٠٠

استمرت المظاهرات عدة أيام حتى يوم ٣٠ مارس حيث تمكن الأهالي من الاستيلاء على السلطة في المديرية ، فجاءت قوة عسكرية بريطانية وقام قائدها باعتقال الأهالي ومحاكمتهم واستشهد ثمانية من الأهالي ٠٠

- وفي ١٨ مارس - في « مركز ديرمواس » هاجم الثوار المتظاهرون قطارا كان متجها من الأقصر الى القاهرة يقل عددا من الجنود والضباط الانجليز فقتلوهم عن آخرهم ، فالقت السلطات القبض على مئات من الأهالي وحكمت بالاعدام وبالسجن على الكثيرين منهم ٠

١١ - وفي « أسسيوط » ٠٠

تفاقت الحالة بعد أن اتخذت القوات العسكرية البريطانية موقعا دفاعيا ، فهاجم الثوار المتظاهرون هذا الموقع الدفاعي - في صباح ٢٣ مارس - وأخذوا يطلقون النار على الجنود الانجليز ، الا أن الأهالي تكبدوا خسائر جسيمة بلغت عدة مئات من الشهداء والمصابين ٠

- وفي يوم ٢٤ مارس ، حلقت طائرتان حريبتان حيث ألقت القنابل على الثوار فأصابت الكثير من الأهالي واستشهد الكثير منهم ، ثم توالى النجذات العسكرية الانجليزية من القاهرة عن طريق النيل حيث قوبلت بمقاومات عنيفة من جانب الثوار المتظاهرين بين ديروط وأسيوط عند بلدة « شلش » ، وحاول الأهالي الاستيلاء على الباخرة ولكن المدافع الرشاشة الانجليزية حصت المئات من الأهالي ، ثم هاجم الثوار المتظاهرون البواخر المسلحة الانجليزية - في الجهات القبليية من المكان الأول - حيث أصيب في هذه المعركة القائد البريطاني « هيزل » ولقى مصرعه وكان مفتشا بوزارة الداخلية ، أما الهجوم الثالث فقد وقع قبلي محطة « نزالي جنوب » ولم يتمكن الأهالي من الاستيلاء على البواخر البريطانية المسلحة لغزارة وقوة نيران المدافع الرشاشة التي حصت الكثير من الأهالي ٠٠

١٢ - وفي « سوهاج » ٠٠ وفي مركز جرجا ٠٠

١٣ - وفي مديريتي « قنا وأسوان » ، فقد كانت المظاهرات سلمية ٠

— تعيين الجنرال « اللنبي » مندوبا ساميا ٠٠ « ٢١ مارس ١٩١٩ » :

فاجأت أحداث وحوادث الثورة الشعبية المصرية الوطنية الحكومة البريطانية والشعب البريطاني ، فلم يكونوا يتوقعون أن يثور الشعب المصرى الذى كان فى غاية الرضا عن الحكم البريطانى وفجأة تبين أن الشعب المصرى خاصة فى الوقت الذى خرجت فيه انجلترا منتصرة فى الحرب العظمى، وحضر نخبة من السياسيين والصحفيين والكتاب الانجليز لدراسة هذه الظاهرة الثورية عن كتب - بعد أن كان قد تأكد لهم خطأ أن الشعب المصرى فى غاية الرضا عن الحكم البريطانى وفجأة تبين أن الشعب المصرى عن بكرة أبيه أجمع الرأى على التخلص من الحكم البريطانى - ولذلك :

— استدعت الحكومة الانجليزية السير « وينجت » الى حيث غادر مصر فى ٢١ يناير ١٩١٩ واستبدلت به مندوبا آخر أقوى بأسا وأقدر على مواجهة الثورة وقمعها بالشمسة ولذلك صارت تعيين الجنرال « اللنبي » (١١٥) محله مندوبا ساميا فوق العادة فى مصر والسودان ، وأذيع النبا فى لندن يوم ٢١ مارس فى بيان رسمى ، وقد وكل الى المندوب الجديد فى هذا البيان أن يقوم بالسلطة العليا فى جميع المسائل العسكرية والمدنية واتخاذ جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام فى مصر وحتى يدير جميع الشئون اذ لا لزم الأمر وضرورة تأمين وحماية حياة السلطان (١١٦) على القطر المصرى على قاعدة ثابتة ووصل الى مصر يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ .

(١١٥) « ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الرافعى - جزء أول قسم (٢) - ص ١٦٦ ،

١٦٧ .

(١١٦) « الموسوعة المصرية » - محمد شقيق غربال ، ص ٢١١ .

« اللنبي » - آدموند هنرى (١٨٦١ - ١٩٢٦) - قائد بريطانى اشترك فى حرب البوير (١٨٩٩ - ١٩٠٢) ، وفى فرنسا فى أوائل الحرب العالمية الأولى قائد الحصة البريطانية بمصر (١٩١٧ - ١٩١٩) فغزا فلسطين واستولى على بيت المقدس واكتسح بجيشه سوريا واستولى عليها بدون قتال - على دمشق وحلب - بعد أن هزم الجيش التركى فى موقعة مجد و الفاصلة (١٨ - ٣١ أكتوبر ١٩١٨) وقضى على مقاومة الأتراك وعلى اثر ذلك طلبت تركيا عقد هدنة مع الحلفاء ، وكوفئ اللنبي على هذه الانتصارات بترقيته الى رتبة فيلد مارشال وفيه لقب فيكونت . وعند اندلاع الثورة فى مارس وأبريل ١٩١٩ عين مندوبا ساميا لبريطانيا فى القاهرة بدلا من سير رينجالد وينجت الذى أحيل الى المعاش وبذل مجهودا كبيرا فى تهدئة الحال وتوسط شخصيا سنة ١٩٢٢ لاعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من الحكومة البريطانية ، وعلى الأثر اعلنت مصر انها مملكة ذات سيادة (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) غير أن جهوده كادت تذهب هباء حينما اغتيل سير لى ستاك الحاكم العام للسودان وقائد الجيش المصرى (سرداد) فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ واستقال من منصبه فى ربيع عام ١٩٢٥ .

— ميول المنسوب السامى الجديد الى تهدة الحال - رغم البلاغ العسكرى . .

فى يوم وصول المنسوب السامى البريطانى الجديد الجنرال « اللنبى » الى مصر ، أعلنت السلطات العسكرية البريطانية بلاغا عسكريا رسميا فيه تلميح باستخدام الشدة فى مواجهة الشوار المتظاهرين وقمعهم ، ولكن الجنرال « اللنبى » أصدر بنفسه تصريحاً فى يوم ٢٦ مارس - اليوم التالى لوصوله - أوضح فيه الرغبة فى تفهم الأمور للوقوف على الأسباب الحقيقية للثورة واستعداده لازالة هذه الأسباب . . ومع ذلك : -

— واستمرت الثورة . .

رغم التهديد تارة والتهدة تارة أخرى من جانب البريطانيين ، لم تؤثر هذه التصريحات فى نفوس عامة الشعب المصرى ولم تصرفهم عن متابعة الثورة واستمرارها ، كما لم يؤثر أيضا فيهم النداء الذى أصدره أعضاء الوفد وبعض الوزراء والعلماء والكبراء يوم ٢٤ مارس بالدعوة الى الهدوء والسكينة .

— خطبة لورد كيرزون الاستفزازية (١١٧) . . (٢٤ مارس ١٩١٩)

فى يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ ، ألقى رئيس المجلس الخاص ورئيس مجلس اللوردات - لورد كيرزون - خطبة فى اجتماع مجلس اللوردات الانجليزى باسم الحكومة البريطانية عن الحالة فى مصر وذكر فيها أن الحالة فى مصر أقل خطورة عما قبل ، وتحامل على الثورة فى مصر وزعم أنها أقرب الى السلب والنهب منها الى السياسة ، وأثنى على موظفى الحكومة ورجال الجيش والبوليس ليلهم الى التعقل مثلهم مثل الأعيان ، ثم قال - فى شبه اعتذار - ان الحكومة البريطانية لم ترفض حضور الوزيرين المصريين رشدى وعدلى ، ولكن ظروف انشغال بريطانيا فى مؤتمر الصلح هو الذى جعل حكومة الملك فقط أجلت حضورهما ، واعترف لهما بحسن التدبير والمعاونة مع السلطات البريطانية فى مصر خاصة فى زمن الحرب ، ثم أكد أن بريطانيا ليس لديها مانع - فى الوقت المناسب - للتفاهم - مع المصريين على الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مصر فى مستقبل الأيام ، ثم هاجم سعد زغلول وأعضاء الوفد بأنهم هم السبب فى الهياج وهم الذين دبروا هذه الاضطرابات

(١١٧) « ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الرفعى - الجزء الاول (٣) - ص ١٧٠ ، ١٧١ .

وأنهم قوم غير مسئولين واختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح في باريس موعدا للقيام بهذه الحركة الثورية لاحراج بريطانيا ، وأكد أنه لاسييل للمناقشة معهم خاصة في انجلترا حتى لا يؤول ذلك على أن انجلترا تنوى التخلي عن تبعاتها نحو هذه البلاد .

— الاستياء العام من الخطبة ••

واشتعلت المظاهرات وبصفة رئيسية من الموظفين ، خاصة وأن « كيرزون » كان قد لقبهم بالمسلمين ، فتضامنوا مع بقية أفراد الشعب وشملت الاضرابات والمظاهرات جميع قطاعات المجتمع المصرى من محامين وقضاة وأطباء وأعيان (١١٨) ووقعوا على العرائض التى رفعت الى السلطان احتجاجا على استمرار اعتقال سعد زغلول ورفاقه ، فخلت المصالح الحكومية كلها من موظفيها وعمالها على مدى ثلاثة أيام ، وبعد أن اجتمع المتظاهرون في جامع « أحمد بن طولون » - بحى السيدة زينب - قرروا الاضراب التام عن العمل الى أن يتم الافراج عن سعد زغلول ورفاقه .

واستمر الحال مضطربا فى المصالح والدواوين الحكومية وبالتالى أغلقت المحال التجارية فى الأحياء الوطنية أبوابها - عدا المخازن - تضامنا مع موظفى الحكومة وعمالها فى اضرابهم واحتجاجهم .

ومن يوم ٣ أبريل أخذت الجماهير تندفق الى الشوارع فى مظاهرات متتالية حيث تلاقت الجموع فى ميدان عابدين ، وعلى أثر سماع صوت طلق نارى أصاب أحد الانجليز زاد الصخب فانطلق الرصاص على المتظاهرين من أحد المنازل الذى يقطنه أحد الأجانب فأصاب كثيرا من المتظاهرين ، كما قامت الدوريات العسكرية البريطانية باطلاق النار على المتظاهرين أيضا فاستشهد تسعة من الأهالى وجرح ٥٦ ، مما أدى الى اشتداد اندلاع الثورة فى جميع أحياء القاهرة وشوارعها .

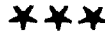
وكان قد سبق ذلك - فى يوم ٣١ مارس ١٩١٩ - وفى أثناء الاضراب العام من جانب موظفى الحكومة وعمالها أعلن القائد العام الانجليزى صدور ميزانية الحكومة المصرية عن عام ١٩٢٠/١٩١٩ بقرار من الجنرال اللنبى ، فكان تحديا صارخا للشعور العام واستهانة بالثورة فقبول هذا الاعلان بالسخط العام والاستمرار على الثورة .

(١١٨) المصدر السابق - ص ١٧٢ ، ١٧٤ .

وأيضاً في يوم ٢ أبريل ، اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين في دار محكمة الاستئناف وعند مغادرة المحامين دار المحكمة قام الجنود الانجليز بالاعتداء عليهم ٠٠

وفي نفس اليوم حاولت السلطات الانجليزية اغلاق الجامع الأزهر ورفض شيخ الأزهر ذلك فوضعت حول الجامع كردونا من الجنود واستمر حصاره عدة أيام ٠٠

وفي يوم ٥ أبريل ، كانت النية متجهة لعقد اجتماع شعبي موسع في الجامع الأزهر ، الا أنه لما كان الجامع الأزهر محاصراً بالجنود الانجليز ، فقد تم عقد الاجتماع الشعبي في جامع « أحمد بن طولون » ولم تتمكن القوات البريطانية من فضه ، فما كان من الجنود الانجليز الا أن قاموا باحتلال الشوارع المؤدية الى جامع ابن طولون في اليوم التالي ٦ أبريل ٠



— فظائع الجنود الانجليز في العزيزية والبدرشين (١١٩) ٠٠ (٢٥ مارس ١٩١٩)

على أثر ما قام به أهال القرى القريبة من محطات السكك الحديدية من تدمير المحطات واقتلاع القضبان واتلاف خطوط التلغراف والتليفون ، قامت السلطات البريطانية بتوجيه الانذارات اليهم وقامت بإرسال قوات عسكرية لقمع الاضطرابات ولإصلاح ما دمره وأتلفه الأهالي ، فقام الجنود الانجليز في قريتي العزيزية والبدرشين - من قرى مركز الجيزة ، يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ - بالكثير من الحوادث المؤلمة والاعتداءات على الأنفس والأعراض والأموال وحرمة المنازل بأساليب وحشية لانسانية ٠٠

فمن واقع سجلات الجمعية التشريعية ومجلس مديرية الجيزة ، مثبت بها ما قام به الجنود الانجليز بعمدة العزيزية - ابراهيم دسوقي رشدان وعمدة البدرشين - محمد منصور الدالي - حيث قام جنود السلطة البريطانية في فجر يوم ٢٥ مارس باقتحام منزل كل عمدة منهما - وتحت تهديد السلاح - بالاستيلاء على أمواله وأسلحته الخصوصية والأميرية. وأرغموا كلا منهما على خلع ملابسه وهجموا على الحریم والأطفال. وفتشموهم وانتزعوا حلى النساء والفتيات واعتدوا عليهن على مرآى ومسمع.

(١١٩) مذكرات « عبد الرحمن قهس » - ص ١٧٠ الى ١٧٨ ٠

من كل سمدة ، ولم يرحموا الأطفال فأخذوا يضربونهم ، ولم يكتفوا بهذا الحد بل اصطحبوا كل عمدة بعد تجريدهما من ملابسهما يسرون بهما شبه عرايا فى شوارع القرى ليرشدوهم عن منازل مشايخ البلد الذين فعلوا بهم وبنسائهم وبأطفالهم مثل ما فعلوه مع كل عمدة منهما ، وأرغموا العمدين والمشايخ أن يذيعوا فى كل بلدة أن منازلهم ستحرق وأن على كل صاحب منزل وأهله أن يغادروا منازلهم بأسرع ما يمكن قبل الحريق ، وقام الجنود الانجليز بحرق معظم منازل القريتين فى الوقت الذى لم يتمكن الأهالى من انقاذه ما يمكن انقاذه من متاع ٠٠ وسجل العمدتان بعض الحوادث - منها :

- قتل ابراهيم عطوة الدالى - ابن عم العمدة - فى منزله بعد سلب أمواله .
- قتل عبد الجواد معروف فى منزله بالرصاص وبعد قتله فصلوا رأسه عن جسده وأخذوا يعيشون بها .
- قتل سيد رفاعى رميا بالرصاص .
- حاول جندى بريطانى أن ينال بغيته من « غالية » - زوجة الشيخ حسنين الجزار الكفيف البصر - ولما دافعت عن عرضها وقاومت مقاومة عنيفة ، أخذ الجندى المعتدى يضربها بكعب البندقية فى رأسها ولم يتركها الا جثة هامدة ثم جردها وزملاؤه من حليها .
- اطلاق الرصاص على محمد أبو العلا وتهشيم ذراعه حيث اضطر الطبيب عند عرضه عليه الى بتر الذراع المهشم فى اليوم التالى .
- اطلاق الرصاص على الخفير النظامى - على السيد - واخترق الرصاص أماكن كثيرة من جسده .
- اعتدوا بالضرب المبرح على - أحمد أحمد حماد - بكعوب البنادق فى رأسه وكانت اصاباته خطيرة وقد قاومهم باستماتة ثم سرقوا ما بجيوبه وبيته .
- اعتدوا على - السيد محمد - طعنا بالسونكى فى صدره فأصيب بجرح نافذ خطير .
- قام الجنود الانجليز - إضافة الى كل ذلك - بسلب ونهب المنازل والأهالى بهاتين القريتين .

— وفظائع فى الشياتان (١٢٠) ٠٠

وفى ذات يوم ٢٥ مارس - وعلى أثر الانذار البريطانى بمعاقبة الفرى المحيطة بمناطق محطات السكك الحديدية التى خربها التوار - أحسرق الجنود البريطانيون قرية الشياتان بمديرية الشرقية بعد نهبها وبذات أساليب الفظائع التى ارتكبوها فى قريتى العزيزية والبدرشين .

وبسبب اختفاء عسكري هندى تابع للقوات البريطانية المكلفة بحراسة محطة السكة الحديد قام الجنود الانجليز بالاعتداء على أهالى القرية حيث قاموا بتحطيم أبواب المنازل وسلب ونهب كل ما بها ثم أحرقوا المنازل على مرآى من أصحابها واستمرت النيران مشتعلة على مدى يومين. مما أدى الى أن يبيت حوالى أربعة آلاف من الرجال والنساء والأطفال فى العراء بدون مأوى .

— وفظائع أخرى بقرية نزلة الشوبك (١٢١) ٠٠

فى ٣٠ مارس وقعت كارثة أليمة بقرية نزلة الشوبك - من أعمال مديرية الجيزة - حيث كان جنود انجليز قد حضروا بقطار - مسلح - بالقرب من القرية لاصلاح خط السكة الحديد ، وكان العمدة موجودا بالمحطة مع نفر من الأهالى للمساعدة فى اصلاح الخط مع الانجليز ، الا أن الجنود الانجليز تركوا العمل واقتحموا القرية وأخذوا يستولون على كل ما تقع عليه أنظارهم من أغنام وحمام وطيور ، وأثناء ذلك وقع نظرهم على امرأة تدعى عزيزة خضير - زوجة عبد التواب عبد المقصود - فأخذوا يمسكونها من كل موضع من جسدها ثم حاولوا اغتصابها فاستغاثت بزوجها الذى هرع اليها ليدافع عن زوجته - عرضسه - فضرب أحد الجنود المعتدين بالعصا على رأسه ، فقام الجنود بقتل الزوج بالرصاص فى الحال ، وثار الأهالى العزل من السلاح فقام الجنود الانجليز باطلاق الرصاص عليهم وطعنوا البعض بالسونكى حيث قتل عدد كبير من الأهالى ، ثم استأنف الجنود بعد ذلك الاعتداء على المنازل وعلى من فيها وسلب ونهب ما فيها ، فبدأوا بالاعتداء على منزل العمدة فقتلوا الكثير من الأهالى منهم شيخ البلدة - عبد الفنى ابراهيم طلبه وأخوه عبد الرحيم ، كما اعتدوا على سيدة تدعى - رانده الجابرى - ولما تصدى لهم زوجها عبد المولى حسن قتلوه رميا بالرصاص ثم حاولوا اغتصاب المرأة ومعها طفلها الذى يبلغ

(١٢٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى - ص ١٨٧ حتى ص ١٨٠ .

(١٢١) مذكرات عبد الرحمن فهمى - ص ١٩٤ حتى ص ٢٠٠ .

سنة ونصفا من العمر فلما قاومتهم أطلقوا الرصاص على طفلها أمام عينيها ، ثم أخذوا يشعلون النيران فى جميع المنازل بعد نهبها والاعتداء على النساء بها ، وأثبت ابن العمدة - عبد اللطيف أبو المجد - تاريخيا - هذه الفظائع فى خطاب أرسله الى سلطان البلاد .



الافراج عن سعد زغلول وصحبه ٠٠ (٧ أبريل ١٩١٩)

وصل الجنرال اللنبي الى القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩١٩ ، كان جادا فى الوقوف على أسباب تدمير الشعب المصرى وثورته التى اشتعلت فى اللحظة التى تم فيها اعتقال سعد وصحبه ونفيهم الى خارج البلاد لمطالبتهم بالوسائل السلمية باستقلال بلادهم ، فلم يمض أكثر من أسبوعين حتى كان لدى الجنرال اللنبي الصلاحيات من حكومته باعلان قرار الافراج عن سعد وصحبه من المنفى وذلك يوم ٧ أبريل ١٩١٩ وكان نص البيان :

« بالاتفاق مع عظمة السلطان ، أعلن أنه لم يبق حجر على السفر لأى مصرى »

« وقد قررت كذلك أن كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ، يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » .

٧ أبريل ١٩١٩

(نائب الملك الخاص)

« أ . ه . ه . ه . اللنبي »

— وعمت مظاهرات الفرح والابتهاج أنحاء البلاد ٠٠

فخرجت المظاهرات الشعبية الصاخبة رجالا ونساء وحرفيين بالآلاف يجوبون الشوارع واليادين ابتهاجا بهذا الاعلان بالافراج عن سعد ورفاقه وبالسماح بسفر باقى أفراد الوفد واعتبر الجميع أن هذا بمثابة قمة النجاح لثورة الشعب على الطريق الى تحقيق آماله فى الحرية والاستقلال بالاصرار والتصميم وقوة العزيمة .

— تكوين لجنة الوفد المركزية (١٢٢) —

تشكلت اللجنة المركزية للوفد في أوائل ابريل ١٩١٩ ، فانتخبت اللجنة العامة للجنة المركزية للوفد على النحو التالي :

« محمود سليمان باشا (رئيسا) و ابراهيم سعيد باشا »
 « وكيلا و أميننا للصندوق) و محمود أبو حسين باشا (وكيلا) »
 « و عبد الرحمن فهمي (سكرتيرا عاما) و أمين الرفاعي (مساعدا للسكرتير) ، »
 « و محمد السيد أبو علي و ابراهيم بك الهلباوي و مرقد بك حنا »
 « و توفيق دوس و محمد محمود خليل و الشيخ محمد عز العرب »
 « و عبد الرحمن الرفاعي و الدكتور حسن بك كامل و الدكتور محمود »
 « عبد الرازق و السيد بك محمود (أعضاء) » .

ثم ضمت اللجنة الى أعضائها - على توالي الأيام و تدريجيا - بعض المستقلين و بعض أعضاء من الحزب الوطني حيث كان تشكيلها الأول معظمه من الإعيان و غالبيتهم من أعضاء حزب الأمة ، و الذين انضموا للجنة هم :

« عبد الخالق مدكور و محمد كامل جلال و محمد محفوظ »
 « و كامل بطرس و الدكتور أحمد بك السيد و الدكتور محجوب ثابت »
 « و دكتور حبيب خياط و حسين عبد الغفار و علوى الجزار »
 « و راغب بك عطية و على المنزلاوي و السيد حسين القصبى و أحمد بك الشيخ »
 « و فهمي و بصا و حسن بك الشريعى و محمد زكى عبد الرازق »
 « و على اسماعيل و صاروقيم عبيد و فؤاد بك سلطان و عبد الواحد الوكيل »
 « و محمود بك عبد النبى و عثمان سليط و سالم السيد و عبد الحليم العلايل »
 « و عبد الرحمن محمود و محمد كمال أبو جازية ، و بسيونى الخطيب »
 « و حسن هلال و عبد الستار الباسل و دكتور حافظ عفيفى »
 « و مصطفى النحاس » .

— سفر الوفد من القاهرة (٢١ أبريل ١٩١٩) —

أسرع أعضاء الوفد المسافرون (١٢٣) بتجهيز أنفسهم و سافروا من محطة القاهرة مودعين بالمظاهرات فى ميدان المحطة و فى فنائها و على

(١٢٢) « و ثائق ثورة ١٩١٩ » (المراسلات السرية بين سعد زغلول و عبد الرحمن فهمي) - للدكتور محمد أنيس - هامش ص ١١ ، ١٢ .

(١٢٣) « ذكريات اجتماعية و سياسية » - للأستاذ محمد على علوية - من ص ١٣٤ الى ص ١٢٨ .

طول الطريق حتى بورسعيد ، ومنها استقلوا احدى بواخر السلطة العسكرية البريطانية حيث أبحرت بهم فى ١١ أبريل ١٩١٩ وسط. الهتافات والمظاهرات الشعبية - الى مائة وهنالك التقوا بسعد وزملائه حيث واصلوا السفر جميعا الى مرسيليا فوصلوها فى ١٩ أبريل ١٩١٩ - وكان أعضاء الوفد المسافرون :

« سعد زغلول - على شعراوى - اسماعيل صدقى - حمد الياسل ،
« محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى السيد - محمد على علوبة ،
« عبد اللطيف المكباتى - سينوت حنا - جورج خياط - مصطفى النحاس ،
« حافظ عفيفى - حسن واصف - محمود أبو النصر - عبد الخالق مدكور -
» ثم انضم اليهم ويصا واصف فى باريس ، »

وقبل السفر ظهرت مشكلة تمويل نفقات سفر الوفد ، فدفع على شعراوى - وكيل الوفد - ثلاثة آلاف جنيه وعبد الرحيم الدمرداش ألف جنيه ودفع كل عضو من باقى الأعضاء مائة جنيه .

— المفاجأة —

بمجرد وصول السفينة المقلّة للوفد الى مرسيليا يوم ١٩/٤/١٩١٩ (١٢٤) ، بلغهم أن الدكتور ديدرو ويلسون - رئيس الولايات المتحدة ، يعلن حق تقرير المصير لكل الشعوب - قد أذاع اعلانا رسميا باعتراف حكومته بالحماية البريطانية على مصر ، وكان لهذا النبأ أسوأ الأثر على أعضاء الوفد إذ أثر ذلك فى عزيمتهم ، ولكنهم وجدوا أنفسهم بين شعب نائر فى مصر وكلهم عنه لاتخاذ جميع السبل لأجل استقلال مصر وبين مؤتمر دولى للصلح فى باريس يفتتح أعماله بالظلم وينظر للشرق نظرة كلها حق ، ويرى أن الحرية وحق تقرير المصير ليسا من حقوق الشرقيين حتى ولو كانوا ساهموا فى المجهود الحربى بما لا يقل عن مساهمة الدول المتحاربة نفسها .

ولم يكن لسعد زغلول والوفد الا أن يواصلوا السفر الى باريس ليكونوا على مقربة من هذا المؤتمر ليقوموا بالجهاد قدر استطاعتهم ويتخذوا أسلوب الدفاع عن قضية بلادهم بكل ما يمكنهم من قوة اقتناع بجميع الوسائل الممكنة ، وهم - فى نفس الوقت - فى شك من عدم الثقة ولا الرجاء فى هذا المؤتمر .

(١٢٤) « مذكرات فى السياسة المصرية » - د محمد حسين هيكل - ص ٨١ ، ٨٢ .

ولما علم المصريون المقيمون في باريس بقدوم الوفد إليها - وقيل وصول الوفد - ألفوا من بينهم جمعية أطلقوا عليهم اسم «الجمعية المصرية»، قامت بتغذية الجرائد الفرنسية بشرح تفصيلات القضية المصرية ونشر ذلك عقب وصول الوفد الى باريس ، ولم تمض بضعة أيام على وصول الوفد الى باريس حتى كان معظم أعضاء مؤتمر الصلح قد اعترفوا هم الآخرون بالحماية الانجليزية على مصر .

— وضوح المخطط البريطاني رغم غرابة تصرفهم . .

وبعد هذه الصدمة المفاجئة ، كان هناك تساؤل (١٢٥) مصرى عن السبب الذى من أجله أفرجت إنجلترا وبشكل مفاجيء عن المعتقلين الأربعة وصرحت لهم ولباقي أعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام بعد أن عارضت سلطات الاحتلال بشدة في هذا السفر ، والحقيقة التى لم تخف على أى مصرى أن إنجلترا بعد أن تأكدت من موقف أمريكا باعلان رئيستها ويدرو ويلسون عن موافقته على اقرار الحماية البريطانية على مصر وتلافيا لتصاعد الغضب الشعبى المصرى وامتصاصا لهذا الغضب - وجدت أنه من حسن السياسة محاولة ارضاء الأمة المصرية بالافراج عن سعد زغلول (١٢٦) وصحبه والسماح له ولأعضاء الوفد بالسفر - بعد أن اطمأنت الى قرار الحماية من أمريكا وهى أكبر الأمم فى مؤتمر السلام - وفى نفس الوقت فان تهدئة الشعب المصرى بتظاهر السياسة (١٢٧) البريطانية باحترام عواطفه وفى ذات الوقت تدخل فى روع الشعب المصرى أن ثورته لن تجديه نفعا لأن مصيره تقرر من جانب من يقررون مصير العالم وبذلك يتولد اليأس (١٢٨) فى نفسية الشعب المصرى بمرور الوقت الذى توهم الشعب أنها استجابت لجانب من طلباته ازاء الطريق المسدود دوليا فسوف يقبل الأمر الواقع فيرضى بالقليل ، أما اذا ركب الشعب المصرى رأسه وصمم على المقاومة فان لدى دولة بريطانيا العظمى من الوسائل العنيفة وغيرها ما يجعل هذا الشعب يكل ويميل من طول الكفاح فيستكين راضيا أو كارها لما تريده إنجلترا (١٢٩) .

(١٢٥) « مذكرات عبد الرحمن فهمى » - ص ٢٨٤ .

(١٢٦) « تكريات اجتماعية وسياسية » - للأستاذ محمد على علوية - ص ١٣٦ .

(١٢٧) « مذكرات د. محمد حسين هيكل » - ص ٨١ - ٨٢ .

(١٢٨) « وثائق ثورة ١٩١٩ » - (مراسلات سعد) للدكتور محمد أنيس - خطاب

محمود أبو النصر لسعد زغلول فى ١٩١٩/٦/٢٠ - من ص ٢٨٢ حتى ص ٢٨٩ .

(١٢٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٨٢ .

وهذا هو المخطط البريطاني الذي اتبعته الى آخر المدى السياسة
البريطانية .

★★★

— حول مؤتمر الصلح (٤) ٠٠

عقد مؤتمر الصلح في باريس ابتداء من شهر يناير ١٩١٩ ، وقد مثل فيه عدد كبير من شعوب العالم ، فاشتركت فيه الدول المتحالفة وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان ومثلت فيه أيضا الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا - وحتى مرحلتها الأخيرة - كالصين وسيام ومعظم دول أمريكا الجنوبية والوسطى كما مثلت فيه شعوب الدول التي كانت خاضعة لألمانيا والنمسا وتركيا ثم ١٠ على هذه الدول ، فاعتبرها المؤتمر شعوبا محاربة مع الحلفاء مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وليتوانيا واستونيا والحجاز والعراق والصهيونيين ، والذين وقعوا معاهدات الصلح هم فقط مندوبو الدول الثلاث الكبرى : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تمثل فيه الدول المنهزمة الا حينما دعيت لتسمع الحكم عليها ولم يسمح للدول المحايدة بحضوره ، ووقفت « روسيا » - وهي منشغلة بثورتها البلشفية - تنظر الى ما يجرى بمؤتمر الصلح من بعيد دون مشاركة فيه ، وفي غيبة من الدول المنهزمة وروسيا والدول المحايدة ، فان جميع أحكام وقرارات مؤتمر الصلح هذا جاءت في صالح الدول الثلاث الكبرى المتحكمة في هذا المؤتمر بل وفي العالم كله - بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى - فأصبح أداة عقاب وانتقام ورسم لسياسة العالم في مستقبل الأيام لصالح هذه الدول الثلاث الكبرى وأطماعها ، والتي عانى وقاسى منها العالم كله حتى قيام واندلاع الحرب العالمية الثانية .

وبذلك أصبحت الكلمة العليا في العالم - لثلاثة رجال :

- فكان أولهم هو الشيخ المسن « جورج كليمنصو » (١٣٠) - رئيس وزراء فرنسا المشهور ب (النمر) ، وكانت له رئاسة المؤتمر - على غير ما كان يشتهي رئيس أمريكا دكتور ويدرو ويلسون - وكان « كليمنصو » يمثل العقلية السياسية العتيقة بأجلى معانيها ، وكان قد تجاوز السبعين من عمره ، وكان كل همه تأديب ألمانيا حتى لا تعود الى تهديده فرنسا .

(١٣٠) مذكرات عيد الرحمن لهمي - ص ٢٨٢ .

– أما ثانيهم فكان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية « ويدرو ويلسون » – وهو أستاذ سابق في التاريخ – وكان مستغرقا في أوهامه الأكاديمية النظرية ، وكان قبل حضوره المؤتمر قد أسبح العالم خطبته التي ضمنها المعاني السامية نحو ضرورة انشاء نظام عالمي جديد تتحكم فيه الديمقراطية لبيتعد العالم عن ويلات الحرب والنزاعات العسكرية واتخذت ألمانيا بكلماته وألقت سلاحها وبنفس القدر انخضعت شعوب الدول المغلوبة على أمرها والتي وعدتها بالحرية على أساس حق تقرير المصير لتحكم كل أمة نفسها بنفسها ، وإيجاد تعاون منظم بين الأمم الحرة لتسوية المنازعات ومنع الحروب أولا بأول .

– وكان ثالث الثلاثة هو المستر – دافيد لويد جورج (١٣١) رئيس وزراء بريطانيا والذي استمر معتليا أخطر المناصب طوال مدة الحرب وقبلها بثمانى سنوات وكان رجلا انجليزيا بمعنى الكلمة عمليا واقعيا بين الاثنين ، واستطاع كليمنصو ولويد جورج أن يؤثرا على أستاذ التاريخ ويدرو ويلسون ومبادئه الانسانية الدولية وبذلك قضى على الأمل الانساني الوحيد في هذا المعترك الدولي القادر على امكانية تغيير الأوضاع الدولية الى صالح الانسانية اذا أراد ذلك .

فكانت هذه هى الروح التي أهلت على المؤتمر الشروط التبادلية التي فرضت على ألمانيا وحلفائها ، وهى التي جعلت مؤتمر الصلح يوافق على استمرار الحماية على مصر حقا لبريطانيا ، والتي جعلت صاحب شعار الحرية – نفسه – الرئيس الأمريكى – هو أول من العلنين عن موافقته على هذا الحق الظالم صارخ الأجحاف لكل حق انساني على المستوى الدولي ولم يقف المؤتمر عند هذا الحد ، بل وافق أيضا على اخضاع كثير من الشعوب للنفوذ الاستعمارية لدولتى الاستعمار بريطانيا وفرنسا .

خيبة أمل الشعب المصرى :

إزاء كل ما سبق وبعد أن بلغت أخبار (١٣٢) المؤتمر وموقفه من ناحية تأكيده على اعلان الحماية البريطانية على مصر ، وقع هذا الاعلان على الملايين من الشعب المصرى وقع الصاعقة ، لأن ويدرو ويلسون هنا كان الأمل – وكان هو الرجل صاحب المبادئ الأربعة عشر ومنها حق تقرير

(١٣١) المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(١٣٢) « مذكرات فى السياسة المصرية » – د . محمد حسين هيكل – فى ٨١ .

المصير - وهو الذى انقلب ينكر على الشعب المصرى حقه فى تقرير مصيره (١٣٣) ، وقبل أن يسمح من الوفد المصرى أية كلمة فقد تجلّى الغدر فى أوضح صوره وهو تنكر هذا الرئيس الأمريكى للمبادئ ، وبطبيعة الحال كان واضحا وجليا لأعضاء الوفد المصرى وللشعب فى مصر مدى قدرة السياسة البريطانية الخادعة على التأثير بشكل أو بآخر على صاحب القرار الأمريكى (١٣٤) ، وان هذا الاعلان الأمريكى كانت نبغى به انجلترا أن يفت فى عضد ويفل من عزيمة الشعب المصرى الثائر وانطاء هذا الشعب درسا بأن تدخل فى روعه أن ثورته لن تجديه نفعاً لأن مصيره قد تقرر مسبقاً من جانب من بيدهم تقرير مصائر شعوب العالم ، وهذا الشعور باليأس والاحباط هو ما كانت تبغيه وتهدف اليه وتخطط له السياسة البريطانية .

ولكن خاب أمل السياسة البريطانية لأن الشعب المصرى بمجرد علمه بهذا الغدر الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المنفذ للتكتيك السياسى البريطانى الخبيث الخادع ، استأنف كفاحه الثورى بشكل أعنف ضد السلطات البريطانية العسكرية وضد الموظفين المدنيين الانجليز وضد السياسة البريطانية بشكل عام على امتداد الأرض المصرية .

تعارض المصالح

خرجت انجلترا وفرنسا من الحرب العالمية الأولى منتصرتين بفضل المعونات الأمريكية المادية الهائلة وبفضل دخول الولايات المتحدة الأمريكية

(١٣٣) « ثورات العرب فى سنة ١٩١٩ » - الجزء الثانى (ثورة مصر) للاستاذ محمد على الغنيت - ص ٨٥ : « وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعترافات ويلسون بالحماية على مصر فعلمت على أن تقوم دار الوكالة الأمريكية بالقاهرة فأذاعت دار الندوب البريطانى ما جاءها من « همسون جارى » وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : (أتشرف بأن أقول ان حكومتى أمرتني أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى وهذه الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا الأمر ، وأن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى ، ولكنهما يتظران بعين الأسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الأمانى بالالتجاء الى العنف) - « يقصد ثورة الشعب المصرى ومتجاهلا فظائع السلطات العسكرية الانجليزية ضد الأبرياء المصريين » .

(١٣٤) « وثائق ثورة ١٩١٩ » - الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، راجع خطاب محمود أبو النصر فى ٣٠ يونية ١٩١٩ - ص ٢٨٢ حتى ص ٢٨٦ ، راجع خطاب اسماعيل صلاح فى ٣٠ يونية ١٩١٩ - ص ٢٨٦ حتى ٢٨٩ .

الى جانب الحلفاء ضد ألمانيا ، وكان كل الفضل يرجع الى شخصية الرئيس الأمريكي « ويدرو ويلسون » فتدخلت في الحرب (١٣٥) وأدت ضريبة الدم حيث بلغ عدد الجنود الأمريكيين في آخر عام ١٩١٨ ما يقرب من أربعة ملايين وثمانمائة ألف منهم مليونان وستة وثمانون ألف جندي يقاتلون داخل الأراضي الفرنسية وحدها وبلغت تكاليف هذه الحملة مليوناً وثلاثمائة وسبعين ألفاً تحملتها الميزانية الأمريكية في الفترة التي خاضتها في خطوط القتال ، وبلغ عدد القتلى من الجنود الأمريكيين خمسين ألفاً وجرح وشوه ما يزيد على مائتين وستة آلاف جندي وبلغت تكاليف هذه الحرب التي تحملتها الميزانية الأمريكية في الفترة التي خاضتها اثنين وعشرين ملياراً من الدولارات - علاوة على القروض التي أمدت بها فرنسا وانجلترا والدول الحليفة والتي بلغ مقدارها عشرة مليارات دولاراً بالإضافة الى ملايين الأطنان من المواد الغذائية وبما يبلغ زنته خمسة ملايين طناً من المعدات الحربية وما زنته مليوناً ونصف طن من الصلب .

وبرغم كل هذه التضحيات الأمريكية التي كانت توجب على كل من انجلترا وفرنسا أن تفسح للرئيس الأمريكي مكان الصدارة فيجلس في مقعد رئاسة المؤتمر كاعتراف بالجميل ، فقد تنكر له كل من النمر الفرنسي « كليمنصو » والداهية الانجليزي (١٣٦) « جورج لويد » ولم يسمحا للرئيس « ويدرو ويلسون » برئاسة المؤتمر حتى لا يملك الوسائل لتحقيق تنفيذ مبادئه الأربعة عشر والتي قد تحقق الحرية والاستقلال لشعوب العول المغلوبة على أمرها وكلها كانت مستعمرات فرنسية وبريطانية تدر الخير لكل من الامبراطوريتين الاستعماريتين وبالتالي تحقق لهما الرفاهية والقوة والسيطرة وبذلك تخرجهما أمريكا مما تمنعان به من خير ، فتمكنت كل من انجلترا وفرنسا من التأثير في بادئ الأمر على الرئيس الأمريكي بالمغالطات باقناعه بأن الشعب المصري يبالي في مطالبته بالاستقلال مستعينا بأسلوب العنف والغرضي مما أدى بالرئيس الأمريكي الى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وكان ينتظر مقابل ذلك مكاناً مرموقاً برئاسته لمؤتمر الصلح ولكن انجلترا وفرنسا تنكرتا له فكان ذلك جزاءه منهما الذي ناله فسجل بذلك على نفسه وعلى بلاده وقومه قمة الجهود والتنكر للمبادئ والقيم الانسانية والأخلاقية التي سبق وأن تبناها وأعلنها ولوح بها للشعوب الصغيرة المهجورة والمغلوبة على أمرها وعشمهم بالأمل في الحرية وحق تقرير المصير بالاستقلال ، ولكن سرعان

(١٣٥) « ثورات العرب في سنة ١٩١٩ - للاستاذ محمد على الغيث - الجزء الاول -

ص ٩٤ .

(١٣٦) « ثورات العرب في سنة ١٩١٩ » - للاستاذ محمد على الغيث - جزء

أول (ص ٨٧ حتى ص ١٠٠ .

ما يبدد هذا الأمل بهذه المواقف المخزية والمفجعة تنكرا لمبادئه التي سبق وأعلنها هو ولم تصدر عن أحد سواه ، وكانت النتيجة أن خصصوا له – للرئيس الأمريكي – مقعدا عاديا في المؤتمر كأحد أفراد الفريق المنتصر وليس كرئيس وبذلك لم يكن له أى دور ولم تكن له أية رسالة أو مثل عليا ، فقد دوره كزعيم للعالم الحر بعد انتهاء الحرب ، وتبع ذلك أن قامت الدول الغربية المنتصرة في الحرب بإحداث فراغ حول الولايات المتحدة الأمريكية وخبا كل شعاع لآمال الشعوب الصغيرة في أمريكا ورئيسها وبذلك تحقق لدولتي الاستعمار بريطانيا وفرنسا عزل أمريكا فلم يعد لها الكلمة في حق تقرير المصير الذي كانت تترقبه وتتوق إليه الشعوب المستعمرة ٠٠

وامعانا في النكر للمبادئ والوعود ، فقد قاطعت إنجلترا وفرنسا اللجنة الدولية (١٣٩) التي شكلها مؤتمر الصلح للبحث والتعرف على رغبات الأمة العربية في فلسطين وفي سوريا والأردن وكانت أطماعهم في السيطرة على البترول العربي هي المسيطرة على تفكير قادة السياسة في إنجلترا وفرنسا ، وكانت مساومة هاتين الدولتين للرئيس الأمريكي « ويلسون » على أساس أمرين : أولهما : أما أن يتمسك بمبادئه – الأربعة عشر التي سبق وأعلنها – وبذلك قد يخسر مشروعها الأساسي في تكوين وإنشاء الهيئة المقترحة (عصبة الأمم) التي كرس لها كل نشاطاته في أخريات أيامه ٠٠ وثانيهما : وأما أن يجارى رغبات كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في المؤتمر في سبيل تحقيق هذا الحلم الكبير الذي كان يراوده ويسعى الى تحقيقه ٠٠ وكانت تلك هي اللعبة السياسية الكبرى الخبيثة لبريطانيا في هذه الفترة حيث جعلت الرئيس الأمريكي – كداعية للسلام لتحقيق آمال الشعوب المقهورة في التحرر – يعلن بنفسه عكس مبادئه ويتحرر منها ويتنكر لها خاسرا بذلك مكائنه كرئيس لدولة كبرى في العالم ، فيعترف ويقرر – على غير ما كان يأمله ونادى به فعلا – بضرورة فرض الحماية البريطانية على مصر ، ولو أنه في بيانه تحفظ بعض الشيء ليقنع نفسه – على الأقل – بالتمسك ببعض من جوانب هذه المبادئ ٠

حيث جاء في هذا البيان (١٣٨) – الذي أذيع في القاهرة – : « ان الرئيس باعترافه هذا يحفظ لنفسه حق البحث – فيما بعد – في تفاصيل هذا الاعتراف واجراء التعديل الذي يقتضيه الأمر ، وان الرئيس والشعب

(١٣٧) المصدر السابق – ص ٩٦ ، ٩٧ ٠

(١٣٨) « ثورات العرب في ثورة ١٩١٩ » – للأستاذ محمد على الفيتيت – جزء أول –

ص ٩٤ ٠

الأمريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى - المشروعة -
للحصول على قسط آخر من الحكم الداتى (١٣٩) (وليس الاستقلال) ،
ولكنهما ينظران بعين الأسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الأمانى بالالتجاء
الى العنف ٠٠ (اعتبر ثورة الشعب المصرى على الاستعمار البريطانى أنها
عنف ، فى حين أن أمريكا فى ثورتها ضد الاستعمار البريطانى استخدمت
أقصى أنواع العنف) ٠٠ !!

وعلى أثر هذا الاعلان الشباز ذى البيان المؤسف الصادر عن رئيس
الولايات المتحدة الأمريكية ، ناصب الحزب الجمهورى الأمريكى العداء
لرئيس الأمريكى ويلسون فخذله الكونجرس (البرلمان الأمريكى) بعدم
الموافقة على معاهدة الصلح أو التصديق عليها ، وتعرضت مبادئ الرئيس
للتجريح والنقد وناصبوا دعوته العداء وندحوا بما كان قد ألقاه من الخطب:

وهكذا تحقق النجاح لسياسات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فى تحطيم
كل ما كان ينشده ويلسون من آمال للشعوب الصغيرة المقهورة المغلوبة على
أمرها ، وبذلك خسر ويلسون احترام تلك الشعوب كما خسر برلمانها
الأمريكى ، وقد قيل انه كان لهذا الحسران صدمة عنيفة منى بها الرئيس
الأمريكى حيث كان لها آثار سيئة بارزة فى نفسه ظلت تلازمه حتى فارق
الحياة (١٤٠) ٠٠٠

وعادت الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة العزلة عن المجتمع
الدولى من جديد ، وهيمنت كل من بريطانيا وفرنسا بفرض ارادتهما على
العالم وعلى الشعوب المغلوبة على أمرها ، وازاء ذلك لم يكن أمام هذه
الشعوب - ومنها مصر - الا الاعتماد على ذاتها بشق طريق الثورة على هذا
الظلم الدولى الذى تتزعمه دولتنا الاستعمار اللتان اقتسمتا دول العالم
الصغيرة فيما بينهما ، فكان على شعوب هذه الدول أن تتشبث بالثورة
وتزيد اشتعالها على المحتلين فى بلادها .

(١٣٩) « ثورات العرب فى سنة ١٩١٩ - للاستاذ محمد على الغنيت - جرد
ثان (ثورة مصر) - ص ٨٥ .
(١٤٠) المصدر السابق .

الوفد المصرى فى فرنسا ٠٠

قام سعد باشا زغلول وأعضاء الوفد - فور وصولهم الى باريس - بتنظيم أنفسهم وأسلوب عملهم ، فألفوا من بينهم ثلاثة لجان تشكلت على النحو التالى :

(أ) **اللجنة المالية** : تألفت من : سعد زغلول رئيسا وشعراوى باشا أمينا للصندوق وعبد اللطيف المكباتى .

(ب) **لجنة الحفلات** : وتألفت من : اسماعيل صدقى وحسين واصف وجورج خياط .

(ج) **لجنة النشر** : تألفت من : اسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى ودكتور حافظ عفيفى وويصا واصف .

- ويبادر سعد باشا بزيارة رؤساء وفود الدول العظمى ، الا أن أحدا منهم لم يشأ أن يرد هذه الزيارة باستثناء رئيس الوفد الايطالى (١٤١) .

- وفى ٢٢ ابريل ١٩١٩ ، كتب سعد بصفتة رئيس الوفد الى الدكتور ويلسون يرجو منه تحديد موعد للمقابلة فرد عليه سكرتيره الخاص بأنه سيعرض رسالته على الرئيس الأمريكى وتضمنت الرسالة صيغة احتجاج مصر على موقف المؤتمر ٠٠

- وفى ٢٩ ابريل ١٩١٩ ، أرسل سعد باشا خطابا بنفس صيغة الخطاب السابق الى رئيس مؤتمر الصلح « كليمنصو » ، الا أنه لم يتلق ثمة رد ٠٠

- وعندما أراد الوفد أن يوفد بعض من أعضائه الى مختلف الدول الأوربية لنشر دعوته فلم يتمكنوا من الحصول على تصاريح السفر ٠٠

- وفى ٣ مايو ١٩١٩ ، أقام الوفد حفلا لرجال الصحافة الأمريكية والبريطانية والفرنسية المتواجدين بفرنسا - لتغطية أعمال المؤتمر - وخطب فيهم سعد زغلول ومحمد محمود حيث شرحا فى خطابهما أبعاد القضية المصرية ٠٠

- وفى ٦ مايو ١٩١٩ ، سلمت شروط الصلح للوفد الألمانى (١٤٢) وفيها اعتراف ألمانيا بحماية بريطانيا على مصر ٠٠

(١٤١) مذكرات عبد الرحمن فهمى - ص ٢٨٥ .

(١٤٢) المصدر السابق .

- وفي ١٢ مايو ، أرسل الوفد الى رئيس المؤتمر « كليمنصو » احتجاجا على قرار المؤتمر . .

- وفي ١٦ مايو ، أرسل الوفد من باريس برقية مطولة الى رئيس مجلس الشيوخ في واشنطن شارحة بالتفصيل أبعاد القضية المصرية والمناخ البريطاني المحمومة ضد الشعب المصري الثائر مطالبا بحريته واستقلاله . .

- أعاد سعد زغلول المحاولة، فأرسل خطابا آخر الى الرئيس الأمريكي ويلسون يشرح فيه قضية بلاده مكررا طلب المقابلة لشرح القضية تفصيلا، فباءت تلك المحاولة أيضا بالفشل .



الاعتماد على النفس . .

- بعد فترة من محاولات الاتصالات والاحتجاجات التي باءت جميعها بالفشل ، انصرف تفكير سعد زغلول وأعضاء الوفد الى اعادة ترتيب أوراقهم بالدعاية لمصر وقضيتها ، فبادر سعد بالعمل بعقليته المرتبة حيث صمم على ضرورة الاتصال بالثوار في مصر ، فنظم عمليات الاتصالات السرية والعلنية بلجنة الوفد المركزية وركزها عن طريق سكرتيرها عبد الرحمن فهمي - قائده المقاومة العلنية والسرية - وبذلك ضمن سعد ادارته للثورة في مصر عن طريق حصوله على المعلومات أولا بأول واستغلالها دعائيا في باريس وأوروبا عامة شارحا وموضحا فظائح الانجليز التي يرتكبونها ضد الثوار الأبرياء العزل في مصر ، وفي نفس الوقت توجيهه المستمر للثورة ويؤكد ذلك ما قاله « لويد جورج » في كتابه (١٤٣) عن (مصر منذ كرومن) قوله : « لم تنفع صدمة اعلان اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية على مصر ، الا في اقناع زغلول أن العراك يجب أن يأخذ مجراه في الأراضى المصرية ، فوجه همه على الفور الى تلك الجوقة وطلق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث الى أتباعه بالأراء والأخبار والتوجيهات ، واقتنع الشعب في مصر بمداومة الجهاد » .

- وفي ١٣ مايو ١٩١٩ ، أرسل سعد باشا من باريس تليفرافا الى (١٤٤) محمود سليمان باشا - رئيس اللجنة المركزية في مصر - يقول فيه : « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة في وجهنا ، كل

(١٤٣) « تراجم وسير » للأستاذ العقاد - المجلد الثامن عشر - ص ٣٨١ .

(١٤٤) « وثائق ثورة ١٩١٩ » - للدكتور محمد اتيس - (الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي) - ص ١١ .

الجهود والمساعدة لم تؤد إلى نتيجة واعترف الألمان بالحماية ، وكادت تنسرب وتصل هذه المعلومات - المخيبة للآمال - إلى الشعب المصري الثائر ، وخوفاً من رد الفعل والاحباط الذي قد يتسرب إلى نفوس أفراد الشعب فيتسبب في إخماد الروح الثورية ، تمكن سكرتير اللجنة عبد الرحمن فهمي من تدارك الموقف فأجل الاعلان عن ذلك ومنذ ذلك الوقت دعت الضرورة إلى حتمية إعادة تنظيم عمليات الاتصالات بين اللجنة المركزية والثوار في مصر وبين سعد زغلول وأعضاء الوفد في باريس بأن تتم هذه الاتصالات بأسلوب سري حتى لا تقع أية معلومات في أيدي السلطات البريطانية .

وكانت هذه هي بداية العمل السري المنظم ، خاصة وأن اللجنة المركزية المنتخبة في مصر كان من أبرز اختصاصاتها - طبقاً للمادة (٢٦) من قانون الوفد - أن يكون عملها الرئيسي جمع التبرعات لتغطية نفقات واحتياجات الوفد في باريس وجمع المعلومات عن الموقف في مصر وإرسالها إلى الوفد في باريس لاستخدامها في الدعاية للقضية المصرية في دوائر المؤتمر والأوساط العالمية السياسية والصحفية .

ظل مؤتمر الصلح منعقداً ستة شهور ومكث وفد مصر حوالي ثلاثة شهور منها محاولاً الاتصال بأي من الوفود المشاركة في المؤتمر دون جدوى سواء داخل أروقة مقر اجتماع المؤتمر أو خارجه ، مما دعا وفد مصر إلى تنظيم صفوفه وأسلوب عمله بتوسيع دائرة نشاطه خارج مصر سواء في إنجلترا أو إيطاليا وبالذات في أمريكا ، وانتظم العمل اليومي للوفد المصري على الوجه التالي (١٤٥) :

- ففي الصباح وإبتداءً من الساعة التاسعة ، تبدأ سكرتارية الرئيس سعد زغلول في مطالعة صفحات الجرائد اليومية الانجليزية والأمريكية وتنتزع منها القصص التي تحمل أخبار خاصة عن مصر وتقوم بترجمتها إلى اللغة العربية ، وينتهي هذا العمل في وقت تناول الغداء ظهراً .

- تستأنف السكرتارية العمل بعد الظهر حتى الساعة الرابعة والنصف مع سعد زغلول لكتابة الرسائل الخصوصية والتقارير الواردة من مصر والردود عليها وغير ذلك من اجراءات .

(١٤٥) « وثائق ثورة ١٩١٩ » - للدكتور محمد أنيس - (من نص رسالة من كامل

سليم إلى عبد الرحمن فهمي) ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

وفي الساعة الخامسة يجتمع أعضاء الوفد جميعا ، وتنتهي عليهم ما تم ترجمته وملخصات التقارير ثم يصير تفسير كل منها ، ثم يقوم أعضاء الوفد بالانتقال الى حجرة مخصصة للكتابة لكتابة الردود اللازمة كل عضو فيما يخصه أو يخصه له رئيس الوفد ، ثم تسلم هذه الردود الى السكرتارية لترجمتها الى اللغات الأجنبية حسب لغة كل وفد من الوفود المشاركة في مؤتمر الصلح وترسل هذه الردود لدور الصحف الأجنبية أو المصرية في مصر، وكذلك يتم ترجمة التقارير الواردة من مصر واتخاذها عادة في وسائل للدعاية للقضية المصرية في الصحافة الأوروبية والأمريكية .

— عندما تضخمت أعباء العمل على أعضاء الوفد المصري في باريس ، قام الوفد بافتتاح مكتبين له في كل من إيطاليا وإنجلترا لتحقيق أكبر قدر من وسائل الدعاية الاعلامية لتكون على مسمع من شعوب الدول الأوروبية
جمعا .

— وعندما ترامت الأنباء لسكرتارية الوفد في باريس بأن الكونجرس الأمريكي يعارض الرئيس ويلسون لموقفه في مؤتمر الصلح وأن هناك احتمالا شبه أكيد بأن الكونجرس سوف يرفض معاهدة الصلح وأن في هذا الرفض مصلحة كبيرة لمصر ، اذ بذلك يزول تلقائيا اعتراف أمريكا بتأكيد الحماية البريطانية على مصر .

— فقد بادر الوفد المصري بأن أوفد محمد محمود باشا من باريس الى أمريكا للدعوة للقضية المصرية هناك وليقوم بمهمة الاتصال بالنواب والشيوخ أعضاء مجلس الكونجرس الأمريكي لاقتناعهم بضرورة مقاومة هذه المعاهدة الصلحية الظالمة لحقوق الشعوب الصغيرة المهضومة الحقوق .

— وسافر محمد محمود باشا ونجح في اتصالاته الواسعة النطاق والدعوة للقضية المصرية حتى جعل الكثير من أعضاء الكونجرس يتحدثون عن مصر وحقها في الحرية والاستقلال .

— الا انه لما كانت التوجهات السياسية في أمريكا في ذاك الوقت قد نحت نحو المطالبة بالعزلة ، فقد انتهت ونوقفت السياسة الأمريكية عند حد تفضيل سياسة العزلة ، مما حدا بالكونجرس الى عدم الموافقة على معاهدة الصلح ولا على ميثاق عصبة الأمم ولم تشترك في عضويتها .



المقاومة الشعبية .. والتنظيم الثورى ..

لم يكن فى ذهن سعد زغلول باشا ولم يدر بخلده - اطلاقا ، الى ما قبل يوم اعتقاله - أية نوايا للتخطيط للشورة ، رغم شعوره الداخلى بأن أحداثا جساما سوف تحدث اذا ما استمر وطنى فى معاندة السلطات البريطانية فى الحق فنطق لسانه الفصيح بما يشعر به معبرا عما سوف يجب أن يحدث بتعبير « القارعة » (١٤٦) ، أى الناقوس الذى سينبه لشيء واجب اتخاذه شعبيا وتلقائيا ، وكان بداية قرع الناقوس هو قيام سلطات الاحتلال البريطانى باعتقال سعد ورفاقه ، وقد شب لديه هذا التفكير بعد مقاومته للانذار البريطانى ..

- فى صباح يوم ٩ مارس ١٩١٩ - أى يوم الاعتقال (١٤٧) - لم يتعد العمل الايجابى لأعضاء المؤسسة الوطنية متمثلا فى الوفد المصرى المعلن عن تكوينه ، لم يتعد عملهم الايجابى سوى الاحتجاج أثناء اجتماعهم برئاسة على شعراوى باشا وكيل الوفد ، فأرسلوا خطابا الى السلطان « أحمد فؤاد » يحتجون فيه على اعتقال سعد وأصحابه وأذاعوا محتوى هذا الخطاب الاحتجاجى على الشعب .

- وعندما حضر الى « بيت الأمة » وفد من طلبة المدارس العليا وكان منهم طالب الحقوق « ابراهيم عبد الهادى » مع زميليه « عبد الحليم عابدين » و « حافظ عمار » بغرض الحصول على التعليمات نحو دور الطلبة فى العمل الايجابى لتسجيل الاحتجاج ، فنصحتهم عضو الوفد عبد العزيز فهمى بالهدوء والالتفات الى دروسهم حيث قال لهم جملته الشهيرة : « دعونا نعمل فى هدوء » ، وقد أصبحت هذه الجملة تتردد على السنة الشباب على سبيل التهكم والسخرية ، الا أن هذه المجموعة القليلة العدد من الشباب زعماء الطلبة صمموا على عدم الاعتماد على السياسيين التقليديين (١٤٨) والاعتماد على أنفسهم فعادوا الى مدارسهم ففوجئوا باندلاع المظاهرات دون انصياع لنصائح السياسيين التقليديين أو انتظار أوامر أو توجيهات من أحد والنأم شمل الطلبة المتظاهرين بزملاتهم الزعماء ، وأثناء طواف المظاهرات بالأحياء والشوارع والميادين تبين لهم أن بقية فئات الشعب قد خرجوا فى مظاهرات صاخبة دون أية

٠ (١٤٦) « تراجم وسير » - للاستاذ العقاد - المجلد الثامن عشر - ص ٢٩٩ .

(١٤٧) من مذكرات « ابراهيم عبد الهادى » - مجلة روز اليوسف عدد ٢٨١٤ فى

٠ (١٩٨٢/٥) (الحلقة الثالثة)

٠ (١٤٨) المصدر السابق

توجيهات أو قيادة والتحمته المظاهرات ببعضها البعض وبذلك تحولت هذه المظاهرات الصاخبة التي جمعت بين طلاب المدارس العليا والثانوية وبين مختلف فئات الشعب الأخرى - تحولت فى لمح البصر الى ثورة عارمة ..

وفى هذه الأثناء بدأت تتكون خلية بسيطة من هؤلاء الطلبة وأخذت تتجمع حولها عناصر طلابية أخرى أكثر ايجابية ازدادت أعدادهم فحتمت عليهم الظروف تنظيم أنفسهم بتكوين خلايا كل منها مسئولة عن واجب تكلف به .. فكانت :

(أ) خلية مسئولة عن تحرير المنشورات وطبعها بالبالوطة وتوزيعها بالقاهرة *

(ب) خلية مسئولة عن الاعلام للسفر الى الأقاليم والقرى والنحور والنجوع لتوزيع المنشورات التى تحوى أخبار ممارسات السلطات العسكرية البريطانية العنيفة ضد المتظاهرين وعمليات القمع بالقتل والتشريد *

(ج) خلية مسئولة عن جمع المعلومات من مناطق الثورة فى العاصمة والأقاليم للاستفادة بها فى تحرير المنشورات *

وقد اعتمدت هذه الخلايا الثورية الشبابية على المنشورات بصفة رئيسية لتحريك الشارع المصرى والفلاحين الثائرين قى القرى وتحريضهم على استمرار الثورة ، لأن الرقابة التى كانت تفرضها سلطات الاحتلال البريطانى على الصحف كانت تمنع توصيل أخبار الثورة الى الأرياف ..

وتدرجيا تطورت هذه الخلايا واتسعت دوائرها وتعددت واجباتها وهامها بما يتناسب واتساع مجال الثورة وتفاقم أخطائها ، فتشكلت على هيئة تنظيمات للمقاومة الشعبية (١٤٩) ، سرعان ما انضم اليها واندمجت فيها خلايا وطنية ثورية أخرى لديها الخبرة حيث سبق لها الاشتراك فى عمليات الاغتيالات السياسية منذ أحداث محاولة الاعتداء على السلطان حسين كامل ثم عملية اغتيال بطرس باشا غالى وغيرها من أحداث ايجابية وكان من أبرز عناصر هذه الخلايا الوطنية الثورية « عبد الرحمن فهمى » وكان يمثل القيادة للمقاومة السرية ومنهم أيضا « شفيق منصور » ، وقد قام بتنظيم مقاومة سرية مسلحة ومنظمة بدأت عملها بالرد أولا بأول على عمليات القتل التى يرتكبها جنود الاحتلال ضد المتظاهرين ..

(١٤٩) المصدر السابق -

وقد أطلق على أعضاء هذا التنظيم السرى وعلى قائده « عبد الرحمن فهمى » تعبير « ديدبان » (١٥٠) مصر ، حيث كان مسيطرا على جهاز آخر لجميع المعلومات عن تصرفات طبقة السياسيين المحترفين الضالعين فى التعاون مع السلطات البريطانية وكذلك جمع المعلومات عن نقاط الضعف فى معسكرات وتشبيكات وتحركات السلطة العسكرية البريطانية وخاصة المكلفين بمقاومة الثوار والقضاء عليهم ، كل ذلك سهل على أعضاء تنظيم المقاومة السرية برئاسة عبد الرحمن فهمى ، أحداث الكثير من الحسائر فى صفوف قوات السلطة العسكرية البريطانية والعناصر المدنية منهم العاملون بدواوين الحكومة المصرية وفى صفوف عناصر الحونة من المصريين .

وفى هذه المرحلة المتقدمة - الأولى (١٥١) - من الثورة ، كانت تتميز بطابع العنف من الطرفين سواء من جانب الثوار أو من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، فكانت هذه المرحلة - منذ اعتقال سعد زغلول ونفيه فى ٩ مارس ١٩١٩ حتى يوم اعلان الافراج عنه فى ٧ ابريل ١٩١٩ - اشترك فيها الشعب بجمع طوائفه وطبقاته - خاصة الفلاحين - اشتركا جادا وفعليا ، وفى هذه المرحلة الابتدائية الثورية ظهرت وتشكلت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة فى زفتى والمنيا ، كما تشكلت المجالس الوطنية المستقلة فى كثير من المراكز والمدريات . .

لقد كانت ثورة شعبية تعبر عن ردود فعل الشعب المصرى فى مواجهة عنف الردع من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، وكان ذلك بفضل هذا التنظيم الذى أشعل شرارة الثورة فاندلعت وانتشرت فى جميع أنحاء مصر .

.. المقاومة .. فى المرحلة الثورية الثانية .. (أبريل ١٩١٩) :

هذه المرحلة بدأت مع تجاوب الشعب المصرى مع خيبة أهل وفد مصر (١٥٢) فى موقف عصبة الأمم التى خذلت مصر باعلان اعتراف الدول العظمى بالحماية البريطانية على مصر فى يوم وصول وفدها الى مرسيليا فى ١٩/٤/١٩١٩ فعمت الثورة منذ ذلك الوقت القاهرة وجميع مدن

(١٥٠) من مذكرات « ابراهيم عبد الهادى » - مجلة روز اليوسف - العدد ٢٨١٤ -
(العدد ٢٨١٤ - (الحلقة الثالثة فى ١٧/٥/١٩٨٢) .

(١٥١) « وثائق ثورة ١٩١٩ » (المراسلات السرية من سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى - للدكتور محمد أنيس - ص ١٠ ، ١١ .
(١٥٢) المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، للدكتور محمد أنيس ، ص ١٢ .

ومراكز ومدىريات مصر ، ولعبت الجماهير المصرية من طلبة وموظفين ومحامين وعمال الدور الرئيسي وقد برز دور التنظيم السرى بقيادة المناضل « عبد الرحمن فهمى » كرئيس لتنظيم المقاومة السرية بجميع خلاياها من تجميع معلومات وتوصيل أخبار للخلايا الثورية المحلية داخل مصر وتنظيم الاتصالات السرية مع الوفد المصرى برئاسة الزعيم سعد زغلول فى فرنسا وتلقى معلومات من وفد المفاوضات بأسلوب سرى لتوزيعه على وسائل النشر والصحافة المحلية والأجنبية بالإضافة الى تنظيم وقيادة المقاومة المسلحة داخل البلاد ضد قوات الاحتلال والخونة المتعاونين معهم مع توفير كافة الامكانيات لكل ذلك .

•• التنظيم السرى للثورة ••

أملت الضرورة - منذ الاتصال المبكر بين سعد زغلول فى باريس وبين رئيس اللجنة المركزية محمود باشا سليمان فى مصر ، الى ايجاد وسيلة للاتصال السرى بين الوفد فى باريس واللجنة المركزية فى مصر تفاديا من رقابة السلطة العسكرية البريطانية من ناحية أخرى ليطلع سعد زغلول على الموقف فى مصر بكل تفاصيله أولا بأول ولتكن لديه مادة اعلامية صادقة وواقعية يستغلها فى الدعاية للقضية المصرية يفضح بها العنف البريطانى ضد المصريين ، وفى نفس الوقت لتكون لدى اللجنة المركزية فى مصر - والتي تعمل بمثابة مؤسسة وطنية للثورة - توجيهات زعيمها سعد زغلول بالنسبة لهذا الموقف ، وفى نفس الوقت - أيضا - كان سعد يدرك أنه المسألة المصرية ستحل سلما أو حربا على أرض مصر وحدها كما أن هذه المقاومة ستكون بمثابة مصدر قلق وازعاج للانجليز ، وبذلك ينكشف للرأى العام الداخلى والخارجى مدى تحكم الانجليز فى مصير الشعب لمدة طويلة ، فقد كان الجانب الأكبر من القلق هو انزعاجهم من نجاح الوفد ولجنته المركزية فى تحقيق الوحدة الوطنية التى تلتف حول الوفد والتى كان سعد ورفاقه يتقنون أسلوب الابقاء عليها فى جميع المجالات خاصة فى تشكيلات المؤسسة الوطنية سواء فى مجال تشكيل الوفد المرافق لسعد أو فى تشكيل اللجنة المركزية أو حتى فى تكوين أجهزة الدعاية والاعلام من صحافة ونشرات وأيضا داخل صفوف المقاومة السرية فكانت الأسماء القبطية للشخصيات البارزة وطنيا ظاهرة بشكل واضح فى كل هذه المؤسسات الى جانب الدور الوطنى للمكنيسة القبطية البارز الذى تعمدت قيادات الثورة الحفاظ عليه منذ بدء الحركة الوطنية الثورية ••

ولأجل تنظيم هذا الاتصال السرى بين سعد من الخارج واللجنة المركزية فى داخل مصر ، فقد تعاين عبد الرحمن فهمى على المظهر الاجتماعى وجعل من أحد معارف سعد زغلول المقربين منذ شغله وظيفة مدير للجامعة وحصل له على اجازة ثلاثة أشهر ونصف وذهب الى باريس ليعمل سكرتيراً خاصاً لسعد زغلول واتفق معه على طريقة وأسلوب المراسلة السرية وكان هذا الشاب هو « محمد وجيه » ، وكانت الرسائل تتراسل ما بين الجامعة وباريس وبالعكس على شكل مجلات علمية أو أبحاث يكتب بين «سطورها بالحبر السرى نظراً لأن المجلات والأبحاث العلمية بطبيعة الحال بعيدة عن الشبهات .»

وكان حلقة الاتصال بالجامعة هو الأستاذ/محمد صادق فهمى (١٥٣) – الذى يسلمها بدوره الى المناضل عبد الرحمن فهمى ، وبوسائل أخرى كثيراً ما كان عبد الرحمن فهمى يرسلها بنفسه اذا كانت وثائق أو مستندات أو صوراً تعبر عن الغطاء التى يرتكها الانجليز مع شخص مسافر ليسلمها الى سعد زغلول فى باريس ومن أمثلة ذلك فطامع الانجليز التى ارتكبوها ضد أهالى نزلة الشوبك والعزيرية بمديرية الجيزة ، التى كانت مثار خلاف بين سعد والوفد من جانب وبين اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر من جانب آخر .

وبعد انتهاء مدة اجازة محمد وجيه – الثلاثة شهور ونصف – كلف عبد الرحمن فهمى الأستاذ محمد كامل سليم – الذى كان يتقن اللغة الانجليزية وكطلب سعد زغلول علاوة على أنه كان معروفاً مسبقاً لبقية أعضاء الوفد ، وقد ظلت مسألة الرسائل السرية غير معلومة لأعضاء الوفد أو لأعضاء اللجنة المركزية فى مصر ، وانحصر العلم بها – فقط – بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، وأسند الى محمد كامل سليم الى جانب عمله كسكرتير خاص لسعد زغلول عمل آخر يتسم بالأهمية وهو مترجم رسمى للوفد .

(١٥٣) « مذكرات عبد الرحمن فهمى – جزء أول – من ص ٩ حتى ص ٢١ .»

تأملات ج ٣ – ١٢٩

٠٠ عبد الرحمن فهمى (١٨٧٠ - ١٩٤٦) :

- كان « عبد الرحمن فهمى » - أصلا - من رجال الادارة المرموقين (١٥٤) قبل عام ١٩١٣ ، فكان بمنابة الدينامو لحزب الوفد المصرى (١٩١٨ - ١٩٢٦) والداعى الى ضم ووحدة الصفوف (١٩٣٦ - ١٩٤٦) ، كما كان من الشخصيات الهامة التى لعبت دورا حاسما فى التاريخ المصرى خاصة فى فترة عمله الثانية بالوفد ٠٠

- كان أصلا من الطبقة التركية ، فقد نشأ عبد الرحمن فهمى وتربى فى بيت شقيقه الأكبر « محمده ماهر باشا » صديق الخديوى عباس حلمى - وكيل نظارة الحربى ، وكان اللورد كرومر يعتبر هذه الصداقة هى السبب الرئيسى فى تحريض الخديوى عباس ضد الاحتلال البريطانى ، وقد تأثر عبر الرحمن فهمى باتجاهات أخيه محمد ماهر السياسية المعادية للانجليز (١٥٥) ٠٠ ومحمد ماهر هو والد على ماهر وأحمد ماهر .

- تخرج عبد الرحمن فهمى من المدرسة الحربى سنة ١٨٨٨ ، وعاصر فى شبابه فترة التنكيل بالعسكريين العربيين فى مصر ، وبتهيب المعدات العسكرية المصرية ، واشترك فى الحملة المصرية بقيادة « كتشتر » لاعادة فتح السودان فى عهد الثورة المهديّة ، وبعد انتهاء الحملة اشتغل فى المعية الخديوية لعباس الثنائى ، وفى سنة ١٨٩٩ عين ياورا لوزير الحربى مصطفى باشا فهمى (والد صفيّة زغلول زوجة سعد باشا زغلول - فيما بعد) وفى عام ١٩٠١ نقل للعمل ضابطا بالبوليس (وزارة الداخلية) وتدرج فى مناصبها فعين مأمورا لمركز سمالوط ثم مركز بنى مزار بمديرية المنيا ثم مأمورا لمركز امبابة بمديرية الجيزة ٠٠

وفى عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ عين وكيلا لمديرية القليوبية ثم وكيلا لمديرية الدقهلية ، وفى عام ١٩٠٦ عين مديرا لمديرية بنى سويف وفى عام ١٩٠٨ مديرا للجيزة ٠٠ وأثناء عمله مديرا للجيزة ، بدأت متاعبه الحقيقية مع الانجليز ، فدخل فى سلسلة من الصدامات والأزمات مع الموظفين الانجليز حيث كان متمسكا - فى جميع أعماله - بالمبادئ الأخلاقية ، فكان يتصرف بما يوحى اليه ضميره مع مراعاة القوانين ولم يكن يرسترشد بأى شخص ، فكان سلوكه يختلف عن سلوك وأخلاق وتصرفات زملائه مديرى المديرىات الأخرى الذين كانوا غالبا بل دائما

(١٥٤) من كتاب « وثائق ثورة ١٩١٩ » - د محمد انيس - من ص ٧ حتى ص ٢٣ .

(١٥٥) ولذلك يكون عبد الرحمن فهمى هو عم على ماهر وأحمد ماهر .

ما يستأنسون بأراء المفتشين الانجليز في كل أمور وشئون مديرياتهم الهامة بل والتافهة ٠٠ وفي عام ١٩١١ عندما أصر مستشار نظارة الداخلية الانجليزية لمديرية الجيزة على احالة عبد الرحمن فهمى للمعاش ، نقله الخديوى عباس الى وكالة الأوقاف التى كانت نظارتها تابعة للسراى ، ولكن لتمسك عبد الرحمن فهمى بأخلاقياته نشبت الخلافات واحتدم الصدام بينه وبين الخديوى عباس نفسه، وذلك عندما اعترض عبد الرحمن فهمى على تصرفات غير أمينة لرجال حاشية الخديوى بخصوص أطيان زراعية بناحية المطاعنة استولوا عليها لحساب الخديوى ، فما كان من الخديوى عباس الا أن أصدر أوامره باحالة عبد الرحمن فهمى الى المعاش فى عام ١٩١٣ ، وكان عبد الرحمن فهمى أثناء خدمته فى المراكز والمديريات المتعددة على امتداد الوجهين القبلى والبحرى قد اكتسب معرفة واسعة بأحوال أهلها كما ترسخت صلاته وعلاقاته الوطيدة بالشخصيات والأسر المصرية من العمدة والأعيان وتوسعت صلاته الطيبة بكافة الأطراف الوطنية حتى توطلدت علاقاته الطيبة بسعد باشا زغلول وعدلى باشا يكن وبكافة دوائر الحزب الوطنى ٠٠

بدأت الصلة بين عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول قبل - حتى - تأليف حزب الوفد ، وكان هو ممن اقترحوا على سعد زغلول بأن يستكمل حزب الوفد تكوينه بانضمام ممثلين عن الحزب الوطنى اليه ورشح بالفعل كلا من مصطفى النحاس وحافظ عفيفى .

وساهم عبد الرحمن فهمى فى حركة التوكيلات وفى ثورة مارس ١٩١٩ وكان دوره المؤثر فى المرحلة الثانية من هذه الثورة أثناء وجود سعد والوفد فى باريس فشغل مهمة سكرتير عام اللجنة المركزية وفى نفس الوقت رئيس التنظيم السرى وقائدا للمقاومة الشعبية ٠٠

اعتقل فى أول يوليو ١٩٢٠ ، وكانت السلطات البريطانية ترصد نشاطه وأحس مبكرا بنوايا السلطات البريطانية فتخلص من كل المستندات والوثائق التى تدينه ، ورغم هذا حاكمته السلطات البريطانية مع عشرين آخرين فى قضية المؤامرة الكبرى والذين أسمتهم بجماعة الانتقام ووجهت اليهم تهمة التآمر على خلع السلطان أحمد فؤاد وقلب الحكومة والتجريض على العصيان والقتل ، وكانت هذه القضية فى غالب الأمر ملفقة فافتعلت انتقاما من عمليات اغتيال العناصر المصرية العميلة التى تشهد ضد الثوار المصريين ، فكانت المحاكمة والحكم الذى صدر بغرض تصفية المنظمات الثورية الموالية لحزب الوفد ، وانتهت محاكمة

عبد الرحمن فهمى رزملائه بصليور الحكم - فى أكتوبر ١٩٢٠ - باعدامه
ثم خفف الحكم الى السجن خمسة عشر عاما - تفاديا وامتناسا للغضب
الشعبى - ، ورغم هذا استمر عبد الرحمن فهمى فى مزاولة نشاطه
الثورى (١٥٦) من داخل السجن ، فكان رغم سجنه يدير عمليات المقاومة
يما فيها عمليات الاغتيالات . .

- وفى عام ١٩٢٤ عندما تشككت وزارة سعد زغلول ، تم الافراج
عن عبد الرحمن فهمى وغيره من المسجونين السياسيين بموجب قرار
الاعفاءات السياسية التى صدرت فور تولى الوزارة مسئولية الحكم ،
وخرج عبد الرحمن فهمى من السجن مريضا بعد نقله الى سجن الحضرة
بالاسكندرية حيث اسيئت معاملته داخل السجن . .

- وفى ذات العام - ١٩٢٤ - دخل عبد الرحمن فهمى أول مجلس
للنواب وفق دستور ١٩٢٣ عن دائرة عابدين ، وفى هذه الأثناء عمل فى
مجال نقابات العمال وقام بتشكيل أول اتحاد عام لنقابات عمال وادى
النيل الذى ضم ١٢٠ نقابة ينتمى اليها ١٥ ألفا من العمال واختير عبد الرحمن
فهمى رئيسا لهذا الاتحاد حيث أطلق عليه لقب « زعيم العمال » . .

- وفيما بين عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ بدأت علاقات عبد الرحمن فهمى
تفتقر مع سعد زغلول بسبب محاولاته المتكررة لانهاء الخلافات بين سعد
زغلول وعدلى يكن والصلح بينهما وفشله فى محاولاته . .

- وفى نوفمبر ١٩٢٤ وعلى أثر مقتل السردار ، اعتقل عبد الرحمن
فهمى مرة أخرى وظل معنقلا رهن التحقيق حتى ثبتت براءته فأطلق سراحه
فى يناير ١٩٢٥ ، واستقال بعدها من رئاسة اتحاد العمال .

- وفى عام ١٩٢٦ عندما أجريت الانتخابات ، ولما لم يقم سعد
زغلول بادراج اسم عبد الرحمن فهمى ضمن مرشحي حزب الوفد لهذه
الانتخابات ، استاء عبد الرحمن فهمى غاية الاستياء وعبر عن ذلك فى
مقابلة عاصفة له مع سعد زغلول ، وانتهى الأمر بأن زاد عزوف عبد الرحمن
فهمى عن العمل السياسى الى أن توفى سعد زغلول .

(١٥٦) تقرير رفعه ت و٠ رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة الى الامين العام
- كتاب « وثائق ثورة ١٩١٩ » ، (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى -
ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

مسير

أحداث ثورة ١٩١٩ •• والوزارة ••

– فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى (١٥٧) المعتمد البريطانى سير ريجنالد وينجت للمطالبة بالاستقلال والسماح لهم بالسفر الى لندن للمفاوضة ••

– قابل سعد وأصحابه حسين رشدى باشا فى نفس اليوم ونصحهم حسين رشدى بضرورة الحصول على توكيلات من الشعب ، لأنه فى مقابلته للمعتمد البريطانى فى نفس اليوم – ١٣ نوفمبر ١٩١٨ – جاء فى حديثه أن سعد ورفاقه يطالبون بالاستقلال ولا يمثلون الأمة ••

– وفى نفس اليوم (١٣ نوفمبر ١٨) تألف الوفد برئاسة سعد زغلول ••

– وفى نفس اليوم (١٣ نوفمبر ١٨) تألف الوفد برئاسة سعد رشدى بخطاب من السلطان فؤاد يعرض عليه سفره هو وعدلى يكن الى لندن كوفد رسمى للتحديث باسم الحكومة المصرية فى شأن مستقبل مصر السياسى ، وأفضى حسين رشدى بهذه الفكرة الى المعتمد البريطانى فى مقابلته له ••

– بعد عدة أيام ، جاء (١٥٨) رد الحكومة البريطانية برفض طلب رئيس الوزراء حسين رشدى ••

– فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ ، وعلى أثر رفض حكومة بريطانيا لطلب حسين رشدى بالسفر ، قدم استقالته الى السلطان ولم يقبلها السلطان ••

– جدد حسين رشدى طلب الاستقالة فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٨ ولم تقبل مرة أخرى ••

– فى ٢١ يناير ١٩١٩ ، غادر المعتمد البريطانى سير وينجت القاهرة فى طريقه الى لندن ••

(١٥٧) « ثورة ١٩١٩ » - جزء أول - للاستاذ عبد الرحمن الراغى - ص ٦٦
(١٥٨) « ثورة ١٩١٩ » - جزء أول - للاستاذ عبد الرحمن الراغى - ص ١٠٧ ،

– فى ١٠ فبراير ١٩١٩ ، أعاد حسين رشدى تقديم طلب الاستقالة الى السلطان فقبلها فى أول مارس ١٩١٩ وبذلك انتهت فترة حكومة حسين رشدى الأولى ..

– قاطع جميع رجال الأحزاب المصرية والمستقلون تأليف أية وزارة ، فبقيت البلاد بدون حكومة ابتداء من أول مارس – يوم قبول استقالة حكومة حسين رشدى – احتجاجا على تصرفات الحكومة البريطانية ..

– فى ٦ مارس ١٩١٩ ، قدم قائد القوات العسكرية البريطانية بمصر انذاره الى سعد زغلول وأصحابه لحضورهم الى مقر قيادته ، حيث طالبهم بالكف عن نشاطهم السياسى والا تعرضوا للمعاملة السيئة الشديدة بتطبيق الأحكام العرفية عليهم ..

– فى ٨ مارس ١٩١٩ ، تم اعتقال سعد زغلول ورفاقه حيث رحلتهم السلطات البريطانية الى المنفى فى جزيرة مالطة ، وكانت البلاد بلا وزارة تحكمها ..



اندلاع الثورة

– فى يوم ٩ مارس ١٩١٩ ، بدأت المظاهرات الشعبية والطلابية تجوب أنحاء القاهرة ، احتجاجا على اعتقال الزعماء الوطنيين المصريين ونفيهم لمطالبهم باستقلال مصر ، واندلعت الثورة بعد ذلك حيث عمت جميع أنحاء البلاد ..

– فى ٢٥ مارس ١٩١٩ ، وصل الجنرال اللنبي الى القاهرة ليحل محل سير وينجت المعتمد البريطانى ، وعلى أثر وصوله اجتمع مع الوزراء السابقين المستقيلين ومع باقى أعضاء الوفد لتهدئة الحالة فى البلاد ..

– فى أول ابريل ١٩١٩ ، تصاعدت أعمال العنف الثورى من جانب الثورة والعنف المضاد من جانب القوات البريطانية ، وكل ذلك ومصر بدون وزارة ..

– فى يوم ٧ ابريل ١٩١٩ ، أعلن الجنرال اللنبي قرار الافراج عن سعد زغلول ورفاقه وإباحة السفر للمصريين ، فعم الابتهاج جميع أنحاء البلاد ..

- فى يوم ٩ ابريل ١٩١٩ ، عرض السلطان أحمد فؤاد على حسين رشدى تأليف الوزارة وقبلها حسين رشدى .

- فى ١١ ابريل ١٩١٩ ، سافر باقى أعضاء الوفد من مصر الى باريس على ظهر باخرة بريطانية اتجهت أولا الى مالطة حيث لحق بهم سعد ورفاقه المخرج عنهم متجهين الى مؤتمر الصلح فى فرنسا .

- واستمرت المظاهرات الشعبية ، رغم مظاهر التخفيف من المعتمد البريطانى ، ولكن فى نفس الوقت استمرت التصرفات العنيفة من جانب السلطات العسكرية البريطانية ضد المتظاهرين .

- فى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، وصل سعد زغلول والوفد المرافق له بطريق البحر الى فرنسا ، حيث عقد مؤتمر الصلح الذى أنكر على مصر أعز مطالبة وهو رفع الحماية البريطانية عليها ، حيث أعلن الرئيس الأمريكى - صاحب المبادئ الأربعة عشر - موافقته على تأكيد الحماية البريطانية على مصر ، فاستأنف الشعب المصرى مواصلة نشاطه الثورى وفى المقابل تشهدت السلطات البريطانية فى عنفها ضد الثورة .

- فى ٢١ ابريل ١٩١٩ ، قدم حسين رشدى باشا استقالة حكومته الثانية - ولم تمكث سوى اثنين وعشرين يوما فى الحكم - فعادت مصر تعيش بلا وزارة تحكمها والمظاهرات الشعبية تعمها .

- أما فى باريس - وخارج أسوار جلسات مؤتمر الصلح - فشل سعد زغلول ورفاقه فى اسماع أصواتهم بمطالب مصر بالاستقلال والحرية الى داخل قاعات المؤتمر أو حتى مقابلة رؤساء الدول العظمى المشتركة فى المؤتمر ، واكتفى الوفد باتخاذ أسلوب الدعاية ضد التصرفات البريطانية العنيفة التى تمارسها السلطات العسكرية البريطانية ضد الشعب المصرى - من خارج أروقة مؤتمر الصلح .

- فى ١٥ مايو ١٩١٩ ، أعلنت بريطانيا - فى خطبة ألقاها لورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية - أنها فى سبيلها الى ايفاد لجنة تحقيق بريطانية الى مصر برئاسة لورد « ملتر » ، امتدادا وتمشيا مع سياسة التسوية فى محاولة التهدئة للموقف ، وجاء فى خطبة لورد كيرزون اشارة الى ما انتهى اليه مؤتمر الصلح - فى باريس - بالاعتراف باستمرار الحماية البريطانية على مصر ، كما أشاد الى فداحة الأضرار التى أحدثتها الثوار المصريون فى المرافق العامة بالبلاد ، وأكد على اصرار بريطانيا على الاستمرار فى حكم مصر بنفس القيود والأحكام العرفية .

- واستمرت مصر بدون وزارة تحكيمها ، حيث أحجم جميع المستوزرين عن قبول تشكيل أية وزارة خوفا من الخروج عن مسار وأهداف الثورة ، وتصاعدت أعمال العنف من جانب سلطات الاحتلال التي قوبلت من جانب الشعب المصرى الشائر بعنف مماثل ، واستمرت البلاد على هذه الحال على مدى شهر حتى ٢١ مايو ١٩١٩ .

- فى ٢١ مايو ١٩١٩ ، فى نفس يوم اعلان بريطانيا عن نيتها فى ايفاد « لجنة ملنر » ، فوجيء الشعب المصرى والبلاد بتأليف وزارة محمد سعيد باشا وكان هذا دليلا على الاتفاق والتفاهم بين محمد سعيد باشا والمعتمد البريطانى والسلطان أحمد فؤاد ، فاعتبر الشعب هذا بمثابة نحد للرأى العام واستخفافا به ، فازداد تصاعد العمل النورى السرى والعلنى .

- رفعت عرائض الاحتجاج الى السلطان أحمد فؤاد من جميع طبقات وفئات الشعب حيث وجهت التهديدات الى الوزارة ، الى أن قام الطالب سيد على محمد بالاعتلاء على رئيس الوزراء محمد سعيد باشا بالقرب من محطة جناكليس بالاسكندرية - يوم ٣ سبتمبر ١٩١٩ - ولكنه لم يصب ، وكان هذا بمثابة انذار له ولغيره من المستهينين بالشعب .



•• من هو « محمد سعيد باشا » ؟ ••

نظرا لأن اسم « محمد سعيد باشا » سيظفو كثيرا على السطح فى مناسبات وظروف التحدى لثورة ٢٩١٩ ، فقد لزم التنويه عن تاريخه والافصاح عن شخصيته ، فهو من الرجال المستوزرين المصريين الذين يتقنون امكانية تحقيق مصالحهم وأغراضهم بدهاء وبأية وسيلة مع القدرة الفائقة فى اصفاء ستار من التسامح (١٥٩) والحكمة على تصرفاته .

كانت العلاقة بينه وبين سعد باشا زغلول تنسم بالفنور والجفاء على اثر ما وقع بينهما من خلاف شديد فى الجمعية التشريعية حين كانت تجمعهما الوزارة ، ولهذا حاول محمد سعيد أن يشرع فى تشكيل حزب وقدى آخر لينازع سعد زغلول فى قيادة الأمة ، فاعتمده فى بادئ الأمر على الأمير عمر طوسون وعلى أفراد من بقايا الحزب الوطنى الا انه عندما

(١٥٩) المجلد الثانى عشر (تراجم وسير) - للأستاذ العقاد - ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

أحس بفتور الأمة من هذا المسعى ، تراجع وظل - بانتهازينه - يرقب الأحوال حتى عرضت عليه الوزارة فقبلها على الفور في ٢١ مايو ١٩١٩ ، وخروجا من المأزق ادعى أنها وزارة ادارية - كجيلة من حيله - لتبرير تأليفه الوزارة ، وأشاع أنها ستبقى كذلك وزارة ادارية الى حين ابرام اتفاقية الصلح الدولية بين الدول المتحاربة والدولة العثمانية التركية وبذلك يتفادى التصادم مع آمال الأمة وفي ذات الوقت يؤجل تأييده لدعوة الحزب الوطنى الى وقت الحاجة لأن الحزب الوطنى كان يعتمد في دعوته على حقوق السيادة التركية .

ولكن خاب أمل الشعب المصرى فى الدولة التركية بعد اعترافها - فى مؤتمر الصلح - بالحماية البريطانية على مصر وبذلك كان يمكنه ان ينفذ يده من الحزب الوطنى وقت اللزوم بعد استفادته منه فى منافسة سعد زغلول .

كما أن محمده سعيده كان يمثل المدرسة التركية المتخصصة فى المؤامرات ، فقدم كان أنثساء وجود سعد زغلول فى فرنسا مع الوفد ، مستمرا فى التآمر والتحريض مع الجناح المناوئ للوفد من جانب الحزب الوطنى لاحداث عمليات ازعاج وبلبلة للوفد ، فقد قام ببذر بذور الخلاف والشقاق بين أعضاء الوفد عنلما أوفده شخصا يدعى مصطفى طليمات المحامى (١٦٠) (من الاسكندرية) الى أوروبا لمقابلة صدقى باشا لاستماتته العودة الى مصر بوعود ليست معروفة أو مفهومة القصد ولكن اتضح أن هذا المحامى (مصطفى طليمات) بعد أن عاد الى مصر - كان يتكلم كثيرا ضد الوفد ، ففى نفس الوقت ثبت من احدى رسائل (١٦١) سعد زغلول الى عبده الرحمن فهمى أن اسماعيل صدقى كان محمده سعيده يحرضه احداثا للشقاق بل كان أيضا على صلة بالمدعو (صباغ) أحد مندوبى الانجليز الذى كان يعمل سابقا فى دوائر بعض أمراء مصر ، فاضطر سعد زغلول الى اخفاء الكثير من أعمال الوفد عن اسماعيل صدقى وزميليه محمود أبو النصر وحسين وصفى المتصلين بمحمده سعيده باشا لما استنتجه سعد زغلول من تحركات وتصرفات اسماعيل صدقى ومن معه حيث كان محمده سعيده يبغى من وراء كل ذلك استقطاب بعض أعضاء الوفد المرافقين لسعد للعمل ضد سعد زغلول وتحديدا بالعودة الى مصر للتعامل من لجنة « ملتر » المرفوضة من جانب سعد زغلول ومن الشعب المصرى .

(١٦٠) رسالة عبد الرحمن فهمى لسعد زغلول فى ١٠/٨/١٩١٩ - كتاب « وثائق ثورة ١٩١٩ » - د. محمد أنيس - ص ١٢٠ - ١٢٢ .
(١٦١) المصدر السابق - تقرير رقم ١٦ فى ٢٤/٨/١٩١٩ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى - ص ٧١ .

وبذلك كان محمد سعيد باشا يدافع عن لجنة « ملنر » بهذا المستوى
الوضيع من الانتهازية والدهاء ليتمكنه علاج المشكلات التي نجمت عن تأييد
الحماية على مصر والثورة ضد ذلك لصالح وزارته . . .

وتمشيا مع مخطط الانجليز في مواجهة ثورة ١٩١٩ والذي كان
متفقا مع دهاء وانتهازية رئيس الوزراء محمد سعيد باشا والذي يقضى
بتهدئة الحواظر ، فقله أخذ محمد سعيد باشا في استرضاء الشعب بالمبالغه
في احياء ليالي شهر رمضان ثم برفع رواتب الموظفين ثم بالافراج عن بعض
المعتقلين السياسيين سواء الذين كانوا في سجون مصر أو سجون المنفى
في مالطة وكان من أبرزهم محمود فهمى النقراشى والششيخ مصطفى
الغاياتى والشيوخ محمود أبو العيون والدكتور شفيق منصور وغيرهم . . .

— الخلاف بين سعد زغلول واسماعيل صدقى - في باريس . . .

كان اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر يعارضان سعدا وأعضاء
الوفد في باريس بشبهة حول موضوع نشر فطائح القوات العسكرية
البريطانية ضد الأبرياء العزل المصريين المتمثلة في أحداث نزلة الشوبك
والعزيرية والتي وصلت وثائقها كاملة الى الوفد من عبد الرحمن
فهى (١٦٢) مدعمة بالصور والمستندات والتي قرر الوفد في أحد
الاجتماعات وبالاجماع بنشرها على العالم ، الا ان اسماعيل صدقى ومحمود
أبو النصر رفضا الموافقة على ذلك وانسحبوا من حضور الاجتماعات . . .

ولذلك قرر الوفد برئاسة سعد زغلول - في باريس في ٢٤ يوليو
١٩١٩ (١٦٢) - اعتبار اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر منفصلين عن
عضوية الوفد ، وكذلك فصل - أيضا - حسين واصف باشا في نوفمبر
١٩١٩ لخالفه ثلاثتهم لمبادئ الوفد وخططه ، ويعتبر هنا أول انشقاق
يحدث في صفوف الوفد بفضل تأمر محمد سعيد باشا وصلاته المريبة
مع السلطات البريطانية . . .

(١٦٢) خطاب محمد أبو النصر الى سعد زغلول (٣٠ يونية ١٩١٩) وخطاب
اسماعيل صدقى لى سعد فى ذات التاريخ - كتاب « وثائق ثورة ١٩١٩ » - دكتور محمد
اتيس - ص ٢٨٢ حتى ٢٨٦ .

(١٦٢) « ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ عبد الرحمن الراهى - جزء ثان ، ص ٢٤ .

— لجنة التحقيق البريطانية (لجنة اللورد ملنر) . .

كانت الفكرة البريطانية الاستعمارية من ايفاد لجنة برئاسة « اللورد ألفريد ملنر » - وكما جاء بخطاب « كيرزون » في ١٥ مايو ١٩١٩ - هي : « للتحقيق في أسباب الاضطرابات في مصر واقتراح القانون النظامي الذي يعود على مصر بالسلام واليسر والتقدم في سبيل الحكم الذاتي وحماية المصالح الأجنبية في ظل الحماية البريطانية » ، وبذلك تضمن بريطانيا تثبيت وتأكيد الحماية على مصر على أساس قواعد توجب رضا السوالة الحامية وسكان البلاد المصرية ، كما انه بذلك تحصل بريطانيا على نسبة من التأييد الشعبي المصري بقبول الحماية حتى تكون مشروعة على المستوى النظري الدولي ، لأن شرط الحماية هو قبول الطرفين لهذا النظام - الدولة الحامية والسوالة المحمية - وهو ما لم تحصل عليه بريطانيا عند اعلان هذه الحماية عند بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، فقد كانت تلك الحماية حتى قيام ثورة ١٩١٩ حماية غير شرعية اذ كانت معلنة من طرف واحد فقط هو بريطانيا . .

— أرسل عبد الرحمن فهمي سكرتير عام (١٦٤) لجنة الوفد المركزية - سرىا - الى سعد زغلول في باريس تقريراً حول موقف الشعب المصري من لجنة ملنر وذلك بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩١٩ - جاء فيه : « ان فكرة الحكم الذاتي لم يروجها الا الخونة الأندال المأجورون ، ولكنها على كل حال لم تلق قبولا لأن السواد الأعظم من الأمة لا يريد غير الاستقلال التام » ، وجاء أيضا في هذه الرسالة معلومات عن تكوين لجنة مصرية في داخل مصر - بمعرفة الوزارة - تطلب من المعتمه البريطاني للعمل مع لجنة ملنر عند وصولها لمصر . . « تألفت في مصر لجنة من كبار الموظفين الانجليز تحت رئاسة « لورد رالمني Relemoni - الموظف بدار الحماية وضمن أعضائها « السير أموس Sheldanamos - المستشار القضائي بوزارة الحفانية المصرية » ، وهذه اللجنة مكلفة بتجهيز المستندات وما يلزم للجنة ملنر المنتظر وصولها . .

— وازاء ذلك جهز عبد الرحمن فهمي واخوانه لجنة من المصريين الأكفاء لتحضير ما يلزم من مستندات ووثائق وأبحاث لمواجهة نشاط لجنة ملنر المعادي لمطالب البلاد ، وعلق عبد الرحمن فهمي برأيه في هذه الرسالة بأنه : « يرى اسناد رئاسة هذه اللجنة المقترحة الى عدلى باشا يكن لما له من الاحترام . .

(١٦٤) المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي - د محمد انيس -

ص ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ . .

- وفى ٢٥ يوليو ١٩١٩ كان الرد (١٦٥) من سعد زغلول - من باريس - على عبد الرحمن فهمى برسالة يقول فيها : « لقد استحسن الوفد رأيكم فيما يختص بلجنة (ملنر) ، وأوصى بعدم ابداء أى طلبات لها مطلقا والتمسك بالوفد » .

- وفى رسالة من سعد زغلول (١٦٦) حررها فى ٢٨ أغسطس ١٩١٩ الى عبد الرحمن فهمى جاء فيها : « ان اللجنة الانجليزية برئاسة اللورد ملنر والتي مهمتها البحث فى أسباب الاضطرابات والنظر فى نظام يكفل لمصر تحت ظل الحماية البريطانية التدرج فى الحكم الذاتى لا تنطبق مهمتها مع أمانى المصريين ولا تتفق مع مطلب استقلال مصر التام الذى كلفتنا الأمة بالسعى اليه . . . لذلك استحسننا ونستحسن رأيكم فى اجتناب مخابرة هذه اللجنة بأى طريقة كانت ، لأن المفاوضات معها مادامت هذه هى مهمتها ، تضر من جهة المساعى المبذولة فى أمريكا ، ومن جهة أخرى لا ينتج عنها الا عكس مطالب الأمة ، فابدلوا ما فى وسعكم من الوسائل لمنع هذه المفاوضات » .

- ومن باريس أيضا ، يرسل سعد زغلول فى تقرير (١٦٧) رقم ١٨ مؤرخ ٢٨ أغسطس ١٩١٩ ، الى محمود باشا سليمان رئيس اللجنة المركزية للوفد - يقول فيه : « لا يسعنا جميعا الا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وشبابها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مفاوضة لجنة « لورد ملنر » . . . الخ » .

- وفى يوم ٣١ أغسطس ١٩١٩ (١٦٨) ، جاء فى جريدة النظام الموالية للوفد كلمة للشباب المواطن (حسن سلامة) يقول فيها : « يا صاحب النظام ، أذكرك أننى قرأت كل كلمة لكم فى عدد يوم ٢٤ أغسطس ١٩١٩، انك تريد الرأى العام المصرى أن يذكر لك ملاحظاته على تلك اللجنة المزمع ارسالها الى مصر برئاسة ملنر ، وانى أرى أن الرأى العام قد أبدى كلمته الأخيرة من زمن بعيد . . . ، ان الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا للدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الأمر من السياسة فى كل !» يختص بالمسألة المصرية ، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله ما تريد . . . هذا هو رأى الأمة

• (١٦٥) المصدر السابق - ص ٦٥

• (١٦٦) المصدر السابق - ص ٧٢

• (١٦٧) المصدر السابق - ص ٧٥

• (١٦٨) المصدر السابق - ص ٤٠

المصرية ، وعلى أثر ذلك صارت على لسان الشعب المصرى جملة واحدة تقليدية تتردد كلما وجهت لجنة ملنر سؤالاً لأحد أن يرد عليه تلقائياً : « اسأل سعد باشا زغلول » ، ولم تجد لجنة ملنر غير هذه الإجابة التى اعتبرت مقاطعة شعبية لمهمتها فى غيبة الوفد المصرى عن البلاد .

— ورسالتنا سعد زغلول المرسلتان من باريس يوم ٢٨ أغسطس ١٩١٩. لم تنشر بأية جريدة مصرية بما فى ذلك جريدة النظام الموالية للوفد قبل أن تنشر كلمة حسن سلامة بها فى يوم ٣١ أغسطس ١٩١٩. والى حملت معنى المقاطعة ، وبذلك تكون مقاطعة لجنة ملنر وسخط الشعب كان رأياً وشعوراً تلقائيين سابقين على وصول لجنة ملنر الى مصر بل ومنذ اعلان لورد كيرزون عن تشكيلها فى ١٥ مايو ١٩١٩ ، مما يثبت بالدليل القاطع أن الشعب المصرى ممثلاً فى رأى القارىء حسن سلامة واللجنة المركزية للوفد بمصر برئاسة وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول وأصحابه فى باريس كانوا يعبرون عن رأيهم القاطع التلقائى فى ضرورة مقاطعة هذه اللجنة التى جاءت شروط تكوينها وصيغته اعلانها من جانب بريطانيا مخالفة تماماً لمطالب الشعب المصرى بالاستقلال التام . وبذلك سرت فكرة مقاطعة لجنة ملنر بسرعة مذهلة وعمت جميع أنحاء البلاد حتى شملت السودان (١٦٩) ، فقد كان الاجتماع من جميع طوائف الشعب المصرى والسودانى من هيئات ونقابات على هذه المقاطعة .

• وفى ١٣ سبتمبر ١٩١٩ ، أعلن رسمياً تأليف اللجنة برئاسة اللورد ألفريد ملنر — وزير المستعمرات — وعضوية « سير رتل رود » — وكان فى وقت ما سكرتيراً بالوكالة البريطانية فى مصر — والجنرال سير « جون مكسويل » القائد السابق للقوات البريطانية فى مصر والجنرال سير « ادوين توماس » عضو البرلمان الانجليزى ومستر « شينيلز » رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ومستر « هيرست » المستشار القانونى بالخارجية البريطانية .

• • استقالة وزارة محمد سعيد باشا — (١٩ نوفمبر ١٩١٩) (١٧٠) • •

بعد اذاعة بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر (١٧١) ملنر ، تصاعدت واشتدت حدة المظاهرات احتجاجاً على هذا الاعلان ولم تستطع الوزارة تهدئة الحالة مما اضطر محمد سعيد باشا الى تقديم استقالته حيث قبلت

(١٦٩) « كلمتى للتاريخ » — لرئيس محمد نجيب — ص ٤ .

(١٧٠) « ذكريات اجتماعية وسياسية » — للأستاذ محمد على علوية (عضو الوفد —

ص ١٤٧ .

(١٧١) « ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ الرافعى — جزء ثان — ص ٦٨ .

يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٩ - وكان قد سبق أن تقدم باستقالته يوم ٥ نوفمبر ولكن السلطان فؤاد لم يقبلها الا يوم ١٩ نوفمبر بعد الاتفاق مع اللورد اللنبي على الوزارة الجديدة - وكان ما أعلنه محمد سعيد باشا فى خطاب استقالته بأسلوبه الشيطانى ودعائه ما يتضمن تأييده للحركة الوطنية واتجاهها فى تجاهلها للجنة ملنر ، اذ ادعى بأن رأيه كان لا يؤيد حضور اللجنة الى مصر ، وفى نفس الوقت الذى كان يدبر فيه احداث التفكك فى صفوف الوفد سواء داخل البلاد أو بين أعضاء وفد المفاوضات فى باريس. وكل ذلك كان لحساب أطماعه ولحساب مخطط السياسة البريطانية المدبر بمهارة ولو بشكل ظاهرى فيه بعض التحدى لكل من السلطان فؤاد الذى تخلى عنه وللسياسة البريطانية التى حتمت عليها مصالحها التخلص منه .

— تاليف وزارة يوسف وهبة باشا - (٢١ نوفمبر ١٩١٩) —

كانت استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتاليف وزارة يوسف وهبة باشا معروفة لدى عامة الشعب وخاصته ، أنها حركة مدبرة بين السلطان أحمد فؤاد ودار الحماية البريطانية ، وكان فيها معنى التحدى للشعور الوطنى ، اذ كان مجرد اختيار يوسف وهبة باشا - القبطى - رئيسا للوزارة ، لم يكن الا امعانا من السلطان فؤاد والبلورد اللنبي فى تحدى الشعور العام ، اذ كانت تعد سابقة فيها معنى التحدى لما جرى عليه العرف فى أن يكون رئيس الوزراء « مسلما » ، ولكن شعور ودعائم الوحدة الوطنية التى تيسخت فى أعماق وبين جنبيات الشعب المصرى بفضل أسلوب وسياسة المؤسسة الوطنية المصرية التى حرصت على التأكيد عليها ضد أى مخطط معاد للشورة الوطنية المصرية قد جعلت الكنيسة والجالية القبطية المصرية الوطنية تبادران الى عقد اجتماع بين كبار رجال الأقباط فى الكنيسة المرقسية وبعثوا ببرقية احتجاج الى يوسف وهبة باشا بمجرد علمهم بنوايا وسياسة السلطان وتدير دار الحماية البريطانية لبت الفتنة تفتيتا للوحدة الوطنية - وذلك فى صباح يوم ٢١ نوفمبر ١٩١٩ ، وعقد الاجتماع بالكنيسة برئاسة القمص « باسيلوس » - وكيل المطريركية - ، وأعلنوا فى برقية احتجاجهم الى يوسف وهبة باشا أن مجرد قبوله لتاليف الوزارة فيه معنى الاعتراف بالحماية البريطانية والموافقة على ما انتهت اليه لجنة « ملنر » - المرفوضة من الرأى العام بالاجماع - ولكن السلطان أحمد فؤاد تجاهل هذا الاحتجاج ، اذ قام فى ذات اليوم - ٢١ نوفمبر - بتكليف يوسف وهبة باشا بتأليف الوزارة التى تشكلت من العناصر المصرية الانتهازية المحتكرة حب السلطة والمعروفين بمواقفهم الانتهازية من الحركة الوطنية المصرية ومشكوك فى وطنيتهم ، وكان هذا

التشكيل الوزاري على النحو التالي : « يوسف وهبة للرئاسة ووزيراً للمالية ، اسماعيل سرى للأشغال والحربية ، أحمد ذو الفقار للحقانية ، محمد توفيق نسيم للدخالية ، أحمد زيور للمواصلات ، محمد شفيق للزراعة ، يحيى ابراهيم للمعارف ، حسين درويش للأوقاف » ، وكانوا جميعهم ينشدون التعاون مع لجنة « ملنر » ضد الإرادة الشعبية الثورية لطمحهم جميعاً في الوصول الى اعتلاء المناصب .

— واحتياطاً لما قد يحدث شعبياً ضد لجنة « ملنر » — عند وصولها — تعاونت سلطات الاحتلال البريطانية مع وزارة يوسف وهبة بالمغلاة في الاعتقالات مما أدى الى تزايد الاحتجاجات والمظاهرات ، فأصدر الملورد « اللنبي » — الحاكم العسكري — التحذيرات المشددة مهدداً بأشد العقوبات في حالة التحريض على المظاهرات أو الاشتراك فيها . .

— وما أن علم الشعب المصري بقرب وصول لجنة « ملنر » ، حتى دب النشاط الوطني في جميع قطاعاته ، فبادر المحامون بالاجتماع وقرروا الاضراب عن العمل لمدة أسبوع يبدأ من يوم وصول اللجنة احتجاجاً على مجيئها وتحدى الإرادة الشعبية المصرية . .

— الاعتقالات . .

قامت السلطات البريطانية بإجراءات تعسفية (١٧٢) بحجة المحافظة على الأمن ولتأمين الجو عند وصول لجنة « ملنر » ، فقامت بتحديد اقامة واعتقال الزعماء — أعضاء اللجنة المركزية للوفد — ، فحددت اقامة محمود سليمان باشا و ابراهيم سعيد باشا في بلديهما واعتقلت على ماهر وتم ترحيله الى الأقصر وعدم مبارحتها ، ووضعت عبد الرحمن فهمى بك تحت المراقبة ، كما اعتقلت زعماء الأزهر ومنهم الشيخ مصطفى الغاياتي والشيخ محمود أبو العيون والشيخ عبد اللطيف دراز ووضعتهم في معتقل رفح .

— خطبة لورد « كيرزون » (٢٥ نوفمبر ١٩١٩) (١٧٣) . .

بعد تشكيل وزارة يوسف وهبة باشاً بعدة أيام ، ألقى لورد « كيرزون » بصفته وزيراً لخارجية بريطانيا — يوم ٢٥ نوفمبر — في مجلس اللوردات خطبة أخرى شارحا فيها الحالة في مصر ، كان أهم ما جاء بها أنه يؤكد على استمرار السيطرة البريطانية بجميع مظاهرها في مصر ،

(١٧٢) « ثورة ١٩١٩ » — للاستاذ الراهق — جزء ثان — ص ٦٩ ، ٧٠ .

(١٧٣) المصدر السابق — ص ٧٠ الى ٧٣ .

ووصف وزارة يوسف وهبة باشا بطابع الولاء لسلطات الاحتلال البريطانية ، وأن بريطانيا رغم مظاهر الاحتجاج المصرية لا يسعها أن تسمح بالاستغلال القومي للمصريين ، وأضاف قائلا ان بريطانيا تؤكد على الحماية على مصر نظرا لأن مصر لا يمكنها حماية حدودها من الاغارة الخارجية أو على اقامة حكومة قوية منصفة - متجاهلا تاريخ مصر العسكري المشرف أيام حكم محمد على وكفاءة الرجال المصريين فى ادارة شئون الدولة وقتها وفى جميع المجالات الادارية - ثم أكد على عدم امكان بريطانيا الانسحاب بالكامل عن مصر التى تعتبر الطريق الى مستعمراتها (وكان حديثه بأسلوب التعالى والتعجرف) ، مؤكدا أنه لمصلحة العالم فانه يجب بقاء مصر تحت اشراف دولة عظيمة متمدنة ، وبأسلوب ملتو يحاول أن يعرف الحماية المفروضة على مصر بأنها ضرورة بريطانية (دون اعتبار للكرامة الوطنية للمصريين) . ثم استطرد مستنكرا مقاطعة الشعب المصرى بجميع قطاعاته للجنة « ملنر » موعزا ذلك الى تحريض بعض الرجال المصريين للشعب وتهيبه ، وأفصح أن وزارة يوسف وهبة باشا تشكلت بمباركة من السياسة البريطانية وهى وزارة تؤيد بريطانيا فى كل خطواتها . .

وصول لجنة « ملنر » الى مصر ٠٠ (٧ ديسمبر ١٩١٩ - ١٨ مارس ١٩٢٠) (١٧٤) :

- فى مستهل أيام وزارة يوسف وهبة باشا وصلت لجنة « ملنر » الى مصر بالباخرة حيث رست بميناء بورسعيد واستقبلت بمظاهرة مفتعلة ومقصودة نظمتها سلطات الاحتلال ثم استقلت اللجنة قطارا خاصا متجها الى القاهرة يتقدمه قطار كشاف للحراسة تظلمه خمس طائرات حربية ، ووصل هذا المركب الى محطة القاهرة وسط اجراءات أمنية مشددة داخل فناء وأرصعة المحطة وخارجها وعلى امتداد الشوارع والميادين من ميدان المحطة حتى دار المنسوب السامى البريطانى « دار الحماية » بحى جاردن سيتى . .

ويجرد وصول اللجنة الى ميناء بورسعيد ، اندلعت المظاهرات مجددة الثورة حيث أضرب الحامون من يوم ٧ ديسمبر واجتمعت السيدات المصريات المسلمات والقبطيات بالكاتدرائية المرقسية حيث خرجن الى الشوارع والطرق فى مظاهرة معلنة احتجاجهن يوم ١٦ يناير ١٩٢٠ ،

(١٧٤) « مذكرات فى السياسة المصرية » - للدكتور محمد حسين هيكل -
ص ٧٣ .

كما تظاهر موظفو وعمال الحكومة يومى ١٥ و١٧ ديسمبر ١٩١٩ ، كما تظاهر طلاب المدارس والمعاهد العلمية العالية .٠٠

ازاء تفاقم وازدياد حدة المظاهرات ، وجهت دار الحماية انذارا للمصحف بعدم نشر أى أنباء عن المظاهرات وما يردده المتظاهرون من هتافات استنكار واحتجاج .٠٠

وفى يوم ١١ ديسمبر ١٩١٩ (١٧٣) ، اقتحم الجنود الانجليز الجامع الأزهر بأحديتهم ومدججون بالسلاح فأثار ذلك عاصفة عارمة من السخط والغضب فى نفوس الشعب المصرى ، وأصدرت مشيخة الأزهر بيانا عن الموقف السياسى نددت فيه بسلطات الاحتلال وتصرفاتها الغاشمة المستفزة .٠

ورغم كل ذلك بدأت لجنة «ملنر» تحاول العمل مستعينة بالوزارة المصرية لتي تشكلت برئاسة يوسف وهبة باشا بفضل تأمر السلطان وسلطات الاحتلال ، فبدأت بالاتصال ببعض المصريين .٠٠

— ولكن .٠٠ ايقاومة الشعبية بقيادة « عبد الرحمن فهمى » (١٧٤) .٠٠

تنبهت لهذه المحاولات والاتصالات ، فعندما حاولت السلطات البريطانية تكوين حزب يكون أعضاؤه من المنبوذين من الشعب طلاب المنافع الذين لا أخلاق لهم وأسموه « حزب المستقبل الحر » لاعاداه للالتقاء باللجنة للتغطية على المقاطعة الاجماعية ، لكن باءت محاولة الانجليز هذه بالفشل ولم يفلح الحزب — على الرغم مما بذله الانجليز من أساليب الاغراءات والغوايات المختلفة الى جانب المصروفات السرية كرشاؤ .٠

فعندما بلغت المعلومات الى قائد المقاومة الشعبية « عبد الرحمن فهمى » (١٧٥) التى تؤكد أن جهاز الجاسوسية البريطانية جاد فى تشكيل حزب « المستقبل الحر » — حيث حرض الانجليز طائفة من الأثرياء والأعيان لم يسبق أن عرف لهم أى موقف وطنى أو تضحيات سابقة — فقد توجه جمع من شباب المقاومة الى مقر هذا الحزب المشبوه « المستقبل الحر » فى حى عابدين ، فوجدوا رئيس هذا الحزب الجديد « عرفى باشا » الطاعن

(١٧٣) « ذكريات اجتماعية وسياسية » — للأستاذ محمد على علوية (عضو الوفد) -

ص ١٤٩ .٠

(١٧٤) المجلد الثانى عشر - « تراجم وسير » - للأستاذ العقاد - ص ٢٩٦ .٠

(١٧٥) مذكرات ابراهيم عبد الهادى - روز اليوسف العدد ٢٨١٤ فى ١٧/٥/١٩٨٢

الحلقة الثالثة - ص ٢٨ .٠

تأملات ج ٣ - ١٤٥

فى السن والذى لا يكاد يقوى على حمل نفسه على قدميه - وكان ضمن أصحاب الأسرة المالكة الذى يعتلى رأسه طربوشا بدون خوصة وغير سوى (مطبق) يغطى أذنيه ، وكان معه نفر من مؤيديه منهم محمد بك الشريعى . وللموم بك السعدى والكاتب محمد ابراهيم هلال - وهو من الكتاب المعادين لسعد باشا فقد كان قد كتب مهاجما سعد باشا فى مجلة « الكشكول » .

فبادر شباب المقاومة بخداع أعضاء هذا الحزب المجتمعين فتظاهروا بتأييدهم وتأييد مساندة الحزب الجديد ، فسمحوا لهم بالدخول وكانوا أربعة من الشباب هم : عبد الحليم عابدين - حافظ عمار - كامل عبد الشهيد - ابراهيم عبد الهادى ، فوجه الشبان سؤالا لرجال الحزب عما اذا كان تأليف هذا الحزب الجديد حقيقة وواقعا فأجابهم محمد بك الشريعى بالايجاب ، ثم وجهوا اليه سؤالا آخر عن الغرض الذى من أجله تم تأليف هذا الحزب فجاب الشريعى بأنه (المطالبة باستقلال مصر) ، فقال الشبان الأربعة : « ان الوفد هو الحزب الموكل بهذا المطلب بالاستقلال وهو ما يطابق ويعبر عن رأى الأمة كلها » ، ثم وجهوا سؤالا ثالثا لرئيس الحزب الجديد « عرفى باشا » لافصاحه عن سبب عدم انضمامهم لحزب الوفد برئاسة سعد باشا زغلول ما دام الهدف واحدا فلزموا الصمت ، وهنا انطلق « عبد الحليم عابدين » مخاطبا بعنف رئيس الحزب « عرفى باشا » - المتهالك - وقام يكبس طربوشه بيده حتى غطى عينيه واختفت أذناه - وأوضح له أن حزب الوفد والشعب المصرى كشفوا الهدف الحقيقى من وراء تكوين هذا الحزب الجديد المشبوه .

ولما شعر أعضاء هذا الحزب الجديد ورئيسه بالشر والغضب الشعبى متمثلين فى هؤلاء الشبان الأربعة ، تفككت أوصال هذا الحزب الجديد وتبخرت أحلام رئيسه وأعضائه ومن سعوا - تأمرا وخديعة - الى تكوينه وأصبح كأنه لم يكن حيث لم يسمع أحد بأى خبر عنه بعد ذلك . .

ولم تقف محاولات لجنة « ملنر » عند هذا الحد ، فاستخدمت عملاء الجاسوسية للاتصال ببعض ضعاف النفوس من المصريين خاصة من لهم مكانة محدودة فى المجتمع المصرى لغرض اجتماعهم مع لجنة ملنر ، فهداهم تفكيرهم الى أحد الصالونات المشهورة تمتلكه وتديره سيدة لبنانية (١٧٥) يجتمع به كثير من قادة الرأى والأدب ، ومن خلال هذا الصالون حاولت

(١٧٥) « مذكرات فى السياسة المصرية » للدكتور محمد حسين هيكل - ص ٨٦ . وكانت صاحبة هذا الصالون تنفق عن بذخ دون الوقوف على مصدر هذا الانفاق والبذخ .

هذه السيدة - الى جانب أعمالها الأخرى لحساب الجاسوسية البريطانية -
الحصول على معلومات عن خطة المقاومة الشعبية المصرية وامكان ضربها
ببعض الطوائف خاصة من طلبة الأزهر الفقراء المحتاجين ماديا .٠٠

وكانت إحدى الخطط التي رسمها قائد المقاومة الشعبية عبد الرحمن
فيسمى لاحكام عملية المقاطعة (١٧٦) لهذه اللجنة ، هي استخدام أعداد من
شباب المقاومة في تشكيل مجموعات من طلبة المدارس العليا قامت بمحاصرة
مكان اقامة لجنة ملنر ليلا ونهارا لمراقبة المترددين من المصريين على هذا
المكان، فكان كل من تردد على المكان والتقى باللجنة علم أمره بعد انصرافه
مباشرة ، وكان ممن تولوا هذه المهمة الوطنية الدقيقة والبارعة من أعضاء
الجهاز السرى هما : حامد السعيد والدكتور سيد محمد باشا .٠٠

وهكذا تؤكد للجنة ملنر وللسلطات وللمعتمد البريطاني وللعملاء
- من الأجانب وضعاف النفوس من المصريين - أن الذي يملك ناصية الأمور
في مصر كلها في هذا الوقت شخص واحد هو سعد زغلول باشا وأعضاء
الوفد الذي يترأسه .٠٠

فطوال مدة تواجد لجنة ملنر على أرض مصر ، كانت عند مقابلة أى
مصرى لها - مهما صغر أو كبر شأنه وسواء كان فلاحا أو حرفيا أو موظفا ،
كان الرد من الجميع عن أى سؤال توجهه اللجنة له هو الرد المصرى.
التقليدى : « روح اسأل سعد » .٠٠ وكان هذا الرد أصبح شعارا يحمل
في طياته لمحة فكر وفصاحة عقل واصرار على العناد من جانب الشعب
المصرى وعلى مر العصور حتى انه اذا سأل أحد الأجانب - من غير لجنة
ملنر - أى مصرى ، فكان المصرى فى بادئ الأمر يتولاه الشك فيقول.
تلقائيا : « روح اسأل سعد » ، حتى ولو كان السؤال عن مكان أو زمان .

- الاعتداء على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا .٠٠ (١٥/١٢/١٩١٩) .

فى يوم ١٥/١٢/١٩١٩ ، ألقى طالب بكلية الطب هو « عريان يوسف .
سعد » (١٧٧) قنبلتين على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا حينما كان
مارا بسيارته بميدان سليمان باشا ، وكانت جماعة المقاومة الشعبية
المصرية - بقيادة عبد الرحمن فهمى - هى المدبرة لهذه العملية ، وفى مرحلة

(١٧٦) المجلد الثانى عشر - « تراجم وسير » - للأستاذ العقاد - ص ٢٩٩ .

(١٧٧) « ثورة ١٩١٩ » - جزء ثان قسم ٣ - للأستاذ الراجعى - ص ٨٤ .

الإعداد لهذه العملية تم اختيار الشخص الذي سيقوم بتنفيذها ، تطوع طالب الطب - القبطي - عريان يوسف سعد وأصر على قيامه هو بتنفيذ هذه العملية بنفسه ، حتى اذا قبض عليه وتبين أنه « قبطي » ينتمي لديانة رئيس الوزراء ، كان ذلك كفيلا بأن يؤكد للسلطات البريطانية على مدى تماسك فئات الشعب المصرى متمثلا فى وحدته الوطنية ، وفى ذات الوقت لقطع خط الرجعة على هذه السلطات بادعاءاتها على الشعب المصرى بالتعصب الدينى بين الثوار المصريين المسلمين . . .

وعندما فشلت المحاولة ونجا رئيس الوزراء وألقى القبض على « عريان سعد » ، اعترف أثناء التحقيق معه بأنه كان يريد اغتيال رئيس الوزراء لخروجه على اجماع الأمة بموافقته على تشكيل الحكومة ، وتقديرا من القضاة الذين حاكموه أصدروا حكمهم عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات - اكتفاء بذلك لبطولته ووطنيته - وأفرج عنه فى عهد وزارة سعد زغلول باشا التى شكلت سنة ١٩٢٤ حيث أصدرت الوزارة قرارا بالعفو عنه . . .

- توالى الاعتداءات على الخارجين على اجماع الأمة . . .

لم تقف محاولات جماعة المقاومة الشعبية عند هذا الحد بل واصلت مسيرتها حيث تم الاعتداء على اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال يوم ٢٨ يناير ١٩٢٠ ولم تتمكن السلطات من القبض على الفاعل . . .

وفى صباح يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ، اعتدى طالبان بالمدارس الثانوية هما : عبد القادر شحاتة وعباس حلمى (١٧٨) على محمد شفيق باشا وزير الزراعة وحكم عليهما بالاعدام من محكمة عسكرية - شكلت خصيصا - ثم عدل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة .

- إعادة الرقابة على الصحف (١٧٩) . . .

فى مارس ١٩٢٠ ، أعادت السلطات العسكرية البريطانية الرقابة على الصحف بعد أن جاهرت اللجنة المركزية لحزب الوفد بمقاطعتها لأعمال لجنة ملنر بل ودعت كافة المصريين الى مقاطعة هذه اللجنة وهددت أى مصرى تسول له نفسه بالتعاون معها . . .

٠ (١٧٨) المصدر السابق - ص ٨٤ .

٠ (١٧٩) المصدر السابق - ص ٨٩ .

- وفى يوم ٥ مارس ١٩٢٠ ، اجتمع مديرو الصحف وقرروا احتجاج الصحف المصرية ثلاثة أيام اعتبارا من اليوم التالى (٦ مارس) احتجاجا على قرار فرض الرقابة عليهم .

- اجتماع الجمعية التشريعية . (٦ مارس ١٩٢٠) (١٨٠) .

أراد أعضاء الجمعية التشريعية (البرلمان) اظهار فاعليتهم واثبات وجودهم - رغم تعطيلها بأمر السلطات البريطانية منذ أكتوبر ١٩١٤ - وتأكيدا لاطهار قوة الثورة الشعبية ، فقرر الأعضاء عقد اجتماع فى منزل سعد باشا زغلول - رمز الثورة المصرية - وتم الاجتماع فى « بيت الأمة » يوم ٩ مارس ١٩٢٠ برئاسة ابراهيم سعيد باشا حيث أصدرت القرارات احتجاجا على استمرار الاحتلال وفرض الحماية والتأييد الكامل لسعد باشا والوفد وقامت بإيلاغ هذه القرارات الى الوفد المصرى فى باريس والى رئاسة مجلس الوزراء المصرى والى قناصل الدول الأجنبية فى مصر ، وأصدرت السلطات البريطانية أمرا عسكريا يحمل الصيغة التهديدية بمنع تكرار هذه الاجتماعات .



- ما قبل المفاوضات .

استمرت اقامة الوفد المصرى فى باريس لمدة طويلة دون نتيجة ايجابية مؤثرة ، ولما وجد سعد زغلول تجاوبا فى مجلس الشيوخ الأمريكى للبيانات التى أرسلها حزب الوفد من مصر الى أمريكا ، أوفد محمد محمود باشا فى مهمة دعائية للقضية المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية - بعد أن ترامت الأنباء بأن الكونجرس (مجلس الشيوخ) الأمريكى لا يؤيد (١٨١) الرئيس « ويلسون » فى فكرته التى أنشأت عصبة الأمم - خاصة بعد أن عملت إنجلترا وفرنسا على حرمان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حقه فى رئاسة المؤتمر (مؤتمر الصلح) مقابل تضحيات أمريكا للحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى .

فوجد سعد زغلول الفرصة سانحة للاستفادة من هذا الموقف خاصة وأن ويلسون نفسه كان قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر ، وقام محمد محمود باشا بدعاية واسعة النطاق للقضية المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مما جعل كثيرا من أعضاء الكونجرس يؤيدون ما تصبو

(١٨٠) « ثورة ١٩١٩ » - جزء ثان قسم ٣ - للاستاذ الرفاعى - ص ٩١ .

(١٨١) مذكرات د . محمد حسين هيكل - ص ٨٣ .

أليه مصر في المطالبة بالاستقلال ، وأثمرت جهود محمد محمود باشا ودعايته للقضية المصرية وأتت بنهاية ايجابية ، حيث أصدرت لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى تصريحاً أعلنت فيه (١٨٢) : « أن مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وإنما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » ، إلا انه نظراً لاعلان أمريكا عزل نفسها عن العالم فقد أصبحت كل محاولات مصر في أمريكا غير ذات موضوع ولم تغد القضية المصرية فى شيء . . .

•• وفشلت لجنة ملنر ••

إزاء تصاعد عمليات المقاومة الشعبية المصرية وتزايد حدة السخط والغضب من جانب الشعب المصرى النائر وأحكام المقاطعة الشعبية الشاملة للجنة ملنر فى مهمتها التى جاءت من أجلها الى مصر ، لم تفلح جهود هذه اللجنة فى تحقيق مهمتها طوال مدة بقائها فى مصر بل يأت كل أساليب جهودها بالفشل .

•• فتور الثورة •• وبداية الخلافات ••

بمرور الوقت الطويل على تواجد الزعامة الشعبية المتمثلة فى سعد زغلول وأعضاء الوفد المرافقين له فى باريس بعيدين عن أرض الوطن حيث الثورة الشعبية المصرية ، كان لذلك الأثر الكبير فى أن يجعل الاحساس والشعور بالفتور يدب فى نفوس وأوصال المقاومة الشعبية الثورية ، إذ كان من أولى الواجبات أن تركز الزعامة الشعبية على بذل جهودها واستمرارية النشاط الثورى من داخل مصر نفسها وعلى أرضها خاصة بعد الاحباط واليأس من مؤتمر الصلح . . .

— ففى مصر ، وفى غضون شهر أبريل ١٩٢٠ ، جاء فى رسالة سرية بعث بها عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى باريس يوم ٢٤ أبريل — جاء بها أن أحد أعضاء اللجنة المركزية أثناء اجتماعها يوم ٩ أبريل ١٩٢٠ — قال ما ملخصه : « اننى أشعر أن الحركة نامت والهمة فترت والشعور كاد أن يموت فيجب أن تفكر اللجنة المركزية فى عمل ما يلزم لايقاظ الشعور وإعادة الحركة الى سيرتها الأولى . . . » .

(١٨٢) « تراجم وسير » — المجلد الثانى عشر — للاستاذ العقاد — ص ١٨٤ .

– وفي نفس هذا الوقت ، كانت الخلافات قد بدأت تطفو على السطح بين أعضاء وفد المفاوضات في باريس ، وقد بانث بوادرها بخروج اسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر على عن اجماع أعضاء الوفد في باريس ، كما ظهر – بشكل أو بآخر – أن محمد باشا سعيد يستخدم أساليبه الملتوية الشيطانية بايقاد أحد معاونيه ممن لهم صلات بالدوائر البريطانية (١٨٣) (المحامي طليمات) الى اسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر لتحريضهما على الاختلاف مع الوفد والانشقاق عنه بأسلوب جعل سعد زغلول يتمكن و باجماع آراء أعضاء الوفد من اصدار قرار بفصلهما من الوفد ثم لحق بهما كذلك حسين واصف .

– في ذات الوقت أيضا عاد علي باشا شعراوي (١٨٤) الى مصر تاركا الوفد وكان ذلك بسبب خلاف وقع بينه وبين سعد باشا زغلول اعتبره شعراوي باشا اهانة له وماسا بكرامته ، وثأر محمد محمود باشا من سعد زغلول انتصارا ووقفا الى جانب علي شعراوي ، مما ترك أثرا بالغا في النفوس باشاعة الفرقة بين صفوف الوفد .

– كل ذلك كان يدخل في نطاق وبفعل المخطط البريطاني الذي كان يهدف الى تجميد الثورة الشعبية في مصر باستخدام أساليب شتى لاطالة الوقت ومرور الزمن بالتسويف والمماطلة وصولا للهدف الأول والأخير وهو اخماد الثورة الشعبية المصرية ، وكان من وسائل هذا التسويف وتلك المماطلة هو تشعيب الأطراف التي بيدها تصريف الأمور سواء لصالح السياسة البريطانية أو تلك التي بيدها شئون وقيادة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال .

– فقد كانت هناك اتصالات متعددة بخصوص لجنة ملنر تمثلت في أطراف كل يعمل على شاكلته .

- فكان عدلى باشا يكن وزميلاه رشدى باشا وثروت باشا كطرف .
- والسلطان فؤاد بأطماعه ظاهرها وخفيها كطرف ثان .
- والسلطة البريطانية في مصر ممثلة في اللورد اللنبى وتحت قيادته كطرف ثالث .

(١٨٣) « وثائق ثورة ١٩١٩ » - د- محمد أنيس - ص ٣٦ الى ص ٣٩ .

(١٨٤) « مذكرات محمد على علوية » - ص ١٤٣ - ١٤٤ .

- والحكومة البريطانية في لندن ممثلة في مستشارها اللورد ملنر .
كطرف رابع .
- وأعضاء الوفد المصرى فى باريس بقيادة وزعامة سعد زغلول .
كطرف خامس .
- ثم أعضاء اللجنة المركزية لحزب الوفد فى مصر - التى بدأ سيطر عليها الفتور كطرف سادس .

— كان هذا التشبث والتشعب بتعدد الأطراف وتعدد الآراء والتخبط فى التخطيط والتناقص ، كان لكل ذلك آثاره السلبية السيئة ، حيث مهد للمخطط البريطانى الفرصة لتضييع الوقت لأطول مدة ممكنة حتى يذهب اليأس والملل فى نفوس المصريين .

— وينفس القدر لم يكن أمام سعد زغلول كزعيم للأمة المصرية وثورتها سوى الطريق الى باب الدخول فى مرحلة جديدة (١٨٥) من العمل السياسى التفاوضى وليس العمل الثورى المؤيد بلا حدود من الشعب المصرى . بأسره ، فكان التفاوض بين ممثلى الشعب المصرى وحكومته المصرية فى أسوأ وقت تجتازه القضية المصرية ، وهى الخلافات وفتور الهمة الثورية .

— فعندما كان سعد زغلول أثناء اجتماعه مع سير وينجت . (١٩١٨/١١/١٣) ، ظهر أنه كان معتقاً أسلوب التفاوض بدون ثورة . تسانده ، كما أن معظم أعضاء الوفد المصرى فى باريس كانوا — بالإضافة الى معظم أعضاء اللجنة المركزية لحزب الوفد فى مصر — كانوا جميعهم على اقتناع بأسلوب التفاوض (١٨٦) .

— وكان مرجع ذلك الى انتماءاتهم الحزبية السابقة والطبقية ، التى كانت كلها تؤكد على مهانة الاحتلال البريطانى بعدم استخدام أسلوب العنف الثورى فى المطالبة بحقوق البلاد فى الاستقلال والحرية .

— خاصة حين صدمت المفاجأة — أعضاء الوفد المصرى فى باريس — بالموقف الذى اتخذته مؤتمر الصلح (١٨٧) والرئيس الأمريكى ويلسون

(١٨٥) « مذكرات عبد الرحمن فهمى » — من محضر جلسة ١٩١٨/١١/١٣ (الاجتماع مع سير وينجت) — ص ٥٠ ، ٥١ .

(١٨٦) « مذكرات د . محمد حسين هيكل » — جزء اول — ص ٧١ .

(١٨٧) « ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ الراقى — جزء ثانى قسم ٢ — ص ٩٦ .

بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، فكان لتلك الصدمة آثار بالغة
 بدبيب اليأس فى نفوس أغلبية أعضاء الوفد المصرى مما جعلهم يفكرون
 فى مصارحة الأمة والشعب المصرى باخفاق الوفد فى مهمته التى فوض
 وأنيب من أجلها ، لولا ما كان يصلهم فى باريس من أبناء ثبات الأمة
 المصرية فى جهادها .

التدخل البريطانى فى وراثة عرش مصر (١٨٨) ٠٠

فى ١١ فبراير ١٩٢٠ رزق السلطان فؤاد بمولود ذكر أسماه
 « فاروق » ، فكان من المفروض - تشريعيا - أن ينصب وليا للعهد ، ولكن
 السلطان فؤاد كان يحمل فى طياته ذاكرته ظروف وملازمات عزل والده
 الخديوى اسماعيل بفرمان سلطانى تركى لم يكن الا ظاهريا فقد كان فى
 حقيقة الأمر عزل بأمر من الحكومتين البريطانية والفرنسية ، كما أن
 السلطان فؤاد لم يكن يغيب عن وعيه ظروف مساندة الانجليز لشقيقه
 الخديوى توفيق ضد الثورة العربية الشعبية واحتلالهم للبلاد ، ثم تنصيب
 الانجليز للخديوى عباس - رغم ظاهرية الفرمان التركى - ثم بعد ذلك
 اطاحة الانجليز مباشرة بالخديوى عباس عن العرش (وهو ابن أخيه) ،
 وتنصيب الانجليز للسلطان حسين كامل بدون فرمان تركى ، ثم استدعاء
 الانجليز للأمير فؤاد لاعتلاء عرش السلطنة المصرية - كل هذا بكامل
 الارادة البريطانية وحدها .

لكل ما سبق مما كان فى وعى وذاكرة السلطان فؤاد ، فقد انتظر
 حتى يصدر القرار البريطانى ، فاجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسة
 يوسف وهبة باشا - المحصن بالرضا البريطانى - وقام صوريا - بتبليغ
 المديرىات المصرية بمولد « الأمير فاروق » ولم يجرؤ على المناداة به وليا
 للعهد ، وفى نفس الوقت - وامعانا فى الاستهانة بالوطنية المصرية - قام
 رئيس الوزراء المصرى بتبليغ المعتمد البريطانى اللورد اللنبى بنبا المولود
 كما قام بتبليغ وزارة الخارجية البريطانية به .

وامعانا فى التنزيل من قدر السيادة المصرية ، قام المندوب السامى
 البريطانى اللورد اللنبى - وليس ملك بريطانيا - بالكتابة فى
 ١٥/٤/١٩٢٠ ، الى السلطان فؤاد (بفرمان) بقرار بريطانى بنظام وراثة

(١٨٨) المصدر السابق - ص ٨٥ .

العرش في مصر بأمر من حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وبموجبه صار
تنصيب الأمير فاروق وليا للعهد .

– وتأكيدا على تمام الخضوع ، قام السلطان فؤاد بالرد الى ملك
بريطانيا – مباشرة – بفائق تشكراته على هذا القرار البريطاني الذي أبلغه
به وتسلمه من المندوب السامي البريطاني وليس من ملك بريطانيا الى
سلطان مصر ، وبذلك أكدت بريطانيا على أهم مظهر من مظاهر سيادتها
بتدخلها في تقرير وراثه عرش مصر بهذا الاسلوب الاستعماري المتعالي .

•• الاحتجاج المصرى (١٨٩) ••

قام الحزب الوطنى باصدار احتجاج أبلغه الى معتمدى الدول الأجنبية
في مصر ، ورفضت الصحافة المحلية المصرية نشره بأمر السلطات
البريطانية ، وأكد الحزب الوطنى في احتجاجه على أن موضوع وراثه
العرش هو من صميم المسائل الخاصة بالأمة المصرية والسيادة المصرية .

•• واللجنة المركزية لحزب الوفد ••

وفي نفس الوقت أصدرت هذه اللجنة – برئاسة محمود باشا
سليمان – احتجاجا على هذا الاعلان البريطاني الذى يدل على الاعتداء
البريطانى على سيادة مصر وعلى الحقوق الشرعية لها ، لأن الأمة المصرية
– وحدها – هى صاحبة الحق فى تقرير نظام وراثه الحكم فى مصر ••

وكانت هذه الاحتجاجات بمثابة تعبير عن رأى الأمة المصرية بالسخط
العام والاستنكار الاجماعى .

استمرار الاعتداءات على الوزراء

فى ٨ مايو أقيمت قنبلة على وزير الأوقاف حسين درويش باشا وهو
راكب سيارته ولم يصب .

(١٨٦) نفس المصدر السابق ، ص ٨٥ .

الدوامة البريطانية في بحر المفاوضات

— منذ أعلنت الحكومة البريطانية قرارها بتشكيل لجنة « ملنر » للتحقيق وتقصى الأوضاع بموجب خطاب « لورد كيرزون » في ١٥ مايو ١٩١٩ ، فقد كان التفكير الشعبى المصرى النابع أصلا بفعل المؤسسة الوطنية المصرية المتمركزة في مصر والتي كانت على اتصال مستمر ب « سعد زغلول » في باريس وبالذات بسكرتير اللجنة المركزية « عبد الرحمن فهمى » ، كان هذا التفكير الشعبى المصرى متجها الى (مقاطعة لجنة « ملنر ») — نظرا لما جاء في خطاب « لورد كيرزون » من تأكيد على أن مهام هذه اللجنة تتركز أساسا في استمرار الوجود العسكرى البريطانى تحت ستار حجة استمرار الحماية البريطانية (١٩٠) على مصر — ولو أن « عبد الرحمن فهمى » نفسه اقترح في رسالة منه لسعد زغلول أن تشكل لجنة من كبار المسئولين المصريين في مصر برئاسة « عدلى باشا يكن » للاتصال والتفاهم مع لجنة « ملنر » ، مع استمرار المقاطعة من جانب الشعب المصرى ممثلا في شخصياته العامة لهذه اللجنة (١٩١) — الا أن « سعد زغلول » يرسل من باريس الى « عبد الرحمن فهمى » رسالة يؤكد فيها بالتصميم على ضرورة مقاطعة لجنة « ملنر » والتمسك بالوفد المصرى ، أى أنه لم يكن لدى « سعد زغلول » مانعا من تفاوض الوفد ولكن — فقط — مع لجنة مصغرة تمثل الشعب المصرى وبموجب التوكيل الصادر منه للوفد المصرى .

ثم يعود « سعد زغلول » ويؤكد على ضرورة استمرار المقاطعة ، فيبيارك هو وأعضاء الوفد المصرى في باريس موقف الشعب المصرى ممثلا في رجال الوفد والشباب المصرى في مقاطعة هذه اللجنة .

(١٩٠) « وثائق ثورة ١٩١٩ » - د. محمد انيس - (رسالة في ٢٢ يوليو سنة ١٩١٩) - ص ١١٧ .
 (١٩١) نفس المصدر السابق - تقرير رقم ١١ من باريس في ٢٥ يوليو ١٩١٩ - (ص ٦٥) ، تقرير رقم ١٧ في ٢٨ أغسطس ١٩١٩ (ص ٧٢) ، تقرير رقم ١٨ في ٢٨ أغسطس ١٩١٩ (ص ٧٥) .

– وفى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، يصدر « اللورد ملنر » بيانا (١٩٢) –
بعد أن تأكد له اصرار وتصميم الشعب المصرى بكافة هيئاته وطوائفه على
مقاطعة لجنته وبعد فشل الأسلوب السياسى السرى البريطانى – معلنا
فى بيانه :

١ – أن مهمة اللجنة هى التوفيق بين أمانى المصريين ومصالح
بريطانيا فى مصر .

٢ – حماية حقوق الأجانب المقيمين فى مصر .

٣ – أن اللجنة ترغب فى الوصول الى اتفاق ودى مع مصر يزيل
أسباب الاحتكاك .

٤ – أن من مهام اللجنة النظر فى اقامة مؤسسة حكم ذاتى .

٥ – لا تمسك اللجنة بتقييد حدود المناقشة ولا تعتبر مناقشة أى
طرف مصرى تنازلا عن معتقداته حيث أن اللجنة تسعى – فقط – للوصول
الى اتفاق .

– وحيث أن ما تضمنه هذا البيان كان يتسم ببعض الإيجابيات .

فقد كان الرد من جانب « الوفد » فى مصر ممثلا فى « لجنته المركزية »
بيان لها أذيع يوم ٣٠ ديسمبر ١٩١٩ – جاء فيه :

١ – أنه رغم أن بيان « ملنر » قد أتاح فرص المفاوضات بدون قيد ،
الا أنه لم يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام .

٢ – أن الأساليب السياسية لا تسمح بأن تجرى مفاوضة بين لجنة
وبين أمة بأسرها ، وأكد الوفد أن المصريين – مسبقا – يرفضون الحماية
الأجنبية رفضا باتا .

٣ – أن التوفيق بين استقلال مصر وبين ما لغيرها من المصالح ،
لا يمكن المناقشة فيه الا مع « الوفد » ، وبشرط عدم المساس بالحقوق
المقدسة للمصريين .

– وكان بيان « ملنر » ورد « الوفد » عليه – فى ظل وزارة « يوسف
وهبة باشا » – التى تضمنه بيان « اللجنة المركزية للوفد » – والذى
أرسلت صورة منه الى « سعد زغلول » – فيه معنى تزحزح الوفد بعض
الشيء عن المقاطعة واعترافا يبدءا للتفاوض مع لجنة « ملنر » وبفروط
مسبقة .

(١٩٢) « ثورة ١٩١٩ – الجزء الثانى » – للاستاذ الرفاعى – ص ٨٩ .

— كما أنه كان يثبت أيضا أن « سعد زغلول » كان قد أرسل من باريس (١٩٢٠) الى « عدلى يكن » فى مصر متضمنا الاتفاق معه على موافقة « الوفد » على مبدأ التفاوض مع هذه اللجنة ، وقوض « سعد زغلول » كلا من « عدلى يكن » و « حسين رشدى » و « ثروت باشا » فى التفاهم مع لجنة « ملنر » على هذا الأساس ، وفى ذات الوقت أخذ « سعد زغلول » على « اللجنة المركزية » تسرعها فى اصدار بيانها فى هذا الشأن قبل أن يتسلم نتيجة ما انتهت اليه اتصالات « عدلى ، رشدى ، ثروت » بلجنة « ملنر » .

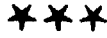
— ومن باريس كان « سعد زغلول » دائم الاتصال مع « عدلى يكن » حيث وافق على جميع خطواته بالاشتراك (١٩٢٤) مع « عبد الخالق ثروت باشا » و « حسين رشدى باشا » بالتمهيد للاتصال والتفاوض مع لجنة « ملنر » ، مؤكدا أن هؤلاء الوزراء الثلاثة قد سلكوا سبيل الحكمة والسداد فى هذه المفاوضات التى جرت بينهم وبين « ملنر » ، ولم يكتف « سعد زغلول » بذلك بل انه حذر فى احدى رسالاته من مداومة وتمادى الصحافة فى مصر من مهاجمة الوزراء الثلاثة وكان هذا التحذير فى غضون شهر يناير ١٩٢٠ .

— وفى الخامس من فبراير ١٩٢٠ ، أرسل « سعد زغلول » تقريره رقم (٦) الى اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة يقول فيه : « ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة أن انجلترا اذا دعتنا للمفاوضة مع لجنة « ملنر » بصفة كونها مأذونا لها فى هذا الشأن وبصفة كوننا ممثلين للأمة المصرية أن ترفض هذه المفاوضات ما دام الغرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ويحقق فى نفس الوقت مصالح انجلترا الخاصة » . « ولذلك عرضنا فى الجرائد وغيرها أن الوفد المصرى مستعد لمفاوضة لجنة ملنر اذا أعلنت أنها مأذونة فى التفاوض بصفة كونها ممثلة للحكومة الانجليزية مع الوفد المصرى (١٩٢٠) بصفة كونه ممثلا للأمة المصرية » .

— كان « عدلى يكن » يتصل ب « ملنر » بعلم (١٩٢٠) « بسعد زغلول » ويعلم ومتابعة « السلطان فؤاد » ، وكان السلطان بدوره قد تفاهم مع

(١٩٢٠) « وثائق ثورة ١٩١٩ » - د. محمد أنيس - (التقرير الخامس من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٧ يناير ١٩٢٠) - ص ٨٨ .
 (١٩٢٤) ذات المصدر السابق .
 (١٩٢٥) « وثائق ثورة ١٩١٩ » - د. محمد أنيس - (رسالة من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول) ٢٥/٢/١٩٢٠ - ص ١٩٤ .
 (١٩٢٦) « ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الرفعى - ص ٨٩ .

« اللورد ملنر » على أن يتم تشكيل هيئة التفاوض المصرى من بعض رجال الوفد والبعض من الوزراء والبعض الآخر من الوزراء السابقين ، وكان رأى « عدلى يكن » أن هذا الاتجاه لا يرضى « الوفد » ولا الأمة بإبلاغ ذلك الى « سعد زغلول » .



عودة لجنة « ملنر » الى انجلترا ٠٠ (١٨ مارس ١٩٢٠)

وأخيرا عادت « لجنة ملنر » من حيث أتت ، فقد غادرت ميناء الاسكندرية بعد ثلاثة أشهر من وصولها وذلك فى يوم ١٨ مارس ١٩٢٠ ، ورغم انها لم تحقق الغرض الأساسى من حضورها الى مصر - وهو التفاوض مع المصريين فى غيبة « الوفد » - الا انه أمكنها جمع كثير من المعلومات (١٩٧) والحقائق بفضل أساليب السلطات البريطانية السرية فى مصر ، ولكن كانت أغلب هذه الاتصالات المريبة معلومة ومكشوفة للجهاز السرى للوفد المصرى بفضل رئيسه « عبد الرحمن فهمى » ، وكانت معظم هذه التحركات والاتصالات والتساؤلات السرية من جانب اللجنة الانجليزية ترسل تفصيلاتها أولا بأول الى « سعد زغلول » والوفد فى باريس ، كما أجرت هذه اللجنة محادثات مع « السلطان فؤاد » من جهة ومع « عدلى يكن » - باسم « سعد زغلول » - من جهة أخرى على أساس قبول انجلترا لمبدأ التفاوض مع « سعد زغلول » ، خاصة يعد أن صرح أحد أعضاء « لجنة ملنر » لأحد المصريين ، أن اللجنة أصبحت مقتنعة - فى هذا الوقت - بأن الوفد المصرى يعبر عن رأى الأمة كلها ، ولذلك ستسعى اللجنة الى مفاوضة « سعد زغلول » و « الوفد » الموجود فى أوروبا ، ثم طلب « سعد » - من باريس - الى « عدلى يكن » أن يسافر اليه فى باريس فى مهمة (١٩٨) وطنية ، وقد أعلن عن ذلك فى الصحف .

حوكم أمام محكمة عسكرية بريطانية حيث حكم عليه بالاعدام ونفذ الحكم فور صدوره .

- اتصال « لجنة ملنر » و « سعد زغلول » ٠٠

بعد أن عاد « لورد ملنر » الى لندن ، عهد الى « مستر هيرست » (١٩٩) بالتوجه الى باريس لدعوة الوفد المصرى للحضور الى لندن للتفاوض ، وتم

(١٩٧) المصدر السابق - ص ١٩٠ .

(١٩٨) مذكرات د محمد حسين هيكل - الجزء الاول - ص ٨٩ .

(١٩٩) « ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الرفاعى - جزء ٢ قسم ٢ - ص ٩٦ .

اللقاء بين « هيرست » و « سعد زغلول » فى مايو ١٩٢٠ ، وأوفد « سعد زغلول » كلا من « محمد محمود وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر » للسفر الى لندن - قبل سفره - للوقوف على مدى جدية هذه الدعوة للتفاوض بدون أية قيود أو شروط اللهم الا ضمان المصالح البريطانية الخاصة ، وقام « سعد زغلول » بإرسال برقية الى مصر للنشر فى الصحف وفيها بعض التفاؤل من فكرة التفاوض ، وتوجه « سعد » ومعه باقى الوفد المصرى الى لندن فى ٥ يونية ١٩٢٠ .

•• - المفاوضات مع « لجنة ملنر » ••

وصل « سعد زغلول » والوفد المرافق له الى لندن للتفاوض مع « لجنة ملنر » - فى الخامس من يونية ١٩٢٠ ، وكان « سعد زغلول » - فى ذلك الوقت - يعتبر معبودا (٢٠٠) من أكثرية هيئات وطوائف الأمة المصرية وموضع ثققتها وكانت المناداة فى مصر فى المظاهرات والتجمعات الشعبية تردد الهتافات بحياة « سعد » ورفاقه - دون ذكر أسماء هؤلاء الرفاق - وأصبح اسم « سعد » رمزا لكل أمانى الأمة وأصبح رفاقه وزملائه جنودا مجهولين ، فكان هذا التمييز لاسم « سعد » وبالتالى لشخصه قد أعطى له مركزا متميزا بين رفاقه فى مواجهة المفاوض البريطانى الذى بدأ جلسات محادثاته وتفاوضاته بالنيل من مكانة « سعد » ، حيث أعلن « ملنر » أنه لا حدود للمناقشات بين الوفدين المصرى والبريطانى ما دامت فى اطار المفاوضات ، أما عند بداية التفاوض حول بنود المعاهدة فانه يلزم أن يقوم وفد المفاوضات البريطانى بالتفاوض مع وفد مصرى حكومى معينا من السلطان فؤاد نفسه •• !! ••

وكان « سعد زغلول » يعلم تماما عدم امكانية موافقة السلطان فؤاد على تعيينه - « سعد » رئيسا للحكومة ، ويذ لك يكون المخطط البريطانى/ السلطانى .

- وجاء التقرير رقم (١٤) من « سعد زغلول » فى ٦ أبريل ١٩٢٠ من باريس جاء به : « أنه قبل قيام « اللورد ملنر » من القاهرة كان يتكلم مع « عدلى يكن » فى شأن المفاوضات فى لندن أنها ستكون - اللجنة المصرية - مؤلفة من « عدلى باشا » ومن بعض أصدقائه وبعض من أعضاء الوفد وأن « عدلى » سيحضر الى باريس قريبا ويتفاهم مع سعد فى هذا الموضوع » .

(٢٠٠) « ذكريات اجتماعية وسياسية » - للأستاذ علوبة - ص ١٥٨ .

– وبذلك تكون الفترة التي أمضتها لجنة ملنر في مصر دون أن تصل إلى نتيجة من وجهة النظر المصرية ، فانها بالقطع حققت الكثير للسياسة البريطانية ومخططاتها في سبيل تهدئة ثورة ١٩١٩ وذلك بالاطالة والتسويف وفتح قنوات متعددة كمحاولات لامتناس غضب الشعب المصري حتى يفتت حماسه بمرضى الوقت خاصة وأن الزعامة الثورية كانت بعيدة عن البلاد ، وقد نجحت بريطانيا بالفعل في اطالة فترة بقاء زعامة الثورة بعيدة عن قواعدها وذلك باستدراجها بحجة اجراء اتصالاتها مرة أخرى في لندن بعد أن فشلت في الوصول إلى أية نتيجة في مؤتمر الصلح في باريس وبذلك أصبح في يد بريطانيا الوسيلة لاستهلاك المزيد من الوقت .

استقالة وزارة « يوسف وهبة » ٠٠ (١٩ مايو ١٩٢٠)

بعد أن شعر « يوسف وهبة » – رئيس الوزراء – بتواتر السخط الشعبي من وزارته خاصة بعد محاولة اغتياله واغتيال عدد من أعضاء وزارته ، وبعد أن شعر السلطان فؤاد بعجز هذه الوزارة في مواجهة الأحداث وطبقا للمخطط البريطاني ، فقد قام « يوسف وهبة » بتقديم استقالته التي قبلت في ١٦ مايو ١٩٢٠ .

تأليف وزارة « نسيم باشا » ٠٠ (٢٢ مايو ١٩٢٠)

عهد السلطان فؤاد إلى « محمد توفيق نسيم » – وزير الداخلية السابق في وزارة « يوسف وهبة » – بتأليف الوزارة الجديدة يوم ٢٢ مايو ١٩٢٠ ، وكان أعضاء هذه الوزارة هم نفس أعضاء الوزارة السابقة حيث قوبل هذا التشكيل للوزارة الجديدة بمزيد من السخط الشعبي . وكان هذا التغيير الوزاري امتدادا للمخطط البريطاني لتضييع الوقت .

محاولة اغتيال « محمد نسيم باشا » ٠٠ (١٢ يونية ١٩٢٠)

في صباح يوم ١٢ يونية ١٩٢٠ ، وقعت محاولة اعتداء على « توفيق نسيم باشا » بالقاء قنبلة عليه الا أنها لم تصبه ، وذلك حينما كان متوجها إلى وزارة الداخلية ، وكان المعتدى هو الشاب ابراهيم حسن مسعود – الموظف بمصلحة الصحة – وقد نجح المخطط البريطاني في ابعاد « سعد زغلول » عن أية مكانة جديدة كرئيس وزارة ورئيس وفد مفاوضات لتحقيق مزيدا من التأييد الشعبي والسولي اذا ما تحقق ونجح في توقيع معاهدة تتحقق بها بعض آمال الأمة المصرية التي كانت كلها في ذاك الوقت مكررة كل أضوائها على « سعد زغلول » – وحده .

وبطبيعة الحال ، رفض « سعد زغلول » هذه الفكرة – الخبيثة – المهينة رفضا تاما متمسكا بحقه الكامل فيما كفله له التوكيل الصادر له

بالاجماع من كافة هيئات وطوائف الشعب المصرى كوكيل عن الأمة فى إبرام أى اتفاق معه شخصيا - دون غيره - ٠٠

ومن هنا بدأ التساق والخلاف مع « لجنة ملنر » - ومع « عدلى يكن » بالذات - ونفّاقم (٢٠١) هذا الخلاف عندما أعلن « ملنر » أن غرض الحكومة البريطانية هو عقد اتفاق ودى بين الحكومين البريطانية والمصرية بموجبه تعترف انجلترا باستقلال مصر - مع توفير الضمانات الضرورية لتحقيق المصالح الأجنبية وتأمينها وبصفة خاصة المصالح البريطانية ، الى جانب ضمانات الاستقرار بفرض (٢٠٢) السكينة والنظام ، وذلك باقامة « حامية عسكرية » فى كل مكان يقرره الخبراء الانجليز ، وكذلك بابداء الرأى الانجليزى فى التشريعات المصرية التى تمس الأجانب الذين عليهم أن يتنازلوا لبريطانيا عن حقوقهم فى امتيازاتهم التى تعوق استقلال مصر - لتنفرد بريطانيا وحدها بكافة الامتيازات ، ثم العمل على اقامة حكومة ملكية دستورية تنص عليها المعاهدة ٠٠

وانتهت المحادثات والمفاوضات - عند هذا الحد - فى آخر يوليو ١٩٢٠ ، الى أن يقدم كل من الوفدين مذكرة للوفد الآخر بالرأى فيما انتهت اليه هذه المفاوضات ، حيث اشتملت مذكرة « لجنة ملنر » على ما يلى :

- ١ - تتعهد بريطانيا بضمان سلامة (٢٠٣) مصر واستقلالها باعتبارها ملكية ذات نظام دستورى .
- ٢ - تتعهد مصر بأن لا تعقد أية معاهدات سياسية مع أية دولة أجنبية أخرى بغير موافقة الحكومة البريطانية .
- ٣ - تمنح مصر لبريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على أرض مصر واستخدام الموانئ البحرية والمطارات المصرية ، لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى وممتلكاتها ، وتعين فى المعاهدة المناطق التى تقام فيها المعسكرات للقوات البريطانية .
- ٤ - توافق مصر على تعيين مستشار مالى بريطانى بموافقة بريطانية يعهد اليه بجميع سلطات أعضاء صندوق الدين لحماية حقوق الأجانب حملة السندات .

(٢٠١) « ذكريات اجتماعية وسياسية » - للأستاذ علوية - ص ١٦٧ .

(٢٠٢) « تراجم وسير » - المجلد الثامن عشر - للأستاذ العقاد - ص ٣١٨ .

(٢٠٣) المصدر السابق - ص ٢١٩ .

- ٥ - تساعد بريطانيا مصر فى تخلصها من القيود التشريعية والادارية بسبب الامتيازات الأجنبية والعمل على تطبيق نظام يضمن تطبيق القانون المصرى على المصريين والأجانب على حد سواء .
- ٦ - تمنح مصر لبريطانيا حق تدخل المعتمد البريطانى فى مصر لايقاف قانون يتعارض مع حقوق الأجانب وتحتفظ مصر بحقها فى الاعتراض بالعرض على عصبة الأمم .
- ٧ - يبقى نظام المحاكم المختلطة بحيث يتناول القضايا الجنائية وجميع القضايا الأخرى التى تمس الأجانب فى مصر .
- ٨ - توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحفانية يكون له مركز سلطة تمكنه من تنفيذ القانون تنفيذا عادلا فيما يكون له مساس بالأجانب .
- ٩ - تقوم الحكومة البريطانية بتمثيل مصر لدى أية دولة ليس مصر فيها معتمد ولا تعهد مصر لغير بريطانيا بهذا الواجب .
- ١٠ - تعترف مصر بالمركز المميز للمعتمد البريطانى فى مصر وتكون له كافة الأولويات على جميع المعتمدين الآخرين .
- ١١ - تسوى مراكز باقى الموظفين البريطانيين والأجانب بالحكومة المصرية باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

- موقف « سعد زغلول » . من هذه المذكرة . .

رفض « سعد » والوفد المرافق له هذا المشروع ، لأنه جاء تأكيدا لاعلان فرض الحماية على مصر ومؤكدا على الاحتلال بالنص على ابقاء قوات عسكرية بريطانية فى بعض المناطق فى الأراضى المصرية ، كما أكد على تثبيت دور المستشارين البريطانيين فى مختلف الوزارات السيادة المصرية وتأكيدا للدور البارز للموظفين البريطانيين والأجانب فى الوظائف الحكومية المصرية ، بالاضافة الى التأكيد على خضوع التشريع المصرى للسيطرة البريطانية ، والابقاء على التمييز للأجانب عامة وللبريطانيين خاصة فى مصر على المصريين أمام المحاكم وبصفة عامة التأكيد على تثبيت الامتيازات الأجنبية (٢٠٤) . .

(٢٠٤) « نكريات اجتماعية وسياسية » - للاستاذ محمد على علوية - ص ١٥٩ .

وبذلك جاء هذا المشروع « الملنرى » خلوا من أية دلائل على تحقيق الاستقلال لمصر ، الا بمجرد كلمة « الاستقلال » التي أصبحت لاغية بموجب النصوص الصريحة التي - فى ذات الوقت - تؤكد السيطرة البريطانية الكاملة على البلاد .

ولما كان « سعد زغلول » بموجب التوكيل الذى منحه له الأمة ويؤكد التأييد الشعبى الكامل له بغير حدود ، فقد تعمد التلويح والتأكيد على تمسكه بالتوكيل الذى منحه له شعب مصر ، وأنه لا يملك التفريط فى حق الشعب وتمسك بذلك الى آخر المدى ، فكانت بطاقته الشخصية التى كان يقدمها فى مؤتمر الصلح - للعامة والخاصة - كان بيانها يحمل الصفة بعبارة « سعد زغلول باشا - وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية » ، فكان من الطبيعى أن يتشدد فى موقفه - لآخر المدى - فى مواجهة هذا المشروع الانجليزى الذى يؤكد على تبعية مصر تبعية كاملة لبريطانيا ، والذى يعتبر مخالفا لجوهر التوكيل الشعبى الذى منحه الشعب المصرى لـ « سعد زغلول » ورفاقه لهدف رئيسى وهو تحقيق « الاستقلال التام » .



أما المشروع المصرى - والذى كان لـ « سعد زغلول » الدور الأكبر فى صياغته - فكان متضمنا ما يلى :

المشروع المصرى :

- ١ - تعترف بريطانيا باستقلال (٢٠٥) مصر ، وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا على مصر - ١٨ ديسمبر ١٩١٤ - وكذلك ينتهى الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر منذ ١٨٨٢ ، وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتقام دولة ملكية ذات نظام دستورى .
 - ٢ - تقوم بريطانيا بسحب جنودها من الأراضى المصرية فى مدة : (٠٠٠٠٠٠) ، أى ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية .
 - ٣ - تتعهد حكومة مصر بأنها عند استخدام حقها فى الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز أن تعاملهم معاملة خاصة - بأن تمنح
-
- (٢٠٥) « تراجم وسير » - للأستاذ العقاد - المجلد الثامن عشر - ص ٢٢٢ حتى ص ٢٢٥ .

الموظف الانجليزي الذي يقال من الخدمة تعويضا ماليا اضافيا يعادل مرتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة ، وتسرى نفس المعاملة المتميزة على الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم في خلال سنة من نفاذ هذه المعاهدة .

٤ - تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول الأجنبية الأخرى حقوق الامتيازات التي لهذه الدول - بالصيغة الآتية :

(أ) أن تكون الاضافات والتعديلات في النظام القضائي المختلط معلقة على موافقة بريطانيا .

(ب) جميع القوانين الأخرى التي لا يمكن أن تسرى الآن على الأجانب ، لا يصير تعديلها الا بعد موافقة الدول النابغين لها أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية ، الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، على أن تبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة (٠٠٠٠) من نشر القرار (٢٠٦) ، وفي حالة اختلاف الحكومتين يكون لمصر أن تعرض المسألة على عصبة الأمم للبت فيها .

٥ - في حالة الغاء محاكم القنصليات واحالة النظر في الجرائم والجرح التي يرتكبها الأجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطاني في مركز « النائب العام » لدى المحاكم المختلطة .

٦ - للحكومتين المصرية والبريطانية بعد خمس عشرة سنة النظر في مسألة ابطال تقييد السيادة المصرية الداخلية الناشئ من الامتيازات التي للأجانب ، وتحفظ مصر لنفسها بالحق في عرض هذه المسألة على عصبة الأمم عند الاقتضاء بعد مضي هذه المدة .

٧ - في حالة الغاء لجنة الدين العمومي تعين مصر موظفا ساميا لها تقترحه بريطانيا .

٨ - في حالة ما اذا لم تعين مصر سفيرا لها في أى بلد من البلدان تعهد مصر لبريطانيا أن تتولى القيام بالمصالح المصرية في هذا البلد بتعيين ممثل بريطاني على أن يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية .

(٢٠٦) المصدر السابق .

٩ - يقعد الطرفان محالفة دفاعية للغايات التالية :

(أ) تتعهد بريطانيا بالدفاع عن الأراضي المصرية ضد أى اعتداء
تقوم به أية دولة أجنبية .

(ب) فى حالة وقوع اعتداء أوربى على بريطانيا تتعهد مصر ولو لم
تكن سلامة أراضيها مهددة بأن تقدم الى بريطانيا فى أراضيها
تسهيلات المواصلات والنقل الحربى .

١٠ - تتعهد مصر بالأ تعقد أى معاهدة تحالف مع أى دولة أخرى دون
اتفاق سابق مع بريطانيا .

١١ - مدة المحالفة هى ثلاثون عاما ويمكن بعد ذلك النظر فى أمر
تحديثها .

١٢ - تكون مسألة السودان موضوع « اتفاق خاص » .

وهكذا كان المشروع المصرى يمثل الجدية فى طلب الوفاق وليس به
تلاعب بالألفاظ ويحقق فى نفس الوقت التقريب بين حقوق الاستقلال
لمصر ومصالح بريطانيا التى لا تفرضاها على مصر وعلى العالم بحكم القوة .

ولكن هذا المشروع المصرى قوبل من الجانب البريطانى بالاستغراب
حيث عبروا عنه بأنه «جراة» ، وقالوا ان «سعد زغلول» - بهذا المشروع -
يحسب له أنه هزم الدولة البريطانية ويملى عليها شروطه املاء الظافر فى
ميدان القتال . . .

وازاء تعسف بريطانيا واصرارها على احتواء الثورة المصرية بمعول
الألفاظ التى لا تقدم ولا تؤخر ، فقد توقفت المفاوضات بل قيل انها انقطعت
لأن الوفد المصرى - فى نفس الوقت - رفض مذكرة مشروع لجنة ملتر
على اطلاقها .

الوساطة (٢٠٧) :

١ - قام « عدلى يكن باشا » بالتوسط بين « سعد زغلول باشا » و « لجنة
ملتر » ، فى ١٥ أغسطس ١٩٢٠ تسلم مذكرة مشروع « اللجنة

(٢٠٧) المصدر السابق .

الملنرية ، الثانية حيث أجرى بها بعض التعديل من الجانب البريطاني مرة أخرى في بعض العبارات ولكنها لم تعرض « سعد باشا » بالذات ، لأنها كانت في مجملها تؤكد على فرض الحماية البريطانية والاحتلال واستمرار الامتيازات الأجنبية وتجاهل موضوع السودان – رغم أنها كانت تحقق بعض الشيء على سبيل المظهر العام من الاستقلال والتمثيل الخارجي وبعضاً من شكلية حرية التعبير والحكم الدستوري والتوازن بين السلطات وفي البعض الآخر مما كانت تنشده العامة منذ تصرفات « الخديوى اسماعيل باشا » و « الخديوى توفيق » في شتون البلاد المالية والسياسية والسيادية . .

٢ – وأخيراً اتفق الوفد المصرى – فيما بين أعضائه – على عدم الموافقة على المشروع البريطانى – المعدل – الا بعد عرضه على الأمة ليبنى الشعب المصرى تحفظاته عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد المصرى واللجنة الملنرية .

وقد قيل وقتها ان هذا الاقتراح كان منشأه فكرة مصرية لقطع خط الرجعة على بريطانيا بحجة أن « سعد زغلول » كان يسرف فى تشدده . .

٣ – وفى مصر حيث وصل المشروع مع مندوبين (٢٠٨) عن « سعد زغلول » فاستقبلهم الشعب المصرى استقبالا حافلا ، وعرض المشروع على المحامين وعلى أعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية ، فأجمعت كل هذه الطوائف فى مجملها – ما عدا أنصار الوزراء الأصدقاء « عدلى يكن » و « حسين رشدى » و « عبد الخالق ثروت » – على وجوب التعديل والتنقيح فى بعض قواعد المشروع ، على أن يتضمن النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف ما جاء به عن امتيازات المندوب السامى البريطانى ، وطالبت الاكثرية بتقييد الحدود الهامة للمشروع . .

كما طالبوا بالتأكيد على المسألة السودانية ووجوب الاحتفاظ بدور مصر فيه .

٤ – عاد عضوا الوفد المصرى – حاملا المشروع – الى باريس فى السابع من أكتوبر ١٩٢٠ ، ثم سافر « سعد زغلول » وأعضاء الوفد الى لندن بناء على طلب « لورد ملنر » .

(٢٠٨) المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

وعندما اطلع « ملنر » على التعديلات الشعبية المطلوبة ، رفض ذلك رفضا باتا وتشبث بقبول المشروع كله أو رفضه كله ، وفي المقابل تشدد « سعد زغلول » - أيضا - في طلب التأكيد على رغبات الأمة . .

واختلف أكثر أعضاء الوفد مع « سعد زغلول » ، حيث تلخصت حجج اختلافهم في أن : -

(أ) تغير الظروف الدولية (٢٠٩) بعد وجود السند والنصير (٢١٠) بالخارج ؛ بعد أن تنكر مؤتمر الصلح - في باريس - لمبادئ الرئيس الأمريكي « ويلسون » بحق الشعوب في تقرير مصيرها .

(ب) انفراد بريطانيا بالقوة والسلطان وعدم استطاعة الأمة المصرية على استمرار ومواصلة الكفاح والمقاومة .

(ج) أن المشروع البريطاني المعدل كان في مجمله نافعا لمصر ويمكن به تحقيق المزيد في المستقبل يفضل ما ستنااله مصر من حريات .

(د) أن بعض التحفظات التي تبدو أنها غير محققة لكل الآمال ، فانها بالقطع ستكون مؤقتة اذا ما استمرت الأمة في نهضتها .

٥ - ولكن « سعد زغلول » - بموجب حافية التوكيل - في موضوع تحقيق الاستقلال فقد تمسك بالرفض . .

وكانت أكثرية أعضاء الوفد في جانب « عدلى يكن » بينما كانت الأقلية في جانب « سعد زغلول » ، ومن هنا بدأ تفاقم الشقاق الذي كانت تتوقعه وتنتظره وتتوق اليه بريطانيا والذي - بالقطع - كان ضمن مخططها لوأد الثورة الشعبية المصرية من داخلها وتبريرا لايقاف التفاوض .

٦ - أبلغ « ملنر » الوفد المصرى أن مهمة لجنته - « لجنة ملنر » - ليست المفاوضات ، بل رفع تقرير للحكومة البريطانية عن مسألة معينة عهدت بها الحكومة البريطانية الى لجنته ، وكان هذا يعد - في حقيقته -

(٢٠٩) « تراجم وسير » - للاستاذ العقاد - المجلد الثامن عشر - ص ٢٣٤ .

(٢١٠) « ذكريات اجتماعية وسياسية » - للاستاذ محمد على علوية - ص ١٤٦ .

تراجعا يخالف ما سبق وأعلنته بريطانيا ، ولعل الحكومة البريطانية رأت - يومئذ - أن نتيجة الاستفتاء لم تسهل الوصول الى اتفاق سريع ، فرأت أن تكسب الوقت وأن تجعل الباب مفتوحا لامكان التفاوض مرة أخرى مع آخرين خلاف « سعد زغلول » ، وذلك تمشيا مع مخططها بتعمد اطالة مدة المفاوضات واقامة الوفد المصرى خارج بلاده حتى يفتت حماس الثورة وينال الوهن والضعف من قواعد المقاومة الشعبية المصرية فى القاهرة . وبالتالي يتحقق عزل قيادة الثورة المقيمة خارج البلاد عن قواعدها الشعبية بداخل البلاد ويتحقق أيضا وفي ذات الوقت استغلال الشقاق الذى بدأ يتفاقم بين أعضاء الوفد فيما بينهم من جهة ومن جهة أخرى بين الوفد بصفة عامة وبين « عدلى يكن » وصاحبيه « عبد الخالق ثروت » و « حسين رشدى » .

٧ - فى هذا الوقت العصيب ، قامت الصحافة البريطانية باستخدام جرائدها بترديد الدعاية الواسعة المؤيدة لآراء المخالفين لرأى « سعد زغلول » وسياسته ، حيث وصفت الصحافة البريطانية هؤلاء المخالفين بالاعتدال . . . ومن هنا دخلت مصر فى دوامة .

أما فى مصر أثناء مفاوضات ملنر فى انجلترا

استمرت الثورة فى مصر (٢١١) فى مسارها وكانت متمثلة فى مقاومة أى تشكيل وزارى وتوالت المحاولات للاغتيالات السياسية لرؤساء الوزارات أو الوزراء المخالفين لاجماع الأمة بعدم قبول التشكيل الوزارى فقد كان الرأى العام فى مصر ينفر من قيام الوزارات المصرية فى ظل الحماية والأحكام العسكرية ويأبى التعاون على تثبيت هذا النوع من الحكم ويعتبره تمكينا للسيطرة البريطانية للمضى فى طريقها وتجاهل من هؤلاء الوزراء لمطالب الأمة . وفى هذه الحقبة وفى أيام وزارة محمد توفيق نسيم أراد الانجليز البطش بالثورة لمحاولة الاجهاز عليها وأجروا محاكمة طائفة من الشبان الوطنيين بتهمة اشتراكهم فى حوادث الاغتيالات السياسية وعلى رأسهم قائد المقاومة عبد الرحمن فهمى بك أمين لجنة الوفد المركزية بالقاهرة والحقيقة ان الثورة كانت مستمرة رغم بعض مظاهر الهدوء انتظارا لنتيجة التفاوض بين سعد ولجنة ملنر .

وتسربت أنباء الخلاف بين أعضاء الوفد (٢١٢) الى الرأى العام بالقاهرة سواء من أنصار عدلى أو أنصار سعد وانعكس ذلك على تفرق

(٢١١) المجلد الثامن عشر للأستاذ العقاد ، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٢١٢) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ٩٣٠ .

شمل الثورة والأمة وقد أرسل سعد الى أحد أخصائه تقريرا وافيا عن الخلاف والشقاق وذيله بالجملته المعبرة « ولكنى مصمم كل التصميم على عدم النزول عن التحفظات المهمة التي أوصى بها الشعب لأن المشروع (٢١٣) بدونها لا يكون الا حماية في ثوب استقلال أو استقلال في معنى الحماية » .

وفي نفس الوقت نشرت بالقاهرة الترجمة الكاملة لتقرير لجنة ملنر المقدم الى الحكومة المصرية فقد أثار الهواجس في مصر وأدى الى نشاط سياسي واسع النطاق تناولته الصحافة بالتعليق والنقد والتوضيح لكشف نوايا السياسة البريطانية المستقبلية في مصر . كل ذلك جاء بالأثر الفعال لزيادة صلابة الأمة وتمسكها بالثورة (٢١٤) ومبادئها . فلا خداع ولا يأس بل اصرار . وانعقدت المؤتمرات المتوالية وظهرت بوادر تجدد ثورة مصرية خرجت من قلب الشعب شعبيا ومن السلطان فؤاد بعد أن اعتبره الشعب ملاذه الأول والأخير حيث كانت مكانة السلطان فؤاد منذ وقتها تتأرجح بين بريق السلطة ومخططات السياسة البريطانية التي سبقت وأطاحت بعرش والده اسماعيل ومن بعده بالخدوي عباس عند اللزوم . أما عدلى يكن وجماعة المعتدلين ومن أيده في موقفه من أعضاء الوفد العائدين فقد جاء هذا الاعلان .

(والمرجح أن عدلى على الأقل كان على علم مسبق به) جاء لهم هذا الاعلان كمنقذ للانجليز من صلابة سعد وتشده في مطالب البلاد بموجب التوكيلات الشعبية واعتبروه مساعدا على توقف سعد عن تشنيعاته بهم على صفحات الجرائد المصرية .

— أما سعد زغلول وحزبه فقد تناولوا هذا التبليغ البريطاني بحذر ففسروه بذلك مرغوب شعبيا وبخاصة عندما أفصحوا ان اشتراط بريطانيا على أن يكون وفد المفاوضات له الصفة الرسمية لتقوم به وزارة موالية للسلطان فؤاد حتى يكون مباركا ومؤيدا من الانجليز .

— أما أعضاء الوفد المنشقين على سعد فقد كان الاعلان يتفق وما في أنفسهم ضد سعد وكانوا يؤيدون أن يؤلف وفد المفاوضات برئاسة عدلى يكن كرئيس للوزراء .

— أما عدلى يكن والذي كان هو الآخر قد عاد الى مصر فور توقف مفاوضات ملنر فقد ألف الوزارة وسميت وزارة الثقة .

(٢١٣) المجلد الثاني عشر للأستاذ العقاد ، ص ٣١ .

(٢١٤) مذكرات في السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ٩٤ .

— وبدأت محاولات اصلاح الخلاف بين عدلى وسعد حتى لا يكون سعد عاملا مؤثرا ضد فكرة التفاوض الرسمى مع الانجليز .

الفرقة وعودة بعض أعضاء الوفد

نتيجة الخلاف مع سعد فقد عاد الى مصر أعضاء الوفد المؤيد لموقف عدلى يكن وهم عبد العزيز فهمى ولطفى السيد ومحمد محمود وحمد الباسل ومحمد على علوبة .

استكمال المخطط البريطانى

فى الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٢١ (٢١٥) ورد الى السلطان فؤاد تبليغ من وزير الخارجية البريطانية يقول فيه « ان الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا وان الحكومة البريطانية مستعدة لمفاوضة الحكومة المصرية (٢١٦) التى يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض الذى يؤدى الى اقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أقرب للرضا » .

— هذا التبليغ الخبيث قابلته الأطراف المختلفة فى مصر بمختلف المشاعر فكل جانب كان يفسره بالشكل الذى يناسب موقفه . فالسلطان فؤاد بتواطئه مع الانجليز اعتبره متمشيا مع أطماعه وعدائه لسعد ولمخاوفه منه ومن حزبه الصاعد والذى خطف الأضواء .

عودة سعد الى مصر (٥ أبريل سنة ١٩٢١)

وفجأة جاءت الأنباء من باريس بأن سعد قرر العودة الى مصر وعلم فى مصر ان سعد تعجل حضوره ليكون قريبا من الأحداث التى كانت تحتوى (٢١٧) على الكثير من تأمر الانجليز . ووصل سعد يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢١ وكان استقباله فى القاهرة استقبالا شعبيا بكل المقاييس وخرج أهالى القاهرة وجاء اليها من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف للاشتراك فى هذا الاستقبال الذى فاق كل تقدير واستمرت الاحتفالات عدة أيام بوصول سعد بعد غيابه عن بلاده سنتين كاملتين يجاهد فى سبيل قضية استقلال بلاده وسيادتها . وكان سعد يقابل الوفود ويؤكد لهم أنه أحق السياسة بتولى المفاوضات وبمرور الأيام تتوالى خطب سعد .

(٢١٥) مذكرات فى السياسة المصرية للاستاذ محمد حسين هيكل ، ص ٩٦ .

(٢١٦) لقطع الطريق على سعد ووفده المفوضين بقوة التوكيل .

(٢١٧) مذكرات السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .

تفاهم الخلاف بين عدلى وسعد

وتعمد سعد فى خطبة المتوالية ان يتناول أبعاد أسباب فشل المفاوضات مع لجنة ملنر وكانت تحمل فى معناها الكثير من النقد لموقف المنشقين عن الوفد وكذلك موقف عدلى يكن تلميحا الى ان جاء يوم ٢٨ أبريل وألقى سعد خطابا بشيرا (٢١٨) أعلن فيه الخلاف ووصف عدلى واخوانه انهم « برادع الانجليز » وبذلك وصل الخلاف الى أقصاه .

تجدد المظاهرات

على أثر خطاب سعد بادانة عدلى وأعضاء الوفد المنشقين انطلقت المظاهرات وتصدت قوات الحكومة وتصاعدت المظاهرات والمصادمات وحدثت وفيات وبعض تعديات على الأجانب فى الاسكندرية وعمت الفوضى فى الأقاليم . وسقطت حجة الوسطاء فى الصلح وفى امكان قيام حكومة عدلى بالمفاوضات مع الانجليز .

المفاوضات بين عدلى وكيرزون

أخيرا وفى أول الصيف ألقى عدلى باشا وفد المفاوضات مع الانجليز وسافروا الى انجلترا وتفاوض مع لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانى وتمادت بريطانيا فى تشدها وكان هذا أمرا طبيعيا يتمشى مع مخططها يعد ان أحدثت تفرق الصف فى مصر وعلى أساس ان سعد الحاصل هو والوفد على توكيلات الأمة يعارض هو والأمة الثائرة هذا الوفد الرسمى برئاسة عدلى يكن .

توقف مفاوضات عدلى يكن (آخر نوفمبر ١٩٢١)

وازاء تشدد بريطانيا تتوقف المفاوضات لأن عدلى اعتبر انه لو قبل هذا التشدد البريطانى لوصفته ببلاده بالخيانة ومع ذلك تمادت صحف المعارضة فى التهجم على عدلى رغم موقفه المحمود .

التبليغ البريطانى الى السلطان فؤاد (٢) (٣ ديسمبر ١٩٢١)

بعد رفض عدلى يكن (٢١٩، ٢٢٠) مشروع المعاهدة وعاد الى مصر سلم اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الى السلطان فؤاد تبليغا يتضمن

- (٢١٨) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ١٠٣ .
- (٢١٩) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ الجزء الأول للأستاذ الراقى ، ص ٣٧ و ٣٩ . الجزء الأول اصدار دار المعارف ، سنة ١٩٨٧ .
- (٢٢٠) نفس المصدر السابق ، ص ٥٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

- توضيحا لسياسة الحكومة البريطانية ازاء مصر وكان أهم ما به : -
- ١ - ستزيد الحكومة البريطانية عدد الموظفين المصريين فى الحكومة المصرية .
 - ٢ - ان بريطانيا على استعداد لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاوره الحكومة المصرية لالغاء الامتيازات الأجنبية .
 - ٣ - ان الحكومة البريطانية ترغب فى أن تحل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية سلطة الأحكام العسكرية .
 - ٤ - تمسك بريطانيا بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة وهى استبقاء الجنود البريطانية فى مصر (٢٢١) .
 - ٥ - تمسك بريطانيا بضرورة اشتراك المستشارين البريطانيين فى وزارتى المالية والحقانية .
 - ٦ - دعا الأمة المصرية الى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض. وهذه الحقائق توعده بمقاومة الحركة الوطنية التى تتجاهل هذه الحقائق .
 - ٧ - الاحتلال - والسيطرة على مالية البلاد والتشريع والقضاء وسماها خطة التهيج .
 - ٨ - ان بريطانيا ستستمر على مواصلة دورها كمرشدة لمصر وتصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل مصالح مصر ومصالح بريطانيا الخاصة .
 - ٩ - تذكر بريطانيا مصر ان السبيل الوحيد لتقديم الشعب المصرى هو تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرها .
 - ١٠ - ان الحكومة البريطانية على استعداد للمفاوضة من جديد لتنفيذ المشروع البريطانى للمعاهدة فى جوهره .
 - ١١ - تجاهل التبليغ تماما وأغفل الاشارة الى السودان .

أثناء مفاوضات عدلى يكن ولورد كيرزون بلندن

اشتدت أثناء المفاوضات الخصومة بين الحكومة وبين سعد والوفد. فبعد (٢٢٢) رحيل عدلى ووفد المفاوضات الى لندن رتب سعد وأصحابه

(٢٢١) فى أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ للأستاذ الراقى جزء أول ص ٤٣ .
 (٢٢٢) فى أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ للأستاذ الراقى ، جزء أول ص ٣٧
 و ص ٢٨ .

القيام برحلة نيابية في الوجه القبلي للدعوة بين الجماهير للتمسك بالاستقلال التام وتوعية الجماهير بما يدبر لها في الحفاء ووصلت الباخرة أسيوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر ١٩٢١ وقد وقع فيها شجار بين أنصار سعد وخصومه وكان مسلك رجال الحكومة متعسفا وأسفر الشجار عن قتييل وثلاثين جريحا وغرق ثلاثة في النيل ومنعت قوات البوليس سعد من النزول من الباخرة الى أسيوط وحدث شجار آخر في جرجا ثم أصدرت الوزارة قرارا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلي فعاد الى العاصمة . وفي مظاهر الانقسام أيضا انه بمناسبة الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر أقام سعد سرادقا كبيرا بحى المنيرة خطب فيه سعد خطبة كلها هجوم ضد عدلى ووزارته ووصف فيها تعسف الوزارة لرحلته النيلية وفي نفس الوقت أقام الأعضاء المنفصلون من الوفد حفل في فندق الكونتنتال خطبوا فيه جميعا .

• استقالة عدلى يكن (٨ ديسمبر ١٩٢١) واعتقال سعد يوم ٢٣/١٢/١٩٢١ .

عاد عدلى باشا من لندن في ٥ ديسمبر ١٩٢١ وقدم في اليوم التالي تقريرا الى السلطان عن المفاوضات وفي يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ رفع استقالته لفشله بالتهوض بمهمة التفاوض التي وكلت اليه واستعجل قبول الاستقالة فلم تقبل الاستقالة الا في يوم ٢٤ ديسمبر بعد اعتقال سعد للمرة الثانية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ولعل هذه التوقيتات أثر لدهاء السياسة البريطانية وخبث السلطان .

تفاهم السخط الشعبى

عقب اذاعة الوثائق الثلاث - مشروع معاهدة كيرزون / عدلى ، ورد عدلى باشا على المشروع ، وتبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وكان ذلك يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ فكان لها بالغ الأثر على النفوس فصارت هذه الوثائق حديث الناس (٢٢٣) وعم السخط البلاد وتواتت الاجتماعات والمظاهرات الصاخبة .

وفي يوم ٧ ديسمبر نشر سعد باشا نداء الى الأمة دعاها الى مواصلة الجهاد وحمل حملة عنيفة على التبليغ البريطانى وذيل نبرته بشعار « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » . ودعا الى اجتماع سياسى بنادى سيروس بشارع سليمان باشا حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ١٩٢١

(٢٢٣) المجلد الثانى عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ ،

• ٣٩٠

الساعة ١٠ صباحا للنظر في الأحوال الحاضرة وفي يوم ٢٢ ديسمبر أنذرت السلطة العسكرية سعدا بعدم إلقاء خطاب أو حضور اجتماعات أو الكتابة في الصحف أو العمل السياسى وأمرته بمغادرة القاهرة والاقامة في الريف • كما أنذرت أيضا كلا من فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس وصادق حنين ومكرم عبيد وجعفر فخري وسينوت حنا وأمينة عز العرب • ورد سعد بخطابه المشهور الى البريجارير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية « ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء » • وأجاب أصحابه بنفس الاسلوب متحديين الانذار البريطانى بشجاعة وازاء ذلك قامت السلطات العسكرية البريطانية باعتقال سعد وكذلك أصحابه عدا أمينة عز العرب الذى قبل السفر الى عزبته • وكان ذلك يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ •

اعتقال سعد ونفيه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

وتم اعتقال سعد من منزله (بيت الأمة) يوم الجمعة (٢٢٤) ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وكذلك تم اعتقال أصحابه الذين لم يقبلوا الانذار •

ونظرا لتحامل اللورد اللنبى على سعد (٢٢٥) فقد أبرق الى وزير خارجية بريطانيا يقترح أن يصدر قرار نفي سعد وأصحابه الى سيلان وقال فيها « ان سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الأذهان المصرية باعتقال عرابى فمن شأن اسمها انه يحدث تأثيرا عظيما » •

– ثم قامت السلطات البريطانية بنفى سعد وأصحابه الى جزيرة ماهى Mahé وهي احدى جزر الأرخبيل فى المحيط الهندى بالشمال الشرقى لجزيرة مدغشقر وأبحروا من السويس مساء يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ ووصلوا الى عدن مساء يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٢ واستمروا بها حتى مارس سنة ١٩٢٢ •

محاولة الانجليز اغراء « سعد زغلول » •• بملك مصر •••

وأثناء وجود « سعد زغلول » ورفاقه بقلعة (٢٢٦) « عدن » – فى طريقهم الى المنفى – جاء اليهم رسول من مصر – كان موظفا سوريا كبيرا يعمل فى دار الحماية البريطانية – وطلب مقابلة « سعد » على انفراد فى

-
- (٢٢٤) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ص ٤٦
 - (٢٢٥) المجلد الثانى عشر للاستاذ العقاد (تراجم وسير) ص ٢٨٨
 - (٢٢٦) نفس المصدر السابق ، ص ٤١٤ •

عربة بحجة الترييض ، وأثناء حديث عادى مفتعل فاجأ الرسول « سعدا » بقوله : « ستكون ملكا على مصر » ، فاندھش « سعد » من هذه المفاجأة حيث أجابه فى حدة واستغراب : « مالنا ولهذه ؟ وما شأنى أنا والملك فليست الا واحدا من الرعايا ٠٠ !! » ، وعاد الرجل يواصل حديثه مكررا حيث أضاف : « انك زعيم الأمة التى لا ترضى سواك ولو قبلت ما يعرضه الانجليز عليك وعلى الأمة لما خالفك أحد » ٠٠٠

واختصر « سعد » المقابلة بقوله : « اننى أفضل أن أكون فردا فى أمة مستقلة على أن أكون ملكا على أمة مستعبدة فى ظل حماية أجنبية » ٠٠

لا شك أن هذا الشخص السورى - المريب ، بصفته موظفا كبيرا يدار الحماية البريطانية بالقاهرة ويحضر خصيصا الى « عدن » فى أقصى جنوب البحر الأحمر ويتمكن من الوصول الى لقاء المعتقلين المنفيين فى القلعة العسكرية البريطانية ويسمح له بالانفراد بزعيم النورة المصرية الموضوع تحت التحفظ البريطانى لعدائه للانجليز - ٠٠٠ ، كانت كل هذه الملابس تؤكده أنه موافد من الانجليز لهذه المهمة الخاصة لمحاولة استجداء واغراء زعيم الثورة ومساومته لحساب المخطط البريطانى لبيع هذه الثورة بهذا الثمن الرخيص ، وكانت مساومات هذا العميل البريطانى السرى - السورى الجنسية أصلا - لها أهداف بعيدة منها :

١ - أنه فى حالة موافقة « سعد زغلول » على هذا العرض ، فان سلطات الاحتلال فى مصر اذا ما أعلنت موافقة « سعد » للمقامرة على شعب مصر وخيانتته - بأسلوب أو بآخر - تكون بذلك لديها السلاح - الأدبى والمعنوى - القاتل لزعامه « سعد » وثورته وامكان تصويره بعد ذلك بأنه زعيم مخادع يبيع بلاده بأرخص الثمن ٠٠

٢ - سقوط « سعد » فى نظر أمته المناضلة التى أعطته ثقها ، وبذلك يمكن عزل « سعد » عن قاعدته الثورية والقضاء عليه وبالتالي على الثورة ٠٠

٣ - مجرد اعلان قبول « سعد » لهذا العرض الخبيث والمشين - سيحط من قدره فى نظر المجاهدين المصريين سواء زملائه فى المنفى أو أعضاء اللجنة المركزية الوفدية بمصر .

٤ - قبول « سعد زغلول » لهذا العرض سيؤثر فى الحال فى اضعاف بل سيؤدى الى توقف المقاومة الشعبية المصرية بمسيرتها السرية والعلنية التى سببت القلق المستمر لسلطات الاحتلال البريطانية .

٥ - بمجرد علم السلطان « فؤاد » بقبول « سعد زغلول » لهذا العرض سيحقق العداء السافر بين السلطان أو « سعد زغلول » ولوفد - بعد أن كان السلطان « فؤاد » قد دأب على مسايرة ومهادنة الثورة حتى يظهر أمام الشعب المصرى فى صورة الغيور على تحقيق مطالب أمته - وكان ذلك رغم مظهريته يعتبر الى حد بعيد فى غير صالح الثورة الشعبية المصرية . .

- لكل ذلك ، أنهى « سعد زغلول » حدينه مع هذا العميل بقوله - قبل عودته الى المعتقل فى قلعة « عدن » - « اننى أحسب أننى لم أسمع شيئا مما قلته لى ولا أود أن أسمع مرة أخرى » .

نقل سعد الى جزيرة سيلان

ثم نقل سعد وأصحابه بالباخرة الى جزيرة سيلان فى مارس سنة ١٩٢٢ بعد أن تغير المنفى فاستبدلت جزائر سيشل بجزيرة سيلان وأعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢ فى مصر وسعد وأصحابه (٢٢٧) مستعدون للانتقال الى مناهم السحيق .

مظاهرة الاحتجاج (٢٢٨)

قامت فى القاهرة وبعض المدن المظاهرات احتجاجا على هذا الاعتقال كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة احتجاجات واقرن احتجاجها بالدعوة الى مقاطعة التجارة البريطانية ومن هنا نبعت فكرة الثورة عن طريق المقاومة السلبية ليكون سلاحا تشهده الأمة العربية فى وجه السياسة البريطانية .

تجدد الثورة السلبية

أصدر الوفد قرارا فى يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم المقاومة وجعلها على نوعين :

١ - علم التعاون : وتشمل علاقات الأفراد بقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز فليس لعامل ان يخدم انجليزيا ولا لمصرى ان يستخدم انجليزيا وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ولكن الاعلان سسمح للطبيب المصرى بعلاج الانجليزى . أما عدم التعاون السياسى فمن أجل مظاهرة امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة الممتهدة على القوة .

(٢٢٧) المجلد الثانى عشر للعقاد (سير وتراجم) ، ص ٤١٧ .

(٢٢٨) فى اعقاب ثورة ١٩١٩ للاستاذ الراحل ص ٤٦ الى ص ٥٩ (جزء

٢ - المقاطعة : فقد دعا بيان المقاومة الى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية .

وتألفت لجنة لتنفيذ هذه المقاومة السلبية في القاهرة والاسكندرية وفي عواصم المديرية . وصارت الدعوة الى هذه المقاطعة باذاعتها في الجوامع والكنائس وفي جميع النقابات والهيئات المنظمة وفي كل عائلة وفي كل قرية وفي جميع الجهات وكانت السيدات من أكبر العوامل التي حققت هذه الدعوة وكانت النتيجة لهذه الدعوة للمقاومة السلبية أن اعتقلت السلطات العسكرية البريطانية في ٢٥ يناير ١٩٢٢ جميع أعضاء الوفد الموقعين على بيان المقاطعة وهم حمد الباسل ، ويصا واصف ، علي ماهر ، جورج خياط ، مرقص حنا ، علوى الجزار ، مراد الشريعي ، واصف بطرس غالى . أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد .

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة بمجرد اعتقال الهيئة السابقة .

حوادث الاغتيالات

وتعددت في نفس الوقت في هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين .

استقالة عدلى (٨ ديسمبر ١٩٢١ وقبلها يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢١)

تحقيقا لأهداف المخطط البريطاني لاحداث مزيد من الخلاف والفرقة في قمة التركيب السياسى للأمة المصرية . فانه عندما تقدم عدلى يكن عقب وصوله الى القاهرة يعد اضطراره لايقاف المفاوضات وذلك يوم ٨ ديسمبر ، تعمد السلطان فؤاد والسلطات البريطانية عدم قبول الاستقالة الى أن تم اعتقال سعد زغلول وأصحابه يوم ٢٣ وبعد كثير من اجراءات العنف والتعسف مع الشعب المصرى على يد البوليس المصرى حتى تعطى الصورة بأن وزارة عدلى هي المتسببة والمسئولة في هذه الاجراءات العنيفة ضد الشعب وممثليه ولذلك فقد بادر عدلى باستعجال قبول استقالته عدة مرات ومع ذلك لم يقبل السلطان فؤاد الاستقالة الا يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ . فعلا كانت هذه المؤامرة السلطانية البريطانية قد أثرت بشكل أو بآخر في غضبة الشعب من عدلى ومؤيديه رغم ان كل مواقفه الأخيرة كانت تحسب له وطنيا وليست عليه فقد كانت الأمور تدعو الى وجوب جمع الصفوف لا تفرقتها . ولكن هكذا أراد السلطان فؤاد واراد المخطط

البريطاني الخبيث وتحققت أهدافهما فعلا بمزيد من الشقاق والخلاف.
والفرق .

بعد استقالة عدلي يكن

باستقالة عدلي يكن يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ظلت الوزارة شاغرة
أكثر من شهرين تمشيا مع قرار أجهزة الثورة بالمقاومة السلبية .

وأخيرا وفجأة وبعد حوالي شهرين فاتح السلطان فؤاد عبد الخالق
ثروت في مهمة تأليف الوزارة (٢٢٩) بعد موافقة الانجليز لأنها جاءت
من السلطان بعد مفاوضات بين ثروت والنبى وكان المفروض ان السلطان.
فؤاد قد اختار عبد الخالق ثروت على كره منه لأن السلطان كان يعلم مدى
تأييد ثروت باشا وجديته لاصدار الدستور وبه جميع الضمانات الشعبية
ضد سلطات (٢٣٠) السلطان غير المحدودة وهذا لا يروق السلطان فؤاد.
علاوة على ما يعرفه جيدا السلطان فؤاد عن عبد الخالق ثروت بقوة شخصيته.
والتي لا تخضع فى كل الأمور لما يطلبه الحاكم .

وبادر ثروت باشا ازاء دقة الموقف الشعبى الصلب الى ربط قبوله
تشكيل الوزارة بشروط أحاط بها السلطان فؤاد وأحاط بها المعتمد
البريطاني وقيادة الوفد والأحزاب وكانت مصاعغة ومحتوية على مواضع
هامة تساعد على تهدئة الأحوال وفى نفس الوقت تعتبر نداء للحكومة
البريطانية للتنازل عن جانب من تسلطها وتشددها وتحكمها .

وكانت شروط ثروت باشا هي : (٢٢١)

- ١ - عدم الاعتراف المصرى بمشروع كيرزون ولا المذكورة التفسيرية وهي
التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ (مجال السخط الشعبى) .
- ٢ - ضرورة تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف
باستقلال مصر .
- ٣ - إعادة وزارة الخارجية المصرية للعمل .
- ٤ - انشاء برلمان تكون له السلطة العامة والرقابة على أعمال الحكومة .
- ٥ - اطلاق يد الحكومة المصرية بلا مشارك فى جميع أعمالها .

(٢٢٩) المجلد الثانى عشر للاستناد العقاد ، ص ٤٢٥ .

(٢٣٠) فى أعقاب الثورة ١٩١٩ للاستناد الرفعى ص ٥٧ ، ٩٦ ، ٩٧ (جزء

أول) .

(٢٢١) نفس المصدر السابق ، ص ٤٨ .

- ٦ - لا يكون للمستشارين البريطانيين والأجانب في الوزارات الا رأى استشارى وتوقف ما للمستشار الحالى من حق فى حضور جلسات مجلس الوزراء .
- ٧ - حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشارى المالية والحقانية .
- ٨ - استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية) .
- ٩ - رفع الأحكام العسكرية والعمل على مساعدة الوزارة فى القضاء على الآثار المترتبة عليها بما فى ذلك الافراج عن المعتقلين واعادة المبعدين .
- ١٠ - الدخول فى مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية بعد تشكيل البرلمان وذلك بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان لتحقيق الاستقلال لمصر بما لا يتعارض مع المصالح الانجليزية والأجانب ولحل مسألة السودان (التى أغفلها مشروع كيرزون) .
- ١١ - يكون قبول هذه الشروط بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة البريطانية .

موقف الوفد (٢٣٢)

كان موقف الوفد هو المعارضة لأن بيان ثروت تعمد على الا يؤكد على جلاء القوات الانجليزية وكان بيان الوفد ليس عدائيا بصفة عامة حيث كانت شروط ثروت فى مجملها لا تخرج عما عرضه سعد على الجانب البريطانى فى اللقاء الأول مع سير وينجت ومع على شعراوى وعبد العزيز فهى فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ باعترافه بكثير من المميزات للبريطانيين اذا أعلنوا استقلال البلاد ولذلك أصدر الوفد مع بيانه تلويحا يثبت به للانجليز ان الشعب المصرى لأجل تحقيق أهدافه لديه القوة التى تؤكد على ارادته فى تحقيق الاستقلال فهدد بسلاح المقاومة السلبية التى تزعم رجال الاعمال البريطانيين وقد جاء بالبيان نداء للشعب « ان لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من ايديكم فان المقاطعة وعدم التعاون هما الطريق الى الاعتراف بحقوقكم كاملة فلتحى مصر وليحى الاستقلال التام » . وكان ذلك فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ وسعد وصحبه مبعدان عن مصر بالمنفى فى جزيرة سيلان .

(٢٣٢) نفس المصدر السابق ص ٥٩ .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

واستكمالا للمخطط البريطاني لامتنصاص (٢٣٣) الثورة الشعبية أعلنت بريطانيا فجأة تصريحها المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لمواجهة المقاومة والتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية (والتي أزعجت أقطاب التجارة والصناعة والسياسة في إنجلترا) وكان يوم اعلانه (٢٣٤) هو يوم انتقال سعد وأصحابه المنفيين من عدن الى منفاهم السحيق في سيلان .

وكان التصريح يحوى المبادئ الآتية :

- ١ - انتهاء الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
- ٢ - اعلان الغاء الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بعد ان تنتهى مصر من اصدار مجموعة القوانين المصرية التى تحل محل قانون الأحكام العرفية (قانون التضمينات) .
- ٣ - تحتفظ الحكومة البريطانية بسلطاتها السابقة فى الأمور الآتية الى أن يحين الوقت ليرام اتفاقات بين مصر وبريطانيا فى هذه الأمور وهى :

- (أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .
- (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أجنبى .
- (ج) حماية المصالح الأجنبية والأقليات فى مصر .
- (د) الانفراد بالسلطة فى السودان .

وجاء هذا التصريح من جانب واحد وهو الجانب البريطانى ورغم ان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فيه موافقة على بعض شروط عبد الخالق ثروت الا أن طريقة صياغته الملتوية جعلت ما يبدو أن ما تعطيه بريطانيا لمصر بيد تحصل عليه باليد الأخرى ولم يخرج عن كونه اعترافا لفظيا بالاستقلال والسيادة الظاهرية والتخلص من الحماية لفظا ولكنها فى عناصر البند الثالث تؤكد كاملا على السيادة البريطانية فى أمور بقاء جيوشها بحجة تأمين المواصلات الامبراطورية والحماية فى شكل الدفاع عن مصر من أى عدوان فهى احتلال وانتقاصا من السيادة المصرية بالتأكيد على

(٢٣٣) فى أعقاب الثورة ١٩١٩ للأستاذ الرفعى ، ص ٦٠ ، ٦١ .

(٢٣٤) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرفعى ، ص ٦٣ .

التدخل الداخلى بحجة حماية المصالح الأجنبية بل وحماية الأقليات المصرية نفسها كما انه كان تأكيدا لانتزاع سيادة مصر على السودان . ونظرا لأن هذا التصريح جاء فى طياته وفى خطاب اللبى الاعتراف لمصر بحقها فى انشاء وزارة خارجية وأكد بذلك على مجرد الابقاء على مظهر السيادة المصرية خارجيا وداخليا بالسماح فقط بانشاء برلمان يكون له السلطة العليا ومسئولية الحكومة امامه . وجاء هذا التصريح متمشيا مع المخطط البريطانى حيث جاء فى وقت كانت قوة ونضال ومقاومة الشعب قد فتحت بعض الشىء ووهنت نتيجة طول المدة ومن قسوة الأحكام العرفية الظالمة بالاعدام والحبس والاعتقال ونفى الزعماء بالاضافة الى ما أحدثته السياسة البريطانية الخبيثة فى فرقة الصفوف وتفشى الخلافات بين أعضاء الوفد الأصليين علاوة على موقف السلطان فؤاد الذى كان يعمل فى الخفاء على تحقيق الأهداف البريطانية عن طريق الحلول الوسط وأطماعه فى انتزاع جزء من السلطة الكاملة التى كانت فى يد السلطات البريطانية والتى كانت من المفروض أن تسلم للشعب المصرى بسبب ثورته ولينتزعتها السلطان لنفسه ولو بتعاونه مع الانجليز على حساب شعبه . كل هذه العناصر جعلت بريطانيا وكتوصية سابقة لبريطانيا من السياسى المحنك عدلى يكن (٢٣٥) (بعد تشدد سعد مع لورد ملنر فى المفاوضات) « بأن تصدر بريطانيا هذا التصريح من جانب واحد » رغم عدم تحقيق تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لأهم الأهداف الوطنية يجد هذا التصريح استجابة من السلطان فؤاد فرحا بمنصب الملك وأملا فى مزيد من السلطات ويجد استجابة من السياسيين التقليديين الذى انشقوا عن الوفد ويطلقون على أنفسهم المعتدلين وأصحاب سياسة الكياسة - كما لاقى التصريح شيئا من السلبية المتشائمة من الشعب الذى أنهكته طول مدة الكفاح والنضال وفترت حماسه الثورية الايجابية واستجاب فقط للثورة اما بالمقاومة السلبية والمقاومة الايجابية السرية بالاغتيالات للعناصر البريطانية أو بالسخرية من هذا التصريح ومن أبلغ ما سجل وقتها عن هذه السخرية المعبرة ما جاء فى كتاب (٢٣٦) « عشرون سنة بمصر للبارون » « فان دن بوش » المستشار البلجيكى فى وصفه الاحتفال الذى حضره باعلان الاستقلال (بتصريح ٢٨ فبراير) فى محافظة الاسكندرية . فقد روى كيف خطبوا وهللو للاستقلال « فقام فجأة مصرى من الشعب قصير القامة وعلى رأسه طربوشه المنحرف بشكل مبالغ فيه وفى مشية ابليسية (استعراضية تدعو الى الشك) رفع يده

(٢٣٥) من واقع محضر جلسات المفاوضات بين عدلى ولورد كيرزون ١٩٢١ حيث اشار عدلى على لورد كيرزون ازاء تشدد سعد زغلول اصدار بيان من جانب واحد - من كتاب اعقاب ثورة ١٩١٩ للرفاعى ، ص ٦٥ و ٦٦ .
(٢٣٦) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٤١٨ .

بتحية شبه عسكرية وفي وقار مصطنع وعيناه تلمعان ثم نادى « ليحي الاستقلال التام » بأسلوب تهكمى - فهبطت كلماته فى وسط سكوت مكروب . وقامت سلطة السلطان والحكام وكبار الموظفين بقدرة متميزة بالدعاية المزيفة لهذا التصريح والتي جعلت الشعب يكتفى بالسلبية المتشائمة . رغم اقتناع الحكام بأن التصريح يبدو مقبولا منهم ومن الشعب اعتقادا منهم بأن سلبية الشعب دليل على قبول الحلول الوسط وساعدهم فى هذا الاعتقاد ان حزب الوفد المعارض الأساسى والذي يملك القواعد الشعبية العريضة لم يصدر بيانا مضادا لهذا التصريح ووقف سلبيا وعبر عن موقفه الايجابى بتصعيد عمليات الاغتيالات السياسية للعناصر البربطانية .

رأى سعد فى تصريح ٢٨ فبراير (٢٣٧)

وبعد مدة وجيزة جاءت الأنباء برأى سعد وهو فى المنفى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وقد عدّه « نكبة وطنية كبرى » ونادت الصحف الوفدية والمالية لسعد بنفخ النار للخلاف بين الوفد والمعارضين .

رأى الأحزاب

(أ) أما حزب الأحرار (٢٣٨) الذى تكون بعد فترة وجيزة من اعلان تصريح ٢٨ فبراير فقد لخص عدلى يكن رئيسه المنتخب رأيه فى التصريح بأنه « خطوة فى سبيل استكمال استقلال مصر » وجاءت فى خطاب افتتاحه لتشكيل الحزب .

(ب) أما الحزب الوطنى (٢٣٩) والذى لم يكن له قواعد شعبية تذكر وقتها فهو الوحيد الذى أصدر بيانا هاجم فيه تصريح ٢٨ فبراير وأعلن فيه « تعلن اللجنة الادارية للحزب الوطنى ان هذا التصريح لا يغير فى شئ فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ولا يقصد به غير التفرير بالأمة المصرية واستمالة نفر من أبنائها المستوزرين للاستعانة بهم فى تنفيذ سياستها » .

تأليف وزارة عبد الخالق ثروت (أول مارس ١٩٢٢)

عقب اعلان تصريح ٢٨ فبراير بفترة وجيزة عهد السلطان فؤاد الى عبد الخالق ثروت باشا بتأليف الوزارة وصدر المرسوم فى أول مارس سنة ١٩٢٢ وهو ثروت باشا للرئاسة والداخلية والخارجية ، واسماعيل

(٢٣٧) مذكرات محمد حسين هيكل ، جزء أول ، ص ١٠٨ .

(٢٣٨) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٢٣٩) فى أعقاب الثورة المصرية سنة ١٩١٩ للاستاذ الرافعى ، ص ٧٥ .

صدقى للمالية ، وإبراهيم فتحى للحربية والبحرية ، وجعفر ولى للأوقاف ،
ومصطفى ماهر للمعارف ، ومحمد شكرى للزراعة ، ومصطفى فتحى
للحقانية ، وحسن واصف للأشغال ، وواصف سميكه للمواصلات .

اعلان الاستقلال والتمناداة بالسلطان فؤاد ملكا لمصر (١٥ مارس ١٩٢٢)

فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد استقلال البلاد واتخذ
لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وضع الدستور

وبعد تشكيل الوزارة مباشرة شرع ثروت باشا فى تشكيل لجنة
وضع الدستور وأطلق سعد باشا (٢٤٠) أيضا من منقاد على هذه اللجنة
انها « لجنة الأشقياء » وكانت اللجنة برئاسة حسين رشدى باشا لوضع
مشروع الدستور وقانون الانتخابات وبأشرت مهامها من يوم ٣ أبريل
سنة ١٩٢٢ وقاطع الوفد الاشتراك فى هذه اللجنة لأن ثروت باشا كان
قد اختار معظم أعضائها من حزب الأحرار الدستوريين . وكان مشروع
هذا الدستور فى مجموعة من المواد مأخوذة معظمها من أحدث المبادئ
الدستورية العصرية وكان دستورا لا يأس به فى قواعده ونصوصه ويحقق
الرقابة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية ويحد كثيرا من سلطات الملك
والتي كانت قبل ذلك غير محددة ولكنها كانت فى قبضة السلطة البريطانية
الحاكمة الفعلية ولم يتدخل ثروت باشا فى أعمال اللجنة رغم انه كان
متتبعا لأعمالها وفقها للنصوص التي وضعتها . وكذلك أنهت اللجنة
مشروع قانون الانتخاب وقدمتها الى ثروت باشا يوم ٢١ أكتوبر سنة
١٩٢٢ .

المقاومة السرية

وفى أوائل أيام (٢٤١) وزارة ثروت فى خلال شهر مارس ١٩٢٢
تعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين وأطلق مجهولان الرصاص على
المستر تكنوش بك من كبار موظفى السكة الحديد وفى مايو أطلق مجهول
الرصاص على البكباشى كيث مساعد حاكم دار فرقة ب بالداخلية ومات
واحتجت الحكومة البريطانية رسميا واعتبرت الحكومة المصرية مسئولة
بحجة عدم كفاية تدابير الأمن وطالبت بتعويض وريثة المتوفى (والحكومة
البريطانية هى التى تقدر قيمة التعويض) . وفى ٣ يوليو اكتشفت مؤامرة

(٢٤٠) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل جزء أول ، ص ١٢٧ .

(٢٤١) هى اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ للاستاذ الرفعى جزء أول من

ص ٨٦ الى ص ٨٩ .

لاغتتيال مستر برت المفتش بالسكة الحديد وفي ١٥ يوليو أطلق مجهولون الرصاص على الكولونيل بيجوت الموظف بالجيش البريطاني وأصيب باصابات بليغة وقدم اللورد النبي احتجاجا شديد اللهجة الى رئيس الوزراء يحمل في طياته جانب من التهديد .

وفي أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على مستر توماس وجرح هو ونجله وخادمتة وتحرج موقف رئيس الوزراء ثروت باشا ازاء هذه الحوادث لعدم الوصول الى الفاعلين .

علاقة وزارة ثروت بالمعارضة ٢٤٢

اتسمت تصرفات ثروت باشا باتخاذ اجراءات عنيفة مع المعارضة الوفدية بالذات فصادرت الاجتماعات السياسية للوفد وأباحتها لمؤيديها وعطلت الجرائد بعضها نهائيا وبعضها لمدد طويلة أخرى . وفي عهدها قامت السلطة العسكرية البريطانية باعتقال أعضاء الوفد يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢ وحاکمتهم بموجب قانون العقوبات المصرى على طبع منشورات تحض على الكراهية والاحتقار لحكومة ملك مصر ومنشور آخر ضد نظام الحكومة المصرية وسجنوا بقشلاق قصر النيل ثم أقيمت عليهم الدعاوى أمام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية (المصرية) يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ وأدى ذلك الى سخط الشعب الذى رأى فى ذلك انتقاصا من الاستقلال الذى أعلنته بريطانيا فى ١٥ مارس لأن الأمر هو محاكمة مصريين بحجة النيل من الحكومة المصرية بمعرفة محكمة سلطة عسكرية بريطانية داخل دار محكمة وطنية . وكان مما أثار الرأى العام خارج قاعة المحكمة مقاطعة المتهمين عن النطق كلية احتجاجا على المحاكمة نفسها وبخاصة عندما وصلت كلمة من الباسل باشا وكيل الوفد الوحيد الذى تكلم أمام المحكمة وكانت « لو ان المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها (فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) أو تعتبره جديا وهو ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقا عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها فى محاكمتنا . لكم أن تحكموا علينا وليس لكم أن تحاكمونا نحن لا نعرف مهيمنا علينا غير ضمائرنا وتوكيل الأمة الذى شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا فمهما تكن العقوبة التى يروقكم ان تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفخار لأنها خطوة الى الأمام فى طريق المجد التى تسير فيه مصر الى مصيرها الخالد » . ثم قامت السلطة العسكرية الانجليزية باعتقال عبد الرحمن فهمى والشيخ مصطفى الغياثى ومحمود فهمى النقراشى ودكتور محجوب ثابت ودكتور نجيب اسكندر ومحمد نجيب.

الغرابلي وعبد الستار الباسل وحسن ياسين وغيرهم دون محاكمة ولم تتخذ الوزارة المصرية أى اجراء لدى السلطة البريطانية وكان ذلك بمثابة اقرار من الوزارة المصرية لتصرفات الانجليز التعسفية وحيث ان المعتقلين والمحكوم عليهم كانوا يمثلون الهيئة الوفدية فقد تألفت هيئة وفدية جديدة من (المصرى السعدى وحسين القصبى وأميرالاي محمود حلمى اسماعيل وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل وعبد الحليم البيلى) .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين (أكتوبر ١٩٢٢)

وفي ظل وزارة ثروت باشا ألف الأعضاء المنفصلون من الوفد ومن معظم المعارضين لسعد ولسياسة الوفد حزبا أسموه الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى باشا يكن وكان مفروضا من تسمية الحزب ان يكون عونا و متمسكا للدستور ولكنه منذ انشائه كان أداة عدوان على الدستور وعلى الحريات وكان حزبا حكوميا مدعما من الحكومة وليس لديه أى قواعد شعبية . وفى تاريخ لاحق استقال عدلى باشا من رئاسته سنة ١٩٢٤ وكانت سياسة هذا الحزب التساهل مع السلطات البريطانية للوصول لحل القضية الوطنية بأى صورة فلم ترد كلمة الجلاء فى برنامجهم ولذلك كان هذا الحزب موضع تأييد من السياسة البريطانية .
والأجانب .

أما منجزات وزارة ثروت باشا فكانت (٢٤٣)

- ١ - فرغت من وضع مشروع الدستور الذى كان مشتتلا على ما ترجوه البلاد من مبادئ الحكم الدستورى الى حد بعيد .
- ٢ - وضعت الوزارة أساس ادارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها فألغت وظائف المستشارين الأجانب فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية وقصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة للمستشار المالى ولم يعد لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء .
- ٣ - منذ عهد وزارة ثروت أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواء .
- ٤ - أخذت الحكومة فى احلال المصريين محل من يخرج من الموظفين الأجانب .

(٢٤٣) مأخوذ من خطاب استقالة رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت ، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . فى اعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزء اول ص ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ .

- ٥ - أوفدت الحكومة بعثات مختلفة من الكفاءات المصرية الى أوروبا ليتسنى تعيينهم في وظائف الدولة التي تقتضى كفاءة خاصة
- ٦ - اتخذت وزارة ثروت الاجراءات اللازمة لالغاء الأحكام العرفية .
- ٧ - سعت الوزارة الى طلب حضور مندوبى الحكومة المصرية مؤتمر لوزان الذى كان سينظر فى تعديل معاهدة سيفر للنظر فى ما يخص مصر من حقوق وأمور فى هذا المؤتمر .

التخلص من ثروت باشا

افتعل الملك فؤاد وأعوانه محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم بالاضافة الى أصابع السلطات البريطانية المسيطرة على اللعبة السياسية وبخاصة ضد كثير من العناصر البريطانية فظهرت وزارة ثروت باشا بمظهر عدم القدرة على السيطرة على الأمن فى البلاد كل ذلك أدى فى النهاية الى الضغط على ثروت باشا حتى قدم استقالته فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وكانت فترة وزارة ثروت تسعة أشهر فقط (من أول مارس سنة ١٩٢٢ الى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) فكانت فترة حافلة بالأحداث فى غيبة من زعيم ثورة مصر سعد زغلول الموجود بالمنفى . وقتها صدر تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد (الانجليز) والذى كشف صدوره بهذا الاسلوب الحجاب عن الكثير مما كان يلور بين السلطان فؤاد والانجليز والسياسة المصرين المعارضين لسعد زغلول (أصحاب سياسة الكياسة والحلول الوسط) كما صدر أيضا دستور البلاد الذى يؤكد على الرقابة الشعبية على تصرفات السلطة التنفيذية وهو ما كانت تتوق اليه البلاد منذ تصرفات اسماعيل باشا فى تخريب ميزانية البلاد دون رقيب أو حسيب .

مدرسة الانتهازية

فى هذه الفترة الحرجة وبالذات بعد استقالة وزارة ثروت باشا كانت معالم المدرسة الانتهازية المتطلعة للمناصب الوزارية قد استعادت الظهور وبدأ التحضير لدور هذه المدرسة أو الجبهة (٢٤٤) (من محتكرى المناصب) عندما أحس المرشحون لرئاسة الوزارة أن رشدى وعدلى وثروت وأصحابهم كانوا قد احتكروا الميدان السياسى المصرى لمدة طويلة فتألبوا عليهم وكونوا جبهة لمقاومة هذا الفريق وأصبحوا جبهة واحدة تضم محمد سعيد وأحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبة واخوانهم من هذا الطراز وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى وهم المدرسة المتفرجة وهم عدلى وأصحابه وفريق الانتهازيين ويسمى بالمدرسة التركية وهم

(٢٤٤) المجلد الخامس عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٤٣١ .

نسيم ومحمد سعيد وأصحابه وهي تركية نسبة الى كثرة تزلفهم الى السراى
والمستعمر لذلك اتجهت انظار الملك فؤاد الى هذا الفريق عندما أوشكت
وزارة ثروت على الاستقالة .

تأليف وزارة محمد توفيق نسيم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فى اليوم التالى لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد الى محمد
توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة وكان يشغل فيها منصب رئيس
الديوان الملكى . والمتتبع لشخصية نسيم باشا وأخلاقياته وتطلعاته يكاد
يجزم بمستقبل تصرفات هذه الوزارة . فقد بدأت بمخططة الانتهازى (٢٤٥)
بتحسين سياسته مع الوفد وهو القوة المعارضة التى يعمل لها حساب
أى الأكترية بغرض تخدير الأمة فأخذ فى التقرب الى الوفد وكتب مذكرة
يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية فكان يستغل صلته الأسرية بسعد
اذ كانت شقيقة نسيم باشا زوجة لأحمد فتحى زغلول شقيق سعد . فى
نفس الوقت انقاد نسيم تماما للإرادة الملكية التى تخطط لتشويه الدستور
بالإضافة الى خضوعه للمخطط البريطانى فى موضوع تعديل الدستور طبقا
لطلبات الانجليز ورغم عودته بالافراج عن المعتقلين السياسيين والافراج
عن سعد والمنفيين فان ارادة الانجليز فى هذه المواضيع كانت فوق ارادته
ولذلك سرعان ما انكشفت سياسته للتغريب بالوفد فسرعان ما أذاع
الوفد المصرى بيانا فى ٢٠ يناير يكشف سلبية وزارة نسيم باشا فى
موضوع التصديق على الدستور ومساءلة المنفيين وسليبتها فى عدم الاشتراك
فى مؤتمر لوزان للتأكيد على حقوق مصر دوليا تمشيا مع سياسة ملاينة
الانجليز ثم فضحته فى موضوع تواطؤه مع الانجليز بخصوص مواد
الدستور الخاصة بالسودان .

واستؤنفت المقاومة السرية وتساعدت عملياتها ضد الأفراد البريطانيين
المدنيين والموظفين بالحكومة وازاء ذلك اعتقلت السلطات البريطانية
كثيرا من أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى واستمر الرأى العام
مضطربا قلقا على مصير البلاد .

ومصير الدستور المؤجل التصديق على مشروعه من الملك . وكان هذا
الدستور هو الأمل الوحيد الباقى للثورة ولشعب مصر الثائر فى الخلاص
من القهر ، ويعتبر البديل عن الاستقلال الكامل وشرعت وزارة نسيم
فى فسح مشروع الدستور بادخال تعديلات تضر بالحياة البرلمانية .

(٢٤٥) المجلد الثامن عشر للاستاذ العقاد ، ص ٤٣٠ ، ٤٣٢ .

المقاومة السرية

وفي عهد وزارة نسيم في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر رديسون البريطاني باطلاق النار عليه من مجهولين وقتل أما الثورة بمعناها الفعلي فكانت قد فترت الى حد بعيد .

استقالة وزارة نسيم باشا (٥ فبراير سنة ١٩٢٣)

طلبت الحكومة البريطانية بمذكرات منها الى نسيم باشا رئيس الوزراء بضرورة النص في الدستور على أن يكون لقب الملك هو « ملك مصر » فقط بدل ملك مصر والسودان ولا يعيد تعديله الا بعد ان يتقرر بالتفاوض على نظام للحكم النهائي للسودان وعلى النص بأن « تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان » . وبعد ان سلمت وزارة نسيم باشا للانجليز في طلباتهم استقالت وبعد ان جعلت أهداف الانجليز تتحقق بالأمر الواقع .

في ٥ فبراير سنة ١٩٢٢ بعد شهرين فقط وكان لزاما عليها أن تستقيل بحجة المطالب البريطانية التي كان من واجبها الا تنفذها فكانت وزارة غارقة الى أذنيها في المخطط الانجليزى لتنفيذه .

اشتداد المقاومة وعودة الأحكام العسكرية البريطانية (٢٤٦)

وبعد استقالة نسيم باشا يوم ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ استمرت مصر بدون وزارة حتى ١٥ مارس - لمدة شهر وعشرة أيام - مع استمرار المقاطعة السلبية وتزايدت المقاومة السرية بالاعتداءات على البريطانيين ففي ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ وقع اعتداء على مستر اميلر موظف بريطاني بالسكة الحديد . وأصدر اللورد اللنبي أمرا عسكريا بتعيين حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة وأصدر الحاكم العسكري أمرا باعتبار بعض الأحياء والجهات مناطق عسكرية مغلقة لا يسمح بالدخول اليها والخروج منها الا مرورا أمام مخفر البوليس فقط ما لم يكن حاملا لترخيص . ثم أصدر اللورد اللنبي يوم ٨ فبراير أمرا بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة لوقوع الاعتداء فيها ويلزم هذا الأمر جميع سكان الحي بدفع الغرامة وتحدد السلطة المختصة المبلغ الذي يدفعه كل مقيم بالحي والشخص الذي يتمتع عن دفع الغرامة أو يتأخر تقوم السلطة العسكرية ببيع منزلة .

(٢٤٦) في أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعي ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

وفى ١٢ فبراير القيت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطاني
بجزيرة بلدان قتل يونانيا وجرح اثنين من الجنود البريطانيين .

وأصدر اللورد اللنبى قرارا يوم ٢٠ فبراير بفرض غرامة ١٨٠ جنيها
على سكان هذه المنطقة بنفس أسلوب التحصيل التعسفى .

وفى ٢٠ فبراير فتشبت السلطة العسكرية منزل سعد زغلول
وصادرت بعض محتوياته وأقفلته بعد أن أخلته ممن يقيم به ووضعت الحرس
عليه لمنع الدخول اليه - وانذار أعضاء الوفد بأنه اذا حدث عدوان آخر
على أى بريطانى سيكون أعضاء الوفد مسئولين شخصيا عن ذلك واعتقلت
السلطة العسكرية بعض أعضاء الوفد والحركة الوطنية . ولم تنقطع حوادث
الاعتداء :

وفى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ القى مجهول قنبلة على خمسة جنود
انجليز فى شارع نوبار وجرح الخمسة .

وفى ٤ مارس القيت قنبلتان فى حى الأزبكية على محل كان به ثلاثة
جنود انجليز وجرح الثلاثة .

وفى نفس اليوم القيت قنبلة فى المعسكر الانجليزى ولم تنفجر .

اعتقالات أعضاء الوفد

وعلى أثر هذه الأحداث اعتقلت السلطة العسكرية فى ٥ و ٦ مارس
أعضاء الوفد وهم (المصرى السعدى ، وحسين القصبى ، فخرى عبد النور ،
اميرالاي محمود حلمى اسماعيل ، محمد نجيب الغرابلى ، وراغب اسكندر) .

وعطلت جريدة الحزب الوطنى (اللواء) واعتقل مديرها عبد المقصود
متولى ورئيس تحريرها أحمد وفيق . وعطلت جريدة (البلاغ) من صحف
الوفد ، واعتقل الأستاذ عبد القادر حمزة ، صادق حنين وتألفت هيئة
وفدية جديدة أصدرت بيانا للأمة تحضها على الجهاد ولكن هيهات ان
تعود للبلاد ثورتها القادرة على التغيير .

كل ذلك بفضل المخطط البريطانى الطويل الأجل .

(٢٤٧) المجلد الثامن عشر للأستاذ العقاد ، ص ٤٢٣ .

تأليف وزارة يحيى إبراهيم (١٥ مارس سنة ١٩٢٣)

فوجئت البلاد يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برئاسة يحيى باشا ابراهيم وبها خمسة من وزارة نسيم باشا المستقيلة (٢٤٧) بعد تنفيذ طلبات الانجليز ويحيى باشا ابراهيم عرف بأنه كان قاضيا نزيها ولكنه ضعيف الشخصية وافتتح يحيى باشا ابراهيم عمله الوزاري يادلائه بحديث أذيع على العامة والخاصة قال فيه « انه معتمد في أداء مهمته على مساعدة المندوب السامي البريطاني » فكانت بدعة تدل على منتهى الخنوع للسلطة البريطانية وتذكرا للثورة وللبلاد وهدما لكل أصول الحكم الوطني وأخذت الوزارة تسلك أسلوبا انتهازيا وصوليا أسوأ من سلوك وزارة نسيم باشا وبخاصة تصرفها في الاعتداء على نصوص مشروع الدستور رغم اعلانه عن تعهده بأن « يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق » .

وارتفعت الأصوات الوطنية بجميع الوسائل تهدد أى شخص أو مسئول اذا أقدم على بتر أو تشويه لمشروع الدستور وفضح الزعماء الوطنيين وعلى رأسهم عبد العزيز فهمى هذه الاعتداءات على مشروع الدستور فى الصحف على شكل خطابات مفتوحة جعلت الشعب يلم بأبعاد كل ما يدبر ضده على يد المستوزرين الذى لا يعينهم غير المراكز الوزارية .

وفى عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم وبايعاز من الانجليز اتخذت الوزارة خطوة هامة نحو تهدئة الجو .

تفاديا لتصاعد المقاومة الشعبية بمختلف أشكالها وتحرجا مما تنشره الصحف عما يدبر ضد الدستور وازاء صلابة الأمة واصرار المؤسسة الوطنية على النضال فكلما اعتقلت السلطات العسكرية أعضاء هيئة وفدية تتكون فى الحال هيئة أخرى أكثر تشددا فقد اضطرت الوزارة والقصر - وتفاهما مع المعتمد البريطاني - الى اصدار الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ .

اعلان دستور ١٩٢٣ ٠٠

وصدر الدستور فى اليوم التاسع من شهر أبريل سنة (٢٤٩) ، رغم معارضة الملك « فؤاد » لكثير من نصوصه التى كانت تحد من سلطاته ، فجاء الدستور متضمنا بعض المواد التى تساعد على استقرار الأوضاع الدستورية وذلك بالتأكيد على الرقابة الشعبية على اعمال السلطة التنفيذية ، مما اعتبر تجديدا للأمل فى استئناف الكفاح المنظم فى سبيل تحقيق أهداف الأمة المصرية فى الحرية السياسية الى حد ما ، وكان حزب الوفد حتى هذا الوقت لا زال معارضا لهذا الدستور ٠٠

وقد كانت أهم القواعد التى تضمنها دستور ١٩٢٣ هى :

- ١ - تضمن النص فى أولى مواده على أن مصر دولة ذات سيادة وأنها حرة مستقلة وحكومتها ملكية وراثية نيابية .
- ٢ - تكون جميع السلطات مصدرها الأمة .
- ٣ - المساواة بين المصريين وهم سواء أمام القانون .
- ٤ - حق ولاية المناصب مقصور على المصريين (الا من يعينه القانون فى بعض الأحوال الاستثنائية) .
- ٥ - الحرية الشخصية وحرية العقيدة والرأى مكفولة ولا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون .
- ٦ - كفل الدستور حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ومنع انذارها أو تعطيلها أو الغائها بواسطة الادارة .
- ٧ - لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون .
- ٨ - حظر نفى أى مصرى من الديار المصرية وحظر تسليم اللاجئين السياسيين .

(٢٤٩) « فى أعقاب الثورة المصرية » - ثورة ١٩١٩ - للأستاذ الرفعى - من ص ١٤٨ حتى ص ١٥٣ .

- ٩ - قرر الدستور حرمة المنازل .
- ١٠ - قرر حرية الملكية الخاصة فلا تنزع من أحد أملاكه الا للمصلحة العامة بشرط تعويضه عن ذلك ، كما حظر عقوبة المصادرة للأموال .
- ١١ - التعليم الأولي الزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات .
- ١٢ - قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات .
- ١٣ - أكدت على استقلال القضاء فلا سلطان عليهم لغير القانون .
- ١٤ - قرر بمسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، واذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .
- ١٥ - للملك حق حل مجلس النواب ، واذا حل المجلس فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل نفس الأمر .
- ١٦ - يتولى الملك سلطانه بواسطة وزرائه (يملك ولا يحكم) .
- ١٧ - لا يصدر أى قانون الا اذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك ، واذا رأى الملك عدم التصديق على مشروع القانون الذى أقره البرلمان ، يقوم الملك برده الى البرلمان لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرد الملك القانون فى مدى شهر يعد ذلك تصديقا من الملك عليه ويصدر القانون ، واذا رد الملك مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية وبصفته ونصوصه الأصلية بأغلبية أعضاء البرلمان (الثلثين) لكل من المجلسين صار له حكم القانون ويصدر ، وان كانت الأغلبية أقل من ثلثى أعضاء كلا المجلسين امتنع على المجلس النظر فيه فى نفس دور انعقاد البرلمان ، فاذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر الى اقرار مشروع القانون بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون ويصدر ليصبح نافذا .
- ١٨ - يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء : (ثلاثة أخماسهم) بالانتخاب وال (الخمسين) الماقين بالتعيين ، أما مجلس النواب فجميع أعضائه منتخبون ، ومدة عضوية مجلس الشيوخ عشر سنوات تتجدد عضوية نصف أعضائه كل خمس سنوات ، أما مدة عضوية النائب فى مجلس النواب فخمس سنوات .
- ١٩ - لا يجوز بأى حال تعطيل حكم من أحكام الدستور الا فى حالة ما اذا كان ذلك لظروف وقتية مثل حالة الحرب أو فى حالة اعلان وقيام الأحكام العرفية .

٢٠ - يختص كل من مجلسى الشيوخ والنواب بالفصل فى مدى صحة عضوية كل عضو فيه ، ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

٢١ - يقوم الملك بدعوة البرلمان سنويا الى الانعقاد فى جلسات عادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يقم الملك بذلك يجتمع البرلمان بحكم القانون فى اليوم المذكور .

قانون الانتخابات (٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣)

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخابات وأسس على

قواعد : -

١ - حق الانتخابات حق لكل مواطن مصرى يبلغ سنه ٢١ سنة ميلادية .

٢ - الانتخابات لأعضاء مجلس النواب على درجتين :

الأولى : هى أن يقوم كل ٣٠ ناخبا بانتخاب مندوبا عنهم .

الثانية : ومجموع هؤلاء المندوبين هم الذين يقومون بانتخاب أعضاء مجلس النواب فى دائرتهم .

أما انتخابات مجلس الشيوخ (٢٥٠)

فكانت تتم على ثلاث مراحل :

الأولى : هى أن يقوم ثلاثون ناخبا بانتخاب مندوب عنهم .

الثانية : يقوم كل خمسة من المندوبين بانتخاب مندوب عنهم .

الثالثة : مجموع مندوبين المندوبين هم الذين يقومون بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ .

٣ - يشترط فى المرشحين للانتخاب فى مجلس النواب على ألا يقل سنه

عن ٣٠ سنة واسمه مدرج بجدول الانتخابات فى المديرية التى ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابية .

أما عضو الشيوخ فلا يقل سنه عن أربعين سنة وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرته الانتخابية .

(٢٥٠) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ الراحل الرافعى جزء أول ص ١٥١ .

تأملات ج ٣ - ١٩٣

- ٤ - يحرم من حق الانتخاب المحكوم عليهم فى الجنايات أو بعقوبة من عقوبات الجنح أو بعض الجرائم النى يعددها القانون كما يحرم على المحجور عليهم والمصابين بأمراض عقلية والذين أشهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ اشهار الافلاس .
- ٥ - حق الانتخاب موقوف بالنسبة للعسكريين من الجيش أو البوليس وخفر السواحل .
- ٦ - يعاقب بالحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة أقصاها مائة جنيه أو بإحدهما كل من يستعمل القوة أو التهديد فى منع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب .

أما سعد وأصحابه فى المنفى (٢٥١)

فقد كانت السلطات البريطانية قد نقلتهم الى جزيرة سيشل بالبحر الأبيض فى مارس سنة ١٩٢٢ وظلوا منفيين بها الى أن نقل سعد وحده الى جبل طارق فى ١٨ أغسطس ١٩٢٢ بعد أن تدهورت صحته واستمر سعد فى المنفى الى أن أفرج عنه فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ وبعد أن هدأت المقاومة فى مصر طبقا للمخطط البريطانى .

الافراج عن سعد (٣٠ مارس سنة ١٩٢٣)

بعد أن هدأت المقاومة الشعبية وتحت ضغط المقاومة السرية وتصاعدها وتأثيرها على استقرار أوضاع الوجود البريطانى فى مصر بجانب حالة عدم الاستقرار الناجمة عن استمرار اعتقال سعد وأصحابه فى المنفى ولأسباب أخرى كثيرة منها اعتقال صحته ومنها ان سعدا كان قد أقام دعوى قضائية بواسطة وكيله فى انجلترا طالبا بطلان أمر اعتقاله لأنه سجن بدون محاكمة وخسئت بريطانيا من صدور حكم فى صالح سعد فتكون سنة لأمثاله من الزعماء الوطنيين فى المستعمرات فقد تعمدت بالإعاز للمحكمة بتأجيل نظر القضية ثم أخيرا قررت الحكومة البريطانية الافراج عن سعد يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ وقبل صدور الدستور وكان قد انتقل من سيشل الى جبل طارق لاعتلال صحته ونفذ الافراج يوم ٣٠ مارس كما أفرجت أيضا عن المعتقلين السياسيين فى مصر والمحكوم عليهم من أعضاء الوفد وغيرهم وباقي المعتقلين فى المنفى فى سيشل ووصلوا الى مصر يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ . واستقبلوا استقبالا حافلا وبإدارة الوفد بتنظيم صفوفه وأعلن تشكيل هيئته . أما سعد فقد سافر بعد الافراج عنه الى فرنسا للاستشفاء ولم يعد الى مصر الا فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ .

الحكم فى قضية المؤامرة السياسية الثانية (٢٥٢)

هذه القضية كان قبض فيها على خمسة عشر شخصا بتهمة التآمر على ارتكاب حوادث قتل الانجليز وقتل الأشخاص الذين شهدوا ضد المواطنين أمام المحاكم العسكرية البريطانية وأعطوا معلومات فى هذه الحوادث فى المدة من أبريل سنة ١٩٢٠ الى سبتمبر سنة ١٩٢٢ . ونظرت هذه القضية أمام محكمة عسكرية بريطانية فى ٥ أبريل سنة ١٩٢٢ وانتهت فى ٧ يوليو سنة ١٩٢٣ . وأصدرت المحكمة حكمها فى ٢٢ يوليو بالاعدام على كل من ابراهيم خليل نظير ومحمد دسوقى مصطفى ، محمد سباعى البنا ، وعلى فهمى على ، ومحمد كامل عبد الخالق بالأشغال الشاقة المؤبدة على سيد محمد وبالأشغال الشاقة ١٥ سنة على حسن توفيق وبالسجن عشر سنوات على سليم بسبيل وخمس سنوات على حسن عز العرب وثلاث على حسن محمد أمين وخفف الحكم عن معظمهم وتأيد حكم الاعدام على ابراهيم خليل نظير ، محمد دسوقى مصطفى ، على فهمى على .

قانون الاجتماعات (٣٠ مايو سنة ١٩٢٣) (٢٥٣)

أصدرت وزارة يحيى ابراهيم فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات » قيدت فيه حتى الاجتماعات بقيود استنكرها الرأى العام .

قانون الأحكام العرفية (٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣)

أصدرت وزارة يحيى باشا ابراهيم فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ « قانون اعلان الأحكام العرفية » وكان من الواجب ألا يصدر هذا القانون الا بعد اجتماع البرلمان حتى يكفل فى هذا القانون الضمانات الكافية لصيانة حقوق الأفراد والجماعات وكذلك لتحديد الظروف القاهرة الوطنية التى تدعو الى اعلان الأحكام العرفية حتى لا تكون حسب أهواء أى سلطة

(٢٥٢) مصر وقضايا الاغتيالات السياسية للدكتور محمود متولى ، ص ٢٤٦ .
 وحكم المتهمون على : ١ - قتل البكباش كيف ٢ - قتل المستر براون
 ٢ - قضية عبد الواحد الجبلى ٤ - قتل محمد على حسين (شاهد ميجر لنديسون
 ٥ - محاولة قتل ماكنوتش بك ٦ - محاولة قتل بيجوت ٧ - قتل عسكريين
 بريطانيين ٨ - محاولة قتل نايت بيكر وتاونستد ٩ - محاولة قتل شهيد قضية
 المؤامرة الأولى عبد الرحمن فهمى بوضع السم لهم فى الشاى .
 (٢٥٣) فى اعقاب الثورة المصرية سنة ١٩١٩ للاستاذ الرفاعى ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ ،
 ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

وكان هذا القانون الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ يقول « يجوز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو أى جهة منها للخطر سواء كان بسبب عدوان مسلح أجنبي أو بسبب اضطرابات داخلية » ويكون بمرسوم ملكى فى حين أن الدستور كان ينص بوجوب عرض المرسوم على البرلمان ليقره كما كان القانون الصادر يعطى سلطات واسعة للحاكم العسكرى وأباح الى مجلس الوزراء أن يزيد من هذه الاختصاصات حسب ما يشير به الحاكم العسكرى وبذلك كان هذا القانون يضع فى يد الحكومة سلطات لا حد لها تجعل الحريات التى تضمنها الدستور لا أثر لها وقوبل اصدار هذا القانون بالسخط الشعبى العام .

قانون التضمينات (٥ يوليو سنة ١٩٢٣) (٢٥٤)

وهو القانون المشار اليه فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو يقضى « بإجازة كل الاجراءات والتصرفات الادارية والقضائية والتشريعية التى قامت بها السلطات العسكرية البريطانية فى مصر » .

منذ اعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ (أى نجعلها قانونية وطنية وكأنها صادرة من أجهزة وطنية) وقد صدر هذا القانون فى ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ وفى طياته تثبيتت لأحكام عسكرية جائرة فى ظل الاحتلال البريطانى لمدة تسع سنوات حرمت المحكوم عليهم ولو ظلما من أى حقوق أو تعويضات وكذلك حرمت العفو على مرتكبى الجرائم السياسية أو حتى التعديل الا عن طريق لجنة معظمها من البريطانيين . كما نص على بقاء الأراضى التى استولت عليها السلطات العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها . وكانت البلاد تطالب بارجاء صدور هذا القانون الى أن ينعقد البرلمان ليصدر به الضمانات الدستورية الكافية وقوبل أيضا هذا القانون بالسخط والاستنكار .

انهاء الأحكام العرفية (٢٥٥)

وفى يوم صدوره (٥ يوليو) أصدر اللورد اللنبى أمرا بالغاء الأحكام العرفية بخطاب منه الى الملك فؤاد .

اعادة حرية المبدين

(٢٥٤) نفس المصدر السابق .

(٢٥٥) نفس المصدر السابق .

فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٣ أذاع مجلس الوزراء بلاغا بالسماح
للمنفيين المصريين المبعدين بأمر السلطة البريطانية بالعودة الى مصر .

قانون تعويضات الموظفين الأجانب

فى ١٨ يوليو سنة ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين
الأجانب ويقضى بمنح الموظفين الأجانب مكافآت وهبات وتعويضات سخية
وجسيمة تفوق ما يستحقونه قانونا عند تركهم الخدمة وبذلك حملت خزانة
لدولة أعباء ثقيلة .

خضوع كامل لارادة الملك والمعتمد البريطانى

كانت جميع الأمور فى عهد هذه الوزارة يرجع فيها الى السراى والى
دار المعتمد البريطانى فانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل
والموظفين بها دون الرجوع للوزارة . كما فرض تعيين البريطانى النواء
سفنكس باشا مفتشا عاما للجيش المصرى فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ وجعلت
له القيادة العليا الفعلية للجيش المصرى (سردارا) .

عودة سعد زغلول الى مصر (١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣)

عاد سعد زغلول الى مصر ووصل الاسكندرية يوم ١٧ سبتمبر سنة
١٩٢٣ وأكدت احتفالات استقباله العظيمة على زعامته للأمة وتعلقها به
والثغافها حوله وجاءت برهاننا على أنه أصبح أقوى شخصية فى البلاد وكان
فى سن الشيخوخة وأثرت سنوات الكفاح والمنفى فى صحته وكانت معاندة
الانجليز الطويلة ومؤامرات فؤاد سلطانا ثم ملكا ضده كل ذلك كان قد
جعل سعد زغلول بعد عودته يراجع حساباته وحساب العمل النورى
وبخاصة لما وصله من معلومات وهو فى منغاه عن مدى ما نال أعوانه ورجاله
من عنف التصرفات والأحكام والاضطهادات البريطانية بالاضافة الى
المؤامرات والحرب الخفية للمنشقين عنه ومدى قوتهم المستمدة من المعتمد
البريطانى والملك فؤاد . بالاضافة الى فتور همة الشعب المؤيد له من
استثناف عنف الكفاح على مستوى الثورة كما كانت الأمور الدولية تفرض
عليه الاعتراف بأن القوة أصبحت فوق الحق يعكس القاعدة الأصلية بأن
تكون الحق فوق القوة خصوصا لما لاقاه من تنكر فى مؤتمر الصلح
وما بعد ذلك .

لكل ذلك رغم تمكنه من القبض على زمام الأمور للشارع المصرى
وتمتعه بتأييد الأمة له بلا حدود فقد انصرف كله للتطلع لتكيز كفاحه
ونضاله لأجل تثبيت الحياة النيابية السلمية فقط فنجده يتفرغ كلية

لتنظيم أتباعه وأعوانه وصحبه فى شكل حزب قوى وصلت جذوره فى القرى والنجوع المصرية ليخوض بها عملية الانتخابات ليصل الى السلطة التنفيذية القادرة على استئناف النضال فى معاندة الانجليز والملك نفسه فى ظل الدستور الذى أصبح يتمسك به سعد تمسكا غير محدود رغم أنه هو الذى سبق وقال عن اللجنة التى وصفتها انها لجنة (الأشقياء) ثم نجده بذكاء الفلاح المصرى التلقائى يراجع تصريح ٢٨ فبراير ليحاول أن يخرج منه بمبادئ يجعل منها بداية يستأنف منها الجهاد فى مناسبة لاحقة وفى أحد احتفالات الوجد يسأله أحد الحاضرين عن سبب تغاضيه عن معاداة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بقبوله الاشتراك فى الانتخابات على مبادئ دستور سنة ١٩٢٣ وليد تصريح ٢٨ فبراير (٢٥٦) فيجيب سعد بلباقة وذكاء « ان هذا التصريح عبارة عن ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التمية التى فى رقبتها بألف درهم ، ولكن الناقة لا تباع بغير التمية فما أملحها من صفقة لولا الملعونة التى فى رقبتها ، وكان هذا هو أبلغ تعريف بأبعاد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

الانتخابات والبرلمان الأول (٢٥٧)

حضر سعد الى البلاد فى أثناء المعركة الانتخابية وظهر اهتمام الأمة بهذه الانتخابات وتآلفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى وكان معظمها من لجان الوفد وكانت الشواهد تدل أن الوفد سينال الأغلبية الا قليل من العناصر المرشحة من الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين وتمت الانتخابات يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . ونال الوفد ٩٠٪ تسعين فى المائة من مقاعد النواب وسقط رئيس الوزراء بحى ابراهيم باشا وفاز عليه مرشح الوفد وكان سقوطه شهادة تدل على نزاهة عملية الانتخابات ودليل على عدم تدخل الحكومة فى جميع المناطق .

وعهد الملك فؤاد الى سعد زغلول بتأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وألف سعد وزارته (سعد زغلول رئيسا للوزراء ووزيرا للدخالية ومحمد سعيد باشا للمعارف) وهم غريم سعد زغلول التقليدى وصديق دار المنذوب السامى والقصر الملكى) وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ومحمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة ومقرص حنا بك لوزارة الأشغال ومصطفى النحاس لوزارة المواصلات وواصف بطرس غانى لوزارة الخارجية ومحمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحفانية .

وذيل سعد باشا خطابه الى الملك خاليا من لفظ العبودية التقليدى الذى كان مستخدما فى جميع خطابات رؤساء الوزارات الى السلطان أو الملك ولكنه اكتفى بجملة « وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم (٢٥٨) » وكان ذلك يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

نجاح المخطط البريطانى

بتأليف سعد غلولى الوزارة بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية وزعيم الأمة ورئيس الوفد فى ظل نظام ملكى ودستور ١٩٢٣ وموافقة ضمنية على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى سبق وصم اللجنة التى وضعته بأنها « لجنة

(٢٥٧) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(٢٥٨) أريكة الحكم .

الأشقياء » وبذلك يعتبر زعيم الثورة قد عمل هدنة مع سلطة الاحتلال البريطاني التي حققت مخططها بالكامل بالوصول بثورة ١٩١٩ لهذه الهدنة التي اذا طالمت مدتها كان ذلك جديرا بأن يحقق المخطط البريطاني بالكامل بإبقاء ظروف وسيادة وسيطرة الاحتلال البريطاني على مصر على حاله رغم ما نادى به من شعاعات ومبادئ مظهرية أعطتها للحاكم فى شكل ملك بدلا من سلطان واستقلالاً ظاهريا رغم الوجود العسكرى والمدنى البريطانى فى أرض مصر وفى جميع الوزارات والادارات المصرية ورغم التحكم الاقتصادى فى شئون مصر الاقتصادية ولكن أبرز ما حققته هذه الثورة حتى بداية هذه الهدنة هو تحقيق الحياة النيابية فى هذا الدستور الذى حقق توازن السلطات ويحقق الى حد بعيد جانبا كبيرا من الحرية للوزارة اذا أرادت وتمسكت بحقوقها الدستورية وللمحكومين بإمكان فرض ارادتهم فى اختيار ممثلهم وحكومتهم ومحاسبتهم بجانب الضمانات التى تحقق للفرد المصرى التمسك بحقوقه فى الحياة الانسانية والكرامة وهذا الجانب الايجابى الذى حققه تصريح ٢٨ فبراير كان المقابل الذى دفع ثمنه الشعب المصرى بثورته سنة ١٩١٩ ولو انه كان مقابلا متواضعا بالنسبة للهدف الأساسى وهو الاستقلال التام .

وقد استخدم المخطط البريطانى اسلوب المماطلة والترهيب والترغيب والعنف فى بعض مراحل الثورة والملاينة فى بعض المراحل الأخرى لأجل تطويل مدة الجهاد للشوار وللمؤسسه الوطنية حتى حققت تبريد الثورة وأوصلتها لدرجة التجميد والملل وشبه اليأس . أما ما وافق عليه الجانب البريطانى طبقا لمخططه اذا ما اعتبروا زعيم الثورة والمؤسسة الوطنية مرحلة من مراحل الهدف الوطنى نحو الاستقلال ، فقد كانت بريطانيا مرغمة على هذا التنازل المتواضع لاعطاء مصر جانبا من الحرية والاستقلال المظهرى وكان ذلك بحكم تطور الزمن وتطور شعوب العالم بعد الحرب العالمية الأولى وزيادة الوعي العالمى نحو تحرير الشعوب الصغيرة فكانت انجلترا بتفكيرها السياسى الواعى والحيث تدرك تماما ان خروجها من المستعمرات ومن مصر سيحقق ان آجلا أو عاجلا بحكم التطور العالمى وتغيير أسلوب الاستعمار القديم المباشر التى تغيرت وسائله من استعمال السلاح بالاحتلال العسكرى المباشر الى استعمال لا يعتمد فى المقام الأول على الوجود العسكرى بقدر اعتماده على فرض السيطرة الاقتصادية على بلاد المستعمرات القديمة حتى تحتكر التصرف فى خامات هذه البلاد وشعوبها لمصلحتها دون الحاجة الملحة للوجود العسكرى والاحتلال . ولذلك تركت الحبل مرخيا للمصريين وزعمائهم لامكان استئناف اللعبة البريطانية التقليدية للتسويق فى الجلاء لأطول مدة ممكنة عن طريق فتح باب المفاوضات المتتابعة التى لا تحسم عملية الجلاء الا حسب ما تراه بريطانيا فى صالحها وبالشكل الذى

يحقق لها الاستقلال في مصر . لذلك عندما قبل سعد التشكيل الوزاري كان أمه كبيرا في استئناف هذه المفاوضات مع بريطانيا طمعا في تحقيق الهدف الأساسي لثورة ١٩١٩ وهو الجلاء والاستقلال التام واعتبر سعد زغلول ان وجوده كرئيس للوزراء سيحقق له خطوات وحقوقا دستورية وقانونية له ولشعب مصر تكون العامل الأساسي في تحقيق هذا الاستقلال وكان كل ذلك بمقاييس ذاك العصر ومقاييس حكام ووزراء مصر واعتبر سعد ذلك بمثابة عمل وطني منالي . ويمكن التعرف على فكرة سعد الوطنية في هذه الفترة من مواقفه الدستورية والوطنية في مواجهة سلطات الملك وسلطات المحتل البريطاني حتى تقديم استقالته بعد حادث مقتل السردار .

افتتاح البرلمان (١٥ مارس ١٩٢٤)

وتم افتتاح البرلمان يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ فكان بذلك ثاني مجلس نيابي كامل السلطة حققته مصر وكان الأول أيام عرابي وقد اجتمع سنة ١٨٨١ وجاء الاحتلال وألغاه سنة ١٨٨٣ وظلت البلاد بلا دستور مدة أربعين سنة . اجتمع أعضاء مجلس النواب والشيوخ على هيئة مؤتمر في دار البرلمان وتكامل عددهم . وحضر الملك فؤاد الافتتاح وكان يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصري السعدى باشا وأقسم الملك فؤاد اليمين الدستورية « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامه أراضيه » وبعد نادية اليمين قدم كبير الأمناء الى الملك خطاب العرش فأخذه وناوله الى سعد زغلول رئيس الوزراء فالقاه وكان أول خطاب عرش ألقى . طبقا لدستور سنة ١٩٢٣ وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة في مستهل الدورة البرلمانية واستهل سعد خطابه « وأحیی فيكم ممثلي شعبي الكريم » تعبير فنى فيه معنى الزعامة والتحدى للملك وعدم التواضع . ثم قال فى مكان آخر من الخطبة مخاطبا الأمة المصرية « أمتى الشريفة » ثم قال مشيرا الى استئناف المفاوضات مع بريطانيا « لذلك يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم ان حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان » .

وفى النهاية اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برئاسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد بك وحلف الأعضاء اليمين الدستورية وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيسا للمجلس وأحمد محمد خشبة بك وحمد الباسل باشا وكيلين .

الروح الجديدة في أول برلمان

في ظل الأغلبية الوفدية (٢٥٩)

بعد فوز الوفد في البرلمان وتشكل حزب الأغلبية للوزارة برئاسة سعد زعيم المؤسسة الوطنية المصرية اكتسب سعد ومؤسسته الوطنية خبرات وطنية جعلته حريصا على التمسك بهذا الدستور ليحقق لبلاده أهدافها الثورية في ظل الحرية السياسية التي تحققت لشعب مصر في هذا الوقت ويمكن اجمال هذه الممارسات كالاتى :-

- ١ - قرر البرلمان ان ثمن كل ما ييساع من املاك الدولة ان يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيو سنة ١٩٢٤) ويعد هذا تحقيقا للارادة المصرية الشعبية في سبيل التخلص من الدين العام .
- ٢ - قرر هذا البرلمان ضرورة اصدار أوراق النقد (البنكنوت) بنظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية بعد ان كان النقد المصرى تابعا للعملة البريطانية وبذلك تحقق استقلال العملة المصريه (جلسة ٩ يونيو ١٩٢٤)
- ٣ - سحب المبلغ المصرى المودع فى بنك انجلترا من الاحتياطى (جلسة ١٦ يونيو ١٩٢٤) .
- ٤ - تشجيع الحركة التعاونية باعطاء السلف لشركات التعاون المصرية .
- ٥ - قرر البرلمان فتح الاعتمادات من الاحتياطى للصرف على التعليم بإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية - وتأليف لجنة لوضع مشروع قانون التعليم الاجبارى (جلسة ١٤ يونيو ١٩٢٤) وكذلك تخصيص مبالغ لتشجيع ونشر الفنون الجميلة .
- ٦ - بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين وتشكيل لجنة لتحسين أوضاع مصلحة الأملاك الاميرية .
- ٧ - قرر المجلس ان تفضل الحكومة فى مشتريها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية .
- ٨ - انشاء هيئة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) .

(٢٥٩) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للاستاذ الراحل جزء اول ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

. ٢٠٠

- ٩ - قرر البرلمان ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة في الشركات الأجنبية باوجوده بمصر وكانوا قبل ذلك من الأجانب .
- ١٠ - ان تكون الاعانات الحكومية التي تمنح للجمعيات الخيرية شاملة أيضا الجمعيات الخيرية المصرية وكانت قبل ذلك مقصورة على الجمعيات الأجنبية .
- ١١ - معافاة ذخائر ومهمات الجيش المصري عند دخولها السودان .
- ١٢ - التوقف عن دفع المخصص لبعثات جيش الاحتلال البريطاني في مصر وحذف الاعتماد المخصص لذلك من الميزانية .
- ١٣ - تقرير قانون الانتخاب المباشر بعد ان كان الانتخاب على درجتين .

التغيير الذي أحدثته ثورة ١٩١٩ في سلوك الحاكم

بعد أن تبوأ سعد سلطة رئيس وزراء مصر بحق الأغلبية البرلمانية التي حصل عليها حزب سعد (الوفد) وليس بحق الرضاء الملكي ورضاء المندوب السامي) وبخاصة بعد ان أطلقت الأمة المصرية اسم « الوزارة الشعبية » على وزارة سعد زغلول فقد قامت الوزارة بصفتها السلطة التنفيذية للبلاد عقب ثوره ١٩١٩ بأعمال هامة تؤكد على خروج مصر بعض الشيء من التبعية الكاملة لارادة سلطة الاحتلال البريطانية :

١ - الافراج (١) عن معظم المسجونين السياسيين المصريين :

فقد بادر سعد رئيس الوزراء بالافراج عن المسجونين السياسيين المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية أيام الثورة وكان في مقدمتهم عبد الرحمن فهمي وزملاؤه المتهمون في قضية المؤامرة الكبرى وقد أفرج عنهم سعد مباشرة دون احالة أمرهم الى اللجنة التي كان ينص عليها قانون التضمينات بعد أن حصل على موافقة السلطات البريطانية على عدم تمسكها بهذا الشرط وبذلك اضطرت بريطانيا ازاء تشدد سعد بالتنازل عن حقها بعدم العفو عن المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة والتي كانت تسيطر عليها السياسة البريطانية . وفي ١١ فبراير ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجيناً سياسياً آخرين وفي ١٤ فبراير ١٩٢٤ أطلق سراح ٩ آخرين ويتوالى هذا الافراج الى أن بلغ ١٤٧ .

٢ - استخدمت الوزارة حقها السيادي في وقف عبث رؤساء بعثات الآثار المصرية الأجانب بالآثار الثمينة وكان على رأسها لمشكلة تمسك

العالم الأثرى كارتر على فتح تابوت توت عند آمون وتمسكت وزارة الأشغال بحقها في عدم فتح التابوت حتى لا يصير العيب بمحتوياته واتهمت الصحف الأجنبية المحلية والخارجية الحكومة المصرية بكراهية الأجانب ولم نحفل الحكومة بهذه التهم وقررت إلغاء الترخيص الذي منحتة لليدى كارتر فورن عالم الآثار البريطانى المتوفى الى كارتر ووضعت وزارة الأشغال المصرية يدها على مقبرة توت عنخ آمون ومحتوياتها وأقامت عليها حراسة فكان هذا الاجراء بمثابة عمل وطنى يؤكد على الارادة المصرية الجديدة .

٣ - كان سعد فى جميع تصرفاته السيادية يحرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية فلم يقبل أى تدخل من المندوب السامى البريطانى ولا السراى وبذلك قضى فى تصرفاته التنفيذية على أى اتصال مع المندوب السامى أو السراى فقد أصر على ان يؤكد دعائم الحكم الدستورى فكانت « الأمة مصدر السلطات » بحق وجاءت كل هذه التصرفات الدستورية على خلاف ما كانت تبغيه دار المندوب السامى والسراى . كما ان سعد زغلول رئيس الوزراء وضع الموظفين الأجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم وتضاءلت سلطاتهم فى عهد هذه الوزارة وهذا كان أيضا من ضمن أهم التغييرات التى حققتها ثورة سنة ١٩١٦ .

٤ - رفض سعد تجديد عقد السير دوريس شيلدون أيموس المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقائنية بعد انتهاء مدته فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ وعندما طلب دار المندوب السامى من الوزارة تجديد عقده رفض سعد هذا التجديد .

٥ - رفضت وزارة سعد اشتراك الحكومة المصرية فى الاحتفال بالعيد الخمسينى للمحاكم المختلطة لما فيه من مهانة لمصر فعندما طلبت منه لجنة الاحتفال اشتراك الحكومة المصرية أجابها سعد « انه يرى ان مصر التى ترغب فى تثيين استقلالها لا تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسينى لمحاكم فرضت اقامتها على البلاد لمدة ٥ سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية الى ٥٠ عاما كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة ولا يسع الحكومة ان تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطنى » .

٦ - الشيوخ المعينون وحق تعيينهم

لما كان الدستور ينص على ان خمس أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بصدر مرسوم ملكي فكان العدد هو ٤٨ عضواً وقام خلاف بين الملك فؤاد وسعد زغلول على من له الحق في التعيين ويتمسك الملك بنص المادة ٧٤ من الدستور « ان الملك يعين خمس الأعضاء » أما سعد فقد تمسك بالرأى الدستورى والذى ينص فى المادة ٤٨ « ان الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة الوزراء والنص « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » وان المادة ٥٧ تقضى « أن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » والمادة ٦٢ تنص « أوامر الملك شفوية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال » . ولم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد وارتضى التحكيم فى هذه المسألة وانفق مع سعد ان يقوم بالتحكيم البارون فان رن بوش ، النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتها فاصدر حكمه « ان عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا للنظام الدستورى فى مصر والذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطة الا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك وأى استثناء فى ذلك يعيب النظام فى روحه وأساسه ولذلك نادى بأن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب ان يكون بنسأ على ما يعرضه مجلس الوزراء » . وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون (فان رن بوش) .

٧ - تمسك رئيس وزراء مصر بحقوق مصر فى السودان

فى عام ١٩٢٤ أعلنت حكومة السودان الاشتراك فى معرض عام للمستعمرات البريطانية فى ويمبلى بإنجلترا دون أن يأخذ حاكم السودان البريطانى رأى الحكومة المصرية وكان هذا التصرف تثبيت ان السودان مستعمرة بريطانية وفى نفس الوقت يعتبر هذا التصرف تجاهلاً من حاكم السودان لوضعه الوظيفى معيناً من الحكومة المصرية . ويتمسك سعد بحق مصر كدولة مستقلة لها وضع سيادى خاص بالسودان وبأن السودان ليس مستعمرة بريطانية فبادر سعد بمخاطبة الحاكم العام للسودان بوصفه موظفاً فى حكومة جلالة ملك مصر فى مخالفته بتخطيه لرئيس وزراء مصر فى هذا الموضوع . ولما خاطب المندوب السامى البريطانى بمصر اللورد اللبى سعد زغلول رئيس وزراء مصر بأن الحاكم العام للسودان من حقه ان يخاطب المندوب السامى البريطانى فقط وبعد تعمد الحاكم العام للسودان سير لى ستاك الرد على سعد زغلول بادر سعد بالرد

على الاثنين على المندوب السامى وعلى الحاكم العام للسودان بما معناه « انه بموجب اتفاقية السودان فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ فانه ورد فى مادتها الثالثة ان الحاكم العام للسودان موظف يعينه خديوى مصر (ملك مصر) ويستمد سلطته من هذا التعيين والمادة الرابعة تنص صراحة ان كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب ان يبلغ الحاكم العام عنها وفورا الى المعتمد البريطانى فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديوى » .

وقد سجل سعد بهذه الخطابات المتبادلة رفض مصر لهذا الاسلوب من تخطى الحاكم العام والمندوب السامى للحكومة المصرية كما سجل رسميا احتجاج الحكومة المصرية بأن كلف فى نفس الوقت وزير مصر المفوض فى لندن بالاحتجاج الرسمى وبشدة لدى الحكومة البريطانية لكونها أقدمت على دعوة السودان رأسا ورسميا للاشتراك فى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وعلى تصرف حاكم السودان العام فى أمور السودان دون اذن الحكومة المصرية واعتبار ذلك اعتداء صارخا على حقوق مصر ورفض ان يكون دار المندوب السامى البريطانى فى مصر واسطة للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام » .

٨ - احتجاج البرلمان المصرى والحكومة المصرية لمنع الحكومة السودانية وفدا سودانيا من زيارة مصر

فى يونيو ١٩٢٤ أوعزت السلطة الانجليزية فى السودان الى صنائعها من السودانيين بعقد اجتماع تظاهروا فيه بالولاء للحكم الانجلىزى وكتابة عرائض بالولاء لهذا الحكم وفى نفس الزمن والوقت منعت حكومة السودان وفدا سودانيا وطينيا من زيارة مصر لاطهار تضامنهم مع مصر وثورة مصر ويعلنون ارتباطهم بمصر ومقاومتهم للحركة الانفصالية التى ظهرت بوادرها فى ذاك الوقت ثم اعتقلت الحكومة السودانية بعض أعضاء هذا الوفد وقام مجلس النواب المصرى أغلبية ومعارضة فى جلسة ٢٣ يونيو ١٩٢٤ بالاحتجاج على حكومة السودان وعلى بريطانيا على هذين ابوقفين وأعلن فى هذه الجلسة سعد زغلول رئيس الحكومة وزعيم الثورة فى تصريح له « احتجاجه على الاجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر » وانتهت المناقشات فى هذه الجلسة بتقديم قراراتين باسم مجلس النواب المصرى أحد القرارين « يعلن فيه المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات البريطانية المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » . اما القرار الثانى فكان « يكرر المجلس ، ثقته التامة بالوزارة بعد سماع التصريحات التى أعلنها رئيس

الوزراء سعد زغلول احتجاجا على هدين التصرفين الغير شرعيين ، ثم أصدر مجلس الشيوخ المصرى احتجاجا بنفس المعنى بجلسة ٢٥ يونيو .

٩ - موقف صلب لسعد زغلول

على أثر تصريحات سعد زغلول فى مجلس النواب وقرارات مجلس النواب فى جلسة ٢٣ يونيو ١٩٢٤ صرح اللورد نافور نائب الحكومة البرلمانية « ان الحكومة البريطانية لا تتنازل عن السودان بأى حال وان نظام السودان لايتغير الا بارادة بريطانيا » . ورد سعد زغلول فى الحال على هذه التصريحات فى مجلس النواب المصرى جلسة ٢٨ يونيو ١٩٢٤ « ان حقوق الأمم لاتضيع ولا تتأثر بمجرد ان يقول الغاصب انى أريد ان أتمتع بها دون صاحبها . . . فان كل حق يبقى حيا لايموت مادام وراءه مطالب » وأشار سعد الى ما جاء فى تصريح لورد نافور « بأن المفاوضات المرتقبة بين مصر وبريطانيا يجب ان تكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » بالرد الحاسم على هذا التحدى البريطانى « بأنه سبق له استنكار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهو خارج الحكومة ولازال يستنكره وهو رئيس وزراء مصر . . فاذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فانى لا أدخل فى المفاوضات أصلا » .

١٠ - تجاوب السودان مع الروح الوطنية المصرية الجديدة

على أثر التشدد البريطانى مع السودانيين الوطنيين وعلى أثر مواقف البرلمان المصرى وزعيم مصر وشعب مصر مع المشاعر والآلام لآخوانهم فى السودان تكونت الجمعيات الوطنية السودانية التى تنادى بوحدة مصر والسودان وقامت المظاهرات الشعبية العدائية للانجليز فى شهر يونيو ١٩٢٤ وفى صباح ٩ أغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة فى مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحرايب والعلم المصرى واخترقوا مدينة الخرطوم هاتفين بحياة مصر والسودان وامستقلال وادى النيل وفى نفس الوقت قامت أورطة السكة الحديد بالعظيرة بمظاهرة غير مسلحة تهتف بوحدة مصر والسودان وتعرضت لها قوة بريطانية مسلحة واشتبكت مع المظاهرة وقتل أربعة من الأورطة وأصيب أحد عشر باصابات خطيرة .

وعلى أثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء المصرى فى يوم ١١ أغسطس ١٩٢٤ وأصدر بيانا شرح فيه ملابسات الوقائع واتخذ الاجراءات الآتية .

(أ) طلب البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث من حاكم السودان العام وأسبابها والدافع اليها .

(ب) كلفت الحكومة المصرية وزيرها المفوض بلندن بالاحتجاج لدى الحكومة البريطانية على هذه التصرفات وطالبت مصر بوجود إيقاف المحاكمات والمبادرة بتشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات .

وأرسلت الحكومة البريطانية الى حكومة مصر مذكرة فيها معنى التحدى والاصرار على الانفراد بالتصرف فى شئون السودان والسودانيين :

(أ) تؤيد الحكومة البريطانية حكومة السودان فى تصرفاتها .

(ب) تفوض الحكومة البريطانية حكومة السودان فى ابعاد أورطة السكة الحديد المصرية وكل قوة ترى ان الظروف الحالية تستلزم ابعادها .

(ج) الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولين عن حوادث السودان .

وتمسكت الوزارة المصرية برئاسة سعد زغلول بحق مصر فى السودان وردت على الحكومة البريطانية بمذكرة أبانت فيها ان الحكومة المصرية لا تعترف بأن الحاكم العام للسودان له أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها لأنه موظف مصرى كسردار للجيش المصرى ويجب عليه ان يرجع الى مصر فى كل ما هو داخل حدود هذه الوظيفة ورفضت حكومة مصر اتهام الحكومة البريطانية للبرلمان المصرى والصحافة المصرية ورفضت حكومة مصر ان تكون حكومة السودان مطلقة التصرف تؤيدها فى تصرفاتها الحكومة البريطانية .

وامعانا فى تجاوزاتها عززت الحكومة البريطانية الحامية البريطانية فى السودان وأيدت حكومة السودان فى تصرفاتها .

وأعيدت أورطة السكة الحديد المصرية الى مصر بعد ان قبض على أربعة وتسعين شخصا وأعيد الى مصر أيضا مائة وخمسة وعشرون مصرى الموظفين فى حكومة السودان بحجة ان فى وجودهم فى السودان خطورة على الأمن العام .

ولا شك ان كل هذه المواقف سواء من البرلمان المصرى المعبر عن رغبات الشعب المصرى أو من زعيم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول وبصفته

رئيسا للحكومة المصرية الوطنية التي تشكلت بموجب المكاسب الثورية تدل على ما حققته ثورة ١٩١٩ من أهداف نحو تحقيق الحرية فى التعبير عن المعاناة من المستعمر المحتل للبلاد . كما انها تدل على عمق التعبير فى التركيب السياسى للدولة عن طريق التمسك بالدستور وصلابة الدفاع عن حقوق مصر فى مواجهة جميع التصرفات الخارججية والمتجاوزة عن السيادة المصرية ولو أن كل هذه المكاسب تحققت جانبا متواضعا من أهداف ثورة ١٩١٩ التى بدأت ببدء الاستقلال التام وجملاء القوات المحتلة عن البلاد ولكنه من متابعة تصرفات سعد كرئيس وزراء ثورى ومتابعة مواقف مجلس النواب نجد ان تغييرات خطيرة فى المجتمع المصرى قد حدثت سواء فى إمكان احراج التصرفات المتعسفة لقوات الاحتلال وسلطات المندوب السامى البريطانى فى صميم أوضاع كبار الموظفين الانجليز والأجانب فى الحكومة المصرية أو فى الصحوة الكبرى فى كون مصر أصبحت للمصريين بالمقام الأول كل ذلك رغم قصر مدة رئاسة سعد زعيم الثورة للوزارة المصرية .

كما ان المؤسسة الوطنية للثورة حققت فى النهاية واحدة من أهم مراحل النورات وهو تسليم السلطة الى الشعب متمثلا ذلك فى دستور سنة ١٩٢٣ واجراءات انتخابات أول برلمان مصرى بعد توقف الحياة البرلمانية منذ الاحتلال البريطانى .

مباحثات سعد ماكدونالد (سبتمبر - أكتوبر ١٩٢٤)

أرسل مستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزراء البريطانى (٢٦٠) وزعيم حزب العمال برقية تهنئة لسعد زغلول يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ يوم افتتاح البرلمان وأبدى فى هذه البرقية استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية - ثم جاءت حوادث مظاهرات السودان العدائية لبريطانيا فى غضون شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٢٤ وصدرت على أثرها التصريحات الرسمية البريطانية تؤكد على احتلال السودان ووادى النيل كله وتحدى سعد والبرلمان المصرى هذا التحدى البريطانى بمثله مما جعل الجو غير مهاد لاجراء هذه المحادثات ومع ذلك ذهب سعد الى لندن لاجراء هذه المحادثات فى أواخر سبتمبر ١٩٢٤ واجتمع مع مستر ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ ثم ٢٩ سبتمبر ثم يوم ٣ أكتوبر وانقطعت المحادثات بعد ان قدم سعد مطالب مضر التى تحقق الاستقلال ورفضت بريطانيا رفضا قاطعا تلك المطالب المصرية فى وثيقة رسمية وهى « الكتاب الأبيض » صدرت عن الحكومة البريطانية فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤

(٢٦٠) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الراحل ، جزء أول ، ص ١٧٦ ، ١٧٩ .

وبها رسالة المستر ماكدونالد الى المندوب السامى البريطانى فى مصر
ضمنها مطالب مصر وأسباب رفضها وكانت المطالب المصرية :

• **أولا :** سحب جميع القوات البريطانية من مصر .

• **ثانيا :** سحب المستشار المالى والمستشار القضائى البريطانيين .

• **ثالثا :** زوال سيطرة بريطانيا عن الحكومة المصرية .

• **رابعا :** تتوقف الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب
والأقليات فى مصر .

• **خامسا :** تنازل الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك فى حماية

قناة السويس .

• **سادسا :** تمسك مصر بالنسبة للسودان من ناحية (حق السيادة
المصرية على السودان) بملكية مصر العامة للسودان وجاء فى « الكتاب
الأبيض » البريطانى اتهام لسعد زغلول والى البرلمان المصرى بانهما سبب
أحداث السودان لانهما أحدثا تأثيرا مهيجا للشعب السودانى وبخاصة
مأ فاه به سعد زغلول أمام البرلمان عندما قال « ان وجود قيادة الجيش
المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش
لايتفق مع كرامة مصر المستقلة » ثم وصف الوجود الانجليزى فى السودان
بانها حكومة « غاصبة » وان هذه المطالب أفصح عنها سعد زغلول « انها
رأى الأمة المصرية كلها » .

استقالة سعد زغلول

وعاد سعد الى مصر بعد توقف المباحثات (٢٦١) وقدم استقالته
الى الملك ثم سحب هذه الاستقالة بعد تدخل أعضاء مجلس الشيوخ
لدى الملك فؤاد وبعد ان خضع الملك لشروط سعد بالاعتراف بضرورة
عدم تدخل الملك فى سلطات الوزارة .

(٢٦١) السبب الظاهرى لتقديم الاستقالة هى توقف المحادثات أما الأسباب الحقيقية
فكانت مؤامرات السراى باحداث اضطرابات الأزهر والتهاتف بها « لا رئيس الا الملك »
وتخطى الملك فؤاد لسلطات رئيس الوزراء أن عين نشأت باشا رئيسا للديوان والانععام
عليه بوسام دون علم الوزارة كما أنعم على بعض الضباط الذين اشتركوا فى مظاهرات
السودان دون علم الوزارة .

وقفة المراجعة

الى هنا وبتوقف المحادثات بين سعد وماكدونالد نتيجة التشدد البريطاني المتعمد ، كان المخطط البريطاني قد حقق معظم أهدافه من أجل مستقبل استمرار الوجود البريطاني في مصر لأكبر مدة وبجدة الشرعية المتمثلة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ المعلن من جانب بريطانيا فقط والمشكوك شعبيا في التصديق عليه ولو أن حزب الأغلبية وزعيمه سعد كانا قد وافقا ضمنا على آليات هذا التصريح من دستور ١٩٢٣ وانتخابات حاز فيها بالأغلبية الساحقة الى برلمان اتخذ سعد بالتشدد الدستوري وسيلة لتحقيق ما بقي من أهداف ثورة ١٩١٩ بعد أن تبوأ الثوار سلطة السيادة في مصر *

ومن تأمل تصرفات سعد كرئيس وزارة وزعيم للأمة ظهر جليا انه راجع نفسه وامكانياته الشعبية وامكانيات أمتة بعد طول كفاحها الذي كلف شعب مصر مالا طاقة له به من أرواح ودماء وخسائر . فقد أخذ يتشدد دستوريا ووطنيا في مواجهة الوجود البريطاني وسلطة الملك فؤاد وأثبت أنه كان مصمما على التمسك بأن الأمة هي مصدر السلطات ليحقق بذلك في النهاية مهما طالت آمال أمتة وأهداف ثورته كاملة ولكن جاءت أحداث ونتائج اغتيال سردار الجيش المصري وحاكم السودان البريطاني الجنسية كإفلاق كامل على مكاسب ثورة سنة ١٩١٩ وما حققتها *

واقعة اغتيال سردار الجيش المصري بالسودان * (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) :

في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم التاسع عشر (٢٦٢) من شهر نوفمبر ١٩٢٤ ، هاجمت جماعة مسلحة بالسدسات والقنابل السيارة التي كان يستقلها السير « لى ستاك » - سردار الجيش المصري وحاكم السودان - أثناء خروجه من شارع الطرقة عائدا من مكتبه الى منزله بالزمالك ، وكان ذلك وسط جمع حاشد من الموظفين حال انصرافهم من أعمالهم الى منازلهم بالإضافة الى الباعة والركاب على محطة الترام في شارع قصر العينى فأصيب السردار باصابات خطيرة كما أصيب ياوره الخاص البكباشى « كامبل » وسائقه وجندي من حرس وزارة المعارف الذي حاول مطاردة الجماعة المهاجمة *

وتوفى السردار في اليوم التالي العشرين من نوفمبر متأثرا باصاباته، فثارت نائرة الحكومة البريطانية حيث أخذت صحفها تهاجم « سعد

(٢٦٢) « مصر وقضايا الاغتيالات السياسية » - للدكتور محمود متولى - من

ص ١١٧ حتى ص ١٢٢ *

« زغلول » - رئيس الوزراء وزعيم حزب الوفد - فاتهمته بتهميش الرأي العام
المصرى ضد بريطانيا وحملته مسئولية الحادث ..

انتهزت بريطانيا الفرصة واستغلتها أفضل استغلال لصالح تدعيم
واستمرار الاستعمار البريطانى فى مصر ولتنفيذ مخططاتها لاحكام قبضتها
على البلاد وبالتالي القضاء على أية آثار ايجابية للثورة الشعبوية المصرية
بزعامة « سعد زغلول » سنة ١٩١٩ ..

وتمكن أفراد الجماعة المسلحة - الأبطال - من الهروب من مسرح
الحادث حيث أقلتهم سيارة كانت تنتظرهم فى مكان قريب وابتلعت
القاهرة هؤلاء الفدائيين فلم يتم القبض على أى منهم ..

وكان قد شهد الحادث بعض من الشهود أدلوا ببعض أوصاف
الفدائيين كما استبدل أحد الشهود على رقم السيارة التى استخدموها فى
الهروب حيث كانت سيارة أجرة تحمل رقم (٦٨٨) وعثر البوليس على
السيارة فى نفس اليوم وتبين أن سائقها شخص « نوبى » يدعى « محمود
صالح » الذى تظاهر بالبلاهة ، فقرر فى التحقيقات التى أجريت معه أن
أحد الأفندية حضر اليه بموقف سيارات الأجرة بميدان « لاطوغلى » وركب
معه واتجه به الى شارع قصر العينى وهناك حضر عدة أشخاص آخرون
ركبوا معه وأمروه بالسير فى شارع قصر العينى ثم أمره بالدوران يسارا
ونزلوا من السيارة عند ما توقفت عند مزلقان سبكة حديد حلوان وبعد أن
أعطوه الأجرة عاد من هناك الى موقف السيارات بميدان لاطوغلى مرة أخرى ،
ورغم استمرار التحقيق معه عدة أيام لم يتمكن المحققون معه من الوصول
الى نتيجة ..

وعلى أثر ذلك الحادث ، بدأت الحكومة البريطانية فى اتخاذ
الاجراءات العنيفة ضد مصر ، حيث بدأت تلك الاجراءات بتوجيه الانذار
البريطانى للحكومة المصرية ..

.. الانذار البريطانى ..

صباح اليوم الثانى والعشرين من نوفمبر شيعت جنازة السردار
« لى ستاك » ، وبعد الانتهاء من تشييع الجنازة توجه اللورد « اللنبى »
- المندوب السامى البريطانى الى مقر مجلس الوزراء (٢٦٣) المصرى - فى

(٢٦٣) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الرافعى - الجزء الاول - من ص ١٨٤

حتى ١٨٧ .

شكل مظاهرة عسكرية - حيث كان يتقدم موكبه مائتان وخمسون جنديا
بريطانيا من راكبي الدراجات البخارية وعربات الجيش ويتبعه عدد مماثل
وكانوا جميعهم يحملون الرماح ..

وتقابل اللورد « اللنبى » مع « سعد زغلول » - رئيس الوزراء -
فى مكتبه حيث قدم اليه ائذارين باللغة الانجليزية بعد أن قرأ عليه
نصيهما فى اقتضاب وجفاء وانصرف ..

وكان محتوى الاذارين مطالبات تنسم بالظلم والتعالى .. فقد جاء
نصاهما :

- ١ - اعلان الحكومة المصرية اعتذارها عن الحادث .
- ٢ - تقوم الحكومة المصرية بالبحث عن الجناة ومعاقبتهم أشد العقاب .
- ٣ - تمنع من الآن وبشدة كل المظاهرات الشعبية .
- ٤ - تقوم الحكومة المصرية بدفع غرامة نصف مليون جنيه للحكومة
البريطانية .
- ٥ - يتم سحب الجيش المصرى من السودان ، وتحول الوحدات السودانية
التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية فقط تكون خاضعة وموالية
للحكومة السودانية وحدها « التى يدير شئونها حاكم انجليزى
الجنسية معيننا صوريا (بمرسوم صادر من حكومة مصر) .
- ٦ - تقوم حكومة السودان (٢٦٤) بزيادة مساحة أطيان الجزيرة الى
مقدار غير محدود (بعد أن كانت محددة ب ٣٠٠٠٠٠ فدان فقط) .
- ٧ - أن تطلق يد الحكومة البريطانية ويد من يمثلها فى مصر لحماية
مصالح الأجانب ، ويعاد النظر فى الامتيازات السابق معاملة
الموظفين الانجليز والأجانب بها فى مصر الذين لا يزالون بالبلاد ،
ويعاد منصب المستشارين المالى والقضائى الأجبيين والعمل على
اعادة امتيازاتهما السابقة ، ويعاد نظام القسم البريطانى الذى كان
يسيطر على وزارة الداخلية المصرية قبل اعلان تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ .
- ٨ - اتهم الاذار الأول صراحة - قَبْلَ نهاية التحقيق وقبل أية محاكمة -
أن العناصر التى اغتالت السردار على اتصال وثيق بحكومة مصر وأن

(٢٦٤) كانت « ادارة مياه النيل » فى السودان - قبل حادث اغتيال السردار -
تحت اشراف وزارة الاشغال المصرية ، جميع اعمال الرى فى السودان .

حكومة مصر برئاسة سعد زغلول أصبحت عاجزة عن حماية أرواح
الأجانب .

٩ - واحتوى الانذار النسائي على نظام تصفية السيادة المصرية على
السودان وإعادة السيطرة البريطانية الكاملة على الحكم فى داخل
مصر .

١٠ - هدد الانذاران بأنه فى حالة عدم تنفيذ ما هو مطلوب وفورا ، فان
حكومة بريطانيا ستتخذ التدابير المناسبة لحماية مصالحها فى مصر
والسودان .

رد الحكومة المصرية على الانذارين (٢٦٥) ٠٠ (٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) :

وفى اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٢٤ ، ردت الحكومة
المصرية على الانذارين حيث نفى « سعد زغلول » - فى هذا الرد - مسئولية
الحكومة المصرية عن الحادث وأعلن قبول المطالب البريطانية الأربعة الأولى،
وعبر فى الرد عن الاحتجاج على ما جاء بالانذار الثانى من ضرورة سحب
الجيش المصرى من السودان ، كما سجل احتجاج حكومة مصر على ما جاء
بهذا الانذار عن مياه نهر النيل والخاص بالسماح لحكومة السودان بزراعة
مساحة من الأراضى السودانية كبيرة وبغير حدود حتى تستنزف هذه
الأراضى أكبر كمية من مياه النيل مما يؤثر على الرى والزراعة فى الأراضى
المصرية ، كما سجل « سعد زغلول » احتجاجه على إعادة السيطرة
البريطانية على الوظائف الحيوية فى مصر وأعلن رفض الحكومة المصرية
الموافقة على أن الحالة الأمنية فى مصر قد أصبحت مهددة . .

التعسف البريطانى . .

رد المندوب السامى البريطانى على رد الحكومة المصرية - فى ذات
اليوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ - بعجرفة وتعسف حيث أورد فيه بأنه أرسل
تعليماته الى حكومة السودان بالعمل على اخراج جميع وحدات الجيش
المصرى من السودان ، وأنه أطلق الحكومة السودانية فى زيادة مساحة
الأراضى الزراعية بغير حدود . .

احتجاج مصر على الرد البريطانى . .

قام « سعد زغلول » بالرد على هذا التعسف البريطانى معلنا
الاحتجاج الصريح على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات باعتبارها
متعارضة مع ما لمصر من حقوق معترف بها . .

(٢٦٥) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الراقى - الجزء الاول - من ص ١٨٧
حتى ص ١٩٠ .

رد بريطاني أشد تعسفا ٠٠

ويهدف الرغبة والتعمد في احراج « سعد زغلول » ، قام « اللورد اللنبي » - المندوب السامي البريطاني - بالرد على الاحتجاج المصرى الأخير بما يؤكد على فرض الأمر الواقع على مصر ، بذكره « أنه صدرت التعليمات الى جنود بريطانيا باحتلال جمارك الاسكندرية » ٠٠

استقالة « سعد زغلول » (٢٦٦) ٠٠ (٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) :

بعد أن أدى « سعد زغلول » دوره - كزعيم - برفض الاذلال البريطانى لبلاده ، قام برفع استقالته الى الملك متعللا بقوله : « نظرا للظروف الحالية التى تجعلنى عاجزا عن القيام بالمهام الخطيرة المفروضة على البلاد بعد احتلال الجنود البريطانيين للجمارك المصرية » ، معتبرا أن الاستقالة هى خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية ٠

٠٠ وفى اليوم التالى - الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٢٤ - قبل الملك استقالة « سعد زغلول » ووزارته ٠٠

احتجاج البرلمان المصرى (٢٦٧) ٠٠ (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) :

وفى مساء نفس اليوم - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - اجتمع مجلس النواب والشيوخ حيث أصدرنا احتجاجا صارخا على تصرفات الحكومة البريطانية المتعسفة باعتماداتها التى وقعت منها على حقوق الأمة المصرية فى سيادتها وعلى دستورها ، وأعلن البرلمان المصرى تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان كوطن واحد لا تقبل تجزئته ، كما أعلن أن الحكومة البريطانية ارادت استغلال واقعة اغتيال السردار ذريعة لتحقيق المزيد من مطامعها الاستعمارية معتمدة على قواتها العسكرية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ٠٠

وعبر الاحتجاج البرلمانى المصرى عن التعنت البريطانى المتمثل فى طلب سحب قوالب الجيش المصرى من السودان ، وعلى عملية اطلاق حرية الحكومة السودانية - الخاضعة للسيادة البريطانية - فى الحصول على كميات كبيرة بلا حدود من مياه النيل رغم الاتفاقيات التى تنظم ذلك وتحدددها ، كما احتج على عملية احتلال جمارك الاسكندرية ٠٠

(٢٦٦) « فى أعقاب ثورة ١٩١١ » - للأستاذ عبد الرحمن الرافعى - الجزء الأول - ص ١٩١ ٠

(٢٦٧) المصدر السابق - من ص ١٩٤ حتى ١٩٦ ٠

وأعلن البرلمان المصرى هذا الاحتجاج على العالم الخارجى فى أوربا
وأمرىكا كما أشهد عصابة الأمم على هذه الاجراءات والتصرفات البريطانية
التعسفية الظلمة الدالية على استمرار بل وتزايد المطامع البريطانية
الاستعمارية .

تأليف وزارة « أحمد زيور باشا » ٠٠ (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) :

عهد الملك فؤاد الى « أحمد زيور باشا » بتأليف وزارة جديدة (٢٦٨).
- وكان رئيسا لمجلس الشيوخ - واشترك معه فى تشكيلها وزيران
وفديان هما : « أحمد محمد خشبة باشا » - وكيل مجلس النواب
الوفدى - و « عثمان محرم بك » - وكيل وزارة الأشغال - ، وكان « زيور
باشا » رجلا يدينا ضخم الجثة طولا وعرضا ، وكان من طبعه الاستهتار
واللامبالاة اذ كان يأخذ الأمور ببساطة وبهودة تتجاوز المألوف بطيء
التفكير لدرجة البلادة ، ولكنه - فى نفس الوقت من جهة أخرى يملك
ناصية الذكاء حاضر البديهة والنكتة - ، وكان مثقفا ثقافة فرنسية عالية
فقد تعلم فى مدارس « الجيزويت » الفرنسية ثم درس القانون ، وارتقى
فى مناصب النيابة العامة والقضاء حتى بلغ منصب المستشار بمحكمة
الاستئناف ، واشتهر عنه النزاهة وحسن التقدير ، ولكنه كان يؤمن
بسياسة ملاينة القوى وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه باستخدام
القوة مقضى عليها بالفشل ، ولم يكن له فى الحركة الوطنية أى نشاط
معروف ولكنه كان أقرب الى موقف التأييد للوفد - رغم أنه لم يكن وفديا -
وكان على يقين من سخريه الناس من مظهره البليد .

وبعد مرور خمسة أيام فقط من تأليفه الوزارة ، استقال منها
الوزيران الوفديان « أحمد محمد خشبة » و « عثمان محرم » ، لأنهما وجدا
فى تصرفات « زيور باشا » - السياسية - تسليما واستسلاما - بما لم
يقبل به « سعد باشا » - استجابة لمطالب الانجليز - وبعد الحججة التى
أعلنها « زيور باشا » كشعار يتمشى مع ما يؤمن به وهو « انقاذ ما يمكن
انقاذه » .

وتوالت تصرفات وزارة « زيور باشا » بالخضوع الكامل لمطالب
الانجليز ، وكان ذلك بمثابة انقلاب كامل ضد معظم مكاسب ثورة ١٩١٩
حيث كان من أخطرها هو انسحاب الجيش المصرى من السودان ثم تبعه
طرد الموظفين المدنيين المصريين من هناك حتى رجعت الحالة فى البلاد الى

(٢٩٨) « مذكرات فى السياسة المصرية » - الدكتور محمد حسين هيكل - الجزء
الأول - ص ١٧٦ .

أسوأ مما كانت عليه قبل ثورة ١٩١٩ لأن الانسحاب العسكرى المصرى والمدنى كانا بمثابة انفصال مصر عن السودان ، والذي كان - حتى هذا التاريخ وتحت ظروف القهر الاستعماري البريطاني - يعتبر قطرا واحدا ليس فيه أى مظهر من مظاهر التابع أو المتبوع ، ولذلك سرعان ما تجاوب الشعور الوطنى (٢٦٩) والأخوى للشعبين المصرى والسودانى فى مواجهة هذا المخطط البريطانى الانفصالى والذي استفاد منه ونجح فيه الجانب البريطانى باستغلال ظروف حادث اغتيال السردار) وبصفة خاصة بعد فتور ثورة المصريين لطول المعاناة منذ اندلاع ثورة ١٩١٩ حتى وقوع حادث اغتيال السردار « لى ستاك » . . .

انسحاب الجيش المصرى من السودان (٢٧٠) :

- فى ٢٤/١١/١٩٢٤ أصدرت السلطات البريطانية التعليمات الى وحدات الجيش المصرى بالجملاء عن السودان والانسحاب الى مصر بدون حمل الذخيرة ، وكان ذلك بأمر كتابى من نائب السردار بالسودان « هدلستون » . . .

- رفض ضباط وجنود الجيش المصرى تنفيذ هذه التعليمات التى سلمت الى رؤساء وحدات الجيش المصرى ، وأعلنوا عدم مغادرة مواقعهم الا اذا تلقوا أمرا بذلك من الحكومة المصرية ، وكان على رأس حركة الرفض « القائد مقام أحمد رفعت بك » قائد المدفعية المصرية بالسودان .

- قام الجنود الانجليز بمحاصرة ثكنات الجيش المصرى وحاولوا اقتحامها فردتهم القوات المصرية على أعقابهم . . .

- بالاتفاق بين رئيس الوزراء « زيور باشا » والملك « فؤاد » ، أرسل وزير الحربية المصرى مبعوثا خاصا برسالة الى ضباط وجنود الجيش المصرى بالسودان بوجوب الازعان لأمر الانسحاب الصادر من السلطات البريطانية يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ ، وأفادهم المبعوث بأن الملك يأمرهم بهذا الانسحاب ، فأذعن الضباط والجنود المصريون أسفين محزونين ، وبدأ انسحاب الجيش المصرى من السودان ابتداء من يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢٤ . . .

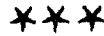
(٢٦٩) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الرفعى - الجزء الاول - ص ٢٠٣ .

(٢٧٠) المصدر السابق .

– أما الضباط والجنود السودانيون بالقوات المصرية في السودان ، فقد تضامنوا – منذ اللحظة الأولى – مع اخوانهم المصريين في هذه المحنة برفض الانسحاب ، حيث قامت قوات من الأورطة الحادية عشرة السودانية تحركوا من ثكناتهم في اتجاه معسكرات الجيش المصري ليحولوا دون إخراج الجنود المصريين من ثكناتهم وتصدت لهم القوات البريطانية بالقرب من «مستشفى الجيش المصري وأصدر «هدلسون باشا» – نائب السردار – أمره بإطلاق النيران عليهم فرد عليهم الجنود السودانيون حيث قتل منهم عددا كبيرا وكذلك قتل ثلاثة ضباط انجليز ، وفي الصباح اعتصم الجنود السودانيون واستحكموا داخل مستشفى الجيش المصري ، وعندما بدأت القوات الانجليزية اقتحام المستشفى بادر الجنود السودانيون بإطلاق النيران عليها حيث كانت معركة استخدم فيها الانجليز المدافع فسلطوها على مبنى المستشفى فأحدثوا تدميرا شديدا بمبنى المستشفى ، واستشهد الضابط السوداني الشهيد الملازم الأول «عبد الفضيل الماس» وخمسة عشر جنديا سودانيا .

– وقام الانجليز بمحاكمة عسكرية عاجلة لأربعة ضباط سودانيين وصدر الحكم حيث نفذ في ثلاثة منهم حكم الاعدام رميا بالرصاص يوم الخامس من ديسمبر ١٩٢٤ ، فكان يوم حداد عاما في السودان وكانت آخر الكلمات التي نطق بها هؤلاء الشهداء الثلاثة : « لهذا الشرف عملت ، وفداء للوطن ولدت ، وللوحدة المصرية السودانية جاهدت » .

كما صدرت أحكام بالسجن والجلد على كثير من الجنود السودانيين ، وقد رفض كثير من الضباط السودانيين البقاء في السودان فرحلوا مع القوات المصرية المنسحبة الى مصر حيث التحق عدد منهم بخدمة الجيش والتحق الآخرون بخدمة البوليس في مصر .



تكوين قوة دفاعية سودانية منفصلة عن الجيش المصرى :

– كان واقع الحال – قبل انسحاب القوات المصرية من السودان – يؤكد على أن مصر والسودان قطر واحد ، فكانت وحدات الجيش المصري بالسودان يخدم بها ضباط سودانيون مع اخوانهم المصريين كأبناء قطر واحد .

– ولكن في يناير ١٩٢٥ ، وبعد اعلان نائب الحاكم في السودان بتشكيل قوة دفاع سودانية لتحتل محل الجيش المصرى بعد انسحابه على

ألا تدين هذه القوات بالولاء لملك مصر بل لحاكم السودان البريطاني والذي أصبح له وحده حق تعيين وعزل جميع الضباط بجانب حق منح البراءات الرسمية ، وبذلك أكد البريطانيون على فصل السودان عن مصر ، إلا أن كثيرا من الضباط السودانيين رفضوا تأدية يمين الولاء للحاكم الانجليزي على السودان ورحلوا الى مصر للعمل بها .

حول حادث اغتيال سردار والتحقيقات :

بعد مقتل سردار استمر البحث عن الجناة والتحقيق لمدة خمسة شهور بلا انقطاع الى أن تكشفت أسرار هذا الحادث . .

الإتهامات إلى الفاعلين :

بعد أن أحكم الانجليز السيطرة على أجهزة (٢٧١) وزارتي الداخلية والحقانية في ظل حكم وزارة « زيور باشا » أعلنت الحكومة عن استعدادها لدفع عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن الجناة . .

وقامت الحكومة - من جانبها - بالقاء القبض على الكثيرين من أعضاء مجلس النواب وأعضاء جمعية « اللواء الأبيض » السودانية وبعض الطلبة السودانيين والمصريين (٢٧٢) وقامت أجهزة التحقيق المصرية ممثلة في أقسام البوليس والنيابة باجراءات التحقيق مع المقبوض عليهم ، وفي نفس الوقت تمكن البوليس المصرى من استخدام أحد المعروفين لدى دوائره ولدى دوائر السلطات البريطانية بانتماؤه الى أطقم (٢٧٣) الفدائيين المصريين المشهورين بعمليات الاغتيالات خاصة لسابقة اشتراكه في عملية القاء قنبلة على السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥ وهو « محمد أفندى نجيب الهلباوى » الذى سبق الحكم عليه بالاعدام ثم خفف ليكون الأشغال الشاقة المؤبدية وكان قد اتهم معه فى هذه العملية أحد زعماء العمل الفدائى المصرى وهو « شفيق منصور » الذى أفرج عنه سنة ١٩١٥ لعدم ثبوت الأدلة ضده رغم ان الانجليز كانوا على يقين من مسؤليته عن عمليات الاغتيالات وخاصة فى خضم أحداث ثورة ١٩١٩ وكانوا أيضا على علم بأفرادها من الفدائيين ، وشككت أجهزة التحقيق البريطانية فى أن يكون له دور فى حادث اغتيال سردار وبالتالي لجماعته . .

(٢٧١) « فى أعقاب ثورة » - للاستاذ الراحل - جزء اول - ص ٢٠٣ .

(٢٧٢) « مذكرات فى السياسة المصرية » - للدكتور محمد حسين هيكل -

ص ١٨٦ .

(٢٧٣) « مصر وقضايا الاغتيالات السياسية » - للدكتور محمد مرقى - ص

ص ١١٤ حتى ص ١٣١ .

وتوسمت أجهزة البحث والتحقيق فى « محمد نجيب الهلباوى » أنه يمكنه الاختلاط بجماعة « شفيق منصور » وعن طريقهم يمكنه معرفة شخصيات مرتكبي الحادث لعلاقته الوثيقة بهم ، خاصة وأن المحققين كانوا يعلمون أنه حاقده عليهم لأنه كان الوحيد من بينهم الذى أمضى مدة طويلة فى السجن وعند خروجه منه لم يكن له أى مورد رزق ، بالإضافة الى اغرائه بالجائزة ذات العشرة آلاف جنيه التى كانت تمثل بالنسبة له ثروة طائلة تستحق خيائته لزملائه السابقين .

وتحقق ما توسمته أجهزة البحث والتحقيق من امكانية « محمد نجيب الهلباوى » خيائته لزملائه ، فجنوده واستخدموه للقيام بهذا الدور الوضيع حيث تمكن فعلا من الايقاع بهم جميعا ، وبالتالي تمكنت أجهزة السلطات المصرية والبريطانية من القبض عليهم بعد أن تمكن الخائن « محمد نجيب الهلباوى » من جمع الأدلة التى تدينهم ، وتم ذلك رغم أن هذه الجماعة الفدائية تعددت وانتشرت عملياتها الفدائية الجريئة على مدى أيام ثورة ١٩١٩ فانه لم يسبق أن انكشف أمرها لدقة وبراعة تخطيطها وتديرها وتنفيذها لعمليات اغتيال كثير من الشخصيات البريطانية والمصريين (٢٧٤) المتعاونين معهم ، كما كانت هذه الجماعة تقوم بطبع وتوزيع المنشورات الوطنية حيث كان منها المنشور الذى وزع على أعضاء مجلس النواب يدعوهم الى الاجتماع التاريخى فى ١٥ مارس ١٩٢٤ وكان يحمل فى سطورمه ومضمونه تهديدا (٢٧٥) صريحا لهم ولأى مسئول اذا ما فكر وتهاون فى حقوق البلاد .

وكانت أعمال هذه الجمعية محل ثقة وتقدير من عامة الشعب المصرى الثائر ، بدليل أنه عندما تم القضاء القبض عليهم امتنع المصريون الذين شاهدوهم أثناء ارتكاب الحادث عن الادلاء بشهادتهم بما يثبت التحقق منهم فلم يشهدوا ضدهم وتعمدوا انكار التعرف عليهم ، الا انه لولا خيانة زميلهم السابق « محمد نجيب الهلباوى » ، لما أمكن التوصل اليهم والقبض عليهم ومحاكمتهم .

وتمت محاكمة بعض من ألقى القبض عليهم أمام محكمة الجنايات التى كان يرأسها « أحمد عرفان باشا » وبعضوية مسر « كرشو »

(٢٧٤) المصدر السابق .

(٢٧٥) ان أعمال مثل هذ الجماعات الوطنية السرية تعتبر فى العرف الدولى من أعمال حروب التحرر والمقاومات الوطنية وتعتبر مثل هذه الأعمال مشروعة حيث يكون القتل والاعتقال للاعداء والخونة من الأعمال المشروعة .

هو « مظلوم باشا » ومثل النياابة « محمد طاهر نور باشا » الذى كان متلا سيئا حيث كان ممن يبيعون ذمتهم الوطنية من أجل المنصب فقد كان هو « النائب العام » ، وقد تمادى فى وصف الفدائيين بأوصاف الخيانة والحسرة والجبن وأخذ يكرر فى نطق هذه العبارات ونشط فى تسهيل وضع حبل المشنقة حول رقابهم متماديا فى نفاق الانجليز المستعمرين للبلاد . .

واستمرت المحاكمة سنتة أيام فقط - بناء على رغبة الانجليز - وتم اعتقال « محمود فهمى النقراشى » و « أحمد ماهر » - وهما من أخلص رجال الوفد - على أساس أنهما شريكان فى الجريمة وذلك كمحاولة للايقاع بـ « سعد زغلول » واثبات صلته بالحادث . .

صدور الحكم فى قضية مقتل السردار (٢٧٦) (٧ يونية ١٩٢٥) :

بعد أن استغرقت التحقيقات والمحاكمات قسما كبيرا من الوقت والجهد ، قدم المتهمون للمحاكمة وهم :

- | | |
|------------------------|---------------------------------|
| ١ - عبد الفتاح عنایت | الطالب بمدرسة الحقوق . |
| ٢ - عبد الحميد عنایت | الطالب بمدرسة المعلمين العليا . |
| ٣ - ابراهيم موسى | المخراط بالعنابر . |
| ٤ - محمود راشد | المهندس بالتنظيم . |
| ٥ - على ابراهيم محمد | البراد بالعنابر . |
| ٦ - راغب حسن | النجار بمصلحة التلغراف . |
| ٧ - شفيق منصور | المحاهى . |
| ٨ - محمود أحمد اسماعيل | الموظف بالأوقاف . |
| ٩ - محمود صالح | سائق سيارة أجرة . |

وفى اليوم السابع من يونية ١٩٢٥ ، أصدرت المحكمة حكمها على الثمانية الأول بالاعدام شنقا ، كما أصدرت أحكاما أخرى على الباقين ، وقد تم تنفيذ أحكام الإعدام يوم الأحد ٢٣ أغسطس ١٩٢٥ كالتالى :

١ - كان أول من سيق الى حبل المشنقة هو « عبد الحميد عنایت » ، الذى قال : « أنا لا يهمنى شىء ، لقد قيمت بما هو واجب على خير قيام ولا يهمنى الاعدام وأنا سبق وقتلت ٣٥ من الأعداء الانجليز » ، وكان رابط

(٢٧٦) « فى اعقاب ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ عبد الرحمن الراجضى - طبعة ١٩٨٧ -

ص ٢٨١ .

الجأش حيث ختم كلامه قائلا: « انا لله وانا اليه راجعون » ، يارب ادخلني
جنة النعيم » . . .

وهكذا كان الشهيد « عبد الحميد عنایت » هو الشهيد الأول . .

٢ - ثم جىء بالأستاذ/شفيق منصور المحامى وعضو مجلس النواب.
عن دائرة باب الشعريية وكان ممن اتهموا باغتيال « بطرس غالى » سنة
١٩١٠ ولكن أفرج عنه واكتفى وقتها بفصله من مدرسة الحقوق حيث
سافر الى أوروبا لاتمام دراسته وكان عضوا فى جمعية « الاتحاد الاسلامى » ،
وبعد عودته من أوروبا اتهم بتحريض الأهالى على الثورة فقد كان محل
اشتباه البوليس السياسى فى ٣٦ حادثة ، وكان على صلة وثيقة
بـ « الوردانى » الذى قام باغتيال « بطرس غالى » .

ورغم انه كان يعتبر فى منزلة رئيس هذه الجمعية الفدائية السرية ،
الا أنه عند تنفيذ حكم الاعدام فيه ، أصيب الشهيد « شفيق منصور »
بالانهيار وخذلته قواه . .

٣ - كان ثالث المحكوم عليهم هو « ابراهيم موسى » - من عمال
العنابر - وكان قد بدأ الانضمام للعمل الفدائى ضد الانجليز منذ بداية
ثورة ١٩١٩ حيث كانت له سمعة أسطورية بين العمال فقد كان زعيمهم
منذ سنة ١٩١٤ مشهورا بشجاعته وجراته . وكان أمينا لصندوق نقابة
العمال . .

وعند تنفيذ حكم الاعدام فيه ظهر قويا متماسكا حيث اختتم كلامه
قائلا : « انا قلبى مطمئن بالاسلام » . .

٤ - ثم جىء بالفدائى « على ابراهيم محمد » - وهو (براد)
بالعنابر من أتباع « ابراهيم موسى » - وكان أحد أعضاء « الجمعية الفدائية
المصرية » ، وكان عند تنفيذ حكم الاعدام فيه ثابتا وشجاعا ، ولم ينطق
الا بالشهادتين وظل يحرك شفثيه بتلاوة القرآن الكريم . .

٥ - وكان خامسهم هو « راغب حسن » ، الذى أصابه الانهيار بعض
الشيء خاصة عندما تذكر ابنه الذى كان عاملا بورشة التليفونات وشفيق
« أحمد حسن » . .

٦ - ثم جىء بالشهيد « محمود راشد » الذى كان صديقا
لـ «عبد الخالق عنایت» شفيق الأخوين « عبد الفتاح وعبد الحميد عنایت » .

وكان « محمود راشد » من دعاة الجامعة الإسلامية ومن المناضلين القدامى أحد خريجي مدرسة الصنایع وكان « رساما » بمصلحة التنظيم ، بدأ جساته السياسية منذ سنة ١٩٢٠ عندما انضم الى (جمعية القداميين المصريين) وضبطت وقتها في منزله قنابل ومسدسات - نحمل شقيقه الأصغر مسئوليتها حيث سجن بدلا منه سنة ١٩٢٠ ، وكان « محمود راشد » ماهرا في تصنيع الأسلحة والقنابل وكان يقوم باصلاح وصيانة أسلحة القداميين ، كما كان متخصصا في أساليب توصيل المعدات والأسلحة ونهريتها في عربات يخترق بها شوارع القاهرة وكان غالبا ما ينجح في القيام بتهريب هذه الأسلحة وأفراد الجمعية حتى مسرح العمليات القدامية . . .

وعند توجهه الى جبل المشنقة ، كان الشهيد « محمود راشد » في غاية الهدوء والثبات والابتسامة على شفتيه حيث عندما تلى عليه حكم الاعدام ، قال مبتسما : « أنا لم أتفق على قتل أحد ولم أقصد الا ابتغاء وجه الله الكريم » ، ثم نطق بالشهادتين وقال : « الحمد لله رب العالمين ، انا لله وانا اليه راجعون » . . .

٧ - ثم سبق « محمود اسماعيل » الى جبل المشنقة - الذي كان يعمل « كاتباً » بوزارة الأوقاف - حصل على الشهادة الابتدائية سنة ١٩١٤ حيث فشل في الحصول على وظيفة بهذه الشهادة فالتحق بمدرسة البحرية التابعة لمصلحة خفر السواحل وبعد تخرجه منها عين بها حيث تعلم الفنون البحرية واجتاز فيها امتحان ضرب النار بأمتياز حيث كان أول الناجحين فعين على الباخرة « الطوافة عبد المنعم » التي كانت بقيادة ضابط انجليزي ، وتشاجر « محمود اسماعيل » مع « قومندان » الباخرة عدة مرات ، وكان هذا القومندان مستبدا فاقف « محمود اسماعيل » عن العمل عدة مرات ، وانتقل « محمود اسماعيل » . بعد ذلك للعمل في الأسطول البريطاني سنة ١٩١٤ - أثناء الحرب العالمية الأولى فسكان يعمل متحمسا للدولة العثمانية ومتحمزا لتركيا أملا في الانتصار على الجلفاء ، فعندما رفض العمل في خدمة البحرية البريطانية عوقب بالجلد ثلاثة أيام متتالية فتأصلت في نفسه الكراهية للانجليز وتم طرده من هذا العمل في ١٨ مارس ١٩١٥ ، ثم عين بوظيفة « مخزنجي » بوزارة الأوقاف في ٢٤ ديسمبر ١٩١٦ ونقل الى مديرية البحيرة « كاتب ظهورات » ثم عين أخيرا كاتبا بسكرتارية مجلس الوزراء بالقاهرة في نوفمبر ١٩٢٠ . . .

تم التعارف بين « محمود اسماعيل » و « شفيق منصور » الذي كان رئيسا لجمعية القداميين المصريين ، وصار « محمود اسماعيل » نائبا

لرئيس الجمعية « حيث كان هو المختص برسم الخطط كما كان يقوم بتدريب أعضاء الجمعية على استخدام الأسلحة والقنابل وكان قوى الشخصية وله الفضل فى انضمام « عبد الحميد عنایت » للحركة الوطنية ممثلة فى جمعية الفدائيين فكان هو « دينامو » الجمعية . .

وانته « محمود اسماعيل » الى حبل المشنقة ثابتا رابط الجأش وقال : « أنا مش عاوز حاجة وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأشهد أنى مصرى وطنى وبرى » . .

وكان آخر من تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم .

وفى هذا اليوم المشئوم . . يوم تنفيذ أحكام الاعدام فى شهداء الوطنية المصرية ، اعتكف « سعد زغلول » فى منزله ولم يغادر غرفة نومه ولم يستقبل أحدا من ضيوفه ، فقد كان فى غاية الاستياء من « شفيق منصور » لأنه اعترف على أعضاء التنظيم السرى للوفد أثناء ادلائه بأقواله فى التحقيقات وفى المحاكمة . .

فقد جاء فى مذكرات « سعد زغلول » التى دونها عن يوم تنفيذ أحكام الاعدام فى هؤلاء الشهداء . . حيث قال :

« فى يوم ٢٣ الجارى - أى أغسطس ١٩٢٥ - فى الساعة السابعة « صباحا ، نفذ حكم الاعدام فى المحكوم عليهم فى قضية السردار ، « الا « عبد الفتاح عنایت » حيث استبدلت عقوبة الاعدام بالأشغال « الشاقة المؤبدة لاعترافه من تلقاء نفسه على زملائه ، ولقد أبدى « المنفذ فيهم الحكم ثباتا عظيما الا شفيق منصور ، أما « ابراهيم « موسى » فقد قال : (انه حكم على لأننى « سعدى » ولكنى سعدى « الى المئات ثم هتف (يحييا سعد) « . . .

« وأعجب الناس بشجاعة « محمود اسماعيل » وثباته واستخفافه « بالموت حتى اللحظة الأخيرة ومثله « محمود راشد » ثم الباقين . . « وأثناء التحقيق والتعذيب اعترف « عبد الفتاح عنایت » على نفسه « وعلى أخيه وعلى « شفيق منصور » والآخرين وجاء فى أقواله فى « التحقيق : (كان لنا أمل كبير فى نجاح المفاوضات ولما فشلت « يتسنا فاجتمعنا بمكتب الأستاذ شفيق منصور وتناقشنا فى «

« الموضوع وقال أحدنا : انه مفيش طريقة بقى غير القتل السياسى »
 « بما ان المسألة أصبحت معقدة خصوصا من جهة السودان حيث »
 « أخرجوا فعلا جزءا من الجيش المصرى ، واتجهت الفكرة الى اغتيال »
 « البردار فارتأحت النفوس لهذه الفكرة وتم الاتفاق عليها ثم »
 « أرجأنا الكلام فى التفصيلات الى اجتماع آخر) » .

تأجيل انعقاد البرلمان شهرا :

فى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، استصدرت وزارة « زيور باشا »
 مرسوما ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا .

تعيين « اسماعيل صدقى باشا » وزيرا للداخلية :

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، عين « اسماعيل صدقى باشا » وزيرا
 للداخلية ، وكان من أقطاب حزب الوفد « سابقا » ولكنه انشق عن
 الحزب وأصبح من أعداء « سعد زغلول » حيث شارك المنشقين عن الوفد
 فى سياسة « زيور باشا » بالتسليم الكامل لمطالب الانجليز وكان من
 أخطر هذه المطالب هو حل مجلس النواب وسياسة فصل السودان عن
 مصر .

حل مجلس النواب :

قبل أن تنتهى مهلة الشهر بتأجيل انعقاد مجلس النواب، استصدرت
 وزارة « زيور باشا » - فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ - مرسوما ملكيا بحل
 مجلس النواب وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد ، فكان
 هذا التصرف من جانب الوزارة يعتبر استهانة بالدستور وانتهاكا له ،
 حيث استصدرت الوزارة مرسوما ملكيا آخر باجراء الانتخابات لتشكيل
 مجلس نواب جديد وفقا لنصوص قانون الانتخابات القديم - الملقى
 دستوريا - وبذلك جهزت الحكومة نفسها لاستخدام أساليب الضغط
 والتدخل فى حرية الانتخابات التى تقرر اجراؤها .

تأسيس « حزب الاتحاد » ١٩٢٥ (يناير) :

فى شهر يناير ١٩٢٥ ، فوجئت الأمة المصرية بظهور حزب جديد
 - وليد الارادة الملكية - تكون من مجموعة من المنشقين الذين انفصلوا عن
 حزب الوفد ، وكان رئيسه - بالانابة - « حسن نشأت باشا » (وكيل

الديوان الملكي) حيث كانت وسيلة دعايته أنه حزب يدين بالولاء للعرش الملكي ، وصار اختيار « يحيى ابراهيم باشا » رئيسا لهذا الحزب . .

كان معظم أعضاء هذا الحزب الجديد يتصفون بالوصولية والانتهازية حيث أعلنوا استقالاتهم من عضوياتهم بالهيئة العليا لحزب الوفد تقريبا. للسراى الملكية ، فكان منهم اللواء « موسى فؤاد باشا » و « خيرت راضى بك » - المحامى الشرعى - و « عبد الحلیم الببلى » المحامى الوفدى ، وقد كان أبرزهم انتهازية هو « محمد سعيد باشا » - الذى كان وزيرا فى وزارة « سعد زغلول » . .

وأعلن هؤلاء المنشقون الانتهازيون أنهم استقالوا من حزب الوفد لعدم ولاء « سعد زغلول » للعرش الملكي ، وقد أتبعوا تكوين حزبهم الجديد بتأسيس جريدة له سميت بإسمه « الاتحاد » حيث أسندت رئاسة تحريرها الى « عبد الحلیم الببلى » المحامى . .

انتخابات البرلمان الجديد (٢٧٨) . . (١٩٢٥) :

استخدم « اسماعيل صدقى » - الذى عين وزيرا للداخلية - كل ذكائه وحيلته لتزوير نتائج هذه الانتخابات من تعديل فى معظم الدوائر الانتخابية ، بتسخير الحكومة لموظفيها - خاصة وزارة الداخلية - من رجال البوليس العسكريين والمدنيين ، لمطاردة خصوم الحكومة ومناصرة مرشحيها فى الانتخابات . .

واشتركت فى هذه الانتخابات أحزاب : « الوفد » و « الأحرار الدستوريين » الى جانب الحزب الجديد « الاتحاد » ، وأجريت الانتخابات فى اليوم الثانى عشر من مارس ١٩٢٥ ، وتعمجت الحكومة - متعمدة - باعلان نتيجة هذه الانتخابات فى اليوم التالى لاجرائها - ١٣ مارس ١٩٢٥ - بأن : « الأحزاب المعارضة لم تنل الأغلبية لأى منها التى تؤهله لتولى الحكم ، وبناء عليه فقد قررت الوزارة الاستمرار فى الحكم مع اجراء تعديل فى تشكيلها » . .

(٢٧٧) يرجع السبب الحقيقى لاستقالة « محمد سعيد باشا » من حزب الوفد ، لخوفه على علاقته بالقصر الملكي حيث كان قيما على الأمير « أحمد سيف الدين » ، واشتهر عنه تبديده لأموال الأمير وكان القصر الملكي هو المرجع الأعلى لحسابته على هذه الاموال . .

« فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - الأستاذ الرفاعى ١٩٧٨ - ص ٣٦٩ .
(٢٧٨) المرجع السابق - ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ .

ولكن كانت الحقيقة تنطق بغير ذلك ، إذ أن نتيجة الانتخابات كانت. في حقيقتها لصالح الأغلبية الوفدية المتمثلة في « حزب الوفد » حيث حصل على ١١٦ مقعدا في مقابل ٨٧ مقعدا لغير الوفديين من الأحزاب الثلاثة الأخرى . . .

استقالة وزارة « زيور باشا » وتأليفه الوزارة الجديدة . . . (١٣ مارس ١٩٢٥) :

رفع « زيور باشا » استقالته للملك يوم ١٣ مارس ١٩٢٥ ، فعهد إليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة - استنادا الى الاعلان الخاطيء لنتيجة الانتخابات المزورة - وضم التشكيل الوزاري الجديد - كل من : « زيور باشا » (مستقل) لرئاسة الوزارة ووزيرا للخارجية ، « يحيى ابراهيم » (اتحادي) للمالية ، « اسماعيل صدقي » (أحرار) للداخلية اللواء « موسى فؤاد » (اتحادي) للحربية والبحرية ، « عبد العزيز فهمي » (أحرار) للحقانية ، « توفيق دنوس » (أحرار) للزراعة ، « اسماعيل سري » (مستقل) للأشغال ، « يوسف قطاوى » (اتحادي) للمعارف ، « محمد على علوبة » (أحرار) للاوقاف . . .

حل مجلس النواب . . . الجديد (٢٧٩) . . . (٢٣ مارس ١٩٢٥) :

بعد افتتاح البرلمان يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ - وبعد تلاوة خطاب العرش - اجتمع المجلس لاجراء انتخاب رئيس له حيث جرى ذلك بطريقة التصويت السري - وكان محصورا بين « سعد زغلول باشا » (زعيم الأغلبية في حقيقة الأمر) و « عبد الخالق ثروت باشا » (مرشح الوزارة) ، وفاز « سعد زغلول » حيث نال ١٢٣ صوتا ونال « ثروت باشا » ٨٥ صوتا فقط . . .

وأسقط في يد الحكومة ، وقبل انصراف أعضاء مجلس النواب ، حضر « زيور باشا » - رئيس الوزراء - وأعلن على المجتمعين أن جلالة الملك أصدر مرسوما ملكيا يقضى بحل المجلس ويذعوه لاجراء انتخابات جديدة يوم ١٣ مايو ١٩٢٥ وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع في يوم أول يونيو ١٩٢٥ . . .

ورغم ذلك ، لم يستمر هذا المجلس - الجديد - سوى تسع ساعات. فقط . . . !!

(٢٧٩) « في اعقاب ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الرفاعي - طبعة ١٩٨٧

وبذلك استمرت البلاد تحكم حكما غير دستوري في ظل وزارة
٢ زيور باشا « .

استقالة اللورد « اللنبى » وتعيين « جورج لويد » مندوبا ساميا مايو
١٩٢٥ (٢٨٠) :

فى شهر مايو ١٩٢٥ ، استقال اللورد « اللنبى » من منصب المندوب
السامى البريطانى حيث عين بدلا منه اللورد « جورج لويد » ، وأعلنت
الحكومة البريطانية أن هذا التغيير لا يعنى أى تعديل فى سياساتها خاصة
فى علاقاتها بمصر والسودان . .

التمهيد للوزيرى (٢٨١) :

فى نفس الشهر - مايو ١٩٢٥ - استقال « يوسف قطاوى » (وزير
المواصلات) ، وفى حقيقة الأمر أنها كانت « اقالة » وليست استقالة ،
حيث قام بتهنئة « سعد زغلول باشا » بمناسبة العيد ، فأشير عليه بتقديم
استقالته وعين بدلا منه « حلمى عيسى باشا » يوم ٦ مايو ١٩٢٥ - وقد
كان ذلك بايعاز وتوجيه من السراى التى تخلصت أيضا من « عبد العزيز
فهمى » لتصديه ومعارضته لعزل الأستاذ / على عبد الرازق من هيئة
كبار العلماء - لتأليفه كتاب « الاسلام وأصل الحكم » لمعارضته لفكرة
الخلافة الاسلامية والتى كان يطمح فيها « الملك فؤاد » . .

وتبع ذلك أن قام الوزيران « الدستوريان » - « محمد على علوبة »
و « توفيق دوس » - بالاستقالة من منصبيهما ، وعين بدلا من الثلاثة
الوزراء المستقيلين كل من : « أحمد ذو الفقار » (للحقانية) و « توفيق
رفعت » (للمواصلات) و « نخلة المطيعى » (للزراعة) ، وعلى أثر ذلك
قسم « اسماعيل صدقى باشا » استقالته من منصبه كوزير للداخلية ،
وانضم هؤلاء الوزراء الجدد الى « حزب الاتحاد » الموالى للسراى . .

وهكذا تمادت وزارة « أحمد زيور باشا » فى تصرفاتها المخالفة
للدستور مدعمة بالتدخلات الملكية . .

تعيين مستشار قضائى - بريطانى - للحقانية :

أمعنت السلطات البريطانية فى سياستها بالتدخل فى الشؤون
الداخلية لمصر ، عودة الى سياساتها التى كانت تمارسها قبل ثورة ١٩١٩ ،

٠ (٢٨٠) المصدر السابق - ص ٢٨١

٠ (٢٨١) المصدر السابق - ص ٢٨٢

حيث أرغمت « زيور باشا » على تعيين « مستر برسيفال » - البريطاني - مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية في مايو ١٩٢٥ ، رغم سابقة رفض « سعد زغلول باشا » - في عهد وزارته - تجديد عقد المستشارين القضائي والمالي - البريطانيين .

وصول المندوب السامي البريطاني الجديد الى مصر والمبالغة في استقباله (٢٨٢) :

وصل اللورد « جورج لويد » - المندوب السامي البريطاني الجديد - الى مصر في أكتوبر ١٩٢٥ ، فقامت السلطات المصرية بالمبالغة في استقباله بمستوى الاستقبالات الملكية حيث فتح له الباب الملكي بمحطة مصر التي فرشت أرصفتها وساحتها بالأبسطة الحمراء الفاخرة كما افترشت أرض الشوارع التي سار بها الموكب بالرمال .

وامعانا من جانب السلطات البريطانية في تحديها وامتهانها للسيادة المصرية ، تعمد هذا المندوب السامي البريطاني الجديد اهانة المصريين بعدم تقديم أوراق اعتماده الى ملك مصر طبقا لما استقر عليه العرف الدولي مما يعد عودة بالبلاد الى حالة التبعية كما كان الحال قبل اعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ .

رغم كل ذلك ، فقد أقيم لهذا المندوب السامي البريطاني حفل تكريم يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ في فندق « كوتيننتال » - بميدان « ابراهيم باشا - الأوبرا) ، حضره لفيق من كبار المصريين رغم علمهم بتحديه السافر لسيادة البلاد بتممه عدم تقديم أوراق اعتماده الى ملك مصر .

قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ - في غيبة من الدستور - استصدرت وزارة « أحمد زيور باشا مرسوما ملكيا بقانون ، سمى بقانون الجمعيات والهيئات السياسية حيث جعل هذا القانون تلك الجمعيات والهيئات تحت السيطرة الكاملة للحكومة وتحت رحمتها اذ خول هذا القانون للحكومة الحق في حلها وقتما أرادت ، فقد كان منه هو الغاء نشاط ودور الأحزاب السياسية في البلاد خاصة وعلى رأسها حزب الأغلبية (الوفد) .

(٢٨٢) المصدر السابق - من ص ٢٨٥ حتى ص ٢٨٩ .

السخط الشعبي فى آخر عام ١٩٢٥ :

منذ أن صدر المرسوم الملكى بحل البرلمان فى ديسمبر ١٩٢٤ ، قامت الصحافة المصرية بدورها الوطنى كاملا بتبصير الشعب وتحذيره من سياسة الحكومة المتمادية فى ارضاء السلطات البريطانية على حساب المكاسب الشعبية وعلى رأسها الحياة النيابية الدستورية ، وفى غيبة من البرلمان استمرت الحكومة فى تماديها فى التكنيل بخصوصها وقامت باصدار القوانين المخالفة للدستور . .

واشتدت الحملة الصحفية خاصة عندما حل ميعاد اجراء الانتخابات لانعقاد مجلس النواب الجديد - الذى وعده به ونص عليه المرسوم الملكى - فى ٦ مارس ١٩٢٥ . .

ففى ٨ نوفمبر ١٩٢٥ ، ظهر مقال فى جريدة « الأخبار » (٢٨٣) تحت عنوان :

« الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من شهر »
« نوفمبر على أساس بطلان مرسوم حل مجلس النواب وأن هذا »
« المجلس المنحل موجود قانونا ودستوريا ويجب اجتماعه » . .
وأیضا فى اليوم التالى - ٩ نوفمبر ١٩٢٥ - ظهر مقال آخر جاء به :
« ان رئيسى مجلس الشيوخ والنواب مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان »
« للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ تنفيذًا للمادة ٩٦ من »
« الدستور » . .

وكذلك فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، ظهر مقال آخر تحت عنوان :
« ليس الدستور قصاصة ورق ، ومرسوم حل مجلس النواب »
« باطل لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكامه الأساسية وخالفت »
« نصوص الدستور » . .

وفى ١٢ نوفمبر ١٩٢٥ ، سطر مقال آخر جاء به :
« اذا لم ندافع عن الدستور سوف تستمر الوزارة فى الاعتداء عليه » ،
وكرر المقال الدعوة الى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم
٢١ نوفمبر .

(٢٨٢) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - « للاستاذ الرافعى - طبعة ١٩٨٧ -
ص . ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

استجابة الأحزاب لدعوة انعقاد البرلمان - من تلقاء نفسه - :

على اثر هذه الحملة الصحفية ، سرعان ما استجابت الأحزاب للدعوة المتوالية المنادية بضرورة وحتمية اجتماع البرلمان - من تلقاء نفسه - يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، حيث اجتمع أعضاء البرلمان بمجلسيه في الساعة العاشرة صباح ذلك اليوم ، وكانت قد انتهت رسائل التأييد الشعبي مؤيدة لنداءات الصحافة والاستجابة لها .

تصرفات وزارة « أحمد زيور باشا » ازاء هذه الدعوة :

في مواجهة هذا التأييد الشعبي الجارف - لنداءات الصحافة واستجابة البرلمان - كان أن أصدرت وزارة « أحمد زيور باشا » ثلاثة بلاغات رسمية هي :

١ - البلاغ الأول : بأن الوزارة قررت منع اجتماع البرلمان - من تلقاء نفسه - داخل مبنى البرلمان أو في أى مكان آخر لأن هذا الاجتماع غير مشروع ، محذرة بأن المنع سيكون باستخدام القوة اذا لم الأمر .

٢ - البلاغ الثاني : بأن وزارة الداخلية تعلن جماهير الشعب بأنها اتخذت كافة الاحتياطات اللازمة لتنفيذ عدم اجتماع البرلمان ، وبأن الحكومة أصدرت أوامرها الى الجيش بالمحافظة على مبنى دار البرلمان ، كما هددت بإطلاق النار فى حالة التهجم من جانب أفراد الشعب على الجنود والقضاء القبض على المشاغبين .

٣ - البلاغ الثالث : بأن وزارة المعارف تحذر الطلبة فى الجامعات والمعاهد والمدارس من التظاهر حيث توعدت بتوقيع العقاب الشديد ضد المربين أو المتظاهرين .

تحدى الحكومة للشعور الوطنى (٢٨٤) :

فى مساء ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، أصدرت حكومة « زيور باشا » أوامرها بتوزيع قوات الجيش المصرى فى الشوارع المؤدية الى مبنى البرلمان وكذلك حول المبنى نفسه بل وبدخل مبنى البرلمان شاهرة أسلحتها حيث

(٢٨٤) « فى اعقاب ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الرافعى - طبعة ١٩٨٧ - ص ٢٩٩ .

أحاطت بجميع الشوارع المحيطة بالبرلمان حتى صار مبنى البرلمان شبيهاً بالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول إليه أو مجرد الاقتراب منه الا بالالتحام، مع هذه القوات ..

ولما رأى أعضاء البرلمان من النواب والشيوخ ذلك واستحالة اجتماعهم في دار البرلمان ، أجمعوا آراءهم في مساء يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ على أن يعقدوا اجتماعهم بفندق الكونتينيونتال يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

اجتماع أعضاء البرلمان (٢٨٥) .. (٢١ نوفمبر ١٩٢٥) :

سارع أعضاء البرلمان بمجلسيه - الشيوخ والنواب - بالتوجه الى فندق الكونتينيونتال منذ الساعة التاسعة صباحاً يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، وتجمعوا حيث امتلأت بهم الردهة الكبرى بالفندق ، وفي نفس الوقت سارعت جموع الشعب بالتجمع محتشدين أمام الفندق يحيون الشيوخ والنواب معلنين تأييدهم لهم ..

وكان « أحمد زيور باشا » - رئيس الوزراء - مقيماً كعادته في نفس الفندق ، فنزل من غرفته ليغادر الفندق متجهاً الى مقر رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت ردهة الفندق تعج بأعضاء البرلمان - الشيوخ والنواب - حيث مر زيور باشا من وسطهم بجنته البدينة الضخمة ونظراته الشاردة وفي سذاجة بالغة قام بتحية ممثلى الأمة - أعضاء البرلمان - التحية العادية ، وكأنه لا يلقى بالا الى هذا الاجتماع وغادر الفندق وسط هتافات الجموع المحتشدة حول الفندق - المؤيدة لأعضاء البرلمان - حيث كانوا يرددون في هتافاتهم : « نريد الدستور » ، « احترموا الدستور » ، « استقيلوا » ، ولم يلق « زيور باشا » بالا لهذه الهتافات وتابع سيره الى مقر مجلس الوزراء وكان كل شىء هادىء حوله .

قرارات اجتماع البرلمان ..

عقد البرلمان بمجلسيه برئاسة « سعد زغلول » - زعيم الأغلبية البرلمانية - وأصدر بالاجماع القرارات التالية :

(٢٨٥) « فى اعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الرفعى - طبعة ١٩٨٧ - من ص ٢٩٥ حتى ص ٣٠٥ .

أولاً : الاحتجاج على تصرفات وزارة « أحمد زيور باشا » المخالفة للدستور -
وعلى منع أعضاء البرلمان من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانياً : قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة (٦٥) (٢٨٦)
من الدستور .

ثالثاً : اعتبار دور الانعقاد للبرلمان بمجلسيه قانونياً واستمرار الاجتماع
في المواعيد والأماكن التي يتفق عليها الأعضاء .

رابعاً : نشر هذه القرارات في جميع الصحف .

ووقع جميع أعضاء البرلمان - بمجلسيه - على هذه القرارات ، حيث
كان أول الموقعين عليها « سعد باشا » - نائب السيدة زينب - وتلاه في
التوقيع النائب « محمد بك شوقي الخطيب » - عضو مجلس النواب عن
دائرة (السنطة) بمديرية الغربية - وتبعهما في التوقيع باقي الأعضاء .

وبعد أن انتهى التوقيع من الجميع على هذه القرارات ، انسحب
الأعضاء الشيوخ الى قاعة جانبية بالفندق ، وبقي الأعضاء النواب بالقاعة
الرئيسية حيث عقدوا جلسة برئاسة « سعد زغلول » ، وأعلن الرئيس
افتتاح جلسة مجلس النواب وتم انتخاب المجلس - بالاجماع - لكل من :
- « سعد زغلول » ، رئيساً لمجلس النواب -

- « محمد محمود باشا ، الدكتور / عبد الحميد سعيد » - وكيلين -
الأول ممثلاً لحزب (الأحرار الدستوريين) والثاني ممثلاً «للحزب الوطني» .

- « الأستاذ / ويصا واصف » و « الأستاذ / علي الشمسي »
و « الأستاذ / عبد الجليل أبو سمرة » و « الأستاذ / أحمد عبد الغفار »
- لسبب تاريخية المجلس .

- « الأستاذ / علي حسين » و « الأستاذ / محمد شوقي الخطيب »
و « الأستاذ / عبد الحميد رضوان » - مرافقين .

تأييد « أمراء » العائلة المالكة . . لمطالب الشعب . . (٢٣ نوفمبر ١٩٢٥) ::

في يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ ، اجتمع بعض أمراء العائلة المالكة وبعد
تشاورهم فيما بينهم حذروا التماساً رفعوه الى « الملك فؤاد » يعلنون فيه

(٢٨٦) نصت المادة (٦٥) من الدستور على : « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة
بالوزارة وجب عليها أن تستقيل » .

تأييدهم لمطالب « المؤسسة الوطنية » المتمثلة في نواب الشعب الذين اجتمعوا في فندق الكوننتننال يوم ٢١ نوفمبر ، وطلب الأمراء في التماسهم اعادة الحياة النيابية الى البلاد طبقا لنصوص الدستور . . .

وفي نفس الوقت انهالت الشكاوى من كافة أفراد الشعب بمختلف طبقاته وطوائفه على القصر الملكي يعلنون استنكارهم من تدخل السراى فى شئون الحكم وتعطيل الحياة الدستورية النيابية . . .

الا أنه - ورغم كل ذلك - تمادت وزارة « أحمد زيور باشا » فى تصرفاتها الاستفزازية الغير دستورية . . .



استمرار الوزارة فى تحديها للشعور الوطنى وللراى العام :

أرادت وزارة « أحمد زيور باشا » ايها الراى العام بأنها باقية فى الحكم فقامت - فى مجال تحديها للراى العام وللشعور الوطنى - فاستصدرت مرسوما ملكيا فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، أجريت بموجبه بعض التعديلات فى المناصب الوزارية حيث تضمنت نقل « حلمى عيسى باشا » الى وزارة المواصلات و « محمد توفيق رفعت باشا » الى وزارة الأوقاف ، وتولى « أحمد زيور باشا » وزارتى الخارجية والداخلية الى جانب رئاسته لمجلس الوزراء . . .

وعقب انتهاء اجراءات هذا التعديل الوزارى ، قام « زيور باشا » بالادلاء بتصريح فى حديث له للصحافة أعلن فيه : « أن الوزارة باقية وأن قرارات الأحزاب لا قيمة لها من الوجهة الدستورية » . . .

ولم تغف وزارة « زيور باشا » عند هذا الحد من التحدى والاستفزاز للشعور الوطنى وللراى العام ، حيث أصدرت الوزارة - فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ - مرسوما بتعديل قانون الانتخابات بتضييق الخناق وتقييد حق الترشيح فى الانتخابات بأن جعلته مرة أخرى على درجتين واشترطت فيه شروطا مالية للمندوبين عن المرشحين فى الانتخابات ، هادفة بذلك الى ايها الراى العام الشعبى بأن الوزارة تمهد لاجراء انتخابات جديدة .

الاستسلام للانجليز . . . بالتوقيع على اتفاقية « جغبوب » . . . (٦ ديسمبر ١٩٢٥) :

أمعنت الوزارة فى تصرفاتها المخالفة للدستور بخضوعها لطلب الانجليز بالتوقيع على اتفاقية سلمت بموجبها « واحة جغبوب » المصرية الى الحكومة الايطالية ، وتم ذلك فى غيبة البرلمان ودون تصديق منه على هذه الاتفاقية . . .

احتجاج الأحزاب على الاتفاقية :

قامت الأحزاب - منفردة - بإعلان احتجاجها على توقيع هذه الاتفاقية في غيبة البرلمان وتسلم « واحة جغبوب » للحكومة الإيطالية ، وقام الشعب في المدن والعمد في الأقاليم بالاضراب عن تنفيذ قانون الانتخابات الجديد ، فقامت الحكومة بواسطة سلطاتها الادارية بالقبض على كثير منهم وقدموا للمحاكمة .

التحالف الثلاثي - بين :

« الملك فؤاد » ، « طبقة المستوزرين » ، « السلطات البريطانية »
 « ضد الراى العام والشعور الوطنى » :

منذ أن وقع الاختيار على « أحمد زيور باشا » ليتولى منصب رئيس الوزراء - والذي كان اختيارا متمشيا ومنفذا للسياسة البريطانية ومخططاتها الاستعمارية بالسيطرة والتحكم في حياة الشعب المصرى ومقدراته - حيث بدأت هذه الوزارة نشاطها بالعمل على التخلص من الحياة الدستورية المتمثلة في حكم البلاد حكما نيابيا بتأجيل اجتماع البرلمان - بمجلسيه النواب والشيوخ - ثم استصدار المرسوم الملكى بحل هذا البرلمان وقعه « الملك فؤاد » ، وذلك لما تسببت فيه الحياة الدستورية من انزعاج للسلطات البريطانية .

تستط

ففي غيبة الحياة الدستورية متمثلة في غيبة البرلمان ، تظاهرت السلطات البريطانية بالفغلة عن تصرفات « الملك فؤاد » - المعادية للدستور - حيث أصبح التعدى على الدستور يعتبر صادرا من الملك والوزارة ، حيث لعبت شخصية « زيور باشا » - المتسمة بالذكاء والمتظاهرة بالبلاهة والبلادة - دورها ببراعة لصالح السياسة البريطانية ومشجعة للملك فؤاد في هذا المجال وذلك تحت ستار ما اتخذ « زيور باشا » من شعار اشتهر به - في هذه الفترة - وهو : « انقاذ ما يمكن انقاذه » .

واستمرت السلطات البريطانية في تظاهرها بتغافلها - المؤقت - عن ممارسات الملك فؤاد بتدخله في شئون الحكم متصورا انفراده بحكم البلاد ومعاداته للمؤسسة الوطنية بأحزابها وعلى رأسها « حزب الوفد » - حزب الأغلبية - وزعيمه « سعد زغلول » ، وكذلك تهادى وزارة « أحمد زيور » في تنكيلها وانتقامها من حزب الوفد وأحزاب المعارضة والمناصرين للأحزاب جميعها من موظفين ورجال ادارة وعمد ومشايخ .

وعندما شعرت (٢٨٧) بريطانيا بتفاهم السخط الشعبي وتبرمه من رمز السلطة البريطانية المتمثل في « المنسوب السامي البريطاني » ، قامت الحكومة البريطانية بانتهاء مهمة مندوبها السامي « اللورد اللنبي » واستبدلته بمنسوب سام جديد هو « اللورد جورج لويد » وذلك كمحاولة لتهدئة هذا السخط الشعبي . .

استطاعت بذلك الحكومة البريطانية تحويل السخط الشعبي ضدها بتوجيه هذا السخط ضد الملك فؤاد ووزارة « أحمد زيور باشا » ، خاصة حين واثت الفرصة للحكومة البريطانية - استمرارا للاعبيها السياسية - بالتدخل والتوسط للملك فؤاد واملائها عليه باقالة « حسن نشأت باشا » - رئيس الديوان الملكي - لاستفحال نفوذه بتدخلاته في شئون الحكم والمولة مما أدى الى تعدد الاحتجاجات من كافة الأحزاب وطبقات الشعب المصري وطوائفه ، فأوعزت الحكومة البريطانية الى مندوبها السامي « اللورد جورج لويد » بالتدخل - كمحاولة للتودد للأمة - وذلك بأن يميل على الملك فؤاد باقالة « حسين نشأت باشا » من منصبه بالقصر كرئيس للديوان الملكي ونقله الى السلك السياسي وفي نفس الوقت كان ذلك تصرفا لاشعار الملك فؤاد وزيور باشا بحجمهما الحقيقي في تعاملهما مع السلطة البريطانية . .

فكانت هذه الاقالة بمثابة سقوط « حزب الاتحاد » وبالتالي سقوط وزارة « أحمد زيور باشا » ، حيث كان « نشأت باشا » أهم شخصية في تشكيل هذا الحزب ، وقد قوبل هذا الاقصاء ل « نشأت باشا » بالابتهاج والارتياح من جانب الرأي العام . .

وقد ساعدت ظروف البلاد ، وما مهد له « المندوب السامي البريطاني » الجديد باتباع سياسة التظاهر أحيانا بالوقوف الى جانب الرأي العام - بعد التحديات المتكررة من وزارة « زيور باشا » - وبعده نجاح المؤسسة الوطنية في مواجهة هذه التحديات بالتحدي الأقوى وذلك بصمود القرارات من الاجتماع البرلماني بمجلسيه الذي انعقد من تلقاء نفسه اعمالا لخصوص الدستور واستجابة لنداءات الصحافة التي أيدتها طوائف الشعب . .

كان لكل ذلك أبلغ الأثر في تشجيع الأحزاب المعارضة المتآلف مع حزب الوفد صاحب الأغلبية . .

(٢٨٧) « في أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الراقص - طبعة ١٩٨٧ - من ص ٣١٠ حتى ص ٣١٦ .

تشكيل ٠٠ « لجنة الأحزاب المؤتلفة » (٢٨٨) ٠٠ (يناير ١٩٢٦) :

في يناير ١٩٢٦ تشكلت « لجنة الأحزاب المؤتلفة » المكونة من الأحزاب المعارضة وحزب الأغلبية (الوفد) ومنها تكونت « لجنة تنفيذية » مهمتها تنظيم الجهود وتدعيم الائتلاف بهدف الوقوف في مواجهة وزارة « زيور باشا » والالتفاف حولها ، وعقدت اللجنة مؤتمرا وطنيا للتصدي لدعوة الوزارة الى اجراء انتخابات جديدة - طبقا لمخططاتها - لتزييف وتزوير هذه الانتخابات ، حيث قررت الأحزاب بالاجماع مقاطعة هذه الانتخابات التي كانت ستجرى طبقا للقانون الجديد الذي فصلته الوزارة ٠٠

تراجع الحكومة واصدارها مرسوما باجراء الانتخابات :

وازاء تصميم « لجنة الأحزاب المؤتلفة » على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الجديد الذي أصدرته حكومة « زيور باشا » مفصلا لخدمة سياستها وأهدافها ، قامت الحكومة باصدار قرار مجلس الوزراء في ١٨ فبراير ١٩٢٦ بايقاف العمل بقانون الانتخابات الجديد واجراء الانتخابات بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب القديم المستمد من نصوص الدستور .

وعلى اثر ذلك عقد المؤتمر الوطنى مكونا من الأحزاب المؤتلفة في يوم الجمعة ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، حيث رأس هذا المؤتمر «سعد زغلول باشا» وجلس على جانبية « عدلى يكن باشا » و « عبد الخالق ثروت باشا » ، وأصدر المؤتمر قراراته متضمنة انهاء مقاطعة الانتخابات في حالة سريان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

واضطرت الحكومة الى الازعان لقرارات المؤتمر الوطنى فاستصدرت مرسوما يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ باجراء الانتخابات كما استصدرت مرسوما آخر يوم أول أبريل ١٩٢٦ بتحديد يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ موعدا لاجراء الانتخابات لمجلس النواب ، واتفقت « لجنة الأحزاب المؤتلفة » على توزيع الدوائر فيما بينها تلافيا للخلاف مستقبلا .

(٢٨٨) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الراحى - طبعة ١٩٨٧ -

نتيجة الانتخابات (٢٨٩) :

وتم اجراء الانتخابات ، حيث أسفرت نتيجتها عن الفوز السباحق ل «حزب الوفد» الذي فاز ب ١٦٥ مقعدا وفاز «حزب الأحرار الدستوريين» ب ٢٩ مقعدا وفاز « الحزب الوطني ب ٥ خمسة مقاعد وفاز « حزب الاستقلال » ب ١٠ عشرة مقاعد وفاز « حزب الاتحاد » ب ٥ خمسة مقاعد .
وتم تعيين « حسين رشدي باشا » رئيسا لمجلس الشيوخ حيث استقال « عبد العزيز فهمي باشا » من رئاسة « حزب الأحرار الدستوريين » .



براءة رجال الوفد المقدمين للمحاكمة

وأعقب فوز الوفد في الانتخابات فوز آخر وهو صدور حكم براءة. أهم رجال الوفد المتهمين في قضية مقتل السردار وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمي النقراشي والأستاذ حسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيبي ومحمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وصديق حكم الاعدام على الباقيين ٠٠

استقالة زيور باشا وتأليف وزارة عدلي يكن (٧ يونيو ١٩٢٦)

في ٧ يونيو ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالته من الوزارة وقبلها الملك في نفس اليوم وألف عدلي يكن الوزارة في نفس اليوم وتنحى سعد زغلول زعيم الأغلبية عن تأليف الوزارة خشية معارضة الانجليز وتلافيا للمشاكل وكانت وزارة ائتلافية من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين ولم يشمل التشكيل أيا من وزراء زيور باشا المشتركين معه سابقا . واعتذر الحزب الوطني للاشتراك في الوزارة طبقا لمبادئه واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيو ١٩٢٩ وانتخب سعد رئيسا لمجلس النواب ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين ونوه سعد في خطبته الى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور في المستقبل قائلا « والأمر الذي ألفت اليه أنظاركم هو ان تفكروا من الآن في وضع تدابير تشريعية لتتقي بها العبث بتلك الحياة الدستورية الغالية التي يشعر فيها كل فرد من الأمة انه ليس خاضعا الا لأمر واحد هو الدستور والقانون » وبعد عودة الحياة الدستورية بفضل صلافة المؤسسة الوطنية ومساندة الشعب المصري لها تجدد الأمل للسير في طريق العمل الوطني استثنافا لمسيرة ثورة سنة ١٩١٩ وبخاصة

(٢٨٩) « في أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الراقص - طبعة ١٩٨٧ - ص -

بعد ان عاد سعد زغلول لنشاطه النضالي بعد اعتكافه وليشغل أرفع
المراكز الشعبية وهي رئاسته لمجلس النواب .

وزارة عدلى يكن ٧ يونيو ١٩٢٦ :

ألف عدلى باشا يكن وزارة ائتلافية من حزب الوفد والأحرار
الدستوريين وامتنع الحزب الوطنى من الاشتراك فيها بحجة نمسكه
بمبادئه (٢٩٠) التى تقضى بالا يتولى أحد من الحزب مناصب الحكم مع
وجود المحتلين فى البلاد وتألقت الوزارة كالاتى : عدلى يكن للرئاسة
وعبد الخالق ثروت (مستقل) للخارجية وفتح الله بركات للزراعة
ومحمد نجيب الغرابي للأوقاف وأحمد محمد خشبة للحربية ومحمد محمود
للمواصلات وأحمد زكى أبو السعود للحقانية ومرقص حنا للمالية
وعلى الشمسى للمعارف وعثمان محرم للأشغال .

وفى ظل الائتلاف تم تصفيه الجور السياسى المصرى الى حد بعيد
من المهاترات وسارت الوزارة فى شئون الحكم سيرا معتدلا بعيدا عن
التعصب الحزبى وفى عهدها خرج آخر مستشار بريطانى من محكمة
الاستئناف .

واخذ على هذه الوزارة

- ١ - لم تبدل أى مجهود لايقاف الاعتداءات البريطانية المتكررة فى
السودان ولا إعادة الجيش المصرى للسودان .
 - ٢ - أهملت السياسة العامة وبخاصة نحو انضمام مصر الى عصبة
الأمم حسب ما وعدت به فى خطبة العرش .
 - ٣ - لم تبدل أى مجهود نحو الغاء الامتيازات الأجنبية :
 - ٤ - سكتت عن تصرف اللورد لويد بعدم تقديم أوراق اعتماده عندما
شغل منصبه كمندوب سام لبلاده فى حكومة ملك مصر .
 - ٥ - لم تقم بأية مشاريع اصلاحية أو انشائية .
- أما النشاط البرلمانى فى دورته الأولى تحت رئاسته الزعيم.
سعد زغلول فقد أدى خدمات وطنية .

- ١ - الغاء القوانين المعيبة التى صدرت فى غيبة البرلمان وأهمها قانون
الانتخابات الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى عهد وزارة
زيور باشا المخالفة للدستور وأعيد العمل بقانون سنة ١٩٢٤ .

(٢٩٠) حوليات مصر السياسية - الحولية الرابعة ، ص ١١٠ من كتاب فى أعقاب.
ثورة ١٩١٩ جزء أول للأستاذ الرافعى ، ص ٢٢٥ .

- ٣ - العمل على ايداع أموال المجالس البلدية والمحلية في بنك مصر بدلا من ايداعها في البنك الأهلي (الانجليزي فعلا) .
 - ٣ - اقرار قانون العفو عن الجرائم السياسية منذ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ تاريخ حل مجلس النواب الأول الى ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ .
 - ٤ - اقرار قانون منع خلط القطن ومراقبة بذرة القطن .
 - ٥ - استنكار تصرف وزارة زيور باشا في شراء دار المفوضية المصرية بلندن للمبالغة في ثمنها وحيث تمت الصفقة دون موافقة البرلمان ودون أن تتخذ الاجراءات القانونية .
 - ٦ - العمل على تعديل مشروع قانون محاكمة الوزراء بالنص فيه على معاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بأعمال لم تكن في الميزانية اعتمادات بشأنها أو لم يصدر عنها اعتماد من البرلمان .
 - ٧ - الغاء وظائف القناصل في جميع المدن الأجنبية التي بها مفوضيات مصرية لتكليف الوزير المصرى بأعمال القنصل العام وذلك توفيراً للمصاريف المظهرية .
- وقد فضت الدورة الأولى للبرلمان في ٢ سبتمبر ١٩٢٦ .

اجتماع البرلمان للدورة الثانية ١٨ نوفمبر ١٩٢٦

تم اجتماع البرلمان للدورة الثانية في ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ وأعيد انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين وأقر البرلمان في هذه الدورة المرسوم الصادر في ١١ مايو ١٩١٨ بتسخير الأهالي للعمل في تقوية جسور النيل .

أما وزارة عدلى فقد وضعت مشروع انشاء محكمة النقض والابرام ووضعت مشروع التعاون بعد ادخال تعديلات جوهرية عليه .

استقالة وزارة عدلى يكن في ١٩ ابريل ١٩٢٧

قدم عدلى يكن استقالته فجسأة عقب مناقشة عادية في البرلمان اعتبر ان أحد النواب وجه لوزارته وله شخصيا نقدا لا تقبله كرامته ولم يستمع لوساطة سعد زغلول ورجائه له بالعدول عن هذه الاستقالة حتى بعد اعتذار النواب له ، أقنع سعد باشا عبد الخالق تروت بقبول تشكيل الوزارة .

وزارة ثروت باشا ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ •

تم تشكيل الوزارة في ٢٦ ابريل ١٩٢٧ كالآتي :

عبد الخالق باشا ثروت للرئاسة والداخلية وجعفر والى للحربية والبحرية وأحمد زكي أبو السعود للحقانية وفتح الله بركات للزراعة ومرقص حنا للخارجية ومحمد نجيب الغرابي للأوقاف وعلى الشمسي للمعارف وخشبة باشا للمواصلات وعثمان محرم للاشغال ومحمد محمود للمالية • وكان حافظ عفيفي مرشحا من الأحرار الدستوريين للاشتراك في الوزارة ولكن الملك فؤاد رفض ذلك لسابق جهوده في سبيل اعلان الدستور •

الانجليز يشرون المشاكل

أزمة الجيش مايو - يونيو ١٩٢٧

كانت ميزانية الدولة معروضة على مجلس النواب في شهر مايو سنة ١٩٢٧ واحيلت الى اللجنة المالية والتي أحالتها بدورها الى لجنة الحربية لابداء ملاحظاتها وأيدت هذه اللجنة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وتقويته ومن هذه المقترحات :

- ١ - الغاء منصب السردار (وكان شاغرا بعده مقتل السير لى ستاك) •
- ٢ - تسليح الجيش بأسلحة ومهمات أفضل •
- ٣ - ترقية التعليم فى المدرسة الحربية •
- ٤ - تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون مفتش عام الجيش ستبكس باشا عضوا فيه •
- ٥ - انهاء الأحكام العرفية عن بعض مناطق مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل فى محافظتى الصحراء والواحات وكانت كلها خاضعة للحكم العرفى تحت اشراف رؤساء هذه المصالح البريطانيين •

وقبل ان تبت لجنة الحربية فى موضوع رفعها الى اللجنة المالية بالبرلمان وصل نيا هذه المقترحات الى دار المندوب السامى والى الصحف البريطانية وانبرت انجلترا بجميع أجهزتها. تهدد وتتوعد منذرة بأزمة حادة •

مذكرة تهديد بريطانية :

قدمت حكومة بريطانيا مذكرة الى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ •

وكانت هذه المذكرة بصيغة تهديدية بغرض املء الشروط والطلبات.
الآتية :

- ١ - استمرار مفتش عام الجيش اللواء ستبكس باشا فى منصبه على أن تمنحه الحكومة المصرية رتبة الفريق بمرتب عال مميز وبعقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل .
- ٢ - على وزير الحربية المصرى ان يرفع الى ملك مصر توصيات بكل التعينات والترقيات المطلوبة لكبار الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى .
- ٣ - تعيين ضابط بريطانى برتبة كبيرة وهى رتبة اللواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه .
- ٤ - ان تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل تحت اشراف المفتش العام البريطانى أو نائبه فى غيابه أو أن يكون المدير العام لهذه المصالح ضابطا بريطانيا كما كان الحال منذ أبريل ١٩٢٥ وان تبقى المراكز المشغولة فى هاتين المصلحتين بالضباط البريطانيين ولا تمس اختصاصاتهم بأى حال ويبقى الاختصاص القضائى فى الجهات الداخلة فى اختصاص هاتين المصلحتين أى بقاء النظام العرفى فيها .

وكانت المذكرة تهدف الى استيقاء الاشراف البريطانى كاملا كما كان فى عهد الاحتلال السافر والحماية . وفى نفس الوقت تنشيط لذاكرة السلطات المصرية والزعامات الوطنية بأنه لارجعة فيما فرضته بريطانيا على مصر من شروط مجحفة انتقاما لمقتل السردار وتحذيرا للقادة الوطنيين من محاولة اقحام الجيش المصرى فى السياسة .

رد رئيس الوزراء ثروت باشا على المذكرة البريطانية ٣ يونيو ١٩٢٧

وقدم رئيس الوزراء عبد الخالق باشا ثروت للمندوب السامى البريطانى مذكرة سلم فيها بمهانة بكل المطالب البريطانية المتعجرفة ومبرئا بالمخالطة لجان البرلمان من هذه المقترحات ولم ينشر هذا الرد الدليل فى حينه خشية ان يثير الرأى العام على الوزارة .

التهديد البريطانى السافر :

وبينما كانت المذكرات تتداول أذاعت لندن برقيا ان ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر الى المياه المصرية وألقى وزير خارجية بريطانيا

أوستنى تشيمبرلين بيانا فى مجلس العموم البريطانى قال فيه « ان حكومة بريطانيا انما تدخلت فى هذه المسألة لأن فريقا من السياسة المصريين من ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش كأداة مقاومة لانجلترا » ٠٠٠ « وان الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات ولكن بعد توفير أسباب الأمن فى مصر وان الحكومة البريطانية أرسلت البوارج لأن التقارير التى وصلتها بأن فى مصر سعيًا يبدل للتحريض والهياج » ٠

وهكذا انتهت الأزمة بأن سلمت مصر بكل مطالب المذكرة البريطانية المهينة وظهر جليا ان بريطانيا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى تعتمد عليه فى الدفاع عنها كما أرادت الضغط على الحكومة المصرية المستضعفة للدخول فى مفاوضات تؤدى الى ربط مصر بانجلترا والا سيستمر تدخل بريطانيا باستمرار فى شئون مصر الداخلية ٠

وفاة سعد زغلول ٢٣ أغسطس ١٩٢٧

بعد انتهاء أزمة البرلمان مع السلطة البريطانية وتخاذل رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت وتسليمه بمطالب بريطانيا ومعاصرة رئيس مجلس النواب الزعيم سعد زغلول لهذه اللعبة البريطانية المستبدة كانت صحة الزعيم آخذة فى التدهور وكان قد لزم داره وأخذ المرض يشنته عليه حتى وافاه الأجل فى مساء ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ مختتما خدمة بلاده بشغله لأسمى وأشرف المراكز الوطنية وهى رئاسته للمجلس التشريعى عاجزا عن مواجهة التعسف البريطانى لضعف صحته ٠

ما بعد وفاة الزعيم سعد زغلول

رحل سعد زغلول وترك بالساحة السياسية المصرية حكومة خاضعة ومستسلمة بالكامل لارادة السلطة البريطانية وترك أيضا مؤسسة وطنية متمثلة فى حزب الوفد بزعامة مصطفى النحاس باشا وقادرة على استثنائى الكفاح لأجل تحقيق استقلال البلاد رغم الظروف الصعبة ولكن الأمل كان قد تجدد لامكان تحقيق الاستقلال عن طريق التمسك بالحياة الدستورية وبخاصة بعد أن قام الزعيم سعد زغلول برئاسة مجلس النواب ، وقامت هذه المؤسسة الوطنية التى تركها سعد زغلول بدور بالغ الصعوبة فى الصراع بين هذه المؤسسة الوطنية من جانب وبين تحالف السلطات البريطانية مع القصر الملكى ومعها أحزاب الأقلية وحكوماتها الانتهازية من جانب آخر ودارت معارك عنيفة ومنتالية ولفترات طويلة

عطلت المسيرة نحو تحقيق جلاء القوات البريطانية المحتلة ، وكان السبب الرئيسي لهذا القصور الكفاحي هو أن هذه المؤسسة الوطنية بزعامة النحاس باشا اكتفت في كفاحها وجهادها بمحاولة الحصول على الاستقلال المنشود عن طريق الاستمرار في استجداء وطلب المفاوضات مع الانجليز دون أن تدعم مطلب الجلاء بأى نوع من أنواع الضغط باتباع أسلوب الأعمال الايجابية (الثورية) ولا حتى السلبية كالمقاطعة مثلا أو العصيان .

ارهاصات (٢٩١) المؤسسة الوطنية :

يمكن ان نطلق على فترة الكفاح من بعد وفاة سعد زغلول على يد المؤسسة الوطنية بزعامة مصطفى النحاس وحتى ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ بأنها فترة « الارهاصات » أو « الرواهص » فكانت الارهاصة الأولى هي التي انتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦ والتي حققت بعض النجاحات الوطنية .

أما الارهاصة الثانية ، فقد لعبت فيها المؤسسة الوطنية دورها السلبي الى أن قام زعيم هذه المؤسسة مصطفى النحاس في النهاية بآخر أعماله الوطنية باعلانه الغاء معاهدة ١٩٣٦ بعد أن حققت أسباب وجودها للجانبين المصري والبريطاني بصفة خاصة ، وبعد أن أصبحت بالنسبة لمصر غير ذات موضوع عندما تخطتها مطالب الشعب المصري الوطنية ، وكان هذا العمل من جانب مصطفى النحاس باشا ختاماً وطنياً لثورة ١٩١٩ ولكافة أعمالها وخاصة ما تبع هذا الاعلان من حرب تحرير على شكل كفاح مسلح في منطقة القناة ضد جيش الاحتلال البريطاني برغم ما تبع ذلك الاعلان من قمع للعمل الوطني انتهى بحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

ولكن هذا الختام لثورة ١٩١٩ كان رغم سلبياته التي طغت على ايجابياته هو الشرارة التي أشعلت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حيث بلغت حد الاندلاع في هذا اليوم .

ولم يكن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أبداً نهاية لثورة الشعب المصري في سنة ١٩١٩ بل استكمالاً واتماماً لمنجزاتها .

(٢٩١) المعجم الوجيز اصدار مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر طبعة سنة ١٩٩١ ، ص ٢٧٩ عمود (٢) حيث جاء به « الارهاصات هي الظواهر المؤدية بعمل ما وهو الامر الضار للعادة للانبياء قبل بعثتهم فهو ارهاص وجمعه « ارهاص » كما أنه يطلق على ظاهرة الانذار بالامطار » وهو في مؤلفنا هذا بمعنى مقدمات لعمل ثوري .

— مراحل الارهاصات **

ان العمل الوطنى فى هاتين الارهاصتين كان عملا سياسيا بحثا متمثلا فى محاولة التفاوض مع بريطانيا بالأسلوب السلمى بما يسبقه أو يدعمه من أعمال ايجابية متواضعة لم تصل أبدا حتى مستوى الانتفاضة الا فى فترات معدودة مثل ما حدث قبيل توقيع معاهدة ١٩٣٦ وفى فترة ما بعد الغاء هذه المعاهدة فى ١٩٥١ .

وحيث أن هذه الأعمال الايجابية كانت تسيير طبقا لتطور العمل الثورى ومراحل بدء من استغلال الأقلية للأغلبية ثم وعى الأغلبية واحساسها بهذا الاستغلال بما يدعو الى اعادة تكوين المؤسسة الوطنية المصرية والى الاستعداد للقيام بالعمل الايجابى لحساب الأغلبية الذى قد يحقق الأهداف الوطنية ولو على مراحل **

وحيث أن هذا العمل الايجابى لم يصل لمستوى العمل الثورى ، ولذلك أطلقنا على هذه المراحل من العمل الوطنى تعبير « ارهاصات » *

أولا : الارهاصة الأولى

(من أغسطس ١٩٢٧ الى ١٩٣٦)

— القوى السياسية فى الساحة المصرية * عقب وفاة الزعيم سعد زغلول
(٢٣ أغسطس ١٩٢٧)

عند وفاة سعد زغلول ، كانت القوى السياسية فى مصر عبارة عن :

الأقلية المستغلة **

وكانت عبارة عن التحالف بين الملك فؤاد وأحزاب الأقلية وال مندوب السامى البريطانى ممثلا للسلطة البريطانية :

(١) الملك أحمد فؤاد (*) :

ومعه مجموعة من الأعوان من المشبهين سياسيا ووطنيا المتعاونين مع المندوب السامى البريطانى الذى أحسن استخدام الملك طبقا لهواء

(*) يمكن الرجوع الى تحليل شخصيته وتاريخه ، ص ٣٧ ، ٣٨ من الكتاب .

السياسة البريطانية ، فأحيانا كانت تترك له الحبل على الغارب في الانفراد بالتصرف في شئون البلاد - عندما كانت الحركة الوطنية تتشدد في مطالبها - وأحيانا أخرى تترك أيضا الحبل على الغارب للحركات الوطنية أيا كان عملها في اتجاه معارضة انفراد الملك بالسلطة وتماديه في التدخل في شئون البلاد أو في اتجاه مساسه بالمصالح البريطانية في البلاد ، متوهمة أن الشعب ومؤسسته الوطنية تؤيدها لأنها غالبا ما كانت تسارع بالتلويح للشعب بالدستور وبالحكم النيابي وامكان التفاوض ، وكثيرا ما كان الشعب - عن طريق مؤسسته الوطنية - يبادر بالتلميح بإمكان انتزاع جانب كبير من سلطات الملك الغير محددة في الدستور ، كل ذلك كانت السلطة البريطانية تحسن استخدامه بأسلوب مخطط بدقة لتحقيق دوام تحكمها في سياسة ومقدرات البلاد .

وكان سعد زغلول هو الشخصية الوطنية القادرة على التعامل - لصالح الشعب المصرى - مع كل من الملك والمنسوب السامى البريطانى وإيقاف كل منهما عند حده خاصة اذا ما حاول أحدهما الاعتداء على مكاسب الشعب وعلى كرامته وعلى دستوره ، وكان هذا هو دور المؤسسة الوطنية المصرية حتى وفاة سعد زغلول .

(ب) أحزاب الأقلية :

وكانت كل هذه الأحزاب قد نشأت وتكونت من المنشقين عن حزب الوفد ومعظم شخصياتها كانوا ممن شساركوا في العمل الوطنى مع سعد زغلول منذ بدء ثورة ١٩١٩ ، ولكن كانوا ينشدون التفاهم مع الانجليز بقبول أنصاف الحلول وناصبوا الزعيم سعد زغلول العداء فانشقوا عن الوفد فكانوا من أسباب تعثر ثورة ١٩١٩ بتطلعهم الدائم للوصول الى كراسى المناصب الوزارية على حساب العمل الوطنى السليم ، فكانوا ينافقون الملك تارة والانجليز تارة أخرى ويستسلمون لكليهما ولاهوائهما ، وكثيرا ما كانوا يعتدون على الدستور عندما تحين لهم فرصة الوصول الى كراسى الوزارة والحكم ، بحجة أن الشعب المصرى كان وقتها لا يستحق كل هذه الحريات وصارت هذه حجتهم التقليدية بعد أن رفع شعارها الانجليز في مصر . . وكانت هذه الأحزاب هي :

١ - حزب الأحرار الدستوريين . . (سنة ١٩٢٢) . .

تكون هذا الحزب على أشلاء حزب الأمة القديم والذى يمثل السياسة المعتدلين أو أصحاب سياسة الوسط والحلول السلمية مع الانجليز وتحقيق

الاستقلال عن طريق التفاهم والتفاوض مع الانجليز دون اللجوء الى الثورات. وكان معظم أتباعه من الأعيان والأثرياء وأصحاب البيوتات (٢٩٢) والذين أضيروا من سلطات الاحتلال البريطاني التي قلصت نفوذهم الاقتصادي خصوصا في المجال التجاري لحساب التجار والملاك الأجانب الذين كانوا متمتعين بالامتيازات الأجنبية ، ولذلك فقد كان حزب الأحرار يتمتع بقدر لا بأس به من الرغبة في مقاومة الاحتلال البريطاني ، والاسلوب السياسي لهذا الحزب لم يكن يلقي تجاوبا في نفوس وقلوب الشعب المصرى وكان يعتمد في معاركه الانتخابية على العصبية والعائلات والأعيان وليس على الشعب بطوائفه المختلفة ومباشرة ، ولذلك لم يصل الى تحقيق أية أغلبية برلمانية وبدلا من أن ينضم الى جانب المؤسسة الوطنية المتمثلة في حزب الوفد ، أمعن منذ تكوينه في معارضة سعد زغلول واضعاف العمل الوطنى بفرقة الصفوف .

٣ - حزب الاتحاد (٠٠ (يناير ١٩٢٥) ٠٠

وهو حزب يمثل الملك ورجال الملك - سواء طبقا لأطباعه نحو الانفراد بالسلطة بدوام الاعتداء على ائدستور والبرلمان أو بالانحياز الى سياسة وأطماع الانجليز - ولم يكن لهذا الحزب أى وزن شعبي وكان رئيسته يحيى ابراهيم وكان حسن نشأت نائبا للرئيس ، وكانت وسيلة دعايته أنه حزب الولاة للعرش وكان معظم أعضائه من الشخصيات الوصولية الانتهازية الذين استقالوا من الهيئة الوفدية ليستفيدوا بتقريبهم من السراى ، فكان منهم اللواء موسى فؤاد وعبد الحليم البيل ومن أبرزهم انتهازية محمد سعيد باشا وهم من المستقلين من الوفد بل أن أخيرهم كان وزيرا في وزارة سعد زغلول الأخيرة .

(ج) السلطات البريطانية :

١ - جيش الاحتلال البريطانى ٠٠ وكان وقتها يحتل أجزاء متعددة من أرض مصر ويحتل السودان بأكمله دون أى وجود مصرى اللهم الا العلم المصرى المرفوع بجانب العلم البريطانى فى جميع أنحاء السودان تضليلا للعالم وللوطنين السودانين المتطلعين للوحدة مع مصر بل ولبعض المصريين وقد نجحت بريطانيا فى استكمال حلقات فصل السودان عن مصر بعد مقتل السردار ، وقد كان وجود الجيش البريطانى فى مصر والسودان يمثل تهديدا مستمرا لأى مكاسب وطنية وسيقا مسلطا على الحكومة المصرية

(٢٩٣) فجر اليقظة القومية للاستاذ محمد عمارة من ص ٢٦٢ الى ص ٢٧٣ .

وأحزابها الوطنية وشعبها إذا ما فكروا في ممارسة أية مقاومة أو انتفاضة شعبية ويحقق هذا الجيش فرض القوة واستمرارية احتلال إنجلترا لمصر والسودان بفضل استغراق ملك مصر والساسة المتعاونين معه في التلذذ برفع الشعارات الزائفة والمظاهرات الكاذبة بالاستقلال الزائف بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

٢ - **المنذوب السامى البريطانى** . وكان هذا المنذوب يعاونه عدد كبير من الخبراء السياسيين ورجال المخابرات والجواسيس ذوى القدرة على التعامل مع قادة أحزاب الأقلية المعارضة لحزب الوفد ومع رجال السراى ورسم السياسة معهم بما يتمشى مع مصالح الامبراطورية البريطانية الاستعمارية ، وبمرور الوقت برعت دار المنذوب السامى البريطانى فى مصر فى تنفيذ سياستها الرئيسية « فرق تسد » بأسلوب كله التسلسل والتعالى على الشعب المصرى وأحزابه وحكامه .

(د) **الجاليات الأجنبية فى مصر (٢٩٣) :**

وكانت هذه الجاليات على اختلاف جنسياتها تتمتع بكافة الامتيازات الأجنبية فى مصر ، فقد انفردت باحتكار كل خيرات أرض مصر وكل مقدرات الشعب المصرى دون حسيب أو رقيب بل وفى ظل حماية القانون المصرى لهم وتحييز قوات الاحتلال البريطانى لجانبهم ، وقد ظلت هذه الامتيازات جائزة على أرض مصر بفضل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أكد على حماية هذه الامتيازات حيث نص صراحة على أن تقوم بريطانيا بحماية المصالح الأجنبية والأقليات فى مصر ، رغم ادعاء هذا التصريح - كذبا وزيفا - بانتهاء الحماية على مصر وعلان أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وهذه الجاليات الأجنبية - التى حققت لنفسها احتكارات الامتيازات - والحصول عن طريق هذه الامتيازات على كل خيرات البلاد كانت قد وفدت الى مصر بالتبعية كاحدى الولايات العثمانية ، فقد كانت الامتيازات الأجنبية احدى مظاهر التدهور الاقتصادى والاجتماعى الذى وصل اليه العالم العربى فى ظل الحكم العثمانى التركى ، حيث جلب السلاطين الأتراك النفوذ الأجنبى بمختلف جنسياته على البلاد التى كانوا يحكمونها ويطلقون عليها اسم « ولايات » تابعة لبلادهم ، واستمر الحال فى مصر على نفس النمط العثمانى وخاصة عندما ضعف شأن الحكومة

(٢٩٢) فجر اليقظة القومية للأستاذ محمد عمارة من ص ٢٦٢ الى ص ٢٧٢ .

المصرية بداية من عهد « سعيد باشا » ، فطغت سلطة الأجانب على سيادة الحكومة المصرية بل وأخذت تزداد بصفة خاصة فى عهد « الخديوى اسماعيل » ، فقد نال الأجانب فى عهده أخطر المزايا حيث أصبح فى مصر ١٧ (سبع عشرة) محكمة قنصلية تحكم كل منها فى المنازعات بين رعاياها المقيمين فى مصر وبين المتقاضين المصريين أو الحكومة المصرية - كل محكمة تحكم طبقا لقوانين الدولة التى تمثلها ، أما استثناء هذه الأحكام التى تصدرها المحاكم القنصلية فكان ينظر فى الدولة التابعة لها القنصلية فى الخارج !! وعلى المتخاصم المصرى أن يتكبد الذهاب الى دولة خصمه ويواجه محكمة تنطق وتحكم بغير لغته الأصلية .

ثم أنشأ الخديوى اسماعيل المحاكم المختلطة للفصل فى القضايا التى يكون الأجانب طرفا فيها ، وكان قضاتها من الأجانب الذين وصل بهم الاحتكار حتى بلغ القضاء - فحولت المحاكم المختلطة للدول الأجنبية حق التدخل (٢٩٤) فى أى تشريع يمس رعاياها بأى درجة وبأية صورة بل ولهم حق الغاء أى تشريع لا يتفق مع مصالحهم .

فكانت كل هذه الاحتكارات والامتيازات الأجنبية تملأ نفوس المصريين بالألم وتشعرهم بالذل والهوان حيث كان الأجنبى المقيم بمصر يتمتع بشتى الحصانات والامتيازات التى تجعل المواطن المصرى مواطنا من الدرجة الثالثة أو أدنى ، فقد كان الأجنبى يمتلئ غطرسة وزهوا لشعوره بأنه أعلى رأسا من المصرى وأوفر منه كرامة وان كان هذا الأجنبى أصلا من أخط البيئات فى بلاده ومسقط رأسه ، ولكنه بحسبه أنه أجنبى تحميه الامتيازات الأجنبية بحصانتها من البوليس المصرى والقانون المصرى ومن المحاكم المصرية الوطنية ، وقد كان المحامى المصرى يترافع أمام القضاء المختلط بلغة غير لغته الوطنية وأمام قضاة أجانب ، كل ذلك جعل المصرى دائم الشعور بالظلم والذل والقلق والتمرد حتى فى فترة ما بعد رحيل سعد غلول .

(ه) المؤسسة الوطنية * * مقابل كل ما سبق :

وقد كانت متمثلة - بشكل بارز - فى حزب الوفد الحائز على أغلبية ساحقة من أصوات الشعب المصرى وبالتالى الأغلبية البرلمانية ، وبذلك كان هو الحائز على التفويض الشرعى عن الأمة المصرية منذ اندلاع ثورة ١٩١٩ التى كانت شبيهة مستأنفة بعد توقف قصر بفضل أسلوب الزعيم الراحل سعد زغلول بالتمسك الى أقصى مدى بما يحققه تصريح

(٢٩٤) نفس المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

٢٨ فبراير ١٩٢٢ من ناحية الاستقلال الخارجى أو الاستقلال الداخلى المنقوصين ورغم استمرار وجود قوات الاحتلال البريطانية على أرض مصر ، وبفضل تمسك الوطنية « حزب الوفد » بحقوق مصر الكاملة من مكاسب هذا التصريح وامكان تحقيق الاستقلال الكامل خطوة بعد خطوة .

وكان الى جانب حزب الوفد ٠٠ « الحزب الوطنى » وممثليه فى البرلمان والمحافظين الى مدى بعيد بالطهارة الوطنية المصرية رغم عدم تمتعهم بأى نوع من أنواع الأغلبية البرلمانية الناتجة عن التأييد الشعبى .

وقد أثبت سعد زغول فى الفترة القصيرة التى شغل فيها منصب رئيس الوزراء - ممثلا لحزب الأغلبية - أنه قادر على تحقيق أهداف ثورة ١٩١٩ بمواقفه وتمسكه كسلطة تنفيذية بحقوق بلاده وكرامة أمته فى مواجهة تجاوزات السلطة البريطانية وتجاوزات سلطة الملك المتذبذب ما بين التظاهر بالانحياز للوطنيين وبين الواقع المعادى لدستور البلاد وبين الموقف الحيادى الضار بمصالح بلاده حيثما يكون الأمر والنهى فى يد المندوب السامى البريطانى كما أثبت سعد زغول أيضا امكانية تحقيق أهداف ثورة سنة ١٩١٩ سلميا عن طريق الحياة الدستورية السلمية والتمسك بالدستور وذلك فى الفترة القصيرة التى انتخب فيها رئيسا لمجلس النواب (من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ حتى تاريخ وفاته فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧) .

استمرار الائتلاف وانتخاب مصطفى النحاس رئيسا للوفد (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧) :

استمر الائتلاف الوزارى فى وزارة ثروت حتى بعد وفاة سعد زغول وكان ثروت باشا لازال فى أوروبا لاجراء المفاوضات وفى هذه الأثناء تم اجتماع أعضاء حزب الوفد وقرروا اختيار مصطفى النحاس رئيسا للحزب خليفة لسعد زغول وكان من بين المرشحين فتح الله بركات ابن شقيق سعد ولكن أعضاء الحزب فضلوا اختيار النحاس لمامه باللغات الأجنبية بعكس فتح الله بركات ولأن رئيس حزب الوفد كان يجب أن يكون مؤهلا للتفاوض مع الانجليز .

افتتاح الدورة البرلمانية (*) :

وصار افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وألقى فيها رئيس الوزراء ثروت باشا خطاب العرش واثم انتخاب النحاس

(*) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للمستاذ الرافعى ، جزء ثان ص ١٧ .

باشا رئيسا لمجلس النواب ، وتضمن خطاب العرش نبذة غامضة عن مشروع المعاهدة مشيرا الى روح الود بين بريطانيا ومصر برغم ان المشروع فى جملته احتوى على جميع أنواع السلبية ازاء تجاوزات السفارة البريطانية والذى قد يعود بالبلاد الى أسوأ مما كانت عليه قبل حادث اغتيال السردار .

التعسف البريطاني يودى للدخول فى المحادثات :

فى ظل وزارة عبد الخالق ثروت وفى أوائل شهر يونيو سنة ١٩٢٧ (٢٩٥) عرضت ميزانية الدولة عن عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ على مجلس النواب وأحيلت الى اللجنة المالية وأحيل الجزء الخاص بالجيش الى لجنة الحربية وبدورها أحالتها الى لجنة فرعية لفحصها وتقديم مقترحاتها وتقدمت بمقترحاتها الى اللجنة الحربية وكان من مقترحاتها ٠٠ اجراءات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته واقتراح آخر كان من الواجب البت فيه (وبخاصة بعد انسحاب الجيش المصرى من السودان بفعل التدخل البريطانى) (وتشكيل قوة الدفاع السودانية) وهو الغاء منصب سردار الجيش المصرى . وكذلك اقتراح خاص بتعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش (وهو بريطانى) عضوا فى المجلس اسوة بما هو متبع فى إنجلترا .

وقبل أن تفحص هذه المقترحات فى لجنة الحربية وقبل البت فيها بأى رأى وصلت أخبار هذه المقترحات الى المندوب السامى البريطانى والى الصحف البريطانية وقامت عندهم وأخذت الحكومة البريطانية تهدد وتتوعد بعد ان أحضرت ثلاث بوارج بريطانية الى المياه المصرية وقدمت دار المندوب السامى مذكرة الى الحكومة المصرية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ وأشارت المذكرة « الى ظهور اتجاه مقلق فى مصر بإدخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى بالدعوة الى تقليص اختصاص المفتش العام للجيش والضباط الانجليز العاملين بوزارة الحربية المصرية وان الحكومة البريطانية ترى ان الموافقة على هذه المقترحات تؤدى الى صرف النظر عن التسوية الودية مع مصر » وتدعو المذكرة «الى إعادة النظر فى تجنب هذه المقترحات» وهكذا كانت هذه المطالب هى فرض شروط على مصر :-

١ - تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء سبنكس باشا) من أن يودى اختصاصاته السابقة فى حرية تامة وترقيته لرتبة فريق والتعاقد معه لمدة ثلاث سنوات مع رفع راتبه .

٢ (٢٩٥) فى أعقاب الثورة المصرية جزء أول للأستاذ الرافعى ، ص ٢٧٠ الى ٢٧٦ .

- ٢ - تعيين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء كنائب للمفتش العام .
- ٣ - أن تكونا مصلحتا الحدود والسواحل بعد دمجهما تحت اشراف المفتش العام أو نائبه .
- ٤ - ان تستمر المراكز التي يشغلها البريطانيون في وزارة الحربية المصرية في أيدي البريطانيين ولا تمس اختصاصاتهم .
- ٥- تبقى الاختصاصات القضائية في مناطق مصلحتي الحدود والسواحل تحت اشراف النظام العرفي والمفتش العام (وهو بريطاني) .

الرد الاستسلامي :

في ٣ يونيو سنة ١٩٢٧ رد رئيس وزراء مصر ثروت باشا على المذكرة البريطانية وسلم في رده يجمع المطالب البريطانية المتصلبة وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة الانجليزية مد مدة خدمة سبنكس باشا المفتش العام ومنحته رتبة الفريق وقبلت تعيين نائب له وتعيين ضباط انجليز آخرين .

وظهر جليا بعد الأزمة ان الحكومة البريطانية كانت تهدف من هذا التدخل المتعنت الضغط على الحكومة المصرية واكراهها على الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تربط مصر بانجلترا استعماريا بشكل شرعي .

وفي نفس الوقت فان ائذار مصر بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها في احراج مصر واثارة الأزمات في وجهها وكان ذلك يعني استمرار التدخل في شئونها الداخلية .

(ح) محادثات « ثروت باشا » (٢٩٦) (رئيس الوزراء) :

كان عبد الخالق ثروت باشا رئيسا للوزراء بعد استقالة عدلى يكن في حياة سعد زغلول وكان قبل الوفاة قد سافر ثروت باشا الى لندن وتبادل المذكرات مع وزير خارجية انجلترا « السير أوستن تشمبرلن » تمهيدا للمحادثات ، وكان سعد يطلع منه أولا بأول على جميع خطوات هذه المحادثات ، وعاد ثروت باشا الى مصر لحضور ذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول واشترك في تأبينه ، ثم سافر ثروت باشا مرة أخرى الى

(٢٩٦) مذكرات في السياسة المصرية - جزء اول - د. محمد حسين هيكل - ص ٢٣٦ .

لندن ليستكمل محادثاته وكان يرأس وزارة ائتلافية من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين .

خلاصة مشروع معاهدات ثروت - تشمبرلين (٢٩٧) :

احتوى هذا المشروع كل قواعد الاحتلال والحماية فى ديباجة بارعة الصياغة لوضع الاحتلال والحماية فى قالب محكم من ألفاظ وعبارات الصداقة واحتفظت الديباجة على نص صريح بوجود الاحتفاظ بكل ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتحديد دقيق للعلاقات التى كانت شائعة ومعلقة بحيث تحقق السيطرة البريطانية والتزام مصر بها لضمان عدم وقوع حوادث الاحتكاك والصدام وتحت حجة التزام الجانب البريطانى فى نظير ذلك بعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية وكانت القواعد كالتالى : -

أولا : تعقد بين الطرفين محالفة تؤكد على قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما .

ثانيا : لا تتخذ الحكومة المصرية فى البلاد الأجنبية أى موقف يتنافى مع المحالفة وألا تسلك مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية وألا تعقد اتفاقا مع البلاد الأجنبية يكون مضرا بالمصالح البريطانية .

ثالثا : فى حالة قيام مصر بحالة حرب للدفاع عن أراضيها تقوم بريطانيا بانجادها بصفة محارب واذا حدثت مشاكل بين مصر واحدى الدول الأجنبية تؤدى الى تهديد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر يجب التشاور بين حكومة بريطانيا ومصر فى سبيل حل هذه المشاكل .

رابعا : تلتزم حكومة مصر بأن يكون تدريب الجيش المصرى حسب الأساليب البريطانية واذا دعت الضرورة لاستخدام ضباط أو مدربين أجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين .

خامسا : اذا كانت بريطانيا فى حالة حرب أو تهديد بوقوع حرب لا تمس حقوق مصر فعلى مصر ان تبذل لانجلترا فى أراضى مصر كل المساعدات والتسهيلات اللازمة من موانئ ومطارات وطرق ومواصلات .

(٢٩٧) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزء ثان للاستاذ الرافعى ، ص ١٢ ، ١٣ .

سادسا : توافق مصر على ابقاء قوات عسكرية (احتلال) فى أى مكان، ولزمن غير محدود الى أن يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه بريطانيا لمصر مهمة حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعاد النظر بين الطرفين. فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية وفى حالة الخلاف تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم واذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا لمصر يجوز بناء على طلب مصر وبنفس الشروط اعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات بدءا من تاريخ صدور القرار المذكور .

وتحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن سنة ١٩٢٧ من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانا وتحت تصرف بريطانيا الاراضى والمباني التى تشغلها الى أن يغير المكان الذى تستقر فيه على ان يعاد هذه المباني والأماكن الى حوزة الحكومة المصرية على أثر هذا التغيير على أن تخصص مصر للقوات البريطانية بديلا عنها من الاراضى والمباني فى الجهات التى تنتقل اليها بالمجان أيضا .

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شريط من الاراضى عرضه عشرون كيلو مترا على كلا جانبي قناة السويس ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين وعلى ما هو قائم الآن (١٩٢٧) .

سابعا : تخول الحكومة المصرية للرعايا البريطانيين الأفضلية فى حالة استخدام مصر لأجانب كموظفين .

ثامنا : تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة بريطانيا مستشارا ماليا له اختصاصات صندوق الدين ويحاط علما بكل مشروع تشريعى مما يقتضى مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب وللحكومة المصرية استشارته مما يتراءى لها من مسائل .

تاسعا : تعين الحكومة المصرية مستشارا قضائيا بالاتفاق مع بريطانيا يحاط علما بكل ما يمس أداء القضاء المتعلق بالأجانب .

عاشرا : الى أن يجرى العمل باصلاح نظام الامتيازات الأجنبية بعد الاتفاق مع الدول صاحبة الامتيازات لا تقوم الحكومة المصرية بأى تغيير فى عدد واخصاصات الموظفين البريطانيين العاملين الآن سنة (١٩٢٧) بمصر الا بعد الاتفاق مع حكومة بريطانيا .

حادى عشر : تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول صاحبة الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملائمة لروح العصر وتبذل انجلترا وساطتها لقبول مصر فى جمعية الأمم *

ثانى عشر : تمثل بريطانيا فى مصر بسفير يخول حق التقدم على أى ممثل آخر *

ثالث عشر : لا تخل أحكام هذه المعاهدة بالحقوق والتعهدات التى تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم *

رابع عشر : عند ظهور أى خلاف ناتج عن التطبيق أو تفسير لى حكم من المعاهدة لا يتيسر حله بالمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم *

أبعاد مشروع ثروت - تشمبرلين (٢٩٨)

بالتأمل فى مواد هذا المشروع وعلى ضوء الدعوة البريطانية للتفاوض على أساس « اقامة استقلال مصر على قواعد وطيدة وحل المسائل المعلقة معنا للتداخل فى شئون مصر الداخلية » فقد جاء هذا المشروع متناقضاً مع هذه الدعوة وعلى رأس المتناقضات هو النص على ابقاء الوجود العسكرى البريطانى على أرض مصر فى أى مكان ولأى مدة غير محدودة وكذلك النص على تقييد سياسة مصر الخارجية بحيث أصبحت تحت السيطرة والإشراف البريطانى * وكذلك اعترف المشروع وأكد على مشروعية الحماية البريطانية للأجانب المقيمين بمصر رغم ما أشار اليه المشروع الى الوعد من انجلترا ببذل المساعى فى عصبة الأمم على الحد من الامتيازات الأجنبية فى مصر وبذلك أصبح هذا المشروع صكاً يعطى الحق لبريطانيا فى استمرار سيطرتها على مصر وقد عبر ثروت باشا أثناء المحادثات بوضوح عن هذا الهدف البريطانى « ان تلك الأمور المعلقة بين مصر وانجلترا على ما هى عليه خير من الاتفاق على عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم » *

وبذلك جاء مشروع المعاهدة هذه محققاً لكل المصالح البريطانية واهدافاً لاستقلال مصر والسودان بأسلوب محدد وبصورة لا تجعل بارقة أمل لقبوله شعبياً فى مصر رغم احتوائه على بعض الامتيازات المظهرية *

(٢٩٨) فى اعقاب ثورة ١٩١٩ - للاستاذ الرافعى - الجزء الثانى - ص ٢١ *

احمد الميلى ، ص ١٩٣ الى ص ٢٠٢ *

وكذلك جاء غفلا عن عمد من ذكر أى شيء عن السودان رغم ان الجانبين المصرى والانجليزى قام كل منهما أثناء المحادثات بتقديم مذكرات منفصلة عن السودان وصار الاكتفاء بالاتفاق شغويا فيما بينهما دون اعلان على أمل التوصل الى تسوية مسألة السودان الى مفاوضات تجرى فيما بعد « وان أوفى ضمان لصيانة مصالح الطرفين ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادة الدولتين (مصر وانجلترا) المشتركة على السودان وتحدد فى هذا الاتفاق الشفوى تأكيد على حقوق مصر فى مياه النيل بموجب تقرير لجنة النيل فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ ، »

رفض المشروع (٢٩٩)

عند عرض مشروع المفاوضات على هيئة الوزارة الائتلافية يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ رفض أعضاء الوزارة الوفدون هذا المشروع لأنه لا يحقق مطالب البلاد ويجعل الاحتلال حقيقة واقعة وكذلك رفضه أعضاء الوزارة الدستوريون وأبلغ هذا الرفض رسميا للمندوب السامى الانجليزى فى نفس اليوم وبادرت الحكومة البريطانية باستخدام سياسة التهديد واشتد هجوم السياسة البريطانيين والصحافة الانجليزية على مصطفى النحاس بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية التى تولت مهاجمة هذا المشروع ، وقام المندوب السامى باخطار ثروت باشا ان حكومة بريطانيا تعتبر ان اقرار بعض الشئون التشريعية المنظورة أمام البرلمان المصرى دون علم حكومة بريطانيا بمثابة مخالفة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كما اعتبرت ان منشورات الطلبة المعادية لانجلترا مبررا لجعل حكومة بريطانيا تقوم بتنفيذ تهديدها بحماية رعاياها بصفة خاصة ورعايا الأجانب بمصر بصفة عامة (تهديد واضح وصريح وصارخ)

استقالة وزارة ثروت باشا (٤ مارس سنة ١٩٢٨)

ونتيجة لكل الأحداث السابقة وفى نفس يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ رفع ثروت باشا استقالة وزارته وقبلها الملك يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ - **تأليف وزارة مصطفى النحاس باشا (٣٠٠) ٠٠ (١٧ مارس سنة ١٩٢٨)**

● وفى اليوم التالى لقبول استقالة وزارة ثروت باشا ، عهد الملك أحمد فؤاد الى مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة - بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية ، وتألقت وزارة ائتلافية على النحو التالى :

(٢٩٩) مذكرات فى السياسة المصرية جزء أول ، حسين هيكل ، ص ٢٧٦
 (٣٠٠) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ - للأستاذ الراحل - الجزء الثانى - ص ٢١

مصطفى النحاس رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية ، جعفر والى للحربية ، واصف بطرس غالى للخارجية ، محمد نجيب الغرابى للأوقاف ، على الشمسى للمعارف ، أحمد محمد خنسة للحقانية ، محمد محمود للمالية ، محمد صفوت للزراعة ، ابراهيم فهمى كريم للأشغال ، مكرم عبيد للمواصلات .

« العمل الوطنى على ضوء المراحل الثورية »

(بعد ٠٠ سعد زغلول)

- (أ) مرحلة استغلال الأقلية للأغلبية – الحكومة – واستهانتها بها ٠٠
- (ب) مرحلة الوعى الشعبى ونموه ٠٠
- (ج) مرحلة وجود المؤسسة الوطنية ٠٠

بعد وفاة سعد زغلول مباشرة ، لم تجيء هذه المراحل متتابعة ولكنها كانت مندمجة ومتداخلة ببعضها ومتواجدة على الساحة السياسية المصرية كإراث طبيعى وواقعى لثورة ١٩١٩ وتعثرها ٠٠ فقد كان هناك : -

(أ) الاستغلال والاستبداد والاستهانة بالأغلبية ٠٠

متمثلة فى التحالف بين الملك أحمد فؤاد وبعض رجال أحزاب الأقلية والسلطة البريطانية الممثلة فى قوات الاحتلال ودار المنسوب السامى البريطانى .

(ب) اما الوعى الشعبى ٠٠

فكان متواجدا وبشكل بارز وعميق نتيجة مراحل التنوير والاستنارة ، وخاصة فى مجال العمل السياسى والأدب السياسى ، بجانب شتى فروع الاستنارة التى كان من ضمن أعلامها – حتى من قبل الثورة العربية وأثناءها وبعدها – على سبيل المثال « رفاة رافع الطهاوى » وتلاميذه وكتاباتة التى كانت بمثابة ناقوس للتنوير يدق للتعريف بالديمقراطية وحرية الفكر والرأى وحرية المرأة ، وما نقله (٣٠١) عن التقدم الفكرى والسياسى والاجتماعى الغربى ٠٠

(٣٠١) عن دراسة « قرن من التنوير » ٠٠ ماذا فعل بمصر – للأستاذ يوسف القعيد – عدد رقم ٣٣٩٩ من مجلة « المصور » ، أول ديسمبر ١٩٨٩ – ص ٢٠ حتى ٢٥ .

كذلك ، كان هناك دور « الشيخ محمد عبده » ومؤلفاته بكتابات المتداولة التي كانت باللغة الدلالة على ندائه بالحرية عندما تكلم عن حرية الرجل وارتباطها بحرية المرأة معللا بأن الرجل الذى يسعبد المرأة فإنه يعاني هو الآخر من عبودية ما ، عبودية سلطة خارجية أو عبودية يضعها لنفسه .

وكان هناك - أيضا - تاريخ « عبده الله النديم » بخطبه وكتابانه وتعبيراته المتداولة شعرا أو زجلا عن معاناته ونظراته الثورية مطالبا بالحرية .

كذلك ما كان يترنم به شعراء العصر الوطنيون مثال : « أحمد شوقي » و « حافظ ابراهيم » و « عباس العقاد » و « فاسم أمين » و « بيرم التونسي » و « الدكتور محمد حسين هيكل » و « توفيق الحكيم » - وغيرهم كثيرون ، خاصة فى مجال الكتابة الصحفية التى انتشرت فى عصر ثورة ١٩١٩ وتواصلت وكافحت ، وكان لها - رغم معاناتها من الاضطهاد والغلق والمصادرة - تراث لا يستهان به فى معركة التنوير والوعى الشعبى الكامل، وبجانب كل ذلك كانت الصحافة الحزبية السياسية منتشرة حيث كانت أجهزة لنقل وتنمية الوعى والتعبير عن المعاناة .

(ج) أما مرحلة ميلاد المؤسسة الوطنية وتكوينها .

فقد كانت هذه المؤسسة موجودة فعلا متمثلة فى « حزب الوفد » - حزب الأغلبية - وكان لهذا الحزب بفضل النضال الثورى المعبر عن نبض الجماهير تنظيم شعبى دقيق وصل الى جذور المجتمع المصرى وتغلغل فى جميع المحافظات بل فى كافة القرى والأحياء الشعبية وفى دور العلم والنقابات ، بجانب أجهزة الحزب السياسية المتعددة من صحافة ونشرات دعائية وحتى المقاومة الشعبية العلنية والسرية بالاضافة الى أجهزة أحزاب الأقلية .

- مسيرة أحداث العمل الوطنى .

- موقف وطنى - لرئيس الوزراء مصطفى النحاس - يودى الى اقالة وزارته (٣٠٢) . (٢٥ يونية ١٩٢٨) .

بعد أسابيع قليلة من تشكيل وزارة مصطفى النحاس باشا - الأولى - أراد أن يعيد النظر فى قانون تنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات - الذى

(٣٠٢) « منكرات فى السياسة المصرية » - للأستاذ د. محمد حسين هيكل - الجزء الأول - ص ٢٢٨ .

سبق أن أصدره رئيس الوزراء الأسبق يحيى باشا ابراهيم في ٣٠ مايو ١٩٢٣ وقبل أن يصدر الدستور طبقاً لندخل السلطات البريطانية وموافقة الملك - لأنه كان يحتوى على قيود قد فرضت على أحقية عقد الاجتماعات والتظاهر السلمى ، واستنكر الشعب هذه القيود التى فرضت عليه وقتها ، وكان سعد زغلول قد طعن فى هذه القيود قبل توليه أول وزارة دستورية ورأى فى هذه القيود حداً من حرية الشعب فى التعبير عن شعوره وإظهارها بطريقة سلمية ، وكان هذا القانون من القوانين الواجب عرضها على البرلمان ، ولكن لسبب أو لآخر لم يعرض على البرلمان الأول ولما تم انتخاب سعد زغلول باشا رئيساً لمجلس النواب فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ ، أبقى هذا القانون ولم يناد به أو يحركه أحد ، ولكن لجنة الشيوخ المختصة بدأت النظر فى هذا القانون تمهيداً لعرضه على المجلس - وكان التيار يميل لالغائه (٣٠٣) - وهنا تدخل الانجليز بحجة حماية الأجانب واحتجوا على إلغاء القانون ، وأبلغ الانجليز رأيهم الى رئيس الوزراء النحاس باشا ولكنه رأى تجاهل تصريح ٢٨ فبراير وتمسك بحق مصر فى اصدار مزيد من التشريعات طبقاً للدستور ، وتدخل محمد محمود باشا برأيه فى الموضوع - وكان وزيراً ائتلافياً (حزب الأحرار الدستوريين) ، وكانت وجهة نظره أن يتراجع النحاس باشا عن موقفه المتشدد وأشار عليه بإمكانية إعادة مشروع القانون الى مجلس الشيوخ ثانية دون أى اجراء - كما فعل سعد زغلول - وتمسك النحاس برأيه واحتدم الخلاف ، فامتنع محمد محمود عن الذهاب الى الوزارة وتضامن معه باقى وزراء حزبه - الأحرار الدستوريين - ونشط التحالف بين المندوب السامى البريطانى والقصر الملكى المصرى وأعوانهما السياسيين الانتهازيين ونجحوا فى تمهيد جو من الخلاف داخل الوزارة - ترسيخاً لقاعدة ومبدأ السياسة الانجليزية « فرق تسد » ، وازاء تجاهل النحاس باشا لكل ذلك متمسكاً باعمال حق مصر الدستورى - ولم يبادر بالاستقالة من جانبه - فقد قام الملك فؤاد بإقالة وزارة النحاس باشا فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ، وكان هذا يعتبر تجاوزاً من الملك ويعبر عن الاستهانة بدستور البلاد والاهانة لرئيس الوزراء صاحب الأغلبية البرلمانية - الذى كان هدفه الدفاع عن الدستور وعن كرامة الأمة ، ولا شك أن الشعب صاحب الحق الشرعى والطبيعى - أمراً ونهياً كمصدر للسلطات وهو الذى يؤيد النحاس رئيس حزب الوفد والذى انتخب برلمان الأمة باسم حزب الوفد - فان هذه الاقالة المستهينة بالدستور وبأقدار الرجال الوطنيين - أعضاء المؤسسة الوطنية ، جعلت جماهير الشعب تستاء استياء شديداً من هذه التصرفات الملكية وتصرفات رجال حزب الأحرار الدستوريين ومن دار المندوب السامى البريطانى الذى كان

٠ نفس المصدر السابق (٣٠٣)

وراء كل هذه المؤامرات يرسم ويخطط لها كرد للاهانة المتمثلة في رفض البرلمان لمشروع المعاهدة ، وكانت دار المندوب السامي البريطاني - بطبيعة الحال وواقعه - علي علم بأن هذا الرفض لمشروع المعاهدة - كان يتزعمه وزراء حزب الوفد في الوزارة الائتلافية .

وتعتبر اقالة الملك لوزارة تتمتع بثقة البرلمان أمرا يخالف روح الدستور - طبقا لنص المادة (٦٥) منه - كما أن اقالة الوزارة وهي متمتعة بثقة المجلس النيابي بل بثقة الأمة ، يعد اخلايا واهتراء بنظام الحكم وتجاوزا من الملك - المتحالف مع أحزاب الأقلية ومع المندوب السامي البريطاني - لسلطاته التي حددها ورسمها الدستور ، مما كان يعتبر واضحا وجليا أن اقالة الوزارة الدستورية بمثابة تخلص من أحكام الدستور ، لأنه تلا ذلك وقت العمل بالدستور تم تبع ذلك تزييف الانتخابات البرلمانية مما أدى الى اقامة الحكم المطلق في البلاد .

« مرحلة استهانة الأقلية الحاكمة بالأغلبية المحكومة »

« فرض الحكم المطلق في البلاد » (٣٠٤)

— تأليف الوزارة برئاسة « محمد محمود باشا » (٢٧ يونيو ١٩٢٨)

في نفس يوم اقالة وزارة مصطفى النحاس باشا - ٢٥ يونيو ١٩٢٨ - عهد الملك فؤاد الى محمد محمود باشا - وكيل حزب الأحرار الدستوريين - بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتم تشكيلها يوم ٢٧ يونيو على النحو التالي : - « محمد محمود رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية وجعفر والى للحربية والبحرية وعبد الحميد سليمان للأوقاف وأحمد خشبة للخقانية ونخلة الطيعة للزراعة وعلى ماهر للمالية وإبراهيم فهمي كريم للأشغال ، حافظ عفيفي للخارجية وأحمد لطفى السيد للمعارف العمومية » ، وهي وزارة ائتلافية مؤلفة من حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد - ويمثلهم في البرلمان ٤٥٠ نائبا فقط من ٢١٤ نائبا ، فكانت تمثل وزارة أقلية تتحكم في شعبون الاغلبية وكان هذا أول تجاوز من الملك وحزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد المؤلفة منها الوزارة ، وفي هذا التشكيل المؤلف بالمرسوم الملكي تأمر على الدستور تأمرا صريحا وجليا .

(٣٠٤) « في أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الرفاعي - الجزء الثاني - ص ٥٠ .

ورغم أن رئيس الوزراء - محمد محمود باشا - ذكر في خطاب تشكيل الوزارة أن « رائده هو أن يظل الدستور في حمي جلالة الملك » ، فقد كان أول اجراء له هو تأجيل انعقاد جلسات البرلمان شهرا بكامله ثم أعقب التأجيل صدور مرسوم ملكي بحل البرلمان بمجلسيه وإيقاف الحياة الدستورية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، مما يعتبر معه هذا الاجراء تجاوزا من الملك الذي أصدر هذه المراسيم المخالفة للدستور بالمخالفة لأحكام ونصوص المواد ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ من الدستور وبفضل تضامن الوزارة مع الملك .

ولم تكتف وزارة محمد محمود بذلك ولم تقف عند هذا الحد ، بل قامت بارتكاب كثير من التجاوزات بالعدوان على الحريات التي بدأت بمخالفة الفقرة الخاصة بحرية الصحافة من المادة (١٥) من الدستور ، فبدأت بإصدار الصحف ثم وقفها عن الصدور بل والغائها بالطرق الادارية ، وقوبلت هذه التصرفات والتجاوزات الملكية والوزارية المخالفة بالسخط والاستنكار الشديدين من الأمة حيث كان الدستور هو المطلب الأساسي للشعب والذي كان الشعب يعتبره المكسب الوحيد الذي حصل عليه من ثورة ١٩١٩ والذي لم يمض على اصداره عدة سنوات قلائل حتى أصبح هدفا للعدوان الملكي بالتضامن مع أحزاب الأقلية المتعاونين مع الانجليز المستعمرين للبلاد .

وقام حزب الوفد - صاحب الأغلبية الشعبية - بإصدار نداء دعا فيه الأمة الى النضال في سبيل عودة الدستور بروحه ونصوصه وعودة الحرية للشعب ليمارس حقوقه التي كفلها له الدستور .

ففي ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، دعت الهيئة الوفدية الى اجتماع البرلمان بعد مهلة الشهر ومنعت الحكومة هذا الاجتماع بالقوة المسلحة ، لكن تم الاجتماع بصفة استثنائية بدعوة أعضاء المؤسسة الوطنية المصرية واجتمعوا بدار « مراد الشريعي » في ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ، وأصدروا قرارات وطنية حيث أعلن المجتمعون عدم الثقة بالوزارة ووجوب تخليها عن الحكم كما قرر المجتمعون بطلان جميع التشريعات التي أصدرتها وتصدرها الوزارة في غيبة البرلمان ، وقد أقسم كل عضو من الشيوخ والنواب اليمين بالمحافظة على الدستور وحمايته والدفاع عنه حتى آخر رمق في حياتهم .

٥٥ - تجاوزات وزارة محمد محمود .

توالمت تجاوزات وزارة محمد محمود الصارخة للدستور بدعم ومباركة من الملك لهذه التجاوزات أو بإيعاز منه ، وكان ذلك بمثابة استغلال من

الأفنية الحاكمة للأغلبية المحكومة ، فلجأت الى سياسة القمع والاضطهاد واهدار الحريات فمنعت اجتماعات المعارضة بل واعتدت على المعارضين بالضرب والحبس (٣٠٥) وأسرفت في اضطهاد الصحافة فأصدرت القرارات **بالغاء التراخيص لنحو مائة صحيفة** كما أنذرت وعطلت صدور عدة صحف للمعارضة ، فعطلت صدور جريدة « البلاغ » ومجلة « روزاليوسف » لمدة أربعة شهور وجريدة « وادى النيل » تعطلت نهائيا وأنذرت جريدة « الأهرام » وجريدة « لبارى » وجريدة « كوكب الشرق » التي تم تعطيلها نهائيا وكذلك جريدتى « الوطن » و « الأفكا » ، كما منع البوليس - بالقوة - فربقا من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ من الدخول الى ساحة عابدين لتوصيل شكواهم الى الملك فؤاد واعتدى البوليس عليهم بالضرب ، كما صدرت القوانين الاستثنائية - فى غيبة البرلمان - والتي بمقتضاها منعت الموظفين من حضور الاجتماعات السياسية أو حتى مجرد ايداء آراء أو نزعات وطنية وهددتهم بالفصل وجعلت منهم آلات صماء ودمى تحركها يد كل وزارة تتولى الحكم ، كما حظرت اشتغال طلبة الجامعات ومعاهد التعليم بالسياسة أو ممارسة حق الاضراب أو المظاهرات أو حتى الاجتماعات ، فى نفس الوقت الذى كانت تقوم الوزارة بمحاربة الموظفين البريطانيين بتقليدهم أهم المناصب وأرقى الدرجات فى دواوين الوزارات ومصالحها ، وجددت عقود العمل لكثير منهم بعد انتهاء مدة خدمتهم بل وعينت انجليزيا فى وظيفة « نائب عام » فى المحاكم المختلطة .

وكان من أخطر التجاوزات لهذه الوزارة ٠٠ هو توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر وانجلترا فى ٧ مايو ١٩٢٩ ، وبمقتضاها تأكد انفصال مصر عن السودان تقريبا فجاءت اقرارا لفصل أعمال الرى فى السودان عن وزارة الأشغال المصرية وجعلت ادارة خزان (سنار) فى يد حكومة السودان الانجليزية فعلا ، وأصبح لمفتش الرى المصرى فى السودان أن يتعاون مع مهندسى الرى الانجليزى فقط الذى يقيم فى منطقة خزان سنار لقياس التصريفات والأرصاء لمجرد تحقق الحكومة المصرية من مراجعة حصة مصر من المياه .حسبما تم الاتفاق عليه ، وقد جعلت الاتفاقية جميع أعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان متوقفة على موافقة حكومة السودان للمحافظة على مصالح السودان - الخاضعة للمحكم البريطانى المطلق - وبذلك أصبحت ادارة مياه النيل بالسودان فى قبضة الانجليز كما فقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل وادارتها حيث كانت الاتفاقية فى مجملها تنفيذا لوجهة النظر البريطانية فى الفصل بين مصر والسودان حتى من الوجهة المائية والاقتصادية .

(٣٠٥) « فى اعقاب ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الرافعى - الجزء الثانى - ص ٧٠ .

وبسبب كل هذه التجاوزات أخذت الوفود من مختلف طبقات الشعب المصرى وطوائفه تكتب العرائض الى الملك مطالبة باعادة الحياة الدستورية الى البلاد وقامت بعض هذه الوفود بالتوجه الى القصر الملكى للاحتجاج وتقديم هذه العرائض وكانت قوات البوليس تمنعهم من الوصول الى القصر بالقوة وكان ذلك بمناباة تأكيد على بداية المرحلة التالية من مراحل التذمر والاحتجاج للشعور بظلم واستغلال الأقلية للأغلبية .

وبلغت تجاوزات وزارة محمد محمود تجاوزا صارخا عندما أقالت ثلاثة عشر مستشارا بمحكمة الاستئناف بحجة - زائفة - هي تخفيض سن المعاش للمستشارين ببلوغهم سن الستين بدلا من ٦٥ سنة لأسباب غير معلومة وبطريقة مفاجئة ، وكان هذا الاجراء من أعنف الاجراءات ضد السلطة القضائية وخاصة مع رجال المحكمة العليا ، اذ كان من الاسلم دستوريا أن يترك مثل هذا الأمر للمستشارين أنفسهم فى حالة من يرون احالته الى المعاش من زملائهم - احتراماً لكرامة القضاء وقديسيته - أفضل من اصدار مرسوم ملكى بذلك دون الرجوع لسلطات القضاء .

- مفاوضات محمد محمود وهندرسون (٣٠٦) -

فى أثناء وجود محمد محمود باشا بانجلترا فى شهر يونية ١٩٢٩ - لحضور حفل منحه درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة اكسفورد السابق اتمام دراسته الجامعية بها - صار هناك اتصال بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية لاجراء محادثات بخصوص المسألة المصرية وكان الاتصال بينهما شبه سرى - بين محمد محمود ومستتر هندرسون وزير الخارجية البريطانية فى وزارة حزب العمال - وأسفرت المحادثات عن مشروع معاهدة فى ٣ أغسطس ١٩٢٩ ، وتمت الاتصالات النهائية بعد ابلاغ الملك فؤاد بذلك أثناء وجوده فى أوروبا لقضاء فصل الصيف فى باريس فسافر اليه محمد محمود وأحاطه علما بمشروع المعاهدة ، وكان محمد محمود أثناء المحادثات على اتصال برجلين من الانجليز كانا يعملان بمصر أحدهما مستتر جيرالد دلانى - مراسل وكالة رويتر للأنباء بالقاهرة وثانيهما الرايت أونرايل سيسيل كامبل ، وفى غالب الأمر أنهما كانا وسيطين بين محمد محمود والانجليز فى المفاوضات بشكل أو بآخر .

وكان الجانب البريطانى يتهج نفس مخطئه السابق لاطالة فترة الاحتلال بمزيد من فتح وقف التفاوض حينما يراه ما دام فى النهاية سوف

(٢٠٦) « مذكرات فى السياسة المصرية » - للاستاذ د. محمد حسين هيكل - الجزء

لا يتفق على أى شيء حاسم فى القضية لأن الجانت البريطانى كان على علم تام بأن رئيس الوزراء - محمد محمود فى مأزق إذ أنه لا يستند فى تفاوضه الى أى نوع من أنواع التمثيل الشعبى حيث أن وزارته لا تحظى بالأغلبية البرلمانية ، فقد تعمد الجانب البريطانى فى رسائله المتبادله الى تذكيره بأن تفاصيل المشروع يجب أن تعرض على البرلمان المصرى - رغم علم الجانب البريطانى بأن البرلمان المصرى موقوف بمرسوم ملكى بالاتفاق بين الملك والوزارة ودار المنسوب السامى البريطانى - فأشار محمد محمود فى أحد ردوده على هذا الأمر للجانب البريطانى بأنه مستعد من جهته لعرض مشروع المعاهدة على الشعب المصرى عن طريق البرلمان ، ولذلك فى الفترة فيما قبل نهاية المحادثات فكر محمد محمود فى تعديل الدستور (٣٠٧) بغرض اجراء انتخابات جديدة قد يحصل فيها بشكل أو بآخر على الأغلبية البرلمانية بأية وسيلة وتمكنه بذلك من التصديق على مشروع المعاهدة ، ولذلك - وفجأة - بعد أن كان الجانب البريطانى يطلق على الاتفاق الذى توصل اليه مع محمد محمود بأنه مشروع معاهدة ولكن صدر النص البريطانى والمتفق عليه مع الجانب المصرى وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه (مشروع معاهدة) ، فقد ألغيت ديباجته (٣٠٨) التى تذكر المفاوضات عن الدولتين وألغيت فقراته الختامية ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع معاهدة يراد توقيعها والتصديق عليها ، مما يعد معه هذا الوضع تلاعبا خسيسا من الجانب البريطانى وتجاوزا من المفاوض المصرى محمد محمود باشا ، وبصفة عامة انتهت المقترحات لتؤكد أيضا على بقاء القوات البريطانية فى مصر ولو أنها تضمنت انتقالها الى منطقة القناة فقط ، كما أكدت هذه المقترحات على بقاء السودان منفصلا (٣٠٩) عن مصر مع بقاء مظهرية اقرار الحكم الثنائى فى السودان .

ولو أن هذه المقترحات كانت تتضمن بعض الجوانب الايجابية ، حيث نص الاقتراح السادس منها على اعتراف بريطانيا بأن الحكومة المصرية هى المسئولة عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم وكذلك بحق مصر فى طلب التخلص من نظام الامتيازات الأجنبية وتعهدت بريطانيا ببذل قصارى جهدها ونفوذها لدى الدول الأجنبية الأخرى ذات الامتيازات وصولا الى نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحكمة المختلطة .

(٣٠٧) « مذكرات فى السياسة المصرية » - د محمد حسين هيكل - الجزء الأول - ص ٢٥١ .

(٣٠٨) المصدر السابق - ص ٢٥٢ .

(٣٠٩) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الراجحى - الجزء الثانى - ص ٨٥ الى ٨٨ .

إلا أن هذه المقترحات تضمنت أيضا الجوانب السلبية ، فكان من أبرزها النص في الاقتراح الثالث عشر منها أن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ عن اتفاقية سنة ١٨٩٩ وبناء عليه يظل الحاكم العام الانجليزي مباشر - بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين (بريطانيا ومصر) - السلطات المطلقة التي حولها له اتفاق ١٨٩٩ .

- المآزق الحرج للوزارة (٣١٠) .٠٠

عندما أعلنت نصوص المقترحات - التي هي في حقيقتها مشروع المعاهدة - أعلن حزب الوفد تعليقا عليها بالمطالبة بضرورة عودة الحياة الدستورية لكي تقول الأمة كلمتها فيها ممثلة للبرلمان .

وعند وصول المندوب السامي البريطاني الجديد « سير يرسي لورين » في أول سبتمبر ١٩٢٩ - وكان مخولا بالتصرف في شئون مصر طبقا لما تقتضيه المصالح البريطانية التي تقضى بدوام بقاء مندوبها في مصر دون أي قيود أو شروط مصرية - عند وصوله كان الرأي العام المصرى مطابقا ومؤازرا لرأى حزب الوفد بالتمسك بعدم النظر في المشروع أو المقترحات الا بعد عودة الحياة الدستورية ، وفي ذات الوقت كانت وزارة محمد محمود ترغب في البت في الموضوع حال قيامها بمهام الحكم - واذا لزم الأمر أن تقوم هذه الوزارة باجراء الانتخابات بأية وسيلة ولو بالتزيف - وأصر الوفد على المطالبة بضرورة استقالة الوزارة حتى لا تعبت بحرية الانتخابات وطالب بتشكيل وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ، وقام المندوب السامي البريطاني الجديد بدوره بالتدخل - تجاوزا - وأبلغ الملك فؤاد والوزارة بأن الحكومة البريطانية تقبل شروط حزب الوفد وكان مفاد ذلك هو اسقاط وزارة محمد محمود وتشكيل وزارة جديدة محايدة تتولى عملية اجراء الانتخابات وكانت هذه الخطوة بارادة بريطانيا وليست بارادة ملك مصر مما كان يعتبر استضعافا من الملك وتقاعسا منه عن موازنة سلطاته خضوعا لارادة المندوب السامي البريطاني وارادة حكومته .

- استقالة وزارة محمد محمود .٠٠ (٢ أكتوبر ١٩٢٩)

- وتأسيس وزارة عدلى يكن .٠٠ (٤ أكتوبر ١٩٢٩)

وقدم محمد محمود باشا استقالة وزارته يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وقبلها الملك في نفس اليوم وعهد في اليوم التالي ٣ أكتوبر الى عدلى يكن باشا بتأليف الوزارة ، وصدر المرسوم الملكي بتشكيلها يوم ٤ أكتوبر كالاتي : - « عدلى يكن رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، أحمد مدحت يكن للخارجية ،

(٣١٠) المصدر السابق - ص ٩٤ ، ٩٥ .

عبد الرحيم صبرى للمواصلات ، حسين درويش للحقانية ، مصطفى ماهر للمالية ، حسين واصف للأشغال ، واصف سميكة للزراعة ، أحمد علي للأوقاف ، حافظ حسن للمعارف ومحمد أفلاطون للحربية » ، تم صدر مرسوم ملكي في ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ باستئناف العمل بأحكام الدستور وباجراء انتخابات لمجلس النواب ، وأجريت الانتخابات يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ حيث فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة حيث نال ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥ مقعدا ونال الحزب الوطني خمسة مقاعد ونال حزب الاتحاد ثلاثة مقاعد ونال المستقلون باقي مقاعد البرلمان وقد قاطع حزب الأحرار الدستوريين الانتخابات .

— استقالة وزارة عدلي يكن .

— وتأييف وزارة النحاس باشا — الثانية . (أول يناير ١٩٣٠)

في ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ قدم عدلي يكن استقالة وزارته — الانتخابية — وعهد الملك فؤاد الى مصطفى النحاس يوم أول يناير ١٩٣٠ بتأليف الوزارة حيث تشكلت في نفس اليوم كالآتي : —

« مصطفى النحاس رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، حسن حسيب للحربية والبحرية ، واصف بطرس غالى للخارجية ، محمد نجيب الغرابي للحقانية ، عثمان محرم للأشغال ، محمد صفوت للزراعة ، مكرم عبيد للمالية ، محمود فهمي النقراشي للمواصلات ، بهي الدين بركات للمعارف العمومية ، محمود بسيوني للأوقاف » ، وكان أهم ما جاء يخاطب تأليف الوزارة هو « أن من الأغراض الأولى للوزارة العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه . . . والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول الى اتفاق مشرف بين مصر وبريطانيا . . الخ ، وتم تعيين عدلي يكن باشا رئيسا لمجلس الشيوخ كما تم انتخاب ويصا واصف باشا رئيسا لمجلس النواب .

— مفاوضات : النحاس — هندرسون :

في ٦ فبراير ١٩٣٠ أصدر البرلمان المصري الجديد تفويضا لوزارة مصطفى النحاس باشا بالتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها السابقة مع وزارة محمد محمود للوصول الى اتفاق مشرف لمصر ، وتألف الوفد الرسمي المصري للمفاوضة وسافر الى لندن وجرت المفاوضات بين الوفد المصري ومستر هندرسون وزملائه بدءا من يوم ٣١ مارس ١٩٣٠ حتى يوم ٨ مايو ١٩٣٠ حيث توقفت المفاوضات لعدم امكان التوصل الى

اتفاق بين الجانبين بشأن المادة الخاصة بتسئون السودان ، وكانت المفاوضات فى مجملها - بما فيها المادة الخاصة بالسودان - هى ذات المقترحات التى سبق تناولها مع رئيس الوزراء السابق محيد محمود ، وطلب الوفد المصرى تعديل هذه المادة - الخاصة بالسودان - ليضاف الى نصها السابق عبارة : « أن لا يكون فى ادارة الحاكم العام للسودان مساس بحقوق مصر ومصالحها المادية » ، وكذلك يضاف الى النص المطلوب تعديله عبارة : « على أن يدخل الطرفان المتعاقدان - اذا طلب أحدهما - فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة (المقترحة) » ، أما النص الأول - السابق - فلم يحدد موعدا لهذا التعديل ولا يلزم انجلترا باجابة مصر الى طلبها التعديل ١٠ ٩٩ ، ولم يقبل الجانب البريطانى يادخال هذه التعديلات وتمسكت الحكومة البريطانية بالنص الأول - السابق - وفى المقابل لم يقبل الوفد المصرى ذلك وظهر واضحا وجلبا أن بريطانيا تريد أن تحتصب من مصر ما لا يقبله أى مفاوض ، مما أدى الى التوقف وقطع المفاوضات .

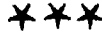
- تأمر التحالف المعادى للشعب . .

وما أن قطعت المفاوضات ، حتى تحرك التحالف التقليدى بين السراى وال مندوب السامى البريطانى وطلاب المناصب للتخلص من وزارة حزب الأغلبية - الوفد - ، وبدأ حزب الأحرار الدستوريين تديراتهم فرفعوا العرائض الى الملك فؤاد فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ والننى حملت فى طيات سمطورها الكثير من المطاعن فى الوزارة وتضرعوا الى الملك أن يتلافى الأمر بحكمته (أى اقالة الوزارة كما سبق) وكان غرضهم وغرض التحالف لم يكن الا هدم الدستور ، خاصة وأن وزارة النحاس باشا كانت قد أعدت مشروع قانون محاكمة الوزراء لتقديمه للبرلمان وبه نصوص تقضى بمعاقبة الوزراء الذين يعتدون على الدستور أو مخالفة حكم من أحكامه وكل وزير يبدد أموال الدولة وذلك لصيانة النظام الدستورى وحمايته من التلاعب والاعتداءات ، ورفض الملك فؤاد التوقيع على هذا المرسوم بهذا القانون لعرضه على البرلمان لأن السراى - فى أوقات كثيرة - كانت فى حاجة الى الاستعانة بأمثال هؤلاء الوزراء الذين قد يقعون تحت طائلة هذا القانون ويحاكمون بموجبه ، ثم انتهزت السراى الفرصة واختلقت خلافا بينها وبين الوزارة على أسماء المرشحين لتعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ بدلا من الذين سقطت عضويتهم ووضعت أسماء مرشحين آخرين خلاف من رشحتهم الوزارة .

– استقالة وزارة النحاس باشا (٣١١) ٠٠ (١٧ يونية ١٩٣٠)

وانتهى الأمر باستقالة وزارة النحاس باشا حيث تقدم هو بالاستقالة قبل أن يبادر الملك باتباع عاداته التقليدية المهينة – مع حزب الوفد – بإقالة الوزارة ، وقبل الملك استقالته يوم ١٩ يونية – رغم تمتع هذه الوزارة بثقة الشعب والبرلمان ولم تستمر في الحكم الا ستة شهور فقط .

وتعد جميع مؤامرات حزب الأحرار الدستوريين والقصر – والمعارك المفتعلة لإقالة الوزارة الوفدية – بمثابة تجاوز من الملك فؤاد ومن أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وعدوان صارخ على الدستور ، في نفس الوقت الذي وقف فيه الانجليز – خلف ستار – يعلنون كعادتهم عدم تدخلهم في هذه الأزمة الداخلية ، وقد سجل النحاس باشا هذه التجاوزات في آخر جلسة له في اجتماع مجلس النواب بعد تقديم استقالته .



صورة أخرى من ٠٠ معاناة الأغلبية المحكومة من الأقلية الحاكمة

– تأليف وزارة اسماعيل صدقي باشا ٠٠ (٢٠ يونية ١٩٣٠)

في ٢٠ يونية ١٩٣٠ ، صدر المرسوم الملكي بتأليف وزارة صدقي باشا – ورفض حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك فيها – وقد تشكلت هذه الوزارة على النحو التالي : « اسماعيل صدقي رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية والمالية ، محمد توفيق رفعت للحربية والبحرية ، علي ماهر للمعارف العمومية ، توفيق دوس للمواصلات ، محمد حلمي عيسى للأوقاف ، حافظ عيسى للخارجية (الوزير الوحيد من حزب الأحرار الدستوريين) » (٣١٢) .

وكان اختيار الملك لصدقي باشا بالذات ، دليلا على رغبته وتحالفه التقليدي بالاعتداء على الدستور وعلى الحياة النيابية – ولو أن المندوب السامي الجديد « السير برسي لورين » أثار أن يعلن بل يتظاهر بالتزامه الحياد في المشاكل التي تدب بين الملك فؤاد ووزرائه والأحزاب والذي بقي متمسكا بهذا التظاهر عن عمد حتى غادر مصر عام ١٩٣٣ ، لأن السياسة البريطانية وقتها كان من مصلحتها أن تترك الحبل مرتخيا للملك.

(٣١١) « في أعقاب ثورة ١٩١٩ » – للأستاذ الرفاعي – الجزء الثاني – ص ١٨٠ -

(٣١٢) « عشت حياتي بين هؤلاء » – للأستاذ محمد أحمد فرغلي – ص ٥٤ -

غؤاد يمارس هوايته فى الاستثناء بجانب من سلطة الحكم المطلقة وضرب أحزاب الأقلية ببعضها البعض مع تشكيل الوزارات الاستبدادية منهم والتنكيل بصفة خاصة بحزب الأغلبية - حزب الوفد - الذى يمثل المؤسسة الوطنية وترك الحبل على الغارب لوزارات الأقلية للاعتداء على الدستور وعلى الحياة البرلمانية ومسايرتها بما يتمشى مع السياسة البريطانية التى ترغب وتعمل على الهاء الشعب المصرى ومؤسسته الوطنية عن المطالبة بالاستقلال الكامل عن طريق المفاوضات التى أخذت تتشدد فى مطالبها كما حدث مع محمد محمود والنحاس وكان توقف هذه المحادثات من مبررات تخلص الملك والندوب السامى من المتفاوضين المصريين المتشددين خشية سخط الرأى العام ، وأكبر دليل على هذا المخطط الانجليزى هو تتبع التجاوزات التى قامت بها وزارة اسماعيل صدقى وتشجيع الملك لها فى التنكيل بخصومه وخاصة حزب الوفد وتعطيل الحياة البرلمانية .

٠٠ - استهانة صدقى باشا رئيس الوزراء بالأغلبية - الحكومة - (١) -

وقد سجل صدقى باشا فى خطابه الى الملك يقبول تأليف الوزارة فقال : « وستنهج الوزارة فى سبيل الوصول الى تحقيق الطمأنينة بالوسائل الطبيعية ٠٠٠٠ وهى قوية الرجاء بالألا تلجئها الظروف على كره منها الى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب ، !! ، وفى اليوم التالى - ٢١ يونية - لتأليف الوزارة بدأت مهامها باستصدار مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا - ابتداء من ٢١ يونية - رغم أن التقاليد الدستورية كانت تقضى باجتماع مجلسى الشيوخ والنواب لتلاوة المرسوم الملكى الصادر بتأجيل اجتماع البرلمان - وكان محمدا لذلك جلسة يوم ٢٣ يونية - ، ولما صمم رئيس مجلس النواب ويصا واصف باشا ورئيس مجلس الشيوخ عدلى يكن باشا على اجتماع المجلسين فى موعده ، تجاوزت الوزارة فمنعت هذا الاجتماع باستخدام تدخل قوات الجيش من الخارج والداخل - بعد أن أغلقت أبواب البرلمان وربطت بابه الحديدى الخارجى بسلاسل حديدية ، وكان هذا تجاوزا واعتداء صارخا من الحكومة على الدستور ، لأن المادة ١١٧ من الدستور كانت تنص على أن « لكل من مجلسى النواب والشيوخ المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس ، ولا يجوز لأية قوة مسلحة المدخول الى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه لا يطلب من رئيس المجلس » .

٠٠ - مرحلة الوعى وتور المؤسسة الوطنية -

عندما حضر الشيوخ والنواب فى الموعد المحدد لانعقاد جلستهم - ٢٣ يونية ١٩٣٠ - قام ويصا واصف رئيس النواب بتكليف البوليس

المخصص لحراسة البرلمان بتحطيم السلاسل الحديدية المغلق بها الباب ودخل النواب والشيوخ كل فريق الى قاعته حيث تلى مرسوم تأجيل الاجتماعات ثم أقسم كل من أعضاء المجلسين اليمين بالمحافظة على الدستور وأرسل كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ خطابي احتجاج على هذه التصرفات الاستبدادية الاستفزازية والمخالفة لأحكام الدستور الى رئيس الوزراء اسماعيل صدقي ، كما أصدر الأعضاء من النواب والشيوخ مذكرات احتجاج واستنكار لما ارتكبه الحكومة من مخالفات دستورية .

وعقب ذلك تم اجتماع مؤتمر من الشيوخ والنواب من أعضاء مجالس المديریات فی (٣١٣) نادى الحزب السعدى يوم ٢٦ يونية ١٩٣٠ ،

وسجلوا على الحكومة تجاوزاتها بالآتي : -

(أ) بأن الوزارة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا بعد تشكيلها ولم تتقدم الى نواب الأمة لتنال ثقتهم والتي بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكما دستوريا .

(ب) أن الحكومة أجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر بمرسوم ملكي وتدخلت فى صميم الاجراءات والقواعد الدستورية لمنع تلاوة هذا المرسوم داخل قاعات البرلمان على نواب الأمة وشیوخها .

(ج) أوصدت الحكومة أبواب البرلمان بالقوة المسلحة فى وجه ممثلى الأمة شیوخا ونوابا لتمنعهم من القيام بأداء واجبهم الدستورى .

● وقدر المؤتمر :

أولاً : الدفاع عن الدستور .

ثانياً : عدم التعاون مع الحكومة والدعوة لتنظيم هذا الموقف وخاصة اذا تعمدت الحكومة إيقاف العمل بالدستور واغلاق البرلمان .

ثالثاً : القسم على ما سبق وابلغ هذه القرارات الى الأمة بكافة طوائفها .

(٣١٣) فى اعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزم ثاب للاستاذ الرفعى ، ص ١٨٢ .

•• - مرحلة العمل الإيجابي

على اثر ذلك ، عم السخط جميع أنحاء البلاد وتوالت الاجتماعات الشعبية للاحتجاج ، واشتبكت قوات البوليس بجموع الشعب في الزقازيق ، وفي بلبس قتل ثلاثة من الأهالي ، وفي المنصورة استخدمت الوزارة ثلاثة آلاف من جنود الجيش حيث قتل أربعة من الأهالي وفي بورسعيد استشهد أحد المتظاهرين وفي طنطا ألقى القبض على ٧٤ شخصا من المتظاهرين وفي بورسعيد قامت مظاهرات صاخبة يوم ١٥ يوليو - احتجاجا على حوادث القتل في الاسماعيلية والسويس وقبض على عدد كبير من المتظاهرين وفي الاسكندرية وبلبس والمنصورة - حيث بلغ عدد القتلى عشرون قتيلًا وكثير من الجرحى ، أما في القاهرة فقد قامت المظاهرات يوم ٢١ يوليو - عقب منع القوات المسلحة من الجيش والبوليس النواب والشيوخ من الاجتماع بالبرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل - حيث بلغ عدد القتلى أربعة من الأهالي .

•• - موقف بريطانيا من الأحداث

وفي بريطانيا كشف التصريح الذي أعلنه رئيس الوزراء البريطاني « رامز ماكدونالد » في مجلس العموم يوم ١٦ يوليو ١٩٣٠ - بعد تفافم الأحداث في مصر - حيث أطلق على هذه الأحداث « الأزمة الدستورية الحالية في مصر » ، الى أن قال : « أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها الى المندوب السامي أن يراعى خط الحياد الدقيق التام » ، وكان هذا يتمشى مع المخطط البريطاني في هذه المرحلة لتحقيق المصالح البريطانية كما سبق أن أسلفنا ••

كما أرسلت الحكومة البريطانية للمندوب السامي لا بلاغ صدق باشا أنه مسئول عن حماية أرواح الأجانب المقيمين بمصر ، كما أبلغ النحاس باشا بذلك - بصفته زعيم الأغلبية والقادر على تحريك الشعب - « أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر » ، وخشية من تفاقم الحالة وتدهور الموقف - بعد أحداث الاسكندرية العنيفة والتي أعادت الى الأذهان حالة الاضطراب أيام ذروة أحداث الثورة العرابية - أصدرت حكومة بريطانيا أوامرها الى بارجتين حريتين بالسفر الى مياه الاسكندرية ، وكان لوصول هاتين البرجتين وقعا اليما في نفوس أفراد الشعب لعودة بريطانيا لاستخدام أساليبها الاستبدادية الاستعمارية البغيضة •

وكان الرد من النحاس باشا على هذا التبليغ البريطاني مسجلاً أن أسباب تفاقم الأحداث يرجع الى قيام الحكومات - المعادية للشعب - بالاعتداء

على الدستور بممارسة الحكم المطلق ، وأن حزب الوفد حريص كل الحرص على الدفاع عن الدستور في حدود حقوق وأهداف حزب الأغلبية .

– عودة الى تجاوزات صدقي باشا ووزارته ٠٠ (استغلال الأقلية للأغلبية) :
في يوم ١٢ يوليو ١٩٣٠ ، استصدرت وزارة صدقي باشا مرسوما ملكيا بفض السورة البرلمانية قبل أن يقر البرلمان ميزانية الدولة – ويعد هذا تجاوزا ومخالفا للمادة ١٤٠ من الدستور والتي تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية – كما جاء نقضا وتجاوزا للمادة ٩٦ من الدستور والتي تقضى باستمرار دور الانعقاد العادى لمدة ستة شهور على الأقل ، فاحتج أعضاء البرلمان على هذا المرسوم ، واحتلت الحكومة بقواتها المسلحة دار البرلمان فى يوم ٢١ يوليو ١٩٣٠ ، فاحتج رئيس مجلس الشيوخ عدلى يكن على احتلال الحكومة يقواتها المسلحة دار البرلمان بعد أن هددت الحرس الخاص به ، واجتمع أعضاء البرلمان بالنادى السعدى يوم ٢٦ يوليو وقرروا سحب الثقة بالوزارة .

– انتهازية أحزاب الأقلية :

ظهرت انتهازية حزب الأحرار الدستوريين جلية فى ملايسات تشكيل وزارة صدقي باشا ، فقد تعمد صدقي باشا عند تشكيله الوزارة أن يشرك معه فيها بعض أعضاء (٣١٤) حزب الأحرار الدستوريين مقابل تأييدهم له والتوقف عن معارضتهم له والسكوت عن تجاوزاته الصارخة فى مقاومته تيار حزب الوفد (٣١٥) الجارف وللتفرغ لمقاومة المعارضة الوفدية ، وفى نفس الوقت انتهز أعضاء حزب الأحرار الدستوريين فرصة احتياج صدقي باشا لهم وقبلوا المشاركة فى الحكم وفرض شروطهم على صدقي باشا – على أساس أن مشاركتهم فى الوزارة حماية لأنصارهم (٣١٦) من يطش وزارة اسماعيل صدقي – ولو أن محمد محمود نفسه نقم على اسماعيل صدقي لتأليفه الوزارة بدونه خضوعا لرأى الملك فؤاد وامعانا من الملك فى العيث بهؤلاء الوصوليين المنتسبين للأحزاب ، حيث كانوا – فى سبيل الوصول الى المناصب – يتهاونون فى أبسط القواعد الأخلاقية السياسية ، فكانوا من العوامل الأساسية لفساد الحياة العامة ، وبذلك يغتتم الملك والسلطة البريطانية الفرصة للتلاعب بهم وبالتالى التلاعب بمصالح بلادهم مصر .

٠ (٣١٤) « فى اعقاب ثورة ١٩١٩ » – للأستاذ الراقى – الجزء الثانى – ص ١١٢

٠ (٣١٥) « منكرات فى السياسة المصرية » – د محمد حسين هيكل – الجزء الأول –

ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

٠ (٣١٦) « فى اعقاب ثورة ١٩١٩ » – للأستاذ الراقى – الجزء الثانى – ص ١١٢

الغاء دستور ١٩٢٣ ٠٠

٠٠ وعلان دستور آخر ١٩٣٠ ٠٠ (٢٢ أكتوبر)

ظهر واضحا ما كان يبينه الملك فؤاد من تأمر على دستور البلاد ، ومدى توافق خطواته مع السياسة البريطانية التي تتظاهر وتدعى الموقف الحيادي في الأزمة الدستورية وغيرها من شئون مصر الداخلية والخلافات بين أحزابها ، وظهر أيضا مدى استغلاله لضعف نفوس المتطلعين للمناصب الوزارية من أعضاء أحزاب الأقلية واستعدادهم لممارسة أية تجاوزات ماداموا سيحتلون المناصب الوزارية ، وتمشيا مع كل ذلك - وفجأة - صدر الأمر الملكي في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بالغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلسي النواب والشيوخ وعلان دستور جديد - يضمن به الملك تثبيت سلطانه وانفراده بالحكم في غفلة من أى رقابة شعبية أو برلمانية - ، ونفذ رئيس الوزراء اسماعيل صدقي هذا الانقلاب الدستوري ليضمن بقاءه في الحكم والانفراد بالسلطة مع الملك تحت ظل دستور جديد جاء في جميع بنوده خلوا من مساءلة البرلمان - الجديدة - للوزارة وما شمله من قانون انتخاب يغطي على أى تزيف أو تلاعب في الانتخابات ، بما يضمن حصول حزب رئيس الوزراء - صدقي باشا (حزب الشعب) - على الأغلبية الزائفة ، وكان من وراء كل هذه المخططات دور المندوب السامي البريطاني « السير برسي لورين » الذي أتقن القيام بدوره في التظاهر باتخاذ الموقف الحيادي بين السلطات في مصر وعدم التدخل في شئونها وأزماتها الداخلية - ما دامت لا تمس المصالح البريطانية والوجود البريطاني بل تضمن الاستقرار له ، وكان مما يؤكد هذه الأدوار المتبادلة بين الملك فؤاد واسماعيل صدقي والمندوب السامي البريطاني ما نشرته جريدة « الديلي ميل » الانجليزية بقولها - قبل صدور المرسوم بالدستور الجديد : « تدبر أزمة جديدة في سراي عابدين ٠٠٠ فقد اتصل بي من أصدق الموارد أن الملك فؤاد بمعاونة صدقي باشا قد وضع دستوراً جديداً تماماً ، وأن هذا الدستور - يمتضى الخطط الموضوعة - سيرضه صدقي باشا على الملك رسمياً يوم الأربعاء أو حوالي هذا اليوم ، وسيوقع الملك المرسوم باصدار الدستور الجديد الذي ينفذ في الحال والذي يقضى بحل البرلمان الحالي ٠٠٠ ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراي ٠٠٠ وسيكون من نتيجة هذا التغيير المنتظر نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المنتظرين المعادين للبريطانيين الى الملك الذي يرغب في حكم البلاد حكماً مطلقاً » ، ومن أغرب مظاهر هذا الانقلاب هو الموقف الذي تلقاه الحكومة البريطانية التي وقفت متفرجة متغافلة عن هذه التجاوزات بحجة أنها ليست من شئونها ، أما العالمون ببواطن الأمور في مصر ، فيقولون انه

من المستحيل - عمليا - أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل في شئون مصر ، فما دامت بريطانيا تحتل بجنودها أراضي مصر ويتمركز أسطولها على مقربة من الاسكندرية ، فان عدم تدخلها يعتبر - على الأقل - على سبيل التأييد السلبي .

وقد اعترفت - أيضا - جريدة « التيمس » البريطانية - في فبراير ١٩٣٢ بأن : « مصر أية حكومة مصرية في الأحوال الحاضرة يتوقف على الانجليز مهما شددت الحكومة البريطانية في التمسك بالحياد » .

- التجاوزات الصارخة في دستور ١٩٣٠ (٣١٦)

- أهدر دستور ١٩٣٠ سلطات الأمة وحقوقها في مواضع كثيرة - منها :
- ١ - ألغى دستور ١٩٢٣ بأمر ملكي - وهو نفس الدستور الذي أقسم الملك فؤاد على احترامه - ولذلك تعمد الملك فؤاد ألا يقسم يمين الولاء للدستور الجديد ، وكل هذه سوابق خطيرة في تاريخ الحياة النيابية في أى بلد لأن الملك لا يملك فسخ الدستور لأنه عبارة عن تعاقد بين طرفين هما الملك والشعب ، فبذلك يكون قد فسخ هذا التعاقد من طرف واحد .
 - ٢ - نص الدستور الجديد - ١٩٣٠ - أنه غير قابل لأي تعديل لمدى عشر سنوات .
 - ٣ - شوه هذا الدستور الجديد - بأسلوب صارخ - حق مجلس النواب في طرح الثقة أو عدم الثقة بالوزراء أو بالوزارة ، رغم انه نص عليها ولكن بتحفظات تجعل من المستحيل ممارسة هذا الحق .
 - ٤ - المادة الخاصة بحق الملك في حل مجلس النواب ، مادة مطلقة تعطى للملك الحق في حل المجلس دون أية حقوق للمجلس ودون تحديد مواعيد ثابتة لممارسة البرلمان حق إعادة النظر في القوانين التي يرفض الملك التصديق عليها ، وقد صيغت هذه المادة ممسوخة وخالية من أية ضمانات للشعب أو للبرلمان لفرض ارادة أى منهما ضد رغبات وأهواء الملك أو السلطة التنفيذية وضد استبدادهما ، بل أعطى للسلطة التنفيذية فرصا واسعة في حق التشريع وبضمانات تحقق لها فرض ما ترغبه من قوانين حتى ولو كانت ضد مصالح البلاد .

(٣١٦ مكرر) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٣ الى ص ١٢٧ .

- ٥ - جعل هذا الدستور الحق المطلق في اقتراح الفوانين المالية للملك فقط وحرصها على مجلسى النواب والشيوخ ، كما أعطى الحق للسلطة التنفيذية في تقرير الاعتمادات المالية - فى غيبة البرلمان .
- ٦ - جعل للسلطة التنفيذية - أيضا - الحق فى نقل الاعتمادات المالية من باب أو بند الى آخر - فى الميزانية - بدون تصديق عليها من البرلمان .
- ٧ - لم يوجب حق البرلمان فى تقرير ميزانية الدولة أو التصديق عليها قبل فسخ الدورة البرلمانية .
- ٨ - كما أجاز للسلطة التنفيذية - فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترات حل مجلس النواب - حق تقرير أية مصروفات غير واردة بأبواب أو بنود الميزانية بفتح اعتمادات مالية جديدة .
- ٩ - جعل هذا الدستور الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ هم الأغلبية حيث نص على أن يكونوا ثلثه أخماس أعضاء المجلس .
- ١٠ - إعادة هذا الدستور للملك الحق فى الاشراف الكامل والتعيين لرجال الدين وشيخ الأزهر ، يعد أن كان دستور ١٩٢٣ يحتم أن يمارس الملك السلطة فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس مجلس الوزراء وبناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزارة فى اختيار شيخ الأزهر ، وكان الدستور الجديد - ينص على غير ذلك حيث جعل فى يد الملك والسلطة التنفيذية امكان تقليب الأزهر ضد أى سلطة فى البلاد حتى ضد الأحزاب أو البرلمان أو - المؤسسات الوطنية - عند اللزوم .
- ١١ - قضى الدستور الجديد على المقصود بالمادة الخاصة بالزام الملك بدعوة البرلمان للانعقاد غير العادى الاستثنائى اذا طلب أغلبية أعضاء المجلس ذلك - عند الضرورة - فجعل هذه الضرورة غير ملزمة للملك بل أصبحت تقديرية وجوازية له .
- ١٢ - كما جاء قانون الانتخابات الجديد متضمنا نصوصا تسهل عملية تزييف هذه الانتخابات .

- تأليف حزب الشعب ٠٠ (١٧ نوفمبر ١٩٣٠) (٣١٦م)

بعد أن قطع صدقى ياشا شوطا طويلا فى ممارسة العدوان على الدستور والتكليل بالمعارضين لسياسته الاستبدادية ، وجد نفسه فى فراغ

(٢١٦ مكرر) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٢ .

سياسى داخلى وخاصة بعد أن وقفت جميع الأحزاب السياسية ضده - حتى التي كانت تؤيده فى بدء التشكيل الوزارى لتبادل المنفعة والمصالح وليس بغرض خدمة مصالح البلاد - فقد فكر فى تأليف حزب جديد يعتمد عليه فى الحياة السياسية - الصورية - التي رتبها لنفسه ولحساب الملك والسلطات البريطانية ، فأسس حزبا أسماه (حزب الشعب) وتولى هو رئاسة هذا الحزب وأصدر له جريدة يومية أسماها (الشعب) واستخدام الادارة فى مساعده فى تكوين هذا الحزب وكان الانفاق على الحزب وجريدته من أموال وميزانية الدولة ، وقد أطلقت عليه صحافة المعارضة وأحزابها لقب « حزب الحكومة » ، وكان الهدف الأساسى لصدقى باشا أن يرتكن على هذا الحزب فى دخول الانتخابات وعلى مبادئ دستوره الجديد - دستور ١٩٣٠ - والذي كان متأكدا أن هذا الدستور سيوصل حزبه - بغير ارادة الأمة - الى قمة السلطة التنفيذية .

.. السخط العام ..

إذا وضعنا فى الاعتبار أن حزب الوفد كان يمثل المؤسسة الوطنية - حزب الأغلبية - فقد دعا الى مقاطعة الانتخابات والاحتجاج على اصدار دستور ١٩٣٠ والأساليب والوسائل التي تم اصدار هذا الدستور بها والأهداف المنشودة من وراء اصداره ، وقام الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين - أيضا - بالاحتجاج حيث اتفق حزبا الوفد والأحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات ، فعقدوا المؤتمرات والاجتماعات حيث توالى الخطب والبيانات لتوعية الشعب وتبصيره بما يدبر له فى الخفاء ، لمكاسبه بالاعتداء عليها وعلى حريته - كما أصدر حزبا الوفد والأحرار قرارات بعدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخابات الجديدين .

.. مرحلة وعى شعبى ..

على أثر ذلك ، تجاوب كثير من العمدة والمشايع فى شتى أنحاء البلاد مع نداءات حزبي الوفد والأحرار الدستوريين ، فقدم كثير منهم استقالاتهم فقامت وزارة الداخلية بمطاردتهم واستخدام أساليب التعسف والعنف معهم ، ورغم ذلك استمرت وتزايدت الاستقالات فاعتبرتهم الوزارة مغلين بواجبات وظائفهم واحالتهم للمؤاخذة وللمحاكمة أمام لجان الشياخات ومجالس التاديب وأصدرت ضدهم الأحكام الجائرة القاسية بالقرامات الفادحة لتعجيزهم ، حيث صدر أحكام - فى يوم واحد - على ٢٤ عمدة وشيخ بلد من مديرية الدقهلية وحدها ، ورغم كل ذلك بلغت عدد الاستقالات أربعمائة استقالة تحديا لكل أساليب التهديد .

وتضامن حزبا الوفد والأحرار الدستوريين وتعاهدا على النضال لاعادة الحياة الدستورية ، فعقدنا ميثاقا قوميا - في ٣١ مارس ١٩٣١ -
قررا فيه :

- ١ - مقاطعة أى من الانتخابات فى ظل دستور ١٩٣٠ .
- ٢ - تأليف جبهة وطنية موحدة لاعادة الحياة الدستورية والنظام الدستورى طبقا لدستور ١٩٢٣ .
- ٣ - تنظيم زيارات مشتركة للأقاليم للدعوة ضد وزارة صدقى ونظامه وضد الانتخابات .
- ٤ - النضال حتى يعود الحكم النيابى بكل تقاليد الصليحة والسليمة ، فتنولى الأغلبية النيابية مقاليد شئون الحكم .

وقد قامت وزارة اسماعيل صدقى بمنع هذه الاجتماعات والمؤتمرات بالقوة حيث استعملت العنف حتى مع رئيسى حزبي الوفد والأحرار الدستوريين ومع كبار رجال الحزبين ، ووقعت حوادث الشعب فى بنى سويف حيث قتل هناك سبعة من الأهالى ، كما منعت حكومة صدقى عقد المؤتمر الوطنى يوم ٨ مارس ١٩٣١ بالقوة ، فقام أعضاؤه برفع عرائض بقراراتهم واحتجاجهم ضد تصرفات الحكومة التعسفية والعنيفة الى الملك وأحاطوا بها علما ممثلى الدول الأجنبية .

- اجراء الانتخابات ٠٠ (٣١٦م)

وأجريت الانتخابات فى مايو ويونيه ١٩٣١ ، وانفرد حزب الشعب - حزب حكومة اسماعيل صدقى - فى الميدان - حيث قاطع حزبا الوفد والأحرار الدستوريين هذه الانتخابات - الا انه وللأسف اشترك الحزب الوطنى فى الانتخابات وكان الأجدر به أن يكون فى مقدمة صفوف المقاطعة ، وأجريت الانتخابات فى جو كله سخط شعبى ومظاهرات مضادة للحكومة حيث تساقط عدد كبير من القتلى والجرحى ، وحسب بيانات الحكومة - وهى غير صحيحة وأقل من الحقيقة بكثير - أنه قد قتل ثلاثة عشر فى القاهرة وسبعة عشر فى مديرية الدقهلية كما قتل مساعد حكمدارها ، وقتل ستة من الأهالى فى ميت غمر وعشرة من أهالى مركز المنصورة وواحد فى شبين القناطر وواحد فى حلوان وغلام فى زفتى ، وقد اعتقلت الحكومة كثيرا من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات والفئات .

(٣١٦ مكرر) نفس المصدر السابق ، ص ١٥٠ الى ص ١٥٢ .

– واجتمع البرلمان ٠٠ (٢٠ يونيو ١٩٣١)

كان من أسوأ ما اتخذته هذا البرلمان من قرارات – ضد مصلحة البلاد – هو اقرار اتفاقية « واحة جغبوب » فى يونيو ١٩٣٢ ، تلك الاتفاقية التى سبق ووقعها زيوار باشا فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ والتى بموجبها تنازلت الحكومة المصرية عن هذه الواحة للحكومة الإيطالية – بمباركة انجلترا – حيث كانت ليبيا خاضعة للاستعمار الإيطالى ، رغم أن البرلمان المتابعة على مدى سنوات ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٣٠ كانت قد امتنعت عن اقرار هذه الاتفاقية المجحفة لحق مصر باغتصاب قطعة من أرضها ، وفجأة يقر برلمان وحكومة اسماعيل صدقى هذه الاتفاقية ، كما يقر كثيرا من القوانين المقيدة للحريات وخاصة فى مجال الصحافة والنشر .

وتمادت حكومة اسماعيل صدقى فى التكنيل بالأحزاب والعمد والمشايخ المعارضين وبالشعب الساخط ، وكانت نتيجة ذلك أن تصاعدت حركات (٣١٧) المقاومة الشعبية كمظهر من مظاهر نقمة الشعب على اسماعيل صدقى وحكومته ، وفى شهر يوليو ١٩٣١ أطلق مجهولان الرصاص على رئيس مجلس النواب محمد توفيق رفعت وألقيت قنبلة فى خفاء وزارة الحفانية وانفجرت قنبلة أخرى فى دار علام باشا وكيل مجلس النواب ، كما عثر على قنبلة مشتعلة فى دار اسماعيل صدقى فى فبراير ١٩٣٢ ، وفى مايو ١٩٣٢ وضعت قنبلة بين قضبان السكة الحديد عند بلدة « طما » بمديرية سوهاج بغرض تسف القطار الذى كان يستقله اسماعيل صدقى ، وفى ديسمبر ١٩٣٢ عثر على قنبلة وضعت على سور مدرسة النهضة فى صباح اليوم الذى زار الملك فؤاد فيه المدرسة ، وفى نفس الشهر انفجرت قنبلة على مقربة من دار المنسوب السامى البريطانى ، وفى يناير ١٩٣٣ عثر على قنبلة أمام مركز القيادة العامة للجيش البريطانى ، وفى مارس ١٩٣٣ انفجرت قنبلة على سور ثكنة قصر النيل وقنبلة أخرى على سور مدرسة انجليزية بمينل الروضة ، وفى ابريل انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة ، وفى مايو حاول محمد على الفلاح الاعتداء على حياة اسماعيل صدقى باطلاق الرصاص عليه من مسدس بمحطة العاصمة ، وفى يونيو ١٩٣٣ انفجرت قنبلة فى شارع غمرة وأخرى على مقربة من سور وزارة الحربية .

(٣١٧) « فى أعقاب ثورة ١١٩ » – للاستاذ الرفاعى – الجزء الثانى – ص ١٥٤ ،

معاناة الأغلبية ..

— الأزمة الاقتصادية .. (٣١٧) ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٤ ..

كان عهد اسماعيل صدقي - حزبه وحكومته وبرلمانه - يتصف بسوء الطابع والمحس على الأمة المصرية ، فقد ألمت بالبلاد أزمة اقتصادية طاحنه على مدى الفترة منذ أواخر عام ١٩٣٠ حتى أواخر عام ١٩٣٣ (*) ، اد هبطت اسعار محصول القطن هبوطا حادا وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة ، فاشتد الضيق بالمزارعين وملاك العقارات الزراعية والفلاحين والمستأجرين ، وبالرغم من اشتداد الضرائب أمعنت الحكومة فى التعسف واستعمال القسوة فى تحصيل الضرائب مما اضطر الفلاحين الى بيع ممتلكاتهم من ماشية وزراعات وأثاث بيوتهم بأبخس الأثمان سدادا لمطالبات الحكومة لهم بما فرضته عليهم من ضرائب جزافية تعسفية وتفاقت الأزمة الاقتصادية فى البلاد بصفة عامة .

— معاناة الشعب من فساد الحكم ..

وكان اسلوب صدقي باشا فى عدوانه على دستور ١٩٢٣ وتعطيله وابتداعه دستورا جديدا ١٩٣٠ واجراء انتخابات مزيفة انفرد فيها بحزبه — « الشعب » — سببا فى اندلاع المقاومة الشعبية لكل هذه التجاوزات والتصرفات الاستثنائية والتي واجهتها وزارة صدقي باشا بالامعان فى التنكيل والارهاب ، فتركزت الحبل على الغارب للجهات الادارية فأعطتهم الحرية الكاملة وخولتهم حق التصرف فى مقدرات الرجال سواء كبار أعيان أو أعضاء برلمان أو سياسيين سابقين أو عمد أو مشايخ أو صحافة ، وأمعن رجال الادارة فى التمدادى فى تجاوزاتهم — خاصة بعد أن انهالت عليهم الانعامات والمكافآت والترقيات نظير ارتكابهم أساليب العنف ، كما تمادى كبار المحاسيب فى الوزارات فى لفساد والافساد . فانشر التلغيق والتزوير فى الأوراق الرسمية فاعتاد الموظفون على التزوير وفساد الضمائر واعتاد رجال البوليس والجيش أساليب التنكيل بكل مغارض للحكومة وأبيح لهم القتل وسفك الدماء ، كما طغت سلطة رجال الادارة على سلطة النيابة العمومية — حتى أن وكيل نيابة المنيا أثناء قيامه بالتحقيق مساء ٢٧ مايو ١٩٣١ فى شكوى مقدمة من بعض الأهالى ضد رجال الادارة ، منعه مأمور المركز من الاستمرار فى التحقيق وأداء واجب وظيفته ، وكان لهذا التدخل ضجة كبيرة عممت أخبارها جميع أنحاء البلاد فازداد السخط الشعبى .

(٣١٧ مكرر) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(*) اشتهرت (بأزمة سنة ٣٠) .

واخصت الوزارة أنصارها ومؤيديها المنفذين لسياستها الارهابية بالمزايا فمنحتهم صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما كان يسمى - باستبدالهم لجزء من معاشاتهم - بما يعد مخالفة للقوانين والقوانين المالية ، وظهرت فضائح هذه الصفقات في عهد الوزارة التالية حيث ألغت بعضها وفصلت من الخدمة بعض الموظفين الذين رفضوا التنازل عن هذه الصفقات .

وكان من أبرز حوادث الفساد في عهد صدقي باشا ، ما عرف بفضائح البدارى - أحد مراكز مديرية أسيوط - فقد قتل مأمور مركز البدارى في مارس ١٩٣٢ نتيجة ارتكابه حوادث تعذيب بعض الأفراد ، مما جعل اثنين منهم يقتلونه انتقاما وحوكما أمام محكمة جنائيات أسيوط حيث صدر الحكم على أحدهما بالاعدام وعلى الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وعند نظر الطعن في الحكم أمام محكمة النقض - برئاسة عبد العزيز فهمى باشا - أثبت في حيثيات حكمه « أن رجال البوليس هم الذين ارتكبوا الجريمة في هذا الحادث أساسا ، إذ أن من وقائعها ما هو جنائية « هتك عرض » يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة حيث أنها من أشد المخازى ائارة للنفس الذى يؤدي الى الانتقام وبخاصة فى الصعيد ، وأوصى باستخدام الرأفة مع المتهمين وناشد فى حكمه ولاة الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى .

واضطرت وزارة الحقانية الى وقف تنفيذ حكم الاعدام وكذلك الحكم الآخر واستبدلت هذين الحكمين بأخرين أخف ، وكان نتيجة لذلك أن استقال على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا من الوزارة .

واستمرت سياسة التعسف والتنكيل والفساد الادارى ، حيث كان من الأمثلة على ذلك حادث الرحمانية وما اتخذته السلطات الادارية فى مركز السنبلالوين من التعسف مع الشيخ طلبة صقر - بعد أن حاصر رجال البوليس البلدة وقبضوا على كثير من أهلها ، وفى النهاية أصدر القضاء حكمه ببراءة الشيخ طلبة صقر مما نسب اليه من مخالفات ظلما ادعتها عايه جهة الادارة افتراء وبهتاناً .

- استغلال الأقلية للأغلبية . . . ولأى مدى كانت السياسة البريطانية هى السيطرة . . .

نظرا لعدم احترام الملك والساسة وبعض أعضاء الأحزاب المصريين لأنفسهم ، فقد أخذت دار المندوب السامى البريطانى تتماذى فى سيطرتها على الأمور السياسية فى البلاد وتندخل بأسلوب جديد تحت ستار خداع المصريين بحجة الحياد ، وبعد أن تعود الملك والساسة والأحزاب الخضوع

والخنوع فقد قامت دار المندوب السامي البريطاني عن طريق عملائها من السياسيين - بعد أن تمادى صدقى باشا فى تعسفه الذى ولد سخطا عاما قد ينتشر بشكل قد يضر الوجود البريطانى - فروجت بريطانيا من باب التشنيع فكرة أن صدقى باشا لم يفلح فى ضم الأمة الى صفه ، وفى نفس الوقت كان السير برسى لورين يؤمن أن الوفد لا يجب أن ينفرد بالحكم اذا أجريت انتخابات حرة ، فلوحت السلطات البريطانية من باب اقلاف صدقى باشا بفكرة تشكيل وزارة ائتلافية من حزب الوفد والأحرار الدستوريين - خصوصا بعد تحالفهما ضد اسماعيل صدقى - ووعده السير/برسى أن يتدخل ويشير على الملك فؤاد - حلا للأزمة - بتأليف وزارة ائتلافية ، والانجليز طبقا لمخططهم كانوا يميلون الى هذا النوع من الوزارات فى مصر ليضمنوا عدم استقرار الحكم الدستورى فى مصر عن طريق عدم استمرارية أية وزارة فى الحكم .

وبادر أعضاء حزب الأحرار الدستوريين للترويج للفكرة - الانجليزيه الخادعة - واستطاعوا بعد الاتصال بحزب الوفد - الحليف - أن يستقطبوا بل يستدرجوا بعض أعضائه من الشخصيات المتطلعة الى المناصب الوزارية واختصوهم بالاشتراك فى تنفيذ هذا المخطط ، وباليتمها كانت فكرة مصرية وطنية ولكنها كانت فى حقيقة الأمر مخططا بريطانيا ، ولذلك وقف النحاس باشا - رئيس حزب الوفد - ضد الفكرة بصلافة وانضم اليه سكرتيره العام مكرم عبيد وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى متمسكين بالمشاق الذى أعلنه حزبا الوفد والأحرار الدستوريين فى ٣١ مارس ١٩٣١ ، بأن تأليف الوزارة يجب أن يكون بعد اجراء انتخابات نزيهة سليمة من التزيف وعلى أساس دستور ١٩٢٣ وعلى أن يؤلفها حزب الأغلبية (وليس وزارة ائتلافية) .

وحدث انشقاق داخل المؤسسة الوطنية الأصلية - حزب الوفد - نتيجة لهذا الخلاف ، فأصدر النحاس باشا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ بيانا اعتبر فيه مسلك الأعضاء السبعة خروجاً على مبادئ حزب الوفد وانفصالاً عنه وكانوا : « حمد الباسل ، مراد الشريعى ، تلوى الجزائر ، فخرى عبد النور ، عطا عفيفى ، راغب اسكندر وسلامة ميخائيل - وكان الثامن على الشمسى » ، وأطلق عليهم النحاس باشا اسم « حزب السبعة ونصف » - لأن على الشمسى كان قصير القامة فاعتبره نصف عضو ، وروجت هذه السخرية بين صفوف الشعب المصرى - الذى كان يعى كل كبيرة وصغيرة من تصرفات هؤلاء الساسة - ، وبذلك يظهر بوضوح مدى مقدرة المندوب السامى البريطانى السير برسى لورين على التدخل فى صميم السياسة المصرية بعد أن هانت الأمور على الملك والساسة والأحزاب ، وفى هذه

الواقعة تسجيل صادق لمدى ما كان - يعانیه الشعب المصرى من هؤلاء
الحكام .

- نقل سير برسى لورين ٠٠ (أغسطس ١٩٣٣)

بعد أن استنفدت الحكومة البريطانية أغراضها من سياسة السير
برسى لورين - التى جعلته المتصرف القوى فى شئون مصر متخطيا الملك
والوزارة ومن خلف ستار بحجة اعلانه الحياد - قامت بنقله تمهيدا لتغيير
أسلوب السياسة البريطانية بعد تعيين آخر يكلف باستكمال المخطط
البريطانى حسب المرحلة الجديدة .

- محادثات صدقى وسيمون ٠٠ (٢١ سبتمبر ١٩٣٢) (*)

فى فترة شعر صدقى باشا بأن مركزه لدى وزارة الخارجية البريطانية
غير واضح وأراد أن يستوثق من رضاء الحكومة البريطانية عن النظام فى
مصر ، ونظرا لأنه كان واثقا من أن أى رئيس وزارة مصرية إذا أجرى
مفاوضات مع الانجليز ستنتهى بالتشدد البريطانى الذى لا يرضى عنه
الشعب المصرى ومؤسساته الوطنية ، فمآله الى الاسنقالة أو الاقالة ،
ولحرصه الشديد على البقاء فى الحكم لأطول مدة ممكنة ، فقد اضطر الى
استخدام لعبة الاتصال للتفاوض فقط لغرض فى نفسه ، وفعلا طلب
صدقى باشا من حافظ عفيفى وزير مصر المفاوض فى لندن أن يهيم له
مقابلة مع السير جون سيمون - وزير خارجية انجلترا - للتحدث معه
فى امكان استئناف المفاوضات ، وتمت المقابلة فى « جنيف » يوم
٢١ سبتمبر ١٩٣٢ على مأدبة عشاء أقامها صدقى باشا للسير جون
سيمون ، ولم يكن الاجتماع - حتى من الناحية الشكلية - فيه أية دلالة
على الجدية فى التفاوض ، لأن وزير الخارجية البريطانية كان يدرك تماما
أن صدقى باشا لا يهيم من هذا اللقاء الا الاطمئنان على استقرار وزارته ،
فأعرب له عن سروره للتعرف به وامتح صفااته كرجل ادارى أمكنه إعادة
النظامى فى بلده مما كان وصله كمعلومات من المندوب السامى البريطانى فى
مصر السير برسى لورين ، وكان وزير الخارجية البريطانية صريحا معه
حيث قال له : « لقد تحدثوا فعلا فى لندن عن عدم صلاحية النظام القائم
فى مصر الآن للتفاوض معنا » ، ثم ذكر له تحفظات بريطانيا اذا سمحت
الظروف بالتفاوض وهى نفس التحفظات السابق التأكيد عليها فى جميع
المفاوضات السابقة وهى ضرورة الوجود العسكرى البريطانى فى الأراضى
المصرية وأن السودان سيبقى كما هو تحت الحكم البريطانى الكامل دون
أى وجود مصرى أو أى حق لمصر فيه ، وطلب صدقى باشا من سير جون

(*) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

سيمون أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا رسميا تقبل فيه مبدأ استثناء المفاوضات مع حكومة صدقي باشا ، ووعده سير جون بأن يتباحث في هذا الأمر مع رئيس الوزراء البريطاني ولكنه لم ينفذ ذلك ، وحرر صدقي باشا محضرا بالمقابلة وانتهت هذه المقابلة وما بعدها عند هذا الحد حيث لم يصدر التبليغ أو البيان الذي كان ينشده صدقي باشا من انجلترا .

وهكذا وصلت حالة العمل الوطني الى الحضيض وأصبح رجال السياسة المصريون يستجدون التفاوض من انجلترا وليس العكس كما تعودوا كرؤساء وزارات يستجدون أيضا مجرد رضا المندوب السامي البريطاني وينشدون تأييد حكومة انجلترا لهم في معاملتهم القاسية والمتعسفة ضد شعب بلادهم .

- استقالة صدقي باشا ٠٠ (سبتمبر ١٩٣٣)

قدم صدقي باشا استقالته الى الملك فؤاد في يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ - على أمل أن يكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة أو على الأقل تشكيل وزارة من حزب الشعب - حزبه ذو الأغلبية البرلمانية المزيفة والخاضع تماما لارادته - كما كان يتخيل .

ولكن الملك فؤاد قبل استقالته يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ ، وبذلك أسدل الستار على مسرحية السياسة المصرية الغاشمة ، وكان محرك خيوط اللعبة المسرحية هو الملك فؤاد ، وبشكل أو بآخر السلطة البريطانية .

- تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣)

تألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - والذي خلف اسماعيل صدقي أيضا في رئاسة حزب الشعب - وهو اسكندري الأصل (٣١٨) حيث ولد بمدينة الاسكندرية - درس القانون ومارس وظيفة القضاء وأخيرا دخل مجال العمل السياسي عن طريق اختياره وزيرا في وزارة اسماعيل صدقي وكان قد استقال من الوزارة مع علي ماهر باشا احتجاجا على تصرفات الوزارة في حادث البداري ، وهو رجل ارستقراطي الخلق شديد الولاء للملك ، وتألفت الوزارة بمرسوم ملكي برئاسته حال سفره خارج البلاد ، وقام الملك فؤاد بتشكيل واختيار الوزراء له ، وبلغ من شدة ولائه للملك أن جعل الوزراء يحلفون اليمين بالولاء والطاعة للملك ولمس للبلاد ولا للدستور ، وكان اختيار الملك فؤاد (٣١٩) لعبد الفتاح

(٣١٨) « عشت حياتي بين هؤلاء » - للأستاذ محمد فرغلي باشا - ص ٥٥ .

(٣١٩) « في أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الراحل - الجزء الثاني - ص ١٨١ .

يحيى عقب استقالته من وزارة اسماعيل صدقى يعنى أن اسماعيل صدقى أصبح غير مرغوب فيه من جانب السراى ، وتشكلت الوزارة على أساس دستور ١٩٣٠ - دستور اسماعيل صدقى - وكان بها وزيران من حزب الشعب هما ابراهيم فهمى وكريم وعلى المنزلاوى ، وتعتبر هذه النسبة متواضعة جدا حيث كان حزب الشعب حائزا على الأغلبية الساحقة - الزائفة - وهذا ما جعل اسماعيل صدقى مقرا هذا من الملك الذى اختار بنفسه الوزراء فى التشكيل الوزارى الجديد ، وهذا أيضا دليل على امعان الملك وتعمده فى اذلال حتى رؤساء الوزارات - مهما كانت سابق خدماتهم له وتظاهرهم بالولاء الكامل له - وهكذا شهدت البلاد مرحلة جديدة من مراحل مهزلة الحياة السياسية تلاعبا بمبادئ - أى دستور - والمستهينة كلية بالكرامة البعيدة كل البعد عن الاستقامة والنزاهة ، وبطبيعة الحال انعكست كل هذه السلبيات وكان لها أبلغ الأثر على الشعب المصرى ، فازداد سخطه وقامت الصحافة الوطنية بدورها النشط كاملا فى توعية الشعب بأبعاد هذا التدهور الأخلاقى وبما ابتلى به هذا الشعب من وزراء طالما تعودوا على ابتلاع واستساعة الاهانات - سواء من السلطة البريطانية أو من الملك فؤاد - الذى أصبح لا يهتم حتى الحفاظ حتى على كرامته أمام الانجليز ما دام يحقق لنفسه مزيدا من السلطة والتسلط .

•• المندوب السامى البريطانى •• « الجديد » ••

رحل المندوب السامى البريطانى « السير برسى لورين » عن مصر فى أواخر عام ١٩٣٣ ، وأعلنت الحكومة البريطانية عن تعيين « السير مايلز لامبسون » (٣٢٠) بدلا منه - وكان المندوب السامى يشغل ذات المنصب قبل ذلك مباشرة فى الصين ، حيث نجح هناك فى عقد معاهدة بين الصين وانجلترا أنهت الخلافات التى كانت قائمة بينهما ، وجاء تعيينه بمثابة اتجاه جديد لسياسة الحكومة البريطانية فى مصر - وتمهيدا لعقد معاهدة بين انجلترا ومصر بأى ثمن وبأية صورة ، وتزوج بعد وصوله الى مصر مباشرة (يناير ١٩٣٤) من فتاة ايطالية جميلة تصغره بأكثر من ٢٥ عاما ، وسافر ليقضى أجازة قبل أن يعود الى مصر ليلعب دورا من أخطر الأدوار فى حياة مصر كلها بل وفى حياة الملك فؤاد ورجال السياسة وفى صنع الأحداث الجديدة .

•• أزمة بين المندوب السامى البريطانى الجديد ورئيس الوزراء المصرى ••

عندما حضر المندوب السامى البريطانى الجديد «السير مايلز لامبسون» الى مصر ، حيث وصل اليها بطريق البحر واستقل قطارا خاصا من مدينة

(٣٢٠) « عشت حياتى مع هؤلاء » - للاستاذ محمد فرغلى باشا - ص ٥٤ ، ٥٥ .

« بورسعيد » (٣٢١) الى محطة مصر ، وكان في استقباله بالمحطة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء - بصفته وزيرا للخارجية - وكان البروتوكول المعمول به يقضى بأنه بعد وصول المندوب السامى الى مقره أن يقوم بزيارة لرئيس الوزراء فى مكتبه ، ثم يقوم رئيس الوزراء برد هذه الزيارة ، ولكن السير مايلز لامبسون اظهرا منه للعجرفة والغطرسة البريطانية الاستعمارية - تعمد ممارسة هذا النوع من العجرفة على رئيس الوزراء المصرى ويقوم بزيارته بمكتبه بل طلب بأن يبادر رئيس الوزراء المصرى ويقوم بزيارته فى مقره بدار المندوب السامى البريطانى ، ولكن عبد الفتاح يحيى باشا رفض تنفيذ هذا الوضع - المخالف للبروتوكول - وحدثت أزمة أدت الى تدخل الملك فؤاد شخصيا حلها ، وعند زيارة المندوب السامى للملك فى قصره ، طلب منه الملك أن يؤجل هذا التمسك البريطانى لحين عودة الملك من لندن فى سفره القريب ويقوم رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا بزيارة المندوب السامى « سير لامبسون » أولا بعد وصوله - بصفته وزيرا للخارجية - ، وكانت هذه الحلول اللازمة للمهينة لكل الأطراف المصرية مجالا جديدا للسخط الشعبى الذى اعتبر أن كرامة الملك والوزراء من كرامة الأمة ، وأن المندوب السامى يمارس هذا الاسلوب تلذذا بالنيل من كرامة مصر وشعبها ، وكان السخط الشعبى على الملك أعظم لأن الشعب اعتبر قيام الملك بهذه الوساطة - المهينة - مذلة له ولرئيس وزرائه ولبلاد عامة ، وكل هذه التصرفات كان الشعب المصرى يعيها تماما ويسجلها فى ذاكرة التاريخ كشجب لها ودفعها له للتذمر والثورة - على هذه الأوضاع المخزية - وقت اللزوم ، ولم يكن تسجيلها على سبيل الطرائف والذكريات لبعاد سردها للتسلية والترفيه .

.. مرض الملك أحمد فؤاد ..

كان الملك فؤاد خلال شهر أكتوبر ١٩٣٣ ، وقد بدأ يفقد حيويته .وبدأت حالته الصحية فى التدهور ، فاتجهت الأنظار الى ولى عهده « فاروق » - وكان وقتها صبيا عمره أربعة عشر عاما ، فأشار المندوب السامى البريطانى (٣٢٢) السير لامبسون على الملك فؤاد بضرورة سفر ولى عهده « فاروق » الى لندن لاستكمال تعليمه ، ولغرض دفين فى نفس لامبسون - ليتشرب الأمير « فاروق » بالتقاليد البريطانية ، ويسافر الأمير فاروق الى لندن وبصحبته أمينه « أحمد محمد حسنين باشا » ومدرسه العسكرية « عزيز المصرى » .

(٣٢١) المصدر السابق .

(٣٢٢) « عشت حياتى مع هؤلاء » - للأستاذ محمد فرغلى باشا - ص ٥٦ .

قام المندوب السامى البريطانى بتوجيه الدعوة الى رؤساء وزاراته مصر السابقين وقادة الأحزاب السياسية وكبار ساستها الى حفل للتعارف وذهب الجميع لحضور الحفل دون أن يتخلف منهم أحد .

وبعد أيام قليلة من تشكيل الوزارة الجديدة ، نثار أزمة أخرى وكانت تتعلق بنزاهة وزير الأشغال عبد العظيم راشد باشا ، وكانت محل اهتمام الرأى العام لأن الوزير كان قد عهد ببعض المقاولات الى أحمد عبود باشا لتفنيدها بالمخالفة لبعض القوانين ، وتسربت الى الصحف هذه الأنباء عن هذا الموضوع بتفاصيله ، وأحيل الموضوع الى النيابة العمومية والى القضاء وعلقت الشبهات بوزارة الأشغال وبالتالي بالوزارة كلها متضامنة ، وبدأ أول تدخل مباشر من المندوب السامى لدى الملك فؤاد الذى ضغط بدوره هو الآخر على رئيس الوزراء فقدم استقالته مسجلا فيها أنه « استقال تحقيقا لرغبة الحكومة البريطانية ودون تفريط فى حقوق البلاد » .

— استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى . . وتأليف وزارة نسيم باشا (٣٢٣) . .

قدم عبد الفتاح يحيى باشا استقالته فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ — بخطاب سجل فيه على نفسه وعلى ملكه وعلى بلده المهانة التى لحقتهم من تدخل المندوب السامى البريطانى — وقبل الملك الاستقالة فى ١٤ نوفمبر ، وعهد فى ذات اليوم الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها يوم ١٥ نوفمبر واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية الى جانب رئاسته للوزارة ، وكانت وزارة محايدة .

وكان محمد توفيق نسيم من فريق مدرسة (٣٢٤) الانتهازية الوصولية فى مصر ، حيث أحسن الملك فؤاد استخدام هذا الفريق عند اللزوم ، وهم بالإضافة الى محمد توفيق نسيم كان كل من أحمد مظلوم ويوسف وهبة ومحمد سعيد وغيرهم وكانوا من محترى المناصب ، وكانت أنظار الملك فؤاد تقع عليهم دائما عند الحاجة ، وكان نسيم باشا يستغل صلة النسب مع سعد زغلول باشا حيث كانت شقيقة نسيم باشا زوجة لفتحى زغلول شقيق الزعيم سعد زغلول ، وكان أول عمل له كسب ثقة حزب الوفد — والذى درج منذ أيام سعد زغلول على التمسح بحزب الوفد — وكذلك متوهما لأجل كسب احترام الرأى العام ، فقد قام محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء باعلان الغاء دستور ١٩٣٠ وذلك فى ٣٠ نوفمبر

(٣٢٣) « فى اعقاب ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ الرفاعى — الجزء الثانى — ص ١٩٠ .

(٣٢٤) المجلد الثانى عشر للأستاذ العقاد ، من ص ٤٣٠ الى ص ٤٣٢ .

١٩٣٤ ، واستصدر بذلك أمرا ملكيا (٣٢٥) وأيضا بحل مجلسي الشيوخ والنواب القائمين على أساسه ولكنه لم يضمن هذا الأمر الملكي إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ - لأن ذلك كان يقضى منه ومن الملك أخذ موافقة المندوب السامى البريطانى - ، وأخذت وزارة نسيم فى معالجة الجراح التى أحدثتها وزارة صدقى باشا ، وكانت صحة (٣٢٦) الملك فؤاد فى هذه الفترة آخذة فى التدهور ، وتدخل المندوب السامى البريطانى وفرض تعيين أحمد زيوار باشا فى منصب رئيس الديوان الملكى الذى كان شاغرا ، وبمرور الوقت تزايد الإلحاح الشعبى على طلب إعادة دستور ١٩٢٣ على صفحات صحف حزب الوفد وصحيفة حزب الأحرار الدستوريين ، ولم يستجب نسيم باشا لذلك مما أطلق العنان لرواج أخبار بأن وزارة نسيم باشا تفكر فى وضع دستور جديد يكون وسطا بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ ، وفى أواخر عام ١٩٣٥ نشرت الصحف الأجنبية والمصرية تصريحاً لوزير خارجية بريطانيا « السير صموئيل هور » قال فيه : « ان بريطانيا لا تمنع فى عودة الحياة الدستورية الى مصر وأن الممارسة أثبتت أن دستور ٢٣ ودستور ١٩٣٠ غير صالحين » ، وأحدث هذا التصريح هياجاً فى النفوس فغير حزب الوفد موقفه من مؤازرة نسيم باشا وأخذت صحفه تلمح بوجود تخلى الوزارة عن الحكم وكذلك فعلت صحيفة السياسة التى اتهمت (٣٢٧) الوزارة بأنها تنفذ السياسة التى يميلها المندوب السامى البريطانى ، وعمت المظاهرات وامتدت المطالبة باستقالة الوزارة الى الجماهير فانطلقت المظاهرات وانتشرت فى أنحاء كثيرة من البلاد هاتفة ضد نسيم باشا وأطلقت عليه تهكما « يا نسيم يا أبو عقل تخين » واشتبكت قوات الأمن مع الشعب وكان نتيجة ذلك وفاة أحد طلبة الجامعة على كوبرى عباس بعد أن حاصرته قوات الأمن وأطلقت عليه الرصاص وفى هذه الظروف الوطنية تكون تنظيم وطنى من الطلبة والعمال وأخذ يمارس ضغطاً على الأحزاب لنبذ الخلافات *

(٣٢٥) « عشت حياتى بين هؤلاء » - للأستاذ محمد فرغلى باشا - ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٣٢٦) المصدر السابق - ص ٦٢ .

(٣٢٧) « عشت حياتى بين هؤلاء » - للأستاذ محمد فرغلى باشا - ص ٦٢ .

مرحلة صحوة المؤسسة الوطنية والعمل الايجابي

– تشكيل جبهة وطنية (٣٢٨) ٠٠

فى هذه الفترة الحرجة وبضغط من تنظيم الطلبة والعمال تشكلت جبهه وطنية من حزب الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد بالإضافة الى بعض رؤساء الوزارات السابقين والمستقلين ، وقد قوبل تشكيل هذه الجبهة الوطنية بإبتهاج شعبي لا حدود له ، واختيرت لجنة لوضع صيغة الخطاب – الذى اتفقت اللجنة على رفعه الى الملك فؤاد وتكونت من : « مكرم عبيد عن الوفد ، عبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى ، محمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين ، أحمد كامل عن حزب الشعب ، وحلمي عيسى عن حزب الاتحاد » ، وطالبوا فى هذا الخطاب بعودة دستور ١٩٢٣ ، ثم تم تحرير خطاب آخر الى المندوب السامى البريطانى طالبوا فيه باستئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتحقيق الاستقلال الكامل والعمل على الغاء الامتيازات الموجودة داخل مصر بجانب ادارة الأمن العام والعمل على اقامة قوة دفاع مصرية صالحة للندود عن البلاد والسماح لمصر بالاشتراك فى العملية الدولية ودخولها عصبة الأمم ، ولحمت الجبهة فى خطابها الى احتمال نشوب الحرب وخاصة بعد النزاع بين الحبشة وايطاليا مما يدعو الى وجوب المسارعة الى عقد المعاهدة استعدادا لأى احتمالات بنشوب حرب دولية ، ووقع على هذا الخطاب كل من : « مصطفى النحاس ، محمد محمود ، اسماعيل صدقى ، حمد الباسل ، يحيى ابراهيم ، عبد الفتاح يحيى ، حافظ عفيفى » .

– عودة دستور ١٩٢٣ ٠٠ (١٢ ديسمبر ١٩٣٥)

وأخيرا ، صدر مرسوم ملكى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعودة العمل بدستور ١٩٢٣ ، وقوبل هذا المرسوم الملكى بالفرح والبهجة وتجدد الأمل خاصة بعد تكوين الجبهة الوطنية ، وكان صدور المرسوم الملكى فى نفس اليوم الذى تسلم فيه على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى خطاب الجبهة الوطنية .

(٣٢٨) وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ « – للاستاذ الرافعى – الجزء الثانى – من ص ٢٠٣ الى ص ٢٠٥ .

— من المآخذ على وزارة توفيق نسيم باشا (٣٢٩)

١ - أنشئت وزارة التجارة والصناعة فى عهد وزارة نسيم باشا ، واقترن ذلك بتعيين خبير فنى بريطانى بعقد لمدة ثلاث سنوات بمرتب كبير جدا ، وكان له بموجب العقد حق الاتصال المباشر بالوزير ، فأعاد ذلك الى الأذهان عصر السيطرة البريطانية على الوزارات المصرية ، وقد قوبل هذا الموقف على هذا النحو بالسخط والاستنكار .

٢ - قامت وزارة نسيم باشا بتجديد عقود العمل لكثير من الموظفين البريطانيين بل وتعيين طائفة جديدة منهم فى الوظائف الحكومية .

٣ - قامت وزارة نسيم باشا - وبتوجيه من المندوب السامى البريطانى - بوضع قيود ورسوم جمركية باهظة على السلع اليابانية التى كانت تنافس منبلتها من السلع البريطانية ، وذلك ضمنا لمصلحة التجارة البريطانية ورواج سلعها التى كانت أسعارها تتفوق ارتفاعا عن أسعار السلع اليابانية بمراحل .

— استقالة وزارة نسيم باشا (٢٢ يناير ١٩٣٦) :

بعد أن صدر المرسوم الملكى باعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ، أخذت وزارة نسيم باشا فى الاعداد لاجراء الانتخابات العامة طبقا للقانون القديم الصادر فى عام ١٩٢٤ بالانتخاب المباشر وليس على مرحلتين وأصدرت الوزارة فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ قانونا للانتخاب على هذا الأساس وانتهزت الأحزاب المؤتلفة الفرصة خصوصا بعد أن وصل لمصر ما يفيد موافقة الحكومة البريطانية على التفاوض لعقد معاهدة ونادت هذه الأحزاب بضرورة تنحية وزارة نسيم باشا بحجة أنها لا تضمن حيادها فى اجراء الانتخابات ، وازاء كل ذلك بالاضافة الى الرغبة الملكية فقد اضطر نسيم باشا الى تقديم استقالته فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ وقبلها الملك يوم ٣٠ يناير .

— تأليف وزارة على ماهر باشا (٣٠ يناير ١٩٣٦) :

بذل الملك فؤاد محاولات منذ قدم نسيم باشا استقالته لأجل تأليف وزارة ائتلافية وتحمس لهذا رأى طلاب المناصب من أحزاب الأحرار والشعب والاتحاد ولكن عارض ذلك بشدة حزب الوفد وبالذات مصطفى النحاس وتمسك بما اتفق عليه فى الميثاق الوطنى بضرورة أن يؤلف الحزب - الذى يحوز الأغلبية فى الانتخابات - الوزارة ورفض أن تكون

(٣٢٩) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الراقى - الجاء الثانى - ص ١٩٤ ،

١٩٥

الوزارة التي تعقب وزارة نسييم وزارة ائتلافية ، وازاء كل ذلك عهد الملك فؤاد الى على ماهر - وكان رئيسا للديوان الملكي - بأن يؤلف الوزارة فألفها في ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وهي وزارة محايدة ليس فيها أى من أعضاء الأحزاب وكانت مهمتها اجراء انتخابات حرة دون أى تدخل من الحكومة .

— تآليف وفد المفاوضات :

وعقب ذلك وطبقا لما طالبت به الجبهة الوطنية ما عدا الحزب الوطنى بمفاوضة الحكومة البريطانية لعقد معاهدة معها على أساس مشروع مفاوضات هندرش / النحاس سنة ١٩٣٠ ، فقد صدر المرسوم الملكى فى ١٣ فبراير ١٩٣٦ بتعيين وفد المفاوضات مشكلا من : « مصطفى النحاس (رئيسا) - محمد محمود - اسماعيل صدقى - عبد الفتاح يحيى - واصف بطرس غالى - أحمد ماهر - على الشمسى - محمود فهمى البنقراشى - أحمد حمدى سيف النصر » ٠٠٠ سبعة منهم أعضاء من حزب الوفد وعضو من كل من الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد وثلاثة أعضاء من المستقلين .

— وفاة الملك فؤاد ٠٠ (٢٨ ابريل ١٩٣٦) :

كان الملك بالاسكندرية - بعد أن تحسنت صحته بعض الشيء - وفجأة اشتد عليه المرض حيث توفى يوم ٢٨ ابريل ١٩٣٦ - فى قصر القبة - وفى بيان نعى مجلس الوزراء له ، نادى بـ « فاروق » ملكا لمصر - وأصدر مجلس الوزراء بيانا آخر تولى بموجبه مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية باسم « الأمة المصرية » - حتى يحين الوقت الذى يجب عليه أن يسلم مقاليد السلطة الى مجلس وصاية ، وكان فاروق فى السابعة عشرة من عمره وكان لم يزل فى انجلترا يتلقى العلم ، فعاد الى مصر حيث وصل الى ميناء الاسكندرية يوم ٦ مايو ١٩٣٦ وقد كانت الأمة تأمل منه الخير فقابلته بالبشر والحفاوة .

« مرحلة تسليم المكاسب للشعب »

— الانتخابات البرلمانية :

جرت الانتخابات حرة ابتداء من ٢ مايو ١٩٣٦ وتمت بسرعة بهدف تنفيذ المادة (٥٢) من الدستور التى توجب اجتماع البرلمان بمجلسيه أثر وفاة الملك فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، وكان حزب الوفد قد حاز على الأغلبية البرلمانية الانتخابات .

— اجتماع البرلمان ٠٠ (٨ مايو ١٩٣٦) :

وتم اجتماع البرلمان بمجلسيه في هيئة مؤتمر - يوم ٨ مايو ١٩٣٦ - أعلن في نفس اليوم المناذاة بـ « فاروق » ملكا على مصر - ورفعت الجلسة، ثم أعيدت وفتح المظروف المحتوى على وثيقة الوصاية على العرش التي حررها الملك فؤاد قبل وفاته بفترة طويلة (في ١ يونية ١٩٢٢) ، وكانت تتضمن اختياره : محمد توفيق نسيم - عدلى يكن - محمود فخري أوصياء على العرش ، وكان أحدهم - عدلى يكن - قد توفى ، ولم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل وقرر بالاجماع تأليف مجلس وصاية على العرش من كل من : الأمير محمد على وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبرى ، وكان هذا التشكيل وفقا لما اتفقت عليه الأحزاب .

— تأليف وزارة النحاس الثالثة ٠٠ (١٠ مايو ١٩٣٦) :

على أثر انتهاء جلسة مؤتمر البرلمان وبعد اعلان مجلس الوصاية وحيث أسفرت الانتخابات عن الأغلبية لحزب الوفد ، فقد عهد الأوصياء على العرش في ٩ مايو ١٩٣٦ الى مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم ١٠ مايو ١٩٣٦ - وكانت وزارته الثالثة - حيث تشكلت من : « مصطفى النحاس لرئاسة الوزارة ووزيرا للدخلية وللصحة - واصف بطرس غالى للخارجية - عثمان محرم للأشغال - محمد صفوت للأوقاف - مكبرم عبيد للمالية - محمود فهمى النقراشى للمواصلات - أحمد حمدي سيف النصر للزراعة - محمود غالب للحقانية - على فهمى للحربية - عبد السلام فهمى جمعه للتجارة والصناعة - على زكى العرابي للمعارف » - وجميعهم كانوا من حزب الوفد - وجاء في خطاب النحاس باشا الى مجلس الوصاية بتأليف الوزارة - أن برنامج وزارته الذى سبق قدمه للبرلمان هو : « تحقيق الاستقلال بابرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة والعمل على صيانة الدستور » .

— افتتاح البرلمان :

وتم افتتاح البرلمان يوم ٢٢ مايو ١٩٣٦ وحضر الأوصياء على العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس باشا خطبته وانتخب أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب وعين محمد توفيق نسيم لمجلس الشيوخ - الا أنه اعتذر حيث كان مستاء من تخطى البرلمان له في تعيين مجلس الوصاية على العرش بدونه - بالرغم من أن الملك فؤاد كان قد اختاره في وثيقة الوصاية، ولذلك فقد صار تعيين محمود بسينو نى رئيسا لمجلس الشيوخ .

— تولية الملك فاروق سلطاته الدستورية ٠١٠ (٢٩ يوليو ١٩٣٧) :

أتم الملك فاروق سن الثمانى عشرة عاما هجرية يوم الخميس ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، فانتهت مدة ومهمة مجلس الوصاية وتولى الملك فاروق سلطاته الدستورية منذ ذلك اليوم وأقسم البمين الدستورى أمام البرلمان فى ذات اليوم - ونصه : « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

— مفاوضات النحاس باشا ومايلز لامبسون :

بدأت المفاوضات بين الجانب المصرى برئاسة النحاس باشا وبين الجانب البريطانى برئاسة (٣٣٠) سير مايلز لامبسون المندوب السامى منذ أواخر أيام الملك فؤاد وبدأت فى القاهرة يوم ٢ مارس ١٩٣٦ ثم انتقلت الى الاسكندرية فى قصر أنطونيادس فى أواخر يوليو ١٩٣٦ . وبعد عودة الحياة البرلمانية تحسنت الظروف السياسية وكان رئيس الجانب المصرى فى (٣٣١) المفاوضات هو نفس رئيس الحكومة المصرية وهى حكومة حائرة على الأغلبية البرلمانية وبالتالى مؤيدة من الشعب المصرى تأييدا أكسبها الشرعية أما وقد المفاوضات نفسها فكان مشكلا من باقى الأحزاب ومن كفاءات مصرية فكان ممثلا تمثيلا كاملا لا مجال لأى مطعن عليه من حكومة بريطانيا بالإضافة الى اختفاء الملك فؤاد من الميدان السياسى المصرى بوفاته وهو الذى كان من أخطر المناوئين لحزب الوفد - صاحب الأغلبية البرلمانية - ، وكان هناك مجلس وصاية على العرش مكان الملك وهو مجلس صورى مهمته مؤقتة لحين تسلم الملك الجديد - فاروق - سلطاته ، ولكل ذلك فقد كان الجو مهيا لأحراز تقدم فى المفاوضات وخاصة وأن الظروف العمولية كانت تملى على بريطانيا ذلك ، ورغم كل ذلك أيضا فقد كانت تواجه المفاوضات مساومات عديدة من الجانب البريطانى ، فكانت أهم المشكلات فى المفاوضات هى :

- ١ - وضع القوات البريطانية باحتلالها للأراضى المصرية .
- ٢ - العلاقات بين مصر وبريطانيا فى حالتى السلم والحرب .
- ٣ - وضع الجيش المصرى المتطلع للمتطور كما وكيفما من ناحية قوة تسليحه وحجم قواته .
- ٤ - الوضع فى السودان .
- ٥ - الامتيازات والاحتكارات الأجنبية داخل مصر .

(٣٣٠) د فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، - للأستاذ الرافعى - ج ٢ - ص ١٨ .
 (٣٣١) د عشت حياتى بين هؤلاء ، - للأستاذ محمد فرغلى (باشا) - ص ٦٥ .

— مشروع المعاهدة والتوقيع عليه ٠٠ (٢٦ أغسطس ١٩٣٦) :

وانتهت المفاوضات بوضع مشروع للمعاهدة وتم التوقيع عليه في لندن (٣٣٢) يوم ٢٦ أغسطس (١) ١٩٣٦ ، وكان المشروع قد عرض على (٢) البرلمان وأبدى بعض أعضائه اعتراضاتهم على بعض نصوصه وفي

(٢٣٢) الكتاب الأخضر عن السودان (من ١٣ فبراير ١٨٤١ حتى ١٢ فبراير ١٩٥٢) من ص ٥ حتى ص ٩ - أخطر ما جاء باتفاقية السودان (١٩ يناير ١٨٩٩) - والتي تمسك بها الجانب البريطاني في معاهدة ١٩٣٦ ، فقد جاء بالمقدمة - اقتراء - المادة الأولى . « وحيث أنه من المقتضى التصدي بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بان تشترك في وضع نظام ادارى وقانونى ٠٠٠ الخ » .

المادة الثانية : يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجمع أنحاء السودان ماعدا مدينة « سواكن » فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط - حيث أن « سواكن » لم تخضع اطلاقا لقوات ثورة المهدي واستمرت أرضا مصرية الى أن استعادت القوات المصرية والانجليزية السودان كاملا وبذلك لا يحق رفع العلم البريطانى على « سواكن » .

المادة الثالثة : تفوض السيادة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر خديوى عال بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر بناء على رضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة : سن القوانين لتحسين ادارة حكومة السودان والخاصة بالملكية بجميع أنواعها وكيفية إيلولتها والتصرف فيها تكون بمنشور من الحاكم العام وتسرى هذه القوانين والأوامر واللوائح على جميع أنحاء السودان وتبلغ فور صدورهما للعلم الى المعتمد البريطانى فى القاهرة والى رئيس النظار المصرى .

المادة الخامسة : لا يسرى على السودان أو على جزء منه أى من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر الا ما يصدر منها بمنشور من الحاكم العام .

المادة الثامنة : فيما عدا مدينة « سواكن » لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان .

المادة التاسعة : يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة « سواكن » تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

وتحرر هذا الوفاق بالقاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ - ووقع عليه كل من : لورد كرومر وبطرس غالى (رئيس الوزراء) .

٠٠ ما وفاق أو (اتفاقية) ١٠ يوليو ١٨٩٩ ٠٠ فكانت من مادة واحدة تقول :

« تلغى النصوص الواردة فى وفاقنا الرقم ١٩ يناير ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة « سواكن » مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق وتوكل لادارة السودان فى المستقبل » .

وتحرر هذا الوفاق فى ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ - ووقع عليه : كرومر (المندوب السامى البريطانى بمصر) وبطرس غالى (رئيس وزراء مصر) .

(١) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، جزء ٣ للأستاذ الراهق ، ص ١٨ .

(٢) نفس المصدر السابق ، ص ٣٣ .

المرحلة النهائية وافق البرلمان المصرى على المشروع بأغلبية كبيرة ، وجاء المشروع أقرب ما يكون الى مشروعى معاهدة سنة ١٩٣٠ (مشروع مفاوضات محمد محمود - هندرسون) و (مشروع مفاوضات النحاس - هندرسون) واللتين سبق رفضهما من الجانب المصرى .

وقد كان أهم بنود معاهدة ١٩٣٦ هى :

١ - الشروط العسكرية - وجاء فيها : « تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الأماكن التى تحتلها سنة ١٩٣٦ الى مواقع تستعمل على مناطق تدريب الجنود بمنطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبى الشرقى من مديرية الشرقية حتى تصل الى حدود القاهرة ثم الى حدود مديرية الجيزة (فقرة ٢ من ملحق مادة ٨) .

٢ - لا يزيد عدد القوات البريطانية بمصر فى المناطق الجديدة عن عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمئة طيار مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الادارية والفنية - وذلك فى وقت السلم - أما فى حالة الحرب أو خطر الحرب فلانجلترا أن تزيد قواتها الى ما تشاء (مادة ٧ فقرة (١) من ملحق ٨ ، وبند (١) من المحضر) .

٣ - لا تنتقل عدد القوات البريطانية بمصر فى المناطق الجديدة عن عشرة ببناء التكنات والمنشآت الصالحة مع المستلزمات الفنية بما فيها توصيل المياه وغرس الأشجار والحدائق وبناء الملاعب ومسكن للمتزوجين ومعسكر استشفاء على شاطئ البحر فى العريش - كل ذلك على نفقة مصر - بالإضافة الى تعيين وانشاء ورصف أربعة طرق توصل بين هذه المناطق - كالتالى :

١ - طريق من الاسماعيلية حتى الاسكندرية .

٢ - طريق من الاسماعيلية حتى القاهرة .

٣ - طريق يصل الاسماعيلية ببورسعيد شمالا والسويس جنوبا .

٤ - طريق من جنوب البحيرات المرة يتصل بطريق السويس .

٤ - تبقى القوات البريطانية فى منطقة الاسكندرية وضواحيها ثمانى سنوات من تاريخ البدء فى تنفيذ المعاهدة . مع تعديل واصلاح ثلاث طرق أخرى - وجعلها طرقا حربية - وهى :

(أ) طريق القاهرة / السويس . (ب) طريق القاهرة /

الاسكندرية الصحراوى (ج) طريق الاسكندرية /

مرسى مطروح .

بالإضافة الى تحسين الخطوط الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية ومرسى مطروح ، وكذلك انشاء وتعبيد ورصف ثلاث طرق حربية أخرى :

- ١- من القاهرة الى قنا ثم قوص ٢ - من قوص الى الفصير
- ٣ - من قنا الى الغردقة .

٥ - اشاء وتجديد مناطق اقامة ومعسكرات ومطارات القوات الجوية فى منطقة القنساء وشرقها بالإضافة الى السماح للقوات الجوية الانجليزية - عند اللزوم - باستخدام المطارات الجوية المصرية القائمة فى أى مكان بمصر (فقرة ١٣ ، ١٤) .

٦ - تقدم مصر - عند اللزوم - جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها الى القوات البريطانية ويكون للقوات البريطانية حق استخدام موانئ مصر البحرية ومطاراتها الجوية وطرق مواصلاتها الحديدية والبرية ، على أن تقوم مصر بإعلان الأحكام العرفية عند قيام الحرب ووضع رقابة على الأنباء وكذلك على كافة التراسلات الاخبارية السلكية واللاسلكية .

٧ - يبحث الطرفان بعد مضى عشرين سنة - من وقت تنفيذ المعاهدة - ما اذا كان هناك لزوم لوجود القوات البريطانية اذا ما أصبح الجيش المصرى قادرا على أن يكفل وحدة حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها التامة .

•• أما ما جاء بالمعاهدة عن السودان (*) :

فالمادة (١١) :

تنص على أنه : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ - قد اتفق الطرفان على أن ادارة شئون السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين مباشرة السلطات المخولة له بمضى هاتين الاتفاقيتين » .

وتقول الفقرة الثالثة من المادة (١١) :

« يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين » .

(*) من وثيقة المعاهدة وملحقاتها (الكتاب الأخضر ، اصدار مجلس الوزراء المصرى سنة ١٩٥٣) من ص ٨٦ الى ص ٨٩ .

ونقول الفقرة الرابعة في ملحق المادة (١١) :

« ان الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصريين
اللازمين للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة
لهم وأن الحكومة المصرية سترسل فورا وبمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا
عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور . »

– وتعليقا على ما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ عن السودان : فان الجانب

الذي يخص السودان في هذه المعاهدة كان تأكيدا على سريان اتفاقيتي
١٨٩٩ – وهما الاتفاقيتان اللتان ألغيت بهما اجنترا اى حقوق لمصر في
السودان حتى في « سواكن » والتي لم يكن ينطبق عليها حق الضم
لحكومة بريطانيا والذي استندت اليه بريطانيا تبريرا لسيطرتها الكاملة
على السودان وازاحة الوجود المصرى منه – واستبقت فقط مهزلة الاكتفاء
برفع العلم المصرى بجانب العلم البريطانى على ربوع السودان بما فيها
سواكن ومصر لم تدع فى أى وقت من الأوقات أن وجودها فى السودان
كان بحق الفتح (كما يدعى بعض السودانيين المتأثرين بالانجليز)
بل كانت مصر دائما نعتبر السودان جزءا لا يجزأ من أرض مصر ، وحينما
اقتتحت برلمان ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ فى مصر قبل الاحتلال البريطانى ، أعدت
الحكومة المصرية فى قاعته مقاعده لنواب السودان ، كما ان دستور ١٨٨٢
وقانون انتخاب ١٨٨٢ جعل السودان جزءا من مصر وجعل السودانيين
مواطنين يتمتعون بكافة الحقوق المخولة لسائر المصريين .

وانجلترا لم تساهم فى استعادة السودان بعد سيطرة قوات المهدي
عليه الا بجانب ضئيل ، فكانت القوات المصرية فى هذه الحملة تبلغ خمسمئة
وعشرين ألف جندي أما القوات الانجليزية فكانت ثمانمائة جندي فقط (*).
وبلغ ضحايا الجيش المصرى فى السودان ثمانية آلاف قتيل مصرى مقابل
١٤٠٠ قتيل انجليزى ، كما قامت مصر بالمساهمة بثلثى تكاليف الحملة
ولم تدفع بريطانيا سوى الثلث وكانت الحملة كلها – أساسا – بغير ارادة
مصر كما تكفلت مصر بكل المشاريع العمرانية فى السودان من انشاء
سكك حديدية وطرق ومنشآت عمرانية بالاضافة الى نفقات القوة
العسكرية (أربعون مليون جنيه) ، وبذلك تكون اتفقيتا ١٨٩٩ والتي
استندت اليها معاهدة ١٩٣٦ ليس لها أى سند من الحق ولا من القانون
وقد أقرت معاهدة ١٩٣٦ هاتين الاتفاقيتين مما يعتبر نقطة ضعف فى هذه
المعاهدة ، وفقط – أقرت هذه المعاهدة بعض الوجود المصرى الظاهرى
بالسودان وجعلته خاضعا لسيطرة الحاكم العام البريطانى ، كما
لم يكن فى مقدور المفاوض المصرى الذى يمثل المؤسسة الوطنية ولا فى

(*) فى أعقاب سنة ١٩١٩ ، جزء ٣ للأستاذ الراجعى ، ص ٢٦ .

مقدور المؤسسة الوطنية السودانية أن تحصلا على أكثر من ذلك لأنه لم يكن فى استطاعة أو فى يد أى منهما أية وسيلة للضغط ، وكان أهم ما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ هى المواد التى كانت تؤكد على السيادة المصرية - فقد جاء فى :

المادة (١٢) من المعاهدة :

اعترف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها .

والمادة (١٣) منها :

والتي اعترفت فيها بريطانيا بأن « نظام الامتيازات (*) الأجنبية القائم فى مصر لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وأن الطرفين اتفقا على الوصول على وجه السرعة على الغاء الامتيازات فى مصر وعلى أن تتصل الحكومة المصرية فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد الغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب وستعاون حكومة إنجلترا مصر فى تحقيق هذه التدابير باستخدام نفوذها لدى الدول ذات الامتيازات فى مصر .

— التصديق البرلمانى على معاهدة ١٩٣٦ (١٨ نوفمبر ١٩٣٦) :

صدق مجلس النواب على مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة بجلسته التى عقدها يوم ١٨ نوفمبر ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ أصوات ومعارضة سبعة أصوات .

الغاء الامتيازات الأجنبية

كانت الامتيازات الأجنبية أغلالا حول عنق مصر تهدد سيادتها وسلطاتها فى التشريع والقضاء والمالية والادارة والأمن العام ، وأراد الخديوى اسماعيل اصلاح هذا الفساد فأنشأ باتفاقه مع الدول الأجنبية المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، ولكن سرعان ما استنفحل خطرها فأصبحت شبه محاكم أجنبية خولت حق الفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى مصالح أجنبية ، فكان قضائهم من الأجانب بل وصلت الى الحد الذى شاركت (*) فيه المحاكم المختلطة فى سلطة التشريع ولم يكن من سلطة الحكومة المصرية أن تصدر قانونا الا بعد التصديق عليه من الجمعية العمومية لهذه المحاكم ، وبقي هذا النظام البغيض معمولا به حتى سنة

(*) رجاء الرجوع الى الجزء الخاص بتاريخ الامتيازات الأجنبية فى مصر -

ص ٢٤٨-٢٤٩) من الكتاب .

١٩٣٧ ، ففي هذه السنة دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات اثنتي عشرة دولة (٣٣٣) الى الاشتراك في مؤتمر يعقد في مدينة « مونترية » بسويسرا يوم ١٢ ابريل ١٩٣٧ للمفاوضة في موضوع الغاء هذه الامتيازات وانتهت هذه المفاوضات يوم ٨ مايو ١٩٣٧ بالتوقيع على الاتفاقية وأعلن بموجبها الغاء الامتيازات الأجنبية في الفطر المصرى الغاء تاما وخضوع الأجانب المقيمين في مصر للتشريع المصرى على أن تبقى المحاكم المختلطة لغاية ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩ (اثنتا عشرة سنة) وبانتهائها تلغى هذه المحاكم ، وأقر البرلمان وصدق على هذه الاتفاقية في يوليو ١٩٣٧ ٠٠ وتعد هذه الاتفاقية من المكاسب الهامة الناتجة عن معاهدة ١٩٣٦ فقد حققت لمصر رسميا سيادتها على الأجانب المقيمين على أرضها .



نهاية مرحلة وبداية مرحلة

انتهت الراهضة الأولى التي غطت الفترة الزمنية بين وفاة الزعيم سعد زغلول في ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ وبين وقت التصديق على معاهدة ١٩٣٦ (في ٨ نوفمبر ٣٦) ثم بتوقيع اتفاقية « مونترية » بالغاء آخر مظاهر الامتيازات الأجنبية في مصر (في ٨ مايو ٣٧) وبموجب هاتين الاتفاقيتين تحقق جانب من الاستقلال رغم الكثير من الثغرات في معاهدة ١٩٣٦ وكان من أهم هذه الثغرات هو اعتراف الجانب المصرى في المعاهدة بالوجود العسكرى البريطانى في مناطق لا يستهان بها من الأرض المصرىة من الناحية الاستراتيجية العسكرىة والذى استمر يشكل نهيدا مستمرا بقدرة بريطانيا على فرض سيطرتها وسياسيتها كلما لزم الأمر ولأن هذا الوجود العسكرى الأجنبي - مهما كانت حجته أو مكانه على الأرضى المصرىة - فهو احتلال واستعمار بشكل أو بآخر ، خاصة وأن الانجليز - بعد فترة هدوء من التصديق على معاهدة ١٩٣٦ - سرعان ما عادوا الى عنادهم بعد عودة أحزاب الأقلية وبعد الانشقاق الذى حدث في صفوف حزب الأغلبية (حزب الوفد) بالاضافة الى فساد الحاشية المحيطة بالملك الجديد « فاروق » واستثنافه هو شخصا لهواية نهج والده الملك السابق فؤاد في حب الاستئثار بالسلطة ، مما نتج عن كل هذا تعرض البلاد الى ارهاضة ثانية نتيجة التجاوزات التى عادت الى ممارستها السراى والحاشية الملكية والأحزاب المصرىة المتناحرة بما فيهم حزب الأغلبية (حزب الوفد) بالاضافة الى تجاوزات السلطة التنفيذية عندما كانت ترتكن على أحزابها

(٣٣٣) الاثنتا عشرة دولة هي (أمريكا - بلجيكا - بريطانيا - ايرلندا - الدانمارك - اسبانيا - فرنسا - اليونان - ايطاليا - النرويج - هولندا - البرتغال - السويد) .

الحائزة على الأغلبية البرلمانية بل وامتدت هذه التجاوزات الى البرلمانات نفسها ، وكان كل ذلك يمثل استغلالا جديدا من الأقلية المتحكمة فى الأغلبية المحكومة وكان كل ذلك بمثابة مرحلة جديدة لارهاصة ثانية انتهت الى الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى النصف الثانى من عام ١٩٥١ واستثنافا لمرحلة جديدة من مراحل ثورة جديدة وكاملة ٠٠ كما سيستبين للقارئ فى الكتاب التالى عن « ثورة يوليو ١٩٥٢ » .

الارهاصة الثانية ٠٠ على الطريق الى ثورة

— ما بين معاهدة (١٨ نوفمبر ١٩٣٦) الى اعلان الغائها (٨ أكتوبر ١٩٥١) :

من خلال أحداث هذه الفترة حدثت من الشعب المصرى عدة مقاومات لمواجهه تجاوزات وتصرفات القوى المسيطرة على السلطة ، مما تمخض عنها جميعا المقاومة التى قامت على شكل حرب تحرير وكانت قمتها ممثلة فى معركة مدينة الاسماعيليه فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ثم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذى أجهض الأمل فى استئناف الكفاح المسلح ضد الاحتلال الانجليزى ، وهذه الأحداث مجتمعة هى موضوع الارهاصة الثانية والتى جرت بعد معاهدة ١٩٣٦ والتي أطلق عليها رئيس المؤسسة الوطنية المصرية (النحاس باشا) فى جلسة مجلس الوزراء يوم ٢٧ ديسمبر ٣٦ أنها : « وثيقة الشرف والاستقلال » واعتبار يوم ٢٦ أغسطس من كل عام « عيد الاستقلال » ، بل وبالغ حزب الوفد فى الاحتفاء بهذه المعاهدة ، وبعد أن حاز النحاس باشا على شعبية كبيرة — بالغ الشعب هو الآخر فى مظاهرات الحفاوة والتأييد للنحاس باشا مما جعل معالم الغرور تستفحل فى نفسيته خاصة بعد أن أصبحت قوة وسيطرة القصر الملكى مستكينه ومهادنة بعد أن كانت دائبة المعادة والمعاندة لحزب الوفد على يدى الملك فؤاد الذى توفى فى هذه الفترة وانتقلت السلطة الى ملك صغير السن تحت وصاية مجلس لا حول له ولا قوة ، وساعد على تعاظم غرور النحاس باشا ولعه منذ بداية رئاسته لحزب الوفد — بعد سعد زغلول — بمظاهر الزعامة ، ونفس النحاس باشا هو الذى قام وهو رئيس وزراء مصر وبعد فشله فى تحقيق أى تقدم فى مفاوضاته مع بريطانيا باعلان الغاء نفس المعاهدة — ١٩٣٦ — وعلى اثر ذلك اندلعت المقاومة الشعبية ، وكان هذا العمل من جانب النحاس باشا يعتبر آخر عمل وطنى ايجابى ختم به كفاحه ٠٠

— وزارة النحاس باشا الرابعة (٣٣٤) ٠٠ (أول أغسطس ١٩٣٧) :

على أثر تولى الملك فاروق سلطته الدستورية فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، قدم النحاس باشا استقالة وزارته فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ - طبقا للمعرف الدستورى - وكلفه الملك فاروق بتأليف وزارة جديدة فألفها يوم أول أغسطس وأخرج منها أربعة أعضاء كانوا ضمن وزارته السابقة وهم : محمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى ، وعينه بدلا منهم : محمود بسيونى ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل .

— إقالة وزارة النحاس باشا الرابعة ٠٠ (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) :

كان إخراج النحاس باشا للأربعة وزراء من وزارته نتيجة لمعارضتهم له باعتراضهم على سلوك وزير الأشغال عثمان محرم فى تعاقده على مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بأسلوب فيه مخالفة للقانون ، وتعاطفت مظاهر الغرور (٣٣٥) فى تصرفات رئيس حزب الوفد بعد أن تخول السلطات الغير محدودة التى أصبحت فى يده فى ظل أغلبية برلمانية ساحقة ، وفى آخر ديسمبر ١٩٣٧ قامت مظاهرات صاحبة أمام قصر عابدين من الطلبة المعارضين للوزارة وهتفوا « النحاس أو الثورة » - وكانت العلاقات متوترة بين الملك والوزارة نتيجة المحاولات المتكررة من جانب الملك بالتعدى على الدستور ، وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أقال الملك وزارة النحاس باشا .

— تأليف وزارة محمد محمود الثانية ٠٠ (ديسمبر ٣٧ - أغسطس ٣٩) :

فى نفس اليوم الذى أقيمت فيه وزارة النحاس باشا ، أسند الملك الوزارة الجديدة الى محمد محمود باشا - رئيس حزب الأحرار الدستوريين - حيث تشكلت الوزارة على النحو التالى : « محمد محمود لرئاسة الوزارة ووزيرا للداخلية - اسماعيل صدقى للمالية - عبد الفتاح يحيى للخارجية - أحمد محمد خنبة للحقانية - عبد العزيز فهمى وزير دولة - محمد حلمى عيسى للأوقاف - أحمد لطفى السيد وزير دولة - بهى الدين بركات للمعارف - حسن صبرى للمواصلات - حسين رفقى للحربية - حسين سرى للأشغال - مراد وهبة للزراعة - أحمد كامل

(٣٣٤) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - الجزء الثالث - ص ٤٣ ، ٤٤ .
(٣٣٥) « مذكرات فى السياسة المصرية » - الجزء الأول - ص ٢٨١ - للأستاذ محمد حسين هيكل - (من رأى على باشا يكن فى غرور النحاس باشا بظمة زعامته
لمصر .

للتجارة والصناعة - محمد حافظ رمضان (حزب وطني) وزير دولة
- محمد كامل البنداري للصحة ، وكانت الوزارة لا تحظى بنقطة البرلمان
وفي عهدها :

- ١ - تم فصل الدكتور أحمد ماهر من حزب الوفد .
- ٢ - كما تم في عهدهما زواج الملك « فاروق الأول » من الملكة فريدة
- كريمة يوسف ذو الفقار باشا - يوم ١٩ يناير ١٩٣٨ .
- ٣ - وفي ٢ فبراير ١٩٣٨ صدر مرسوم ملكي بحل مجلس النواب
وتحدد يوم ١٢ ابريل ١٩٣٨ موعدا لاجتماع المجلس الجديد .
- ٤ - كما تدخلت الحكومة في الانتخابات لصالح مرشحيها حيث أسفرت
نتيجة هذه الانتخابات عن ١٩٣ صوتا لصالح الدستوريين والسعديين ،
و ٥٥ للمستقلين المواليين للحكومة ، ١٢ للوفديين ، ٤ للحزب
الوطني ، أما السعديون فقد حصلوا على ٨٠ مقعدا .
- ٥ - كما تم أيضا تأليف الهيئة السعدية من أنصار أحمد ماهر والنقراشي
ودخلت الانتخابات حيث فازت بالثمانين مقعدا .
- ٦ - سلم محمد محمود مقاليد الشئون العليا في وزارته الى السراي ،
فكان مصير وزارته نفسها رهنا بارادة القصر ورجاله حيث كانت
ميول الانفراد بالسلطة قد سيطرت على نفسية الملك فاروق .
- ٧ - افتتح البرلمان الجديد يوم ١٢ ابريل ١٩٣٨ .
- ٨ - في ٢٤ يونيو حدث تعديل وزارى تم فيه اشتراك الهيئة السعدية
في الوزارة ودخلها أحمد ماهر وزيرا للمالية والنقراشي للداخلية
ومحمود غالب للمواصلات وحامد محمود للصحة وسابا حبشى
للتجارة والصناعة .
- ٩ - استصدرت هذه الوزارة في عهدها مرسوما ملكيا بالعفو الشامل
عن بعض الجرائم التي وقعت في عهد وزارة النحاس .
- ١٠ - كما استصدرت - أيضا - مرسوما بحل الجمعيات والجماعات ذات
الصفة العسكرية « جماعة القمصان الزرق » و « جماعة القمصان
الخضراء » التي أنشأها أحمد حسين (مصر الفتاة) .
- ١١ - ألغت الوزارة احتفالات « عيد الاستقلال » - الذي كانت البلاد
تحتفل به كل عام يوم ٢٦ أغسطس - يوم توقيع معاهدة ٣٦ -
ولم تفلح في الغاء عيد الاستقلال الذي كان الملك فؤاد قد أقره يوم
١٥ مارس - يوم صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

١٢ - وفي عهد هذه الوزارة تقرر انشاء جامعة « فاروق الأول »
بالاسكندرية .

١٣ - وتم اذاحة الستار عن تمثال سعد زغلول .

١٤ - كما تقرر اقامة تمثال للزعيم مصطفى كامل .

١٥ - وتم تعديل اتفاقية اقامة الشكنات البريطانية في منطقة قناة السويس على امتدادها من بورسعيد شمالا الى السويس جنوبا على أن تتحمل الحكومة البريطانية بنصف التكاليف بدلا من ال ١/٤ (الربع) فقط حسبما كانت تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ .

— استقالة وزارة محمد محمود (٣٣٦) .٠٠ (١٢ أغسطس ١٩٣٩) :

قدم محمد محمود استقالته كطلب الملك فاروق صراحة بواسطة كبير أمناء القصر الملكي وكان هذا الطلب مفاجئا لمحمد محمود نفسه حيث كان حتى هذا الوقت مؤيدا من أغلبية مجلس النواب .

— تأليف وزارة على ماهر باشا (٣٣٧) .٠٠ (أغسطس ٢٩ - يونيو ١٩٤٠) :

٠٠ « واندلاع الحرب العالمية الثانية » ٠٠

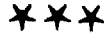
عهد الملك فاروق الى على ماهر باشا - رئيس الديوان الملكي - بتأليف الوزارة وواجهت هذه الوزارة مشكلة في أغلبها من السعديين والمستقلين ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريون - احتجاجا على تنحية رئيسهم محمد محمود بأسلوب هو أقرب الى الاقالة منه للاستقالة - وتنسكت الوزارة على النحو التالي : « على ماهر لرئاسة الوزارة ووزيرا للداخلية والخارجية - محمد على علوبة وزير دولة (أحرار دستوريين) - محمود فهمى النقراشى للمعارف - محمود غالب للمواصلات - حسين سرى للمالية - دكتور حامد محمود للصحة - سابا حبشى للتجارة والصناعة - عبد الرحمن عزام للأوقاف - ابراهيم عبد الهادى وزير دولة - مصطفى الشوربجى للعدل (حزب وطنى) - عبد السلام الشاذلى للشئون الاجتماعية (لأول مرة) - عبد القوى أحمد للأشغال - محمد صالح حرب للدفاع - محمد توفيق حفنناوى للزراعة » ، ومن المعروف أن على ماهر كان المستشار الأول (٣٣٨) للملك فاروق وهو صاحب الانقلابات المشهورة فى

(٣٣٦) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الرافعى - الجزء الثالث - ص ٦٩ .

(٣٣٧) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الرافعى - ج ٣ - ص ٧٠-٧٣ .

(٣٣٨) « ٤ فبراير ١٩٤٢ » - د محمد أنيس - ص ٥٦ .

عهد الملك فؤاد حتى سنة ١٩٣٧ ، وبأدر بعد تقلده منصب رئيس الديوان الملكي - فى عهد الملك فاروق - الى اقالة وزارة الوفد وبأسلوب مهين ، وكان لعلى ماهر مجموعة يميلون جميعا نحو دولتى المحور - ألمانيا وإيطاليا - وكان حسنين باشا صديقا للانجليز فكان الصراع بينهم على أسنده فى محبط (٣٣٩) القصر وكان على ماهر قد ورث الولاء للقصر وعداءه للانجليز من أسرته ، خاصة وأن والده محمد ماهر كان شديد الولاء للخديوى عباس الثانى ، حيث كان الانجليز قد اضطهدوا محمد ماهر بعد حادثة الحدود عام ١٨٩٤ ، كما أن عبد الرحمن فهمى - الذى كان يعتبر رئيس المقاومة الشعبية والسرية أثناء ثورة ١٩١٩ والعدو التقليدى للاحتلال البريطانى ومن أشد أنصار سعد زغلول - كان عبد الرحمن فهمى هو عم على ماهر باشا ، ثم قام على ماهر فى أغسطس ٣٩ بتعيين عزيز المصرى باشا فى منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وقوبل تعيينه بفتور شديد من جانب البريطانيين لميوله نحو الألمان منذ الحرب العالمية الأولى حيث كان تعليمه العسكرى فى المعاهد العسكرىة التركية على النمط الألمانى .



الحرب العالمية الثانية

بعد شهر تقريبا من تأليف وزارة على ماهر ، قامت الحرب العالمية الثانية - على أثر غزو ألمانيا لبولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩ - وكان البرلمان المصرى فى عطلة الصيفية ، وأعلن على ماهر الأحكام العرفية وأسرع بقطع العلاقات مع ألمانيا وقام بوضع الموانى وطرق المواصلات المصرية تحت تصرف القيادة البريطانية - طبقا للمعاهدة - وبطبيعة الأمور كانت كل هذه التصرفات بناء على طلب السفير البريطانى خدمة للحكومة البريطانية ، ودعا على ماهر البرلمان بمجلسيه الى اجتماع غير عادى يوم ٢ أكتوبر ٣٩ حيث أقر المجلسان مرسوما باعلان الأحكام العرفية بعد مناقشات امتدت عدة أيام ، وقامت الحكومة المصرية بقطع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا ومنع التعامل التجارى مع الرايخ الألمان ، ولم يوافق البرلمان المصرى بمجلسيه على اعلان الحرب على ألمانيا من جانب مصر .

— تحقق مكاسب ثورة ١٩١٩ (٣٤٠) :

ظهر جليا الفرق الشاسع بين حالة القهر التى تسبب عنها اعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ - عنها فى اعلان ونشوب الحرب العالمية

(٣٣٩) المصدر السابق - ص ٥٨ .

(٣٤٠) « ٤ فبراير ١٩٤٢ » - د. محمد أنيس - ص ٧٤ .

الثانية سنة ١٩٣٩ ، فقد أصبح فى مصر حكم وطنى الى حد بعيد هو الذى أعلن الأحكام العرفية وليس القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى . كما كان عليه الحال سنة ١٩١٤ ، كما أصبح فى مصر برلمان - لم يجزؤ رئيس الوزراء المصرى التصرف فى شئون بلاده قبل أن يدعو البرلمان الى اجتماع غير عادى لأخذ موافقته على اعلان الأحكام العرفية - بعد أن كانت الأحكام العرفية ينفرد بإعلانها القائد العام للجيش البريطانى فى مصر وكانت تتولاها السلطة العسكرية البريطانية - أما هذه المرة - فقد تولى رئيس الوزراء المصرى مهام الحاكم العسكرى وكذلك الرقابة على الصحف ووسائل المواصلات - فكانت كلها تحت اشراف مصرى - كما ظلت الحياة النيابية قائمة ومستمرة فى أداء مهامها الدستورية فى هذه المرة ، حيث كانت الجمعية التشريعية (البرلمان) قد تعطلت أو عطلت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ثم أن البرلمان المصرى والوزارة المصرية قاما بمناقشة موضوع اعلان الحرب - من عدمه - داخل البرلمان المصرى هذه المرة فى اجتماع غير عادى بأسلوب ديمقراطى ، وقررا اتخاذ ما هو لصالح (٣٤١) مصر من قرارات - وهو الاكتفاء بقطع العلاقات مع ألمانيا وليس باعلان الحرب عليها - كما كانت ترغب الحليفة بريطانيا فى ذلك وهى ما زالت تحتل أجزاء من الأراضى المصرية - فقد تريتت الوزارة ولم تعلن الحرب بناء على ما أبداه أعضاء البرلمان من آراء - لأنه تبين من المناقشة الحرة أنه لم يكن فى المعاهدة المصرية / الانجليزية ما يلزم مصر باعلان الحرب ، حيث جاء بالمعاهدة (١٩٣٦) أنه تلتزم مصر بمعاونة بريطانيا فى حالة الحرب بأن تقدم مصر لانجلترا - داخل الحدود المصرية - جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها .

— اجتماع البرلمان فى دورته العادية (٣٤٢) ٠٠ (١٨ نوفمبر ١٩٣٩) :

واجتمع البرلمان فى دورته العادية بعد ذلك وانتخب الدكتور أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب بأغلبية ضد بهى الدين بركات - رئيس المجلس السابق - واجتمعوا مع الملك فى القصر حيث اقترح أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من كل حزب من الأحزاب الأربعة - ويعتبر هذا تدخلا معيبا دستوريا من الملك - مما استاء له رئيس النواب دكتور أحمد ماهر بعد خروجه من الاجتماع واستأنف رؤساء الأحزاب الاجتماع فى

(٣٤١) « مذكرات فى السياسة المصرية » - د. محمد حسين هيكل - الجزء الثانى -

ص ١٤٦ .

(٣٤٢) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للاستاذ الراقى - الجزء الثالث -

ص ٧٦ .

مكتب رئيس الديوان بالقصر - بعد اجتماعهم مع الملك - واقتنع دكتور ماهر بأن مسألة الترشيحات متروكة للأحزاب تبت فيها بما ترى فيه المصلحة للبلاد - وكان هذا موقفا دستوريا شجاعا من الدكتور أحمد ماهر .

ونمت الانتخابات التي قاطعها حزب الوفد ، وأسفرت النتيجة (٣٤٣) عن فوز : ١٢٥ للسعديين - ٧٤ للدستوريين - ٢٩ من الكتلة الوفدية - ٧ من الحزب الوطني - ٢٩ من المستقلين (وكاه لبعضهم ميول وفدية) .

ولما تمت عملية الانتخابات ، أجرى تعديل في الوزارة حيث عين د . محمد حسين هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ وعبد الرزاق السنهوري وزيرا للمعارف وحفنى محمود للتجارة والصناعة وحنا راغب وزير دولة وعبد المجيد بدر للشئون الاجتماعية .

انشاء الجيش المربط :

تحايل على ماهر لأجل تقوية الجيش المصرى دون أن يدخل فى مشاكل فكون قوة لها الصفة العسكرية أسماها الجيش المربط وذلك فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وكان من المجندين الذين يزيدون عن حاجة الجيش العامل ومن ينضم اليهم من المتطوعين ومهمته فى زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة خلف ميدان القتال ومدة الخدمة به ستة شهور ويجوز استدعاؤهم مرة أخرى . وكان على ماهر يهدف الى اعتباره قوة احتياطية للجيش ممكن أن تنقلب بسهولة وبسرعة الى قوات مقاتلة وكان من المفروض أن يتطور هذا الجيش مع الزمن ولكن تخلفه بقصد أو بدون قصد على يد الوزارات المصرية المتعاقبة وكان ذلك ضمن سياسة اضعاف قوات مصر وهذا ما يستهوى السياسة البريطانية ووصل هذا الجيش الى ٥٨ ألف مقاتل ووضع هذا الجيش تحت قيادة عبد الرحمن عزام وهو فى الحقيقة صاحب فكرة انشاء قوات بنفقة بسيطة تتحملها مصر ، ولم يرتح الانجليز لهذه القوات ووضعها تحت قيادة عزام .

زيارة السودان :

قام على ماهر بهذه الزيارة فى يناير سنة ١٩٤٠ بصحبة (٣٤٤) وزير الحربية محمد صالح حرب الذى لا يرتاح له البريطانيون ووزير

(٢٤٣) فى اعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ الرامسى ج ٢ ، ص ٧١ .

(٢٤٤) نفس المصدر ، ص ٧٦ .

الأشغال عبد القوي أحمد وكانت الزيارة بدعوة من الحاكم العام الانجليزي وكانت زيارة ناجحة أكدت على الوحدة المصرية السودانية وقام هو ووزير الحربية باجراء أحاديث وخطب وطنية اعتبرت السلطات البريطانية متيرة للرأى العام رغم أن السفير البريطانى قبل سفره قال له محذرا « اذا سافرت. تكون كسائح » .

أزمة البعثة العسكرية البريطانية وعزيز المصرى :

كانت بريطانيا منذ اعلان الحرب (٣٤٥) تحاول جعل القيادة المصرية بشكل أو بآخر تخضع للقيادة البريطانية فى مصر لكن كان لعزيز المصرى وجهة نظر مصرية يدافع عنها بحماس وهى أنه طالما أن مصر لم تعلن الحرب فلا يجب أن تتغير قيادة الجيش المصرى ولذلك قرر أن يكون الاتصال بين القوات البريطانية فى مصر وبين القوات المصرية عن طريق البعثة العسكرية وكانت السلطات البريطانية تعلم تماما مدى حب الضباط المصريين الأصغر واحترامهم وتقديرهم لعزيز المصرى وكانت تحركاته وسط هؤلاء الضباط تضايق السلطات البريطانية . ولذلك تقدمت السلطات البريطانية بطلب الى رئيس الوزراء على ماهر بتنحية عزيز المصرى . فاكتمى على ماهر بمنحه اجازة مرضية (اجبارية) فى أول عام ١٩٤٠ ولكن لم يكن ذلك خافيا على الرأى العام المصرى وعلى ضباط الجيش المصرى .

أزمة سياسية (يونيو سنة ١٩٤٠) :

بعد أن دخلت إيطاليا الحرب (١٠ يونيو سنة ١٩٤٠) واجتمع مجلس الشيوخ والنواب لسماع بيان رئيس الوزراء لتجنيد مصر ويلات الحرب تقرر قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها مع التأكيد على تقديم أكبر معونة من الحكومة المصرية الى الحليفة بريطانيا . وكانت إنجلترا تأمل (٣٤٦) أن تعلن مصر الحرب ليكون لهذا الاعلان أثره المعنوى فى البلاد العربية وفى بلاد الشرق الأوسط خصوصا وأن رئيس الوزراء على ماهر كان قد وعد الانجليز عندما اكتفت حكومته بعد مشورة البرلمان بقطع العلاقات مع ألمانيا بأن يكون هذا الاعلان محل تقدير الوزارة. ونظرها اذا دخلت إيطاليا الحرب وأصبحت الحرب على مقربة من ميادينها .

(٣٤٥) نفس المصدر السابق ، ص ٥٨ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ ، د . محمد أنيس .

(٣٤٦) مذكرات فى السياسة المصرية ، د . هيك ج ٢ ، ص ١٥٢ ، ص ١٥٦ .

أعلنت إيطاليا بلسان موسوليني أنها مضطرة لدخول الأراضي المصرية لاجراج الانجليز منها وبرغم ذلك فهي تحترم استقلال مصر .

وأعلن على ماهر في البرلمان أن مصر ستتقف موقف المدافع عن نفسها اذا اعتدى عليها ولكن الحكومة البريطانية لم تكن مطمئنة الى نوايا الحكومة المصرية ، وكان قد بلغ من عدم الثقة بعلى ماهر ووزارته مبلغا لا تطيق معه الصبر عليه وعليها .

رغم أن أحمد ماهر شقيقه ورئيس الهيئة السعدية ومعه الهيئة كانوا يرون ضرورة اعلان مصر الحرب على المحور وحجته في ذلك أن سكوت مصر عن اعلان الحرب اقرارا منها بأن انجلترا هي التي تحميها وهذا رجوع بمصر الى عهد الحماية ولم يكن رأى أحمد ماهر وهيئته السعدية مطابقا للرأى العام الذى يكره الاحتلال الانجليزى ، بل كان الرأى العام متجاوبا مع على ماهر رئيس الوزراء - كما أنه كان من المعروف أن الملك فاروق يضم الى حاشيته كثيرا من الايطاليين .

ورغم ذلك نسبت السفارة البريطانية الى الحكومة (٣٤٧) والى السراى ميولا نحو ايطاليا والمحور ووجهت بريطانيا عن طريق سفارتها فى مصر الى الملك فاروق تبليغا بمشابة انذار بأن حكومته لاتقف موقف الصديق وانها فى ريب من نواياها وجمع الملك لفيفا من الكبراء وزعماء الأحزاب فى قصر عابدين لاستشارتهم فى الأمر وتركهم الملك يقررون ما يرونه . وأصدروا القرار والذى أخذ به الملك بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر ومعنى ذلك الاذعان للتبليغ البريطانى وبحث المجتمعون فى شكل الوزارة الجديدة فقال معظمهم أن تكون وزارة قومية . ورفض النحاس باشا الائتلاف وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تقوم باجراء انتخابات جديدة .

استقالة على ماهر (٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠)

وقبلت استقالة على ماهر الذى قدمها بعد الاجتماع مباشرة فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ بعد أن بقيت فى الحكم عشرة شهور فقط .

تأليف وزارة حسن صبرى (٢٨ يونيو سنة ١٩٤٠)

وبعد أن حاول القصر مع النحاس باشا لقبول تشكيل وزارة قومية تمسك النحاس باشا برأيه بوجود أن تكون الوزارة محايدة لاجراء

(٣٤٧) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٨٣ ، ج ٢ .

انتخابات صدر المرسوم بتأليف وزارة حسن صبرى وهى وزارة ائتلافية الى حد بعيد حيث كان بها ستة عشر وزيرا يمثلون الاغلبية البرلمانية ، الهيئة السعدية والاحرار والحزب الوطنى والمستقلين ورئيسها مستقل .

وأعلن حسن صبرى عقب تشكيله الوزارة أن وزارته حريصة على استقلال مصر وسلامتها كما أنها حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفها بريطانيا وفى عهد هذه الوزارة ثم الغاء صندوق الدين فى ١٧ يوليو سنة ١٩٤٠ باتفاقية بين حكومة مصر والحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية بعد أن ظل الصندوق شبه رقيب على مالية مصر منذ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بحجة تسديد ديون مصر التى تسبب فيها الخديوى اسماعيل وكان هذا الالغاء نتيجة مفاوضات تمت بين مصر وفرنسا وانجلترا وايطاليا بعد الغاء الامتيازات الأجنبية فى اتفاق مونترو سنة ١٩٣٧ .

مد امتياز البنك الاهلى أربعين عاما

فى عهد هذه الوزارة صدر (٣٤٨) قانون يقضى بمد امتياز البنك الاهلى (الانجليزى أصلا وتكوينا) أربعين سنة أخرى وكان ينتهى فى سنة ١٩٤٨ ولم يكن هناك أى داع لهذا المد وخاصة أن ميعاد الانتهاء كان باقيا عليه مدة ثمانى سنوات . وهذا الامتياز يخول لهذا البنك حق اصدار أوراق النقد المصرية ويجعل اقتصاد البلاد رهنا بما يصدره من هذه الأوراق بالبنكون باعتبارهم بنك الدولة وللأسف أنه كان بنكا أجنبيا .

وكان ذلك لصالح بريطانيا وخاصة زمن الحرب حيث أصبح بذلك ، البنك يصدر بلا حدود وكما يتراءى لمصلحة بريطانيا وبذلك حمل مصر مئات من ملايين الجنيهات من الأرصدة الاسترلينية التى كانت تنفقها بريطانيا فى زمن الحرب على شكل أوراق نقد مصرية أصدرها هذا البنك ولقد اغتبطت الدوائر البريطانية لهذا القانون وعدته فوزا لسيطرتها المالية على مصر ، ولا غرو أن يجيء هذا القانون على يد صديق بريطانيا رئيس الوزراء حسن صبرى وبالطبع أثار هذا التصرف سخط العامة والخاصة المصريين .

فى عهد هذه الوزارة تم تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان .

(٢٤٨) فى اعقاب ثورة سنة ١٩١٩ عبد الرحمن الرافعى ، ج ٣ ، ص ٩٠ .

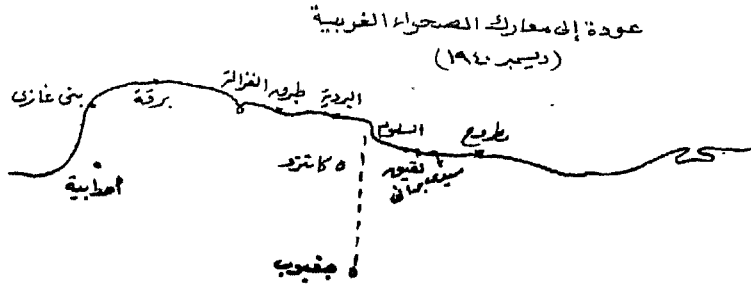
تعيين محمد أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي (يوليو سنة ١٩٤٠)

فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠ وقع اختيار (٣٤٩) الملك على أحمد حسنين الأمين الأول للملك لشغل هذا المنصب الذى ظل شاغرا منذ أن اعتزله على ماهر باشا بعد تأليف وزارته وبعد استقالة وزارة على ماهر عدو حسنين باشا تم هذا الاختيار والتعيين فى عهد وزارة حسن صبرى صديق الانجليز لأن الاختيار كان من حق الملك ولكن التعيين كان من حق الوزارة وكان لا يمكن أن يتم هذا فى وزارة على ماهر . وأحمد حسنين كان سكرتيرا (٣٥٠) للجنرال مكسويل فى الحرب العالمية الأولى ثم مفتشا فى وزارة الداخلية حتى انتقل الى السلك الدبلوماسى واختاره الملك فؤاد ليرافق الأمير فاروق أثناء دراسته فى لندن مع عزيز المصرى وسرعان ما عمل حسنين على طرد عزيز المصرى واستدعائه الى مصر بحجة أنه كان يتشدد فى معاملة الأمير وحسنيين لم يحصل على أى شهادة من جامعة اكسفورد حيث أنه لم يستكمل دراسته بها ولو أن بلانكين المؤرخ الانجليزى جورج كيرك ويطلق عليه اسم وصفه بأنه انتاج أوكسفوردى واشتهر عنه فى الأوساط البريطانية السياسية أنه بريطانى الميول وفى شبابه كان يحاول تقليد الشباب البريطانى المغامر من لبس البدو الى ارتياد الصحراء ونظرا لبراعته الرياضية فقد وجد ترحيبا كبيرا فى الدوائر البريطانية والرأى العام البريطانى ورشحه هذا لأن يكون ضابط الاتصال بين السلطات البريطانية والقصر . وكانت صلات أحمد حسنين بالأسر الارستقراطية البريطانية واسعة جدا ويعتبر تعيينه رئيسا للديوان فى وزارة حسن صبرى من العلامات الدالة على سياسة وزارة حسن صبرى فى التعاون المطلق مع بريطانيا .

ايطاليا تهاجم الحدود المصرية

فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ رجعت القوات الايطالية بقيادة المارشال جرازيانى على الأراضى المصرية واحتلت (السنلوم) ثم (بقبق) وفى ١٦ سبتمبر احتلت قوات ايطاليا سيدى برانى وتحصنوا بها .

(٣٤٩) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ص ٩١ .
(٣٥٠) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د محمد أنيس ص ٥٥ - ٥٦ .



وفي سبتمبر سنة ١٩٤٠ وبعد أن توغلت قوات إيطاليا والمحور داخل الحدود المصرية في الصحراء الغربية طالب الوزراء السعديون بضرورة إعلان الحرب على إيطاليا والمحور - وقد خالفهم باقي الوزراء وعلى رأسهم رئيس الوزراء حسن باشا صبرى وبني رأيه في عدم (٣٥١) الضرورة لإعلان مصر الحرب يرجع الى أنه يحدّثه مع السياسيين والعسكريين البريطانيين علم منهم أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى لهم من إعلانها الحرب ولذلك فقد انسحب الوزراء السعديون من الوزارة (٣٥٢) بتقديم استقالاتهم في سبتمبر سنة ١٩٤٠ وهم (النقراشي ومحمود غالب وابراهيم عبد الهادي وعلى أيوب) .

وفاة رئيس الوزراء (١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠

وتوفى فجأة رئيس الوزراء حسن باشا صبرى أثناء القائه خطاب العرش بالبرلمان في نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

تأليف حسين سرى الوزارة (نوفمبر سنة ١٩٤٠ - فبراير سنة ١٩٤٢)

وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تألفت وزارة حسين سرى باشا من الأحرار الدستوريين والمستقلين واجتمع مجلس النواب يوم ١٨ نوفمبر وأعاد انتخاب أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب وأعلن حسين سرى أن سياسة وزارته هي سياسة الوزارة السابقة . واشتدت الغارات الجوية في وزارته على الاسكندرية والقاهرة ولجأ الألاف من أهاليها الى الريف ومن المعروف (٣٥٣) أن حسين سرى كان صديقا للإنجليز يستجيب لكافة مطالبهم .

- (٣٥١) مذكرات السياسة المصرية ، د . هيكل ج ٢ ، ص ١٦١ .
- (٣٥٢) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، جزء ٣ ص .
- (٣٥٣) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د . محمد انيس ، ص ٧ .

في ديسمبر سنة ١٩٤٠ هجم الجيش البريطاني بقيادة ويفل على القوات الايطالية واستولى على سيدي براني وأسر آلاف الأسرى من الايطاليين وواصل زحفه غربا حتى احتل بنى غازى فى فبراير سنة ١٩٤١ لم يجبوب فى مارس سنة ١٩٤١ وعلى أثر هذه الهزائم أقيل الجنرال جرازيانى من منصبه كقائد عام للقوات الايطالية فى شمال افريقيا وتولى الجنرال رومل الألماني قيادة قوات المحور • فاسترد بنى غازى ووصل الى مشارف طبرق فى ابريل سنة ١٩٤١ ولكنه لم يستول عليها •

محاولة هروب عزيز المصرى

فى منتصف سنة ١٩٤١ تأكد للانجليز أن جانباً كبيراً من صغار ضباط الجيش المصرى كانت عناصر وطنية من أبناء الشعب وأبناء الطبقة المتوسطة تتطلع لتحرير بلدهم بحماس شديد • وهى عناصر كارهة للاحتلال البريطانى وكانت معظمها متأثرة الى حد كبير بعملها الكبير عزيز المصرى الذى تولى رئاسة أركان الحرب أيام وزارة على ماهر (سنة ١٩٣٩ - سنة ١٩٤٠) والمعروف بميوله نحو الألمان وكرهيته (٣٤٥) للاحتلال البريطانى ولقد حاول عزيز المصرى الهروب من مصر مرتين بعد تنحيته من منصبه • أما المرة الثالثة فكانت فى نهاية مايو سنة ١٩٤١ حين استطاع مع الضابطين الطيارين حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف أن يهربوا بطائرة عسكرية ليلا لكن الطائرة اصطدمت بأسلاك التيليفون عند قليوب وهبطت الى الأرض وتركها راكبوها واختفوا • وكان عزيز المصرى ومرافقوه يريدون الانضمام الى الألمان - واجتمع مجلس الوزراء على الفور خشية أن يكون لهذا الحادث نتائج وخيمة وخاصة لموقف الانجليز المتشكك فى عزيز المصرى على طول الخط ولأن عزيز المصرى (٣٥٥) كان مراقبا دقيقة ورغم ذلك تمكن من الهرب بهذا الأسلوب المغامر الذى يستهوى العامة الساخطين على الانجليز وعلى الحكام المصريين المتحازين اليهم على حساب الشعب المصرى وبعد مدة طويلة من هروب عزيز المصرى أمكن تعقبهم واستطاع البوليس المصرى أن يتأكد أنهم موجودون بمنزل بامباية ، واستطاع أن يحيط بالمنازل وأن يقبض عليهم وكانت عملية تعقب عزيز المصرى والضابطين فى منتهى الصعوبة لأن الجمهور كان يحبط عزيز المصرى بالعطف المتزايد الذى يتطابق مع آلامه • ولذلك تعذر على سلطات البوليس الاستعانة بمعلومات ومعاونة هذا الجمهور لاقتفاء آثارهم ومعرفة المكان الذى اختفوا فيه بعد هذا الحادث وحتى يستطيع البحث عن الفارين ليعيد الطمأنينة •

(٣٥٤) مذكرات فى السياسة المصرية ، د. ميكل ج ٢ ، ص ١٨٣ •

(٣٥٥) ٤، فبراير سنة ١٩٤٠ ، د. محمد انيس ص ٤٥ ، ٤٦ •

تعديل وزارى (آخر يوليو سنة ١٩٤١)

وأخيرا اقتنع سرى باشا رئيس الوزراء بضرورة تدعيم وزارته فأخذ يفكر فى السعديين .

فى آخر يوليو سنة ١٩٤١ أجرى حسين سرى بالتفاهم مع السعديين تعديلا وزاريا دخل بمقتضاه خمسة وزراء سعديون الوزارة وهم (محمود غالب ، دكتور حامد محمود ، حامد جودة ، ابراهيم عبد الهادى ، محمد راغب عطية) وأصبحت الوزارة مشكلة من الدستوريين والسعديين والمستقلين .

أزمات أمام الوزارة

كان حسين سرى صديقا للانجليز يستجيب لكل (٣٥٦) مطالبها . وبدأت وزارته تعاني من أزمات متلاحقة حدثت أغلبها فى أول عام ١٩٤٢ وكان أشدها هى أزمة التمويل وفى الخبز بالذات فى الأسبوع الأخير من شهر يناير وهاجم الأهالى المخازن للحصول على الخبز - ومن المعروف أن هذه الوزارة كانت تعتمد فى تأييدها على رضاء حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين المشككين للأغلبية البرلمانية على أثر انتخابات مشكوك فى سلامتها جرت فى عام ١٩٣٨ وكان الوفد دائم مهاجمة الوزارة وبخاصة لأجل أزمة التمويل - كما أن الوزارة لم تكن تحظى بثقة الملك فاروق وبخاصة بسبب أزمة حكومة فيشى الفرنسية الموالية للمحور والتي قامت على أثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة وتقسيم فرنسا الى شطر احتله الألمان ومنه باريس وشسطنر كان يخضع لحكومة بيتان وعاصمته فيش أما ديجول فكان قد فر الى انجلترا ليقود حركة « فرنسا الحرة » .

- وفى مصر كان بها عدد من الفرنسيين الموالين لحكومة فيش من بينهم رجال المفوضية الفرنسية بالقاهرة وكان الوزير الفرنسى المفوض من قبل حكومة فيشى مسيو (لبوتشى) وكان يمثل فرنسا فى مصر قبل ذلك وكان له صلات واسعة بالساسة المصريين وصلات اجتماعية كبيرة وكان مقربا جدا من الملك فاروق - وكان بعض رجال المفوضية الفرنسية فى مصر محل شك من الانجليز وطلبت بريطانيا من حسين سرى قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيش .

(٣٥٦) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، دكتور محمد انيس ، ص ٨ .

– وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٢ يعرض رئيس الوزراء حسين سرى وبشكل مفاجيء موضوعا لم يكن في جدول أعمال الجلسة وطلب من الوزراء الموافقة على قطع مصر العلاقات مع حكومة فيش وكان الملك موجودا خارج القاهرة في رحلة وكان يجب أخذ رأيه قبل عرض الموضوع أو البت فيه ولكن رئيس الوزراء كان متعجلا اتخاذ القرار علما بأن هذا الموضوع كان عرض عدة مرات قبل ذلك وتأجل البت فيه لأن مصر كانت لاتزال لها اتصالات مع هذه الحكومة لأن أبناء مصر الطلاب كانوا ما زالوا في فرنسا يدرسون وعددهم بالآلاف وقطع العلاقات لا شك يضرهم ضررا بليغا وقد تعامل حكومة فيش هؤلاء الطلاب أسوأ معاملة • ورغم اعتراض وزيرين على قرار قطع العلاقات فقد وافقت الأغلبية وبلغ الخبر محمد حسنين باشا (٣٥٧) رئيس الديوان الملكي والذي دأب على التدخل في أعمال السلطة التنفيذية وتمكن بالاتفاق مع رئيس الوزراء حسين سرى بجعل القرار وقف العلاقات مع حكومة فيش بدلا من قطعها وكان هذا رأى دكتور محمد حسين هيكل الذى أشار به على حسنين باشا وكان من المعارضين على قرار قطع العلاقات في اجتماع مجلس الوزراء •

ولما عاد فاروق من رحلته (٣٥٨) وعلم بما حدث في مجلس الوزراء ألقى اللوم على وزير الخارجية صليب سامى لأنه كان يجب أن يعترض على اقتراح رئيس الوزراء وفي نفس الوقت حنق من رئيس الوزراء ولم يجرؤ على مؤاخذه حيث أنه كان ينتظر عودة الملك ولكن الملك كان على ثقة من مساندة الانجليز لرئيس الوزراء • ولم يجد الملك أمامه الا صليب سامى ويبلغ رئيس الديوان وزير الخارجية أن يلزم داره ويقوم حسين سرى بمحاولة حل الأزمة مع فاروق ويتخيل أنه نجح فى ذلك فيطلب من وزير الخارجية استئناف العمل ولكن رئيس الديوان يعود ويطلب من صليب سامى الاعتكاف بمنزله مرة أخرى ويعلم الانجليز بموقف الملك واعتبروا موقفه عملا غير ودى وتمسك الانجليز بعودة وزير الخارجية وهكذا نشبت أزمة بين الوزارة والقصر وبين القصر والسفارة البريطانية (٣٥٩) •

واضطر الملك بقبول الأمر الواقع ولكنه لم يأخذ بهذه النصيحة • وكذلك لم يساهم رئيس الديوان حسين باشا بنصيحة الملك وتعهد تصاعده الموقف •

• (٣٥٧) مذكرات فى السياسة المصرية ، د • محمد حسين هيكل ، ص ١٨٧ ، ج ٢ •

• نفس المصدر السابق •

• (٣٥٨) ١٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى ، د • محمد انيس ، ص ٩ •

وفي نفس هذه الظروف كانت أزمة التموين قد استفحلت وعم الغلاء
 و نتيجة لذلك عم السخط وقامت مظاهرات صاحبة لم يعلم من كان يحركها
 نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا « تقدم يا رومل الى
 الأمام يا رومل » وكان فعلا القائد الألماني رومل أصبح على بعد
 ٣٠٠ كيلومترا بالقرب من الاسكندرية، واضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه
 المظاهرات والتهافتات وطلب الانجليز من سرى باشا وضع حد لهذه (٣٦٠)
 المظاهرات ولما لم يتمكن من ذلك أدرك أن الزمام قد أفلت من يده واضطر
 ازاء ذلك الى تقديم الاستقالة .

استقالة حسين سرى (٢ فبراير سنة ١٩٤٢)

قدم حسين سرى استقالة وزارته يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢
 وقبلها الملك وفي يوم ٣ فبراير قابل السفير البريطاني الملك فلمح له أن
 حسين سرى كان يحارب من بعض الجهات (٣٦١) (يقصد الملك) وأن
 دعاية المحور لم تتوقف وأن العناصر الموالية للمحور تتحرك في حرية
 والطلبه يقومون بمظاهرات لصالح ألمانيا ومعادية لانجلترا وأن قوات
 المحور في طبرق بالقرب من الحدود المصرية والموقف العسكري مشحون
 بأخطر الاحتمالات على مصر قاعدة القوات البريطانية (٣٦٢) في الشرق
 الأوسط ، لذلك فان السفير البريطاني يصر على أن يعمل الملك على تشكيل
 وزارة يرضى عنها غالبية الشعب المصرى ولذلك يطلب من الملك دعوة
 مصطفى النحاس لتشكيل هذه الوزارة لأن حزب الوفد يحظى بتأييد
 غالبية الرأى العام المصرى .

ومن المعروف أن الانجليز كانوا يلحون منذ استقالة وزارة على ماهر
 فى صيف سنة ١٩٤٠ لاشراك الوفد فى الحكم وهو أمر يعرفه الوفد
 ويعرفه خصوم الوفد أحزابا وساسة وتعرفه السراى فليس فى هذا
 الطلب المقدم من السفير البريطانى للملك فاروق أى جديد فى هذا الوقت
 العصيب بالنسبة للقوات البريطانية المحاربة الموجودة بمصر والمحاطة
 بالرأى العام المصرى الذى يهتف مؤيدا للغزو الألمانى ومعاديا للوجود
 البريطانى والسخط الشعبى العام من أزمة التموين ولاشك أن الملك
 والحاشية الملكية حوله وقادة الأحزاب يقصدون كل هذه الظروف
 فإذا ما قدرنا أن الملك فاروق فى هذا الوقت كان صغير السن لم يكمل

(٣٦٠) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ عبد الرحمن الرافعى ، ج ٣ ، ص ١٠٠ .

(٣٦١) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د. محمد أنيس ، ص ١١ .

(٣٦٢) نفس المصدر السابق .

٢٤. عاما فكان الواجب على المحيطين به أن يشيروا عليه بالتعجيل بصدور مرسوم بدعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة وبأسرع ما يمكن تلافيا لأى صراع مع الجانب البريطانى المحبوس فى قفص الظروف الصعبة والذي ليس أمامه الا الافتراض بوحشية *

ومع ذلك استهان الملك والمحيطون به بالأمر وفى الغالب عن عمد ولكل منهم كما أسلفنا ميول وأوضاع وارتباطات نفسية وشخصية وتاريخية يجعله ميالا للصيد فى المياه العكرة كأحمد حسنين *

ونجد الملك بعد مقابلة السفير البريطانى (٣٦٣) يوم ٣ فبراير يستدعى رؤساء الأحزاب السياسية - مصطفى النحاس رئيس الوفد ، وأحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية وحلمى عيسى رئيس حزب الشعب ، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ود. محمد حسين هيكل (عن الأحرار الدستوريين) وقابل كلا منهم على حدة وعلم الدكتور حسين كامل من الملك أن الملك عندما عرض على النحاس باشا رئيس الوفد تشكيل وزارة قومية رفض النحاس - أما باقى رؤساء الأحزاب فقد وافقوا جميعا على فكرة تشكيل وزارة ائتلافية يرأسها النحاس باشا وقام الدكتور هيكل بالنصيحة الخالصة من كل هدف للملك « بأن يسرع فى تأليف الوزارة قبل مساء يوم ٣ فبراير لأن الموقف يقتضى الاسراع فى تأليفها لأجل ألا تبقى البلاد فى هذا الطرف الدقيق بغير وزارة » وكان الأولى أن تكون هذه النصيحة على الأقل من رئيس ديوانه حسنين باشا الذى يقدر جيدا مستوى العقلية البريطانية السياسية ويقدر الخطورة التى بين سطور التبليغات البريطانية *

ويعلم د. محمد حسين هيكل من الملك فى المقابلة أنه لم يوافق على رأى النحاس بوجوب أن تكون الوزارة التى يقبل تأليفها وفدية التشكيل حتى لا تتكرر التجربة الفاشلة مع باقى الأحزاب . وأبلغه الملك بأنه أرجأ البت فى تشكيل الوزارة الى مقابلة أخرى قد يجريها مع النحاس باشا فى اليوم التالى ٤ فبراير وفى نفس مساء يوم ٣ فبراير فى الساعة السابعة مساء وبعد مقابلات رؤساء الأحزاب للملك دعا السفير البريطانى رئيس الديوان وأبلغه أنه قد وصلته تفاصيل (٣٦٤) ما دار فى اجتماع الملك مع رؤساء الأحزاب وأن النحاس باشا لم يقبل تأليف «وزارة ائتلافية كما عرضها عليه الملك وأن انجلترا ترغب أن يؤلف

(٣٦٣) مذكرات فى السياسة المصرية للأستاذ محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .

(٣٦٤) ٤ فبراير د. محمد أنيس ، ص ١٢ .

النحاس باشا وزارة وفدية وبذلك تكون الأمور قد وضحت لرئيس الديوان بأنه لا مفر للملك الا الخضوع لشروط انجلترا كما أوضحها السفير وأن يتفاهم مع النحاس على تأليف وزارة وفدية تحاشياً لمزيد من التهديد من بريطانيا ولكنه لم ينصح الملك النصيحة الواجبة قبل فوات الفرصة . كما أن باقى رؤساء الأحزاب لم يشأ أى منهم فى اجتماعهم مع الملك أن يقدر الظروف الدقيقة والخطيرة المحيطة بالعرش وبالبلاد ويتنازل عن أنانيته فى وجوب أن تكون الوزارة قومية ليكون لحزبه مكان فى الوزارة ، وينصح الملك أن يحاول تمرير العاصفة ويوافق على أن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية لتجنيد جميع الأطراف مواجهة التصرفات البريطانية التى قد تتحول وبسرعة الى العنف .

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

وفى صباح يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ يطلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان ويسلمه انذارا نصه « اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء اليوم أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث ، ولكن رئيس الديوان استهان بخطورة الانذار وكذلك الملك ولم يتصرف التصرف الواجب والذى يحفظ كرامته وعرشه وقد كان لتاريخ التصرفات البريطانية مع كل من أسلافه الخديوى عباس والخديوى اسماعيل عند خلعهما من العرش بمثل هذا الاسلوب .

ويضيق الملك الفرصة ولا يتصرف بالحكمة اللازمة ويأمر بعقد (٣٦٥). اجتماع مع أصحاب الراى فى مصر وبينهم رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين فى الساعة الرابعة ويتم الاجتماع فى قصر عابدين ودخل فاروق ومعه رئيس الديوان الذى ألقى بياناً حول تطور الموقف وقرأ صيغة الانذار وغادر الملك القاعة ليترك للمجتمعين الفرصة للمناقشة واصدار القرار الواجب - وبعد صمت قصير تكلم النحاس وأكد بأنه لم يكن يعلم بما حدث ويعترض على اقحام اسمه فى الانذار البريطانى .٠٠ (٣٦٦) ولكنه انقاداً للموقف يقبل تأليف الوزارة اذا طلب الملك منه ذلك - ثم تكلم دكتور أحمد ماهر وناشد النحاس باشا أن يرفض تأليف الوزارة . ثم تكلم النحاس وحذر المجتمعين بأنه يشم رائحة الخطر من صيغة الانذار . **أما زيور باشا** فقد نصح بقبول الانذار ونصح المجتمعين أن يشيروا على الملك بذلك لأنه ليس من المعقول أن توجه الحكومة البريطانية مثل هذا

(٣٦٥) نفس المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٣٦٦) مذكرات فى السياسة المصرية ، د حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ١٩٩ .

٢٠٠ ، ٢٠١ .

الانذار وبهذه الصيغة التهديدية والا ترتب على رفضه نتائج معينة قدرتها وأعدت لها ، والنحاس باشا يعلم هذا كما نعلمه جميعا (وكان المعروف أن زيور باشا هو صاحب سياسة انقاذ ما يمكن انقاذه منذ مقتل السردار) .
واقترح الدكتور محمد حسين هيكل تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس فرفض النحاس اقتراحه - ثم اقترح شريف صبرى أن تتألف وزارة ادارية تحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة فاذا فاز فيها الوفد بالأغلبية يؤلف النحاس وزارته الحزبية - ثم اقترح آخر أن يؤلف النحاس وزارة يشترك فيها كل حزب ولو بوزير واحد ، وتجرى هذه الوزارة الانتخابات ومتمى أسفرت الانتخابات بأغلبية وفدية يعدل النحاس باشا وزارته ويجعلها حزبية صرفة ، ويرفض النحاس باشا كل هذه الاقتراحات . حيث كان واثقا من مساندة السفارة البريطانية لرأيه وكانت السفارة البريطانية (٣٦٧) متأكدة من ميول بعض المحيطين بالملك نحو المحور من الحاشية الملكية .
وتصلب النحاس باشا فى رأيه بضرورة تأليف وزارة من حزب الوفد فقط .

الهدف المقصود من هذا الانذار

واستمرت المناقشة فى هذا الاجتماع (٣٦٨) مدة طويلة دون الوصول الى حل ايجابى واتفق المجتمعون على اصدار قرار يرسل الى السفير البريطانى بأن الانذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها . وعرض القرار على النحاس باشا فوقعه فى الحال ثم قال « اننى أبدى رأى كوطنى ومجرب وخبير بأعمال الانجليز أنه يجب أن نبحت ان كان هذا الانذار تهديديا أو تنفيذيا وانى أراه تنفيذيا (جديا) وليس تهديديا وحذر الحاضرين من النتائج التى قد تترتب على هذا القرار الذى يرفض الانذار . وقال أيضا « وأنى أريد أن أصارحكم بحاجة وهى أن هذا الاجتماع كويس ولكن يودى بالبلد وبالعرش ، ويمكن أن يكون نكبة على العرش وعلى شخص جلاله الملك .

وفى نفس الوقت علم القصر ومعظم الحاضرين (٣٦٩) أن ولى العهد الأمير محمد على وهو المنافس للملك على عرش مصر كان قد دعاه الملك لحضور هذا الاجتماع بالقصر وقيل انه ليس بقصره ولم يعرف أحد مكانه .

(٣٦٧) كتاب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د محمد أنيس ، ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧
(٣٦٨) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د محمد أنيس ، ص ٥٥ ، من ٢٦ .
(٣٦٩) مذكرات فى السياسة المصرية ، د محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٣٠٣ .

ويتساءل د • هيكل وكان وزيراً في وزارة حسين سرى باشا
المستقيلة وحضر الاجتماع بصفته رئيس حزب الأحرار فهل لغياب
(سموه) في هذه المناسبة الدقيقة معنى معين ، ثم يقول الدكتور
حسين هيكل أيضاً تعليقا على الاحتجاج المرسل من المجتمعين الى السفير
البريطاني « اذا صح ان كان لغيابه ما قد يتبادر الى الذهن من
المعاني ، فما عسى أن تكون الاحتمالات المتوقعة لاحتجاجنا على الانذار
البريطاني وعدم قبولنا اياه » •

وحمل رئيس الديوان الملكي أحمد محمد حسنين هذا القرار
باحتجاج ساسة البلد على الانذار البريطاني وذهب الى السفارة البريطانية
وطلب من المجتمعين انتظار عودته - وعاد بعد الساعة السابعة وقال
« انه سلم القرار الى السفير البريطاني وأن السفير قال له :
سأوافيكم برأى في الساعة التاسعة وقد أبلغكم أنني لا أحضر وقد أبلغكم
بنياً آخر » •

وحاول المجتمعون أن يستشفوا من حسنين باشا ما يكون قد فهمه
من اتجاه السفير ، لكن حسنين باشا أفصح لهم أنه لم يستطع رغم المحاولات
وأنه حاول فقط أن يصرف السفير عن المضي في اجراء قد يفسد علاقات
الدولتين •

وأشار رئيس الديوان حسنين باشا (٣٧٠) للمجتمعين بالانصراف الى
منازلهم على أن ينتظروا أى استدعاء من القصر وبالتليفون انتظارا لما تتمخض
عنه الأحداث •

الحادث

وقبل أن يحين موعد نهاية الانذار النهائي (٣٧١) (الساعة التاسعة)
فقد قامت الدبابات الانجليزية وحاصرت قصر عابدين من كل جوانبه
ووقفت قوات بريطانية ضخمة في الطرق المؤدية الى ثكنات الجيش المصري
بالملاحظة وقبل التاسعة بقليل حضر السفير ومعه جنرال ستون قائد القوات

(٣٧٠) وكان من الواجب عليه وعلى الملك العمل على استبقاء جميع المجتمعين بمكتب
الملك ليكتبوا بجانبه لمراجعة أى احتمالات منتظرة •

(٣٧١) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د • محمد أنيس ، ص ٢٨ عن كتاب الصحفي البريطاني
جورج بلانكين المحرر الميامي لجريدة الديلى ميل Cairo To Riyadh Diary •

البريطانية في مصر وفي صحبتها عدد من الدبابات والعربات المصفحة وهدمت الدبابات بوابة القصر الحديدية الخارجية وقبلها كان عدد من الجنود المدربين البريطانيين قد اعتلوا بسرعة السور الحديدي وتمكنوا من اعتقال ضباط الحرس قبل أن يتمكنوا من المقاومة وكذلك قامت قوة أخرى بمحاصرة مبنى الحرس الملكي الموجود خارج أسوار قصر عابدين وهجمت قوة بريطانية على ثكنات الحرس الملكي وقبضت على الموجودين . وتوجه السفير (٣٧٢) وستون ومعهما عدد من الضباط البريطانيين المسلحين الى مكتب فاروق واجتمعا به وكان معه أحمد حسنين . وجلس الجميع على المائدة السفير وستون في مواجهة الملك وحسنيين . وقرأ السفير صياغة معدة حول الموقف ثم قال « انه في رأى الحكومة البريطانية لا بد أن يستدعى الملك النحاس لتأليف الوزارة المقبلة ، وأن وزارة ائتلافية غير ممكنة ولا بد أن يؤلف النحاس وزارة بنفسه » . وأوضح السفير « أن هذا أمر وأنا لسنا على استعداد لرفضه » .

وتصرف الملك بكبرياء غير عادى وفكر للحظات ثم ناقش المسألة مع حسنيين وبعدها أعلن الملك « لقد قبلت » (٣٧٣) .

وتنفس السفير الصعداء . والتفت الى ستون قائلا « حسنا لقد كان هذا هو ما نريده » .

وسرعان ما غادر السفير البريطاني والقائد البريطاني القصر وفك الحصار البريطاني عن قصر عابدين ومبنى الحرس الملكي .

— وصار اتصال تليفونى بين القصر والزعماء للاجتماع بالقصر مع الملك بعد انسحاب القوات البريطانية وكان آخر الحاضرين هو النحاس باشا فلما اكتمل العدد دخل الملك وجلس فى صدر المكان وجلس المجتمعون ثم وجه الملك الكلام الى النحاس باشا قائلا « اننى آكلفك يا نحاس باشا بتأليف الوزارة . وأطلب اليك ان يكون حكمك قوميا لا حزبيا كما أطلب اليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهدت اليك بتأليف الوزارة » . وقال النحاس « اننى أتلقى الأمر من جلالتك بتأليف الوزارة ولا أرى ضرورة لابلاغ

(٣٧٢) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . د . محمد أنيس ص ١٦ ، ص ٣٩ .

(٣٧٣) مذكرات فى السياسة المصرية ، د . محمد حسنين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ ،

السفير هذا الأمر « فكرر الملك » لكننى أرى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبليغ السفير ما طلبت اليك أن تبلغه اياه » عند ذلك قال الدكتور ماهر موجها الكلام الى النحاس « انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الرماح البريطانية فقد رأيت الدبابات بعين رأسك » واعترض الملك قائلا : « بل أنا الذى أكلفه بتأليف الوزارة » . وبعد ذلك انصرف الجميع .

ولا شك أن جميع رؤساء الأحزاب خرجوا من القصر وفى ذمتهم للتاريخ ما أخذ على مواقفهم حيث كان يمكنهم من أول اجتماع بعد الانذار أن ينقدوا الموقف بقطع خط الرجعة على عناد النحاس بموقفه المتصلب أن يؤلف الوزارة الحزبية المتمسك بها وكان الملك تحت الحاحهم وضغطهم من السهل أن يوافق على ذلك مادامت هذه هى رغبتهم . ورغم أنهم خرجوا من الاجتماع ويعتقد أغلبهم أن فى يده سلاحا يحاربون به الوفد والنحاس باشا لأنه على حد تعبير أحمد ماهر قد ألف وزارته على أسنة الحراب البريطانية - أما النحاس باشا والوفد مما لاشك فيه أنهم شعروا بأن رصيدهم الشعبى يهتز وسوف يحتاجون الى مجهودات دعائية حزبية كبيرة لأجل إعادة الثقة فيهم ولكنها على أى حال ستكون على حساب علاقتهم بالانجليز الذين كان لهم الفضل فى اعادتهم الى الحكم سواء بعلمهم أو بغير علمهم وليس أدل على دقة موقف الوفد بهذا الحرج وضعف مركزه نتيجة هذا التصلب من النحاس باشا الا ما نشرته جريدة الحزب « الوفد المصرى » فى يوم ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ عقب الحادث بيومين جاء فيه « ان بريطانيا (٣٧٤) العظمى بوصفها حليفة مصر قد حاربت أكثر من عامين الدول المعادية للديمقراطية والتي حاولت أن تفرض بالقوة معالم الديكتاتورية الفاشية على الأمم الحرة والمقهوره . وكانت الحليفة بريطانيا تدافع عن شعوب هذه الدول التى قهرتها الديكتاتورية . فكيف يمكن لأى مصرى عاقل أن يعتبر بأن مصيره سيكون مختلفا عن مصير تلك الشعوب التى قهرتها دولتا المحور اذا أصبحت مصر تحت الاحتلال الألمانى أو الايطالى » .

« وقد كانت حليفتنا بريطانيا منصرفه الى بذل أقصى ما تستطيع لانقاذ الشعب المصرى من الفناء والحرب ولتتمكن مصر فى المستقبل من ترقية حياتها الوطنية طبقا لمبادئ الحكم الديمقراطى ذلك الحكم . . وأنه لا يمكن ضمان مستقبل الحرية والاستقلال الحقيقى لجميع البلاد الا بانتصار بريطانيا وحلفائها » .

وقبل أن تقوم جريدة الوفد بنشر (٣٧٥) هذا التحليل المملوء
تزلفا الى الانجليز وديمقراطيتهم التي لم تنل منها مصر طول الاحتلال
البريطاني منذ سنة ١٨٨٢ حتى وقت نشر هذا المقال الوفدى يوم ٦ فبراير
سنة ١٩٤٢ الا القهر والاستهانة بالكرامة .

فقد قام النحاس باشا تمهيدا لهذا التبرير فى صحيفتهم
« الوفد المصرى » وذرا للرماد واستهانة بعقلية الشعب المصرى . . فقد
قام النحاس باشا بالاتفاق مع السفير البريطانى على أن يتبادلا (٣٧٦) خطابا
شكليا يحجب عن الرأى من خلاله ما وقع فعلا من التدخل البريطانى السافر
وذلك يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وقبل تأليفه الوزارة بيوم وجاء فى خطاب
النحاس باشا للسفير البريطانى « ليكن مفهوما بأن الأساس الذى قبلت
عليه مهمة تشكيل الوزارة هو أنه لا المعاهدات البريطانية المصرية
ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى
شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها » .

ورد عليه السفير البريطانى بما يؤيد وجهة نظر النحاس باشا
المكتشوفة للعامة والخاصة فقال : « وانى أؤيد لرفعتمكم أن سياسة الحكومة
البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة
وحليفة من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا تأليف الحكومات
أو تغييرها » .

تأليف وزارة النحاس (٦ فبراير سنة ١٩٤٢)

فى يوم الجمعة ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر المرسوم الملكى بتأليف
وزارة النحاس الخامسة وكانت كليها من الوفديين وفى ٣١ مارس
سنة ١٩٤٢ عين فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة وفى يونيو سنة ١٩٤٣
عين فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشئون وعين
أمين عثمان (صديق الانجليز) وزيرا للمالية .

وعقب تأليف النحاس باشا لوزارته حضرت الوفود المؤيدة للنحاس
للمتهنئة وكلهم من أنصار الوفد كما حضر فى نفس الوقت السفير البريطانى
سير مايلز لامبسون وهتف أنصار النحاس بحياة الانجليز فى فناء مجلس
الوزراء بعد أن حملوه على الأكتاف بالأمس القريب يهتفون ضد الانجليز

(٣٧٥) فى اعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ١٠٥ .
(٣٧٦) مذكرات فى السياسة المصرية ، د . محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ ،
٢٠٨ .

ويؤيدون ألمانيا ويستعجلون قائدهم رومل لهزيمة جيش السفير مايلز لامبسون (٣٧٧) *

الانعام بلقب لورد لمايلز لامبسون

وفي مقابل الحركة البارعة التي نفذها ممثل حكومة إنجلترا في ٤ فبراير في مصر وعلى حساب كرامة الشعب المصرى وعرشها الذى يمثل رمز الأمة أنعمت حكومة بريطانيا بلقب لورد للسفير مايلز لامبسون ليصبح (لورد كيلرن) وأقام له النحاس باشا حفل تكريم كبيراً لهذه المناسبة فى مساء ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ بسرأى الزعفران وبخاصة أن مناسبة هذا الانعام لا يشرف مصر وشعب مصر - وبخاصة أن كلمات الترحيب وخطاب النحاس الى السفير لورد كيلرن ورد السفير عليه اشتملتنا على شتى المعانى المنافية لكرامة البلاد وعزتها وحقوقها *

انتخابات مارس سنة ١٩٤٢

تمت الانتخابات فى شهر مارس وقاطعها الدستوريون والسعديون. وطالبوا كشرط لدخولهم رفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف لضمان حريتها ولم يقبل النحاس وأسفرت عن أغلبية وفدية كبيرة وافتتح البرلمان يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ وانتخب مجلس النواب عبد السلام جمعة رئيساً له وفى مايو سنة ١٩٤٢ عين على زكى العرابى رئيساً لمجلس الشيوخ بعد أن أطلت الوزارة عضوية أعضاء الشيوخ الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى وعين بدلا منهم شيوخ معظمهم من الوفديين وتحقق بذلك مصدر القوة لينفرد الوفد والنحاس باشا بمقاليد الحكم دون معارضة *

ما تنفقه الدولة كشف كثيرا من التصرفات غير القويمة

كما تبادت الوزارة فى المحسوبة والاستثناءات لأتباعها والتعنت مع خصوم الوفد كما تفاضت عن استغلال السلطات البريطانية لتحكمها فى اصدار النقد المصرى مما تسبب عنه التضخم واستفحال حالة الغلاء *

وسياتى هذا تفصيلا فى باب التجاوزات *

(٣٧٧) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٢ ، ص ١١٣ ، ١١٤ *

عودة الى ميدان الحرب فى الصحراء الغربية

عقب مطاردة روميل للقوات البريطانية حتى طبرق ومحاصرتها فى ابريل سنة ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطانى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ بقيادة أوكتلوك على قوات المحور فى برقة وتقدم البريطانيون فى زحفهم حتى احتلوا بنى غازى فى ديسمبر سنة ١٩٤١ وقام روميل بالهجوم على البريطانيين حتى أجلوا عن بنى غازى فى يناير سنة ١٩٤٢ وترجعوا الى طبرق التى كانت رغم حصار الألمان لها تتلقى المدد والمؤن من البحر والجو . وفى ٢٦ مايو تلقى روميل الامدادات وقام بالزحف شرقا واستأنف المعارك مع الجيش البريطانى بقيادة ريتشى وانتهت باستيلاء الألمان على بئر حكيم وجسر الفرسسان والغزاة ثم جغوب حتى سقطت طبرق فى ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ ومنحت ألمانيا رتبة فيلد مارشال الى روميل . أما الجيش البريطانى فقد تولى قيادته العامة أوكتلوك .

وفى هذا الوقت اضطرت الأفكار فى مصر لأنها هى التى كانت تتحمل الدمار بين القوتين المتحاربتين .

– ومنذ أواخر يونيو سنة ١٩٤٢ دارت عدة معارك بين الجيشين وانسحبت فى النهاية القوات البريطانية الى موقع حصين عند العلمين ودارت هناك عدة معارك أنهكت الطرفين . وفى أغسطس حدث تعديل فى القيادة البريطانية تولى فيها الجنرال مونتجمرى قيادة الجيش الثانى وسير هارولد ألكسندر القيادة العامة للقوات البريطانية .

معركة العلمين ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢

ودارت عند العلمين الموقع الحصين للبريطانيين معركة حاسمة وكان التفوق العددي وفى التسليح للجيش البريطانى أمام العجز الشامل فى امدادات قوات المحور واستمرت المعركة عدة أيام وتداعت خطوط المحور وانتهت بهزيمته فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وأسر منهم عشرات الألوف وكان منهم الجنرال توما قائد الفيلق الافريقى الألمانى وتقهقرت قوات المحور غربا وكانت هزيمة ساحقة ومنح الجنرال مونتجمرى كفيلدمارشال أوف علمين . وكانت المعركة الفاصلة وانسحب روميل على أثرها الى تونس . وبدأ التحضير بعدها لغزو ايطاليا من الجنوب وقامت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور الأمريكى بالنزول فى جزيرة صقلية فى يوليو سنة ١٩٤٣ ثم نزلت الى ايطاليا واستسلمت فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

استبعاد مكرم عبيد من الوزارة ومن الوفد ومن البرلمان (٢٧٨)

فى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ أعاد النحاس باشا تأليف وزارته بعد أن استبعد منها مكرم عبيد بعد أن كان محور وزارته ونقطة ارتكازها وبصفته أيضا سكرتير حزب الوفد العام - وفى يوليو سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد وفى جلسة ١٢ يوليو سنة ١٩٤٣ قرر مجلس النواب بأغلبية ٢٠٨ ضد ١٧ صوتا فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا من مجلس النواب وكان قبل ذلك أكثر زعماء الوفد شعبية وحظوة لدى الجماهير ولدى النحاس باشا نفسه .

وكان من أهم أسباب هذا الغضب من مكرم عبيد هو أنه وهو وزير المالية والتموين وقف متصديا لمطالب محاسيب النحاس وحرمه الاستثنائية والصارخة فى التأثير على نزاهة الحكم . وبعد أن حاول مكرم عبيد نفسه اصلاح ما بينه وبين المحاسيب والأنسباء استتم النحاس للوشايات وما أضيف اليها من الحاسدين على مكرم ممن تسلقوا الى المراكز الحساسة فى الوفد وفى الوزارة وتغلبت غريزة الغرور الزعامى على النحاس بعد تجميع جميع مصادر القوة فى يده وبدلا من أن يعيد أمور الحكم لتسير فى مسارها العادل بدأ فى عملية انتقام من مكرم عبيد أخذت تتصاعد الى أن تخلص منه ومن وجوده فى الساحة السياسية المصرية كعضو برلمان .

الكتاب الأسود :

ولم يتمهل مكرم عبيد ولو حفاظا على تاريخ العلاقة الحميمة التى كانت بينه وبين النحاس بل تأمر مع القصر عن طريق رئيس الديوان أحمد حسنين الذى عرض على صديق مكرم جلال الحمامصى والذى خرج مع مكرم عبيد مفصولا من الوفد . عرض عليه تسجيل فضائح الوفد وفضائح حكم النحاس باشا وأنسبائه ووزراء الوفد ونوابه وتجاوزات فى المحسوبية والرشوة والاتجار فى السوق السوداء وأذونات التصدير والاستيراد على شكل وثيقة أو عريضة يقدمها مكرم عبيد الى الملك وتطورت الفكرة عندما عرضت على مكرم عبيد وتوالت المعلومات الغزيرة عن هذه المخالفات والتصرفات الى عمل كتاب أطلق عليه الكتاب الأسود وقد تم طبع

(٢٧٨) تطور الحركة الوطنية فى مصر للاستاذ عبد العظيم رمضان ، ج ٢ ،

هذا الكتاب بأسلوب سرى وتم توزيعه قبل أن يقع فى يد حكومة الوفد أما مكرم عبيد والمعارضة فكانا يأملان أن تبادر الوزارة بتبليغ النيابة للتحقيق فيما احتواه الكتاب الأسود من اتهامات لرفع دعوى القذف على مكرم عبيد ولكن النحاس باشا رئيس الوزراء ورئيس الوفد رفض اتباع هذا التصرف وتمسك بضرورة تخويل مجلس النواب بالتحقيق فى وقائع الكتاب الأسود (٣٧٩) . مستندا دستوريا على المادة ٦٦ من الدستور المصرى والتي تنص على :

« أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع من جرائم فى تآدية وظائفهم » وبذلك فوت الفرصة على المعارضة وعلى مكرم عبيد وعلى السراى لامكان نشر فضائح محتويات الكتاب عن طريق النيابة وكذلك حتى لايجد نفسه ووزارته فجأة مضطرين للاستقالة من قبل أن يتم تحقيق النيابة العامة ولكل ذلك أعلنت الحكومة ترحيبها بكل سؤال أو استجواب عن وقائع هذا الكتاب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض سواء من المعارضين أو المؤيدين ولم يتقدم مكرم عبيد بصفته عضو البرلمان بالاستجواب (٢٨٠) .

فأوحت الحكومة لأنصارها بتقديم الاستجواب عن هذه الوقائع وأخذ الوزراء يجيبون بأسهاب عن الاستجوابات وبصورة جعلت الحقيقة تتوه بين كلماتهم نظرا لضخامة الوقائع التافهة بجانب قليل من الوقائع المؤكدة والتي أمكن لنواب الوفد التلاعب بالألفاظ والكلمات والحجج فى تنفيذها ودمغها وخرج الوفد سليما من هذه المعركة السياسية المدبرة .

وكان حظ مكرم عبيد الطرد من البرلمان جزاء دفاعه بالحق والباطل السابق أيام كان سكرتيرا للوفد عن ضرورة حصول الوفد على الأغلبية التى تتيح لرئيس حزب هذه الأغلبية الحق فى فصل أى عضو برلمان دستوريا يتجرأ على معارضة رئيس الحزب المتبوء مركز رئيس الدولة ، كل هذه الأمور جعلت الشعب وعلى رأسه الشباب المتعلم والثقف يكفر بالقيم والأحزاب ويفقد الثقة فى الوزراء وفى القصر وفى البرلمان نفسه .

(٣٧٩) نفس المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٢٨٠) نفس المصدر السابق ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

انشاء المجلس الاستشارى

شمال السودان (سبتمبر سنة ١٩٤٣)

بمقتضى اتفائيتى سنة ١٨٩٩ عن السودان صار الحاكم العام (البريطانى) هو الحاكم المطلق يجمع فى يده جميع السلطات وفى سنة ١٩١٠ أنشئ مجلس الحاكم العام من كبار موظفى حكومة السودان وكلهم من الانجليز ليعاون الحاكم العام فى مباشرة سلطاته وهذا استكمالا للمخطط البريطانى لجعل السودان مستعمرة انجليزية .

– وفى سبتمبر سنة ١٩٤٣ فى عهد وزارة النحاس أنشأ الحاكم العام (المجلس الاستشارى لشمال السودان) بحجة تمكين الحاكم العام من ادارة شمال السودان باستشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية والهدف الأساسى البعيد هو مواصلة سياسة الفصل بين مصر والسودان والفصل بين شمال السودان وجنوبه .

وأبلغ هذا القانون الى الحكومة المصرية وعقد أول اجتماع لهذا المجلس فى مايو سنة ١٩٤٤ دون أن تعترض الحكومة المصرية التى كان يرأسها النحاس باشا وهذا يعتبر خنوعا وخضوعا من النحاس للاعتداءات البريطانية على حقوق مصر فى السودان .

الملك يكلف أعضاء المعارضة

أصيب الملك فى حادث تصادم سيارته مع سيارة عسكرية بريطانية على طريق الاسماعيلية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وبقي باحدى المستشفيات العسكرية البريطانية فى القصاصين للعلاج وأثناء علاجه حضر الى مصر رؤساء الدول العظمى المتحاربة . روزفلت رئيس أمريكا ومستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وشان كاي شسيك زعيم الصين الوطنية كموتمر دولى لتنسيق الأعمال العسكرية ضد اليابان للتعجيل بالنصر وذلك فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ . وفى ٢٩ نوفمبر استندى الملك فاروق رؤساء أحزاب المعارضة فى القصاصين وتشاور معهم فى عمل مذكرة بمطالب مصر الوطنية تقدم الى الكبار المجتمعين فى مصر وتخطى بذلك وزارته برئاسة النحاس باشا التى تعتبر هى الحكومة المستضيفة لهذا المؤتمر وهى الأجدر على الاتصال بهؤلاء الرؤساء وهذا من الناحية الدستورية والشكلية – وهذا التصرف من الملك فيه تجاوز وتحد للوزارة التى فرض رئيسها ارادته على الملك فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

أعمال وزارة النحاس باشا

رغم كثير من التجاوزات لوزارة النحاس بحكم انفرادة بالحكم وعداؤه الفطرى للمعارضة فقد قامت وزارته بأعمال نحسب له يعد منها انشاؤه لديوان المحاسبة بغرض الاشراف على تحصيل الايرادات ومراقبة الانفاق • وقدم هذا الديوان أجل الخدمات ناحية الرقابة على ما تنفقه الدولة كما كشف كثيرا من التصرفات غير القويمة •

- وضعت الوزارة قانون نظام هيئات البوليس •
- وجعلت التعليم الابتدائى بالمجان •
- وأصدرت قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ودقاترها •
- وأصدرت قانون تحويل الدين العام وأقبل المواطنين على الاكتتاب فى سندات الدين •
- كما أصدرت قانون استغلال القضاء وكفل للقاضى عدم جواز العزل •
- كما أصدرت قانون تخفيض الضرائب عن صغار الملاك الزراعيين •
- وأصدرت قانون عقد العمل الفردى •
- وأصدرت قانون نقابات العمال •
- ووضعت قانون البلديات •
- ووضعت قانونا جديدا للتعاونيات •
- وأكملت انشاء جامعة فاروق بالاسكندرية •
- وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم •
- وأنشأت مشروع المجموعات الصحية وقانون تحسين الصحة القروية

أما المتأخذ على وزارة النحاس فقد كان أبرزها أن وزارة النحاس باشا سايرت الانجليز وعاونتهم بشكل مبالغ فيه كما استغلت قانون الأحكام

العرفية لأقصى حد واستخدمته في غير موضعه باعتقال خصوم الوفد والاساءة اليهم كما تمادت في المحسوبية والاستثناءات لأتباعها والتعننت مع خصوم الوفد . كما تغاضت عن استغلال السلطات البريطانية بتحكيمها في اصدار النقد المصرى مما تسبب عنه التضخم واستفحال حالة الغلاء .

اقالة وزارة النحاس (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

في عام ١٩٤٤ كان الأمريكان والانجليز قد نزلوا فرنسا وبدءوا يضغطون على الألمان لاجلائهم منها وكان الروس (٣٨١) قد قاوموا الألمان قى ستاليننجراد مقاومة اضطرتهم الى التراجع واستعد الروس للتقدم صوب الأراضى الألمانية . وظهرت بوادر نصر الحلفاء . ورأى الانجليز فى مصر ألا ضرورة لاستمرار قبضتهم الحديدية التى جعلت النحاس باشا وسيلتهم فى ذلك . وكان الملك فاروق يتحين الفرص للاطاحة بالنحاس انتقاما منه لحادث ٤ فبراير كما كان ناقما على السفير البريطانى لمساندته الغير محدودة للنحاس . وكان مما لجأت اليه الوزارة خلال السنتين والنصف التى مكثها فى الحكم ومتسلحة بالأغلبية ، من ممارسة أوسع أصناف المحاباة وإباحة استغلال النفوذ قد جعل بقاء الوزارة فى أضعف مركز . كما كان الناس فى مصر يشعرون بوطأة الأحكام العرفية وشدتها لما ترتب عليها من اعتقالات ورقابة على الصحف واستيلاء على الأرزاق والأقوات بالاضافة الى تفاقم الغلاء نتيجة التضخم الناتج عن تهاون الحكومة فى مسألة الأرصدة الاسترلينية وطبع الكميات الهائلة من البنكوت بمعرفة البنك الأهلى المسيطرة عليه بريطانيا - وسافر السفير البريطانى لورد كيلرن ليمضى اجازته وبعد قليل من سفره بدأ الناس يتهامسون بتبرمهم من الحكومة وتنتشر الأخبار بأن الملك على وشك التخلص من الوزارة .

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أرسل الملك خطاب اقالة الى النحاس باشا وكانت هذه هى ثالث اقالة لوزارة النحاس باشا ، الأولى سنة ١٩٢٨ فى عهد الملك فؤاد والثانية سنة ١٩٣٧ والثالثة فى سنة ١٩٤٤ فى عهد الملك فاروق .

(٢٨١) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ .

تأليف وزارة أحمد ماهر

(أكتوبر سنة ١٩٤٤ - فبراير سنة ١٩٤٥)

تسلم النحاس باشا خطاب اقالة وهو فى الاسكندرية يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وفى نفس اليوم واللحظة تسلم أحمد ماهر كتاب تكليفه بتأليف الوزارة وعلى أثر ذلك اجتمع مع المرشحين للوزارة وكلهم من أحزاب المعارضة ورؤسائها وكان من ضمنهم مكرم عبيد حيث كان لا يزال بالمعتقل وأفرج عنه منذ ساعات من حضوره .

ناقش الدكتور أحمد ماهر تشكيل الوزارة معهم واختلف على التشكيل مكرم عبيد طالبا لحزبه حزب الكتلة بنسبة مساوية لباقي الأحزاب متمسكا بالأناقية الحزبية التى تعود عليها ومارسها أثناء سكرتاريته لحزب الوفد وتم التشكيل الوزارى وظهر جليا تدخل الملك فى موضوع حرية رئيس الوزراء فى اجراء الاختيار والتشكيل ولكن سرعان ما اتفقت جميع الأطراف وتشكلت الوزارة من الأحزاب غير الوفدية وهى الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطنى وليس بها مستقلون (أحمد ماهر للرئاسة والداخلية ، مكرم عبيد للمالية - محمود فهمى النقراشى للخارجية . محمود غالب للأشغال . حافظ رمضان للعدل . محمد حسين هيكل للمعارف والشئون الاجتماعية . مصطفى عبد الرازق للأوقاف . ابراهيم عبد الهادى للصحة . أحمد عبد الغفار للزراعة . ابراهيم دسوقي أباطة للمواصلات . طه السباعى للتموين . راغب حنا للتجارة والصناعة . السيد سليم للدفاع) .

أعمال الوزارة

كان أول عمل لهذه الوزارة هو الافراج عن المعتقلين (٢٨٢) السياسيين الذين اعتقلتهم وزارة النحاس فى ظل الأحكام العرفية وكان بعضهم قد قضى عامين فى الاعتقال ومنهم كان على ماهر ومكرم عبيد والقائمقام فؤاد صادق ونجيب ميخائيل بشارة وبعض الشبان المعارضين للوفد .

والعمال الذين طبعوا الكتاب الأسود لمكرم عبيد .

وصرح أحمد ماهر بأن سياسة وزارته هى سياسة التفاهم مع الانجليز وتنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن يوفى بكل التزامات الدولة .

(٢٨٢) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

- استصدر في ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ مرسوماً بحل مجلس النواب
ودعوة المجلس الجديد للاجتماع في ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ .

- ألغت جميع الاستثناءات التي حدثت في وزارة الوفد السابعة .
- ألغت الوزارة مرسوم النحاس باشا بخصوص تعيين الشيوخ
وأعدت المرسوم الذي صدر في عهد وزارة حسين سرى وذلك ضمناً
لاستقرار الأمور واستبعاد جميع الشيوخ الذين جاء بهم مرسوم النحاس
وعاد الباقي على قيد الحياة من شيوخ مرسوم حسين سرى .
دعا الملك فاروق رؤساء الأحزاب الذين تتألف منهم الوزارة . دكتور
ماهر (الهيئة السعدية) وحافظ رمضان (الحزب الوطني) مكرم عبيد
(حزب الكتلة الوفدية) . محمد حسين هيكل (حزب دستوري) (٣٨٢م) .

واقترح الملك على المجتمعين أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب
من كل حزب من الأحزاب الأربعة وأخرج الملك رؤساء الأحزاب لأنه
دستوري لم يكن من المفروض أن يناقش معهم مثل هذه الأمور لأنها من
صميم شئون الأحزاب وبعد الاجتماع كان رئيس الوزراء أحمد ماهر
مصمماً على الاستقالة لهذا التدخل الملكي والذي يؤدي الى مساواة حزب
الكتلة والحزب الوطني بحزب السعديين والدستوريين لأن حزب الكتلة
والوطني لم يكن لديهما إمكانات النجاح في الانتخابات الا بأعداد
متواضعة .

- وبعد ذلك تألفت لجنة للانتخابات من الأحزاب الأربعة بالتنسيق .

- وتمت الانتخابات وكانت الأغلبية للحزب السعدي ثم الأحرار
الدستوريين ولم يحصل الوفد على نجاح يذكر .

تشكيل وزارة دكتور أحمد ماهر (١٨ يناير سنة ١٩٤٥) (٣٨٣)

واستقالت الوزارة وأعاد دكتور أحمد ماهر تشكيل الوزارة الجديدة
وجاء بها حفتى محمود وزيراً للتجارة والصناعة والسنهوري للمعارف
وعبد المجيد بدر للشئون الاجتماعية أما الدكتور محمد حسين هيكل
فقد أسندت إليه رئاسة مجلس الشيوخ .

(٣٨٢م) مذكرات د. محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .
(٣٨٣) نفس المصدر السابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

اجتماع روزفلت بالملك (فبراير ١٩٤٥) :

عقب مؤتمر القرم الذى انعقد فى يالتا بين أقطاب الحلفاء فى أول فبراير سنة ١٩٤٥ حضر روزفلت وتشيرشل الى مصر واجتمعوا مع الملك فاروق على ظهر طراد أمريكى فى البحيرات المرة وأبلغا الملك فاروق قرار مؤتمر القرم الذى يقضى بالا يشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى تجدد لانعقاده يوم ٢٥ ابريل ١٩٤٥ سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ واقتنع الملك بمصلحة مصر فى اعلان الحرب وبخاصة ان المعارك القتالية كانت فى حكم المنتهية بالنصر للحلفاء والاشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو يعطى لمصر الحق فى أن تكون عضوا فى هيئة الأمم .

انشاء منظمة دولية جديدة :

قبل مارس ١٩٤٥ وصل الى مصر مكاتبة تسلمتها حكومتها تعبر عن قرار الخمسة الكبار بانهم سيعقدون مؤتمرا بسان فرانسيسكو فى ٢٥ ابريل ١٩٤٥ لانشاء منظمة دولية جديدة محل عصبية الأمم بعد وضع مشروعاتها فى بلده (دومبارتون اوكس) وان الدول التى تشترك فى هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ .

وعرض رئيس الوزراء هذا الأمر على لجنة سياسية من أهل الرأي على اختلاف ميولهم ورفض الوفد الاشتراك فيها وأجمعت اللجنة على الموافقة على مبدأ اعلان الحرب وبخاصة ان الحرب فى أوروبا كانت قد انتهت وان مصر فعلا كانت قد تجنبت ويلات الحرب فإذا هى أعلنت الحرب على اليابان لم يكن فى ذلك أى خطر عليها أو تهديد لها . ونقل الدكتور أحمد ماهر آراء اللجنة السياسية الى مجلس الوزراء فوافق عليها وتقرر بعد ذلك عرض الأمر على البرلمان فى جلسة سرية يقعد بها مجلس النواب ثم يعقدها مجلس الشيوخ يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ويتكلم فيها رئيس الوزراء ليدلى بالحجج التى تسوغ اعلان هذه الحرب .

مقتل أحمد ماهر ٢٤ فبراير ١٩٤٥ :

بعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر بيان الحكومة حول اعلان الحرب على خصوم الحلفاء فى مجلس النواب وأثناء انتقاله الى مجلس الشيوخ عبر الجهز الفرعونى لكى يدلى ببيانه أطلق عليه شهاب يدعى محمود العيسوى الرصاص فأصابه فى مقتل وعلل سبب فعلته بأن أحمد ماهر تسبب فى اعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان .

تأليف وزارة النقراشى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ :

على أثر مقتل أحمد ماهر كانت نية الملك بأن يأمر بتعيين النقراشى، باشا وزيرا للداخلية بالنيابة وبذلك تبقى الوزارة بدون رئيس ثم يعين رئيسا للوزارة وراجع محمد حسين هيكل باشا بصفته رئيسا لمجلس الشيوخ بأنه من الأصوب أن يعهد الملك الى النقراشى بصفته نائب رئيس الهيئة السعدية بمهمة تأليف الوزارة على أن تبقى كما هي وعدل الملك قراره مصمما على التدخل بأسلوب التعيين وقال انه سيأمر ببقاء الوزارة كما هي ثم يعين النقراشى رئيسا لها متذعرا باستشارة القانونيين بالقصر . وتداول النقراشى الموضوع مع باقى الوزراء وتمسكوا بضرورة اتساع الاصول الدستورية واعتبار وزارة المرحوم أحمد ماهر قد سقطت بوفاته وعلى الملك دستوريا أن يصدر مرسوما الى النقراشى بتأليف وزارته وبذلك قضى الوزراء على بدعة جديدة كان ينوى الملك أن يتبعها . وفى ساعة متأخرة من ليلة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ تم تأليف وزارة النقراشى دون أى تبادل سوى ان النقراشى أصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية حسب الدستور .

اعلان الحرب على ألمانيا واليابان ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ :

أقر المجلسان بجلسة ٢٦ فبراير ١٩٤٥ سياسة الحكومة فى اعلان الحرب الدفاعية على ألمانيا واليابان . وفى نفس الوقت صدر مرسوم باعتبار المملكة المصرية فى حالة حرب مع الريح الألماني وامبراطورية اليابان . وفى ٧ مارس عين الدكتور عبد الحميد بدوى وزيرا للخارجية وتولى بهذه الصفة رئاسة وفد مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أهرم، فيه ميثاق الأمم المتحدة .

انتهاء الحرب العالمية الثانية :

فى ٧ مايو ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا بلا قيد ولا شرط للحلفاء وبذلك انتهت الحرب فى أوروبا .

وفى أغسطس ١٩٤٥ استسلمت اليابان بلا قيد ولا شرط للحلفاء، ووقعت وثيقة الاستسلام فى أول سبتمبر ١٩٤٥ وبذلك تكون الحرب العالمية الثانية قد انتهت .

الاجراءات قرار رفع الأحكام العرفية :

قرر مجلس الوزراء فى ٩ يونيو ١٩٤٥ انهاء الرقابة على الصحف والنشرات المبرية والمطبوعات واباحة الاجتماعات العادية العامة ومنع اعتقال أى فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية .

وفى ٧ أكتوبر ١٩٤٥ تم رفع الأحكام العرفية وذلك بعد انتهاء الحرب مع اليابان والغى المرسوم بتعيين حاكم عسكري عام وبذلك تكون البلاد قد تخلصت من كابوس تقييد الحريات وآن لها أن تتنفس للمطالبة بحقها فى الحرية والاستقلال الكامل .

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ٢٢ مارس ١٩٤٥ :

تم توقيع مصر على ميثاق جامعة الدول العربية مع باقى الدول المجتمعة فى قصر الزعفران يوم ٢٢ مارس .

توقيع ميثاق الأمم المتحدة ٢٦ يونيو ١٩٤٥ :

عقد الاجتماع ولمصر وفد ضمن وفود الدول المدعوة فى سان فرانسيسكو فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ وأصبحت مصر عضوا فى هيئة الأمم المتحدة ومن الأعضاء المؤسسين . واذا كانت جامعة الدول العربية قد تأسست فى هذا الوقت فقد اتصلت وفود الدول العربية المشتركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو ببعضها واتصل هذا التكتل مع دول أمريكا اللاتينية وجعلت من الدول الصغرى قوة تصويت لا بأس بها ولكن الدول الكبرى بحكم قوتها وانتصارها فى الحرب كانت لها الكلمة العليا . وعموما فبنود الميثاق الجديد كان فيها كثير من الأبواب المفتوحة لتسمع مصر صوتها من خلال هيئة الأمم المتحدة للنضال من أجل حريتها واستقلالها الكاملين ، خصوصا فى باكورة اجتماعها .

الحكومة المصرية تطالب بريطانيا بالتفاوض - ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ :

وحيث كانت الظروف الدولية ملائمة للدخول فى المفاوضات مع بريطانيا لاستكمال استقلال البلاد ولوضع حد للنظام القائم فى السودان مع بريطانيا . وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ سلم سفير مصر فى لندن باسم الحكومة المصرية مذكرة للحكومة البريطانية طلبت فيها مصر الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ وبخاصة بعد المعاونات المتعددة التى قدمتها مصر لبريطانيا والحلفاء أثناء الحرب .

أعباء مصر المالية :

تسببت حالة الحرب في أحداث حالة شبه حصار بحري فرض على مصر بأن تقتصر في تجارتها على التعامل مع بريطانيا فقط في تصريف إنتاجها وتحكم الانجليز في أسعار القطن والمحاصيل الزراعية الأخرى ففي سنة ١٩٤٠ اشترت انجلترا القطن المصرى بسعر عشرين ريالاً للطن بينما كان يباع في الأسواق الأجنبية بخمسة وثلاثين ريالاً وكان معظم تمويل جيوش الحلفاء التي تدفقت على مصر بأعداد كبيرة يعتمد على منتجات مصر وأدى هذا الى غلاء الأسعار وعانى الشعب المصرى من هذا الغلاء ونقص المواد . ولم تدفع بريطانيا عن تمويل جيشها نقداً بل كانت تحكم سيطرتها على مالية البلاد بامتلاك البنك الأهلى فكان هذا البنك يصدر أوراق بنكنوت العملة الورقية . بالكميات التي تطلبها بريطانيا دون حدود ودون أن تدفع بريطانيا مقابلاً بالذهب الذي تقضى به اتفاقية ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ منذ الحرب العالمية الأولى وكان ذلك يعنى بأن بريطانيا تمكنت من ابقاء كمية من الذهب في خزانة البنك الأهلى تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق النقد التي يصدرها وتمادت بريطانيا في جعل البنك الأهلى يصدر كميات هائلة من أوراق البنكنوت والذي ليس له أى رصيد من الذهب محفوظاً في البنك واستخدمت هذه الأوراق في شراء جميع مستلزماتها وتمويل قواتها من مصر وبذلك كانت الخزانة المصرية هي التي تدفع وتصرف على المجهود الحربي للحلفاء في مصر حتى تناقصت الأرصدة الاسترلينية وحدث التضخم النقدي . واشتد هذا التضخم في عهد وزارة الوفد ولم يفكر في أن تضع حداً لاصدار البنك الأهلى لأوراق النقد بهذه الكثرة التي فرضتها الحكومة البريطانية فأصبح على بريطانيا ديناً لمصر وهو دين افتراضى لانه دين لدولة فقيرة على دولة غنية وبلغ هذا الدين ٤٥٠ مليون دولار وكان في ذلك الوقت يمثل مبلغاً رهيباً كان يمكن مصر من اسعاد شعبها وتنمية البلاد تنمية لا ثقة بين الأمم المتقدمة والعكس حدث حيث رفضت بريطانيا حل هذه المشكلة وتسبب ذلك في التضخم ومن ثم في الغلاء الفاحش للمواد وافقار الشعب المصرى ومعاناته .

ما تحملته مصر من اعباء في الحرب (٣٨٤) :

شاركت مصر في الحرب العالمية الثانية بنصيب كبير منذ أواخر عام ١٩٣٩ وقبل أن تعلن الحرب في عام ١٩٤٥ . فقد ساعدت القوات المصرية في الدفاع ضد الغارات الجوية في الاسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة . وأنشأت في منطقة القناة خط دفاع جوى ونقطاً

(٣٨٤) في أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ - جزء ٣ للاستاذ الرفعى ، ص ١٣٠ الى

ص ١٣٤ .

لمراقبة الطائرات المعادية التي تلقى الألغام فى القناة وقامت بحراسة الأهداف المدنية والعسكرية . وقامت بدوريات حراسة واستكشاف ومراقبة جوية على طول الحدود الغربية لمصر .

قامت بعض أسراب الطائرات المصرية بالتعاون مع سلاح الطيران البريطانى فى الدفاع الجوى عن مصر كقاعدة عسكرية . تسلمت القوات المصرية سلاح البالونات للدفاع عن منطقة القناة والاسكندرية وفى عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٤ قام سرب مقاتلات مصرية بهمة حراسة القوافل . قام عدد من الطيارين المصريين بقيادة طائرات حربية جديدة بريطانية لتسليمها الى جبهة القتال فى أى مكان فى العالم . تكبدت القوات المصرية البرية والجوية خسائر كبيرة ويقدر عدد القوات المصرية التى ساهمت فى المجهود الحربى البريطانى بنحو من فرقتين الى ثلاث فرق (الفرقة حوالى ٣٥ ألف جندي) وبجانب هذه المساهمات ذات الصبغة الحربية فقد قامت مصر بتموين جيوش الحلفاء بكل ما تطلبه من المواد الغذائية والصناعية وبدلت فى سبيل ذلك تضحيات كبيرة وكانت جميع هذه الأحداث دون مقابل من ذهب أو من سلع بل كانت بطريق السلف على شكل أوراق بنكنوت مصرية دون مقابل من الرصيد الاسترلينى مما أنشأ مشكلة النقص الحاد للارصدة الاسترلينية - حراسة المرافق والمنشآت العامة لحساب حالة الحرب وحراسة الموانئ المصرية والتى كانت كلها متفرغة للمجهود الحربى البريطانى . وجعلت مصر سككها الحديدية وسائر وسائل النقل فى خدمة قوات الحلفاء كما قامت باعداد الأماكن والمسكن والمخازن وتقديم الأراضى الفضاء لاىواء جيوش الحلفاء بمبالغ لم تسدها بريطانيا .

رد الحكومة البريطانية بخصوص التفاوض :

وردت الحكومة البريطانية باستعدادها لاعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام معاهدة ١٩٣٦ وانها سترسل لسفيرها فى مصر التعليمات لاجراء المحادثات التمهيدية لذلك .

سوء تفاهم بين مكرم عبيد والنقراشى :

بعد تأليف النقراشى الوزارة على أثر اغتيال أحمد ماهر تمكنت الغيرة من وزير المالية مكرم عبيد لأنه كان يعتبر نفسه أقدم من النقراشى منذ عضويتهم لحزب الوفد وأنه أولى برئاسة الوزارة من النقراشى وتفاقم هذا الخلاف وكثيرا ما هدد بالاستقالة رغم دقة الموقف حيث كانت الوزارة فى سبيل التحضير لمفاوضة انجلترا فى تعديل المعاهدة . وقد تدخل

الملك في اصلاح ما بينهما وذاع خبر هذا الخلاف وان التعاون بين النقراشي ومكرم عبيد أصبح مستحيلا وتناثرت أنباء هذه الخلاف الى المعارضة وشجع ذلك المعارضة على استخدام اسلوب الاثارة الحربية التقليدية في وسط الطلبة فقامت المعارضة بتشكيل المظاهرات واشعال الأحزاب في الجامعة والمدارس وقام الطلبة بالاحتكاك بالبوليس ووقعت مناوشات بين الفريقين .

تصاعد المظاهرات :

وبدأ طلبة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) يضررون ويتظاهرون وفجأة في يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ وهم بالآلاف وبعد أن تجمعوا في فناء الجامعة خرجوا قاصدين قصر عابدين يهتفون بالجللاء متذرعين بأن رد الحكومة البريطانية على الموافقة على مبدأ التفاوض كان سلبيا على أساس اتخاذ معاهدة ١٩٣٦ قاعدة للتفاوض . وما أن وصلت المظاهرات الى كوبرى عباس وكان مفتوحا لمرور المراكب ونزل بعض الطلبة في قوارب أسفل الكوبرى وأغلقوا الكوبرى ليكون صالحا للمرور من فوقه واصطدموا بعسد عبورهم الى البر الشرقى بقوات البوليس واعتدى البوليس عليهم بالضرب وبالعضى بقسوة متناهية وأصيب كثير من الطلبة اصابات بالغة ونقلوا الى المستشفى (القصر العيني) في حالة مؤثرة وبالغ الوفاء وصحافته واشاعته في نتيجة هذا التصادم على أساس أن بعض الطلبة قتل وغرق الكثير منهم في النيل . وتجددت هذه المظاهرات على أثر هذه الاثارة في الاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط ونصدت لها قوات البوليس وقتل ثلاثة في الاسكندرية وثلاثة في الزقازيق وواحد في المنصورة واشتهر سخط الرأى العام على مسلك الوزارة تجاه المظاهرات عامة وخاصة أن جميع المظاهرات كانت تطالب بنفس النداء الوطنى الذى تعمل الوزارة جادة لأجله وهو المطالبة بالجللاء وألقى على الحكومة عبثا جسيما من المسئولية وتزلزل مركز الوزارة .

وفي ١١ فبراير ١٩٤٦ بمناسبة عيد ميلاد الملك تحدد حفل ليضع حجر الأساس للمدينة الجامعية لاسكان الطلبة في جامعة فؤاد الأول وبايعاز من المعارضة الوفدية قرر الطلبة مقاطعة هذا الحفل وعلم أن الطلبة سوف يهتفون ضد الملك وبالغت الحكومة في اجراءات الأمن وحضر الملك وحضر عدد قليل من الطلبة وتمت اجراءات الحفل تحت اجراءات أمن مبالغ فيها أوحى الى الرأى العام والمدعوين بتوتر الموقف العام .

استقالة وزارة النقرشى (١٥ فبراير ١٩٤٦) :

على أثر هذه الحوادث رفع النقرشى استقالته فى ١٥ فبراير ١٩٤٦
ومكث فى الحكم اثنى عشر شهرا فقط ولم يسعفه الوقت للتمهيد لاجراء
المباحثات .

تأليف وزارة اسماعيل باشا صدقى (الثانية) (١٧ فبراير ١٩٤٦) :

صدر المرسوم الى صدقى باشا لتأليف الوزارة وألفها يوم ١٧ فبراير
١٩٤٦ ولم يشترك فيها أى وزير من السعديين ولكن أيد السعديون وزارة
صدقى باشا فى البرلمان واشترك أربعة من الأحرار الدستوريين فى الوزارة
وحازت الوزارة على تأييد البرلمان لتستمر فى الحكم دون أن تلجأ الى حل
البرلمان . وبدأت وزارة صدقى بمعاملة المتظاهرين باللين فسُمحت
بالتظاهر مع الانضباط لحفظ النظام وصيانة الأرواح وبخاصة الأجانب
ولكن الروح الوطنية كانت فى حالة غليان بعد طول احتمال لمظاهر الاحتلال
البريطانى رغم معاهدة ١٩٣٦ التى نصت على الاستقلال (المزيف) -
ونظرا لمعاناة الشعب من الغلاء بسبب الحرب التى انتصرت فيها بريطانيا
بفضل معونات ومساهمات مصر ولذلك سرعان ما نشطت الحركة الوطنية
المصرية رافعة شعار الجلاء ووحدة وادى النيل .

رئيس الوزراء والقصر :

كدأب اسماعيل صدقى فقد تماذى فى مجازاة القصر (٣٨٥) فى
رغباته وهتغاضيا عن تجاوزاته وتدخلاته فى أعمال السلطات الأخرى وكان
فى هذه الفترة يعتبر القصر هو سنده فى الوصول الى رئاسة الوزارة .
وابتدع القصر منصبا جديدا هو منصب المستشار الصحفى لديوان الملك
عين فيه متخطيا الوزارة الأستاذ كريم ثابت رغم تبليغ القصر وعلمه بأن
كريم ثابت كان يصرف من المصاريف السرية وصرف له الملك مبلغا
مضاعفا من المصاريف السرية كل ذلك دون اعتراض من الوزارة . كما
تعمد الملك تخطي الوزارة التى له الفضل فى تشكيلها فدعا ملوك ورؤساء
الدول العربية واستقبلهم فى مزرعته الخاصة بانشاص وتحديث وايهم فى
سياسة مصر ضمن الدول العربية المستقبلية بعد نهاية الحرب ، وصدرت
عن هذا الاجتماع قرارات أذيعت عالميا . ولم يحضر هذا الاجتماع وزير
خارجية مصر لطفى السيد وحضر فقط الأمين العام لجامعة الدول العربية .
ويعتبر كل ذلك تجاوزا من الملك وتخطيا للسلطة التنفيذية .

(٣٨٥) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٧ .

تجاوب السودانيين مع مصر :

نداءات المظاهرات المصرية بالجلاء ووحدة مصر والسودان سريعا ما تجاوبت معها العناصر الوطنية الوجدوية السودانية . وبعد أن علموا أن مصر على أبواب التفاوض مع الانجليز ومن أبرز المواضيع التي ستتناولها هو وضع السودان بالنسبة لمصر فقد سارع وفد من مؤتمر الخريجين باسم أغلبية الشعب السوداني الذي ينادى بالوحدة مع مصر بالحضور الى مصر منذ مارس ١٩٤٦ الى ابريل ١٩٤٦ وقبول الوفد في مصر بكل مظاهر الحماسة والترحيب .

تطلع شعوب المستعمرات للتححرر (*) :

في الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وبين أوائل عام ١٩٤٦ أخذت شعوب المستعمرات والتي ساهمت في المجهود الحربي للحلفاء تطالب بحقها في الحرية والاستقلال وقامت الثورة في أذربيجان في مواجهة الاحتلال السوفييتي والذي أبدى استعدادا للجلاء عن إيران في مقابل جلاء فرنسا عن لبنان وسوريا وجلاء بريطانيا عن مصر ، فعلا تم جلاء الفرنسيين عن سوريا ولبنان وكان أمام مصر فرصة لا تعوض ولكنها تأخرت وخاصة ان العناصر الوطنية المصرية في هذا الوقت في أول عام ١٩٤٦ قامت بمطالبة الأحزاب والحكومة بالعمل على تحقيق هذا الجلاء وكان على الحكومة المصرية أن تقدم قضية مصر أمام مجلس الأمن في أولى دوراته ، ولكن الظروف الداخلية في مصر جعلت الحكومة تتأخر في هذا الطلب عن الموعد المناسب وقامت المظاهرات الحماسية لذلك في ٤ مارس سنة ١٩٤٦ . وتصاعدت هذه المظاهرات في الجامعة والمدارس وحدث تصادم مع البوليس وانتشرت المظاهرات في كل الأقاليم مما جعل جميع الأحزاب المعارضة تقف في وجه وزارة النقراشي باشا ، مما أعطى للملك فرصة للتخلص من وزارة النقراشي ، فاضطر النقراشي لتقديم استقالة وزارته . وكل هذه الأحداث جعلت مصر تتأخر في عرض قضية التححرر والجلاء لمجلس الأمن في الوقت المناسب .

تحول المظاهرات الى العنف :

وعندما وصلت بعض هذه المظاهرات الى ميدان الاسماعيلية (التحريير الآن) تصدت لها سيارات عسكرية بريطانية واقتحمت جموع المتظاهرين وأزهقت أرواحا كثيرة وأصابت الكثير بجراح بالغة وبلغ عدد القتلى من الأهالي ٢٣ قتبلا والجرحى ١٢١ جريحا .

(*) طارق البشري (الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٢٦ ، ٢٧ -

وعم البلاد الحزن وقامت في نفس الوقت المظاهرات فى الاسكندرية
وفى معظم عواصم المديرىات وقتل طالب فى مظاهرات المنصورة .

وفى جلستى النواب والشيوخ يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٦ وقف الجميع
حدادا على هؤلاء الضحايا الشهداء .

يوم الشهداء (٤ مارس ١٩٤٦) :

ووافقت جميع طوائف الشعب مع لجنة الطلبة والعمال على جعل
يوم ٤ مارس ١٩٤٦ يوم حداد على شهداء ٢١ فبراير وأعلنت الأمة الحداد
فى هذا اليوم وأقفلت المدارس والمتاجر والمحلات العامة حتى الصحافة
ومر اليوم بسلام فى العاصمة وسائر المدن أما فى الاسكندرية فأراد
المتظاهرون تمزيق العلم البريطانى الذى كان مرفوعا على فندق اطلانتيك
ويشغله رجال البحرية البريطانية ومنعهم البوليس ولكنهم أنزلوا العلم
ومزقوه وأطلق البوليس الأعيرة النارية وتفرق المتظاهرون ثم هاجموا أحد
المنازل على أثر اطلاق الرصاص عليهم منه وكان به بعض الجنود الانجليز
ثم هاجم المتظاهرون كشك بوليس جربى بريطانى وأطلق جنود الانجليز
النار عليهم وأصيب كثيرون وكان عدد القتلى ٢٨ والجرحى ٣٤٢ واثنين
من الجنود الانجليز وسمى هذا اليوم بيوم الشهداء وكذلك سمي الشارع
بهذا الاسم (شارع الشهداء) وكان اسمه قبل ذلك (شارع افيروف)
وسعى الشباب بعد هذه الأحداث الدامية للتقريب بين الأحزاب لجمع
الصفوف وتوحيد وتقوية روح الجهاد ورفض الوفد التآلف مع الأحزاب
الأخرى رغم انه كان هو الحزب الوحيد الذى يمكنه جمع الشمل نظرا
لسابق حصوله على الأغلبية وكذلك لحسن تنظيمه حتى هذا الوقت .

نواة الحركة فى الجيش (كأحد أجنحة المؤسسة الوطنية) :

فى الوقت الذى تحرك فيه الشباب المصرى (٣٨٦) من الطلبة
والعمال للتوسط بين الأحزاب لتحقيق وحدة الصف بعد مظاهرات ٩
و ١٠ فبراير ١٩٤٦ وبعد حادث كوبرى عباس والأحداث الدامية فى المدن
الأخرى وخاصة بالاسكندرية وذلك كان فى أواخر أيام النقراشى وأول
أيام وزارة صدقى لما فشل الشباب الوطنى المصرى فى وساطته بين الأحزاب
بدأ يفقد الثقة فى كل الأحزاب بما فيها حزب الوفد . فى نفس هذا
الوقت بالذات تزامن مع موجة عمليات العنف والاعتيالات وتكون فى هذا
الجو القلق أول تنظيم وطنى من شباب ضباط الجيش أسوة بما كان
يقوم به شباب الأمة وبدأت اجتماعاتهم فى سرية فى منزل احدهم (٣٨٧)

(٣٨٦) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للاستاذ الرافعى ج ٣ ص ١٨٠ و ١٨١ ، ١٨٧ .

(٣٨٧) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، ص ٢٨ .

وكانوا يتناولون في هذه الاجتماعات ما يدور على ألسنة الشعب من مآخذ على تصرفات الملك وانحدره الأخلاقي وحاشيته الفاسدة وكفرهم بالأحزاب جميعا والتي فشلت محاولات توحيد صفوفها لتتقف في مواجهة الاحتلال البريطاني ووعوده الكاذبة وتناول وتسجيل تجاوزات السلطات المختلفة وبخاصة دور البرلمان السلبى في مواجهة تجاوزات باقى السلطات. كان ذلك فى أوائل عام ١٩٤٦ وكان لحدث ٤ فبراير أثر كبير فى تفكير شباب الضباط فى تكوين تنظيمات سرية متفرقة من مختلف أسلحة القوات المسلحة (٣٨٨) وانتشرت هذه التنظيمات بدءا من عام ١٩٤٥ فكانت هناك مجموعة فى سلاح الطيران وأخرى فى سلاح الفرسان وفى سلاح المدفعية وسلاح الحدود وسلاح الإشارة وسلاح خدمة الجيش وسلاح المهمات وغير ذلك ولم يكن لهذه المجموعة رئاسة مركزية سابقة على هذه التكوينات لتنشئ لنفسها فروعا فى هذه الأسلحة . ولكن نشأ كل منها منفصلا عن الآخر وكان معظم ضباط هذه التنظيمات من الضباط الشباب الذين تفتح ادراكهم السياسى على حركتى الاخوان المسلمين ومصر الفتاة كما انضم بعضهم للحركة الشيوعية المصرية . وقد عبر هذا التشكيل المتفرق وباتصاله بالتكوينات السياسية الجديدة الخارجة عن الأحزاب التقليدية أول معالم لتكوين المؤسسة الوطنية التى تخطت التكوينات السياسية التقليدية المعبرة عن آليات دستور ١٩٢٣ من أحزاب وبرلمان ووزارات وقصر وحاشية ملكية مدنية وعسكرية ووجود بريطانى مؤثر يتستر خلف معاهدة استقلال غير كامل ودستور يضمن استمرار الوجود البريطانى .

**نقل لورد كيلرن السفير البريطانى وتعيين رونالد كامبل بدلا منه -
فبراير ١٩٤٦ :**

كان هذا التغيير يتبع أسلوب الحكومة البريطانية التقليدية مع مصر .بصفة خاصة عندما تتأزم الأحوال ضد الوجود البريطانى وكانت الأحداث الدامية خلال المدة السابقة من آخر أيام وزارة النقراشى سببا فى هذا التغيير لتوحى بريطانيا للشعب المصرى بإمكان تغيير السياسة البريطانية المتشددة فى سبيل تحقيق آمال الشعب المصرى من الحرية وكان سير رونالد كامبل يعمل فى دار السفارة البريطانية أيام وزارة اسماعيل صدقى الأولى سنة ١٩٣١ .

تشكيل وفد المفاوضات (٧ مارس ١٩٤٦) :

فى ٧ مارس ١٩٤٦ صدر المرسوم الملكى بتكوين الوفد المصرى الرسمى للمفاوضات لأجل تعديل معاهدة ١٩٣٦ من اسماعيل صدقى

رئيس مجلس الوزراء رئيساً ومحمد شريف صبرى ومحمود فهمى النقرشى وعلى ماهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسن سرى وأحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وإبراهيم عبد الهادى . وكان التشكيل من جميع الأحزاب عدا الحزب الوطنى والوفد الذين رفضوا الاشتراك الأول لمبدئه بعدم المفاوضة الا بعد الجلاء والوفد على سبيل المعاندة والمزايدة لانه اشترط أن تكون له الأغلبية فى وفد المفاوضات .

الانجليز يخططون لعزل السودان كاملا عن مصر :

مؤتمر السودان الادارى :

فى ابريل ١٩٤٦ وحتى تضع الحكومة البريطانية مصر والمفاوضى المصرى فى أى وقت أمام الأمر الواقع فى موضوع السودان فقد دعا حاكم السودان سير هدلستون الى عقد مؤتمر السودان الادارى لدراسة النظام الجديده للسودان وكان يضم كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانين المعروفين بالولاء لبريطانيا ودعوتهم للانفصال عن مصر واعلن المؤتمر مقترحات النظام الجديد لمستقبل الحكم فى السودان وينص على اقامة جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى فكان اعلان ظاهره السودنة وحكم السودان بالسودانيين وحقيقته بسط الحكم الانجليزى بصفة مستديرة على السودان ومغلفا بظاهرة صورية من الحكم الذاتى وحدث هذا فى الفترة فيما قبل مفاوضات ومحادثات صدقى باشا رئيس وزراء مصر مع بريطانيا مباشرة . (مستر بيغن) .

بريطانيا تعول على تفويت الفرصة على مصر (*) :

فى هذه الفترة من أوائل عام ١٩٤٦ كان من الواجب على مصر المبادرة بتقديم قضيتها على مجلس الأمن الذى كان يعقد أولى دوراته وكان من المرجح أن ينصر المجلس مصر باقرار جلاء القوات البريطانية مراعاة للموقف الدولى وقتها وذلك أسوة بما حققته كل من سوريا ولبنان بجلاء القوات الفرنسية عنهما وأذربيجان بانسحاب القوى السوفيينية منهما ووجهت بريطانيا كل جهدها باستدراج مصر بعيدا عن مجلس الأمن واغرائها باللجوء لأسلوب التفاوض وأرسلت مذكرتها بذلك الى حكومة اسماعيل صدقى لتضيق الفرصة على مصر وفى نفس الوقت عملت بريطانيا

(*) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر » ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ٢٦ ، ٢٧ ،

• مجلس الأمن على تدعيم هذا الموقف ضد حركات التحرر في الشرق وفي البلاد العربية وللأسف ساهم (*) مندوب مصر في الأمم المتحدة ممدوح رياض في هذا التدعيم حيث نقل عنه هناك قوله « ان وجود القوات البريطانية في أندونيسيا لا ينطوي على أى تهديد للأمن الدولي » .

كما نقل عن وزير خارجية مصر عبد الحميد بدوى الذى رأس وفد مصر فى الهيئة الدولية وقتها تصريحاته التى تحدث فيها عن أواصر الصداقة بين مصر وبريطانيا والتى تمت خلال الحرب الأخيرة ثم صرح فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٦ بأنه ليس لمجلس الأمن حق النظر فى أية مسألة تتصل بمصر أو بالعالم العربى لان مشاكلهم ليست مما تمخضت عنه الحرب ثم تحدث عن استعداد مصر لارسال قواتها الى أى جزء فى العالم يهدد بالعدوان » .

وهذه التصريحات أثارت استياء وسخطا عاما فى الرأى العام والصحافة المصرية وقامت المظاهرات تهتف ضد وزير الخارجية وضد الحكومة وهاجمت الصحف المصرية عبد الحميد بدوى واستعرضت هذه الصحف تاريخ عبد الحميد بدوى (**) السياسى المريب اذ كان هو من أعد مذكرة وقف الحياة النيابية سنة ١٩٢٨ فى وزارة محمد محمود ذات اليد الحديدية ، وهو من وضع أسس دستور سنة ١٩٣٠ الاستبدادى اصدقى باشا ، وهو من أطلق عليه «مفتى القرية» تهكما فى فترة رئاسته قضايا الحكومة كناية عن تحليله الباطل ولعمله فى العديد من الشركات الكبيرة لخدمة مصالحها . كما أطلقوا عليه أيضا « العربى الكبير » سخوية من سعيه الدائم باسم السياسة العربية لتوريط الشعوب العربية فيما يورط فيه مصر وذلك تمشيا مع سياسة اسماعيل صدقى رئيس الوزراء الذى رحب بمذكرة الحكومة الانجليزية التى اقترحت فتح باب المفاوضات مع حكومة مصر حتى بعد أن أعلنت جهلها بتصريحات وزير الخارجية عبد الحميد بدوى التى أثارت الرأى العام وشرعت فى الاعلان عن نيتها فى الشروع فى التفاوض مع الجانب البريطانى الذى نجح فى تفويت فرصة التقدم بقضية التحرير والاستقلال عن طريق مجلس الأمن .

ويلاحظ أنه لم يمض وقت طويل حتى تسلم د• عبد الحميد بدوى الثمن بأن رشحته السول الغربية لشغل منصب دولى كبير وليكون قاضيا فى محكمة العدل الدولية .

(*) المصدر السابق عن جريدة المصرى ، ١٣ فبراير سنة ١٩٤٨ وعن جريدة الوفد المصرى فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٦ .

(**) نفس المصدر السابق عن الوفد المصرى فى ١٨ ، ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ ، ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ وعن آخر ساعة ٢١ يناير سنة ١٩٤٦ ، وعن جريدة المصرى ، ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ .

المفاوضات مع بريطانيا :

بدأت المحادثات التمهيدية في مصر في منتصف ابريل ١٩٤٦ بين صدقي باشا من جهة ولورد ستانجيت والسفير رونالد كامبل من جهة أخرى وفي ٧ مايو ١٩٤٦ أصدرت السفارة البريطانية بالقاهرة بيانا « بعد المقدمة ٠٠٠ » عرضت بريطانيا أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضي المصرية وأن تجرى المفاوضات لتحديد مراحل جلائها والموعد الذي يتم فيه والتدابير التي تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون بين البلدين في حالة الحرب أو خطر الحرب الوشيكة الوقوع طبقا للمحافة » .

وفي يوم ٩ مايو ١٩٤٦ بدأت المفاوضات بوزارة الخارجية المصرية وأصدر الجانبان البريطاني والمصري بيانا مشتركا يوم ٢٢ مايو ١٩٤٦ « ان تبادل الآراء بين الجانبين أظهرت ان هناك بعض المسائل رأى الجانب البريطاني ضرورة الرجوع فيها الى وزير خارجية بريطانيا مستر بيغن ويتطلب هذا بعض الوقت » . واستؤنفت المحادثات في الاسكندرية في يوليو ١٩٤٦ وتعذر الاتفاق وأوقفت في آخر سبتمبر ١٩٤٦ . وقرر بعدها صدقي باشا أن تجرى المحادثات مع وزير خارجية بريطانيا مباشرة في لندن .

وكأسلوب بريطاني تقليدي لأجل تهدئة الجو البائس في مصر وامتصاصا لجزء من مرارة الشعب المنشوق لاستئناف الكفاح ثم جلاء القوات البريطانية عن القلعة يوم ٤ يوليو ١٩٤٦ . وقيم احتفال شعبي حضره الملك بالقلعة يوم ٩ أغسطس احتفل به بانزال العلم البريطاني ورفع الملك العلم المصري على القلعة مكانه .

سفر صدقي باشا الى لندن ومشروع معاهدة صدقي - بيغن :

سافر صدقي باشا بصحبة ابراهيم عبد الهادي وزير الخارجية يوم ١٧ أكتوبر الى لندن ليفاوض بنفسه مع وزير الخارجية البريطانية ووقع الطرفان المصري والبريطاني على مشروع المعاهدة بالاحرف الأولى من الأسماء يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ .

مشروع معاهدة صدقي - بيغن (*)

أهم ما جاء بهذا المشروع وبه نقط جدال بين صدقي وبين باقي أعضاء الوفد المعارضين للاتفاق : -

(*) الكتاب الأخضر اصدار مجلة وزراء مصر سنة ١٩٥١ من ص ٩٨ الى ص

. ١٢٣

مادة ١ : ينتهي العمل بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا والموقعة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

مادة ٢ : في حالة ان تصبح مصر محل اعتداء مسلح أو اذا اشتبكت بريطانيا في حرب بسبب اعتداء مسلح على البلاد المجاورة لمصر يتخذ الطرفان مصر وبريطانيا بالتشاور على الاجراءات الواجب اتخاذها للضرورة (عودة الانجليز لاقامة قواعد عسكرية في مصر) ريثما يتخذ مجلس الأمن اجراءاته .

مادة ٣ : بدءا من تنفيذ المعاهدة « نتكون لجنة دفاع مشترك في السلطات العسكرية في الحكومتين لتقديم اقتراحاتهما عند الضرورة لتقرير حالة التهديد يخطر الحرب أو تنفيذ ما توصى به » (المقصود اعادة القوات العسكرية البريطانية لاحتلال قواعد عسكرية في الأراضي المصرية) .

مادة ٧ : بعد تبادل وثائق التصديق في القاهرة في أقرب فرصة تبقى المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما قابلة للتجديد بشروط .

بروتوكول السودان :

يتعهد الطرفان المصري والبريطاني باتباع السياسة في السودان في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر وهدف هذه السياسة الأساسي هو تحقيق رفاهية السودانين وتهيئتهم للحكم واعطائهم حق اختيار نظام الحكم في السودان مستقبلا الى أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا على السودان وبعد استشارة السودانين لتحقيق هدف تقرير المصير يصير العمل طبقا لما جاء في اتفاقية ١٨٩٩ ولكل ما جاء عن ذلك في معاهدة ١٩٣٦ وتبقى نافذة المفعول (أى أن يبقى الحال في السودان كما هو وأضيف الى ما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ الاعتراف بحق تقرير المصير للسودانيين أى اختيار الوحدة أو الانفصال) . ولكن هذا الرأي يحدث تحت سيطرة الحاكم العام البريطاني الجنسية) .

بروتوكول الجلاء :

« يجب ان يتم الجلاء التام عن جميع الأراضي المصرية في أول سبتمبر ١٩٤٩ ويجرى في القاهرة والاسكندرية والدلتا قبل ٣١ مارس ١٩٤٧ »
« ويستمر العمل بنصوص ١٩٣٦ الخاصة باعفاءات ومزايا القوات البريطانية أثناء انسحابها من مصر » .

التخلاف التقليدي بين السياسيين في مصر :

عاد صدقي باشا ووزير خارجيته ابراهيم عبد الهادي وبمجرد عرض مشروع المفاوضات على وفد المفاوضات المشكل قابلة سبعة أعضاء بالرفض أي الأغلبية وهم « شريف صبرى وعلى ماهر ومكرم عبيد وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى وعلى الشمسي وأحمد لطفى السيد » وأيده جميع الأعضاء من الدستوريين والسعديين وهما أصحاب الأغلبية البرلمانية . وفجأة تكهرب الجو السياسى المصرى وبخاصة بعد ان أصدر أعضاء وفد المفاوضات الذين رفضوا المعاهدة بيانا عددوا فيه أسباب الرفض والتي كان من الممكن التفاهم فيها لصالح البلاد ولكنهم زایدوا فى تنفيذها وجاء فى آخر بيانهم « لهذه الأسباب رفضنا المشروع فى وضعه الجديد ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحا للموقف الذى أثرناه قيما بواجبنا وتأدية للأمانة الموكولة لنا » . وبعده مباشرة تعجل صدقي باشا واستصدر مرسوما بحل الوفد الرسمى للمفاوضات ولم يكن هناك أى لزوم لاستصدار هذا المرسوم وبصورة شبه انتقامية مهينة للمعارضين . وتناولت الصحافة عامة والمعارضه خاصة من الوفد والحزب الوطنى بالتجريح لمشروع هذه الاتفاقية ويزداد الجرس السياسى فى مصر والسودان سوءا عندما تعجل صدقي باشا أيضا وبدون أى داع عندما أدلى بتصريح لندوب رويتر فى ٢٦ أكتوبر قال فيه « اليوم أقرر اننى نجحت فى مهمتى ذلك ان الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقرررت بصفة نهائية » . وعلى أثر ذلك هاج الانفصاليون فى السودان (وكلهم كانوا مدعين بكل الامكانيات من الحكومة البريطانية) لتصريح صدقي واحتجوا عليه وأعلنوا انهم لا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان . وقامت المظاهرات العنيفة فى الخرطوم ضد الوحدة بعد ما سلحتهم حكومة السودان المشايعة للانجليز فاعتدوا على دور وتنظيمات الوجدويين وقامت فى مواجهتهم مظاهرة كبيرة من أنصار الوحدة فى السودان كما اضطر رئيس الوزراء البريطانى على أثر عاصفة من الاحتجاجات فى الدوائر الاستعمارية البريطانية « قام مستر أتلى فى مجلس العموم فأدلى بتصريح مضاد أخرج فيه صدقي باشا جاء فيه « أن الحكومة البريطانية لا تفكر فى ادخال أى تغيير على وضع السودان ٠٠٠٠٠ لأنه قد جاء فى الأنباء ان صدقي باشا رئيس الوزراء المصرى ذكر انه تقرر بصورة نهائية تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى ٠٠٠٠ فان الذى جرى لا يعدو ان يكون محادثات تمهيدية بحثة ولم تتفاوض على شىء بصفة نهائية » .

وقد جاءت كل هذه الأحداث المتتابعة وكأنه كان هناك مخطط بريطانى مكمل للمخطط البريطانى لتصفية ثورة ١٩١٩ وقد حققت هذه الأحداث لتضييع الفرصة على مصر بامكان اللجوء لمجلس الأمن فى الوقت المناسب .

وكان هذا المخطط لاعطاء المبرر لتتنصل بريطانيا من ابرام أى اتفاق أو معاهدة مع مصر تنهى جميع مظاهر الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر كما انها عملت على زيادة هوة الخلاف بين الأحزاب المصرية وزيادة حدة الصراع كما حققت اظهار السودان كأنه منقسم على بعضه وان التيار الذى يدعو الى الانفصال عن مصر هو الأقوى ، وفى هذا تأكيد على انفراد بريطانيا بالسيطرة على السودان كما عملت على ايجاد حالة من القلق فى المجتمع المصرى السياسى مما عجل بإمكان التخلص من صدقى باشا بحجة عدم سيطرته على الموقف واستمرارا لتلقين الوزارات المصرية المتتابعة درسا بأن استمرار أى وزارة مصرية فى الحكم مرتبط بمدى ما يحققه للمخطط البريطانى سواء الظاهر منه أو الخفى ، وبالقطع فان بريطانيا استفادت عن تفاوض صدقى لقطع خط الرجعة عن مصر لتلجأ الى مجلس الأمن فى الوقت المناسب ، وقت عقد جلسات مجلس الأمن ، ولذلك تركت صدقى ووزارته لمصيرهما المحتوم بالانسحاب من الساحة بعد أن حققت بريطانيا مخططها بهما .

حالة الاضطراب :

لجأت وزارة صدقى فى نهاية الأمر الى مجلس النواب وعرضت عليه مشروع معاهدة (صدقى - بيفن) فأقره وأيده نواب الأحرار الدستوريين والسعديين والواقع ان مشروع هذه المعاهدة كان من وجهة نظر أغلبية البرلمان انه مشروع فيه خطوة ايجابية للأمام لاماكان تحقيق الجلاء وحل قضية السودان اذا خلصت النيات من جميع الأحزاب . وأدت كل هذه الأحداث مجتمعة الى تبليل الأفكار وشيوع القلق وأضرب طلاب الجامعة وتعدى الأمر الى أعمال العنف فكانت القنابل تلقى فى الليل فى الشوارع فى الأحياء التجارية وتحدث الرعب والفرع وأمام منازل مأهولة فإزداد الناس رعبا وتعددت هذه الحوادث وجعلت الناس فى العاصمة رفق الأقاليم يشعرون أن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن وانها يجب أن تستقيل .

استقالة وزارة اسماعيل صدقى (٨ ديسمبر ١٩٤٦)

قدم صدقى باشا استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ وثبت له وللانجليز وللملك ولعامة الشعب المصرى انه عجز أن يقنع البلاد بمشروع المعاهدة التى أجزاها مع مستر بيفن . وقبلت الاستقالة فى اليوم التالى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ .

تأليف وزارة النقراشى الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦)

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الملك استقالة صدقى باشا عهد الى محمود فهمى النقراشى تأليف الوزارة الجديدة وكانت مؤلفة من ستة وزراء سعيدين وستة أحرار دستوريين . وفى عهد هذه الوزارة استمرت الروح الوطنية فى مسارها ونظم الشعب احتجاجات على اصرار بريطانيا على تماديها فى فصل السودان عن مصر ، وقامت مظاهرات عبر فيها الشعب عن تمسك شعب مصر والسودان بالوحدة واعتبروا يوم ١٩ يناير يوم حداد احتجاجا على اتفاقية ١٨٩٩ التى عملت على سلخ السودان عن مصر ونظم الشعب بجميع طوائفه وبجميع أحزابه الحداد على شكل توقف كامل عن العمل وصدرت جميع الصحف مجللة بالسواد .

انسحاب الانجليز من القاهرة والاسكندرية :

ومنعا لتصاعد العمل الوطنى وتهدة للخواطر عملت السلطات البريطانية على نهو المظاهر البريطانية الاستفزازية للشعب فى شكل الجنود والمعسكرات البريطانية المنتشرة فى أرض مصر وعلى مرأى يومية عن الشعب المتحفز فقد بدأ جلاء القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية وضواحيها بدءا من فبراير ١٩٤٧ وكان آخرها جلاء ثكنات قصر النيل فى ٢٩ مارس ١٩٤٧ .

وكان أحمد باشا حسنين رئيس الديوان قد نوقى على أثر حادث تصادم مع عربة عسكرية بريطانية فى فبراير ١٩٤٦ وصار تعيين ابراهيم عبد الهادى وزير المالية فى منصب رئيس الديوان الملكى فى فبراير ١٩٤٧ .

وقامت الحكومة البريطانية بترشيح حاكم عام جديد للسودان هو سير روبرت هاو ليحل محل الحاكم القديم وصدر المرسوم الملكى المصرى بذلك فى ١٧ مارس ١٩٤٧ وكان هذا من المظاهر الكاذبة التى ابتدعها الانجليز لأن هذا المرسوم كان من المعروف انه لا يلزم الحاكم العام للسودان بأى شكل من أشكال الولاء لمصر أو عرشها أو حكومتها .

عرض القضية المصرية فى مجلس الأمن :

بمجرد تولى النقراشى باشا رئاسة الوزارة استأنف المفاوضات مع السفير البريطانى رونالد كامبل وقوبل بنفس التشدد البريطانى وبخاصة فى قضية وادى النيل مما اضطره فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ الى اعلان قطع هذه المحادثات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن فى بيان القاه فى مجلس الشيوخ والنواب ويتألف الوفد المصرى لعرض القضية المصرية فى مجلس الأمن برئاسة النقراشى باشا ومعه نخبة من المستشارين (أغسطس -

سبتمبر ١٩٤٧) ورغم قوة الحجج والأسانيد التي تقدم بها وفد مصر في مجلس الأمن وهو الملجأ الطبيعي لرفع الظلم عن الدول المهورة تبعا للغرض من تكوينه وتكوين هيئة الأمم وميثاقها الذي استشهد بهما النقراشى. في عرضه لقضية مصر الواضحة فقد كان قرار مجلس الأمن مخيبا للآمال فلم يصدر قرارا ايجابيا فى القضية المصرية وتركها معلقة ورفض ان يؤدى، واجبه فى ان يقرر اجلاء القوات البريطانية من على أرض وادى النيل تطبيقا لمبادئ الحق والعدل . وصرح النقراشى باشا فى نيويورك وقبل عودته « ان مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع انجلترا الا بعد جلاء قواتها عن البلاد » وبعد عودته الى القاهرة أعلن موضعا سياسته ازاء قضية بلاده « وخطى الآن . . . تتلخص فى تجاهل انجلترا تجاهلا تاما . . . فنحن فى خصومة سافرة معها . . . وسنتصل بمن نشاء من الدول . . . وسنستعين بخبراء من كل جنس وسنولى وجهنا شطر الجيش المصرى بتقويته وزيادة عدده وسنجلب مدده من الدول الأخرى وخبراء ومستشارين وسندعم الاصلاح الداخلى بكل ما فى وسعنا لكى لا نترك لأمثال انجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق » .

توسيع التنظيم السرى للضباط الوطنيين :

منذ منتصف عام ١٩٤٧ وكانت أخبار تمادى الملك ورجال حاشيته فى القصر من تدخلاتهم وتجاوزاتهم وألتحكم فى المقدرات بالفساد قد انتشرت مما عمل على توسع تنظيم الضباط وبدأ التنظيم يحصى ويسجل التجاوزات (٣٨٩) وبدأت مجموعة صغيرة من هذا التنظيم تطبع وتوزع منشورات على مختلف فئات الشعب بصفة عامة وعلى زملائهم الضباط بصفة خاصة وكذلك نبعت فكرة جمع اشتراكات وكان أول عمل استخدمت، فيه أموال هذه الاشتراكات هو ارسال تلغراف باسم ضباط الجيش لتأييد النقراشى باشا قبل عرض قضية مصر على مجلس الأمن وقبل سفره . وفى عام ١٩٤٦ كون الضابط مصطفى كمال صدقى مجموعة جديدة انضم لها بعض الصولات واجتمعت مع مجموعة الضباط الوطنيين وبعد ان جمع أحد الصولات واسمه جمال جلال بعض المعلومات عن الضباط أبلغ وزارة الداخلية بأن لفيقا من ضباط الجيش يتآمرون لاغتيال الملك أثناء موكبه الى البرلمان ولما لم يستجب وزير الداخلية لهذا البلاغ أبلغ الفريق ابراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش وتم اعتقال الضباط والتحقيق معهم فى ميس المشاة وكان التحقيق بمعرفة النائب العام وأخيرا أفرج عنهم لعدم ثبوت الأدلة وكان على رأسهم رشاد مهنا . وكان من نتائج كشف وجودهم وحركتهم أن أحيل ابراهيم عطا الله رئيس الأركان الى المعاش واتجه جانب

عن هؤلاء الضباط المفرج عنهم الى الانتظام فى تشكيل تابع للقصر برئاسة يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وسمى تنظيم الحرس الحديدي . وكان كثر هذا الاعتقال ان انصرف جانب كبير من الضباط الوطنيين عن الارتباط الأحزاب وقصروا نشاطهم السياسى داخل المؤسسة العسكرية .

مؤامرات الانجليز فى السودان :

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من نظر قضية مصر ويصدر توصيته السلبية والتي خيبت آمال مصر فى المنظمات الدولية حتى أصدر حاكم السودان العام الانجليزى الجنسية يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ اعلانا قال فيه « ان الحكومة السودانية مصممة على أن تعجل بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى لتنفيذ توصيات مؤتمر السودان الادارى بدقة ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها الخاصة بالسودان . . . وستتخذ اجراءات شديدة ضد من يريد ان يخل بالأمن وضد من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة (يقصد نداء الوحدة) وليكن هذا معلوما للجميع سواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات بين انجلترا ومصر فى تاريخ قريب أم لم تستأنف » . وعقب ذلك قامت حكومة السودان بمنع زيارة المصريين للسودان أو دخولهم السودان على أى شكل أو صورة كما ألغت منصب قاضى قضاء السودان المصرى على أثر انتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون وعينت الشيخ أحمد الطاهر مكانه وهو سودانى فى أكتوبر ١٩٤٧ .

المجلس التنفيذى :

فى ١٩ يونيو ١٩٤٨ أذاع الحاكم العام قانونا بإنشاء (المجلس التنفيذى) ليحل محل المجلس الاستشارى . ولم توافق الحكومة المصرية على هذا القانون واعترضت عليه قبل صدوره ولم تكثر لهذا الرفض حكومة السودان ومضت فى تنفيذه لاتمام انفصال مصر عن السودان بشكل يبدو شرعيا .

وختلاصة اختصاصات المجلس التنفيذى الذى يتألف من وزراء ووكلاء

وزارات لا يقل عددهم عن ١٢ عضوا ولا يزيد عن ١٨ عضوا ويتولى كل وزير ادارة مصلحة من مصالح السودان ويقوم الوكيل بأعمال الوزير فى المصلحة التى ليس لها وزير وأغلبهم أعضاء فى هذا المجلس بحكم وظائفهم وبخاصة الوظائف الهامة وهى السكرتير المالى والسكرتير الادارى والسكرتير القضائى وقائد قوة الدفاع السودانية والوزراء مسئولون أمام الحاكم العام ويجب أن يكونوا سودانيين الا الوزراء بحكم وظائفهم (بالطبع يكونون) (انجليزا) ويرأس الحاكم العام هذا المجلس .

الجمعية التشريعية :

وهي هيئة استشارية عضويتها من أفراد بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين ويجب أن يكون العضو سودانيا ومدة الجمعية ثلاث سنوات وللحاكم العام حق حلها ويسترد سلطاتها ولا يحق للجمعية أن تعدل في العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين المصرية والانجليزية أو ان تعدل في قانون انشائها أو النظر في تحديد الجنسية السودانية (حتى لا يتسرب اليها أحد المصريين) وبعض أعضاء الجمعية التشريعية يعينهم الحاكم العام أما المنتخبون فكانوا شبه معينين حيث ان الأعضاء الذين كانوا يمثلون جنوب السودان فيعينهم حكام الأقاليم (الانجليز) كما يجوز انتخاب موظفي الحكومة أعضاء مع بقائهم في وظائفهم . وليس لهذه الجمعية أى سلطة مؤثرة فى أى أمر ولكن كل السلطة فى يد الحاكم ومعاونيه الأربعة والذين هم بحكم وظائفهم أعضاء فى المجلس التنفيذى وهم السكرتير الادارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى وقائد قوة الدفاع السودانية وكلهم انجليز . وبذلك يكون الحاكم العام رئيسا فعليا للمجلس التنفيذى والتشريعى وما هم الا صور وعليه فهو نظام صورى والحاكم العام يقبض بيده على جميع السلطات أما الأعضاء السودانيين فلم يكن بيدهم من سلطة الحكم ومظهره أى شىء رغم ادعاء الانجليز بمبدأ
السودنة .

المقاومة فى السودان :

قام المجاهدون السودانيون بمعارضة هذا النظام وقامت فى السودان حركة نشيطة تقاوم هذا النظام وتألقت المظاهرات وقابلت حكومة السودان هذه الحركة بالقسوة والقمع والارهاب مما أدى الى قتل عشرات الأبرياء واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة ووصلت الى الذروة فى شهر نوفمبر ١٩٤٨ ومنعت حكومة السودان بعثة المحامين المصريين للدفاع عن المعتقلين من دخول السودان واعادتهم الى مصر بعد وصولهم الى وادى حلفا (نوفمبر ١٩٤٨) .

التعديل الوزارى (نوفمبر ١٩٤٧) :

كان هذا التعديل نزولا على الرغبة الملكية فى اسناد وزارة الدفاع (الحربية) الى حيدر باشا وكان ذلك على اثر استقالة اللواء أحمد عطية وزير الحربية والمهندس عبد المجيد بدر (٣٩٠) وزير التجارة والصناعة

(٣٩٠) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ .

عندما اعتبر الملك ان استمرار تواجدهما يملهى الحملية بالاس بعد ان رأيا الملك يدخل الكازينو تحديا للملك لأنه كان يجب ان يغادرا الكازينو بمجرد أن شاهدا الملك يدخل وأرغما على تقديم استقالتهما (٣٩١) . وفي هذا التعديل (٣٩٢) جاء أحمد مرسى بدر ووزيرا للعدل وأحمد محمد حسين ووزيرا للخارجية ومحمود حسن ووزيرا للدولة وجلال فهيم للشئون الاجتماعية وتولى النقراشى وزارة المالية مع بقاءه وزيرا للداخلية . وكان حيدر باشا فى الأصل مديرا لمصلحة السجون ثم عين وزيرا للحربية وكانت مصلحة السجون تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وكان وقتها يأمر المساجين بالعمل فى مزارع الملك ثم فى ١٩٤٥ أصبح وكيل وزارة للسجون ومن ثم نقلت مصلحة السجون الى وزارة الحربية لتكون معه دائما وعين حيدر باشا ياورا خاصا للملك وجمع بين هذا المنصب الشرفى ومنصب الوزير .

مشكلة فلسطين :

عقد تيودور هيرتزل أول مؤتمر صهيونى (٣٩٣) فى مدينة بازل بسويسرا ١٨٩٧ وصدرت قرارات من ٢٠٠ مندوب يمثلون يهود العالم لتعريف الصهيونية بأنها حركة ترمى (٣٩٣م) الى انشاء وطن للشعب اليهودى شرعى معترف به فى أرض فلسطين بالاستيطان فيها بواسطة عمال زراعيين وصناعيين من اليهود واتحاد الخطوات للحصول على السند القانونى والضرورى من الدول الاستعمارية العظمى وعلى رأسهم إنجلترا . وفى نفس الوقت كانت الاستعمارات الكبرى قد انتهت من أبحاث لجنة استعمارية من كل من إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا عرفت بلجنة كامبل بنرمان وكان وقتها رئيسا لوزراء بريطانيا وأصدرت اللجنة قرارات لمواجهة الخطر الذى يصفى الوجود الاستعمارى لان هذا الخطر يكمن فى منطقة البحر المتوسط لانها مهد الحضارات والديانات ويسكنها شعب له مقومات الوحدة . فاذا تجمعت هذه المقومات مع نزعة هذا الشعب الى التحرر فسيكون ذلك الضربة القاضية على الاستعمار لذلك فان الدول ذات المصالح المشتركة عليها أن :

(٣٩١) فى اعقاب ثورة ١٩ للاستاذ عبد الرحمن فهمى ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

(٣٩٢) مذكرات محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٣١٥ .

(٣٩٣) الصهيونية كلمة معناها مشتق من كلمة صهيون وهو جبل يشرف على مدينة القدس ، قدسه اليهود بعد أن بنى الملك سليمان هيكله هناك ، كتاب المؤلف ، أبعاد المعركة مع اسرائيل ، ص ٦ .

(٣٩٣م) كتاب المؤلف ، أبعاد المعركة مع اسرائيل ، اصدار وزارة الاوقاف ، ص ٢ ،

ص ٤ ، ص ٥ ، ص ٦ .

١ - تسيطر على البحر المتوسط باعتباره الشريان الحيوى الذى يربط بين الشرق والغرب .

٢ - استمرار وضع هذه المنطقة مجزأة وبقاء شعبيها على ما هو عليه من التفكك . ومحاربة اتحاد هذا الشعب ومحاربة أى ارتباط له عن طريق أى نوع من أنواع الارتباط الفكرى أو الروحى أو التاريخى .

٣ - فصل الجزء الافريقى من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوى باقامة حاجز بشرى وغريب فى منطقة الجسر البرى الذى يربط آسيا بأفريقيا بحيث يشكل فى هذه المنطقة (فلسطين) وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة ونتيجة لهذا المخطط الاستعمارى كان من الطبيعى أن يحدث اللقاء بين الحركة الصهيونية وبين الاستعمار .

وجاءت الفرصة عقب ما قامت به الحركة الصهيونية لمساندة الحلفاء فى تمويل الحرب والضغط على الولايات المتحدة لدخولها الحرب بجانب انجلترا نتيجة ما قام به اليهودى لويس أندير رئيس المحكمة العليا الأمريكية باقناع الرئيس الأمريكى ويلدرو ويلسون بدخولها الحرب الى جانب الحلفاء وكان فى هذا المقابل وعد بلفور الذى صدر فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ والذى أعطت به بريطانيا أرض فلسطين التى لا تملكها لمن لا يستحقها وهم الصهاينة . ومنذ هذا التصريح أخذت بريطانيا تركز كل اهتمامها فى أن تضع وعد بلفور موضع التنفيذ وبدلا من أن تنهى بريطانيا انتدابها على فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت خطوات ايجابية للتمهيد لقيام هذا الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٩٤) بموافقة ٣٣ دولة ومعارضة ١٣ دولة وامتنع عن الاقتراع ١٠ دول وكان هذا القرار هو تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية وكان هذا القرار بمثابة الموافقة على انشاء دولة صهيونية فى فلسطين وكانت أمريكا والاتحاد السوفيتى من الدول الموافقة على التقسيم أما انجلترا وهى المحركة الأساسية لهذه المؤامرة فقد امتنعت عن التصويت مع ال ١٣ دولة المتبقية . وبذلك نشأت دولة أجنبية داخل الكيان العربى ليهدد استقلال الدول العربية وكيانها ويعطل نهضتها وهذا القرار زلزل الآمال وكان له وقع أليم فى نفوس العرب جميعا وكان وصمة عار فى جبين هيئة الأمم المتحدة وزلزل الآمال التى كان الناس يعقلونها على ميثاق سان فرانسيسكو .

(٣٩٤) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ٢٣٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٨ للاستاذ عبد الحميد

جودة السحار .

حرب فلسطين (١٥ مايو ١٩٤٨ - ٢٤ فبراير ١٩٤٩) :

على أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين أعلنت بريطانيا انها ستنتهى انتدابها على تلك البلاد وحددت لانتهائه يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ . وعندما أعلنت بريطانيا عن تاريخ انتهاء انتدابها عن فلسطين (٣٩٥) كان الملك فاروق وقتها يستأثر بجميع السلطات فى يده وكان دائم التدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى اختصاصات جميع السلطات متحديا الدستور فكان لتدخله السبب الرئيسى فى دخول مصر بجيشها الى فلسطين دون الاستعداد اللازم وبفلس هذا الأسلوب المريب زج زعماء الدول العربية الأخرى بجيوشهم فى حرب لم يتخيروا توقيتها وهم على غير استعداد . وحتى يوم ١١ مايو ١٩٤٨ كان رئيس الوزراء النقراشى لا يزال يرفض اشتراك الجيش المصرى فى الحرب بدعوى ان وجود القوات البريطانية فى قاعدة القناة سيكشف مؤخره الجيش المصرى وقد يهدد سلامته وخطوط مواصلاته فى الأوقات الحرجة بسبب تعاطف وتعاون انجلترا مع اسرائيل بدون حدود . وفجأة فى يوم ١٢ مايو طلب النقراشى اجتماع البرلمان وبصفة عاجلة وفى جلسة سرية أقنع فيها الأعضاء بالتصديق على دخول الجيش المصرى الى فلسطين . والحقيقة ان حيدر باشا وزير الدفاع المصرى وياور الملك فاروق فى نفس الوقت كان قد تخطى رئيس الوزراء والبرلمان وأصدر الأوامر الى الجيش باجتياز الحدود الى فلسطين دون أن ينتظر عرض الموضوع على مجلس الوزراء ولا على البرلمان كما يقضى دستور البلاد . وكان تبريره لذلك انه ينفذ أوامر الملك بصفته القائل الأعلى للجيش . أما ضباط الجيش كوطنيين شبان فلم يغيب عن وعيهم هذه المهزلة من التجاوزات سواء من الملك أو من رئيس الوزراء أو من البرلمان . وكان النقراشى باشا قبل أن يورطه الملك بدخول الجيش المصرى الحرب كان من أنصار تكوين تشكيلات وتنظيمات من المتطوعين والفدائيين العرب والمصريين ويسمح لكثير من الضباط المصريين أن يتركوا وحداتهم وينضموا لهذه التشكيلات الفدائية بحيث يتم تسليح وتدريب هذه القوات من المتطوعين ثم يتدفقون بعد ذلك الى داخل الحدود الفلسطينية يحاربون بأسلوب حرب العصابات .

وفى صباح يوم ١٥ مايو اندفعت وحدات الجيش المصرى النظامى تعبر حدود مصر وفلسطين من رفح تحت قيادة اللواء الموارى باشا والذى كان مقتنعا وحاول اقناع مساعديه وضباطه انه فى سبيل مطاردة بوليسية لعصابات صهيونية فى مستوى العصابات الاجرامية المسلحة فى صعيد

(٣٩٥) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل كقاتل فى حملة فلسطين المصرية ...

على ص ٤٥ الى ص ٥٣ .

مصر وفى طريق تقدم طابور الجيش المصرى الى الحطوط المحددة(*) فى غزة اشتركت بعض وحداته فى معركة مع أول مستعمرة صهيونية بالقرب من رفح وظهر جليا لجميع الضباط الشباب سواء الذين اشتركوا فى القتال أو فى الطابور المنتظر نهاية المعركة التى اعتقد قائد القوات انها ستنتهى سريعا انهم قد اصطدموا بحقيقة مرة وقاسية بأن ما تصوره هذا القائد العام اللاهى بالجهل العسكرى ان المقاتلين الاسرائيليين المدافعين عن المستعمرة التى يهاجمها المصريون ما هى الا حصن عسكرى وخط دفاع قوى من جميع الجهات وعلى أحدث نظم الدفاع فى الحروب الحديثة وبسرعة أثناء تبادل نيران المدفعية والأسلحة الصغيرة كانت خسائر المصريين فى الأرواح قد تزايدت بشكل ملحوظ وبخاصة فى الضباط أما الجرحى فكان عددهم لا يحصى نتيجة هجومهم الخاطيء باسلوب الجيش النظامى على خطوط دفاعية لمستعمرة مجهزة بأقوى وأحدث تجهيز فكانت النتيجة الحتمية أن انسحبت القوات المهاجمة لفشل الهجوم والا كان سيفنى معظم رجالها . ورغم ان القوائد المواروى كان محاطا بنخبة من المساعدين الشباب من خريجي كلية أركان حرب الأكفاء الا انه كقائد فرض قيادته العسكرية الساذجة على هؤلاء الشباب الأكفاء وهم من ناحبتهم استجابوا لهذا الجهل العسكرى دون مناقشة دأبهم فى ذلك دأب الساسة والسياسيين فى أعلى المستويات فى الدولة .

وكان فى مقدور القوات المصرية المكلفة بالقتال فى فلسطين وقتها أن تحقق النصر وتحقق الهدف المطلوب منها بطرد الصهيونية منها لو أحسن ادارة العمليات الحربية لانه حتى تلك اللحظة كان التفوق فى جميع النواحي العسكرية محسوبا للقوات المصرية . ولقد عاشت وعاصرت تلك الحملة كمقاتل ضابط فى القوات المشتركة وفى لحظة اشنباك احدى الوحدات المصرية مع احدى المستعمرات الصهيونية على الحدود أخذت أقران بين قواتنا العسكرية وقوات العدو فقد كان التسليح الاسرائيلي حسب المعلومات والمشاهدة على الطبيعة فى أول معركة هو أسلحة مشاة فى يد المدافعين عن المستعمرة ولكنه تسليح جيد وحديث تساعده مدفعية من أبسط أنواع المدفعية وهى الهاونات ولكن استخدامهم لها كان ممتازا وعلى أعلى المستويات فكانت جميع اصاباته دقيقة ومؤثرة حتى على باقى القوات المصرية المنتظرة على طريق التقدم وكانت اسرائيل فعلا تفتقر فى هذا الوقت الى مدفعية الميدان الثقيلة التى لم يظهر لها أى دور على الاطلاق فى هذه المراحل الأولى (وحتى الهدنة الأولى) أما الطيران الاسرائيلي فكان ضعيفا للغاية حيث ان أول غارة قام بها على قواتنا المتحركة أسرع بالفرار بعد اصابة أول طائرة منه من قوات الدفاع المصرى . وكان

(*) نفس المصدر السابق .

لدى اسرائيل أيضا مصفحات مصنوعة محليا من مخلفات العربات العسكرية البريطانية ومن عربات نصف لورى حيث قاموا بتعديلها باضافة ألواح من الصلب كدروع وكانوا يستخدمونها بكثرة فى مهاجمة الأهالى الفلسطينيين العزل فى قراهم وكان لها أخطر الأثر فى أحداث الذعر لأهالى القرى من عصابات الارهاب الصهيونية التى تستخدم هذه العربات بكفاءة ضد القرى الفلسطينية الخالية من أى سلاح للمقاومة .
كما كان لديهم قوات احتياطية على نفس المستوى فى التسليح ولكنها عالية التدريب وهى عبارة عن الفيلق اليهودى المدرب على الحرب فى صفوف البريطانيين ومعد للاستخدام فى المراحل الحاسمة من القتال .

أما القوات المصرية فكانت تتكون من نسع كتائب(*) مشاة كاملة التسليح وعالية التدريب وثلاث كتائب مشاة أخرى لواء حديث تحت التكوين بالاضافة الى كتبتين كاملتين من مدافع الماكينة الثقيلة (فيكرز) وجيدة التسليح وموزعة على كتائب المشاة التسع كسلاح مساعد ذى قوة نيران عالية جدا ومؤثرة وكانت كتائب المشاة مسلحة بمدافع مضادة للدبابات تصلح فى تدمير أقوى الدشم المحيطة بدفاعات المستعمرات كما ان القوات المصرية لديها وحدات مدفعية ثقيلة وثقيلة مضادة للدبابات ومدفعية خفيفة ومتوسطة وثقيلة مضادة للطائرات على أعلى مستوى من التدريب وشاركت فى الدفاع عن مصر بشكل ايجابى متميز ضد غارات قوات المحور على مصر أثناء الحرب العالمية الثانية . كما كان الطيران المصرى متفوقا جدا على طيران اسرائيل وكل هذا التسليح سواء للمدفعية المصرية أو الطيران مما تفتقر اليه اسرائيل .

واستمر القائد المصرى اللواء الماوى يضح الخطط للقوات المصرية بالاسلوب الخاطيء بممارسة الحرب النظامية التى لا تصلح مع طبيعة أرض العمليات وتنظيم العدو وبالرغم ان قواتنا حققت النجاح فى مهاجمة مستعمرة دير سنيد ومستعمرة نيتسالييم الا أن هذا الاسلوب الخاطيء كبد كثيرا من الخسائر الفادحة فى الأتفس وذلك بارتفاع نسبة استشهاده الضباط الشبان بالنسبة للمجنود لان الاسرائيليين من داخل مستعمراتهم كانوا يركزون على قتل الضباط بأسلحة القناصة الدقيقة .

وكان من الأجدى لمصر وللأمة العربية بصفة عامة والجيش المصرى بصفة خاصة فى فترة الاستعداد لمحاربة دولة اسرائيل أن يتم شراء أسلحة ومعدات وذخائر من التبرعات العربية ليتم تسليح شعب فلسطين العربى فى القرى والمدن العربية لتكون متساوية فى القوة مع المستعمرات

(★) الكتيبة حوالى ٨٠٠ ضابط وجندى واللواء حوالى ٢٠٠٠ ثلاثة آلاف ضابط

وجندى .

الاسرائيلية وتقوم هيئة عربية بالتخطيط للتسليح والتدريب ووضع خطط الدفاع والقتال بمعرفة ضباط محترفين متطوعين لهذه القرى والمدن العربية ولتكن قادرة على صد أى هجمات من العصابات الصهيونية الارهابية المسلحة والتي أرعبت الشعب الفلسطيني وجعلته يحط عن قراه ويفر لاجئا للدول العربية الأخرى وأربك ذلك العمليات الحربية والتنقلات للجيش العربية النظامية وبهذا الأسلوب يمكن للشعب الفلسطيني أن يصمد فى مكانه . كما كان من الأصبوب بالنسبة لقوات الجيش النظامى أن يتم تسريع الجيوش العربية ضباطا وجنودا لتحويل كلها أو جزء منها الى تشكيلات فدائية لممارسة التعامل مع الاسرائيليين بأسلوب حرب العصابات ضد المستعمرات الاسرائيلية أما الجزء الباقى من الجيوش النظامية فتبقى بكامل تسليحها وتنظيمها على شكل قوة ضاربة احتياطية يتم استخدامها فى المعارك الفاصلة عندما يحين الوقت المناسب بعد انهك القوات الاسرائيلية على مختلف أشكالها وبذلك يكون تدخل الجيوش النظامية العربية للاجهاز على الجيش الاسرائيل ، كل هذه الأفكار كانت تلور فى ذهن صفار الضباط كنفذ لأسلوب القيادات العسكرية العربية التقليدية وعلى اسلوبها الخاطيء فى ادارة العمليات . واستمرت القوات المصرية رغم كل النقائص فى القيادة تحرز النصر ولما شعرت الاستعماريات الكبرى بأن الجيوش العربية قد تفكر بهذا الأسلوب فى مستقبل الأيام مما يشكل خطرا دائما على اسرائيل وكذلك لاجل اعادة تسليح وتنظيم الجيش الاسرائيل ومدته بالمعونات من الرجال والمواد العسكرية لاحداث التوازن مع تسليح الجيوش العربية وعلى رأسها مصر .

ولم تكده تمضى ثلاثة أسابيع (٣٩٦) على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن بتدبير من الدول العظمى المتآمرة مع اسرائيل وطلب الى الفريقين المتحاربين عقد هدنة بينهما وسرعان ما استجابت الدول العربية بشكل مريب وكذلك استجابت اسرائيل لصالحها وعقدت هدنة لمدة أربعة أسابيع يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ وخرق اليهود شروط الهدنة عدة مرات ولم تحرك الدول العربية ساكنا واكتفت بالاحتجاجات التى لا تجلى . وأثناء فترة الهدنة تلقى الاسرائيليون الامدادات المختلفة من أمريكا وأوروبا ومن الكتلة الشرقية وتحسن مستواهم العسكرى بشكل ملحوظ وندبت هيئة الأمم المتحدة الكونت برتادوت للتوفيق بين العرب واسرائيل ولكنه أخفق واستؤنف القتال يوم ٩ يوليو ١٩٤٨ ثم وقف مرة ثانية فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ استجابة لطلب مجلس الأمن وللمرة الثانية تزايدت معونات الدول الكبرى لاسرائيل لتحقيق مزيد من القوة لاسرائيل بحيث يمكنها القضاء على الجيوش العربية . ولما كان الكونت برتادوت جادا فى ايجاد حل

(٣٩٦) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ .

للنزاع وظهر لاسرائيل انه منحاز الى جانب الحق أى الى العرب أطلق الاسرائيليون عليه النار من مدفع رشاش فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ ومات فى الحال وتنصلت اسرائيل من مسئولية قتله وأغمضت الدول العظمى أعينها مساندة لاسرائيل .

ورغم قيام الهدنة هاجم الاسرائيليون القوات المصرية غدرا فى شهر أكتوبر ١٩٤٨ وظهر للضباط المصريين فى هذا الهجوم ان اسرائيل قد صارت أشد قوة وقادرة على أحداث أفدح الخسائر بالقوات المصرية - وتغيرت القيادة العسكرية المصرية واستبدل اللواء أحمد فؤاد صادق باللواء المواوى والذى أنقذ الموقف فى المرحلة الأخيرة من الحرب . وبعد الهدنة هاجم الاسرائيليون مواقع الجيش المصرى فى المجدل فى نوفمبر ١٩٤٨ وثبت الجيش المصرى وكبد الاسرائيلين خسائر كبيرة .

حصار الفالوجا :

تمكن اليهود من حصار القوات المصرية فى قرية الفالوجا على بعد ٤٠ كيلومترا من غزة و٧٥ كيلومترا من القدس وكان يربط بها لواء كامل وبدأ الحصار فى ١٦ أكتوبر وقامت قوات الفالوجا مقاومة الأبطال ولم يتمكن الاسرائيليون من الاستيلاء عليها . (كان الرئيس عبد الناصر ضمن قوات الفالوجا ، أركان حرب احدى الكتائب بها) . وتم توقيع الهدنة الدائمة فى جزيرة رودس وتحت شروط هذه الهدنة بارحت القوات المصرية الفالوجة بكامل أسلحتها ومعداتها يوم ٢٦ فبراير ١٩٤٩ وبذلك انتهت العمليات الحربية بين مصر واسرائيل لكن بعد أن تم تنفيذ المخطط الاستعمارى الصهيونى بإقامة هذه الدولة العدوانية تحت املاء الارادة الاستعمارية عن طريق منظمات هيئة الأمم على كافة الدول العربية .

المراة :

من واقع سير أحداث هذا النزاع الذى بدأ سياسيا ثم صار عسكريا ثم انتهى بشبه تسليم من الدول العربية للارادة الاستعمارية والصهيونية نتيجة تصرفات وتجاوزات واستهانة القادة العرب بصفة خاصة والقيادتين المدنية والعسكرية المصرية ومع الوعى الكامل للشعب المصرى بصفة عامة وضباط الجيش المصرى الشبان بصفة خاصة زادت هذه الحرب من مرارته من تجاوزات الملك وخضوع السلطة التنفيذية الى ارادته ومن الأحزاب المتفسخة بدأت القوى الوطنية بما فيهم الضباط الشبان تخطط للتحرک الايجابى والخلاص من الوضع القائم .

« استهوار المخطط البريطاني »

« لعزل السودان - تماما - عن مصر »

— افتتاح الجمعية التشريعية ٠٠ (٢٢ ديسمبر ١٩٤٨) :

وأثناء انشغال مصر حكومة وجيشا في حملة فلسطين وفي غفلة من الزمن والشعب أخذت حكومة السودان - البريطانية الصبغة - تنفيذ نظام السودان الزائف ، فافتتحت الجمعية التشريعية (١) في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ وألقى خطبة الافتتاح - الحاكم العام - سير روبرت هاو ، وأعقبه رئيس الجمعية محمد صالح الشنقيطي وأعرب فيها عن أمله في الحكم الذاتي وأمل الأعضاء في حكم ديمقراطي صحيح - يريد بذلك الدعوة الى انفصال السودان عن مصر وفي نفس الوقت قام المجاهدون والوطنيون السودانيون بعقد اجتماعات كبيرة في الخرطوم وأم درمان احتجاجا على هذا النظام مطالبين بتحرير السودان من الاستعمار البريطاني وقامت المظاهرات وهتفت بسقوط الجمعية التشريعية والاستعمار وفرق البوليس هذه المظاهرات بقوة وعننف .

مرحلة تكوين المؤسسة الوطنية (٣٩٧)

— تجدد النشاط الوطنى بالجيش :

بعد حملة فلسطين كان الشعب المصرى يعاني أشد المعاناة من تجاوزات القصر وحاشية الملك وتسلبهم على أمور البلاد وخضوع القصر والوزراء للسفارة البريطانية وسلبية البرلمان - الذى من المفروض أن يعبر عن آلام الشعب - وظهر جليا - من خلال الصحف والمجلات والمنشورات والاشاعات - أبعاد القشل الذى منى وعاد به الجيش المصرى من حملة فلسطين نتيجة جهل القيادة العسكرية وفساد القيادات السياسية وفضائح صفقات الأسلحة الفاسدة والعمولات التى حصل عليها رجال الملك عنها ، فكان نتيجة كل ذلك أن عاد النشاط الوطنى - على آخر مدى - الى مختلف تنظيمات الجيش ، فقد قام أقدم التنظيمات الوطنية السرية في الجيش والتي تكونت منذ سنة ١٩٤٠ - أثناء الحرب العالمية الثانية - وكان معظمها من ضباط سلاح المدفعية ، وقاموا بعقد الاجتماعات بمنزل احدهم في شارع جسر السويس وطبعوا ووزعوا المنشورات التى تنتقد سياسة كبار رجال الدولة المدنيين والعسكريين ، كما عاد تجمع المجموعة الوطنية التي كانت قد تكونت في سنة ١٩٤٦ واتسع تكوينها بشكل كبير يفتقد الى كثير من مقتضيات الأمن ، وفي هذا الوقت بالذات كان هناك تنظيم

(٣٩٧) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل - ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

الضباط الأحرار يأخذ طريقه الى التكوين والانتشار وانضم اليه بعض الأعضاء الرطنيين من تنظيم سنة ١٩٤٦ ، كما انشق عن هذا التنظيم بعد ذلك بعض الضباط الذين كونوا تنظيم الحرس الحديدي وقد عارضهم أغلبية ضباط التنظيم الأصلي ، لأن وسيلة تنظيم الحرس الحديدي كانت التعاون مع الملك ورجال القصر والاستفادة بإمكانياتهم رغم انهم كانوا من أخطر عناصر الفساد التي حددها التنظيم الأصلي ، لذلك صار استبعاد أفراد تنظيم الحرس الحديدي (٣٩٨) من تنظيم سنة ١٩٤٦ وكان منهم : سيد جاد عبد الله - حسن تهامي - مصطفى كمال صدقي - خالد فوزي وغيرهم ، وبدأت في هذه الفترة تشو الى المنشورات وتوزع على مختلف القطاعات في مصر ومن مختلف التنظيمات السرية ، وقد ساعدت في نشر الوعي وايجاد جو من الشعور العام بأن هناك تغييرا قارب على الظهور وخاصة بين شباب ضباط الجيش .

— تنظيم الضباط الأحرار * (المؤسسة الوطنية) :

قبل حرب فلسطين ، جمعت الظروف بين جمال عبد الناصر (٣٩٩) والطيار عبد المنعم عبد الرؤوف (السابق محاولة هروبه مع عزيز المصري) وكمال الدين حسين وخالد محيي الدين وحسن ابراهيم ، وكانت تتم بينهم لقاءات لتبادل الآراء والمعلومات عن أحوال مصر وتدهور الكفاح الوطني في مواجهة الاستعمار البريطاني وتجاوزات الملك وحاشيته وفساد الحياة الحزبية ، وبعد حملة فلسطين وما آلت اليه وتحرك الضباط الوطنيين وتذمرهم ، فقد انضم الى هذه المجموعة عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي وأصبحوا ثمانية ، وبعد التطور السريع في الأحداث والتجاوزات وخاصة أسباب الهزيمة العسكرية لحملة فلسطين - والتي لم تكن الا انعكاسا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في مصر ، فكانت لا تزال تعاني من الاحتلال البريطاني وكان على رأس السلطة ملك لا يهتم الا بملذاته وسيطه على كل الأمور والسلطات ويتناوب الحكم في مصر أحزاب متنافرة تتطاحن فيما بينها من أجل الوصول الى كراسي الحكم لتحقيق المصالح الشخصية سعيا الى الثراء الفاحش على حساب مصلحة البلاد العليا ، وكان أغلب أعضاء وسياسي هذه الأحزاب يتناسفون ويسعون حثيثا للتقرب من دار السفارة البريطانية لتكون سندا لهم وطريقا موصلا الى كراسي الحكم ، ولم يكن يهم الكثير منهم أمور تلك الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين حيث كان اقتصاد مصر يسيطر عليه فئة من المتصرين والأجانب لا هم لهم

(٣٩٨) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل - ص ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ .

(٣٩٩) مذكرات عبد اللطيف البغدادي - جزء أول - ص ٣٢ .

الا استغلال موارد البلاد ومقدراتها في حين كان الشعب العامل لا حقوق له اذا كان أغلبية الشعب يعانون من الفقر المدقع وكان كبار رجال الأحزاب مسيطرين على اقتصاد وبنوك البلاد وعلى الاقطاعات الزراعية لحسابهم ولحساب البيوت الأجنبية - والشعب مغلوب على أمره وفاقد القدرة في الدفاع عن نفسه أو المطالبة بحقوقه أو تصحيح هذه الأوضاع .

كانت هذه هي الأفكار التي يتحاور ويتناقش فيها مجموعات الضباط الوطنيين وقتها ، وهي ذاتها محور أحاديث نواة مجموعة الضباط الأحرار الثمانية وبدأت المناقشات الايجابية المتحمسة تتجه نحو التفكير في المخرج وما هي القوة القادرة المستعدة للقيام بتغيير الأوضاع في مصر الذي كان أملا مستقبليا فأصبح ضرورة ملحة ، فلم تجد مجموعة الضباط الأحرار أمامهم الا الجيش ، فلم يكن في البلاد تنظيم مدني ينظر الى شئون البلاد هذه النظرة سوى جماعة الاخوان المسلمين (٤٠٠) وحزب مصر الفتاة والجناح اليساري من حزب الوفد والمنظمات الشيوعية المختلفة والمتصارعة مع بعضها ، وكل هذه القوى كانت لا تملك القوة أو القدرة على القيام بهذا التغيير المنشود دون أن يساندها الجيش .

وفي نهاية أكتوبر ١٩٤٩ كان أول اجتماع لهذه المجموعة والتي أصبح عددها ثمانية وتم في هذا الاجتماع اختيار جمال عبد الناصر لرئاسة المجموعة وتم عمل لائحة تنظيمية داخلية لهذه المجموعة التي أصبحت تمثل القيادة العليا لهذا التنظيم السري وقراراتها تتخذ بالتصويت بالأغلبية المطلقة وعلى الأقلية أن تلتزم بقرار الأغلبية ، واتفق أيضا في هذا الاجتماع على نشر أفكار هذه المجموعة - التي أطلق عليها لقب « اللجنة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار » - بين الضباط والمدنيين وكانت الوسيلة هي طبع وتوزيع المنشورات السرية من حين لآخر حاملة اسم « الضباط الأحرار » وترسل بالبريد الى المنازل ، وتم تنفيذ هذه القرارات وأصبحت المنشورات توزع وتهاجم الاستعمار والاقطاع والفساد وتفكك العالم العربي وأسباب هزيمة العرب في فلسطين وتوسع توزيعها لتشمل ضباط الجيش والبوليس وكبار المدنيين ودور الصحف .

وأخذت هذه اللجنة تنشط في تجنيد ضباط وطنيين وضمهم لهذا التنظيم السري على شكل خلايا لا يعرف أعضاء كل خلية أعضاء الخلية الأخرى ، وبمرور الزمن وتفاسم مفاسد الأحزاب والقصر وتجاوزات البرلمانات المتعاقبة ، أثمرت المنشورات التي كانت توزع على الضباط والمدنيين فتولمه الرأي العام المتجاوب مع أفكار الضباط الأحرار ، وكذلك

سهل الرأي العام بين الضباط عملية التوسع في التجنيد وضم أكبر عدد ممكن من الضباط من مختلف الأسلحة والوحدات بحيث تكون قادرة على السيطرة على الجيش وعلى السلطة وقت اللزوم ، وانضم الى هذه المجموعة قبل نهاية سنة ١٩٥١ الطيار جمال سالم وأنور السادات ثم صار اسقاط العضوية عن عبد المنعم عبد الرؤوف بقرار من اللجنة التأسيسية لنشاطه الاخواني ومحاولته ادماج اللجنة في جماعة الاخوان المسلمين التي كانت اللجنة ترفض الاندماج فيها وفقط تقتصر العلاقة مع الاخوان على التعاون دون الاندماج .

— المؤسسة المصرية الوطنية الجديدة (٤٠١) :

وجاء هذا التنظيم السرى للضباط الأحرار مطابقا في أفكاره ودعوته الى أفكار القوة السياسية الجديدة المتكونة خارج الصراع الحزبي والبرلماني وهي الاخوان ومصر الفتاة والشيوعيين والحزب الوطني الجديد ، ويمكن اعتبارها منذ هذا التشكيل انها المؤسسة الوطنية الجديدة — ولو أن من تجربة هؤلاء الضباط مع جماعة الاخوان المسلمين عندما حاولوا الاتصال بهم وحاول حسن المناس من بدء الاتصال بهم احتواءهم داخل الجناح العسكري للاخوان ليكونوا قادة لشباب الاخوان ومدربين لهم يتمكن بهم الاخوان من السيطرة على السلطة ، فما لبثت جميع تنظيمات الضباط الوطنيين أن انصرفوا عن الارتباط بأى من التنظيمات والأحزاب السياسية وألزمت نفسها بالعمل في نطاق المؤسسة العسكرية والابتعاد التنظيمي عن الحركة الحزبية في المجتمع فكانت حركة وطنية سياسية عسكرية .

— السخط من حرب فلسطين ساعد على انتشار المؤسسة الوطنية :

وكان مما ساعد على انتشار حركة الضباط الوطنيين الأحرار (٤٠٢) وتقوية المؤسسة الوطنية ، هو ما أشاعته حرب فلسطين من سخط شباب الضباط من سياسات الحكومة والملك وجهل القيادة العسكرية ، كما كان لاشتراك شباب جماعة الاخوان المسلمين كمتطوعين تحت قيادة ضباط شباب من الجيش ، دور كبير في التقارب والتفاهم وطنيا وسياسيا بين الطرفين بعكس ما حدث بين شباب الضباط والتنظيمات الشيوعية المصرية التي كانت — بشكل واضح — ضد نزاع العرب مع اسرائيل بل تدعو الى وحدة (٤٠٣) العمال عربا وصهيونيين .

(٤٠١) « الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو » — للأستاذ طارق البشري — ص ٥٢ . ٥٤ -

(٤٠٢) مذكرات عبد الفتاح أبو الفضل — ص ٦٨ .

(٤٠٣) « الماركسية والغزو الفكري » — للأستاذ جلال كاشك — ص ١٦٢ — « لا مصلحة في الحرب للكادحين العرب واليهود ، بل للبرجوازية العربية العفنة » — العدد ١١ من جريدة القادة — لسان حال الحزب الشيوعي العراقي ، .

وقد ساهم انتشار حركة الضباط الأحرار داخل أسلحة ووحدات وفصائل الجيش في توحيد الصفوف الى تبادل الثقة والانضمام الى الحركة ، فضلا عن أن عددا من ضباط الحركة كانوا يشغلون مواقع ومناصب ذات أهمية في مراكز الجيش الهامة ، مما ساعد على سهولة التجنيد والانتشار ، وقد قام جمال عبد الناصر بسور بارز (٤٠٤) وبتفرغ في عملية التحرك والربط بين المجموعات والخلايا المختلفة فقدم بدأ الاتصال بمجموعات الضباط الوطنيين قبل نهاية سنة ١٩٤٩ ليتم شملهم في تنظيم واحد .

— موجة الاغتيالات والانفجارات :

بعد عودة الجيش المصرى والمتطوعين من الاخوان المسلمين وغيرهم من فلسطين عقب اعلان الهدنة ، تصاعدت عمليات الاغتيالات ذات الطابع السياسى ، فقد قام شبابان من الاخوان المسلمين باغتيال وكيل محكمة استئناف مصر — أحمد الخازندار — صباح يوم ٢٢ مارس ١٩٤٨ أمام داره أثناء توجهه الى محطة حلوان ليستقل القطار الى القاهرة ، واعترف الثقاتان باغتياله انتقاما منه لحكم كان قد أصدره على متهمين من الاخوان المسلمين — فى حوادث القنابل — حين كان رئيسا لمحكمة جنائيات الاسكندرية .

— وفى ليلة ٢٥ ابريل ٤٨ شرع جماعة مسلحة فى نسف دار النحاس باشا فى جاردن سيتى بتفجير سيارة ملغومة بالديناميت وضعوها بجوار الدار ، ونجا النحاس باشا من هذه المحاولة ولم يعرف أو يستدل على من قاموا بهذه المحاولة .

— وفى يوليو ١٩٤٨ شرع مجهولون بنسف دار وكالة حكومة السودان وضبطت المتفجرات قبل استعمالها .

— وفى نفس الشهر أقيمت كمية من الديناميت بين محل «شكوريل» و « أريكو » بشوارع فؤاد وأحدثت المتفجرات خسائر كبيرة ، كما انفجرت قنبلة فى محل « داود عدس » بشوارع عماد الدين .

— وفى أغسطس ٤٨ حدث انفجار شديد أمام محل « بنزايون » بميدان مصطفى كامل ومحل « جاتينيو » وانفجار آخر فى ضاحية المعادى أمام مبنى شركة أراضى المعادى .

— وفى سبتمبر ٤٨ حدث انفجار فى حارة اليهود قتل فيه عشرون وجرح ٩١ وكما أدى الانفجار الى انهيار أربعة منازل وتصدع ستة منازل أخرى ، وكانت كل هذه المحلات التجارية مملوكة لليهود .

(٤٠٤) مذكرات عبد اللطيف البغدادى — الجزء الاول ، ص ٣٢ .

– وفى نوفمبر ٤٨ هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس باشا ليلا حين عودته ودخوله الدار وقضى على حياة اثنين من أفراد الحراسة بينما نجا النحاس باشا .

– وفى نوفمبر أيضا حدث انفجار شديد فى مبنى شركة الاعلانات الشرقية أدى الى تخريب مبنى الشركة واتلاف المطابع عن آخرها .

– وفى ١٥ نوفمبر ٤٨ ضبطت بحى الوايل بالقاهرة سيارة جيب مملوءة بالمواد البناسفة والأسلحة والمسدسات والذخيرة ، وتم ضبط ركاب السيارة وآخرين حيث قدموا للمحاكمة فى سنة ١٩٥١ .

– وفى ٤ ديسمبر ٤٨ ألقىت قنبلة على اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة – من سطح كلية طب قصر العينى – حينما كان على رأس قوة من البوليس ترابط أمام باب الكلية .

وقد استعمل الطلبة المصريون المدرسة الخديوية مقرا لصنع القنابل اليدوية .

— حل جماعة الاخوان المسلمين (٨ ديسمبر ١٩٤٨) :

كانت أغلب الشبهات لأحداث الاغتيالات والانفجارات التى حدثت تشير بأصبع الاتهام الى جماعة الاخوان المسلمين خاصة بعد عودة متطوعيهم فى حملة فلسطين وكان مستوى تدريبهم القتالى مرتفعا علاوة على تمكينهم من العودة للحياة المدنية وقد عادوا من ميدان القتال بكميات من الأسلحة والذخائر ومواد النسف والمتفجرات ، وبناء على مذكرة قدمت لرئيس الوزراء « النقراشى باشا » من وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام – وكلها كانت مجرد شبهات حامت حول جماعة الاخوان المسلمين ، وازاء عجز وزارة الداخلية عن تتبع الجناة وفشلها فى اتخاذ احتياطات الأمن العام ، ولكثرة وتنوع الأحداث وتعدد أماكن وقوعها ، فقد أصدر النقراشى باشا – رئيس الوزراء ووزير الداخلية – بصفة الحاكم العسكرى – أصدر أمرا عسكريا فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الاخوان المسلمين بجميع شعبها وأغلق الأماكن المخصصة لمزاولة نشاطها وضبط كافة الأوراق والوثائق والسجلات والمطبوعات والأموال وكافة أماكن النشاطات من معاهد علم ومستوصفات ومعامل وشركات تجارية ونتاجية علاوة على حركة اعتقالات لأعضاء الجماعة على أوسع نطاق .

— انجازات وزارة النقراشى باشا :

- انشاء الكلية البحرية
- انهاء أعمال البعثة العسكرية البريطانية (ديسمبر ١٩٤٧)
- بداية تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان (١٩ مارس ١٩٤٨)
- اصدار قانون الشركات - بأن يكون للمصريين من نصف أسهم أى شركة ونسبة معينة من الموظفين المصريين
- انشاء قناطر ادفيينا
- تأميم شركة النور - الكهرباء - بالقاهرة
- تخفيف الضرائب عن صغار الملاك الزراعيين
- وضع قانون الضرائب التصاعدية واصداره (ضريبة الايراد العام)
- توصيل المياه الصالحة للشرب لكثير من القرى
- منع اصدار تراخيص لبيع الخمر فى الأحياء الوطنية (الشعبية)
- اصدار القانون المدنى الجديد

— اغتيال النقراشى باشا ٠٠ (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) :

قام طالب بكلية الطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن - وهو متخف فى زى ضابط بوليس - بالتسلل الى داخل مبنى وزارة الداخلية - وعند دخول النقراشى باشا الى المصعد قام هذا الطالب بتصويب مسدس كان معه الى ظهره وأطلق عليه ثلاث رصاصات ، وقبض على القاتل حيث اعترف أثناء التحقيق الذى أجري معه بأنه ارتكب هذا الفعل انتقاما من النقراشى - وزير الداخلية ورئيس الوزراء فى ذات الوقت والحاكم العسكرى - لتصرفاته ضد جماعة الاخوان المسلمين ، كما ضمن اعترافه بأنه عضو فيها .

— تأليف وزارة ابراهيم عبد الهادى باشا ٠٠ (ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٩) :

على أثر اغتيال النقراشى ، أصدر الملك فاروق مرسوما ملكيا بتكليف ابراهيم عبد الهادى - وكان رئيسا للديوان الملكى - بتأليف الوزارة يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، حيث تشكلت هذه الوزارة من السعديين والأحرار الدستوريين والمستقلين ، وفى فبراير ١٩٤٩ ضم الى الوزارة عضوين من الحزب الوطنى .

— استهراز موجة العنف :

عشر حراس مبنى محكمة الاستئناف فى ميدان باب الخلق على حقيبة مملوءة بمواد ناسفة داخل المحكمة فأسرعوا بنقلها الى خارج مبنى المحكمة ، الا انها انفجرت وأحدثت تلفا كبيرا فى مبنى المحكمة حيث أصيب خمسة عشر شخصا وكان المقصود من ذلك هو نسف مكتب النائب العام وما فيه من وثائق وأوراق تدين بعض أعضاء جماعة الاخوان المسلمين ، وقد اعترف الجانى بذلك بعد القبض عليه .

وفى ٥ مايو ١٩٤٩ حاول علة أفراد اغتيال رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى باشا .

ممارسات وزارة ابراهيم عبد الهادى العنيفة (٤٠٥) :

قام رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى بعد اغتيال النقراشى بعمليات اعتقال واسعة للاخوان ووجد لديهم كثيرا من الأسلحة والذخائر التي احتفظوا بها بعد حملة فلسطين ومارس البوليس السياسى أساليب التعذيب العنيفة مع المعتقلين الذين بلغ عددهم أربعة آلاف من أعضاء الجماعة وفصل ١٥٠ موظفا من الاخوان المسلمين وشردهم من القاهرة وحدها الى الوجه القبلى ٥٠٠ موظف وتم فصل أكثر من ألف طالب من الجامعات والمدارس الثانوية وكان رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى يحضر عمليات التحقيق والتعذيب بنفسه .

التهديد بقتل الأستاذ حسن البنا (٤٠٦) :

أثناء تشييع جنازة النقراشى باشا يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ هنف المشيعون وأغلبهم من أنصار الحكومة والحزب السعدى « الموت لحسن البنا » .

اغتيال حسن البنا (٤٠٧) ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ :

وبعد حوالى شهر وعدة أيام بعد جنازة النقراشى فى مساء يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ أطلق مجهول الرصاص على الأستاذ حسن البنا وذلك عند مغادرته دار جمعية الشبان المسلمين وفارق الحياة ولم يعثر على الجانى

(٤٠٥) عبد الله امام « عيد الناصر والايوان المسلمين » ، ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٤٠٦) عبد الله امام « عيد الناصر والايوان المسلمين » ، ص ٢٠ .

(٤٠٧) فى اعقاب ثورة ١٩١٩ جزء ٣ للأستاذ الرفعى ، ص ٢٢٩ .

وترددت الشائعات أن الحكومة والحزب السعدى وراء هذا الاغتيال انتقاما
لقتل النقراشى الذى تم اغتياله على يد أحد أفراد جماعة الاخوان .

نشأة الاخوان ونشاطها (٤٠٨) :

نشأت جماعة الاخوان المسلمين بمدينة الاسماعيلية عام ١٩٢٧
كجمعية دينية تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأعلنت عن
نشاطها أنه فى مجال الوعظ الدينى للتعريف بالدين الاسلامى وكان يرأس
هذه الجمعية الأستاذ حسن البنا وكان يعمل وقتها مدرسا ثم أخذت
الدعوة تنتشر خارج مدينة الاسماعيلية عن طريق عقد حلقات فى الضواحي
بحجة اصلاح المجتمع الاسلامى والتبصير بالمفاسد والشروط نتيجة اهمال
أحكام الاسلام وان الدعوة لأصول الدين فريضة واجبة على كل مسلم .
وفى عام ١٩٣٢ انتقل حسن البنا للعمل مدرسا بمدرسة عباس بالسبتية
بالقاهرة وتعددت نواحي نشاطه ونشاط الجمعية حتى وصلت الى معظم
المحافظات عن طريق فتح مقرات والقاء المحاضرات والدروس واصدار
الرسائل والنشرات واهياء المناسبات الدينية وأصدرت الجماعة مجلة
أسبوعية باسمها وفى هذه الفترة ظهرت معالم نشاطها السياسى عن طريق
المفالات التى كانت تتناولها جريدتهم وأخذت فى التعليق والتحليل
للأحداث السياسية وركزت الجمعية نشاطها فى محيط الجامعة والمدارس
والأزهر وتدرجت فى نشاطها الظاهر بتشكيل فرق كشافه وثم تدرجها فى
الخفاء عسكريا وعلى استخدام الأسلحة وبدأت الجمعية بعد ذلك فى اتخاذ
مواقف ايجابية من الحكومة والأحزاب وكان طابع خطها السياسى هو معاداة
حزب الوفد ومهادنة وتأييد أحزاب الأقليات وتأييد الملك .

وفى مايو سنة ١٩٣٨ أصدرت الجماعة مجلة النذير سياسية
أسبوعية وأخذ أسلوبها السياسى يكون سافرا . ثم استمر توسع
الجماعة فى تكوين فرق الكشافة المدربة عسكريا .

وكانت الجماعة تلقى تشجيعا من أحزاب الأقليات المعارضة للوفد
الى أن جاءت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وتكونت من جماعات الكشافة
المدربة عسكريا فرق عسكرية محاربة كان يقودها ضباط من الجيش
تطوعا لمحاربة التشكيلات العسكرية اليهودية فى فلسطين بموافقة الحكومة
المصرية ويتشجيعها وكان على رأس الحكومة وقتها النقراشى باشا وأبلى
التطوعون الاخوان بلاء حسنا فى حرب فلسطين واكتسبوا خبرة فى

(٤٠٨) الأستاذ البشرى ، الحركة السياسية فى مصر من سنة ١٩٤٥ حتى سنة
١٩٥٢ - ٠ هـ ٤٣ .

القتال واتقان استعمال الأسلحة وبعد انتهاء حرب فلسطين توسعت الأجهزة السرية في جماعة الإخوان في جمع الأسلحة والذخائر سرا لاستخدامها وقت اللزوم في الجهاد وكانت هذه التشكيلات العسكرية السرية تحت اشراف المرشد العام الأستاذ حسن البنا شخصيا وأوكل شئون تنظيمها وتدريبها الى ليفيف من ضباط الجيش المنتهين لجمعية الإخوان المسلمين سرا .

ر بعد حرب فلسطين ظهر نشاط هذه الفرق السرية في ممارسه عمليات ارهابية غير شرعية كما سبق ذكره واختلط النشاط الديني والسياسي والارهابي لهذه الجماعة وكان أخطرها هو اغتيال رئيس الوزراء النقراشي باشا والذي في عهده كان قد سمح لشباب الإخوان في تشكيل فرق عسكرية منها لمحاربة اليهود في فلسطين وتشكيلاتهم العسكرية والتي كانت تكون قوات الدفاع الاسرائيلية .

استقالة وزارة ابراهيم عبد الهادي (٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩) :

تبرم الشعب من تمادي وزارة ابراهيم عبد الهادي في الانتقام من الإخوان والذي شمل كثيرا من المشتبه فيهم الأبرياء ، فتجددت المساعي بين الأحزاب و-حزب الوفد للمطالبة بضرورة تأليف وزارة ائتلافية على رأسها رئيس محايد وتضم وزراء من الأحزاب المؤتلفة ، وأخيرا في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ قدم ابراهيم عبد الهادي استقالة وزارته لاعطاء الفرصة لهذا الائتلاف .

— تأليف وزارة حسين سرى (٢٦ يوليو ١٩٤٩) :

وتم تشكيل وزارة ائتلافية رأسها حسين سرى وبها أربعة وزراء وفديين وأربعة وزراء سعديين وأربعة من حزب الأحرار الدستوريين واثنتان من الحزب الوطني وأربعة مستقلون .

— إنجازات وزارة حسين سرى (٤٠٩) :

— أفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين وشرعت في الغاء الأحكام العرفية .

— أخذت في الاعداد لاجراء الانتخابات البرلمانية وكونت لجنة تمثل الأحزاب المؤتلفة لتقسيم الدوائر طبقا لآخر احصاء .

(٤٠٩) في اعقاب ثورة ١٩١٩ . جزء ٢ ، ص ٢٨٤ .

- احترمت حرية الصحافة ، وتوقفت المحسوبيات والاستثناءات .
- في عهدها انتهى أجل المحاكم المختلطة وأصبحت المحاكم الوطنية هي المسئولة عن كافة أشكال القضاء في مصر .

المتخذ على هذه الوزارة :

- لم يستمر التعاون بين الوزراء المؤتلفين تبعاً للخلافات الحزبية ، وهذا في حد ذاته يعتبر تجاوزاً من جميع الأحزاب بما فيهم حزب الوفد لأن هذا التنافر المقصود هو سبب البلاء في مصر منذ خلاف سعد زغلول وعلى يكن ، وكان السبب الرئيسي للخلاف هو تقسيم الدوائر الانتخابية - طمعا من كل حزب في الحصول على أقصى عدد من عضوية البرلمان .

- وقد حدث خلاف بشكل أو بآخر بين حسين سرى وحزب الوفد ، وعلى أثر هذا الخلاف قدم حسين سرى استقالته وسرعان ما قبلها الملك وفي ذات الوقت كلفه بتشكيل وزارة جديدة لينهى الخلاف بين الأحزاب .

— وزارة حسين سرى ٠٠ المعايذة ٠٠ (٣ نوفمبر ١٩٤٩ - ١٢ يناير ١٩٥٠) :

قدم حسين سرى استقالته الى الملك في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ ، معللاً اياها لفشله في تحقيق التعاون بين الأحزاب الممثلة في وزارته لتسلط روح الحزبية عليهم ، وعهد اليه الملك بتأليف وزارة جديدة فألفها في نفس اليوم وكان جميع أعضاؤها محايدين غير حزبيين .

وكان أهم ما قامت به هذه الوزارة من أعمال هو اصدار قانون محاكمة الوزراء وقانون الكسب غير المشروع (من أين لك هذا ؟) .

— الانتخابات النيابية ٠٠ (٣ يناير ١٩٥٠) :

أجريت الانتخابات لمجلس النواب في ٣ يناير ١٩٥٠ ، وأثناء هذه الانتخابات برزت في الميدان السياسي الداخلى اتجاهات مريبة ، فكان هناك شسبه تحالف بين الاخوان المسلمين والشيوعيين لمحاربة السعديين ، تلا حدث لهم من اضطهاد على أيديهم .

وراجت الشائعات التي أوعزت بها تيارات مشبوهة بأن بريطانيا ترحب بعودة حزب الوفد الى الحكم ، كما روجت صحف الوفد بعض المآخذ على وزير التموين الذي نسب في تفاهم الغلاء .

كما نال حزب الوفد مساعدات خفية ولكنها مؤثرة من رجال البوليس والادارة في الدوائر الانتخابية لانهم كانوا حاقدين على السعديين لعدم الاستجابة لمطالبهم ابان وزارتهم ، وتركوا الوفديين يجمعون حول لجان الانتخابات من يهدد الناخبين من الأحزاب المضادة للوفد وخاصة السعديين .

وكان نتيجة لكل ذلك أن نال حزب الوفد الأغلبية فقد حصل على ٢٠٦ مقعدا وحصل السعديون على ٣٠ مقعدا والأحرار الدستوريون ٢٦ مقعدا والحزب الوطني ٦ مقاعد والاشتراكيون مقعدا واحدا والمستقلون ٢٢ مقعدا .

والأسف فقد كان الذين أعطوا أصواتهم من الناخبين بلغ عددهم ٢٨٥٩٧٤١ صوتا فقط من مجموع عدد الناخبين المقيدة أسماؤهم بجداول الانتخابات وعددهم ٤١٨٢٥١٨٢ ، أى أن هذه الانتخابات كانت لا تمثل الرأى العام الى حد ما .

— استقالة وزارة حسين سرى — المحايدة .٠٠ (١٢ يناير ١٩٥٠) :

على أثر ظهور نتائج الانتخابات ، قدم حسين سرى استقالة وزارته يوم ١٢ يناير ١٩٥٠ .

— تشكيل وزارة النحاس .٠٠ (١٢ يناير ١٩٥٠) ،

وعهد الملك الى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم — ١٢ يناير ١٩٥٠ — وكان ضمن وزرائها أحمد حسين وزيراً للشئون الاجتماعية والدكتور طه حسين وزيراً للمعارف .

— تعيين حسين سرى رئيساً للديوان الملكى .٠٠

وفى ذات اليوم — ١٢ يناير ١٩٥٠ — عين حسين سرى رئيساً للديوان الملكى ، وكان من المعروف أن علاقاته كانت على ما يرام مع السفارة البريطانية .

وفى أغسطس ١٩٥١ - استقال أحمد حسين معترضاً على أوضاع
 ننفاى مع استقامة الحكم ونزاهته وعين بدلا منه عبد الفتاح حسن وزيراً
 للشئون الاجتماعية .

— انحدار الوفد . . وتصاعد غرور الملك (٤١٠) . .

وفى أول مقابلة للنحاس باشا مع الملك فاروق - بعد تأليفه الوزارة
 وتعيين حسين سرى رئيساً للديوان الملكى فى نفس اليوم - وكان
 حسين سرى باشا حاضراً هذه المقابلة ، فاذا بالنحاس باشا - فجأة وفى
 نهاية المقابلة - يرجو من الملك تحقيق مطلب له بطمع فيه من الملك ،
 ألا وهو تقبيل يد الملك ، وقبلها - على مرأى من رئيس الديوان واندھاشا
 من الملك ، حدث هذا فى الوقت الذى كان يعلم من يطلق عليهم كبار رجال
 مصر ومن ضمنهم النحاس أن الملك فاروق منذ أن خفت قبضة الأنجليز عليه
 بعد انتهاء الحرب (٤١١) - لم يحفل برجال دولته بل كان يزدريهم ويقول
 لخاصته أنه يكفيه أن يشير الى أى منهم باصبعه فيلبي الاشارة طائعا
 شاكرا .

فقد كان تقبيل النحاس ليد الملك - وهو رئيس حزب الوفد المناوىء
 التاريخى والتقليدى لسلطات القصر ، فقد كان لهذا الموقف من رئيس
 حزب الوفد (٤١٢) - الذى كان دائم الوقوف شامخاً فى وجه تجاوزات
 الملك - هو بداية انحدار حزب الوفد وبداية لانھیار سمعته وفقد شعبيته،
 للتنازل والسكوت عن تدخلات الملك وأطماعه وتطلعاته للاستحواذ على كل
 السلطات فى يده على حساب آمال وآلام ومعاناة الشعب الحائر بين الهمنة
 الانجليزية واستهتار الملك وحاشيته واستغلالهما للشعب فى ظل تناحر
 وتطاحن الأحزاب جرياً وراء السلطة والخضوع الكامل للقصر سعياً
 للوصول الى كراسى الحكم ، بل وحتى البرلمان أصبح لعبة فى يد السلطة
 الأقوى حتى ولو كانت قوتها مستمدة من الاعتداء على الدستور نفسه وهو
 روح وحياة البرلمان بل والوطن كله .

وليس هذا الموقف بمستغرب من حزب يفصح سكرتيره العام عن
 مدى ما أصبحت الوزارة والحكم بالنسبة لرجال حزب الوفد ، ليقول
 فؤاد سراج الدين لمحدثه د . محمد حسين هيكل - تبريراً لوقوف الوفد
 الى جانب المفسدين من حاشية الملك : « لقد بقى الوفد (٤١٣) فى الشارع

(٤١٠) مذكرات دكتور محمد حسنين هيكل - الجزء الثانى - ص ٢٩٦ .

(٤١١) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

(٤١٢) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

(٤١٣) مذكرات د . محمد حسين هيكل - الجزء الثانى - ص ٢٩٩ .

عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ونا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته « !!! ، وبذلك يمكن بقليل من التأمل فى ظاهرة تقبيل النحاس باشا ليد الملك فاروق بأن سياسة الوفد أصبحت هى البقاء فى الحكم لأكبر مدة ممكنة ، وليس الجهاد باسم الأمة التى طويلا ما وكلته عنها مختارة .

— ممارسات وزارة النحاس باشا . .

— أعلن النحاس باشا فى خطاب العرش (٤١٤) - ١٦ يناير ١٩٥٠ - أنه سيفاوض الانجليز ليتم الجلاء العاجل عن وادى النيل بشرطيه ، وفعلا بدأت المفاوضات التى أخذت الطابع التقليدى والشكل المظهرى وطالت دون جدوى .

— وعدت الوزارة بمكافحة الغلاء ولكنه استفحل .

— عادت الوزارة الى سياسة الاستثناءات الصارخة فى التعيينات والترقيات لأنصارها ومحاسيبيها بشكل سافر - حيث كانت الاستثناءات قد ألغتها وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ - بل ان وزارة النحاس زادت عليها - امعانا فى التحدى - بأن منحت الموظفين الذين أعيدوا استثنائيا فروق المرتبات عن المدة التى انقضت من يوم الغائها سنة ١٩٤٥ حتى اعادتها فى سنة ١٩٥٠ ، وقد بلغت هذه الفروق المالية مبالغ طائلة تحملتها خزانة حكومة مصر دون وجه حق .

— أمعنت الوزارة فى الاعتداء على حرية الصحافة وصادرت كثيرا من الصحف وخاصة صحف المعارضة التى تعتمد حزب الوفد أن لا يكون لها أى دور فى الساحة بحكم الأغلبية الوفدية ، ولما أرادت المعارضة أن تعبر عن رأيها المعارض فى الصحافة تمادت الحكومة فى المصادرة .

— جعلت الوزارة الوفديين فى جميع المواقع والمناصب حتى فى الأقاليم هم المميزون ، مما أثر فى نفسية أفراد الشعب المتعاملين معهم والشعور بالفرقة .

— تمادى أعضاء حزب الوفد من أقطاب أو أتباع فى استغلال نفوذهم فى الحكومة للاثراء غير المشروع وظهر الثراء الفاحش عليهم فجأة ، بل وتفشت وساطات النواب والشيوخ لدى الحكومة - بحق وبغير حق -

(٤١٤) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ - للاستقاة عبد الرحمن الرافعى - الجزء الثالث -

ص ٢٩٥ .

واستشرى هذا الاستغلال الى مجال المعاملات التجارية الكبرى ، فحدث تلاعب كبير فى سوق القطن - اشترك فيه كثير من المتصلين برئيس الوزراء والوزراء - كما تورط كثير من كبار رجال الحزب فى صفقات التموين والمعاملات والتوريدات والمشريات والاستيراد والتصدير والاستثمار والتأجير والبيع والشراء لممتلكات الدولة واغصصاب أملاك الدولة .

- وكان واضحا من كل هذه التصرفات وما تبعها أن تغييرا قد طرأ على بنيان الحزب الشعبى العريق والتقت بعض مصالح القيادات الجديدة فى الوفد مع استعداد لممارسة هذا النغير من قيادته ورتاساته .

- فقد سكتت الوراثة - والنحاس باشا بالذات - عندما استبدل القصر حسين سرى باشا (٤١٥) - رئيس الديوان الملكى - بحسن يوسف بصفة مؤقتة ، دون أخذ رأى الوزارة فى ذلك - وكان هذا مخالفا للدستور سبق لسعد باشا زغلول الحسم فى (٤١٦) مع الملك فؤاد عندما عين الملك حسن نشأت باشا وكيلًا للديوان دون اعتماد هذا التعيين من رئيس الوزراء سعد زغلول طبقا للمادة ٤٨ من الدستور ، وتراجع الملك فؤاد ازاء تمسك سعد زغلول بتنفيذ الدستور .

- اعترض رئيس ديوان المحاسبات - محمود محمد محمود - على صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من خزينة مستشفى المواساة وهى من حصيلة التبرعات والاعانات (٤١٧) ، الى كريم ثابت المستشار الصحفى للديوان الملكى مقابل دعاية ونشر أوراق يانصيب لصالح المستشفى .

- كذلك راجع الحكومة فى مخالفات مالية ارتكبت فى اجراء بعض اصلاحات البحرية الملكية .

- كما اعترض على عدم قانونية صفقات الأسلحة والذخائر لحمنة فلسطين وتورط بعض رجال الحاشية فى عمولات بخصوص شرائها من الخارج .

ازاء ذلك كله ، حدثت ضغوط على رئيس ديوان المحاسبة تزايدت بأشكال متعددة مما اضطره الى تقديم استقالته .

(٤١٥) « عشت حياتى بين هؤلاء » - للأستاذ محمد أحمد فرغلى (باشا) - ص ١٢٨ .

(٤١٦) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - الجزء الاول - ص ٢٢٩ .

(٤١٧) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - الجزء الثالث - ص ٣١٨ .

عندئذ قام الأسنناذ / مصطفى مرعى - عضو مجلس الشيوخ - بالنصيحة لهذا الموضوع فقدم استجوابا بالمجلس عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة مفندا هذه التجاوزات وأسهب فى شرحها موضحا مدى مخالفتها للدستور وللقوانين وعدم جواز قيام شخصيات لها مراكزها بالتعامل المالى مع الدولة *

وجاء فؤاد باشا سراج الدين (٤١٨) - سكرتير عام حزب الوفد وأحد وزراء الحكومة الوفدية - للرد على الاستجواب وفسرت الصحف رده بهذا انه دفاع عن كريم ثابت المتهم بحصوله على أموال من جمعية مستشفى المواساة رغم أنه يعتبر من كبار موظفى القصر الملكى أى موظف عام ، ويجىء دفاع فؤاد سراج الدين عن رجل مشبوه فى تصرفاته ، أما عن الموضوعين الأخيرين فقد نفى مسئولية الوزارة عنهما حيث نما فى عهد وزارة أخرى ، وأقر بوجود هذه المخالفات وكان هذا محاولة للتملص من المسئولية فى غير محلها ، لأن المخالفين كانوا حتى هذا الوقت من كبار موظفى الحكومة المتصلين بالملك وكان يجب مؤاخذتهم ، أما كريم ثابت نفسه وفى حركة تمثيلية خبيثة - فقد رفع استقالته الى الملك الذى رفضها ، نفة منه فى مستشاره الصحفى ومنظم سهراته *

ونظرا لأن هذا الاستجواب كان قد أغضب الملك ، وأرادت الحكومة حسب سياسنها الجديدة أن تسترضى الملك ، فارتكبت أخطر مخالفة دستورية اذ قررت فى شهر يونية ١٩٥٠ اسقاط العضوية عن تسعة عشر عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ ، ونحدث الناس ولمحت الصحف الى تفكير السلطة التنفيذية فى أمر رئيس مجلس الشيوخ د * محمد حسين هيكل ، وفى ١٧ يونية ١٩٥٠ صدرت المراسيم (٤١٩) بتنحية د * محمد حسين هيكل لسماحه بالاستجواب والمناقشات - واسقاط العضوية عن التسعة عشر عضوا من بينهم : ابراهيم عبد الهادى وأحمد لطفى السيد ومصطفى مرعى - مقدم الاستجواب *

أحدثت هذه المراسيم تأثيرا سيئا فى جميع أنحاء البلاد ، فقد كانت مؤامرة ضد الدستور من أجل شخص - لبنانى الأصل - مشبوه فى جميع تصرفاته منذ مناصرته للسياسة البريطانية الاستعمارية على صفحات جريدة « المقطم » منذ انشائها ، كما كانت هذه المراسيم حماية لمن تلاعبوا فى صفقات الأسلحة والذخائر ، مما تمخض عن كل ذلك شعور بالاستياء وجو من الفلق استحوذ على النفوس توقعا لأحداث أسوأ من ذلك *

(٤١٨) « عشت حياتى بين هؤلاء » - للأستاذ محمد فرغلى باشا - ص ١٢٩ *

(٤١٩) مذكرات ، د * محمد حسنين هيكل - ص ٣٠٠ *

٤٤ - تدهور سمعة القصر

أثناء اقامة الملكة نازلى - الأم - فى أمريكا (٤٢٠) مع كريميتها الأميرتين فائقة وفتحية ، وكان فى صحبتهن السكرتيران فؤاد صادق ورياض غالى ، وطالت اقامتهم لمدة أربع سنوات ، وفجأة أملى المسنشار الصحفى للديوان الملكى نبأ للصحف بأن الملكة الأم تعتزم تزويج ابنتيها القاصرتين من السكرتيرين ، واستنكر الناس هذا النبأ لعدم التكافؤ الاجتماعى بين الأميرتين والشابين خادمة وأن أحد الشابين وهو رياض غالى مسيحي الديانة ولا يجوز طبقاً للسريعة الاسلامية أن تتزوج مسلمة من مسيحي ، وطلب الملك عودتهم الى مصر ورفضت الأم ، فطلب الملك من مجلس البلاط برئاسة الأمير محمد على أن ينظر فى الأمر ، واجتمع مجلس البلاط وطلب من وزير العدل - عبد الفتاح الطويل - اجراء التحفظ على أموال الملكة الأم وبنيتها وتوقيع الحجر عليهن ، وفعلاً تقرر تعيين ناظر الخاصة الملكية حارساً على أموال السيدات الثلاث كاجراء تحفظي ، وتحدثت الملكة نازلى ابنتها الملك فاروق فتزوج فؤاد صادق الأميرة فائقة وتزوج رياض غالى الأميرة فتحية ، واستفاضت الصحف فى تناول هذا الموضوع واعتبره الشعب المصرى فمة المأساة والتدهور للأسرة المالكة .

٥٠ - الطلاق والزواج الملكى

عندما زاد استهتار الملك فى حياته الخاصة ، أثر ذلك على حياته الزوجية وتحدثت الدوائر الخاصة والعامة عن علاقة الملك بإحدى الأميرات وعن مختلف صلته الغرامية وانتشرت هذه الأخبار بين جماهير الشعب وبلغ التوتر أشده بين الملك والملكة - بعد أن انتشرت أخبار ارتياده الملاهى الليلية (٤٢١) وأندية القمار دون أى اعتبار لمنصبه أو مكانته محاطاً بحاشيته - الفاسدة المفسدة - التى تخطط لسهراته ونزواته مثل : أنطون بولبي وكريم ثابت ، وفجأة أعلن القصر أن الملك طلق الملكة فريدة وأعاد لها اسمها الأول الحقيقى (صافيناز) وأن سبها ايران طلق الأميرة فوزية - أخت الملك فاروق .

حدث كل هذا ورئيس الوزراء - مصطفى النحاس - لا يتدخل فى أى أمر من هذه الأمور بل ولا يصل الى علمه ثمة خبر قبل اعلانه ، وتداولت الألسنة هذه الأوضاع بشعور كله المرارة والتقرز .

(٤٢٠) المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

(٤٢١) « عشت حياتى بين هؤلاء » - للأستاذ محمد فرغلى باشا - ص ١٢٤ .

وبعد أن طلق الملك فاروق المنكة فريدة وأراد أن يتزوج ، أعجبت « ناريمان صادق » - عندما دعاه محل الجواهرجي « نجيب باشا » ليراهم أثناء شرائها شبكة لها بمناسبة خطوبتها (٤٢٢) للأستاذ زكي هاشم الموظف بوزارة الخارجية - ودخل الملك في مناقشة مع خطيبها ، وازاء ضغوط الملك السوقية والأخلاقية انسحب الخطيب ، وتم عقد فران الملك عليها - بهذا الأسلوب الغريب على الملوك - وذلك يوم ٦ مايو سنة ١٩٥١ .

— قمة الاستهتار الملكي .

في صيف ١٩٥٠ سافر الملك فاروق الى أوروبا متنكرا باسم « فؤاد باشا المصرى » ، وجعل مقره الرئيسى فى مدينة « دوفيل » بفرنسا ، وكان أكبر نوادى هذه المدينة مكان سمره ولعبه القمار ، وما لبثت غانيات باريس أن هرعن الى هناك ، كما دعيت الراقصة « سامية جمال » - المصرية - الى دوفيل لتمتع برقصاتها هذا المجتمع المصرى الفرنسى ، وأوفدت صحف العالم مراسليها الى هناك لموافاة قرائها بأنباء الملك الشرقى ومغامراته ، وأخذت الصحف فى أرجاء العالم تنشر الأخبار عن الملايين من الجنيهات المصرية والفرنكات الفرنسية التى تبدد هناك والتى يلعب بها الملك المصرى على موائد القمار بين الغوانى وفنيات الليل ، وأفاضت الصحف والمجلات الأوروبية عن مغامرات الملك النسائية للتشهير به وبمصر كما أسهبت فى الوصف الدقيق عن مغامراته النسائية فى مصر وعن خلافاته مع الملكة السابقة (٤٢٣) « فريدة » وعن أحداث ومحاولاته للزواج للمرة الثانية من « ناريمان » ، وركزت هذه الصحف والمجلات العالمية على أن الملك - بينما يعثر الاموال على الغانيات وموائد القمار فى الخارج - فان أغلبية الشعب المصرى يطحنه الفقر والجهل والمرض ، وكانت تلك الأخبار التى تتداولها الصحافة العالمية عن الملك تصل الى مصر والى علم الشعب المصرى ، فيصاب الشعب بشعور المرارة والاشمئزاز والألم والحجل من هذا الملك الذى وضعته الأقدار ليكون ملكا مثلا (٤٢٤) ورمزا للأمة المصرية ، وأثمرت هذه الدعاية الأجنبية ثمراتها حتى أن المصريين المصطافين والمقيمين فى أوروبا كانوا يخجلون من ذكر جنسيتهم المصرية لمن يسألهم عنها ، بل وقامت بعض مسارح باريس بتأليف وعرض تمثيليات فكاهية - تعريضا بالملك فاروق ومغامراته - يندى لها الجبين .

(٤٢٢) مذكرات د. محمد حسين هيكل - ص ٢٠١ .

(٤٢٣) مذكرات فرغلى باشا - ص ١٣٠ .

(٤٢٤) مذكرات د. محمد حسين هيكل - ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

الى جانب هذه الأخبسار عن الملك ومغامراته وملذاته - واستكمالا لفضح سوء الأحوال الاجتماعية في المجتمع المصري - فقد تناولت هذه الصحافة العالمية كثيرا من التحقيقات التي كانت تجرى في مصر عن الأسلحة والذخائر الفاسدة بصفقاتها وعمولانها التي حصلت عليها الحاشية الملكية وكبار رجال الدولة ، وكان ذلك ترديدا ونقلا لما تناولته مجلة « روز اليوسف » - المصرية - من نشر وثائق هذه الفضائح وما أخذت تنشره عن النائب العام محمد محمود عزمي عن حقائق جوانب التحقيق الذي أجراه مع مجلة « روز اليوسف » ، بل ونشر أيضا بأنه يشتم منه أن للقصر الملكي علاقة بهذا الموضوع .

وبين عشية وضحاها ، أصبحت مصر كلها لا حديث بين أفراد شعبها على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم سوى عما تنشره صحف العالم عن ملك مصر وفساد الحكم فيها - وذلك رغم قيام الوزارة بمنع دخول هذه الصحف الى مصر بسبب سوء نصرته ويطالبونه أن يتخذ خطوات تنقذ البلاد من الخطر - الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته .

— عريضة أحزاب المعارضة الى الملك فاروق(٤٢٥)٠٠(أكتوبر ١٩٥٠)

قام زعماء أحزاب المعارضة في مصر بإرسال خطاب الى الملك - فور وصوله الى مصر عائدا من أوروبا في أكتوبر ١٩٥٠ - ذكروا فيه خطورة الأوضاع وما تنحدر اليه الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بسبب سوء تصرفه ويطالبونه أن يتخذ خطوات تنقذ البلاد من الخطر - ونصه (٤٢٦) :

يا صاحب الجلالة ..

« ان البلاد لتذكر لكم أياما سعيدة كنتم فيها الراعي الصالح والرشيد ، وكانت نحف بكم أمة تلاقى عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصة الا دلت فيها على عميق الاولاء والوفاء ، وما العهد ببعيد - بحادث القصاصين وقد أنقذكم الله من المخاطر وهو أرحم الراحمين . واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث ، ومن أسف أنها كلما اتجهت الى العرش في محنتها حيل بينه وبينها ، لا لسبب الا لأن الأقدار قد أفسحت مكانا في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف ، فأساءوا النصح وأسساءوا التصرف ، بل ان منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هي الآن مدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ،

٠ ٢٢٥) (٤٢٥) « في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثالث - ص ٢٢٥ .

(٤٢٦) مذكرات د. محمد حسين هيكل - ص ٣٠٢ .

حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم
مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام
النيابى قد أضحى حبرا على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس
الشيوخ فصدرت مراسيم يونية ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه
وزيقت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيقت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين
مجلس نوابنا ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد
وخارجها أبناء هذه المساوىء وغيرها من الشائعات التى لا تتفق مع كرامة
البلاد حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى هضفة فى الأفواه ، وأمست
صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يسام الضيم فيسكت عليه
بل ولا يتنبه إليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور
منطوية على غضب نغلي مراحلها ، وما تمسكها الا بقية أمل يعتصم به
الصابرون *

•• يا صاحب الجلالة ••

لقد كان حقا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت
فى أكثر من مناسبة على التملص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى
التوجيهات الملكية ، وهو ما يخالف روح الدستور وصدق الشعور ، وأو أنها
فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم ، كما انها توهمت أن
فى رضاء الحاشية ضمانا لبقائها فى الحكم وسترا لما افتضح من تصرفاتها
وما انغمست فيه من سيئاتها - وهى هى لانزال أشد حرصا على البقاء فى
الحكم وعلى مغانمها منه على نزاهته • ولهذا ، لم نر بدا من أن نهض بهذا
الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء
حكم ولا سلطان ، وبرأ بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك
والدستور وقوانين البلاد ، وما الاخلاص لهذه الشعائر السامية الا اخلاص
الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال •

•• يا صاحب الجلالة ••

ان احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته الى حد ، واننا لنخشى
أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيب الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها
البلاد الى افلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد
أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد • لهذا كله ، نرجو
مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا وعاجلا فترد
الأمور الى نصابها ، وتعالج المساوىء التى نعانيها مصر على أساس وطيد
من احترام الدستور ، وطهارة الحكم وسيادة القانون ، بعد استبعاد من

أساءوا الى البلاد وسمعتها ، ومن غضبوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فتسلا سحيفا فى استكمال حريتها ووحدها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها ، وأهدروا فوق اهدار اقتصادها القومى فاستفحل الغلاء الى حد لم يسبق له منيل وحرموا الفقير قوته اليومى ، ولا ريب أنه ما من سبيل الى اطمئنان أمة لحاضرها ومستقبلها ، الا اذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعا فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

والله جللت قدرته هو الكفيل بأن يكلاً الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدما الى غايته » .

توقيعات : « ابراهيم عبد الهادى - محمد حسين هيكل - مكرم عبيد - حافظ رمضان - عبد السلام التناذلى - طه السباعى - مصطفى مرعى - عبد الرحمن الرافعى - دسوقى أباطة - أحمد عبد الغفار - على عبد الراراق - رشوان محفوظ - حامد محمود - نجيب اسكندر - زكى ميخائيل بشارة - السيد سليم » .

ومنعت وزارة النحاس نشر هذا الخطاب بل وصارت الصحف التى نشرته ، واتهم النحاس باشا الموقعين على هذا الخطاب بأنهم مجرمون وهددهم بأنه لن يسكت عن هذا الاجرام السافر ، كما منعت الوزارة تداول النسخ التى كانت تطبع منه بل وأمرت بالقبض على موزعيها .

وأثار هذا الخطاب غضب الملك ، وتجنب الملك والحكومة اتخاذ أى اجراء ضد موقعى الخطاب حتى لا تنتشر المعلومات واقتصر الأمر على تهديد الحكومة لهم وعلان غضب الملك ، لأنه اذا قامت الحكومة بتقديم الموقعين على الخطاب للمحاكمة وبرأتهم المحكمة كانت المصيبة أكبر لأن تبرئة القضاء لهم تعتبر لكمة للحكم القائم كله بما فيه الملك .

— حول العريضة . . .

من المؤكد أنه دار فى رأس الملك - فور قراءته لهذه العريضة - انها بالمقام الأول تناولته بأسلوب ملتو وتناولت تجاوزاته كما أنه قطعاً سأل نفسه : « أين كان معظم هؤلاء الموقعين عليها ؟ عندما كانوا فى الحكم أو أعضاء فى البرلمان نوابا أو شيوخا أو رجال ديوان الملك نفسه أو زعماء مخالفت دستورى وسلوكية أثناء ممارستهم عملهم العام ؟ . . . لماذا أحزاب كانت متكالية على الولاء للوصول الى الحكم . . . أين كانوا ازاء ما ذكروه من أغمضوا عيونهم وسدوا آذانهم عن تدخلات السفارة البريطانية وتجاوزاتها ؟ » .

فقد كانت هذه العريضة بمثابة وثيقة اداة لمعظمهم لاشتراكهم بشكل أو بآخر فى شكل من أشكال السلطة والتي عاصرت هذا الفساد والتجاوز ما عدا قلة قليلة من هذه الشخصيات لها جلالها واحترامها ،واقفهم الوطنية الممتازة وترفعهم عن السعى وراء المراكز أو المناصب .

— الساحة السياسية المصرية فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ .

قبيل اعلان النحاس رئيس الوزراء الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، كانت الساحة المصرية منذ تأليف وزارته فى ١٢ يناير ١٩٥٠ - وبالتحديد منذ مارس ١٩٥٠ - خالية من أى اشارة أو تنويه حول المفاوضات التى وعد النحاس بانها منذ خطاب العرش أنه سيجريها مع الجانب البريطانى لتحقيق الجلاء الكامل ، أما الأحزاب المعارضة فكانت متكئة ومتنمرة لوزارة النحاس ولحزب الوفد ومتفرجة على تصرفات الوزارة ومتنفذة لحكمها المطلق المتسلح بسكوت القصر والذى اعتبرته الوزارة علامة الرضاء .

فى نفس الوقت كان القصر - منذ آخر سبتمبر ١٩٥١ - يعد العدة لاقالة الوزارة تنفيذا (٤٢٧) عن عدائه الدفين للنحاس وحزب الوفد منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ومنتهدا فرصة توقف المفاوضات بين النحاس والانجليز ومتخذاً كذلك من الاستياء الشعبى العام من سوء الأحوال المعيشية نتيجة تلاعب المسئولين فى أقواته مما تسبب عنه الجلاء ، وفى نفس الوقت وجد القصر أن الوقت ملائم لاجماع جميع الأحزاب السياسية المعارضة على التحفز للانقضاض على الوفد والوزارة بدليل حملتها على الوزارة فى العريضة التى قدمتها منذ فترة قريبة الى الملك - رغم ما فيها من تنويه وتلميح مساوىء الملك نفسه - ، أما الشعب المصرى فقد كان مضطرا الى اتخاذ موقف المتفرج الذى لا يخلو من السخط والتأييد فى نفس الوقت لحزب الوفد على اعتباره أحسن السيئين وليس فى الساحة غيره - ولو أنه بدأ يكفر بالجميع وبالقصر وحتى البرلمان الذى أصبح لا يعبر الا عن مصالح الطبقة الجديدة التى سيطرت على حزب الوفد وزعامته وأصبح السند الرئيسى للوفد وزعامته ووزرائه فى سبيل الحكم المطلق المكروه من الشعب منذ ما قبل ثورة عرابى .

أما الانجليز ، فكانت خبرتهم توحى اليهم أن الأمور كانت فى صالحهم ، والنحاس بالأغلبية البرلمانية وميوله الديكتاتورية أصبح متحكما فى أمور مصر محققا هدوء الساحة وفى نفس الوقت كان غير قادر على معاندة

(٤٢٧) مذكرات د. محمد حسين هيكل - ص ٣٠٤ .

الانجليز لانه لم يتمكن من تحقيق أى مكاسب للشعب من المفاوضات ومتكالبا على الحكم والوزارة وأنه اذا أبدى أى معاندة للانجليز فسيكون ذلك سببا لابعاده عن الحكم واقالة حكومته مادام لم يحقق للشعب أى مكاسب يمكنه بها تحريك هذا الشعب ضد الانجليز بالاضافة الى اقتناع الانجليز بأن المصالح المشتركة بين النحاس والقصر تؤكد للانجليز أن القصر والنحاس - بحزبه وبرلمانه - كلهم ليسوا محل تهديد لاسسئقرار الاحوال للوجود الانجليزى بمصر فى جميع أشسكاله ، ولكن خاب ظن الانجليز وأسقط فى يد الملك الذى كان ينوى ويخطط لاقالة وزارة النحاس والتخلص منه بأن جاء النحاس - وفجأة وبعد تقديره للموقف - وتصرف، بعقلية المحاصر فى ركن واحد ليس أمامه للخروج منه الا الخربشة ونهش وعض سجانته .

أما المؤسسة الوطنية ٠٠ المتمثلة فى التنظيم السرى للمضباط الأحرار (الوطنيين) والمتجاوبة مع الحكومات الوطنية والقوى السياسية الجديدة خارج الساحة البرلمانية والحزبية ، فقد كانت مجمعة على الادانة الكاملة لجميع الأحزاب والاعداد للانعراض على النظام السياسى والادارى والاجتماعى المصرى بأكمله .

٠٠ فشل المفاوضات مع الانجليز ٠٠

كان الوفد منلهفا على انهاء المفاوضات مع الانجليز (٤٢٨) بأى شكل وكانت المفاوضات قد استطلت قرابة تسعة عشر شهرا ، ورغم أن المفاوضات الوفدى كان قد انزلق - فى مجال هذه اللهفة على نجاح المفاوضات - الى التساهل فى مسائل جوهرية لا يصح التسليم فيها وهى :

- (أ) قبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا .
- (ب) قبول الدفاع المشترك فى وقت الحرب .

(ج) عودة القوات البريطانية فى وقت الحرب الى منطقة القنال والى أى جهة من أرض مصر .

وكل هذه التساهلات لم تكن بهذه الصورة السيئة فى اتفاقية « صدقى - بيفين » - التى سبق أن عارضها الوفد ، وظهر أن الجانب البريطانى أصبح أكثر تشددا وأنه تراجع عما كان قد قبله فى مشروع معاهدة « صدقى - بيفين » ، وفى النهاية لم يجد المفاوضات الوفدى مفرا من

(٤٢٨) « مقدمات ثورة ٢٣ يوليوز » للأستاذ الراقى - ص ٢٨ .

رفض التشدد البريطاني بأن يقطع على المفاوض الانجليزي خط الرجعة وينفذ سمعته الشعبية ووعوده في خطاب العرش بالحصول على الاستقلال بالتفاوض ، ولم يجد الوفد وسيلة تنقذه من هذا الموقف الحرج والصعب الا باعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦ (٤٢٩) .

— الغاء معاهدة ١٩٣٦ — ومذكرة الدول الأربع —

في خطاب ألقاه مصطفى النحاس بمجلس النواب يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، أعلن الغاء معاهدة ١٩٣٦ (من جانب واحد) وقدم على أثر ذلك التشريعات التي اقتضاها الالغاء ومنها تعديل الدستور بجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بدلا من « ملك مصر » فقط ، وأحال المجلس التشريعات الى لجانته المختصة وأجل نظرها أسبوعا واحدا وقبل نهاية الأسبوع قدمت الدول الأربع انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا مذكرة الى الحكومة المصرية بانشاء قيادة الشرق الأوسط — وفي مضمون هذه المذكرة أن انشاء هذه القيادة هو البديل عن معاهدة ١٩٣٦ — ، ورفضت الحكومة المصرية هذه المذكرة ، كما تجاهلت الحكومة المصرية ما أعلنته انجلترا من تمسكها بمعاهدة ٣٦ — بحجة أن الغاء هذه المعاهدة لايجوز دوليا أن يكون من جانب واحد وأن انجلترا ستتقابل القوة بالقوة اذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس .

وقد أقر البرلمان المصري الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

— تأييد المعارضة — وخلق الساحة المصرية من أى معالم للاستعداد —

أعلن النحاس باشا — بعد خطبة اعلانه الغاء المعاهدة — في خطبة تالية في جماهير الشعب المؤيدة لقرار الالغاء كاستئناف للجهد اللازم — أن : « الحكومة المصرية قد أعدت لكل الاحتمالات ونظمت خطواتها لجعل الغاء المعاهدة فعليا وأنها ستعلن عن كل خطوة تخطوها في حينها القريب » ، وأيدت الأحزاب المعارضة كلها هذا الالغاء — واحتفظت برأيها في الاجراءات التي تتخذها الحكومة لجعله فعالا حتى تقف عليها .

واكتفت الحكومة بأن أمرت عشرات الألوف من العمال الذين يعملون في المعسكرات البريطانية أن يتركوا أعمالهم والى التجار والمقاولين ومن اليهم ممن يتعاملون مع الجيش البريطاني بمنطقة القناة — (وكان كل

(٤٢٩) مذكرات د. محمد حسين هيكل — ص ٢٠٨

هذه القطاعات الشعبية قد بادرت من تلقاء نفسها وبها يمليه عليها الواجب الوطني بمقاطعة التعامل مع الجيش البريطاني بمنطقة القنال فور اعلان الغاء معاهدة ٣٦) ثم شرعت الحكومة فى فرض عقوبات ضد الذين يخالفون ما أمرت به ، وغادرت الألوف من العمال المصريين منطقة القناة بحنا عن جهات عمل أخرى تكون الحكومة قد أعدتها لهم من قبل ، ولكنهم فوجئوا بعدم وجود أى ترتيب أو تنظيم ادارى يمتص هذا الطوفان من العمالة التى أصبحت عاطلة ، مما سبب ارباكا للحكومة ولعائلات هؤلاء العمال والموظفين ، ولم تتخذ الحكومة أى اجراء الا تحت ضغط هذا الطوفان فأصدرت الأوامر الادارية التى اتسمت بالعشوائية بتشغيل عمال القنال فى الوزارات والمصالح دون أى نظام مما زاد فى ارباك الحكومة بحشد هؤلاء العمال فى أماكن لا تستوعبهم وتفجرت أزمة عمال القنال بعمالة زائدة لا عمل لها بل وأوجدت مشكلة بطالة مزعجة ، هذا الى جانب أن الحكومة لم تكن قد أعدت عدتها لتنظيم عملية الجهاد والكفاح المسلح فى القنال بل تركت الشعب فى حيرة من أمره ، ولكن سرعان ما اتخذت بعض التنظيمات الدينية كالاخوان المسلمين والتنظيمات الشيوعية المبادرة بتنظيم صفوفها والثى التف حولها كبر من المواطنين الوطنيين متطوعين - وسرب الى صفوفهم كثير من المشبهوهين والجواسيس وعملاء الانجليز - ، ولكن بعض عناصر الشبابة من ضباط الجيش المصرى قاموا وعلى عاتقهم ومسئوليتهم ودون أى تنظيم أو توجيه من الدولة بقيادة معظم هذه التشكيلات الشعبية على علاتها - مما جعل لهذا الكفاح بعض الأثر - وتلفت كل هؤلاء حولهم يتلمسون وعود النحاس باشا الذى ادعى أنه أعد لكل شئ عدته ، فلم يجدوا فى الساحة لا اعدادا ولا عدة ولكن كان الفراغ وكانت الفوضى فكان الثمن الغالى من دماء الشهداء مقابل الاستهتار والمزيدات الحزبية ومهازراتها البغيضة والرخيصة والثى كانت علامة سياسية مميزة لهذه الفترة من الزمن .

٠٠ المقاومة فى القنال

وبموجب خطاب أرسله وزير خارجية مصر الى السفير البريطانى يعمله فيه بالتشريعات البرلمانية الخاصة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ والثى تقضى بتوقف جميع أشكال المعونات وأوجه التعاون المصرى .

وبادر الشعب المصرى باتخاذ الاجراءات العشوائية للكفاح سلبيا ويجابيا :

٠٠ المقاومة السلبية

- امتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم وكذلك عمال الشحن والتفريغ .

فلما بادرت بريطانيا بتعزيز قواتها في منطقة القنال بثلاث حاملات جنود وصلت الى ميناء بورسعيد تحمل أكثر من ثلاثة آلاف جندي بمعداتهم ومهماتهم ، توقف جميع عمال السكك الحديدية عن نقلهم وعن تشغيل القطارات حتى لا يتم توزيعهم على المعسكرات التي كانت ممتدة على طول منطقة القنال ، كما توقف عمال الشحن والتفريغ بميناء بورسعيد عن العمل مما اضطر الانجليز الى استخدام آلاف العربات للقيام بمهمة نقل الجنود والمعدات والمهمات واضطربت أوضاعهم وتحمل الجانب البريطاني في خلال أسبوع أكثر من مليوني جنيه .

– أضرب العمال المصريون في المعسكرات البريطانية وكذلك العمال المصريون الذين كانوا يعملون لدى المتعهدين والمقاولين ، فانسحبوا من أعمالهم مما أدى الى توقف العمل بالورش والمصانع والادارات المختلفة ، فكان لذلك صدى بعيد الأثر – في داخل مصر وخارجها – وأثبت بالبرهان أن قاعدة القنال لم تعد صالحة لتأدية أعمالها وخدمة مصالح قوات الاحتلال بل وأصبحت قاعدة محفوفة بالمخاطر بين جماهير شعب لديها الاستعداد للكفاح والتضحية وممارسة المقاومة السلبية والايجابية .

– أضرب المتعهدون والموردون والمساولون عن تأدية أية أعمال أو خدمات للقوات الانجليزية فأصبحت هذه القوات في حاجة الى الاستعانة بأضعاف أضعاف عددها – اما من بلادها أو من بلاد أخرى – لتأدية الأعمال الضرورية بعد أن توقف المصريون من المتعهدين والموردين والمقاولين والتجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن تمسما عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين في كافة أنحاء القطر المصرى .

– المقاومة الايجابية .

– اعتمدت الحكومة المصرية مبلغا متواضعا وهو مائة ألف جنيه لتدريب الشبان – الذين تقدموا كمتطوعين – تدريبا عسكريا لتكون منهم كئائب فدائيين ، ولكن اتضح أن الحكومة لم تكن جادة واكتفت بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكئائب ثم اکتفت هذه اللجنة أيضا بالطواف بعدة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب ، ولم تقدم الحكومة أية معاونة جدية للكئائب الفدائية ولم تقم بتنظيم قيادات لهذه الكئائب كما لم تقم بالتخطيط أو تحديد المهام لها بل تركتهم وشأنهم مما ترنّب عليه التخبط والعسوائية والارتجال في أداؤهم وبين صفوفهم .

– كذلك وبدون أى تنظيم أو ترتيب من الحكومة ، قام كثير من القادة والضباط القدامى وبعض الضباط العاملين بخدمة الجيش بالتطوع

لتدريب كئائب التحرير الئى انضم إليها كئير من الشباب مئطوعين للكفاح ضد الانجلىز فى منئقة القنال والذئن قاموا بئسكيلها ذاتيا ، فنكونت هذه الكئائب فى القاهرة وفى المدن والقرى الواقعة فى منئقة القنال أو القريبة منها كما أنشئت مراكز أخرى للتدريب العسكرى فى بعض عواصم المديريات *

– وقد اشترك شباب الجامعات فى ئسكيل كئائب منهم ونظموا صفوفهم تحت اشراف بعض ضباط الجيش وأسائئة الجامعات وأقاموا العباب فى حرم الجامعة كمعسكرات للتدريبات العسكرىة على حرب العصابات ، وبعد ائمام تدريبهم كانوا يرحلون كجماعات الى منئقة القنال للمشاركة فى الجهاد ، وكان لكل هذه الكئائب والجماعات آثارها الايجابية فى تنظيم الكفاح وبئ روح التعاون والمشاركة فى نفوس جماهير المواطنين وقامت جماعة الاخوان المسلمين بنشاط فائق مما جعل المقاومة تكون مؤثرة بعض الشئ *

– وذب الذعر والفرع فى فلوب القوات الانجلىزية المئشرة عنى ائماء منئقة القنال من أعمال كئائب الفدائين ، فأخذ الانجلىز يبحنون عن أماكن مئركز الفدائين ومعسكرات تدريبهم ، فقاموا بحملات ئفتينسية بئنا عنهم وعن أسلئتهم مئستخدمين العملاء والجواسيس والخونة *

– وأخذ المواطنون فى القاهرة وكافة أقاليم مصر يئبرعون ويجمعون الأموال لتزويد الكئائب بالأسلئة وامدادها بالمؤن والنفقات ورعاية شئون أسر المئطوعين *

– الا انه كان من نئيجة سلبية الحكومة من عدم الاشراف على هذه الأعمال الوطنية الجلىلة ، أن حدثئ بعض السلبيات داخل تنظيمات كئائب التحرير ، وبمضى الوقت أخذئ هذه السلبيات فى التصاعد وتؤثر على كفاءة المقاومة *

– وهنا فقط ، استيقظئ الحكومة من غفلة سلبياتها ، ففى ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ – أصدرئ الحكومة بيانا أعلنت فيه توليها تدريب هذه الكئائب بمعرفئها وتحت اشرافها ، مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات – الا أنه ورغم هذا البيان لم تقم الحكومة بئمة تنظيم أو ئسكيل بئكوين هيئة مسئولة *

– ومع كل ذلك ، ورغم سلبيات الحكومة المئعددة والئى تصل لدرجة السلبية ، فقد كان للفدائين أعمال نشطة ايجابية واسعة المدى وبعيدة

الأثر في القتال ضد الانجليز ، فعلى أيديهم تم الاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيين من داخل مخازنها كما قتل عدد كبير من الجنود الانجليز ونسفت كثير من المنشآت ومستودعات الذخيرة والبنزين والخطوط الحديدية وبعض القطارات والسيارات المحملة بالذخيرة والمهمات والأسلحة البريطانية كما قطعت وسائل الاتصال التلغرافية والتليفونية ونسفت - أيضا - مستودعات وخزانات مياه الشرب النقية كما هاجمت قوافل البريطانيين أثناء تحركاتهم وأطلقت عليهم النيران حيث سقط منهم قتلى كثيرون *

٥٥ - مساهمة التنظيم السرى للضباط الأحرار (٤٣٠)

وقد ساهمت جماعات من التنظيم السرى للضباط الأحرار في شن غارات - الى جانب غارات كتائب الفدائيين - على معسكرات ومخازن القاعدة البريطانية في منطقة القنال من حين لآخر - بغرض اثبات عدم جدوى وفاعلية هذه القاعدة دون رضاء أو تعاون أهل البلاد الجائمة على أرضها ، فقد قام بعض الشبان بقيادة جماعات فدائية للقيام بغارات - على شكل حرب عصابات - ضد المعسكرات البريطانية وعلى مخازنها بمختلف احتوائاتها وعلى أماكن تجمعهم الترفيهية في النوادي والملاهي الليلية ، كما قام بعض هؤلاء الضباط الشبان - المنتمين للتنظيم السرى - بتدريب كثير من الشبان المتطوعين على العمل الفدائي وأمدوهم بالأسلحة وأعدوا لهم الخطط لشن الغارات ، كما زودوا كتائب الفدائيين - وخاصة من المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين - بكميات هائلة من الأسلحة والذخائر لاستخدامها في عملياتهم ، وكانت هذه الأسلحة والذخائر قد أمكن تهريبها من مخازن الجيش المصرى *

كما أعدت رئاسة التنظيم السرى للضباط الأحرار لغما ضخما أطلق عليه اسم « التيتل » ، لاستخدامه في اغراق أية سفينة في مجرى القناة لتعطيل الملاحة وقت اللزوم عند تفجيره - وكان قد قام باعداد هذا اللغم الضابط الكيميائي « صلاح هدايت » - ونقل هذا اللغم سرا الى مطار العريش على طائرتين من طائرات النقل الحربي المسماة « كوماندو » بعد انتهاء العمل اليومي للقوات الجوية المصرية ، أما شحنة المواد الناسفة للغم فقد نقلت عن طريق السكة الحديد لخطورة نقلها بالطائرة ، وساعد في هذا النقل « فؤاد سراح الدين » - وزير الداخلية - بعد أن تم الاتصال به ،

(٤٣٠) مذكرات عبد اللطيف البغدادي - ص ٤٠ *

واحتفظ بهذا اللغم جاهزا لدى احدى خلايا التنظيم السرى للضباط
الأحرار بوحدات سيناء *

كما تم تدريب كتائب الفدائيين - على يد الضباط الأحرار - على
استخدام بعض الذخائر باعادة تصنيعها على شكل قنابل ، وأمدوهم
بالآلات اللازمة التي تستعمل فى تحويل الذخيرة الى قنابل (٤٣١) ،
وقد عثر الانجليز على بعض من هذه الذخائر والمعدات فى أحد أوكار كتائب
الفدائيين فى منطقة القنال بالاسماعيلية *

— معارك الفدائيين :

١ - معركة الاسماعيلية الأولى ٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٥١)

فى هذا اليوم ، قامت مظاهرات سلمية فى مدينة الاسماعيلية ،
فواجهتها القوات البريطانية بالعنف حيث قام الجنود الانجليز باطلاق
النيران من سياراتهم المصفحة التى يستقلونها على المتظاهرين ، فوقع
التصادم واستشهد سبعة وجرح ما يقرب من أربعين من المواطنين المصريين ،
وعلى أثر ذلك احتلت القوات البريطانية مدينة الاسماعيلية واستباحت
لنفسها واقتحام مساكن المواطنين بدعوى التفتيش عن الفدائيين وأسلحتهم *

٢ - معركة بورسعيد ٠٠ (١٦ أكتوبر ١٩٥١)

فى نفس اليوم ، قامت مظاهرات سلمية - أيضا - فى مدينة
بورسعيد ، واعترضتها القوات البريطانية باطلاق النيران من مصفحاتها ،
فقابل المواطنون هذا العدوان بمهاجمة مخازن البحرية البريطانية حيث
أضرموا فيها النار محدثة انفجارات هائلة ، وتصدى لهم الانجليز باطلاق
النيران ونتج عن ذلك سقوط خمسة قتلى وأصيب كثيرون من أهالى
بورسعيد *

٣ - استمرار الأعمال الاستفزازية البريطانية ٠٠

وفى يوم ١٧ أكتوبر ١٩٥١ قامت قوة بريطانية بهجوم مفاجئ على
موقع كوبرى الفردان - الذى كان فى حراسة قوة صغيرة من الجيش
المصرى - وقتل جنديان مصريان وجرح خمسة ، واحتل البريطانيون موقع
الكوبرى كما قاموا بالاستيلاء على جميع المعابر والمعديات على القناة واحتلالها
لقطع المواصلات عن القوات المصرية فى سيناء *

(٤٣١) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، - للأستاذ الراجعى - ص ٩٦ .

٤ - معركة الاسماعيلية الثانية ٠٠ (١٧ نوفمبر ١٩٥١)

فى هذا اليوم ، قام الجنود البريطانيون - المحتلون لمدينة الاسماعيلية - باطلاق النيران على جنود بلوكات النظام المصريين وهم داخل ثكناتهم فأصيب اثنان بجراح خطيرة ، فقام زملاؤهما بالرد على الانجليز باطلاق النيران عليهم ، وعلى اثر ذلك وصل جانب كبير من القوات البريطانية بمصفحاتهم وحلقت طائراتهم فى سماء المدينة - للتأثر - وأخذوا فى اطلاق النيران على ثكنة جنود البوليس المصريين وعلى الأهالى فى المدينة حيث سقط قتلى وجرحى كثيرون من المصريين .

وفى اليوم التالى - ١٨ نوفمبر ١٩٥١ - بدأ الانجليز باستفزاز

الأهالى المدنيين ورجال البوليس بمدينة الاسماعيلية ، فتحصن الأهالى ورجال البوليس وراء سواتر حصينة من أكياس الرمل ، وعند الظهر قامت قوة بريطانية كبيرة باطلاق الرصاص على مواقع الأهالى ورجال البوليس الذين قاوموا هذا الهجوم حتى بلغ عدد الشهداء من المصريين ثلاثة عشر منهم ثمانية من رجال البوليس وخمسة من الأهالى المدنيين وكثير من الجرحى ، وتمكن الانجليز من السيطرة على الموقف واحتلوا مبنى « الاسعاف » القريب من ثكنة بلوكات نظام البوليس المصرى - لعدم التكافؤ عددا وعتادا - وشيعت مدينة الاسماعيلية جنازة الشهداء المصريين فى احتفال كبير ومهيب .

أزمة مجلس ادارة نادى ضباط الجيش ٠٠

- نادى ضباط الجيش - بحى الزمالك - له تاريخ (٤٣٢) ، فقد كان منذ زمن بعيد سكنا خاصا منذ سنة ١٩٢٤ « للسير لى ستاك » - سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام - ، وكان « سفنكس باشا » هو آخر سردار شغله من القادة الانجليز ، حيث أخلى هذا السكن بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وظل شاغرا لسنوات حتى أصدر الملك فاروق - بوصفه قائدا أعلى للجيش المصرى - أمرا ملكيا يجعل هذا المقر ناديا لضباط الجيش المصرى وذلك فى عام ١٩٣٨ .

(٤٣٢) مذكرات صلاح نصر - الجزء الاول - ص ٨١ .

وكان لهذا النادي - الذى كان الملك يهتم (٤٣٣) به غاية الاهتمام - مجلس ادارة ورئيس له ينتخبهم الضباط من بينهم - ولكنها كانت انتخابات شكلية ومظهرية فقط - لأن الأوامر كانت تصدر من القصر الملكى بأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الادارة محددة ، فلا يناقشها أو يخالفها أحد عند اجراء الانتخابات لأنها أوامر القائد الأعلى للجيش التى لا يجوز مخالفتها أو مجرد مناقشتها ، فكأنت هذه الانتخابات فى حقيقتها صورية اذ كان مجلس الادارة وأعضاؤه يتم تعيينهم وكانوا يسخرون امكانيات النادي لغير صالح القاعدة الكبيرة من الضباط الذين يتحملون ميزانيته من مجموع اشتراكاتهم التى تخصم من مرتباتهم الشهرية ، وكان مجلس الادارة - بطبيعة الحال - يخضع تماما لأوامر الملك ، وتقام الحفلات الساهرة فى المناسبات الملكية بالانفاق من ميزانية النادي .

— بداية الأزمة ٠٠ (١٩ أكتوبر ١٩٥١) —

فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١ ، قام البكباشى محمد رشاد مهنا (٤٣٤) - من سلاح المدفعية - برئاسة اجتماع لمجموعة من الضباط تمثل الأسلحة المختلفة للجيش فى ناديهم بالزمالك ، حيث فجر الأزمة التى تمر بها البلاد والأحداث الجسام التى تجرى فى منطقة القنال ، ليثبت وسط ضباط الجيش خاصة الشبان منهم وللرأى العام المصرى مدى سخط الجيش على تصرفات الملك وتيرم البلاد منه بأسلوب فيه كل معانى التحدى لسلطات القصر ومن معه من الحاشية العسكرية - ولكنه أسلوب قانونى وشرعى وليس عليه أى مأخذ .

كما تطرق الاجتماع للنظر فى الأوضاع الغير سليمة المتعلقة بالنادى ومحاولة اصلاحها والنظر فى تعديل اللائحة الداخلية للنادى ليكون رئيس وأعضاء مجلس الادارة كلهم بالانتخاب الفعلى .

ولما كانت الجمعية العمومية - بموجب اللائحة الداخلية - هى السلطة المختصة لاجراء أى تعديل فى اللائحة ، ويمكن الدعوة الى اجتماع الجمعية العمومية بشرط أن يتقدم عشرون عضوا على الأقل بطلب الى ادارة النادي موضحا أسباب الانعقاد ، فقام الحاضرون وكانوا أكثر من عشرين عضوا بالتوقيع على طلب الدعوة - كما أشار عليهم رشاد مهنا - ، ووصل

(٤٣٣) مذكرات د محمد حسين هيكل - ص ٣١٥ .

(٤٣٤) مذكرات صلاح نصر - الجزء الاول - ص ٨٢ .

خبر ذلك الى الفريق /محمد حيدر باشا - وزير الحربية - الذى كان وقتها فى موقف حرج حيث تناولت اسمه تحقيقات أسلحة حرب فلسطين ، فقدم استقالته ولكن الملك لم يشأ أن يتخلى عنه وأعادته الى منصبه فى أواخر عام ١٩٥١ .

وأراد حيدر باشا أن ينشده الود والتأييد من ضباط الجيش ولا يتحدى مشاعرهم وبذلك يمتص غضبهم ليكتسب منهم شعبية تعيد اليه ثقة الملك به ، ولذلك فقد وافق على طلب دعوة الجمعية العمومية العادية بأن أصدر (٤٣٥) كتاب ادارة الجيش بدعوة الجمعية العمومية لنادى ضباط الجيش للاجتماع فى الساعة الخامسة من مساء يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ بقاعة السينما الصيفى بقشلاق العباسية .

••• - عودة الى الأعمال الاستفزازية البريطانية فى منطقة القنال •••

فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥١ ، احتلت القوات البريطانية جمرک السويس وأقاموا نقطا قوية للتحكم فى الدخول والخروج من والى منطقة القنال ، وبذلك تم عزلها عن باقى القطر وفرض التفتيش على جميع المصريين الداخلين والخارجين من والى منطقة القنال واستباح الانجليز لأنفسهم تفتيش القرى والعزب والمساكن بأسلوب استفزازى بحثا عن الفدائيين والأسلحة وشمل التفتيش رجال القضاء ، ثم منع الانجليز تسيير القطارات فى منطقة القنال وتعطلت الاجراءات الصحية مما أدى الى تفشى الأمراض ، كما منعوا جنود خفر السواحل وجنود سلاح الحدود من أداء مهامهم فى حراسة الشواطىء ، كما نهبوا ما استطاعوا نهبه من مواد التموين الخاصة بالأهالى ، كما تمادى الانجليز فى التعسف فهددوا بمنع وصول المواد البترولية من السويس الى بقية مدن القطر المصرى .

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ ، تم اتفاق بين « أرسكين » (٤٣٦) - القائد العام البريطانى فى منطقة القنال - وبين محافظ القنال « غزالى » ، بأن يتولى الانجليز المحافظة على الأمن فى مدينة الاسماعيلية وبصفة خاصة فى الحى الأفرنجى الى أن يتم اجلاء العائلات البريطانية من المدينة وبعد ذلك يتولى البوليس المصرى المحافظة على الأمن فيها ، وبالفعل أخذت أفواج العائلات البريطانية تجلو عن مدينة الاسماعيلية ومدن القناة عائدة الى بريطانيا حيث بلغ عددها زهاء ألف أسرة .

(٤٣٥) مذكرات « محمد عبد الفتاح أبو الفضل » - ص ٨٨ .

(٤٣٦) الاستاذ طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر سنة ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،

ص ٤٩٧ .

وفي ٣ ديسمبر ١٩٥١ وقع صدام كبير بين عدد من جنود بلوكات النظام (البوليس) المصريين - تعطلت سيارتهم عند مدخل مدينة السويس - فأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار من معسكر مقابل بالقرب من ورش السكة الحديد فرد عليهم رجال البوليس بالمثل ، ثم قامت قوات كبيرة من الانجليز واتجهت الى مدينة السويس وأطلقت النار عشوائيا على الأهالي ، فقابلهم رجال البوليس بالمدينة وكتائب الفدائيين بالرد عليهم وصد العدوان حيث اسنشهد في هذا الصدام ٢٨ من المصريين منهم ٧ من رجال البوليس وبلغ عدد الجرحى ٧٠ منهم ٣٢ من رجال البوليس .

وفي اليوم التالي - ٤ ديسمبر ١٩٥١ - تجدد القتال في السويس أثناء تشييع جنازة شهداء اليوم السابق ، حيث نشب قتال عنيف بين الجانب المصرى وكان معهم رجال البوليس وأسفرت هذه المعركة عن سقوط ١٥ شهيدا مصريا بينهم سيدة واثنان من رجال البوليس بينما جرح ٢٩ منهم ٦ من رجال البوليس .

وفي يوم ١٧ ديسمبر ١٩٥١ ، قامت سيارة بريطانية مصفحة باطلاق نيران مدافعها على مبنى محافظة الاسماعيلية فتهدم جزء من سور مبنى المحافظة ، فقامت قوات البوليس المصرى بالرد عليها بالنيران من بنادقها وكانت نتيجة هذا الاشتباك استشهاد جنديين مصريين ، كما كان هذا الهجوم المفاجيء نقضا لاتفاق « أرسكين/غزالي » .

٠٠ بداية التحرك الشعبى

فى يوم ٥ ديسمبر ١٩٥١ - كان عدد الشهداء قد وصل الى ١١٧ شهيدا وبلغ عدد الجرحى ٤٢٨ - فى منطقة القتال - وازاء تقاعس حكومة الوفد عن أى اعداد أو امداد للكفاح المسلح أو حتى للمقاومة السلبية ، فقد ثارت خواطر جماهير الشعب فاندلعت المظاهرات تطوف سوارع وميادين القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى تهتف منادية بسقوط الاستعمار وتخلل ذلك هتافات عداوية لوزارة الوفد لتهاونها فى الاعداد للكفاح واندفع المتظاهرون بالقيام ببعض أعمال التخريب ، وازاء ذلك قررت الوزارة منع المظاهرات وعطلت الدراسة فى جميع الجامعات والمعاهد والمدارس فى القاهرة والاسكندرية والجيزة بدءا من اليوم التالى ٦ ديسمبر ١٩٥١ .

— مأساة قرية « كفر أحمد عبده » ٠٠ (٨ ديسمبر ١٩٥١) (٤٣٧)

كانت قرية « كفر أحمد عبده » — إحدى ضواحي مدينة السويس — تقع في المسافة بين معسكرات الجيش الإنجليزي ووابور المياه الذي يزود هذه المعسكرات بالمياه ، واعتبر الإنجليز أن هذا الوابور مجال تهديده من الفدائيين المصريين الذين يتمركزون في الكفر الذي يتألف من ١٥٦ منزلا يقطنها نحو ألفي نسمة من الفلاحين الذين يعيشون على الزراعة .

وفي يوم ٥ ديسمبر طلب القائد البريطاني العام من محافظ السويس إخلاء كفر أحمد عبده من السكان تمهيدا لهدمه بالكامل في يوم ٧ ديسمبر — لتأمين واپور المياه ولمد طريق ممهد بينه وبين المعسكرات ، ورفضت وزارة الداخلية طلب القيادة البريطانية بل وأصدرت الوزارة أوامرها لقوات البوليس المصري بحماية مساكن الكفر وفلاحيه ودفع أى اعتداء من جانب القوات البريطانية عنه ، ثم أعلنت القيادة البريطانية تصميمها على تنفيذ الهدم صباح السبت — ٨ ديسمبر — وأسرعت القوات البريطانية فحشدت ستة آلاف جندي تصحبهم ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة وعدد من الطائرات الحربية وقامت هذه القوات بمحاصرة مدينة السويس ليلا ، واجتمع المحافظ المصري بأصحاب الرأى في المدينة ومعهم النائب الوفدى واتصلوا بوزير الداخلية فؤاد سراج الدين لابلاغه بحجم القوات البريطانية وخطورة تصادم قوات البوليس المصري بهم — لعدم التكافؤ عددا وعتادا — مما سيرعرض الأهالى لمذبحة شنيعة ، وأصر وزير الداخلية على قراره وأمر بأن تقوم قوات البوليس بالتصدى ومنح اقتحام الجيش الإنجليزي للكفر بالقوة ، ولكن أعيان المدينة لم ينفذوا أوامر وزير الداخلية وأمروا أهالى كفر أحمد عبده بإخلاء منازلهم ليلا حتى لا تبيدهم نيران المدافع والدبابات بعد انتهاء ميعاد الانذار ، وفعلا هاجرت حوالى ثلاثمائة أسرة على استعجال حاملين ما استطاعوا حملة من أمتعتهم الشخصية تاركين معظم مقتنياتهم وأثاث بيوتهم لما أصابهم من فزع واضطراب .

وفي الساعة العاشرة مساء تقدمت القوات الإنجليزية وحاصرت كفر أحمد عبده وقامت يقطع وسائل الاتصالات التليفونية والتلغرافية بين السويس وباقى القطر وأغلقت جميع طرق المواصلات فعزلت المدينة عزلا تاما .

(٤٣٧) نفس المصدر السابق ، ص ٤٩٨ .

وفى صباح يوم السبت ٨ ديسمبر ، زحفت القوات الانجليزية (سنة آلاف جندى) على الكفر وأطبقوا عليه بدباباتهم ومدافعهم ومصفحاتهم وعززت هذه القوات بأربعة آلاف جندى آخرين واحتلت قوات المظلات أسطح المنازل واستخدمت الطائرات ، وزحفت قوات الهدم البريطانية ونسفت كفر أحمد عبده ودكنه دكا وأشعلوا النيران فيما تبقى من أثاث. وأمتعة وأنقاض حتى أزالوا الكفر من الوجود بهذه الوسيلة اللانسانية. فصار خرائب وأطلالا .

وفى هذه الأثناء وفى بداية زحف القوات البريطانية على الكفر - وقبل أن يتم قطع وسائل الاتصالات - اتصل المحافظ بالوزارة يبلغها استحالة تصدى قوات البوليس المصرى الهزيلة والتي لا يزيد عددها عن أربعمائة جندى بضباطهم لكل هذه القوات الانجليزية المتفوقة عدداً واستعداداً وعتاداً ، ولكن وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين - يأمر بأن تقوم قوات البوليس المصرى بتنفيذ قرار الوزارة بمقابلة القوة بالقوة. والمقاومة حتى النهاية ، ولكن المحافظ والأهالى لم يدعنوا لأمر وزير الداخلية ولم ينفذوه حتى لا تحدث مذبحه بشرية .

- استمراء المقاومة فى مدن القنال ...

- فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ، فى الاسماعيلية بالقرب من كوبرى نفيشة ، ألقى بعض الفدائيين ثلاث قنابل يدوية على عربة البريجادير جنرال « اكسهام » قائد القوات البريطانية فى منطقة الاسماعيلية ولكن لم يصب القائد وأصيب سائقه .

- فى ٣ و ٤ يناير ١٩٥٢ ، وقعت اشتباكات فى السويس بين البريطانيين والمصريين من البوليس والفدائيين وأسفرت هذه الاشتباكات عن سقوط ستة شهداء من المصريين .

- فى ٤ يناير ١٩٥٢ ، حدثت اشتباكات بين الفدائيين المصريين والانجليز فى أبى صوير واستشهد فيها ثلاثة فدائيين .

- فى ٩ يناير ١٩٥٢ ، حدث اشتباك بين المحسمة وأبى صوير قتل فيه ضابط انجليزى (٤٣٨) .

(٤٢٨) نفس المصدر السابق ، ص ٤٩٩ .

– فى ١٢ يناير ١٩٥٢ ، هاجم الانجليز بلدة التل الكبير بحجة أن بها عدد من الفدائيين وقاوم رجال البوليس والفدائيون حيث أسفرت الاشتباكات عن مصرع عدد من الانجليز واستشهاد سبعة من المصريين .

– فى ١٣ يناير ١٩٥٢ ، عاود الانجليز الهجوم على التل الكبير وكمر حمادة وأبو حماد وقتلوا من وجدوهم من الرجال والنساء والأطفال – واستشهد سبعة من المصريين – وفى نفس اليوم حدث اشتباك فى السويس قتل فيه ثلاثة من الانجليز .

– فى ١٦ يناير ١٩٥٢ ، احتل الانجليز بلدة التل الكبير – بعد أن هجرها أهلها – وقاموا بأسر حوالى ٣٠٠ جندي بوليس وضباطهم فى قسم البوليس ، ثم احتل الانجليز معظم القرى حول التل الكبير .

– فى نفس اليوم – ١٦ يناير ، فى الاسماعيلية احتلت القوات البريطانية المنازل الواقعة على النواصى المتحركة فى الشوارع الرئيسية للمدينة ، وقامت السلطات البريطانية باعتقال نحو ٦٠ من شباب المدينة ، كما قامت قوة انجليزية باحتلال مخفر بوليس محمد على كما حاصروا دار المحكمة والنيابة .

– وفى يومى ٢١ و ٢٢ يناير ١٩٥٢ ، قام الانجليز باعتقال المئات من الأهالى وحاصروا منطقة المقابر بحثا عن الفدائيين ومخازن أسلحتهم وذخيرتهم .

– تجدد المظاهرات الشعبية . .

فى خضم هذه الحوادث والأحداث ، كان يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ يوما مشهودا ، إذ اندلعت المظاهرات الصاخبة التى عمت القاهرة والاسكندرية ومعظم مديريات مصر ، حيث تعالت الهتافات صارخة تندد بالاستعمار البريطانى كما تخللتها هتافات عدائية للملك فاروق والحكومة ، وتطورت الأمور الى حد أن حدثت اضطرابات حيث قام المتظاهرون بالاعتداء بالحجارة على بعض مركبات الترام والسيارات فى الشوارع والميادين واشعال النيران فيها .

– الأحداث الدامية فى مدينة الاسماعيلية . . (٢٥ يناير ١٩٥٢) (٤٣٩)

فى ليلة ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، قامت قوات بريطانية ضخمة قوامها سبعة آلاف جندي مسلحون بالدبابات والمصفحات والمدافع بمحاصرة مبنى محافظة

(٤٣٩) نفس المصدر السابق ، ص ٥٢٠ .

الاسماعيلية وثكنات بلوكات نظام البوليس المصرى والذى كان لا يتجاوز
عدددهم ٨٨٠ جنديا بضباطهم فقط .

وفى صباح يوم ٢٥ يناير ، قدم الانجليز الى المحافظ اندارا يطالبونه
فيه بتسليم أسلحة جميع قوات البوليس الموجودين بالاسماعيلية وجلاء
هذه القوات عن مبنى المحافظة وعن الثكنات مجردة من أسلحتها قبل الساعة
السادسة والرابع صباحا ، وأبلغ المحافظ هذا الانذار الى وزير الداخلية
فؤاد سراج الدين الذى طلب منهم عدم التسليم ومقاومة أى اعتداء بريطانى
والصمود فى الدفاع حتى آخر طلقة رصاص ، وعلى أثر ابلاغ القائد
البريطانى برد وزير الداخلية اذا بالقائد البريطانى ينذر المصريين بأن
قواته ستهدم مبنى المحافظة والثكنات على من فيها .

وعلى أثر ذلك ، أخذ البريطانيون يضربون مبنى المحافظة والثكنات
بنيران المدافع والدبابات وطلقات الرصاص فرد عليهم جنود البوليس
المصرى بنيران أسلحتهم الصغيرة التى لا تتعدى طلقات الرصاص فقط من
بنادقهم ، واستمات جنود البوليس المصرى فى الدفاع عن مبنى المحافظة
وثكناتهم ودفاعا عن شرفهم وشرف بلادهم ، واستمرت المعركة الرهيبة
زهاء ساعتين وانتهت - بطبيعة الأحوال - بمذبحة بشرية بعد أن اقتحمت
الدبابات والمصفحات البريطانية الثكنات وتهدم جزء كبير من مبنى المحافظة
وفرغت الذخيرة من الجنود المصريين ، فاقتحم الانجليز مبنى المحافظة ،
وسقط فى هذه المعركة - الغير متكافئة عددا واستعدادا وعتادا - ما يزيد
على الخمسين شهيدا من رجال البوليس المصرى وقام الانجليز بأسر من
بقي منهم على قيد الحياة وتم تدمير مبنى محافظة الاسماعيلية وثكنات
بلوكات نظام البوليس المصرى بالكامل .

★★★

حريق القاهرة ٠٠ (٢٦ يناير ١٩٥٢)

فى مساء يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، استمع الشعب المصرى - عن طريق
الاذاعة - الى تفاصيل المجزرة الوحشية التى ارتكبتها القوات البريطانية
ضد مدينة الاسماعيلية - ، فعم السخط الشعبى جميع أنحاء مصر ، وكان
الشعب المصرى يتوقع ردا من الحكومة المصرية على هذا العدوان الغاشم ،
ولكن الحكومة اكتفت باذاعة المأساة دون أن تقدم حلا أو اجراء أو رد فعل
يهدىء من نار السخط الشعبى - رغم أن هذه المأساة كانت نتيجة وبسبب
اهمال الحكومة وتهاونها - ، وبات شعب مصر وشبابها وزملاء شهداء

البوليس فى القاهرة يجتروا أحزانهم وآلامهم فى انتظار الثأر ولم يكن فى امكانهم سوى التجمع فى مظاهرات يعبرون وينفسون بها عن مدى سخطهم من العملية برمتها وبخاصة من الأوامر العشوائية بالصمود دون توفير أى عوامل لهذا الصمود .

ورغم أن جميع الشواهد كانت تنمىء بأن أحداثا جساما سوف تحدث فى القاهرة - العاصمة - بالذات فى اليوم التالى لمذبحة الاسماعيليه ، الا أن الحكومة كانت وكأنها تغط فى نوم عميق فلم تتخذ أية احتياطات للحفاظ على الأمن ، وليس أدل على ذلك من أنه فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل - صبيحة السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ - هبطت أرض المطار أربع طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية وعلى متنها عدد كبير من الركاب معظمهم من الأجانب ، فتجمع حولها عدد كبير من عمال وموظفى وجنود حراسة المطار وكلهم مصريون كانت تتملكهم روح السخط والاحتجاج من أحداث الاسماعيليه ، وتوقفوا عن تزويد هذه الطائرات بالوقود أو خدمتها بل حاول بعض هؤلاء العمال والموظفين والجنود اضرام النار فى هذه الطائرات ، وأبلغت وزارة الداخلية فحضر ضابط كبير أفتع المتدمرين بالتراجع عن محاولتهم .

وفى الساعة السادسة من صباح يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، تمرد جنود بلوكات نظام بوليس الأقاليم فى ثكناتهم بالدراسة وخرجوا بأسلحتهم (بنادق) فى مظاهرة شبه عسكرية - احتجاجا على ما أصاب زملاءهم فى مدينة الاسماعيليه - وتوجهوا الى الأزهر ثم الى ميدان العتبة الخضراء ومنها الى ميدان الاسماعيليه (التحرير) ثم الى الجزيرة حيث وصلوا الى جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) ، وكانت الساعة قد بلغت التاسعة صباحا فانضم اليهم طلبة الجامعة وسار الجميع فى مظاهرة صاخبة متجهين الى العاصمة - القاهرة - يطوفون بشوارعها الرئيسية صائحين بهتافات السخط والتذمر حتى تلاقى هذه المظاهرة فى ميدان عابدين بالعديد من المظاهرات الشعبية الأخرى العارمة الساخطة ، وفوجئ المتظاهرون بميدان عابدين محاصرا بعربات الجيش التى سدت جميع المنافذ المؤدية الى قصر عابدين حيث كان جميع ضباط الجيش مدعوين الى وليمة بالقصر احتفالا بميلاد ولي العهد (الأمير أحمد فؤاد الثانى) ، فعادت هذه المظاهرات الضخمة واتجهت نحو رئاسة مجلس الوزراء حيث كانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والنصف ظهرا حيث تجمعت أمام مقر رئاسة مجلس الوزراء ولما زادت وتعال الهتافات ، أطل عليهم من شرفة الرئاسة عبد الفتاح حسن باشا - وزير الشؤون الاجتماعية - وألقى فيهم خطبة حماسية لم تشف غليلهم بل زادتهم غليانا - كل ذلك ولم يظهر لقوات البوليس أى أثر اذ اتضح أنهم اندمجوا وسط المظاهرات - واتجهت جموع المتظاهرين

الى قلب القاهرة تهتف منادية بحمل السلاح والسفر الى منطقة القنال لمحاربة الانجليز ، وعند وصول حشود المتظاهرين الى ميدان ابراهيم باشا (الأوبرا) - بدأوا فى أعمال العنف يالهجوم على ملهى (كازينو الأوبرا) وأشعلوا فيه النيران وعندما حضر رجال المطافئ لاختماد الحريق منعهم المتظاهرون والأهالى وأتلقوا خرطوم المياه وتعددت الحرائق التى امتدت الى مختلف المحال التجارية فى هذا الميدان وفى الشوارع الرئيسية المتفرعة منه وفى جوانب أخرى متعددة من المدينة وسرت عدوى اشعال الحرائق بين جموع المتظاهرين فأخذوا يستخدمون البترول والبنزين من محطات وقود وخدمة السيارات فى اشعال الحرائق فى كل ما يقابلهم من محلات تجارية وبنوك وشركات وتخللت هذه الهوجة موجة سلب ونهب شملت معظم المحلات التجارية والبنوك المحترقة .

واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، والوزارة (٤٤٠) لم تحرك ساكنا ولم تأبه لما يجرى أو تعره أى اهتمام ، فقد كان وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين الذى يصدر أوامر القتال الغير متكافئ - مشغولا أثناء ذلك بشراء عمارة (٤٤١) ضخمة من شخص يدعى (عريضة) ويعمل على تسجيلها ، فلم يكن هناك مسئول يصدر الأوامر للتصدى لهذه الأحداث التى شملت الحريق والتخريب والاتلاف والنهب والسلب ، ولما أسقط فى يده - كوزير داخلية - ذهب الى الملك يطلب معاونة الجيش حيث كان الفريق حيدر باشا مجتمعاً مع الملك عقب انتهاء وليمة ضباط الجيش بقصر عابدين ، وقد أشار حيدر على الملك بعدم محاولة استخدام الجيش لايقاف هذه الأحداث العنيفة خاصة وأن جنود البوليس اندمجوا ضمن المتظاهرين ومشاركين فى هذه الأحداث وخوفاً من انضمام قوات الجيش الى البوليس ومن جهة أخرى لعدم ضمان ولاء ضباط الجيش .

الا أنه لما توالى أحداث (٤٤١) الحرائق والنهب ، صدرت الأوامر الى الجيش فى ساعة متأخرة عند الغروب بالتحرك ، وسرعان ما أعاد الجيش الأمن والنظام الى القاهرة وضرب الفوضى بيد قوية - فبمجرد أن أحسست العناصر المخربة بنزول الجيش الى الشوارع تفرقت هذه العناصر ولم تحاول الاصطدام بالجيش ، ولمس الضباط الشبان - المشحونين بالمرارة - مدى ما جره انحدار الحكم وفساده على البلاد من كوارث وويلات ، حيث دمر واحترق ما يزيد على سبعمائة محل تجارى وبنوك مملوك معظمها للأجانب الى جانب أن بلغ عدد القتلى ٢٦ من المصريين و ١٣ من الأجانب وأصيب ٥٥٢ فرداً .

(٤٤٠) مذكرات عبد اللطيف البغدادى - الجزء الأول - ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤٤١) مذكرات د . محمد حسين هيكل ، ص ٣١٢ .

اعلان الأحكام العرفية

في الساعة السابعة مساء يوم ٢٦ يناير (٤٤٢) ١٩٥٢ ، اجتمع مجلس الوزراء فى منزل النحاس ياشا فى جاردن سيتى حيث تقرر اعلان الأحكام العرفية وصدر المرسوم الملكى بذلك ويقضى بوقف الدراسة بالجامعات والمعاهد والمدارس من مساء ٢٦ يناير وتعيين مصطفى النحاس حاكما عسكريا ، وكان أول قرار يصدره النحاس هو تعيين عبد الفتاح حسن - وزير الشؤون الاجتماعية - رقيباً عاماً وتعيين مديرى المديرىات حكاماً عسكريين لمديرياتهم ومنع التجول فى القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة فيما بين الساعة السادسة مساء والسادسة صباح اليوم التالى ابتداء من مساء ٢٧ يناير ، وكان هذا هو آخر أعمال وزارة النحاس حيث أقالها الملك فى يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

- المسئولية . .

بعد اقالة وزارة النحاس ، قام رجال البوليس باعتقال بعض المشتركين فى حوادث الحريق والتخريب وكانوا كلهم من الغوغاء والعناصر الرديئة من حثالة المجتمع وضبط لديهم كثير من الأشياء المنهوبة (٤٤٣) ، ولم يكن من بينهم أى شخص له ماضى سياسى أو ميول سياسية اللهم الا المقبوض عليهم على سبيل الاشتباه فقط - والحقيقة التى ظهرت لمن تابعوا هذه الحوادث من الكتاب والصحفيين والمؤرخين وشهود العيان ، كلها أجمعت على أن « كان الغوغاء يشعلون النار جزافا فى المحال التجارية دون مبالاة أو اكتراث وكان اللهب يتصاعد الى عنان السماء دون أن يلاحظ أى مجهود ولو يسير من رجال البوليس وضباطه لمنع الحرائق ، وكانت الجماهير المحتشدة على الأرصفة متفرجة على النيران المشتعلة مبهتة ومغتبطة وتنظر بعين الحقد والغضب الى رجال المطافىء وهم متوجهون بسياراتهم لاطفاء الحرائق ولم ينبج رجال المطافىء من الغضب الشعبى الا ايماءات منهم بأنهم لن يعملوا على اخماد النيران وكانت هذه الايماءات تقابل من الجهور بالهتاف والتصفيق وكان بعض المتظاهرين يقطعون خراطيم المياه ليمنعوا رجال المطافىء من أداء واجبهم ويدل كل ذلك على أن الحرائق انبعثت من النفوس المشحونة بالمرارة - ومن ضمنهم رجال البوليس والمطافىء من جميع المسئولين بالدولة .

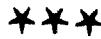
ورغم عدم الوصول الى أدلة أو قرائن مؤكدة ضد أى فاعل أو مفتعل لهذه الحوادث ، فان من المؤكد بل وبالقطع فان الذى استفاد الفائدة الكبيرة

(٤٤٢ ، ٤٤٣) « مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢ د - للاستاذ الرفعى - ص ١٢٦ -

١٢٩ .

من هذا التخريب هو الجانب البريطاني ، لأنه عقب أحداث الحريق توقفت المقاومة الشعبية الوطنية تماما وتوقف الاعتداء على المنشآت العسكرية البريطانية وعلى البريطانيين فى منطقة القنال ، وقد ذكر أحد العملاء المزدوجين - الذى كان يعمل لدى الانجليز وفى نفس الوقت كان يعمل مع الروس - المدعو « أرسلان همبراتشى » (٤٤٦) ، أن مستشار السفارة الروسية بالقاهرة المدعو « كيكتيف » - وكان هو فى هذا الوقت يعمل معه فى الجهاز السرى الروسى « M.V.D. » أن « كيكتيف » هذا هو من أخطر المخربين وهو الذى قام باعداد الخطة للمخربين المصريين الذين قاموا بالأعمال التخريبية التى تمت يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بمدينة القاهرة والتى انتهت بحريقها ، وقال (٤٤٧) ان حريق القاهرة لم يتم بتدبير من الشيوعيين وحدهم .

وجاء فى تحقيقات النيابة التى أجريت بعد حريق القاهرة - فى ظل وزارة على ماهر - أن أحد ضباط القسم المخصوص - وكان يعرف « أرسلان همبراتشى » معرفة جيدة شاهده يندس ويتجول داخل صفوف المتظاهرين والمخربين أثناء حريق القاهرة ، وكان وقتها موجودا بمصر تحت ستار مراسل صحفى .



- نهاية ثورة ١٩١٩ ٠٠

وبحريق القاهرة ، وما تمخض عنها من قمع للشعور الوطنى وتوقف للكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانى ، تكون ثورة ١٩١٩ قد ختمت أعمالها الوطنية ، ولكنها تركت شعبا مهيا لاستئناف الكفاح على الطريق الى ثورة جديدة ٠٠ بجهد وكفاح ونضال مؤسسة وطنية جديدة ٠٠ فكانت خاتمة أعمالها الوطنية ، هى الشرارة التى أشعلت ٠٠٠٠

« ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ »

وهو موضوع كتاب المؤلف (تأملات فى ثورات مصر) ثورة ٢٣ يوليو جزء أول سنة ١٩٥٤ وجزء ثان سنة ١٩٥٥ .



Middle East Indictment

(٤٤٦) كتاب « اتهامات الشرق الأوسط »
 المؤلف « أرسلان همبراتشى » - جزء أول - ص ٥٥ .
 (٤٤٧) نفس المصدر السابق ، ص ٥٦ .

هَذَا الكَاتِب :

ولد بـحلوان الحمامات بالقرب من القاهرة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٠ .

تخرج ضابطا بالجيش المصرى عام ١٩٤٢ ثم درس القانون فى بـالتخرج .

شارك فى الدفاع عن مصر خلال الحرب العالمية الثانية .

اشترك فى حرب فلسطين ونال ترقية استثنائية لرتبة اليوزباشى .
أسهم فى العمليات والتنظيمات السرية للضباط الوطنيين منذ
عينات .

انتقل للعمل فى جهاز المخابرات المصرية وشارك أثنائها فى تنظيم
رة المقاومة ضد قوات الاحتلال بالقنال ونال عقبا على وسام النجمة
كربية .

وترقى فى المخابرات المصرية الى أن أصبح فى عام ١٩٦٦ نائبا
س المخابرات العامة .

كلف بإدارة الصراع السرى ضد حلف بغداد والحلف المركزى وكذلك
ة العمليات السرية ضد اسرائيل منذ منتصف عام ١٩٥٧ .

عمل أمينا عاما لأمانة الصحافة والنشر ومشرفا على شئون الأعضاء
جاد الاشتراكي العربى . ثم عين مستشارا فى رئاسة الجمهورية .

ومن مؤلفاته :

- ١ - الاستعمار الجديد والدول النامية .
- ٢ - أبعاد المعركة مع اسرائيل .
- ٣ - كنت نائبا لرئيس المخابرات .
- ٤ - تأملات فى ثورات مصر فى مواجهة الحملة الفرنسية .
- ٥ - ثورة ٢٣ يوليو جزء أول ، جزء ثان .
- ٦ - مصر والسودان بين الوثام والخصام .

وتحت الطبع :

- ٧ - تأملات فى ثورات مصر (الثورة العرابية) .
- ٨ - تأملات فى ثورات مصر (ثورة ١٩١٩) .
- ٩ - تأملات فى ثورات مصر ارهاصات ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
- ١٠ - تأملات فى ثورات مصر ثورة ٢٣ يوليو حتى آخر العدوان الثلاثى .
- ١١ - تأملات فى ثورات مصر ، ثورة ٢٣ يوليو من بعد العدوان الثلاثى حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وحتى نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الوقائع
٣	ية الكتاب
٥	د لازم
٨	١٩١٩
١٦	لخديوى « توفيق »
١٧	ث طابا
١٩	ة دنشواى
٢٢	« بطرس غالى »
٢٤	ب العالمية الأولى
٢٦	اعلان الحماية على مصر
٢٨	لخديوى « عباس الثانى » وتولية السلطان « حسين كامل »
٣٠	د المشبان
٣١	الجمعية التشريعية
٣٢	اعدات مصر
٣٣	بكتة « طوسون »
٣٣	ة « رمانة »
٣٤	« السنوسى »
٣٤	مصر ضد « على دينار »
٤٥	سلطان « حسين كامل » وتعيين الأمير « احمد فؤاد »
٤٠	ق لمصر المطالبة بالاستقلال
٤١	ين الأحزاب
٤٨	صحافة المصرية الوطنية
٥٣	السير « ويليام برونيت »
٥٤	تكوين « المؤمصة الوطنية »

رقم الصفحة	الوقائع
٥٦	« مصطفى كامل »
٦٠	« محمد فريد »
٦٧	« سعد زغلول » ٠٠ فى مجال الخدمة العامة محضر اجتماع « سعد زغلول » وصحبه مع المعتمد البريطانى
٨٢	السير « ريجنالد وينجت »
٨٨	فكرة التوكيل
٩٠	مراسلات « سعد زغلول »
٩٢	رحيل السير « ريجنالد وينجت »
٩٣	تحدى « سعد زغلول » لبريطانيا
٩٥	الانذار البريطانى
٩٧	اعتقال « سعد زغلول »
٩٧	« الثورة »
١٠٠	« الثورة » فى اقاليم مصر
١٠٥	تعيين الجنرال « اللورد اللنبى » مندوبا ساميا
١٠٦	خطبة اللورد « كيرزون »
١٠٨	قطائع الانجليز فى « العزيزية » و « البدرشين »
١١٠	قطائع الانجليز فى « الشبابات » و « فزلة الشويك »
١١١	الافراج عن « سعد زغلول » وصحبه
١١٢	سفر الوفد من القاهرة الى اوربا للتفاوض
١٢١	الوفد فى فرنسا
١٢٥	المقاومة الشعبية ٠٠ التنظيم الثورى ٠٠ فى المرحلة الأولى « عبد الرحمن فهمى » (مؤسس التنظيم السرى للثورة ٠٠ قائد
١٣٠	المقاومة الشعبية) الخلاف بين « سعد زغلول باشا » و « صدقى باشا »
١٣٨	فى باريس
١٣٩	لجنة التحقيق البريطانية ٠٠ « لجنة ملنر »
١٤٢	تأليف وزارة « يوسف وهبة باشا »
١٤٣	خطبة « اللورد كيرزون » الثانية

رقم الصفحة	الوقائع
١٤٤	بول لجنة « ملنر » الى مصر
١٥٣	ل البريطانيانى فى وراثة عرش مصر
١٥٥	« ملنر » ١٠ بين المقاطعة والمفاوضة
١٥٨	ة لجنة « ملنر »
١٦٠	لة « يوسف وهبة باشا » ووزارته
١٦٠	وزارة « نسيم باشا »
١٦٣	سروع المصرى
١٦٥	سطة « عدلى يكن باشا »
	ناق والفرقة فى صفوف « الوفد » ١٠ وعودة بعض الأعضاء
١٧٠	
١٧١	الخلاف بين « عدلى يكن » و « سعد زغلول »
١٧١	ضات بين « عدلى يكن » و « اللورد كيرزون »
١٧١	مفاوضات « عدلى » / « كيرزون »
١٧٣	لة « عدلى يكن باشا »
١٧٣	قم السخط الشعبى
١٨٢	« عبد الخالق ثروت باشا » لقبوله تأليف الوزارة
١٨٠	ج ٢٨ فبراير ١٩٢٢
١٨٢	سعد زغلول « فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ »
١٨٣	الاستقلال ١٠ والمناداة بـ « فؤاد » ملكا
١٨٣	اومة السرية
١٨٥	ن حزب « الأحرار الدستوريين »
١٨٦	س من « عبد الخالق ثروت »
١٨٨	لة وزارة « محمد نسيم باشا »
١٩٠	وزارة « يحيى ابراهيم باشا »
١٩١	دور الدستور
١٩٤	ن زغلول « ورفاقه فى المنفى »
١٩٤	ج عن « سعد زغلول » ورفاقه
١٩٧	« سعد زغلول » الى مصر

رقم الصفحة	الوقائع
١٩٩	الانتخابات والبرلمان الأول
٢٠١	افتتاح البرلمان
٢٠٥	تمسك « سعد زغلول » - كرئيس للوزارة - بحقوق مصر في السودان
٢٠٦	اجتماع البرلمان
٢٠٧	تجاوب السودان مع الروح الوطنية المصرية
٢٠٩	مباحثات سعد / « مكدونالد »
٢١٠	استقالة « سعد زغلول »
٢١١	مقتل السردار « السير / لى ستاك »
٢١٢	الانذار البريطاني
٢١٥	استقالة « سعد زغلول »
٢١٥	احتجاج البرلمان المصرى
٢١٦	تأليف وزارة « زيور باشا »
٢١٧	اجلاء الجيش المصرى عن السودان
٢١٨	تكوين قوة دفاعية في السودان منفصلة عن الجيش المصرى
٢١٩	حول حادث اغتيال السردار والتحقيقات
٢١٩	الامتداء الى قتلة السردار ومحاكمتهم
٢٢١	صدور الحكم وتنفيذ احكام الاعدام فى القتلة
٢٢٧	استقالة وزارة « زيور باشا » وتاليف وزارة « عدلى يكن »
٢٢٧	حل مجلس النواب الجديد
٢٢٨	استقالة اللورد اللينى
٢٣٠	السخط الشعبى
٢٣٢	اجتماع أعضاء البرلمان في فندق كونتنتال
٢٣٣	تأييد امراء العادة المالكة لمطالب الشعب
٢٣٤	الاستسلام للاجانب - التوقيع على اتفاقية جمبوج
٢٣٨	نتيجة الانتخابات
٢٣٨	استقالة زيور باشا وتاليف وزارة عدلى يكن
٢٣٨	وزارة عدلى يكن

رقم الصفحة	المقائع
٢٤٠	استقالة وزارة عدلى يكن
٢٤١	وزارة ثروت باشا
٢٤١	مذكرة تهديد بريطانية
٢٤٢	رد رئيس الوزراء على المذكرة البريطانية
٢٤٣	وفاة سعد زغلول
٢٤٣	ما بعد وفاة الزعيم سعد زغلول
٢٤٤	ارهاصات المؤسسة الوطنية
٢٥٠	استمرار الائتلاف وانتخاب مصطفى النحاس رئيسا للوفد
٢٥٠	افتتاح البرلمان
٢٥٢	الرد الاستسلامى
٢٥٢	مصادقات ثروت باشا
٢٥٣	خلاصات مشروع مصادقات (ثروت - تشمبرلان) واديمه
٢٥٦	استقالة ثروت باشا
٢٥٦	تأليف وزارة النحاس باشا الثانية
٢٥٧	العمل الوطنى بعد سعد زغلول
	(أ) الاستهانة بالأغلبية (ب) الوعى الشعبى
	(ج) مرحلة ميلاد المؤسسة الوطنية
٢٦٠	تأليف وزارة محمد محمود
٢٦٣	مفاوضات (محمد محمود - هندرسون) مشروع المعاهدة
٢٦٥	استقالة محمد محمود
٢٦٥	تأليف وزارة عدلى يكن
٢٦٦	استقالة عدلى يكن وتأليف وزارة النحاس الثانية
٢٦٨	استقالة وزارة النحاس
٢٦٨	تأليف وزارة اسماعيل صدقى
٢٧٢	الغاء دستور ١٩٢٣ و اعلان دستور ١٩٣٠
٢٧٥	تأليف حزب الشعب والسخط العام
٢٧٦	مرحلة وعى الشعب
٢٨٢	نقل مير برسى لورين

رقم الصفحة	الوقائع
٢٨٢	مبادئات (صدقى - سيمون)
٢٨٣	استقالة صدقى باشا
٢٨٣	تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى
٢٨٤	المنذوب السامى البريطانى الجديد
٢٨٥	مرض الملك أحمد فؤاد
٢٨٦	استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وتأليف وزارة نسيم باشا
٢٨٨	عودة دستور سنة ١٩٢٣
٢٨٩	استقالة وزارة نسيم باشا
٢٨٩	تأليف وزارة على ماهر باشا
٢٩٠	تأليف وفد المفاوضات
٢٩٠	وفاة الملك أحمد فؤاد
٢٩٠	الانتخابات البرلمانية
٢٩١	تأليف وزارة النحاس باشا (الثالثة) افتتاح البرلمان
٢٩٢	تولية الملك فاروق سلطاته الدستورية
٢٩٢	مفاوضات (النحاس - مايلز لامبسون)
٢٩٣	مشروع المعاهدة
٣٠٠	وزارة النحاس باشا (الرابعة)
٣٠٠	إقالة وزارة النحاس باشا (الرابعة)
٣٠٠	تأليف وزارة محمد محمود الثانية
٣٠٢	استقالة وزارة محمد محمود
٣٠٢	تأليف وزارة على ماهر باشا
٣٠٢	اندلاع الحرب العالمية الثانية
٣٠٦	أزمة البعثة العسكرية وعزيز المصرى
٣٠٧	استقالة على ماهر باشا
٣٠٧	تأليف وزارة حسن صبرى
٣٠٩	إيطاليا تهاجم الصود المصرية
٣١٠	وفاة رئيس الوزراء حسن صبرى
٣١٠	تأليف حسن سرى للوزارة

رقم الصفحة	الوقائع
٣١١	محاولة هروب عزيز المصرى باشا
٣١٤	استقالة حسن سرى
٣٢١	تأليف وزارة النحاس
٣٢٤	الكتاب الأسود
٣٢٨	اقالة وزارة النحاس
٣٢٩	تأليف وزارة أحمد ماهر
٣٣١	اجتماع روزفلت الرئيس الأمريكى مع الملك
٣٣١	مقتل أحمد ماهر باشا
٣٣٢	تأليف وزارة النقراشى
٣٣٢	اعلان الحرب على المانيا واليابان
٣٣٣	توقيع ميثاق جامعة الدول العربية
٣٣٣	ميثاق الأمم المتحدة
	رد الحكومة البريطانية بخصوص التفاوض بين مكرم عبيد والنقراشى
٣٣٥	والنقراشى
٣٣٧	استقالة النقراشى باشا
٣٣٧	تأليف وزارة اسماعيل صدقى الثانية
٣٣٨	تجناوب السودان مع مصر
٣٣٩	نواة الحركة الوطنية فى الجيش
٣٤٠	نقل السفير البريطانى وتعيين آخر
٣٤٠	تشكل وفد المفاوضات
٣٤٠	المفاوضات مع بريطانيا
٣٤١	الانجليز يخططون لفصل السودان
٣٤٦	استقالة صدقى باشا
٣٤٨	توسيع التنظيم السرى للضباط
٣٥٠	المقاومة فى السودان
٣٥١	مشكلة فلسطين
٣٥٨	عودة الى عزل السودان عن مصر
٣٥٨	مرحلة تكريم المؤسسة الوطنية المصرية الجديدة
٤٠٧	

رقم الصفحة	الوقائع
٢٥٩	تنظيم الضباط الأحرار
٢٦٢	حل جمعية الاخوان المسلمين
٢٦٤	اغتيال النقراشى باشا
٢٦٥	التهديد بقتل حسن البنا
٢٦٧	اغتيال حسن البنا واستقالة ابراهيم عبد الهادى
٢٦٧	تأليف وزارة حسين سرى وزارة حسن سرى المصايدة
٢٦٩	استقالة وزارة حسن سرى
٢٦٩	تشكيل وزارة النحاس
٢٧٤	الطلاق والزواج الملكى وتدهور سمعة القصر
٢٧٦	عريضة أحزاب المعارضة للملك
٢٨٠	فشل المفاوضات مع الانجليز
٢٨١	الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦
٢٨٢	المقاومة فى القنال ومعارك الفدائيين
٢٨٦	استمرار الأعمال الاستفزازية البريطانية
٢٨٧	أزمة نادى الضباط
٢٩١	مأساة قرية (كفر أحمد عبده)
٢٩٤	حريق القاهرة
٢٩٧	اعلان الأحكام العرفية
٢٩٨	نهاية ثورة ١٩١٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٦/٥٣٠١

ISBN — 977 — 01 — 4772 — 9

التصويبات

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
يمائلة (يناصره)	يمائلة	٢٣	٥
والعالمية	العالمية	٢٦	١٢
الحزب	الحرب	٢	٢٢
مؤسسة وطنية	()	١٨	٢٦
الملغاة	الملغاة	١٧	٥٥
١٨٧٤	١٩٧٤	٢٣	٥٦
السيئة	النسائية	١٣	٦٠
وجه	وجاه	٢٦	٦٩
انجليزية - المنصوقة - مصرى	انجليزية - المنصورة مصرية	١١	٧١
الجريئة	الغربية	٩	٧٢
المواقع	المواقع	١٧	٧٩
وتوقعات	وتوقعيات	١٩	٦٢
سفر	()	٢١	٩٤
كان	()	١٤	٩٥
وفير	()	١٦	٩٥
القارعة	()	٢٥	٩٦
يبدو لهم أنه	()	٤	١٠٥
الدكتور ويندرو	الدكتور ديدرر	١٦	١١٣
الجهود	الجهود	٢٩	١١٨
بترشن	بيرستونه	٢٨	١٣٠
الرسمى	()	١٢	١٣٣
مهادنة	مهانة	٢٢	١٥٢
بعدم	بف	٧	١٦٧
يستعدون	مستعدون	١٣	١٧٦
أن	أم	٦	٢٠٥
التغير	التعبير	٣	٢٠٩
فيما	هما	٢٤	٢٥٤
احالة	حالة	١٢	٢٦٣
يسمح	يسمى	٢	٢٨٠

لا بد لنا من قارعة، صرخة أطلقها الزعيم سعد زغلول بحسه الأزهري تحدياً للتعسف البريطاني فاندلعت على أثرها ثورة ١٩١٩ عقب اعتقاله وصحبه ونفيهم في ٨ مارس ١٩١٩. وفاجأت الثورة الاحتلال، وتقلبت بين المطالبة بالحرية والاستقلال في عصبية الأمم ومقاطعة لجنة ملنر البريطانية والتي حاولت الحصول على مباركة الشعب المصري للحماية وبين المقاومة الشعبية ثم اعتقال سعد وأصحابه للمرة الثانية في ٢٣ ديسمبر ١٩٢١، ثم إعلان بيان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب واحد «بريطانيا، مؤكداً على الاستقلال المنقوص ومباركة الملك وأحزاب الأقلية لهذا البيان ثم الإفراج عن سعد وعودته للبلاد وأقامه لحزب الوفد الانتخابات في ظل دستور ١٩٢٣ ثم رئاسته للوزارة ثم ظروف اغتيال سردار الجيش وحاكم عام السودان الإنجليزي واستقالة سعد زغلول ثم فوز حزبه في الانتخابات ورئاسته للبرلمان ثم وفاته في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وخلافة النحاس له ثم مسلسل التفاوض حتى تكونت جبهة وطنية حققت معاهدة ١٩٣٦ ولكن الاحتلال استمر، ثم ظروف الحرب العالمية الثانية وانتهت بمرحلة إعلان رئيس حزب الوفد ورئيس الوزارة النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فكان ذلك هو آخر إنجازات ثورة ١٩١٩.